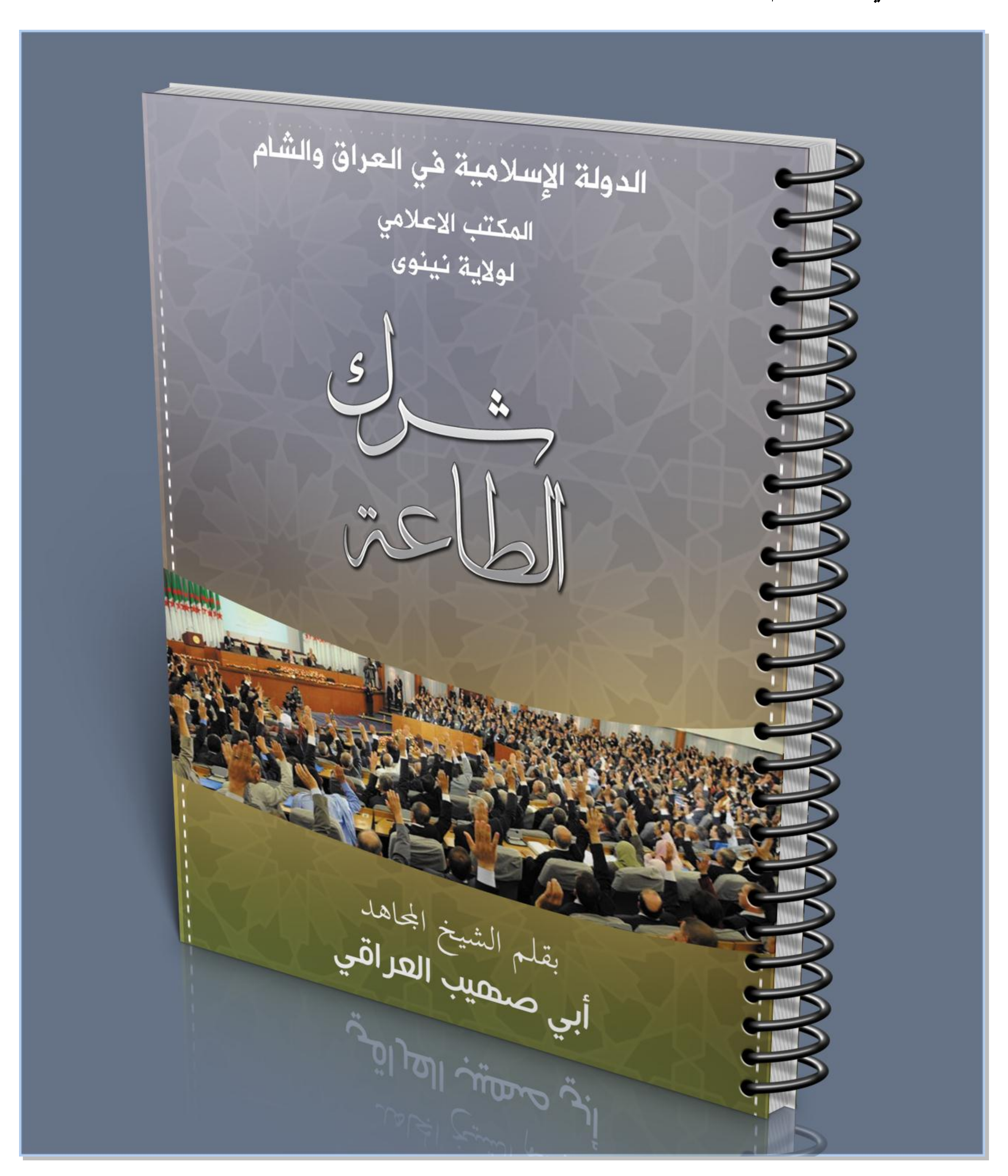

الدولة الإسلامية في العراق والشام
المكتب الاعلامي
لولاية نينوى
شرك
الطاعة
بقلم الشيخ المجاهد
أبي صهيب العراقي

الفهرست

**الفصلُ الأوَّل: شركُ االطَّاعة:**
المبحثُ الأوَّل: تعريفُ شركِ الطَّاعةِ.
المبحثُ الثَّاني: أنواعُ الشِّركِ.
المبحثُ الثَّالِث: حكمُ شركِ الطَّاعةِ.
المبحثُ الرَّابِع: توضيحُ شركِ الطَّاعةِ.
**الفصلُ الثَّاني: لجنَةُ كتابَةِ الدُّستورِ:**
المبحَثُ الأوَّل: اللجنَةُ آلهةٌ.
المبحَثُ الثَّاني: اللجنَةُ أربابٌ.
المبحَثُ الثَّالث: اللجنَةُ شركاء.
المبحَثُ الرَّابِع: اللجنَةُ معقِّبونَ لأحكامِ اللهِ.
المبحَثُ الخامِس: اللجنَةُ أولياْءِ الشَّيطانِ.
**الفصلُ الثَّالِث:الدُّستورُ وحقيقَتُهُ:**
المبحثُ الأوَّل: تمهيدٌ.
المبحَثُ الثَّاني: الدُّستورُ مِن أحكامِ الجاهليَّةِ.
المبحَثُ الثَّالِث: الدُّستورُ مِن أهواءِ اليهودِ والنَّصارى.
المبحَثُ الرَّابِع: الدُّستورُ دينٌ.
**الفصلُ الرَّابِع: منَفِّذو الدُّستورِ:**
المبحَثُ الأوَّل: بيانُ حقيقَةِ منَفِّذي الدُّستورِ.
المبحَثُ الثَّاني: مالَّذي يتَرَتَّبُ على المسلِمِ تجاهَ هؤلاءِ الطَّواغيتِ.
**الفصلُ الخامِس: أنصارُ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ:**
المبحَثُ الأوَّل: مَن هُم أنصارُ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ.
المبحَثُ الثَّاني: ما حقيقَةُ أنصارِ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ.
المبحَثُ الثَّالِث: حُكمُ الشَّرعِ في أنصارِ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ.
**الفصلُ السَّادِس: الإستعانَةُ بالمشرِكينَ :**
المبحَثُ الأوَّل: الإستعانَةُ بالمشركينَ في القِتالِ.
المبحَثُ الثَّاني: الإستعانَةُ بالمشرِكينَ في المسائلِ الإداريَّةِ.
المبحثُ الثَّالث: شبهاتٌ حولَ جوازِ الإستعانَةِ بالمشركينَ.
**الفصلُ السَّابِع: أنصارُ الطَّواغيتِ باللسانِ:**
المبحَثُ الأوَّل: تمهيدٌ.
المبحَثُ الثَّاني: خطباءُ أهلِ التَّصَوُّفِ.
المبحَثُ الثَّالِث: خطباءُ أهلِ الإرجاءِ.
المبحَثُ الرَّابِع: خطباءُ إخوانِ مِصرَ.
المبحَثُ الخامِس: خطباءُ الحزبِ الإسلاميِّ العراقيِّ.
**الفصلُ الثَّامِن: الدِّيمقراطيَّةُ:**
المبحَثُ الأوَّل: علاقَةُ الدِّيمقراطيَّةِ بالإسلامِ.
المبحَثُ الثَّاني: أركانُ الدِّيمقراطيَّةِ.
المبحَثُ الثَّالث: الشُّورى والدِّيمقراطيَّةُ.
المبحَثُ الرَّابِع: حكمُ الدُّخولِ في المجالِسِ التشريعيَّةِ.
المبحَثُ الخامِس: شبهاتُ المشارِكينَ في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ.

**الفصلُ التَّاسِع: مساجِدُ ضِرارٍ:**

المبحثُ الأوَّل: تمهيدٌ.

المبحَثُ الثَّاني: لَمحَةٌ عَن تاريخِ مَسْجِدِ ضِرارٍ.

المبحَثُ الثَّالث: الغايَةُ مِن بناءِ مَسْجِدِ ضِرارٍ.

المبحَثُ الرَّابِع: صِفاتُ مَسْجِدِ ضِرارٍ.

**الفصلُ العاشِر: الوظائِفُ والأعمالُ في ظلِّ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ.**

**الفصلُ الحادي عَشَر: موقِفُنا مِنَ الدُّستورِ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ.**

المبحَثُ الأوَّل: الواجِباتُ المترَتِّبَةُ على المسلِمينَ تجاهَ الدَّساتيرِ الوضعيَّةِ.

المبحَثُ الثَّاني: المسلِمونَ مِنَ الحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ.

المبحَثُ الثَّالِث: سبَبُ نزولِ الآياتِ.

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

ملاحَظَةٌ :

١ـ اعتمَدْتُ -بعدَ اللهِ تَعالى- في نقلِ النُّصوصِ على المصادِرِ والمراجِعِ الموجودَةِ في (المكتبَةِ الشَّامِلَةِ) حصراً ٠

٢ـ هُناكَ تفاوتٌ بينَ المصادِرِ المنشورَةِ في قرصِ(المكتبَةِ الشَّامِلَةِ)،والمطبوعَةِ، مِن حيثُ تسلسُلُ الصَّفحاتِ،وعَدَدُ الأجزاءِ أحياناً، إلَّا إذا أُشيرَ بأنَّ المنشورَ موافِقٌ للمطبوعِ ٠

٣- مَن أرادَ توثيقَ النُّصوصِ الموجودَةِ في هذا البحثِ، فَعَلَيهِ مُراجَعَةَ قرصِ (المكتبَةِ الشَّامِلَةِ).

٣ـ تَخَلُّصاً مِن هذِهِ الإشكالاتِ، أحياناً أذكُرُ رقْمَ الجزءِ والصَّفحَةِ،وأحياناً رقْمَ الصَّفحَةِ، وأحياناً اقتَصِرُ على ذكرِ اسمِ السورَةِ عِندَ النَّقلِ عَنِ المفَسِّرينَ (رحِمَهُم اللهُ تَعالى) ٠

الحمدُ للهِ الذي امتنَّ على عبادِهِ بأنْ جعلَ في كلِّ زمانٍ بقايا من أهلِ العلمِ، يدعونَ من ضلَّ إلى الهدى، ويصبرونَ على ما يلقونَهُ من أذى، ويبصّرون بكتابِ الله أهل العمى، فكم من قتيلٍ لإبليسَ أحيَوهُ، وضالٍّ عن الصراطِ قد هدَوهُ، ومشركٍ من عبادةِ الطواغيتِ قد أخرجُوهُ، بذلوا دماءَهُم ومهجَهُم دونَ رايةِ التوحيدِ، وأسهروا ليلَهم وأفنوا أوقاتَهم في إبطالِ شبهاتِ أنصارِ الشركِ والتنديدِ؛ فرفعَ اللهُ ذكرَهُم، وخلَّدَ أثارَهُم؛ وطيَّبَ للخلقِ كلامَهُم؛ وحبَّبَ للنَّاسِ كتاباتِهم؛ مصداقاً لقولِهِ تعالى (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ) والصَّلاةُ والسَّلامُ على إمامِ الموحدينَ الَّذي تركَنا على المحجَّةِ البيضاءِ ليلُها كنهارِها لا يزيغُ عنها إلَّا هالكٌ..

وبعدُ..

فإنَّ شيخيَ وأُستاذيَ الحبيبَ أبا صهيبٍ العراقيِّ أعزَّهُ اللهُ ونصرَهُ؛ أَحَدُ أولئكَ الَّذينَ تصدَّوا لأهلِ الباطلِ سواءَ من سلاطينِ القوانينِ أم مشايخِ الطواغيتِ الَّذينَ لا هَمَّ ولا شغلَ لهم إلَّا الترقيعُ للباطلِ وأهلِهِ؛ فهو ممَّن أجادوا وأفادوا في استئصالِ شبهاتِ أدعياءِ العلمِ والدِّينِ في زمانِنا هذا الَّذي اشرأبَّتْ فيه فتنتُهُم، وذلكَ لِكونِ منهجِ الإرجاءِ والإخوانِ دينٌ يحبُّهُ الملوكُ؛ وكلَّما انحرفَ الملوكُ كلَّما بذلَ أهلُ التَّجهُّمِ والإرجاءِ والإخوانِ لهم من دينِهِم ما يُرقِّعونَ به باطلَهُم وما يزيدُ هذِهِ الفرقةَ انحرافاً وضلالاً وزيغاً وسقوطاً.. فيُهَيِّءُ اللهُ لاجتثاثِ شبهاتِهِم مَن يصطفيهِم لِنصرةِ دينِهِ؛ ينفونَ عنهُ تحريفَ المبطلينَ وتدليسَ الملبسينَ؛ فهنيئاً لِمَن استعمَلَهُ اللهُ في ذلك حتَّى يلقاهُ؛ وإنِّي لأحسَبُ شيخيَ وأستاذيَ الحبيبَ أبا صُهيبٍ واحِداً مِن هؤلاءِ؛فقد أمضى جُلَّ وقتَهُ منذُ أنْ تعرفْتُ عليهِ وأنا تِلميذٌ عندَهُ في الذَّبِّ عن التَّوحيدِ وفي كشفِ شبهاتِ أنصارِ الشِّركِ والتنديدِ؛وقد كانَ ولايزالُ ممَّن يطلبونَ العِلمَ بنشاطٍ ومِن غيرِ استكبارٍ بل يتميَّزُ بتواضعِهِ وهدوئِهِ وحيائِهِ الظَّاهرِ لِكلِّ أحدٍ؛ ومع ذلك فقد كانَ داعيةً لا تأخذُهُ في اللهِ لومةَ لائمٍ؛ وعاشرَ وصاحبَ كثيراً مِن خطباءِ بلدتِهِ، ولَمَّا تبيَّنَ له أنَّهم مِن أدعياءِ السَّلفيةِ والإخوانِ لِعداوتِهِم وبغضِهِم للمجاهدينَ وترقيعِهِم للسَّلاطينِ، ناقشَهُم في باطلِهِم وكشفَ أمرَهُم؛ فانقلبوا عليهِ ورمَوهُ بقوسِ العداوةِ

والبهتانِ، كعادةِ أصحابِ هذهِ الفرقةِ الضَّالَّةِ مع كلِّ مَن يتصدَّى لباطلِهم، فتراهُم يبهتونَهُ ويمسي عندَهُم شرَّهُم وابنَ شرِّهِم بعدَ أنْ كانوا يشهدونَ بأنَّهُ خيرُهُم ..ولِذلكَ فأنا أستذكرُ دوماً حينَ أسمعُ ببعضِ أفاعيلِهِم مع مخالفيهِم؛ فعلَ اليهودِ مع عبد اللهِ بنِ سلامٍ رضيَ اللهُ عنهُ.. ولا غرابةَ ألم يقلْ سعيدُ بنُ جبيرٍ: ( المرجئةُ يهودُ القبلةِ ).. فقد شابهوهُم بأشياءَ؛ البهتُ منها !!

فجزى اللهُ شيخَنا على هذا البحثِ القيِّمِ الَّذي يُعَدُّ مِن البحوثِ المنهجيَّةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ، وقد تطرَّقَ فيهِ إلى المسائلِ والنوازلِ الَّتي أبتُليتْ بها الأمَّةُ في بلدانِ الإسلامِ وخاصَّةً الدِّيمقراطيَّةِ والتحاكُمِ إلى الدَّساتيرِ الوضعيَّةِ....

فقد كتبَ شيخُنا هذا البحثَ وهو يعاني مِن ظروفٍ صعاب،حيثُ يُعذَرُ مثلُهُ في مثلِ هذِهِ الظروفِ عن المؤاخذاتِ في مجالِ كتابةِ البحوثِ .

نسألُ اللهَ تعالى أنْ ينفعَ بشيخِنا أبي صُهيبٍ ويحفظَهُ ويثبتَهُ على الحَقِّ المبينِ ...

هذا ما لزمَ التَّنويهُ عليهِ نسألُ اللهَ تعالى أنْ يرفَعَهُ وأن ينفَعَ ببحثِهِ وأنْ يثقِّلَ به ميزانَهُ...

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نَبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ

تلميذه المحب

زيد بن علي القرشي

# الفصلُ الأوَّل
# ((شركُ الطَّاعةِ))
## المبحثُ الأوَّل
## ((تعريفُ شركِ الطَّاعةِ))

**الشِّركُ:لُغَةً:** تعريفُ الشِّركِ لغةً: جاءَ في "معجمِ مقاييسِ اللغةِ" لابنِ فارس: «مادَّةُ الشِّركِ المكوَّنةِ مِن حرفِ الشينِ والراءِ والكافِ أصلانِ:

أحدُهُما: يدلُّ على مُقارنةٍ وخلافِ انفرادٍ. والآخرُ: يدلُّ على امتدادٍ واستقامةٍ»

أمَّا الأوَّلُ: فهو الشِّركُ، بالتَّخفيفِ أيْ بإسكانِ الرَّاءِ، أغلبُ في الاستعمالِ، يكونُ مَصدرًا واسمًا، تقولُ: شاركتُهُ في الأمرِ وشركتُهُ فيهِ أشركُهُ شِركًا، بكسرِ الأوَّلِ وسكونِ الثَّاني، ويأتي: شركةٌ، بفتحِ الأوَّلِ وكسرِ الثَّاني فيها. ويقالُ: أشركتُهُ: أيْ جعلتُهُ شريكًا.

فهذِهِ اشتقاقاتُ لفظِ الشِّركِ في اللغةِ على الأصلِ الأوَّلِ. ويُطلَقُ حينئذٍ على المعاني الآتيةِ:

١- المحافظةِ، والمصاحبةِ، والمشاركةِ:

قالَ ابنُ منظورٍ: «الشَّركةُ والشَّركةُ سواء، مخالطةِ الشَّريكَيْنِ، يُقالُ: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشتركَ الرجلانِ وتشاركا، وشاركَ أحدُهُما الآخرَ والشريكُ: المشارك، والشِّركُ كالشَّريكِ، والجمعُ أشراكٌ وشُركاءُ».

قالَ ابنُ فارسٍ: «الشِّركةُ هو أنْ يكونَ الشَّيءُ بينَ اثنينِ لا ينفردُ به أحدُهُما، ويُقالُ: شاركتَ فلانًا في الشَّيءِ، إذا صِرتَ شريكَهُ، وأشركتَ فُلانًا، إذا جعلتَهُ شريكًا لكَ»، قالَ تعالى حكايةً عن موسى عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: {وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي } [طه:٣٢]، قالَ الرَّاغبُ: «الشِّركةُ والمشاركةُ: خلطُ المُلكَيْنِ، وقيلَ: هو أنْ يُوجدَ شيءٌ لاثنينِ فصاعدًا عينًا كانَ ذلكَ الشَّيءُ أو مَعنىً، كمشاركةِ الإنسانِ والفَرَسِ في الحَيوانيَّةِ».

٢- ويُطلقُ أيضًا على النَّصيبِ والحظِّ والحصَّةِ:

قالَ الأزهريُّ: «يُقالُ: شريكٌ وأشراكٌ، كما قالوا: يتيمٌ وأيتامٌ، ونصيرٌ وأنصارٌ، والأشراكُ أيضًا جمعُ الشِّركِ وهو النَّصيبُ، كما قالَ: قسمٌ وأقسامٌ»، وقد ذكرَ هذا المعنى كلٌّ مِن الزَّبيديِّ وابنِ منظورٍ، ومِنهُ الحديثُ: « مَن أعتقَ شركاً له في عبدٍ» [رواه مسلم بإسناد صحيح]، أيْ حصَّةً ونصيبًا.

٣- ويطلَقُ أيضاً على التَّسويَةِ:

قالَ ابنُ منظورٍ: «يُقالُ: طريقُ مشتركٌ: أيْ يستوي فيهِ النَّاسُ، واسمٌ مشتركٌ: تستوي فيهِ معاني كثيرةٌ».

٤- ويُطلقُ على الكُفرِ أيضًا:

قالَ الزَّبيديُّ: «والشِّركُ أيضاً: الكُفرُ».

وأمَّا الأصلُ الثَّاني وهو الَّذي يدلُّ على الامتدادِ والاستقامةِ، فأيضًا يُطلقُ على معانٍ:

١- الشِرَاكُ ككتابٍ، سيرُ النَّعلِ على ظهرِ القدمِ، يُقالُ: أشركتُ نعلي وشركتُها تشريكاً: إذا جعلتُ لها الشِّراكَ.

٢- الشَّرَكُ - بفتحتينِ - حبالةُ الصَّائدِ، الواحدةُ منها: شَرَكةٌ، ومنهُ قيلَ: «وأعوذُ بكَ مِن الشَّيطانِ وشَرَكِهِ» بفتحِ الرَّاءِ.

٣- الشرْكةُ - بسكونِ الرَّاءِ -: بمعنى مُعظمِ الطريقِ ووسطِهُ، جمعُها: شَرَكٌ - بفتحتينِ -.

فهذهِ هي المعاني لِكلمةِ الشِّركِ، والكلماتُ ذاتُ المادَّةِ الواحدةِ غالباً يكونُ فيما بَينها ترابطٌ في المعنى، فإذا تأمَّلْنا مدلولاتِ المادَّةِ السَّابقةِ نجدِ التَّرابطَ واضحًا بينها، فالمشركُ يجعلُ غيرَ اللهِ مشاركًا لهُ في حقِّهِ، فلهُ نصيبٌ ممَّا هو مستحقٌّ للهِ تعالى، فهو سوَّى بينَ اللهِ وبينَ مَن أشرَكَهُ في حَقِّ اللهِ، بمعنى أنَّهُ جعلَ مَن تألَّهَهُ مِن دونِ اللهِ مقصودًا بشيءٍ مِنَ العبادَةِ، ولا يلزمُ أن يساوي بينَ الإلَهِ جلَّ وعلا وبينَ مَن أشرَكَهُ معهُ في القصدِ والتَّعبُّدِ مِن كلِّ وجهٍ، بل يكفي أنْ يكونَ في وجهٍ مِنَ الوجوهِ، وهو - أيْ الشِّركُ - حبائلُ الشَّيطانِ، بهِ يصيدُ أهلَهُ، وهو شبكةُ إبليسَ، أدخلَ أهلَهُ فيها، والَّذي يُوجَدُ فيهِ هذا الشِّركُ لا يُعتبرُ مُسلِمًا.

وقد جاءَ في كتابِ الشَّيخِ مباركٍ الميلي "الشِّركُ ومظاهِرُهُ" ذكرَ مثلَ هذا الترابُطِ، بأنَّ مرجعَ مادَّةِ الشِّركِ إلى الخلطِ والضَّمّ، فإذا كانَ بمعنى الحصَّةِ مِنَ الشَّيءِ يكونُ لِواحدٍ وباقيهِ لآخرَ أو آخرينَ، كما في قولِهِ تعالى: { أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ } [الأحقاف:٤]، فالشَّريكُ مخالِطٌ لشريكِهِ، وحصَّتُهُ منضمَّةٌ لِنصيبِ الآخرِ.

وإذا كانَ بمعنى الحبالةِ، فإنَّهُ ما يقعُ فيها من الحيوانِ يختلطُ بها وينضمُّ إلى ملكِ الصائدِ.

وإذا كانَ بمعنى معظمِ الطريقِ، فإنَّ أرجلِ السائرينَ تختلطُ آثارُها هنالكَ وينضمُّ بعضُها إلى بعضٍ.

وإذا كانَ بمعنى سيرِ النَّعلِ، فإنَّ النَّعلَ تنضمُّ بهِ إلى الرِّجلِ فيُخلطُ بينَهما.

وإذا كانَ بمعنى الكفرِ فهو التَّغطيةُ، والتَّغطيةُ نوعٌ مِنَ الخلطِ.

ثمَّ إنَّ اجتماعَ الشُّركاءِ في شيءٍ لا يقتضي تساويَ أنصبائهم منه، ولا يمنعُ زيادةَ قسطٍ للآخرِ، فموسى عليهِ السَّلامُ سألَ ربَّهُ إشراكَ أخيهِ في الرِّسالَةِ، وقد أُجيبَ سؤالُهُ، لِقولِهِ تعالى: { قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى} [طه:٣٦]، ومعلومٌ أنَّ حظَّ هارونَ من الرِّسالَةِ دونَ حظِّ موسى، ولهذا تقولُ: فلانٌ شريكٌ لِفلانٍ في دارٍ أو بضاعةٍ، ولَو لم يكنْ لهُ إلا معشارُ العشرِ، هذا في الحسِّيَّاتِ، ومثلُهُ في المعنوياتِ: تقولُ: الأبوانِ شريكانِ في طاعةِ ابنِهما لهُما، وإنْ كانَ حقُّ الأمِّ في الطَّاعةِ أقوى، وتقولُ: أبنائي شركائي في محبَّتِي، وأنتَ تحبُّ بعضَهُم أشدَّ مِن بعضٍ، فهذا تقريرُ معنى الشِّركِ في اللغةِ.

**الشِّركُ: إصطلاحاً:** وهو صرفُ شيءٍ مِن حقوقِ اللهِ لغيرِ الله .

وقيلَ : هو تسويةُ غيرِ اللهِ، باللهِ، فيما هو مِن خصائصِ اللهِ .

**شركُ الطَّاعةِ:** وهو أنْ يتَّخذَ مُشرّعاً سوى اللهِ تعالى أو يتَّخذَ شريكاً للهِ في التشريعِ، فيرضى بحكمِهِ ويدينُ بهِ في التَّحليلِ والتَّحريمِ عبادةً وتقرباً وقضاءً وفصلاً في الخصوماتِ.

## المبحثُ الثّاني
## ((انواعُ الشِّركِ))

ينقسمُ الشِّركُ بحسبِ اعتبارِهِ إلى أقسامٍ:

القسمُ الاوَّل : باعتبارِ ما يجبُ للهِ:فهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

١-الشِّركُ في الرُّبوبيَّةِ: وهو صرفُ شيءٍ من أفعالِ اللهِ لغيرِهِ.

وهو نوعانِ :

أ- شركُ تعطيلٍ : وهو تعطيلُ خصائصِ الرُّبوبيَّةِ وانكارُ أنْ يكونَ اللهُ ربَ العالمينَ .

ومن الامثلةِ عليهِ : شركُ فرعونَ فإنَّهُ قالَ " {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً}،وكمثلِ شركِ أهلِ وحدةِ الوجودِ الَّذينَ يقولونَ أنَّ الخالقَ عينُ المخلوقِ ، ولم يفرِّقوا بينَ ربٍّ وعبدٍ.

ب ــ شركُ تمثيلٍ : وهو تسويةُ المخلوقِ بالخالقِ في شيءٍ مِن خصائصِ الرُّبوبيَّةِ .أو نسبتِها إلى غيرِهِ عزَّ وجلَّ .

ومِنَ ألامثلةِ عليهِ : شركُ عبَّادِ القبورِ الَّذينَ يزعمونَ أنَّ أرواحَ الأولياءِ تتصرَّفُ بعدَ الموتِ فتقضي الحاجاتِ وتفرّجُ الكُرباتِ .

٢- الشِّركُ في الالوهيَّةِ :وهو صرفُ شيءٍ من أفعالِ العبادِ لغيرِ اللهِ .

ومِن أنواعِهِ :

أ-شركُ الدُّعاءِ : وهو دعاءُ غيرِ اللهِ فيما لايقدرُ عليهِ إلا اللهُ .

ب- شركُ الشَّفاعةِ :وهو التَّقربُ الى المعبوداتِ الباطلةِ مع الزَّعمِ أنَّها تشفعُ عندَ اللهِ وتقرِّبُ منهُ زُلفى.

ج- شِركُ النِّيةِ والإرادةِ والقصدِ : وهو أنْ يأتي بأصلِ العبادةِ رياءً أو لأجلِ الدُّنيا وتحصيلِ أغراضِها ،وهذا العملُ لايصدرُ عن مؤمنٍ .

فائدةٌ : الرِّياءُ إمّا أنْ يكونَ :

* رياءً بالعملِ : وهو أنْ يأتي بأصلِ العبادةِ لأجلِ تحصيلِ الدُّنيا وليستْ للهِ . فهذا شركٌ أكبرٌ

* رياءً في العملِ : وهو أنْ يأتي بأصلِ العبادةِ للهِ ثمَّ يطرأُ عليها الرِّياءُ فيحسِّنُها ويزيِّنُها لأجلِ النَّاسِ . فهذا شِركٌ أصغرٌ .

د - شِركُ الطاعَةِ : وهو أنْ يتَّخذَ مُشرِّعاً سوى اللهِ تعالى أو يتَّخذَ شريكاً للهِ في التَّشريعِ، فيرضى بحكمِهِ ويدينُ بهِ في التَّحليلِ والتَّحريمِ عبادةً وتقرُّباً وقضاءً وفصلاً في الخصوماتِ.

هـ- شِركُ المحبَّةِ : وهو إتِّخاذُ الأندادِ مِنَ الخلقِ يحبُّهُم كحبِّ اللهِ فيقدِّمُ طاعتَهم على طاعَتِهِ ويلهَجُ بذكرِهِم ودعائِهِم

و- شِركُ الخوفِ : وهو الخَوفُ مِن غيرِ اللهِ أنْ يُؤثِّرَ فيهِ أو يُصيبَهُ بما لايقدرُ عليهِ إلَّا اللهُ .

٣- الشِّركُ في الأسماءِ والصِّفاتِ :وهو صرفُ شيءٍ مِن أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ لغيرِهِ .

وأنواعُهُ :

أ- شِركُ التَّمثيلِ : وهو أنْ يُثبِتَ للهِ صفاتٍ كصفاتِ المخلوقينَ .

ب- شِركُ التَّعطيلِ:وذلكَ بتعطيلِ الصانعِ عَن كمالِهِ المقدَّسِ، كشركِ الجهميَّةِ الغلاةِ الَّذينَ أنكروا أسماءَ اللهِ عزَّ وجلَّ وصفاتِهِ.

ج- شِركُ الأندادِ: وهو إثباتُ صفاتِ اللهِ تعالى للمخلوقينَ.

القِسمُ الثَّاني :تقسيمُ الشِّركِ بإعتبارِ قدرِهِ .

هو بهذا الإعتبارِ ينقسمُ الى قسمينِ :

١- شِركٌ أكبرٌ : وهو صَرفُ شيءٍ مِن حقوقِ اللهِ لغيرِ اللهِ.

٢- شِركٌ أصغرٌ : وقد اختلفَ أهلُ العلمِ في تعريفِهِ اختلافاً كبيراً .

فقيلَ : هو صرفُ شيءٍ مِن حقوقِ اللهِ لغيرِهِ ممَّا لايخرجُ بهِ العبدُ مِنَ المِلَّةِ

وقيلَ : ما أتى في النُّصوصِ أنَّهُ شِركٌ ، ولم يصلْ إلى حَدِّ الشِّركِ الأكبرِ.

وهناكَ بعضُ الضَّوابِطِ الَّتي تميزُّ الشِّركَ ألاصغرَ عن الأكبرِ :

الأوَّلُ : صريحُ النَّصِ مِنَ النَّبيّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، كقولِهِ " إنَّ أخوفَ ما أخافُ عليكُم الشِّركُ الأصغرُ"

الثَّاني : أنْ يأتي نكرةً " إن الرُّقى والتَّمائمَ والتولةَ شركٌ "

الثَّالِثُ : ما يفهمُهُ الصَّحابةُ مِنَ النَّصِ أنَّهُ أصغرٌ ، فهم أعلمُ النَّاسِ بنصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ.

و الشِّركُ الأصغرُ نوعانِ :

الأوَّلُ : شِركٌ أصغرٌ في الأعمالِ :

كالرِّياءِ في العملِ : وهو أنْ يعملَ العملَ للهِ لكنَّهُ يحسِّنُهُ ويزيِّنُهُ ليمتدِحَهُ النَّاسُ . والرُّقى الشِّركيَّةِ والتَّمائمِ الشِّركيَّةِ .

الثَّاني : شِركٌ أصغرٌ في الأقوالِ :

كالاستسقاءِ بالأنواءِ والنُّجومِ : بأنْ يجعلَها سبباً في نُزولِ المَطرِ ولايعتقدُ تأثيرَها بذاتِها. والحلفِ بغيرِ اللهِ .والتشريكِ بينَ اللهِ وخلقِهِ بالواو.

القسمُ الثَّالث: باعتبارِ ظهورِهِ وخفائِهِ:

وينقسمُ إلى قسمينِ :

١- شِركٌ جليٌّ : وهو الظَّاهِرُ للعيانِ مِن أعمالِ الشِّركِ.

٢- شِركٌ خَفيٌّ : وهو الغائِبُ عَنِ العيانِ وقد يكونُ شركاً أكبراً كالرِّياءِ بالعملِ وخوفِ السِّرِّ ،ويكونُ شركاً أصغراً كالرِّياءِ في العملِ .

## المبحثُ الثَّالث
## ((حكمُ شركِ الطَّاعةِ وأثرُهُ))

إنَّ ممَّا ابتُليتْ بهِ الأمَّةُ الإسلاميَّةُ - منذُ سقوطِ الخلافةِ والى يومِنا هذا وفي جميع الأمصارِ الإسلاميَّةِ- شركُ الطَّاعَةِ ، وذلكَ بسببِ القوانينِ الوضعيَّةِ الَّتي تحكمُ بها البلادُ والعبادُ٠

والشِّركُ مِن أخطَرِ الذُّنوبِ الَّتي ينبغي أنْ يحذرَ منهُ المسلمُ؛ إذ أنَّ مَن ثبتَ في سجلِّهِ يومَ القيامَةِ شركٌ أكبَرٌ (مخرجٌ مِنَ المِلَّةِ)، فانَّهُ يترتَّبُ عَلَيهِ :

١- عدمُ المغفرةِ : لأنَّ الشِّركَ مِنَ الذُّنوبِ الَّتي لا يغفرُها اللهُ تعالى لِصاحبِهِ؛ لِقولِهِ تعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾

٢. حُبوطُ العملِ : لأنَّ الشِّركَ الأكبَرِ مُحبِطٌ ومُبطِلٌ لجميعِ الأعمالِ الصَّالحةِ؛ لِقولِ اللهِ تعالى في سورةِ الأنعامِ بعدَ ذكرِهِ ثمانيةَ عشرَ نبيَّاً ورَسولاً :

﴿ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ سورة الأنعام الاية / ٨٨ ٠

وخاطَبَ اللهُ النَّبيَّ (ﷺ) بقولِهِ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ حاشاهُ، وحاشا بقيَّةَ الأنبياءِ –صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم- أنْ يشركوا،ولكنَّهُ تنبيهٌ وتحذيرٌ للأمَّةِ الإسلاميَّةِ مِن خلالِهم.

٣- حرمةُ دخولِ الجنَّةِ :لأنَّ الشِّركَ يخلِّدُ صاحِبَهُ في النَّارِ، ويحرِّمُ عليهِ الجنَّةَ؛ لِقولِهِ تعالى : ﴿إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار﴾ سورة المائدة الاية٧٢٠

أقولُ: أو(تنبيهٌ أو فائدةٌ):فمَنْ أطاعَ القوانينَ الوضعيَّةَ - المعمولُ بها الآنَ – أوالأعرافَ العشائريَّةَ المخالِفَةَ –تحليلاً وتحريماً- لِشريعَةِ اللهِ عزَّوجلَّ، أو أقرَّ بها، أو تحاكمَ إليها، مِن غيرِ مانعٍ شرعيٍّ معتبرٍ، فبالضرورةِ-عَلِمَ أم لم يعلَمْ- جعلَ مِن واضعيها أنداداً للهِ تعالى، ومِن دساتيرهم مع أو مِن دونِ شريعةِ اللهِ عزَّوجلَّ، وهذا هو الشِّركُ بعينِهِ ،ويسمَّى (شِركُ الطَّاعة)، بدليلِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ سورة الأنعام/١٢١.

## المبحثُ الرَّابع
## ((توضيحُ دليلِ شركِ الطَّاعةِ))

﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾

**وفيهِ مسائلُ:**

**المسألةُ الأولى: سببُ نزولِ الآيةِ:**

ويتضحُ معنى هذِهِ الآيةِ مِن خلالِ معرفةِ سببِ نزولِها:

١.ذكرَ ابنُ العربيِّ (رحمَهُ الله) في (أحكامِ القرآنِ): ((عن ابنِ عباسٍ (رضي الله عنه) قالَ :( أتى أناسٌ النَّبيَّ (ﷺ) فقالوا : يا رسولَ اللهِ أنأكلُ ما نقتلُ ولا نأكلُ ما قتلَ اللهُ، فأنزلَ اللهُ تعالى ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ رواهُ الترمذيُّ (رحمَهُ الله))).

٢. وذكرَ ابنُ كثيرٍ (رحمَهُ اللهُ) في تفسيرِهِ: ((عن ابن عباسٍ (رضي الله عنه) لَمَّا نزلَتْ ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ ....﴾ أرسلَتْ فارسُ الى قريشَ أنْ خاصِموا محمَّداً وقولوا لهُ : ما تذبحُ أنتَ بيدِكَ بسكينٍ فهو حلالٌ وما ذبحَ اللهُ عزَّ وجلَّ بشمشيرٍ من ذهبٍ – الميتة – فهو حرامٌ فنزلَتْ هذه الآيةُ ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ٠

وعندَ ابنِ أبي حاتمٍ عن سعيدِ ابن جبيرٍ قالَ : خاصَمَتْ اليهودُ النَّبيَّ (ﷺ) فقالوا : نأكلُ ممَّا قتلْنا ولا نأكلُ ممَّا قتلَ اللهُ فأنزلَ اللهُ تعالى : ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ وكذلكَ عندَ أبي داوودَ رحمَهُ اللهُ ٠

واعترَضَ ابنُ كثيرٍ (رحمَهُ الله) على كونِ السُّؤالِ مِن اليهودِ فقالَ : (وهذا فيهِ نظرٌ مِن ثلاثةِ وجوهٍ :

أحدُها : أنَّ اليهودَ لا يرونَ إباحةَ الميتةَ حتَّى يُجادلوا .

الثَّاني : أنَّ الآيةَ في الأنعامِ وهي مكّيةٌ .

الثَّالثُ : أنَّ هذا الحديثَ رواهُ التِّرمذيُّ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ بلفظِ أتى ناسٌ النَّبيَّ ...... وقالَ : حسنٌ غريبٌ رُوِيَ عن سعيدِ ابنِ جبيرٍ مرسلاً، وقالَ ابنُ كثيرٍ (رحمَهُ الله) : ( ورواهُ ابنُ جريرٍ مِن طُرُقٍ متعدِّدَةٍ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ وليسَ فيهِ ذكرُ اليهودِ وهذا هو المحفوظُ واللهُ أعلمُ) أ ٠ هـ

٣-قالَ الشَّنقيطيُّ (رحمَهُ الله) في (أضواءِ البيانِ) في تفسيرِ سورةِ الشُّورى وبعدَ ذكرِ سببِ النُّزولِ :
((فأنزلَ اللهُ باجماعِ مَن يعتدُّ بهِ مِن أهلِ العِلمِ قولَهُ تعالى : ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ......﴾ )).

**المسألةُ الثّانية: تفسيرُ مفرداتِ الآيةِ:**

**١.قولُهُ تعالى:﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾:**

ا.قالَ الشَّنقيطيُّ (رحمَهُ الله) في تفسيرِ سورةِ الشُّورى :((الفسقُ :خروجٌ عَن طاعةِ اللهِ واتّباعُ لِتشريعِ الشَّيطانِ "ان الشياطين ليوحون الى اوليائهم....." ·))

ب.قالَ القرطبيُّ (رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ: (( عَنِ ابنِ عبَّاسٍ (رضي الله عنهما) قالَ : والفسقُ : المعصيةُ ، وعنهُ أيضاً : الخروجُ)) ·

ج.قالَ العِزُّ ابنُ عبد السَّلامِ (رحمَهُ الله) : (الفسقُ : معصيةٌ او كفرٌ).

د.قالَ ابنُ جريرٍ في تفسيرِهِ "جامعُ البيانِ": (الفسقُ:معصيةٌ أو كفرٌ) ·

فائدةٌ:سببُ حملِ العلماءِ (رحمَهم الله) الفسقَ على المعصيةِ او الكفرِ ؛ لأنَّ الفسقَ ينقسمُ إلى قسمينِ:

١.فسقٌ أصغرٌ(معصيةٌ): غيرُ مخرجٍ مِنَ المِلَّةِ، كَمَن اكلَ مِنَ الميتةِ، وهو مُقِرٌّ بأنَّ اللهَ تعالى حرَّمَها فهذا عاصٍ، ومرتكِبٌ للكبيرةِ·

٢.فسقٌ أكبرٌ(كفرٌ): مخرجٌ مِنَ المِلَّةِ، كَمَن استحلَّ الميتةَ، وإن لم يأكلْ مِنها.

فائدةٌ:القاعدةُ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ : (لا نكفّرُ أحداً مِن أهلِ القبلةِ بذنبٍ مالمْ يستحلَّهُ) ·

**٢.قولُهُ تعالى:﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ..... ﴾ :**

ا.قالَ القرطبيُّ (رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ : ((قالَ عكرمَةُ :عنا بالشَّياطينِ في هذِهِ الآيَةِ مَرَدَةَ الأنسِ مِن مجوسِ فارسَ ، وقالَ ابنُ عبَّاسٍ : بل شياطينُ الجِنّ))

ب.قالَ ابنُ جريرٍ (رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ "جامعُ البيانِ" : (وأولى الأقوالِ في ذلكَ بالصَّوابِ أنْ يُقالَ :أنَّ اللهَ أخبرَ أنَّ الشياطينَ يوحونَ إلى أوليائِهِم ... جائزٌ أنْ يكونَ الموحونَ كانوا شياطينَ الإنسِ يوحونَ إلى أوليائِهِم، وجائزٌ أنْ يكونوا أوحوا إلى أوليائِهِم مِنَ الإنسِ، وجائزٌ أنْ يكونَ الجنسانُ كلاهُما تعاونَ على ذلكَ)·

**٣.قولُهُ تعالى:﴿لَيُوحُونَ .....﴾:**

الوحيُ ينقسمُ إلى قسمينِ:

١- الوحيُ الرَّبانيُّ : يكونُ مِنَ اللهِ إلى رسلِهِ وأنبيائِهِ، ومَنْ يشاءُ مِنْ خلقِهِ؛ لِقولِهِ تعالى :

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورا ﴾النساء/ ١٦٣ ، وقال:﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي قَالُوَاْ آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾المائدة/ ١١١ وقال:﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ النحل / ٦٨ ·

٢- الوحيُ الشَّيطانيُّ : يكونُ مِنَ الشَّيطانِ إلى أوليائِهِ، ويكونُ للشَّيطانِ سلطةٌ على هؤلاءِ بسببِ هذِهِ الولايةِ ، وهذِهِ الولايةُ بينَهُما لا تتحقَّقُ إلَّا بسببِ خللٍ في الايمانِ، أوالتوكُّلِ، أو كليهِمَا؛ لِقولِهِ تعالى :

﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۞ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ﴾النحل / ٩٩- ١٠٠ ·

وتتحقَّقُ هذِهِ الولايةُ أيضاً بالمخالفاتِ الشَّرعيَّةِ؛ لِقولِهِ تعالى :

﴿فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ النحل / ٦٣ .

وهؤلاءِ خاسرونَ بإذنِ اللهِ؛ لقولِهِ تعالى:﴿وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيّاً مِّن دُونِ اللّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُّبِيناً﴾ النساء / ١١٩ ·

سُئلَ ابنُ عبَّاسٍ (رضي الله عنهما) أنَّ المختارَ الثقفيَّ يزعُمُ أنَّهُ يُوحى إليهِ، فقالَ: نعم، ثمَّ تَلَى:﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ ، فشريعةُ موسى (عليه السلام) وعيسى (عليه السلام) وشريعةُ رسولِ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) وحيٌ مِنَ اللهِ تعالى؛ لِقولِهِ تعالى :

﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ .....﴾ المائدة/ ٤٤ ·

ولِقولِهِ: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعَيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ المائدة/ ٤٦ ·

ولِقولِهِ:﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُل لاَّ أَشْهَدُ ....﴾ الأنعام / ١٩ ·

وكذلكَ باقي تشريعاتِ الرُّسلِ كلُّها بوحيٍ مِنَ اللهِ تعالى.

فائدة١:كلُّ التَّشريعاتِ المخالفةِ لِشرعِ اللهِ تعالى والمعمولِ بِها الآنَ في أرجاءِ الأرضِ- مِن أيِّ جهةٍ كانَتْ- فإنَّها مِن وحيِ الشَّيطانِ دونَ استثناءٍ.

فائدة٢:فإذا جاءتْ لجنةُ كتابةِ الدُستورِ،أوالمجلسِ التشريعيِّ -كما يسمُّونَ أنفسَهُم وهُم أعضاءُ البرلمانِ- ووضعوا التَّشريعاتِ الَّتي يُحكَمُ بِها البلادُ والعبادُ، فلا بُدَّ مِن أنْ يكونَ ذلكَ التشريعُ بوحيٍ ، وبما أنَّهُ ليسَ مِنَ اللهِ تعالى فلا بُدَّ أنْ يكونَ مِنَ الشَّيطانِ : ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ .﴾.

**٤.قولُهُ تعالى:﴿ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ :**

يقولُ القرطبيُّ (رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ : (المجادلةُ : دفعُ القولِ على طريقِ الحجَّةِ بالقُوَّةِ)

وهي تنقسمُ الى قسمينِ :

١ – جدالٌ حسنٌ مقبولٌ: وهو دفعُ الباطلِ بالحقِّ -بالأدلَّةِ الشرعيَّةِ- لِقولِهِ تعالى :

﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ النحل/ ١٢٥

ولقوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ العنكبوت/ ٤٦.

٢ – جدالٌ قبيحٌ مذمومٌ: وهو محاولةُ دفعِ الحقِّ بالباطلِ؛ لِقولِهِ تعالى : ﴿ويجادل الذين كفروا .....﴾ ، ولقوله: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ غافر/ ٥ ٠

**٥.قولُهُ تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ :**

ا.يقولُ الشَّنقيطيُّ (رحمَهُ الله) : (حذفُ الفاءِ مِن قولِهِ "إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ" يدلُّ على قسمٍ محذوفٍ ... إذ لو كانَتْ الجملةُ جواباً للشرطِ لاقترنَ بالفاءِ فهو قسمٌ مِنَ اللهِ جلَّ وعلا ، أقسمَ بِهِ على أنَّ مَن إتَّبعَ الشَّيطانَ في تحليلِ الميتةِ، إنَّهُ مشركٌ، وهذا الشركُ مخرجٌ مِنَ الملَّةِ باجماعِ المسلمينَ )أ . هـ

أقولُ : فتقديرُ الآيةِ بناءً على قولِ الشَّنقيطيِّ (رحمَهُ الله) (وإنْ أطعتموهم واللهِ إنَّكم لمشركون) ٠

فائدة: إنَّ هذِهِ الآيةَ تخاطبُ المسلمينَ وليسَ غيرَهُم، فهي خاصَّةٌ بِهِم ؛ لأنَّها تأمُرُ المسلمينَ بأنْ لا يُطيعوا المشركينَ في قوانينِهِم الجاهليَّةِ ؛ ولأنَّ غيرَ المسلمِ إذا أطاعَ المشركينَ في تشريعاتِهِم لا يُسمَّى مشركاً بسببِ تلكَ الطَّاعةِ ؛ لأنَّهُ مشركٌ بالأصلِ ٠

يقولُ الشَّنقيطيُّ (رحمَهُ الله) في تفسيرِ سورةِ الشُّورى : (لا شَكَّ أنَّ مَن أطاعَ غيرَ اللهِ في تشريعٍ مخالفٍ لِما شرعَهُ اللهُ، فقد أشركَ بِهِ مع اللهِ كما يَدُلُّ لذلكَ قولُهُ " وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ..... " فسمَّاهم شركاء؛ لَمَّا أطاعوهُم في قتلِ أولادِهِم).

ب.يقولُ ابنُ كثيرٍ (رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ: ((﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ أيْ: حيثُ عدلْتُم عن أمرِ اللهِ لَكُم، وشرعِهِ إلى قولِ غيرِهِ، فقدَّمتُم عليهِ غيرَهُ، فهذا هو الشِّركُ: كما قالَ تعالى: ((اتخذوا احبارَهُم ورهبانَهُم ....)) ))أ . هـ

ج.يقولُ سيِّدُ قطب (رحمَهُ الله) في ((ظلالِ القرآنِ)) : ((إنَّ النَّصَّ القرآنيَّ لقاطعٌ: إنَّ طاعةَ المسلمِ لأحدٍ مِنَ المشركينَ في جزئيَّةٍ مِن جزئيَّاتِ التَّشريعِ الَّتي لا تُستمدُّ مِن شريعةِ اللهِ، ولا تعتمدُ على الإعترافِ له بالحاكميَّةِ ، فإنَّ طاعةَ المسلمِ في هذه الجزئيَّةِ تخرجُهُ مِنَ الإسلامِ لله، إلى الشركِ باللهِ )) ثمَّ نقلَ (رحمَهُ الله) نصَّ كلامِ ابنِ كثيرٍ (رحمَهُ الله) السابق.

**المسألةُ الثَّالثة: الفوائدُ المستنبطةُ من الآية:**

١- إنَّ اللهَ تعالى قد سمَّى مَن أطاعَ القوانينَ الوضعيَّةَ مشركاً؛ بِنَصِّ الآيةِ الكريمةِ،فَمَن سمَّاهُ بغيرِ هذا الاسمِ، فقد خالفَ نصَّ الآيةِ الكريمةِ.

٢ – التَّشريعاتُ غيرُ المنزلةِ مِن عندِ اللهِ عزَّوجلَّ، هي مِن وحيِ الشَّيطانِ إلى أوليائه.

٣- المسلمُ الَّذي يقرُّ بالحاكميَّةِ للهِ تعالى، ثمَّ يطيعُ أصحابَ القوانينِ الوضعيَّةِ،فهو بالضَّرورةِ -علمَ أم جهلَ شاءَ أم أبى - قد أقرَّ بألوهيَّةِ واضِعِي تلكَ التَّشريعاتِ ؛ لأنَّ التَّشريعاتِ لا يضعُها إلَّا الآلهُ ، ومَن أقرَّ بالالوهيَّةِ للهِ تعالى ولغيرِهِ في وضعِ التَّشريعاتِ فقد أشركَ باللهِ ، وكيفَ لا يكونُ مشركاً وهو يطيعُ غيرَ اللهِ تعالى في تشريعِهِ !؛

وكذا لِقولِهِ تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ سورة النساء الاية / ٦٠ ٠

٤- إنَّ اللهَ تعالى يريدُ من عبادِهِ أن يطيعوهُ في كلِّ ما شرَّعَ؛ وكذا لِقولِهِ تعالى :﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾،ولهذا نجد أن الأية الكريمة نهت ابتداءً عن موافقة تشريع غير الله تعالى فقال : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ...﴾ .

٥- ذكر الله تعالى مجموعة من الأوصاف المنفرة عن التشريعات غير الموحى من الله عزوجل، وهذه الأوصاف تحمل المسلم على عدم طاعة غير شرع الله تعالى :

الصِّفةُ الأولى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ خروجٌ عن الطَّريقِ المستقيمِ سواء كانَ معصيةً أو كفراً.

الصِّفةُ الثَّانية : إنَّ تلكَ التَّشريعاتِ من وحيِ الشَّيطانِ وحسبُكَ بذلكَ للمسلمِ منفِّراً .

تنبيهٌ: والعجبُ مِن بعضِ المسلمينَ الَّذينَ ينبذونَ اليزيديينَ؛لطاعتِهِمُ الشَّيطانِ، ثمَّ تجدُهُم أنفسَهم يطيعونَ الشَّيطانَ -بطاعةِ تلكَ القوانينِ الوضعيّةِ- كذلكَ.

الصِّفةُ الثَّالثة : تلكَ الطَّاعةُ –تعني: بالضَّرورةِ- إنتهاكَ حدودِ اللهِ عزَّوجلَّ ٠

الصِّفةُ الرَّابعة : تلكَ الطَّاعةُ تعني العبوديةَ للشَّيطانِ وأوليائِهِ؛ يقولُ الشَّنقيطيُّ (رحمَهُ اللهُ) (في أضواءِ البيانِ) :

(وطاعةُ الشَّيطانِ عبادةٌ " ألم أعهد إليكم يا بني ادم أن لاتعبدوا الشيطان ...... " )

وقالَ (رحمَهُ اللهُ) : (لأنَّ طاعتَهُ في تشريعِهِ المخالفِ للوحي هي عبادةٌ ) ٠

أقولُ:وتفصيلُ القولِ : " ولا تأكلوا ممَّا لم يذكرِ اسم الله عليه " هذِهِ شريعةٌ ، والمشرِّعُ هو اللهُ عزَّوجلَّ ،فمَنْ اطاعَ اللهَ في تشريعِهِ فقد عبدَهُ٠

وأما القولُ: (كلوا مما لم يذكرِ اسم الله عليه) فهو تشريعٌ أيضاً، ولكنَّ المشرِّعَ هنا هو الشَّيطانُ ويوحي الى أوليائِهِ ، فمَن أطاعَ الشَّيطانَ في شرعِهِ فقد عبدَهُ ٠

الصِّفةُ الخامسة: تسميةُ المطيعِ للقوانينِ الشَّيطانيَّةِ الوضعيَّةِ (مشركاً).

فائدةٌ: هذِهِ التَّسميةُ ليسَتْ مِن عندِ الرَّسولِ (ﷺ)، ولا مِنَ الصَّحابةِ (رضوانُ اللهِ تعالى عليهِم)، ولا مِن علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ- الغابرينَ والمعاصرينَ-، ولا مِمَّن يسمُّونَهُم التَّكفيريينَ، إنَّما هي مِنَ اللهِ تعالى٠ فالأمرُ جللٌ والخطبُ عظيمٌ فالحذرَ الحذرَ ٠

# الفصلُ الثَّاني

## ((لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ))

## المبحثُ الأوَّل

## ((اللجنةُ آلهةٌ))

وفيهِ مسائلُ:

**المسألةُ الأولى:**إن لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ جعلَتْ مِن نفسها آلهةً ؛ بدليلِ:

١.قولِهِ تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ يوسف /٤٠ ٠

الأداةُ (إنْ): نافيةٌ بمعنى (ما)، وجاء بعدها أداةُ الإستثناءِ(إلَّا)،فدلَّتْ على الحصرِ والقصرِ.

أي: (ما الحكمُ إلَّا للهِ)،أي:لا يحقُّ لأحدٍ مِنَ المخلوقاتِ أنْ يضعَ حكماً للعبادِ إلا الله -تباركَ وتعالى-، فمَن وضعَ شيئاً فقد جعلَ نفسَهُ -سواء علِمَ أم لم يعلَمْ- آلهةً مَعَ اللهِ أو مِن دونِهِ.

٢.وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ الشورى /١٠ ٠

٣.وقولِهِ تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللّهِ أَبْتَغِي حَكَماً وَهُوَ الَّذِي أَنَزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ ...﴾ الأنعام/ ١١٤ .

٤.وقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً﴾الكهف/ ٢٦.

٥.عدم اقترانِ اسمِ الرَّسولِ(صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)مَعَ اسمِ الجلالةِ في آياتِ التَّشريعِ، واقترانِهِ في غيرِها من الآياتِ،كما في قولِهِ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾النساء/ ٥٩ ٠

وقولِهِ تعالى : ﴿آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ....﴾

وقولِهِ تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ...﴾

**المسألةُ الثَّانية:**لَمَّا لم يقترِنْ اسمُ الرَّسولِ (صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ)مَعَ لفظِ الجلالةِ في آياتِ الحكمِ والتَّشريعِ، علماً بأنَّ السُّنَّةَ قد جاءتْ بأحكامٍ غيرِ مذكورةٍ في القرآنِ ؟

إليكَ بعضُ الأمثلةِ مِنَ الأحكامِ الَّتي جاءتْ في السُّنَّةِ:

١.قالَ تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ .....﴾ المائدة/ ٣.

وجاءتْ في السُّنَّةِ:(أحلَّتْ لنا ميتتانِ ودمانِ،الميتتانِ:الحوتُ والجرادُ،والدمانِ: الكبدُ والطحالُ) رواهُ ابنُ ماجةَ والبيهقيُّ والدارَقطنيُّ ٠

وكذلكَ قولُهُ (ﷺ) عن البَحرِ:(هو:الطَّهورُ ماءُهُ، الحلُّ ميتتُهُ)رواهُ أحمدُ والترمذيُّ وابو داوودَ وابنَ ماجةَ (رحمَهُم اللهُ)٠

٢.قالَ تعالى بعدَ ذكرِ المحرَّماتِ مِنَ النِّساءِ:﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاء ذَلِكُمْ﴾ ولم يذكر نكاحَ المرأةَ على عمَّتِها ولا على خالَتِها، فجاءتْ السُّنَّةُ:(لا تُنكحُ المرأةُ على عمَّتِها ولا على خالَتِها) رواهُ مسلمٌ (رحمَهُ اللهُ).

٣.قالَ تعالى عَنِ المحرَّماتِ مِنَ الرَّضاعةِ: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾، فلمْ يذكر في التَّحريمِ مِنَ الرَّضاعةِ إلَّا الأمَ المرضعةَ، والأختَ مِنَ الرَّضاعةِ،وجاءَ في السُّنَّةِ: (يحرُمُ مِنَ الرَّضاعِ ما يحرُمُ مِنَ النَّسبِ) مُتَّفقٌ عليهِ .

٤.نهى رسولُ اللهِ (ﷺ): ((عن لحومِ الحُمُرِ الأهليَّةِ عامَ خيبرَ)) رواهُ البخاريُّ رحِمَهُ اللهُ .

والنَّهيُ هُنا يفيدُ التَّحريمَ،وهذا التَّحريمُ لمْ يردْ في كتابِ اللهِ تعالى .

الجوابُ:

أوَّلاً:لأنَّ التَّشريعَ ووضعَ الأحكامِ من اختصاصِ اللهِ تعالى، ولايكونُ ذلكَ لا لملَكٍ مقرَّبٍ،ولانبيٍّ مرسلٍ، لِما مرَّ معنا مِنَ الآياتِ الَّتي ذكرناها.

ثانياً:كلُّ ماجاءنا عَن طريقٍ عن النَّبيِّ(ﷺ) هو:

١ – القرآنُ : لفظُهُ ومعناهُ مِنَ اللهِ تعالى .

٢ – الحديثُ القدسيّ:لفظُهُ مِنَ الرَّسولِ(ﷺ)،ومعناهُ مِنَ اللهِ تعالى، وقيلَ: اللفظُ والمعنى مِنَ اللهِ تعالى.

٣ – الحديثُ الشَّريفُ: لفظُهُ مِنَ الرَّسولِ(ﷺ)، ومعناهُ مِنَ اللهِ تعالى .

إذاً كلُّ ما جاءنا عَن رسولِ اللهِ (ﷺ) هو مِنَ اللهِ تعالى، وهذا مصداقُ قولِهِ تعالى :

﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إن هو إلا وحي يوحى﴾ النجم / ٣-٤.

وقوله(ﷺ): (ألا إنّي أوتيتُ القرآنَ ومثلَهُ معَهُ) رواهُ أحمدُ رحمَهُ اللهُ.

فائدةٌ:إذا جاءتْ جهَّةٌ وأعطَتْ لنفسِها هذهِ الخصوصيَّةَ كـ(لجنةِ كتابةِ الدُّستورِ،أو المجلسِ التَّشريعيِّ -وهُم أعضاءُ البرلمانِ-،أو الطَّواغيتِ، أو شُيوخِ العشائرِ)، فقد جعلَتْ مِن نفسِها آلهةً،وواقعُ حالِهم تقولُ: - والعياذُ باللهِ – (إنِ الحكمُ إلَّا للجنةِ كتابةِ الدُّستورِ أو للشَّيخِ الفلانيّ).

**المسألةُ الثَّالثة:**بعضُ الشَّواهِدِ على تَشريعِ لجنةِ كتابةِ الدُّستورِ، وأنَّهُ يناقضُ شريعةَ اللهِ عزَّوجلَّ:

الشاهدُ الأوَّلُ:المادَّةُ (١٩) مِنَ الدُّستورِ العراقيّ المُصوَّتِ عليهِ بتأريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥:

(ثانياً :لاجريمةَ ولاعقوبةَ، إلَّا بنصٍّ،ولاعقوبةَ،إلَّا على الفعلِ الَّذي يعدُّهُ القانونُ وقتَ اقترافِهِ جريمةً، ولايجوزُ تطبيقُ عقوبةٍ أشدَّ مِنَ العقوبةِ النَّافذةِ وقتَ إرتكابِ الجريمةِ).

و مِمَّا يُأخذُ مِن هذا التَّشريعِ القانونيّ –الشَّيطانيّ- :

١- إنَّ الفعلَ لا يُعدُّ جريمةً إلَّا إذا نصَّ المشرّعُ القانونيُّ –الشيطانيُّ- على أنَّهُ جريمةٌ .

٢- إنَّ ما غفلَ عنهُ المشرّعُ القانونيُّ –الشيطانيُّ- مِنَ الجرائمِ لا يُعدُّ مرتكبُها مجرماً .

٣- إنَّ ما اعتبرَهُ المشرّعُ –الشَّيطانيُّ-جريمةً،فإنَّ مرتكبَها قبلَ التَّشريعِ لا يُعاقبُ .

٤- إنَّ المشرّعَ القانونيَّ-الشيطانيَّ-هو مَن يحدِّدُ نوعَ ومقدارَ العقوبةِ .

فمثلاً: الزنا عندَ المشرّعِ القانونيّ-الشيطانيّ-ليسَ بجريمةٍ إذا مُورِسَ وفقَ الشُّروطِ الَّتي وضعها وهي :

١.أنْ تكونَ المرأةُ بالغةً عندَ ممارسةِ الزّنا .

٢.أنْ يكونَ برضاها مِن غيرِ إكراهٍ .

٣.أنْ يُمارَسَ في مكانٍ ملائمٍ، دونَ إخلالٍ بالآدابِ العامَّةِ .

٤.أنْ تكونَ لَدَيها إجازةُ ممارسةِ مهنةِ الزّنا .

فإذا توفَّرتْ هذهِ الشُّروطُ فلا يُعَدُّ الزّنا جريمةً،ولا يُرتِبُ المشرّعُ الشَّيطانيُّ عقوبةً عليهِ ؛ولهذا أجازَتْ القوانينُ الوضعيَّةُ ممارستَهُ علانيةً، وشوارعُ بلادِ الإسلامِ شَرُّ شاهدةٍ على ذلكَ التَّشريعِ !! .

الشاهدُ الثَّاني: حيثُ تمادى أولياءُ الشَّيطانِ (لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ) في غيِّها الشَّيطانيِّ عندَما أعطَتْ للسُّلطةِ التَّشريعيَّةِ (أعضاءَ البرلمانِ) صلاحيَّةَ وضعِ التَّشريعاتِ،وجعلوها أعلى وأولى مِنَ اللهِ عزَّوجلَّ(تعالى اللهُ عمَّا يقولُ أولياءُ الشَّيطانِ علوَّاً كبيراً):

المادَّةُ (...) مِن مسوَّدَةِ القانونِ العراقيّ نصَّتْ :

(إذا وضعَتْ السُّلطةُ التَّشريعيَّةُ تشريعاً فإنَّهُ يعلو على أي تشريعٍ آخرَ مِن أيِّ جهةٍ كانَتْ عندَ التَّعارُضِ بينَهُما) أ . هـ[1]

(١) **هذِهِ المادَّةُ كانَتْ موجودةً في مسوَّدَةِ الدُّستورِ العراقيِّ الَّتي نُشرتْ قبلَ التَّصويتِ عليها، وقد نُشرتْ في جريدَةِ دارِ السَّلامِ، وجريدةٍ أمريكيةٍ كانَتْ توزَّعُ في مدينَةِ الموصلِ مِن قبلِ القوَّاتِ الأمريكيَّةِ، إلَّا أنَّ المدوَّنَ الآنَ مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ خالٍ مِن هذا النَّصِّ، وحَذفُ هذا النَّصِّ مِنَ الدُّستورِ لا يلغيهِ ؛ لأنَّهم يُمارسونَ ذلكَ عملياً؛ فلا يقبلونَ بأيِّ قولٍ أو عملٍ يخالفُ نَصَّ الدُّستورِ مِن أيِّ جهةٍ كانَتْ، إذا قالَ أحدُهُم: إنَّنا سوفَ نعاقِبُ السَّارقَ بالقطعِ، فإنَّ هذا القولَ يردُّ عليهِ؛ لأنَّهُ مخالفٌ للمادَّةِ (١٩) ثانياً مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ ، إذاً قولُ المشرِّعِ علا على قولِ اللهِ تعالى.**

**المسألةُ الرابعة:**بعضُ الفوائدِ المستنبطةِ مِن قولهِ تعالى:﴿إِن الحكم إلا لله أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾يوسف\٤٠.

أولا:أمرَ اللهُ تعالى أنْ لاتطيعوا غيرَهُ في أيِّ حكمٍ من الأحكامِ؛ إذ أنَّ مِن معاني العبادةِ:الطَّاعةِ والخضوعِ،والتذللِ.

وحديثُ عديٍ (رضي الله عنه) دليلٌ على أنَّ الطاعةَ تعني: العبادةَ؛ لقولِهِ (ﷺ) لعديّ: (ألم يكونوا يحلُّونَ لكم الحرامَ،فتطيعونَهُم،ويحرِّمونَ عليكم الحلالَ،فتطيعونَهُم ؟) قالَ: بلى،فقال(ﷺ): (تلكَ عبادتُكم لَهُم)٠

فيكونُ المعنى: (لا تتحاكموا إلَّا إلى شرعِ اللهِ تباركَ وتعالى؛ لأنَّ التَّحاكمَ إلى شرعِ اللهِ تعالى عبادةٌ، فلا تصرفُ إلَّا إليهِ تعالى ٠

ثانياً: إنَّ اللهَ تباركَ وتعالى قالَ بعدَ إثباتِ الحاكميَّةِ لذاتِهِ العليَّةِ(أنْ لاتكونَ عبوديةُ التحاكمِ إلَّا إلى شرعِهِ الحنيفِ):

﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ أيْ : القويمُ المستقيمُ الَّذي لا إعوجاجَ فيهِ ٠

وذكرِ الِّدينَ القويمَ المستقيمَ بعدَ اسمِ الإشارةِ ﴿ ذَلِكَ﴾: يلزمُ وجودَ مشارٍ إليهِ، والمشارُ إليهِ: هما جزئي الآيةِ الكريمةِ :

الجزءُ الأوَّل:﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ﴾ والجزءُ الثَّاني:﴿أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾.

فمن أقرَّ بالحاكميَّةِ للهِ تعالى، ولَم يتحاكمْ إلَّا إلى شرعِ اللهِ تباركَ وتعالى، فهذا هو الدِّينُ القويمُ المستقيمُ، ولا يخالِفُ في هذا الأمرِ، إلَّا مَن غشى أعوانُ الطواغيتِ بصرَهُ ٠

ثالثاً:ينقسمُ النَّاسُ أمامَ هذِهِ الآيةِ إلى ثلاثَةِ أصنافٍ(فانظرْ من أيِّ الأصنافِ أنتَ قبلَ أنْ تزلَّ القدمُ) :

١- مقرٌ بالحاكميَّةِ للهِ تعالى،ولا يتحاكمُ إلَّا إلى شرعِ اللهِ الحنيفِ، فهذا هو المؤمِنُ صاحبُ الدِّينِ القويمِ المستقيمِ ٠

٢- مقرٌ بالحاكميَّةِ للهِ تعالى،ويتحاكمُ إلى غيرِ شرعِ اللهِ تباركَ وتعالى، فهذا هو المشركُ، ونوعُ الشركِ (شركُ طاعةٍ)؛لِقولِهِ تعالى:﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾،وما يظهرُ فيهِ مِن إيمانٍ بعدَ ذلكَ، فهو إيمانٌ مزعومٌ، ليسَ إلَّا، كما قالَ تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ النساء /٦٠ ٠

وحالُ هؤلاءِ لا تختلفُ عَن حالِ مَن أقرَّ أنَّ (الرزَّاق): هو اللهُ تعالى، ثمَّ طلبَ الرِّزقَ من صاحِبِ قبرٍ أو وثــنٍ ٠

٣-غيرُ مقرٍ بالحاكميَّةِ للهِ تعالى،وبالضرورَةِ لا يتحاكمُ إلى شرعِ اللهِ الحنيفِ،فهذا هو الكافِرُ والمشركُ والمرتدُّ عن دينِ اللهِ تباركَ وتعالى ٠

٤.قولُهُ تعالى:﴿ولكن اكثر الناس لا يعلمون﴾أي:لا يعلمونَ الحقائقَ الثلاثةَ المذكورةَ في الآيةِ الكريمةِ :

أكثرُ النَّاسِ الآنَ لايعلمونَ أن وضعَ الأحكامِ لا يكونُ إلَّا للهِ تباركَ وتعالى حصراً ٠

أكثرُ النَّاسِ الآنَ لايعلمونَ أنَّ التَّحاكمَ لا يكونُ إلَّا إلى شرعِ اللهِ تعالى ٠

أكثرُ النَّاسِ لايعلمونَ أنَّ الإقرارَ بالحاكميَّةِ للهِ تعالى، والتَّحاكمَ إلى شرعِ اللهِ تعالى، هو الدِّينُ القيِّمِ٠

وكلامُهُ عزَّوجلَّ –حاشاهُ-لايخالِفُ الواقِعَ الموصوفَ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ؛ لِقولِهِ تعالى:

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثاً﴾النساء/ ٨٧.

فائدة:عددُ سكَّانِ الأرضِ زهاءَ سبعةِ ملياراتٍ ونصفِ المليارِ، مِن هؤلاءِ ستةُ ملياراتٍ لا يعلمونَ تلكَ الحقائقَ الثلاثَ مِنَ الآيةِ، وهُم نصيبُ الشَّيطانِ مِن أبناءِ آدمَ (عليه السلام)،مِن يهوديٍّ ونصرانيٍّ وبوذيٍّ وهندوسيٍّ وعلمانيٍّ و... و.... الخ.

ومِنهم مليارٌ ونصفُ المليارِ مسلمٌ ومنتسبٌ إلى الإسلامِ، فكَم مِن هؤلاءِ يعلمُ تلكَ الحقائقَ الثلاثَ ؟

صدقَ اللهُ تعالى وهو أصدقُ القائلينَ:﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾.

وهذا الجهلُ وعدمُ العلمِ،لا يمنعُ مِن إطلاقِ اسمِ الردَّةِ على مَن وقعَ فيها، وقد يُمنعُ مِن إنزالِ الحكمِ (القتلَ والقتالَ) في حالِ عدمِ تحقُّقِ الشُّروطِ، وانتفاءِ الموانعِ٠واللهُ أعلمُ.

## المبحثُ الثَّاني
## ((اللجنةُ أربابٌ مِن دونِ اللهِ))

**وفيهِ مسألَتانِ:**

**المسألةُ الأولى:**كيفَ جعلَتْ الأحبارَ والرُّهبانَ مِن أنفسِها أرباباً!!؟؟

قالَ تعالى: ﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ﴾التوبة/٣١.

والمقصودُ بهذِهِ الآيةِ هُم: اليهودُ والنَّصارى؛ بدليلِ:

١. أنَّ الآيةَ الَّتي قبلَها: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾التوبة / ٣٠ .

أيْ: إنَّ الَّذينَ إتخذوا أحبارَهُم ورهبانَهُم أرباباً: هُم اليهودُ والنَّصارى .

٢.قالَ الآلوسيُّ (رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ: (والأحبارُ:علماءُ اليهودِ، والصحيحُ إطلاقُهُ على العالِمِ ذميَّاً كانَ أو مسلماً؛ لِقولِهِم لابنِ عباسٍ(رضي الله عنه)الحبرُ.ورهبانُهُم: وهُم علماءُ النَّصارى مِن أصحابِ الصَّوامعِ) أ . هـ

فائدة١:هذا هو الصَّوابُ؛لأنَّ الضمائرَ عوضٌ عَنِ الأسماءِ،فإذا أعدنا الضمائرَ إلى الأسماءِ تكونُ الآيةُ: (إتخذ اليهود أحبار اليهود أربابا، واتخذ النصارى رهبان النصارى أربابا) .

فائدة٢:معنى(أربابا):أيْ: معبودينَ مطاعينَ؛لأنَّ كلمةَ الربِّ إذا أُفرِدَتْ بالذِّكرِ يكونُ المقصودُ مِنها: المعبودُ. قالَ تعالى : ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾ مريم/ ٦٥،وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾البقرة/ ٢١.

وتفصيلُ القولِ:أنَّ الأحبارَ غيَّروا شريعةَ نبيِّ اللهِ موسى (عليه السلام)،وجاؤا بتشريعاتٍ بديلةٍ موضوعةٍ مِن عندِهِم أنفسِهِم، واليهودُ أطاعوهُم.

وكذلكَ الرُهْبانُ غيَّروا شريعةَ عيسى (عليه السلام)، والنَّصارى أطاعوهُم.

وبما أنَّ وضعَ التَّشريعاتِ والأحكامِ من إختصاصِ اللهِ تعالى -كما مرَّ معنا - فإنَّ مَن وضَعَ تشريعاً، وأُطيعَ في تلكَ التَّشريعاتِ الَّتي وضَعَها ، فقد أُتخِذَ (ربَّاً) وعُبِدَ من دونِ اللهِ تعالى .

يقولُ القرطبيُّ (رحمَهُ الله) في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ﴾

((معناه: إنَّهُم أنزلوهُم منزلةَ ربِّهِم في قبولِ تحريمِهِم وتحليلِهِم لِما لم يحرِّمْهُ اللهُ ولم يحلَّهُ اللهُ)) .

ينقلُ الشَّنقيطيُّ (رحمَهُ الله) في(أضواءِ البيانِ)عَن أبي البختريِّ في قولِهِ عزَّ وجلَّ:﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ﴾ أما أنَّهُم لو أمروهُم أنْ يعبدوهُم مِن دونِ اللهِ ما أطاعوهُم،ولكنْ أمروهُم فجعلوا حلالَ اللهِ حرامَهُ، وحرامَهُ حلالَهُ، فأطاعوهُم، فكانَتْ تلكَ عبوديَّتَهُم) تفسيرُ سورةِ محمَّد .

وفي سننِ البيهقيِّ(رحمَهُ اللهُ)١١٦/١٠ قالَ:(سُئلَ حذيفةُ(رضي الله عنه)عَن هذهِ الآيةِ " اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ ..." أكانوا يصلُّونَ لهَم؟ قالَ: لا ، ولكنَّهُم كانوا يحلُّونَ لَهُم ما حرَّمَ اللهُ عليهِم، فيستحلُّونَهُ، ويحرِّمونَ عليهِم ما أحلَّ اللهُ، فيحرِّمونَهُ، فصاروا بذلكَ أرباباً) أ . هـ

بعضُ الأمثلةِ على ذلكَ :

١.إنَّ علماءَ اليهودِ(الأحبارِ) غيَّروا حُكمَ الزِّنى مِنَ الرَّجمِ إلى التَّحميمِ والجلدِ والتَّشهيرِ، واليهودُ أطاعوا أحبارَهُم في ما شرعوهُ لهم .

عَنِ البراءِ ابنِ عازبٍ(رضي الله عنه)قالَ: مُرَّ على النَّبيِّ(صلى الله عليه وسلم) يهوديٌّ محمماً مجلوداً، فدعاهُم(صلى الله عليه وسلم)فقالَ:(هكذا تجدونَ حدَّ الزِّنا في كتابِكُم؟)قالوا: نعم، فدعا رجلاً مِن علمائِهِم، فقالَ:(أنشدُكَ باللهِ الَّذي أنزلَ التَّوراةَ على موسى أهكذا تجدونَ حدَّ الزاني في كتابِكُم؟)،قالَ: لا، ولولا أنَّكَ نشدتني ما أخبرْتُكَ، نجدُهُ الرَّجمَ ولكنَّهُ كَثُرَ في أشرافِنا:فكنَّا إذا أخذنا الشَّريفَ تركناهُ، وإذا أخذنا الضَّعيفَ أقمنا عليهِ الحدَّ، قلنا: فلنجتمعْ على شيءٍ نقيمُهُ على الشَّريفِ والوضيعِ، فجعلنا التَّحميمَ والجلدَ مكانَ الرَّجمِ ...... ) رواهُ مسلمٌ رحِمَهُ اللهُ .

٢.كذلكَ علماءُ النَّصارى (الرُّهبان) غيَّروا شريعةَ نبيِّ اللهِ عيسى(عليه السلام)وفي مقدِّمتِهِم اليهوديّ (شاؤول) الَّذي تنصَّرَ وسمَّى نفسَهُ (بولس)،وعُرِفَ بعدَ ذلكَ بـ(بولس الرسول)،فقد تمكَّنَ هذا اليهوديُّ بإلقاءِ الشُّبهِ أنْ يحوِّلَ دينَ النَّصرانيَّةِ مِنَ التَّوحيدِ إلى التَّثليثِ، وباقي الرُّهبانِ ساروا على نَهجِهِ، والنَّصارى أطاعوهُم بهذا الدِّينِ البديلِ، فأصبحَ هؤلاءِ الرُّهبانِ أرباباً مِن دونِ اللهِ .

تنبيه:تسميةُ المغيِّرِ لشريعةِ اللهِ (ربَّاً)ليسَتْ مِنَ الرَّسولِ(صلى الله عليه وسلم)،ولا مِنَ الصَّحابةِ (رضوانُ اللهِ تعالى عليهم)،ولا مِن علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، بل هذهِ التَّسميةُ مِنَ اللهِ تعالى وحياً في القرآنِ الكريمِ.

**المسألةُ الثَّانية:**كيفَ جعلَتْ لجنةُ كتابةِ الُدستورِ(في بلادِ الإسلامِ وغيرِها)مِن أنفسِهِم أرباباً!!؟؟

يقولُ الآلوسيُّ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ عَن قولِهِ تعالى﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّهِ﴾: (والآيةُ ناعيةٌ على كثيرٍ مِنَ الفِرَقِ الضَّالَّةِ الَّذينَ تركوا كتابَ اللهِ تعالى، وسنَّةَ نبيِّهِ(صلى الله عليه وسلم)؛لِكلامِ علمائِهِم ورؤسائِهِم، والحقُّ أحقُّ بالإتباعِ) أ . هـ

فإذا كانَ الأحبارُ الَّذينَ غيَّروا شريعَةَ موسى(عليهِ السَّلامُ)،وكذا الرُّهبانُ الَّذينَ غيَّروا شريعةَ عيسى (عليهِ السَّلامُ)، سمَّاهُمُ اللهُ تعالى في القرآن (أرباباً)،فما تقولُ في(لجنةِ كتابَةِ الُدستورِ)الَّذينَ غيَّروا شريعةَ رسولِ اللهِ(ﷺ) -والمسلمونَ أطاعوهُم-!!؟؟

فالعلَّةُ الَّتي انتهَتْ بالأحبارِ والرُّهبانِ أنْ يكونوا(أرباباً)مِن دونِ اللهِ تعالى،متحقِّقة في(لجنةِ كتابةِالدُّستورِ).

عَن أبي هريرةَ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(ستتبعونَ سننَ مَن قبلِكُم باعاً بباعٍ،وذراعاً بذراعٍ،وشبراً بشبرٍ، حتَّى لو دخلوا جحرَ ضبٍّ، لدخلتُم مَعَهُم)،قلْنا: يا رسولَ اللهِ:اليهودُ والنَّصارى؟ قال:(فَمَن!). ذكرَهُ البوصيريُّ في (إتحافِ الخيرةِ المهرةِ)، وقالَ: رواتُهُ ثقاتٌ.

عَنِ ابنِ عبَّاسٍ(رضي الله عنه)قالَ: قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(لتركبُنَّ سننَ مَن كانَ قبلَكُم شبراً بشبرٍ، وذراعاً بذراعٍ، وباعاً بباعٍ، حتَّى لو أنَّ أحدَهُم دخلَ جحرَ ضبٍّ، لدخلتُم، حتَّى لو أنَّ أحدَهُم جامَعَ أمَّهُ لفعلتُم).قالَ صاحِبُ (مجمعِ الزَّوائدِ): رواهُ البزارُ ورجالُهُ ثقاتٌ ٠

إذاً (لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ)أربابٌ مِن دونِ اللهِ، ومَن أطاعَهُم في التَّشريعاتِ الَّتي وضَعوها بدلاً عَن شرعِ اللهِ تعالى، فقد إتَّخذوهُم أرباباً !!

## المبحثُ الثَّالث
## ((اللجنةُ شركاءٌ للهِ تعالى))

قالَ تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾الشورى/ ٢١ ٠

الهمزةُ في(أم): للتقريرِ والتقريعِ.

وهذِهِ القوانينُ الوضعيَّةُ: (دينٌ)؛ لأنَّ كلمَةَ (الدِّينِ) تطلقُ على: الدِّينِ الحقِّ، والدينِ الباطلِ ٠

لقولِهِ تعالى:﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾آل عمران/٨٥.

ولقولِهِ تعالى لمشركي مكةَ:﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾الكافرون/ ٦.

والقوانينُ الَّتي شرَّعَتْها (لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ) دينٌ؛ كيفَ لايكونُ تشريعُهُم ديناً، وهو ينظِّمُ حياةَ النَّاسِ في كلِّ شؤونِهِم الدِّينيَّةِ –بما فيها النِّكاحُ والطَّلاقُ،والجرائمُ والعقوباتُ-،والإقتصاديَّةُ،والسياسيَّةُ،وبما أنَّ تشريعَ الدِّينِ مِن إختصاصِ اللهِ تعالى الَّتي لم يجعَلْها لأحدٍ مِن خلقِهِ،فمن أعطى لِنفسِهِ هذِهِ الخصوصيَّةَ،وشرَّعَ للنَّاسِ ديناً لَمْ يأذنْ بهِ اللهُ تعالى،فقد جعلَ مِن نفسِهِ إلهاً،وشاركَ اللهَ تعالى في ألوهيَّتِهِ،و(لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ) قد أعطَتْ لِنفسِها هذِهِ الصَّلاحيَّةَ، فأصبحوا شركاءً للهِ تعالى في ألهويَّتِهِ،ومِن هنا جاءَ الإستفهامُ في الآيةِ تقريعيَّاً؛ لأنَّ اللهَ تعالى قد حسمَ هذا الأمرَ فقالَ:﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً﴾ الكهف/ ٢٦ .

يقولُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ الله) عَن هذِهِ الآيَةِ:(شاملٌ لكلِّ ما يقتضيهِ اللهُ جلَّ وعلا،ويدخُلُ في ذلكَ التَّشريعُ دخولاً أوَّليَّاً).

ف(لجنةُ كتابةِ الدُّستورِ)الَّذينَ وضعوا هذا الدِّينَ الباطلَ(القوانينَ الوضعيَّةَ)الَّذي لم يأذنْ بِهِ اللهُ تعالى، قد جعلوا مِنْ أنفسِهِم شركاءَ للهِ تعالى،ومَن أطاعَهُم في تشريعاتِهِم تلكَ فقد ألَّهَهُم !!! ٠

## المبحثُ الرَّابع
## ((اللجنةُ معقِّبونَ لأحكامِ اللهِ عزَّوجلَّ))

قالَ تعالى:﴿ واللَّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾الرعد/٤١.

ومعنى:﴿لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ :

جاءَ في تفسيرِ (البغويِّ)٣٢٨١٤:(لا رادَّ لقضائِهِ، ولا ناقضَ لحكمِهِ).

وفي (الدرِّ المنثورِ)٣٢٥١٧:(أيْ ليسَ أحدٌ يتعقَّبُ حكمَهُ فيردَّهُ ).

وفي (أيسرِ التَّفاسيرِ)٨٩١٤:(أيْ لارادَّ لهُ بحيثُ لا يُتعقَّبُ لحكمِهِ فيُعَطَّلُ ).

وفي (التَّحريرِ والتَّنويرِ)١٧٠١١٣:(والمعقِّبُ الَّذي يعقِّبُ عملاً فيبطلَهُ ... كأنَّهُ يجيءُ عقبَ الَّذي كانَ عملَ العملَ).

فالَّذي يُفهمُ مِن كلامِ العلماءِ (رحمَهُم الله) أنَّ التعقيبَ يأتي بمعنى: (التَّعطيلِ-الإبطالِ-الردِّ-التغييرِ-النقضِ)٠

أقولُ:إنَّ اللهَ تعالى قد حكمَ، وأوحى بما حكمَ إلى رسولِهِ(ﷺ)،والرَّسولُ(ﷺ) بلَّغَ، وعملَ بما أوحي إليهِ، وما ماتَ الرَّسولُ (ﷺ) إلَّا بعدَ إكمالِ الشريعة الربَّانيَّةِ الغراءِ ؛ لِقولِهِ تعالى:﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾المائدة/٣.

واللهُ عزَّوجلَّ خيرُ الحاكمينَ،وأحسنُ الحاكمينَ،وأحكمُ الحاكمينَ،وهو:الخالقُ،والعالِمُ بحالِ خلقِهِ وما يُصلِحُهُم،فشرَّعَ لَهُم،إلَّا أنَّ أولياءَ الشَّيطانِ،ومَن أطاعوهُم،وناصَروهُم،لايرونَ في تشريعِ أحكمِ الحاكمينَ خالقِ السماواتِ والأرض ومَن فيهنَّ ما يُصلِحُ حالَهُم،فعوَّلوا على عقولِ الرِّجالِ مِمَّن ناصبوا اللهَ عزَّ

وجلَّ العداء- وهم أرذلُ وأجرءُ المخلوقاتِ على اللهِ عزَّ وجلَّ-؛ليضعوا لهم تشريعاً من وحيِ الشَّيطانِ يعطِّلونَ بِهِ تشريعَ اللهِ تعالى،ويبطلونهُ،فغيَّروا أحكامَ اللهِ تعالى،ونقضوها حكماً فحكماً، والعجبُ أنْ يسكتَ المسلمونَ على هؤلاءِ - أولياءِ الشَّيطانِ-،وأنْ يعملوا على قبولِ نتاجِ وحيِ الشَّيطانِ إليهم،بل الأدهى والأمرُّ أنْ ينبروا بكلِّ ماأوتوا؛لتعطيلِ شرعِ اللهِ تعالى،وتحكيمِ شرعِ الشَّيطانِ،وإن إنتهى بهم الأمرُ إلى القتلِ والقتالِ.

فهؤلاءِ تنصَّلوا عَن دِينِهِم وأحكامِهِ، وتنصَّلوا عَن تأريخِهِم النَّيِّرِ الَّذي يشهدُ بأنَّ أعدلَ الحكَّامِ هُمْ: الَّذينَ يحكمونَ بما أنزلَ اللهُ تعالى،وأنَّ أكثرَ البلدانِ أماناً وأرفهَهَا هي:بلادُ الإسلامِ -الَّتي تحكمُ بشريعَةِ اللهِ تعالى-؛

إلَّا أنَّ للشَّيطانِ سُلطةً،وسطوةً على أوليائِهِ-وهم أكثرُ خلقِ اللهِ تعالى-،ولِذا تجدُ لِتحكيمِ ذَلِكَ التَّشريعِ الشَّيطانيِّ قد جُنِّدَ لَهُ مِن كلِّ دينٍ –اليهوديِّ والنَّصرانيِّ والبوذيِّ والعلمانيِّ والشيوعيِّ ومِمَّن ينتسبُ إلى الإسلامِ زوراً وبهتاناً- ويحاربونَ مَن يريدُ أنْ يحكِّمَ شرعَ اللهِ تعالى، أويتحاكَمَ إليهِ ·

تنبيهٌ: التَّعقيبُ لم يَعُدْ مقتصِراً على اللسانِ، بل بالسِّنانِ أيضاً. فما أشدَّ إخلاصَ أولياءِ الشَّيطانِ، للشَّيطانِ، وما أشدَّ إستجابَتَهُم لدعوَتِهِ !!!!·

## المبحثُ الخامِس
## ((اللجنةُ أولياءُ الشَّيطانِ))

قالَ تَعالى:﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ... ﴾الأنعام\١٢١.

الأولياءُ:جمعُ(وليّ)،وهي:مِنَ الوَلايةِ-بفتح الواو-الَّتي هي ضدَّ العداوَةِ·

ومِن معانيها: الناصِرُ والحليفُ.

فالشَّيطانُ:يوحي إلى أحبَّائِهِ،وحلفائِهِ،ومَن ينتصِرُ بِهِم، وينصُرُهُم –وهم: مشرِّعوا الدَّساتيرِ والقوانينِ الوضعيَّةِ، وكلُّ ما فيهِ دفعٌ لِشريعةِ اللهِ عزَّ وجلَّ وتعطيلِها، وإحلالُ شريعةِ الشَّيطانِ بدلاً مِنها·

مسألَةٌ:ماحكمُ مَن وضعَ تشريعاً للنَّاسِ غيرَ شرعِ اللهِ تَعالى؟

إنْ كانَ التَّشريعُ: يحلِّلُ ما حرَّمَهُ اللهُ تعالى،أويحرِّمُ ماأحلَّهُ اللهُ تعالى، كانَ هذا العملُ مخرجاً مِنَ الملَّةِ. وإذا نظرنا إلى عَمَلِ(لجنةِ كتابةِ الدُّستورِ)فإنَّهُم:قد حرَّموا ما أحلَّهُ اللهُ تَعالى،-كإقامَةِ سلطانِ اللهِ عزَّ وجلَّ،وإقامَةِ أحكامِهِ عزَّ وجلَّ مِنَ الحدودِ والجهادِ وغيرِها-،وأحلُّوا ماحرَّمَهُ اللهُ تَعالى-كإباحتِهِم الرِّبا،وصنعِ الخمرِ وبيعِها وشربِها،والزِّنا- وكونُ هذهِ المفرداتِ تُمارَسُ في شوارعِ بلادِ الإسلامِ على مرأىٍ مِن حرَّاسِ تطبيقِ القوانينِ الوضعيَّةِ ودونَ اعتراضٍ،فهو شرُّ شاهدٍ على أنَّ هذهِ الأعمالَ جائزةٌ مِنَ النَّاحيَةِ القانونيَّةِ، وأنَّهُ لا اعتراضَ على مَن يُمارِسُها ويزاوِلُها،وهذهِ المهنُ الَّتي يَكتَسِبُ مِنها أصحابُها، لا تُمارَسُ إلَّا بعدَ استحصالِ الإجازَةِ القانونيَّةِ المستوفيَةِ للشُّروطِ !!!.

وقد جاءَ في فتوى اللجنَةِ الدَّائمَةِ للبحوثِ العلميَّةِ والإفتاءِ برقم ٣٦٧/٣ ما نَصُّهُ :

(والإنسانُ متى حلَّلَ الحرامَ المجمعَ عَلَيهِ،أو حرَّمَ الحلالَ المجمعَ عَلَيهِ،أو بَدَّلَ الشَّرعَ المجمعَ عَلَيهِ،كانَ كافراً مرتدَّاً بإتِّفاقِ الفقهاءِ).نقلاً عَن كتابِ(أصول وتاريخ الفرق الإسلامية) لمصطفى بن محمد بن مصطفى صـ ٥٣ ·

# الفصلُ الثَّالِث
## ((الدُّستورُ وحقيقتُهُ))
## المبحثُ الأوَّل
## ((تمهيدٌ))

إنَّ الإنسانَ كائنٌ اجتماعيٌ،لايستطيعُ أن يعيشَ في معزلٍ عن بني جنسِهِ؛بحكمِ ماجبلَهُ اللهُ تعالى عَلَيهِ، ولأنَّ إحتياجاتِهِ لاتتحقَّقُ إلَّا مِن خلالِ الإتِّصالِ بالآخرينَ،والعيشِ في داخلِ المجتمعِ،وهذا النَّمطُ مِنَ الحياةِ يحتِّمُ على الإنسانِ أنْ تكونَ لَديهِ قوانينٌ تنظِّمُ حياتَهُ مع نفسِهِ ومع الآخرينَ،والحياةُ البشريَّةُ في أيِّ مجتمعٍ كانَ،وفي أيَّةِ بقعَةٍ مِنَ الأرضِ،لاتستقيمُ إلَّا بوجودِ تلكَ القوانينِ،وهذِهِ القوانينُ:إمَّا أنْ تَكونَ ١. مِنَ اللهِ تعالى وحياً إلى أنبيائِهِ ورسُلِهِ:

فقد أرسَلَ اللهُ تَعالى الأنبياءَ والرُّسُلَ وأنزَلَ الكتبَ الَّتي فيها التَّشريعاتِ المنظِّمَةِ للحياةِ؛لِقولِهِ تَعالى:﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ....﴾ ،كانَ آخرَهُم،وخاتَمَهُم،وأفضلَهُم رسولُ اللهِ(ﷺ)،وكانَتْ رسالتُهُ وشريعتُهُ هي آخرُ رسالاتِ اللهِ تَعالى إلى النَّاسِ جميعاً؛لِقولِهِ تَعالى:﴿ ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين... ﴾، وقوله تعالى:﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾الجاثية/ ١٨.

فائدةٌ: رسالتُهُ(صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):شريعةٌ ربَّانيَّةٌ متكامِلَةٌ،تصلُحُ لِكُلِّ زمانٍ ومَكانٍ-وإنْ كَرِهَ ذلكَ الكافِرونَ والمشرِكونَ والعلمانيُّونَ ودعاةُ الدِّمقراطيَةِ،والطواغيتِ-؛لِقولِهِ تَعالى:﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾التوبة/ ٣٣ ·

٢. وحياً مِنَ الشَّيطانِ: حيثُ أنَّ السَّاحَةَ البَشَريَّةَ لم تخلُ لأولياءِ الرَّحمنِ،بل زاحَمَهُم فيها أولياءُ الشَّيطانِ،وعندَما رغب أولياءُ الشَّيطانِ عن شريعةِ اللهِ تَعالى،كانَ لابدَّ أنْ يضعوا لأنفُسِهِم قوانينَ بديلَةً عَن شريعَةِ اللهِ تَعالى؛لتنظيمِ حياتِهِم –بزعمِهِم- فأوحى الشَّيطانُ إلى أوليائِهِ بالقوانينِ الوضعيَّةِ·

ونشرُ الشِّركِ بينَ أبناءِ آدمَ(عليهِ السَّلامُ)هو غايَةُ الشَّيطانِ وهذا مايَصبوا إليهِ،فباتَ هذا الشِّركُ- شركُ الطَّاعَةِ؛بتحكيمِ القوانينِ الوضعيَّةِ-هو الطَّاغي على حياةِ البشريَّةِ ألآنَ،بل دفعَهُم على الإستماتَةِ مِن أجلِ بقاءِ هذا الشِّركِ،ومحارَبَةِ كلِّ مَن يريدُ أنْ يكونَ سبباً في إنقاذِ المسلمينَ والبَشَريَّةِ مِن هذا الشِّركِ، بل العجبُ أنَّ المنتَسبينَ إلى الإسلامِ مِن أشدِّ النَّاسِ دفاعاً عَنِ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ،ومِن أشدِّ النَّاسِ محارَبَةً، لكلِّ مَن يريدُ تحكيمَ شرعِ اللهِ تَعالى.

## المبحثُ الثَّاني

## ((الدُّستورُ مِن أحكامِ الجاهليَّةِ))

إنَّ هذِهِ القوانينَ مِن أحكامِ الجاهليَّةِ؛لقولِهِ تَعالى:(وإن كثيرا من الناس لفاسقون أفحكم الجاهلية ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون) ٠

**االمسألَةُ الأولى:** تفسيرُ مفرداتِ الآيةِ:

١.قولُهُ تَعالى:((الجاهليَّةِ)): هو عصرُ ما قبلِ بعثَةِ رسولِ اللهِ(ﷺ)،أيْ: عصرُ ما قبلِ الإسلامِ.

ولِقولِ حذيفةَ(رضي الله عنه):(كانَ النَّاسُ يسألونَ رسولَ اللهِ(ﷺ)عَنِ الخيرِ،وكنتُ أسألُهُ عَنِ الشَّرِّ؛مخافَةَ أن يدركَني،فقلْتُ: يا رسولَ اللهِ،إنَّا كنَّا في جاهليَّةٍ وشَرٍّ،وجاءَنا اللهُ بهذا الخيرِ ....) متَّفقٌ عَلَيهِ ٠

٢.قولُهُ((حُكمَ الجاهليَّةِ)):هو ماعَلَيهِ أهلُ ماقبلِ الإسلامِ،مِنَ الأحكامِ القبليَّةِ والعشائريَّةِ،الَّتي لاتقومُ على وحيٍ مِنَ اللهِ تَعالى،وإنَّما عَلَى الآراءِ والأهواءِ.

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ:(كما كانَ أهلُ الجاهليَّةِ يحكمونَ مِنَ الضَّلالاتِ،والجهالاتِ،ممَّا يضعونَها بآرائِهِم واهوائِهِم .....).

٣.قولُهُ((يبغونَ)) أيْ: يبتَغونَ ويُريدونَ ٠

عندَما بَعَثَ اللهُ تَعالى رسولَهُ(ﷺ)،كانَ النَّاسُ على أحكامِهِم الجاهليَّةِ،وبدأَ مشركو قُريشٍ برفضِ أحكامِ اللهِ تَعالى وعدمِ قبولِهِ،والبقاءِ على أحكامِهِم الَّتي كانَتْ سائدةً قبلَ مبعَثِ رسولِ اللهِ(ﷺ)،فعملوا جاهدينَ بأنفسِهِم وأموالِهِم على الحفاظِ على ماكانوا عليهِ،والعَمَلِ بِهِ.

وقد وَصَفَ اللهُ تَعالى تلكَ الأحكامَ الَّتي كانَتْ تنظِّمُ وتسيِّرُ حياةَ النَّاسِ قبلَ مبعَثِ رسولِ اللهِ(ﷺ)،والَّتي كانوا يبغونَها،ويزاحِمونَ بِها أحكامَ اللهِ تَعالى، بأنَّها: (أحكامٌ جاهليَّةٌ).

**المسألَةُ الثَّانية:**هل صِفَةُ الجاهليَّةِ مقتصِرَةٌ على تلكَ الأحكامِ-الَّتي كانَ يُعمَلُ بها قَبلَ الإسلامِ- أم أنَّها صفةٌ عامَّةٌ- لكلِّ حُكمٍ غيرِ حكم الله تعالى-.

وروى ابنُ ابي حاتمٍ في(تفسيرِهِ)٢١٥عَنِ الحسنِ (رحمَهُ الله).قالَ:(مَن حَكَمَ بغيرِ حكمِ اللهِ فحُكمُ الجاهليَّةِ) .

ويقولُ الآلوسيُّ (رحمَهُ الله) في(تفسيرِهِ):(التولِّي عَن حكمِ رسولِ اللهِ(ﷺ)،وطلبُ حكمِ آخرَ منكرٌ عجيبٌ، وطلبُ حكمِ الجاهليَّةِ، أقبحُ، وأعجَبُ) ٠

ونَقَلَ صاحبُ(الكشَّافِ)٣٤١٢،عَنِ الحسنِ(رحمَهُ الله):(هو عامٌّ في كلِّ مَن يبغي حكمَ اللهِ تَعالى،والحكمُ حكمانِ: حكمٌ بعلمٍ وهو حكمُ اللهِ،وحكمٌ بجهلٍ: وهو حكمُ الشَّيطانِ).

وعَنِ ابنِ عبَّاسٍ(رضي الله عنهما)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(أبغضُ النَّاسِ إلى اللهِ ثلاثةٌ: ملحِدٌ في الحرمِ،ومبتغٍ في الإسلامِ سنَّةً جاهليَّةً،ومطَّلِبُ دمِ امرئٍ بغيرِ حَقٍّ ليُهريقَ دمَهُ) رواهُ البُخاريُّ (رحمَهُ الله) .

المسألَةُ الثَّانيةُ:مقارنةٌ مابينَ الحكمِ الرَّباني والحكمِ الشَّيطانِّي:

كيفَ نثبتُ أنَّ هذِهِ الأحكامَ الشَّيطانيَّةَ الَّتي يُحكَمُ بِها المسلمونَ في بِلادِ الإسلامِ أنَّها أحكامٌ جاهليَّةٌ ؟

أوَّلاً:في العقيدةِ والعبوديَّةِ :

إنَّ الحكمَ الَّذي كانَ سائداً بالأمسِ في العصرِ الجاهليِّ في مَسألَةِ العقيدةِ:

أنَّ مِن حقِّ أيِّ إنسانٍ في(جزيرةِ العربِ)أنْ يعتنقَ مِنَ العقائِدِ مايشاءُ،وأنْ يعبدَ مايعتنِقُهُ بالطَّريقَةِ المعهودَةِ،والمعروفَةِ عِندَ أهلِ تِلكَ العقيدَةِ،أيْ:إنَّ قانونَ(حرِّيَّةِ العقيدَةِ)،كانَ يُمارَسُ،وكانَ معمولاً بِهِ وإنْ لم تكنْ هناكَ مادَّةٌ دُستوريَّةٌ أو قانونيَّةٌ تَنُصُّ عليه؛والدَّليلُ على ذلكَ،أنَّ(جزيرةَ العربِ)كانَتْ تتقاسَمُها عقائِدُ مُتنوِّعةٌ دونَ إنكارٍ مِن أحدٍ على أحدٍ،وهذِهِ هي حقيقةُ(حرِّيَّةِ العقيدَةِ،وتنوُّعِ المعبودِ وحرِّيَّةِ الإختيارِ)٠

فَفي مَكَّةَ شرَّفَها اللهُ تَعالى كانَتْ عقيدةُ التَّوحيدِ باقيةً عندَ أفرادٍ مِن أهلِ مَكَّةَ: كزيدِ بنِ نوفلٍ- الَّذي ماتَ قبلَ البِعثةِ وشَهِدَ لَهُ الرَّسولُ(ﷺ)أنَّهُ رآهُ ولَهُ واحةٌ في الجنَّةِ-،وورقةِ بنِ نوفلٍ- الَّذي كانَ اعتنقَ الدِّيانةَ النَّصرانيَّةِ وآمنَ بالرَّسولِ(ﷺ)-وماكانَ أهلُ مَكَّةَ يعترضونَ عَلَيهِم؛علماً أنَّ عقيدةَ الشِّركِ،وعبادَةَ الأصنامِ كانَتْ هي المهيمِنَةُ على السَّاحَةِ المكيَّةِ وتَنتَشِرُ بمساحاتٍ واسعةٍ مِنَ الجزيرةِ العربيَّةِ.

وفي مناطِقِ(طي)،و(وادي نجران)كانَتْ عقيدةُ النَّصارى،وفي(يثرِبَ)عقيدةُ اليَهودِ،وفي(جنوبِ الجزيرةِ)عقيدةُ المجوسِ-عبادةُ النَّارِ-، والحرِّيَّةُ مكفولَةٌ للجميعِ،أنْ يعتنِقَ مِن هذِهِ الأديانِ مايشاءُ،وأنْ ينتقِلَ مِن دينٍ إلى دينٍ آخرَ دونَ أنْ يَعتَرِضَ عليهِ أَحَدٌ !!٠

وأمَّا في زمانِنا هذا:حيثُ نَصَّ الدُّستورُ العراقيُّ-المصوَّتِ عَلَيهِ في ٢٠٠٥/١٠/١٥-على ما يلي:

- في المادَّةِ(٢):

ثانياً:يضمَنُ هذا الدُّستورُ الحفاظَ على الهُويَّةِ الإسلاميَّةِ لِغالبيَّةِ الشَّعبِ العراقيِّ،كما ويضمَنُ كاملَ الحقوقِ الدِّينيَّةِ لجميعِ الأفرادِ -المسيحيِّينَ،واليزيديِّينَ،والصَّابئَةِ المندائيِّينَ- في حرِّيَّةِ العقيدةِ،والممارَسَةِ الدِّينيَّةِ:.

فَهذا الْدستورُ-القانونُ الشَّيطانيّ-يكفَلُ للجَميعِ حُرِّيَّةَ العقيدةِ،وحُرِّيَّةَ ممارَسَةِ الطُّقوسِ الدِّينيَّةِ، فمثلاً: لليزيديّ أنْ يعبُدَ(الشَّيطانَ) بكلِّ حرِّيَّةٍ،وأنْ يَبني المعابِدَ لَهُ،وكذلِكَ الحالُ مَعَ باقِي الأديانِ عَلَى حدٍّ سواءٍ مع الإسلامِ والمسلِمينَ، بل لَهُم مِنَ الحرِّيَّةِ ماليسَ للمسلمِ !!

وأجلى هذِهِ الصُوَرِ متمثِّلَةٌ في(وزارَةِ الأوقافِ والشُّؤونِ الدِّينيَّةِ)،وليسَ الشُّؤونِ الإسلاميَّةِ؛لأنَّ القانونَ الشَّيطانِيّ قد كفلَ للجميعِ(حرِّيَّةَ العقيدةِ)،وهذا يعني: أنَّ(وزارَةَ الأوقافِ)لجميعِ الأديانِ الموجودةِ، وليسَتْ حكراً لِدينٍ دونَ دينٍ،فكما أنَّ التَّسهيلاتِ والمعوناتِ تُقَدَّمُ مِن هذِهِ الوزارَةِ للمسلِمِ الَّذي يَبني مسجِداً،وللرَّافضيّ الَّذي يَبني حُسينِيَّةً-للشِّركِ،والتَّطبيرِ،واللطمِ،ولعنِ الصَّحابَةِ وسبِّهِم-،ولليَزيديِّ الَّذي يَبني مَعبداً للشَّيطانِ، و... و... الخ.

إذاً لافرقَ بينَ(القانونِ الجاهليّ)بالأمسِ،وبينَ(القانونِ الشَّيطانيّ)اليومَ في أخطَرِ مسألَةٍ في حياةِ البَشريَّةِ -الَّتي يَتَقَرَّرُ مَصيرُ النَّاسِ على ضَوئِها يومَ القيامَةِ- ،وهي(مَسألَةُ العقيدةِ)٠

ثانياً: في مسائِلِ الحلالِ والحرامِ :

١.الخمرُ: كانَتْ مباحَةً -صُنعاً وبَيعاً وشرباً- في الجاهليَّةِ،وفترَةٍ مِنَ الإسلامِ، وأشعارُهُم فيها كثيرَةٌ، وكانَتْ لَهُم أماكِنُ مخصَّصَةٌ للشُّربِ يسمُّونَها الحوانيتَ، عَدا إقتِنائِها وشربِها في البُيوتِ.

يقولُ طرفَةُ بنُ العبدِ: فإنْ تَبغِني في حلْقةِ القومِ تلقَني وإنْ تلتمسني في الحوانيتِ تَصطَدِ .

وماتوقَّفَ النَّاسُ عن إقتِنائِها،وشربِها إلا بِتحريمِ اللهِ تَعالى لَها،فسُكِبَتْ،فسالَتْ طرقاتُ المدينَةِ بِها؛ لِكثرَتِها.

وأمَّا اليومَ فإنَّ القانونَ الشَّيطانيَّ أجازَ صنعَها،بل جَعَلَ ذلِكَ مِن منتوجاتِ الشَّركاتِ التَّابِعَةِ للدَّولَةِ تحتَ اسمِ(شَركَةِ المشروباتِ الغازيَّةِ والروحيَّةِ)،وجعلوا الخمرَ مِـــــــنَ المشروباتِ الرُّوحيَّةِ،وهذا مِن بابِ: تسميَةِ الأشياءِ بغيرِ مسمَّياتِها على عادَةِ شيخِهِم (إبليسَ اللعينَ)؛﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ فسمَّاها بغيرِ اسمِها.

ولإحتكارِ الدَّولَةِ لهذِهِ الصِّناعَةِ؛لايستطيعُ أحَدٌ أنْ يصنعَ الخمرَ،إلَّا بإجازَةٍ قانونيَّةٍ مِنَ الدَّولَةِ،ومَن خالَفَ يعاقَبُ بموجَبِ القانونِ.

فالقانونُ الشَّيطانيُّ اليومَ يجيزُ صنعَها وشربَها،وتخصيصَ أماكِنَ لِشربِ الخمرِ.... .

فأيُّ فرقٍ بينَ القانونِ الجاهليّ بالأمسِ،والقانونِ الشَّيطانيّ اليومَ في هذِهِ المسألَةِ !!؟؟.

قالَ تَعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾المائدة/٩٠.

٢.الزِّنا: كانَ في الجاهليَّةِ بالأمسِ يُمارَسُ بحرِّيَّةٍ تامَّةٍ، وكانَتْ الزَّواني يضعنَ أعلاماً على سطحِ دورِهِنَّ، وكُنَّ يعرفنَ بذواتِ الأعلامِ؛لِحَديثِ أمِّنا عائشَةَ(رضي الله عنها)وهي تحدِّثُ عن أنواعِ الزواجِ قبلَ الإسلامِ قالَتْ: ((وكانَ الرَّهطُ مِنَ الرِّجالِ يجتمعونَ على المرأةِ ....)).

والقانونُ الشَّيطانيُّ اليومَ، يجيزُ مُمارَسَةَ الزِّنا وفقَ شُروطٍ، ومِن بَينِها أنْ تَكونَ لَدى المرأةِ إجازَةٌ قانونيَّةٌ مستوفيَةٌ للشُّروطِ، وفي مُقدِّمَتِها موافقَةُ وزارَةِ الصِّحَةِ، وأنْ تكونَ الزَّانيةُ سليمَةً مِنَ الأمراضِ المعديَةِ.

والمرأةُ الَّتي تُمارِسُ هذِهِ المهنَةَ(الزِّنا)مِن غيرِ إجازَةٍ قانونيَّةٍ،تُعاقَبُ؛لأنَّ الزِّنا في القانونِ الشَّيطانيّ مهنَةٌ فلا يُكتَسَبُ مِنهُ إلَّا بإجازَةٍ قانونيَّةٍ !!.

ونَجِدُ في بلادِ الإسلامِ اليومَ الإعلاناتِ الضَّوئيَّةَ الضَّخمَةَ في أعلى العِماراتِ-وفي التِّلفازاتِ-،وفي واجهاتِها تعلِنُ وبكلِّ صلافَةٍ عن أماكِنَ مُمارَسَةِ الزِّنا،وممايزيدُ في القلبِ الأسى،أنَّ هذِهِ الماخوراتِ غالباً تحمِلُ الأسماءَ الإسلاميَّةِ التاريخيَّةِ ك(مَلهى قرطُبَةَ-اشبيليا-الأندُلُس-غرناطَةَ-بغدادَ).

تنبيهٌ:فلا نتذكَّرُ من تاريخنا الإسلاميّ إلا أسماءَ إماراتٍ إسلاميَّةٍ،والآنَ أصبحَتْ عنواناً على ملاهي للزِّنا وكازينواتٍ لشربِ الخمورِ ولَعِبِ القمارِ،وسينماتٍ.

فأيُّ فرقٍ بينَ القانونِ الجاهليّ بالأمسِ والقانونِ الشَّيطانيّ اليومَ ٠

واللهُ عزَّ وجلَّ يقولُ:﴿ وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً﴾ الإسراء/.٣٢

٣. الرِّبا: كانَ مِنَ المعاملاتِ الرائجَةِ في الجاهليَّةِ بالأمسِ، وكانَ الحكمُ الجاهليُّ يُجيزُ هذا النَّوعَ مِنَ المعاملاتِ.

والقوانينُ الشَّيطانيَّةُ اليومَ أجازَتْ كذلِكَ، والمصارِفُ الحكوميَّةُ أساسُ تعامُلِها الرِّبا، والقانونُ العراقيُّ يجيزُ للمصارِفِ الحكوميَّةِ التَّعامُلَ بدَفعِ رِبا مِن واحدٍ إلى أربعَةٍ في كلِّ مئةٍ، ويجيزُ القانونُ الشَّيطانيُّ للمصارِفِ الأهليَّةِ مِن واحدٍ إلى سبعَةٍ في كلِّ مئةٍ٠

فأيُّ فرقٍ بينَ القانونِ الجاهليّ بالأمسِ والقانونِ الجاهليّ اليومَ !!؟.

أقولُ:فبوجودِ هذِهِ القواسِمِ المشتَرَكَةِ بينَ القوانينِ الجاهليَّةِ بالأمسِ، والقوانينِ الشَّيطانيَّةِ المعمولِ بها الآنَ في بلادِنا، وفي باقي الأمصارِ الإسلاميَّةِ، فلاتكونُ صفةُ الجاهليَّةِ مقتَصِرَةً على عصرِ ما قبلِ الإسلامِ، بل تكونُ على كلِّ حكمٍ يُخالِفُ حُكمَ اللهِ تعالى(حكمَ الإسلامِ)٠

حيثُ ذَكَرَ اللهُ عزَّ وجلَّ في كتابِهِ حُكمينِ :

الحُكمُ الأوَّلُ: حُكمُهُ، وسمَّاهُ أحسَنَ الأحكامِ –مِن بابِ المشاكَلَةِ-.

والحُكمُ الثَّاني: الحُكمُ الجاهِليّ؛لأنَّهُ يخالِفُ حُكمَ اللهِ عزَّ وجلَّ.

فَهُما حُكمانِ لاثالِثَ لَهُما في كلِّ عصرٍ ومِصرٍ.

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾المائدة/ ٥٠ .

## المبحثُ الثّالِث
## ((الدُّستورُ مِن أهواءِ اليَهودِ والنَّصارى))

**المسألةُ الأولى**:دليلُ المبحثِ ومايستفادُ مِنهُ: قولُهُ تَعالى:﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾البقرة /١٢٠.

فقد نصَّتْ الآيةُ الكريمةُ على أنَّ لِليهودِ،والنَّصارى(ملَّةً)،وأنَّ لهم(أهواءً)،وديَنهُم بَعدَ مبعَثِ رسولِ اللهِ (ﷺ) مِن أهوائِهِم.

والمقصودُ ب(الملَّةِ)هُنا: الدِّينُ: وهي تُطلَقُ على الدِّينِ الصَّحيحِ والدِّينِ البَّاطلِ؛لِقولِهِ تَعالى على لِسانِ يوسُفَ(عليه السلام)وحياً في القرآنِ الكريمِ:﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لاَّ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ۞ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَآئِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾يوسف/ ٣٧-٣٨.

وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ(رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ١٩٦١١:(ملَّتَهُم : دينَهُم).

ويقولُ القُرطُبِيُّ (رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ٩٤١٢:(والملَّةُ والشَّريعةُ : ما دعا اللهُ العبادَ إلى فعلِهِ).

إذ حذَّرَتنا هذِهِ الآيةُ مِن أمرينِ وهُما:

الأوَّلُ: تعامُلُ اليهودِ والنَّصارى مَعَنا، فإنَّ رضاهُم عنَّا،مُتوَقِّفٌ على إتِّباعِنا ملَّتَهُم-وفيهِ الوباءُ والبلاءُ-.

فرضى اليهودِ والنَّصارى عنَّا- نَحنُ المسلمينَ - يتوقَّفُ على أمرٍ واحدٍ،وهو أن نتَّبِعَ دينَهُم - والعياذُ باللهِ - وبقدرِ ما يكونُ الإتِّباعُ لَهُم، يكونُ الإنسلاخُ عَنِ الإسلامِ، وكلَّما إزدادَ المسلِمُ -أفراداً كانوا ك(حكَّامِ بلادِ الإسلامِ الآنَ)،أوجماعاتٍ ك(الأحزابِ الموجودةِ في الساحةِ الإسلاميَّةِ)،والتي تدَّعي الإنتسابَ إلى الإسلامِ تخلِّياً عَن دينِهِ- إزدادَ رِضى اليهودِ والنَّصارى عَنهُ، وإبداءُ الرِّضى وإعلانُهُ مِن قِبَلِ هؤلاءِ مؤشِّرُ سوءٍ في دينِ الفردِ أوالجماعاتِ.

وهناكَ فرقٌ بينَ رِضى اليهودِ والنَّصارى وبينَ عدائِهِم:

ا:رضاهُم عَنِ المسلمينَ: شرطُهُ الإنسلاخُ والتَّخلِّي عَنِ الإسلامِ وإتِّباعِ دينِهِم.

ب:عداوتُهُم: فإنَّها تكونُ سافِرَةً مدوِّيَةً:

١.لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الَّذينَ يأخذونَ الإسلامَ كلّاً متكامِلاً،ويريدونَهُ كذلِكَ،وهُم أهلُ قولِ اللهِ تعالى : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾البقرة/ ٢٠٨.

دونَ أن يميتوا منهُ جانِبَ الجهادِ في سبيلِ اللهِ تعالى الَّذي لايُرضي اليهودَ والنَّصارى، وهم أهلُ العُدَّةِ؛ لِتحكيمِ شرعِ اللهِ تعالى،ومناجَزَةِ،ومحارَبَةِ مَن يمنَعُهُم مِن تحقيقِ تلكَ الغايَةِ ما استطاعوا، وهم أهلُ النُّصرَةِ، والهجرَةِ إلى كلِّ بقعَةٍ يُقاتِلُ فيها؛ نُصرَةً لدينِ اللهِ تَعالى، فكانوا هُم أهلُ العداءِ، لكلِّ مَن يُعادي هذا الدِّينِ المبارَكِ وأهلِهِ.

وأدخَلَ اللهُ تَعالى في قلوبِ الكفَّارِ الرُّعبَ من هذِهِ العصابَةِ، فأخرجوا ذلِكَ المكنونَ،وقالوا عَنهُم: إنَّهُم (إرهابيُّونَ)،وصدَقوا فيماقالوا؛ لأنَّ اللهَ تَعالى قد قالَ في محكَمِ كتابِهِ الكريمِ:﴿ لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾

وقالَ عَن إعدادِهِم المادِّيّ:﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾الأنفال/ ٦٠.

فائدَةٌ:وأيُّ فخرٍ أعظَمُ مِن أنْ يَصِفَ اللهُ تَعالى عَدُوَّ هذِهِ الثُّلَّةِ،أعداء لَهُ عزَّ وجلَّ أيضاً.

٢.لِغَيرِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ: فتكونُ لغاياتٍ أخرى:

ا: كعدائِهِم لِمَن يَخرُجُ عَن طوعِهِم مِنَ الحُكَّامِ، أو مِمَّن تنتهي مصالِحُهُم مَعَهُ.

ب:كعدائِهِم المزعومِ لجماعَةِ(حماس)؛فإنَّ ذلِكَ ليسَ لدينِ(حماس)- فإنَّ دينَهُم لايختَلِفُ عَن دينِ (الإخوانِ المسلِمينَ) في مِصرَ،و(العدالَةِ والحرِّيَّةِ)في تركيا- ،بَل لِما يُظهِرُونَهُ مِنَ العِداءِ-الزَّائِفِ- لِليهودِ،والَّذي جَرَّ الويلاتِ على الفلسطينيِّينَ دونَ أنْ ينالوا مِنَ اليهودِ شيئاً.

ج:كعدائِهِم المزعومِ لِدولَةِ الرَّافِضَةِ في إيرانَ؛ بسبَبِ الأسلِحَةِ الَّتي يريدونَ إمتلاكَها؛ عِلماً أنَّ هذِهِ الأسلِحَةَ لاتستَعمَلُ يوماً ما ضِدَّ النَّصارى، ولا ضِدَّ اليهودِ، وإنَّما ضِدَّ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ؛ ولِهذا كانَتْ الرَّافِضَةُ مِن أكبَرِ المناصِرينَ للصَّليبيِّينَ في حربِهِم على إمارَةِ إفغانستانَ الإسلاميَّةِ، بل كانَ لَهُم الدَّورُ الكبيرُ في إسقاطِ تلكَ الإمارَةِ الإسلاميَّةِ كما صَرَّحَ بذلِكَ قادَتُهُم.

الثاني: تعامُلُنا مَعَ اليهودِ والنَّصارى في إتباعِ أهوائِهِم: لِقولِهِ تَعالى:﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾البقرة / ١٤٥.

والأهواءُ:جمعُ هوىً،وهي الآراءُ المنحرفَةُ الصَّادِرَةُ عَنِ الشَّهواتِ،وماتميلُ إليهِ النُّفوسُ مِنَ المخالفاتِ الشَّرعيَّةِ.

يقولُ الآلوسيُّ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ٤٨٨١١:﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم﴾أيْ: آراؤهُم الزَّائفَةُ،والمنحرِفَةُ عَنِ الحَقِّ الصَّادِرَةِ عنهُم بِتَبَعيَّةِ شَهواتِ أنفُسِهِم).

والمقصودُ بالهوى المجمَعِ عَلَيهِ: أيْ ماكانَ مِنَ الملَّةِ مجتمَعَةً،وليسَ هوى الأفرادِ.

ومااجتمَعَ اليهودُ والنَّصارى على هوى كِلِّةٍ، وأهلِ دينٍ إجتماعِهِم على الحكمِ بالقوانينِ الوضعيَّةِ، وبالدِّيمقراطيَّةِ،وتنحيَةِ الدِّينِ عَن حياتِهِم، فكانَتْ تلكَ القوانينُ هي البديلُ عَن دينِهِم، فهم الآنَ يُحكمونَ بالقوانينِ الوضعيَّةِ الَّتي شرَّعوها لأنفسِهِم،وهذِهِ القوانينُ يقيناً ليسَتْ مِن دينِهِم، بل مِن أهوائِهِم الَّتي مصدرُها الشَّهوةُ، ومامالَتْ إليهِ نفوسُهُم ورغباتُها، وواقِعُهُم لايحتاجُ إلى دليلٍ، وإقامَةِ حجَّةٍ، وبرهانٍ؛ لأنَّهم أقصوا الدِّينَ عَنِ الحكمِ كلِّيًّا، وحصرُوهُ في داخلِ الكنيسَةِ.

ومِنَ الأدلَّةِ على أنَّهم يتَّبعونَ أهواءَهُم وليسَ دينَهُم :

١- الطَّلاقُ في الدِّيانَةِ النَّصرانيَّةِ مِنَ المحرَّماتِ الَّتي لا تُجيزُها الدِّيانَةُ النَّصرانيَّةُ، فعقدُ الزَّواجِ لا يُفسَخُ بَعدَ العقدِ إلى الموتِ، وإنْ إنفصلَ الزَّوجانُ وعاشَ كُّل واحدٍ منهُما في قارَّةٍ؛لأنَّ عقدَ الزَّواجِ - في دينِهِم- يعقِدُهُ الرَّبُّ، ومايعقِدُهُ الرَّبُّ لايملِكُ البَشَرُ فسخَهُ، إلَّا أنَّ النَّصارى في إيطاليا رأوا أنَّ هذا ليسَ مقبولاً، وإنْ كانَ مِن دينِهِم، فخرجوا في الخمسيناتِ مِنَ القرنِ الماضي(العشرينَ) في مظاهَراتٍ يطالبونَ الحُكومَةَ الإيطاليَّةَ بوضعِ قانونٍ يُجيزُ للإيطاليِّ النَّصرانيِّ طلاقَ زوجَتِهِ النَّصرانيَّةِ، ويُذكَرُ أنَّهم رَفَعوا في حينِها لافتاتٍ كَتبوا عَلَيها(إنَّ الحيواناتِ فقط لاتطلِّقُ، أمَّا البشرُ فيُطلِّقونَ)، ونُوقِشَتْ المسألَةُ مِن قِبَلِ أعضاءِ الحكومَةِ الإيطاليَّةِ، وكانَ التَّصويتُ لصالحِ إقرارِ الطَّلاقِ في إيطاليا، فكانَ قانوناً، وفرحَ الإيطاليُّونَ بذلِكَ، ونزلوا إلى الشَّوارِعِ، وكانَ أحدُهُم إذا رأى مسلِماً يصافِحُهُ ويقولُ: أنا مثلُكَ الآنَ، أستَطيعُ أنْ أطَلِّقَ.

فالطَّلاقُ إذاً ليسَ مِن دينِهِم؛ بل مِن أهوآئِهِم، وما تَميلُ إليهِ نفوسُهُم ٠

تنبيهٌ: إنَّ هذا التَّشريعَ كانَ في إيطاليا كماذكرْتُ، وفيها عاصِمَةُ النَّصارى(الفاتيكان)،وفيها مرجِعُهُم الرُّوحيُّ الأعلى الَّذي لم يستَطِعْ منعَ الحكومَةِ الإيطاليَّةِ مِنَ الإقدامِ على هذِهِ المخالَفَةِ الصَّارخَةِ لدينِ النَّصارى؛ لأنَّهُم يحكمونَ بأهوآئِهِم وليسَ بدينِهِم.

٢ – الزِّنا مِنَ الممارساتِ المقيتَةِ الَّتي حرَّمتْها الدِّيانَةُ النَّصرانيَّةُ، وهو أحدُ المنهيَّاتِ في الوصايا العشر (لاتزنِ)، إلَّا أنَّهم عندَما حَكَموا بأهوائِهِم جَعَلوا ذلِكَ مِنَ الحرِّيَّاتِ الشَّخصيَّةِ، ومِن حقِّ كلِّ إنسانٍ في تلكَ البلادِ أنْ يمارِسَهُ دونَ رقيبٍ، أو حسيبٍ؛ ولهذا تفشَّى فيهِم آفةُ الزِّنى فأصبَحوا يمارِسونَها في كلِّ مكانٍ كالحيواناتِ، بل ويمارسونَهُ في باحاتِ الكنائِسِ -على مَرأى مِنَ القساوسَةِ دونَ أنْ يستطيعَ أنْ يغيِّرَ ذلِكَ الواقِعَ المزري المخالِف لدينِهِ ولوصايا نبيِّهِ(ﷺ)-، وكلُّ ذلِكَ يقيناً ليسَ مِن دينِهِم، بل مِن أهوائِهِم.

فائدةٌ:ولَو أنَّهُم رَجَعوا إلى دينِهِم ونَبَذوا القوانينَ الوضعيَّةِ، فإنَّهُم لايخرجونَ عَن دائرةِ الأهواءِ؛ لأنَّ إختيارَهُم لدينِهِم يكونُ مِن أهوائِهِم.ومِنَ المقرَّرِ في ديننا الإسلاميِّ الحنيفِ أنَّ كلَّ مَن لايستجيبُ للإسلامِ،فهو متَّبِعٌ لأهوائِهِ؛ لِقولِهِ تَعالى:﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ....﴾.

**المسألَةُ الثَّانيَةُ:**كَيفَ دخلَتْ أهواءُ اليهودِ والنَّصارى (الدَّساتيرَ والقوانينَ الوضعيَّةِ) ، إلى بلادِ المسلمينَ ؟

في العشريناتِ مِنَ القرنِ العشرينِ الماضي عندَما دخلَتْ النَّصارى بلادَ الإسلامِ؛محتلِّينَ مستعبِدينَ، إنبهَرَ الكثيرونَ؛للتَّطوُّرِ الحاصِلِ في تلكَ البلادِ،فأوحى الشَّيطانُ إلى أوليائِهِ أنَّ سبَبَ تقدُّمِ تلكَ البلادِ؛ أنَّهُم نَبَذوا دينَهُم وراءَ ظهورِهِم،وأنَّ سبَبَ تأخُّرِ المسلمينَ وتخلُّفِهِم عَن ركبِ أولئكَ؛ إلتزامُهُم بدينِهِم؛ فَنَبَذوا الإسلامَ وحاربوهُ بكلِّ ماأوتوا،والتزموا بالعلمانيَّةِ.

فتمكَّنَ أولياءُ الشَّيطانِ مِن تنحيَةِ شريعَةِ اللهِ تَعالى جانِباً،وإثباتِ القوانينِ الوضعيَّةِ مكانَها،وإزالَةِ الحكَّامِ الممتَنِعينَ عَن هذِهِ القوانينِ،فاستجابَ مَن ضيَّعَ دينَهُ لِناعِقِ اليهودِ والنَّصارى بِندائِهِم الجديدِ (الدِّيمقراطيَّةِ)، ودخلَتْ بلادُ الإسلامِ مرحَلَةً جديدةً مِنَ التَّبعيَّةِ لأهواءِ اليهودِ والنَّصارى،فشُكِّلَتْ اللجانُ ؛لِوضعِ القوانينِ الشَّيطانيَّةِ وفقَ المتطلَّباتِ الدِّيمقرطيَّةِ،ففي العراقِ لجنَةٌ،وفي مِصرَ لجنةٌ، وفي تونُسَ لجنَةٌ، وفي ليبيا لجنةٌ و ..... و ....... الخ ٠

وما مِن لجنةٍ وضَعَتْ دستوراً قديماً، أوحديثاً،إلَّا ولها مصادِرُ تشريعيَّةٌ يرجعونَ إليها، ويستمِدُّونَ منها القوانينَ،وبما أنَّ بلادَ الإسلامِ كانَت مُقَسَّمَةً على بلادِ الغَربِ؛ فاستمَدَّتْ كلَّ لجنةٍ قوانينَها مِن ذلِكَ البلَدِ، فمثلاً القانونُ العراقيُّ الوضعيُّ كانَ مستمَدّاً مِنَ القانونِ البريطانيّ، وفي أيَّامِ أزلامِ الصَّائلِ الأمريكيِّ الكافِرِ أصبَحَ القانونُ الأمريكيُّ مصدراً مِن مصادِرِ التَّشريعِ عندَ لجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ،وكذا مصدَرُ التَّشريعِ في المغربِ الإسلاميِّ القانونُ الإيطاليُّ والقانونُ الفرنسيُّ ٠

وجَعَلوا الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ مصدراً كباقي المصادِرِ؛حتَّى يُعطوا دستورَهُم صِبغَةً إسلاميَّةً؛بسبَبِ واقِعِ النَّاسِ في هذِهِ البلادِ.

وقد نصَّتْ المادَّةُ (٢) مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ الَّذي صوَّتَ عَلَيهِ في ٢٠٠٥/١٠/١٥ على :

أوَّلاً :ـ الإسلامُ دينُ الدَّولَةِ الرَّسميّ ، وهو مصدرٌ أساسٌ للتَّشريعِ :

أ ـ لا يجوزُ سَنُّ قانونٍ يَتعارَضُ مَعَ ثوابِتِ أحكامِ الإسلامِ ٠

ب ـ لا يَجوزُ سَنُّ قانونٍ يتعارَضُ مَعَ مبادئ الدِّيمقراطيَّةِ .

ج ـ لا يَجوزُ سَنُّ قانونٍ يتعارَضُ مَعَ الحقوقِ والحرِّيَّاتِ الأساسيَّةِ الوارِدَةِ في هذا الدُّستورِ ٠

أقولُ:فالإسلامُ مصدَرٌ،ولكنَّهُ ليسَ الوحيدَ،بل مصدَرٌ أساسٌ وتشارِكُهُ مصادِرُ أخرى.

وقد كذبوا في إدِّعائِهِم في المادَّةِ(أ)مِن أنَّ القوانينَ الَّتي تُسَنُّ لايجوزُ أنْ تَتعارَضَ مَعَ ثوابِتِ الإسلامِ.

وإثباتُ زيفِ هذا الإدِّعاءِ سهلٌ،ويسيرٌ بإذنِ اللهِ تَعالى.

إذا قلتَ للمشرّعِ العراقيّ والحكومَةِ العراقيّةِ:إذا تعارضَتْ الحرّيّاتُ الأساسيّةُ،ومباديءُ الدّيمقراطيّةِ مع ثوابِتِ الإسلامِ،كالمعاملاتِ الربويّةِ في مصارِفِ الدَّولةِ،وكخُروجِ المرأةِ(كاسيةً عاريةً)كما وصفَهنَّ الرّسولُ(ﷺ)،على سبيلِ المثالِ،لا الحصر ، ماذا ترجّحونَ الإسلامَ أم مباديءَ الدّيمقراطيّةِوالحرّيّاتِ الأساسيّةِ؟

نَصيحتي لكَ: خُذْ الإجابَةَ مِنَ الواقِعِ-الّذي يكذّبُ ذلِكَ الإدّعاءَ الزائفَ-ولاتلتَفِتْ إلى موادِ قوانينِهِم؛ فإنّهُم كَذَبَةٌ!!.

ففي الواقِعِ: ماتعارَضَ الإسلامُ مَعَ الدّيمقراطيّةِ والحرّيّاتِ الأساسيّةِ،إلا وقُدّمَتا على الإسلامِ.

فادّعاؤهُم: أنَّ دينَ الدَّولَةِ الإسلامُ،وأنَّ الإسلامَ مصدَرٌ أساسٌ للتَّشريعِ؛إنَّما هو شيءٌ شكليٌّ؛لأنَّهُ مفروضٌ عليهم، ولايستطيعونَ التَّنصُّلَ مِنهُ.

وهم لَيسوا أصحابَ فضلٍ في إدعائِهِم أنَّ الإسلامَ مصدَرٌ أساسٌ للتَّشريعِ- كماقد يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ،أو ينَخَدِعُ منخَدِعٌ،كماخَدَعوا هُم أنفُسَهُم-؛لأنّهُم في قولِهِم هذا، لايختَلِفونَ عَن لجنَةِ كتابَةِ القانونِ العالميّ لحقوقِ الإنسانِ-الّذينَ كانوا مِن مختَلَفِ الأديانِ-،فإنَّ واضعي تلكَ القوانينَ،قالوا عَنِ الشَّريعةِ الإسلاميّةِ :(إنّها المصدَرُ الأساسُ للتشريعِ العالميّ)إلّا أنَّ هذِهِ العِبارَةَ لم تُعجِبْ أحَدَ أعضاءِ اللجنَةِ-وهو يهوديٌّ-،فأصَرَّ على أنْ تكونَ العبارَةُ: (الشَّريعَةُ الإسلاميَّةُ مصدَرٌ مِن مصادِرِ التَّشريعِ العالميّ).

فأيُّ فرقٍ بينَ لجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ،ولجنَةِ كتابَةِ القانونِ العالميّ لحقوقِ الإنسانِ!!؟؟

فهم جَعَلوا كلامَ اللهِ تعالى وكلامَ البَشَرِ سيَّانِ،وتَشريعاتِ اللهِ تعالى وتَشريعاتِ الشَّيطانِ سيَّانِ، بل غالِباً مايُقَدّمونَ تَشريعَ الشَّيطانِ على تشريعِ اللهِ تعالى؛ بدليلِ أنّهُم لم يأخذوا مِنَ الإسلامِ إلّا مايُلائِمُ أهواءَهُم؛ وقد قالَ تعالى:﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾.

فقد أخذوا مِنَ الإسلامِ بعضَ أحكامِ الأحوالِ الشَّخصيَّةِ ومع تعديلاتٍ لها؛ حتَّى توافِقَ أهواءَهُم، وتوافِقَ المبادىءَ الدّيمقراطيَّةَ،وتُرضي أسيادَهُم في الغربِ.

يقولُ أحمدُ شاكِر(رحمَهُ الله) في(عمدَةِ التَّفسيرِ):

(أفيجوزُ مَعَ هذا فى شرعِ اللهِ:أنْ يحكُمَ المسلمونَ فى بلادِهِم بتشريعاتٍ مقتَبَسَةٍ عن تشريعاتِ أوربا الوثنيّةِ الملحِدَةِ،بل تشريعٌ تدخلُهُ الأهواءُ،والآراءُ الباطِلَةُ-يغيِّرونَهُ،ويبدِّلُونَهُ كمايشاءونَ-لايُبالى واضِعُهُ وافَقَ شريعَةَ الإسلامِ أم خالَفَها..!!؟؟

إنَّ الأمرَ فى هذِهِ القوانينِ الوضعيَّةِ،واضِحٌ وضوحَ الشَّمسِ، هى كفرٌ بَواحٌ لاخفاءَ فيهِ، ولامُداراةَ، ولاعذرَ لأحدٍ مِمَّن ينتَسِبُ للإسلامِ -كائناً مَن كانَ- فى العَمَلِ بها، أوالخضوعِ لها، أو إقرارِها.

أفيجوزُ مَعَ هذا لأحَدٍ مِنَ المسلِمينَ أنْ يعتَنِقَ هذا الدّينَ، أعنى التَّشريعَ الجديدَ!؟أويجوزُ لِرَجُلٍ مسلمٍ أنْ يَلِيَ القضاءَ فى ظلِّ(الياسِقِ)العصريّ،وأنْ يَعمَلَ بِهِ،ويُعرِضُ عَن شريعَتِهِ البيّنَةِ!!؟؟.) أ.هـ أصول وتاريخ الفرق الإسلامية ١/ ٤٥٤_ ٤٥٥.

**المسألةُ الثَّالِثَة:**ماذا يعني اتّباعِ أهواءِ اليهودِ والنَّصارى؟

١.قالَ تعالى:﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾ .

فاللهُ عزَّ وجلَّ لايتولَّى مَن يتَّبِعُ أهواءَ اليهودِ،والنَّصارى،ولاينصُرُهُم،ولايُعينُهُم على من يناوئُهُم ويبسُطُ إليهِم أيديَهُم بسوءٍ،وقالَ في آيَةٍ أخرى:﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْماً عَرَبِيّاً وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ وَاقٍ﴾الرعد/ ٣٧،وقال :﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ،فكيفَ يَتَوَلَّى اللهُ تعالى قوماً بدَّلوا شريعَتَهُ بأهواءِ أعداءِ اللهِ تعالى مِنَ اليَهودِ(المغضوبِ عَلَيهِم)،والنَّصارى(الضَّالّين)!!.

ولقد نَصَرَهُم اللهُ تَعالى على أعدائِهِم-عِندَما كانوا يحكمونَ بشريعَتِهِ وحدَها-،فأمكنَهُم مِن إيصالِ هذا الدّينِ المبارَكِ إلى أرجاءِ الأرضِ شَرقاً وغرباً.

ولكنْ حينَما تخلُّوا عَن دينِ اللهِ وشرعِهِ الحنيفِ،واتَّبعوا أهواءَ اليهودِ،والنَّصارى،أذلَّهُم اللهُ تعالى مَعَ كثرَتِهِم في المعارِكِ الّتي خاضوها ضِدَّ اليهودِ مَعَ قلَّتِهِم،فمادخلوا معركَةً إلّا وتكبّدوا الخسائِرَ، واحتُلَّتْ أراضٍ جديدةٌ، وأجبِروا على المصالَحَةِ والمسالَمَةِ ووو مَعَ اليهودِ!!.

٢.إتّباعُ أهوائِهِم يؤولُ بالمتّبعينَ إلى الضَّلالَةِ عَنِ الحقِّ؛ لقولِهِ تعالى:﴿قُل لاَّ أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذاً وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ .

فأيُّ ضلالٍ أعظَمُ مِن تيهِ الأمّةِ الإسلاميَّةِ الآنَ.

فائدةٌ: كيفَ نتّبِعُ أهواءَ اليهودِ والنَّصارى،وقد أمَرَنا اللهُ تعالى أنْ نَحكُمَ بينَهُم بماأنزلَ اللهُ؛ فقالَ:﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ ....﴾ المائدة/ ٤٩.

وكيفَ نتّبِعُ أهواءَ اليهودِ والنّصارى،وقد حذَّرَنا اللهُ تعالى مِن أنْ يَصرِفونا عَن بعضِ ماأنزَلَ اللهُ إلينا؛ فقالَ:﴿ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ ..... ﴾ .

## المبحَثُ الرَّابع
## ((الدُّستورُ دينٌ))

**المسألَةُ الأولى:**دليلُ المبحَثِ مِنَ القرآنِ،قولُهُ تَعالى:﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ ...﴾الشورى/ ٢١.
و(الدِّينُ) كماجاءَ في(مختارِ الصِّحاحِ): العدَّةُ والشأنُ، دانَهُ يدينُهُ،أيْ: أذلَّهُ واستعبدَهُ. والدِّينُ الطَّاعَةُ.
وكلمَةُ(الدِّين)تُطلَقُ على:
١.الدِّينِ الحقِّ:وهو دينُ(اللهِ تعالى)؛لِقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾،وقوله:﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾.
٢.الدِّينُ الباطِلُ:وهو(دينُ الملوكِ ونحوِهِم)؛لِقولِهِ تَعالى:﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ ،وقولِهِ عَن مشركي مكَّةَ:﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾،وقولِهِ:﴿ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك .........﴾ .
ومعنى(دينُ اللهِ تَعالى)،قالَ المفسّرونَ(رحمَهُم الله): شرعُهُ، حكمُهُ، سلطانُهُ، وكذلِكَ دينُ الملِكِ.
والمسلِمونَ الآنَ في بلادِ الإسلام قاطبَةً إنَّما يحكُمونَ بدينِ الملوكِ، وليسَ بدينِ اللهِ تَعالى.
وكيفَ لايكونُ دينَ الملِكِ ديناً؛وهو ينظّمُ حياةَ النَّاسِ عقائديّاً وعبوديّاً وتربويّاً واقتصاديّاً إلخ.
وبما أنَّ دينَ الملِكِ مِن وحيِ الشَّيطانِ، ففي جانِبِ(العقيدَةِ):فقد أقرَّ لِجَميعِ الأديانِ بإثباتِ وجودِهِم وممارَسَةِ طقوسِهِم-وإن كانَ وثنيّاً،أو شيوعيّاً(لايؤمِنُ بوجودِ إلهٍ، ويعتَبِرُ الدِّينَ أفيوناً مخدّراً للشُّعوبِ).
وفي جانِبِ(المعاملاتِ): أحلُّوا كلَّ ماحرَّمَ اللهُ تعالى مِن(خمرٍ،زِنا،رِبا)وكلَّ رذيلَةٍ،أو وسيلَةٍ؛ لِنَشرِ الفسادِ بينَ المسلِمينَ. وحرَّموا ماأحلَّ اللهُ تَعالى.
وفي جانِبِ(العقوباتِ): قرَّروا الجرائِمَ،ورتَّبوا على تلكَ الجرائِمِ العقوباتِ، واستحوَذوا على الأموالِ وصرَفوا جلَّها في كلِّ مايغضِبُ اللهَ تَعالى.
وعطَّلوا الجهادَ- نزولاً عندَ رغبَةِ أوليائِهِم،فكانوا هم أشدُّ على المجاهدينَ مِنَ الكفَّارِ الأصليّينَ- بدلاً مِن أنْ يذهَبوا بالإسلامِ إلى بلادِ الكفَّارِ، جَلَبوا الكفَّارَ إلى بلادِ الإسلامِ،وبدلاً مِن أنْ يحكُموا بلادَ الكفَّارِ بما أنزَلَ اللهُ حكموا بلادَ الإسلامِ بدينِ الكفَّارِ.
تنبيهٌ: فإنْ كانَ ذلكَ الَّذي ينظِّمُ حياةَ النَّاسِ في الجاهليَّةِ سمَّاهُ اللهُ تَعالى (ديناً)،فَمِن بابِ الأَولَى أنْ تكونَ هذِهِ التَّشريعاتُ والقوانينُ(ديناً)؛لأنَّ الدِّينَ الجاهليَّ المعاصِرَ مقنَّنٌ، وملزِمٌ، ولَهُ سلطَةٌ تشريعيَّةٌ،وسلطَةٌ تنفيذيَّةٌ.
واللهُ عزَّ وجلَّ لم يأذَنْ بهذِهِ الأديانِ؛لأنَّها مِن وحيِ(الشَّيطانِ)،فكيفَ يأذَنُ وقد اختارَ الإسلامَ ديناً للنَّاسِ كافَّةً؛لِقولِهِ تَعالى:﴿إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾،ورضيه لهم؛لقوله:﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾.
وكيفَ يأذَنُ بهذِهِ الأديانِ الشَّيطانيَّةِ، وقد أمَرَ عبادَهُ بمقاتَلَتِهِم؛﴿وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾.
تنبيهٌ: أتعجَبُ مِنَ المسلِمينَ الَّذينَ ينخدِعونَ بكلِّ منافِقٍ، ويستَجيبونَ لكلِّ ناعِقٍ.
هل عَلِمَ دعاةُ الدُّستورِ الى ماكانوا يدعونَ المسلِمينَ؟
هل عَلِمَ المنخَدِعونَ مِمَّن ذَهبوا،وغمَّسوا المسبِّحَةَ-الإصبعَ الَّتي يتَشَهَّدُ بِها في الصَّلاةِ- في الحبرِ الأزرَقِ، باصِماً ومقرّاً للدُّستورِ –الَّذي يتحاكَمُ إليهِ في جميعِ الشؤونِ بَدَلاً مِن كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)-.
المسألَةُ الثَّانيَة:أقوالُ أهلِ العلمِ في القوانينِ الوضعيَّةِ والتَّحاكُمِ إليها:
١.يقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمَهُ الله):(ومعلومٌ من دينِ المسلِمينَ،وبِاتِّفاقِ جميعِ المسلمينَ:أنَّ مَن سوَّغَ إتِّباعَ غَيرِ دينِ الإسلامِ،أواتِّباعِ شريعَةٍ غَيرِ شريعَةِ محمَّدٍ-صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ-،فهو كافِرٌ،وهو ككُفرِ مَن آمَنَ ببعضِ الكِتابِ، وكَفَرَ بِبَعضٍ) .أصولُ وتاريخُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ٤٥٥/١.
وقالَ (رحمَهُ الله) أيضاً:(فَمَن استحلَّ أنْ يَحكُمَ بَينَ النَّاسِ بمايرى هو عدلاً مِن غيرِ إتِّباعٍ لما أنزَلَهُ اللهُ، فهو كافِرٌ؛فإنَّ ما مِن أمَّةٍ إلَّاوهي تأمُرُ بالحكمِ بالعدلِ،وقد يكونُ العدلُ في دينِها مارآهُ أكابِرُهُم،بل كثيرٌ مِنَ المنتَسبينَ إلى الإسلامِ يحكُمونَ بعاداتِهِم الَّتي لم يُنزِلها اللهُ كسواليفِ الباديةِ،ويرونَ أنَّ هذا ينبَغي الحكمُ بِهِ دونَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وهذا هو الكفرُ) أ٠هـ أصولُ وتاريخُ الفرقِ الإسلاميَّةِ٤٥٥/١.
ويقولُ (رحمَهُ الله) في الفتاوى ( ٣٥ / ٣٧٢ ) :
(ومتى تَرَكَ العالِمُ ماعلِمَهُ مِن كتابِ اللهِ،وسنَّةِ رسولِهِ،واتَّبَعَ حكمَ الحاكِمِ المخالِفِ لحكمِ اللهِ ورسولِهِ، كانَ مرتدّاً كافِراً، يستَحِقُّ العقوبَةَ في الدنيا والآخِرَةِ) أ.هـ
٢.يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ:(ينكِرُ تَعالى على مَن خَرَجَ عَن حكمِ اللهِ المحكَمِ المشتَمِلِ على كلِّ خيرٍ،والنَّاهي عَن كلِّ شرٍّ،وعدلِ إلى ماسواهُ مِن الأراءِ،والأهواءِ،والإصطلاحاتِ الَّتي وضَعَها الرِّجالُ بلامستَنَدٍ مِن شريعَةِ اللهِ،كما كانَ أهلُ الجاهليَّةِ يحكمونَ بِهِ مِنَ الضَّلالاتِ،والجهالاتِ،ممَّايضعونَها بارائِهِم،وأهوائِهِم،وكمايَحكُمُ بِها(التَّتارُ)مِنَ السِّياساتِ الملكيَّةِ المأخوذَةِ عَن مَلِكِهِم(جنكيز خان)الَّذي وَضَعَ لَهُم(الياسِقَ)،وهو:عبارَةٌ عَن كتابٍ مجموعٍ مِن

أحكامٍ قد اقتبَسَها عَن شرائعَ شتَّى مِنَ اليهوديَّةِ، والنَّصرانيَّةِ،والملَّةِ الإسلاميَّةِ،وفيها كثيرٌ مِنَ الأحكامِ أخذَها مِن مجرَّدِ نظرِهِ،وهواهُ فصارَتْ في بنيهِ شرعاً متَّبَعاً، يقدِّمونَها على الحكمِ بكتابِ اللهِ،وسنَّةِ رسولِهِ(ﷺ)،ومَن فعلَ ذلِكَ مِنهُم فهو كافِرٌ).

ويقولُ (رحِمَهُ اللهُ)في البِدايَةِ والنّهايَةِ ( ١٣ / ١١٩ ):(مَن تَرَكَ الشَّرعَ المحكَمَ المنزَّلَ على محمَّدٍ خاتَمِ الأنبياءِ-عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ-،وتحاكَمَ إلى غَيرِهِ مِن الشَّرائِعِ المنسوخَةِ،كفَرَ،فكيفَ بِمَن تحاكَمَ إلى(الياسِقِ)،وقدَّمَها عَلَيهِ،ومَن فَعَلَ ذلِكَ،كَفَرَ بإجماعِ المسلِمينَ).

٣.ويقولُ محمَّدُ بنُ ابراهيمَ بنُ عبدِ اللطيفِ آلِ الشيخِ في رسالَتِهِ(تحكيمُ القوانينِ):

(فَكَما للمحاكِمِ مراجِعٌ،ومستَنَداتٌ،مرجِعُها كلُّها إلى كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ،فلهذِهِ المحاكِمِ مراجِعٌ،وهي :القانونُ الملفَّقُ مِن شرائِعَ شتَّى،وقوانِينُ كثيرةٌ،كالقانونِ الفِرنسيّ،والقانونُ الأمريكيُّ،والقانونُ البريطانيُّ، وغيرُها مِنَ القوانينِ، ومِن مذاهِبِ بعضِ المنتَسِبينَ إلى الشَّريعَةِ وغيرِ ذلكَ٠فهذِهِ المحاكِمُ في كثيرٍ مِن أمصارِ الإسلامِ مهيَّئةٌ ... مفتوحَةُ الأبوابِ،والنَّاسُ إليها أسرابٌ إثرَ أسرابٍ، يحكمُ حكمُها بينَهُم بمايُخالِفُ حكمَ السُّنَّةِ والكتابِ مِن أحكامِ ذلكَ القانونِ،وتلزِمُهُم بِهِ،وتُقرُّهُم عَلَيهِ،وتحكِّمُهُ عَلَيهِم، فأيُّ كفرٍ فوقَ هذا الكفرِ،وأيُّ مناقَضَةٍ للشَّهادَةِ بأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ بعدَ هذِهِ المناقَضَةِ).أصولُ وتاريخُ الفرقِ الإسلاميَّةِ١/ ٤٥٦.

٤.يقولُ أحمدُ شاكر(رحمَهُ الله) في(عمدَةِ التَّفسيرِ):

(إنَّ الأمرَ فى هذِهِ القوانينِ الوضعيَّةِ،واضِحٌ وضوحَ الشَّمسِ، هى كفرٌ بَواحٌ لاخفاءَ فيهِ، ولامُداراةَ، ولاعذرَ لأحدٍ مِمَّن ينتَسِبُ للإسلامِ -كائناً مَن كانَ- فى العَمَلِ بها، أوالخضوعِ لها، أو إقرارِها.

أفيجوزُ مَعَ هذا لأحَدٍ مِنَ المسلِمينَ أنْ يعتَنِقَ هذا الدِّينَ، أعنى التَّشريعَ الجديدَ!؟أوَيجوزُ لِرَجُلٍ مسلِمٍ أنْ يَليَ القضاءَ فى ظلِّ(الياسِقِ)العصريّ،وأنْ يَعمَلَ بِهِ،ويُعرِضُ عَن شريعَتِهِ البيِّنَةِ!!؟؟)أ.هـ أصولُ وتاريخُ الفرقِ الإسلاميَّةِ ١/ ٤٥٤_ ٤٥٥.

٥.يقولُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ الله)في(أضواءِ البيانِ):(وبهذِهِ النُّصوصِ السَّماويَّةِ الَّتي ذكرنا يظهَرُ غايَةَ الظُّهورِ:أنَّ الَّذينَ يتَّبعونَ القوانينَ الوضعيَّةَ الَّتي شرَّعَها الشَّيطانُ على ألسِنَةِ أوليائِهِ؛مخالِفَةً لِماشرَعَهُ اللهُ جلَّ وعلا على ألسِنَةِ رُسُلِهِ(ﷺ)،أنَّهُ لايشُكُّ في كفرِهِم،وشركِهِم،إلَّا مَن طَمَسَ اللهُ بصيرَتَهُ،وأعماهُ عَن نورِ الوحيِ).ويقولُ(رحمَهُ الله):في تفسيرِ سورَةِ الكهفِ:(أمَّا النِّظامُ الشَّرعيُّ المخالِفُ لِتشريعِ خالِقِ السَّماواتِ والأرضِ ،تحكيمُهُ كُفرٌ بخالِقِ السَّماواتِ والأرضِ،كدعوى:أنَّ تفضيلِ الذَّكرِ على الأنثى في الميراثِ ليسَ بإنصافٍ،وأنَّهُ يلزَمُ استواؤهُما في الميراثِ،وكدعوى:أنَّ تعدُّدَ الزَّوجاتِ ظُلمٌ،وأنَّ الطَّلاقَ ظلمٌ للمرأةِ، وأنَّ الرَّجمَ، والقطعَ،ونحوَهُما أعمالٌ وحشيَّةٌ،لايَسَعُ فعلُها الإنسانَ، ونحوِ ذلِكَ.

فتحكيمُ هذا النَّوعِ مِنَ النِّظامِ في أنفُسِ المجتَمَعِ،وأموالِهِم،وأعراضِهِم،وأنسابِهِم،وعقولِهِم،وأديانِهِم كفرٌ بخالِقِ السَّمواتِ والأرضِ،وتمرُّدٌ على نظامِ السَّماءِ،الَّذي وضعَهُ خالِقُ الخلائِقِ،وهو أعلَمُ بمصالِحِها سبحانَهُ وتعالى عَن أنْ يكونَ مَعَهُ شريكٌ آخَرُ علوّاً كبيراً) أ٠هـ ٠

**المسألَةُ الثَّالِثَةُ:**وجوبُ قتالِ الحاكِمينَ بتلكَ القوانينِ:

قالَ تعالى:﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِله ....﴾الأنفال/ ٣٩.

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله):( وهو:عبارَةٌ عَن كتابٍ مجموعٍ مِن أحكامٍ قد اقتبَسَها عَن شرائِعَ شتَّى مِنَ اليهوديَّةِ، والنَّصرانيَّةِ،والملَّةِ الإسلاميَّةِ،وفيها كثيرٌ مِنَ الأحكامِ أخذَها مِن مجرَّدِ نظرِهِ،وهواهُ فصارَتْ في بنيهِ شرعاً متَّبَعاً، يقدِّمونَها على الحكمِ بكتابِ اللهِ،وسنَّةِ رسولِهِ(ﷺ)،ومَن فعلَ ذلِكَ مِنهُم فهو( كافِرٌ يجِبُ قتالُهُ)،حتَّى يرجِعَ إلى حُكمِ اللهِ،ورسولِهِ(ﷺ)،فلايحكِمُ سواهُ في قليلٍ،ولاكثيرٍ؛قالَ تَعالى:﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾،أيْ: يبتَغونَ ويريدونَ،وعَن حكمِ اللهِ يعدِلونَ،(وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ) أ٠هـ .

ويقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمَهُ الله)في الفتاوى:(فثَبَتَ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأمَّةِ،أنَّهُ يقاتَلُ مَن خَرَجَ عَن شريعَةِ الإسلامِ،ولوتَكلَّمَ بالشَّهادَتينِ، فكلُّ مَن امتنَعَ مِن أهلِ الشَّوكَةِ عَن الدُّخولِ في طاعَةِ اللهِ ورسولِهِ،فقد حارَبَ اللهَ ورسولَهُ،ومَن عَمَلَ في الأرضِ بغيرِ كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ،فقد سعى في الأرضِ فساداً) أصولُ وتاريخُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ٤٥٥/١.

# الفصلُ الرَّابِع
# ((منفِّذو الدُّستورِ))
## المبحَثُ الأوَّلُ
## ((بيانُ حقيقَةِ منفِّذي الدُّستورِ))

**المسألَةُ الأولى:** مَن هُم منفِّذو الدُّستورِ ؟

هم الحكوماتُ الطَّاغوتيَّةُ بسلطاتِها الثَّلاثَةِ:

١.السُّلطةُ التَّشريعيَّةُ(وهم أعضاءُ البرلمانِ).٢.السُّلطةُ التَّنفيذيَّةُ-ويدخُلُ فيهِم الرَّئيسُ،ورئيسُ الوزراءِ، والوزراءِ،والمدراءِ العامِلونَ،والوكلاءِ ونوَّابِهِم.٣. السُّلطةُ القضائيَّةِ.

**المسألَةُ الثَّانيَة:**ما الإسمُ الشرعيُّ لهذِهِ الحكوماتِ ؟

الإسمُ الشَّرعيُّ لهذِهِ الحكوماتِ: هي حكوماتٌ طاغوتيَّةٌ، وهي تنقَسِمُ إلى قسمينِ:

١حكوماتٌ طاغوتيَّةٌ:حكَّامُها كفَّارٌ أصليُّونَ.

٢.حكوماتٌ طاغوتيَّةٌ:حكَّامُها مرتدُّونَ عَنِ الدِّينِ الإسلاميِّ الحنيفِ.

وعَن مجاهِدٍ(رحمَهُ الله)قالَ:(الطَّاغوتُ:الشَّيطانُ في صورَةِ الإنسانِ يتحاكَمونَ إليهِ،وهو صاحِبُ أمرِهِم) تفسيرُ ابنِ أبي حاتمٍ ٤٤٠/٩.

قالَ ابنُ القيِّمِ(رحمَهُ الله):(الطَّاغوتُ:كلُّ ماتجاوَزَ بِهِ العَبدُ حدَّهُ مِن: معبودٍ،أومتبوعٍ،أومُطاعٍ.

فطاغوتُ كلِّ قومٍ:مَن يتحاكَمونَ إليهِ غَيرَ اللهِ،ورسولِهِ،أويعبدونَهُ مِن دونِ اللهِ،أويتَّبِعونَهُ على غَيرِ بصيرَةٍ مِن عِلمٍ،ويطيعونَهُ فيمايعلَمونَ أنَّهُ طاعَةٌ للهِ تعالى) أضواءُ على السُّنَّةِ المحمَّديَّةِ ٢١٠/١.

**المسألَةُ الثَّالثَة:**ما هي العِلَّةُ في تسميَةِ هذِهِ الحكوماتِ بالطَّاغوتيَّةِ ؟

لأنَّها تجاوَزَتْ حدودَ اللهِ تعالى.

ف(الطَّاغوتِ)في اللغَةِ:مأخوذَةٌ مِن(طغى):أيْ تَجاوَزَ الحدَّ؛لِقولِهِ تعالى:﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاء حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾.

وقد جاءَ في القرآنِ: أنَّ الَّذي يحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تعالى يسمَّى(طاغوتاً)؛حيثُ قالَ تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾النساء/٦٠.

والتحاكُمُ لايكونُ إلَّا لِمَن يحكُمُ، فكَعبُ ابنُ الأشرَفِ كانَ معروفاً عندَ أهلِ المدينَةِ بكلِّ طوائِفِهِم،ومِلَلِهِم أنَّهُ يحكُمُ بينَ النَّاسِ؛فأرادَ ذلِكَ المنافِقُ التَّحاكُمَ إليهِ،إلَّا أنَّ اللهَ تعالى لم يسمِّهِ باسمِهِ مَعَ كونِهِ معروفاً،بل سمَّاهُ(طاغوتاً)؛وما ذلِكَ إلَّا لأنَّهُ كانَ يحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تعالى عَلَى رسولِهِ(ﷺ).

فائدَةٌ: تسميَةُ الحاكمينَ-بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ- طاغوتاً؛إنَّما هو مِنَ اللهِ تعالى وحياً في القرآنِ الكريمِ ،فأصبحَ هذا الاسمُ علماً شرعاً،لكلِّ مَن لم يحكُمْ بماأنزَلَ اللهُ تعالى،فمَن سمَّاهُم بغيرِ هذا الاسمِ،فقد خالَفَ وصفَ اللهِ تعالى ووحيَهُ في القرآنِ الكريمِ لَهُم.

**المسألَةُ الرَّابعَة:**هل إطلاقُ الاسمِ يحتاجُ إلى إقامَةِ الحجَّةِ؟

عدَمُ إقامَةِ الحجَّةِ عليهِم إبتداءً،لايمنَعُ مِن إطلاقِ اسمِ(الطاغوتِ)عليهِم؛بدليلِ أنَّ اللهَ تعالى قالَ لِموسى(عليه السلام) :﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾.

وهذا الأمرُ الرَّبانيّ مِنَ اللهِ عزَّ وجلَّ إلى موسى(عليه السلام)حينما كانَ(عليه السلام)في منطقَةِ سيناءَ في طريقِ عودَتِهِ مِن مَدينَ إلى مِصرَ،وفرعونُ إذ كانَ في مِصرَ.

إذاً سمَّى اللهُ عزَّ وجلَّ فرعونَ طاغوتاً قبلَ وصولِ موسى(عليه السلام)إليهِ.وهذا يعني يقيناً: أنَّ الحجَّةَ لم تقُم عليهِ بَعد.

فإطلاقُ اسمِ الطَّاغوتِ على المتجاوزينَ لأحكامِ اللهِ تعالى،والحاكمينَ بالأحكامِ الشَّيطانيَّةِ الوضعيَّةِ، يجوزُ قبلَ قيامِ الحجَّةِ عليهِم.

**المسألَةُ الخامِسَة:**هل إنزالُ الحكمِ يحتاجُ إلى إقامَةِ الحجَّةِ؟

وأمَّا إنزالُ الحكمِ(القتلُ والقتالُ)،فيحتاجُ إلى إقامَةِ الحجَّةِ؛ولهذا لَمْ يعاقِبْ اللهُ عزَّ وجلَّ فرعونَ وأتباعَهُ –وإنْ سمَّاهُ طاغوتاً- حتَّى وَصَلَ إليهِ موسى(عليه السلام)،وأقامَ عليهِ الحجَّةَ.

**المسألَةُ السَّادِسَة:**هل حكَّامُ هذا العصرِ بحاجَةٍ لإقامَةِ الحجَّةِ عَليهِم؟

أقولُ:ما الَّذي يَخفى على هؤلاءِ الطَّواغيتِ مِن أمرِ الإسلامِ -ممَّا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ- حتَّى تُقامَ عليهِم الحجَّةُ ؟

أخَفيَ على هؤلاءِ أنَّ اللهَ تعالى أنزَلَ القرآنَ على نبيِّهِ(ﷺ)،وأمَرَهُ،ومَن آمنَ بِهِ مِن بعدِهِ،أنْ يحكُمَ بالقرآنِ بينَ النَّاسِ،وأنَّ هذا الأمرَ كانَ معمولاً بِهِ في حياتِهِ(ﷺ)،ومِن بعدِهِ في عَهدِ الخلفاءِ الرَّاشدينَ ومِن بعدِهِم.

أيخفى على هؤلاءِ،وهُم يعلمونَ يقيناً،بأنَّ تلكَ الأحكامَ الرَّبَّانيَّةَ كانَتْ تُحكَمُ بها بلادُ الإسلامِ،وأنَّ عاصمَتَهم الأولى:هي المدينةُ،ثمَّ الكوفةُ،ثمَّ دمشقُ،ثمَّ بغدادُ،والأندَلُس.

أيحتاجُ هؤلاءِ مَن يعلِّمَهُم:أنَّ(الرِّبا حرامٌ-وهو ممَّا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ-)،وأنَّ إجازتَها إستحلالٌ،وغيرُها مِنَ المسائلِ ؟

أليسَتْ الحجَّةُ قائِمَةٌ على هؤلاءِ فيما إذا قلنا جدلاً:إنَّ إطلاقَ الاسم بحاجَةٍ إلى إقامَةِ الحجَّةِ.

**المسألَةُ السَّابعَة:**هل يكونُ بعضُ الدِّينِ–المحكومِ بِهِ- أو كلُّهُ لِغيرِ اللهِ تعالى؟

يقولُ تعالى:﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه فَإِنِ انتَهَوْاْ فَإِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

يُفهَمُ مِنَ الآيَةِ:أنَّ الدِّينَ كلُّهُ،أوبعضُهُ-أحياناً-،يكونُ لِغيرِ اللهِ تعالى.فالواجِبُ على المسلِمينَ بهذِهِ الحالَةِ أنْ يقاتِلوا حتَّى يكونَ الدِّينُ كلُّهُ للهِ،ولايكونُ مَعَ دينِ اللهِ تعالى نصيبٌ-ولَو كانَ ضئيلاً- لِغيرِهِ أيَّاً كانَ.

**المسألَةُ الثَّامِنة:**ماالَّذي يَجِبُ على المسلِمِ معرِفَتُهُ؟

**أوَّلاً:** ممَّايَجِبُ على المسلِمِ معرِفتُهُ عَن هذِهِ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ:أنَّ دينَهُم:هوالدُّستورُ والقانونُ.وربَّهُم وآلهَتَهُم: هي لجنَةُ كتابَةِ الدُّستورِ.راجِعْ الفصلَ الثَّاني.

**ثانياً:** ممَّاينبَغي على المسلِمِ معرِفَتُهُ عَن هذِهِ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ:أنَّهُم لا يعادونَ أحداً،ولافِئَةً،معاداتَهُم لأهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،فكلُّ تهمَةٍ عندَ هؤلاءِ الطَّواغيتِ قابِلَةٌ للعفوِ،إلَّا مَن كانَتْ تهمتُهُ(الإسلامَ)،فإنَّهُ يعني:(الإرهابَ)الَّذي لايُقبَلُ العفوُ عَنهُ-بأيَّةِ حالٍ مِنَ الأحوالِ عِندَهُم-،وسجونُ العراقِ،وسجونُ حكَّامِ بلادِ الإسلامِ،وكذلِكَ كوانتنامو،وبكرام،وباقي السُّجونِ الَّتي نالَتْ الشُّهرةَ بسوءِ تعذيبِها،وتنكيلِها بأهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ؛حتَّى أنَّ بعضَ مَن خَرَجَ مِن سجونِ الطَّواغيتِ ماخَرَجَ،إلَّا بَعدَ أنْ قَدَّمَ لَهُم تَراجعاتٍ مِن دينِهِ-وقد أُلِّفَتْ كُتُبٌ بذلِكَ(نسألُ اللهَ تعالى العفوَ والعافيَةَ والثَّباتَ على الدِّينِ)-؛وهذا مِصداقُ قولِ اللهِ تعالى:﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا...﴾.

فلايرضونَ إلَّا بأخذِ الجانِبِ المسالِمِ مِنَ الإسلامِ،البعيدِ عَنِ الجهادِ في سبيلِ اللهِ تعالى،وهذا النَّوعُ مِنَ الإسلامِ يرضيهِم،ويرضونَهُ للمسلِمينَ !!!.

فائدةٌ:الطَّواغيتُ يميِّزونَ بينَ الفرقِ الإسلاميَّةِ،ويعرفونَ كلَّ فرقَةٍ على حقيقَتِها-وأيُّ الفرقِ تشكِّلُ خطورةً عليهِم-،والإجراءاتُ الَّتي يتَّخِذونَها بحقِّ مَن يريدُ تحكيمَ شرعِ اللهِ،دليلٌ على أنَّ الأمرَ ليسَ خافياً عليهِم.

**ثالِثاً:** ممَّاينبغي على المسلِمِ معرفتُهُ عَن هؤلاءِ الطَّواغيتِ:أنَّهُم حادُّوا اللهَ ورسولَهُ،وهم ممتنعونَ بشوكَةٍ ،ويدافِعونَ عَن شريعَةِ الشَّيطانِ،ويحارِبونَ شريعَةَ الرَّحمنِ-مِن خلالِ محارَبَةِ مَن يريدُ تحكيمَ شريعَةِ اللهِ تعالى-؛إذ لو رضوا بِتِلكَ الشَّريعَةِ المباركَةِ ماقاتلوا مَن يريدُ تحكيمَها!-فَهُم حربٌ على اللهِ ورسولِهِ وعلى المجاهدينَ-،وقد أمَرَ اللهُ تعالى أهلَ الإيمانِ مِن عبادِهِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ بمقاتَلَةِ الَّذينَ يجعلونَ الدِّينَ لَغيرِ اللهِ فقال:﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه ...﴾،وإنْ خالَطَ دينُ اللهِ تعالى شيءً مِن دينِ الملِكِ،فإنَّ قتالَ أهلِ الايمانِ يستمرُّ للطَّواغيتِ،إلى أنْ يكونَ الدِّينُ كلُّهُ للهِ -وقد قاتَلَ الصِّدِّيقُ(رضي الله عنه)مانعي الزَّكاةِ ممَّن إمتنَعوا بشوكَةٍ-.

يقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمه الله)في السِّياسَةِ الشَّرعيَّةِ:(إذا كانَ أصلُ القتالِ المشروعِ-هو الجهادُ- مقصودُهُ أنْ يكونَ الدِّينُ كلُّهُ للهِ،وأنْ تكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا،فَمَن مَنَعَ هذا قوتِلَ بإتِّفاقِ المسلِمينَ ...) أقوالُ العلماءِ في الرِّسالَةِ المنسوبَةِ إلى شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ ٤/١.

وقالَ(رحمه الله)في المجلَّدِ الثَّامِنِ مِن مجموعِ الفتاوى ص/٣٥٦:(أيُّ طائفَةٍ انتَسَبَتْ إلى الإسلامِ،وامتَنَعَتْ عَن بعضِ شرائعِهِ الظَّاهِرَةِ المتواتِرَةِ،فإنَّهُ يَجِبُ جهادُها بإتِّفاقِ المسلِمينَ،حتَّى يكونَ الدِّينُ كلُّهُ للهِ،كما قاتَلَ أبوبكرٍ وسائِرُ الصَّحابَةِ مانعي الزَّكاةِ،وكانَ قد توقَّفَ في قتالِهِم بعضُ الصَّحابَةِ،ثمَّ اتَّفقوا،حتَّى قالَ عمرُ بنُ الخطَّابِ(رضي الله عنه)لأبي بكرٍ(رضي الله عنه):كيفَ تقاتِلُ النَّاسَ،وقد قالَ رسولُ اللهِ:(أُمِرتُ أنْ أقاتِلَ النَّاسَ .... فإذا قالوها فقد عَصَموا منّي دماءَهُم،وأموالَهُم،إلَّابحقِّها،وحسابُهُم على اللهِ)،فقالَ أبوبكرٍ:فانَّ الزَّكاةَ مِن حقِّها،واللهِ لومَنَعوني عقالاً كانوا يؤدُّونَها إلى رسولِ اللهِ لَقاتلْتُهُم على منعِها).الأسئلَةُ والأجوبَةُ الفقهيَّةُ المقرونَةُ بالأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ ٥٤/٢.

ويقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمه الله):(فَثَبَتْ بالكتابِ،والسُّنَّةِ،وإجماعِ الأمَّةِ،أنَّهُ: يُقاتَلُ مَن خرجَ عَن شريعَةِ الإسلامِ ولوتكلَّمَ بالشَّهادتَينِ،فكلُّ ممتنِعٍ مِن أهلِ الشَّوكَةِ عَنِ الدُّخولِ في طاعَةِ اللهِ،ورسولِهِ،فقد حارَبَ اللهَ ورسولَهُ،ومَن عملَ في الأرضِ بغيرِ كتابِ اللهِ،وسنَّةِ رسولِهِ،فقد سَعى في الأرضِ فساداً،ومعلومٌ بالإضطرارِ مِن دينِ المسلِمينَ،وبإتِّفاقِ جميعِ المسلمينَ:أنَّ مَن سوَّغَ إتِّباعَ غيرِ دينِ الإسلامِ،وإتِّباعِ شريعَةٍ غيرِ شريعَةِ محمَّدٍ،فهو كافِرٌ،وهو كَكُفرِ مَن آمَنَ ببعضِ الكِتابِ،وكَفَرَ بِبَعضٍ)أصولُ تاريخِ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ ص/ ٤٨.

**رابِعاً:** ممَّا ينبغي على المسلِمِ معرِفَتُهُ:أنَّ اجتنابَ الطَّواغيتِ وأنصارِهِم، أمرٌ مِنَ اللهِ عزَّ وجلَّ،وهو شَطرُ دعوَةِ كلِّ نبيٍّ ورسولٍ(عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ)؛لِقولِهِ تعالى:﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾.

والإجتنابُ:هو الإبتِعادُ،وهو أنْ تجعَلَ الشَّيءَ جانباً.والإجتنابُ يحتِّمُ عَدَمَ التَّواجُدِ في المكانِ الَّذي يَتَواجَدُ فيهِ المأمورُ باجتنابِهِ.وهي أشدُّ دلالَةً على المعنى مِن كلِمَةِ(حرِّمَتْ)؛لأنَّ التَّحريمَ لايُلزِمُ الإجتنابَ،بل يجوزُ أنْ تتَواجَدَ في مكانٍ يوجَدُ فيهِ ميتَةٌ،وأمَّا في الخمرِ فقالَ:﴿فَاجْتَنِبُوهُ﴾.

## المبحثُ الثَّاني
## ((ما الَّذي يترتَّبُ على المسلِمِ تِجاهَ هؤلاءِ الطَّواغيتِ ؟))

**أوَّلاً:** مِمّايَجِبُ علَينا الكفرُ بِهِم،وبقوانينِهِم:
لِقولِهِ تعالى:﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾البقرة / ٢٥٦.
هذِهِ الآيَةُ لَها علاقَةٌ بالشَّهادَةِ؛فشهادَةُ الإسلامِ لاتستَقيمُ للمسلِمِ،إلَّا إذا قامَتْ على هذينِ الرُّكنينِ:(الكفرُ بالطَّاغوتِ،والإيمانُ باللهِ)،فكلمَةُ(لاإلهَ)لاتنفَعُ قائلَها؛إنْ لمْ ينفِ الألوهيَّةَ عَن كلِّ مَن عُلِمَ أنَّهُ(إلهٌ)يُطاعُ فيما يُطاعُ بِهِ اللهُ تعالى،ويدخُلُ فيهِم الطَّواغيتُ-الَّذينَ يحكُمونَ بغيرِ ماأنزلَ اللهُ ويُطاعونَ-، فجزءُ النَّفي مِنَ الشَّهادَةِ(لاإلهَ)مفسَّرَةٌ كماهو معلومٌ؛بِقولِهِ تعالى﴿:فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾،ونفيِ الألوهيَّةِ عَن غيرِ اللهِ مقدَّمٌ على إثباتِ الألوهيَّةِ للهِ تعالى؛لأنَّ الإثباتَ لايستَقيمُ إلَّا بالنَّفي.
يقولُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ اللهُ)في تفسيرِهِ:(ومفهومُ الشَّرطُ: إنْ لمْ يَكفُرْ بالطَّاغوتِ،لم يستَمسِكْ بالعُروَةِ الوثقى، وهو كذلِكَ،ومَن لم يستمسِكْ بالعُروَةِ الوثقى،فهو يُعزَلُ عَنِ الإيمانِ؛لأنَّ الإيمانَ باللهِ:هو العروَةُ الوثقى والإيمانُ بالطَّاغوتِ يستحيلُ إجتماعَهُ مَعَ الإيمانِ باللهِ؛لأنَّ الكفرَ بالطَّاغوتِ شَرطٌ في الإيمانِ،أو رُكنٌ فيهِ).أضواءُ البيانِ ٤٩/٥.
والآيَةُ هُنا-في البَقرَةِ- جاءتْ شرطيَّةً تخييريَّةً،وفي سورَةِ النِّساءِ جاءتْ على وجهِ الأمرِ،والإلزامِ؛ والعلَّةِ في ذلِكَ:أنْ آيَةَ البقرةِ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ﴾،هذا لِمَن أرادَ الدُّخولَ في الإسلامِ ابتداءً،فإنَّهُ لايصحُّ مِنهُ الدُّخولُ إلَّا إذا نَبَذَ كلَّ(إلهٍ)يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ تَعالى،وهم الطَّواغيتُ،ومِن بينِهِم الَّذينَ يحكُمونَ بغيرِ ماأنزَلَ اللهِ تعالى،وأمَّا آيَةُ النِّساءِ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾؛وذلِكَ يكونُ بعدَ الدُّخولِ في الإسلامِ؛لأنَّهُ بعدَ إعتناقِ الإسلامِ والدُّخولِ فيهِ،يكونُ مُلزَماً بأحكامِهِ،وتكاليفِهِ،ومِنها الكفرُ بالطَّاغوتِ،على وجهِ الأمرِ والإلزامِ،وسبَبُ نزولِ الآيَةِ دليلٌ على ماقلناهُ.
ومعنى الكفرِ بالطَّواغيتِ-الَّذينَ يحكمونَ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تعالى-:أنْ لانُقِرَّ لَهُم بحكمٍ،ولاحاكميَّةٍ.
وأسوةٌ في ذلِكَ نبيُّ اللهِ إبراهيمُ(عليه السلام)،قالَ تعالى:﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ .....﴾ الممتحنة/ ٤ .
(والأسوَةُ-بضمِّ الهمزَةِ وكسرِها-: الحالُ الَّتي يكونُ الإنسانُ عَلَيها في إتِّباعِ غيرِهِ، إنْ حسناً،أو قبيحاً، أو نافِعاً،أو ضارّاً .... يُقالُ لي في فلانٍ أسوةٌ : قدوةٌ) تاجُ العروسِ / فصلُ الهمزَةِ .
**فائدةٌ:**لماذا أمَرَنا اللهُ عزَّ وجلَّ في هذِهِ الآيَةِ أنْ نتأسَّى بإبراهيمَ(عليه السلام)،مَعَ أنَّ أُسوتَنا هو محمَّدٌ(صلى الله عليه وسلم)؛لِقولِهِ تعالى:﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾:
لأنَّ إبراهيمَ(عليه السلام)قد جعلَهُ اللهُ تعالى إماماً للنَّاسِ جميعاً؛فقالَ تعالى عنهُ(عليه السلام):﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾،ومِن هنا نَجِدُ أنَّ كلَّ الأممِ يقرُّونَ بنبوَّةِ إبراهيمَ(عليه السلام)،وكلٌّ يدَّعي إنتسابَهُ إليهِ،وإنْ كانَ في ذلِكَ الإدِّعاءِ مِنَ المغالَطَةِ التَّاريخيَّةِ ما لايخفى،وقد حاجَجَهُم اللهُ تعالى بِها؛ فقالَ تعالى:﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّورَاةُ وَالإنجِيلُ إِلاَّ مِن بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾،ثم قالَ:﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.
وأهلُ كلِّ ملَّةٍ-عدا الإسلامِ- تؤمِنُ بنبيِّها،ولاتؤمِنُ بالأنبياءِ الآخرينَ،ولكنَّهُم لايختلِفونَ في إبراهيمَ(عليه السلام) ،فأتاهُم اللهُ تَعالى مِن حيثُ لايمكنُهُم التَّنصُّلَ عنهُ،فَمَن كانَ يؤمِنُ بإبراهيمَ-فإنَّ إبراهيمَ(عليه السلام)قد تعامَلَ مَعَ قومِهِ،ومعبوداتِهِم، كما ذُكِرَ في الآيَةِ الكريمَةِ- فَعَلَيهِ أنْ يتأسَّى بِهِ،ويجعَلُهُ قدوَةً لَهُ في هذِهِ المسألَةِ.

وقولُهُ تعالى:﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ.....﴾:
يقولُ الجصَّاص(رحمَهُ اللهُ)في تفسيرِهِ:(قيلَ فيهِ: الأنبياءُ، وقيلَ: الَّذينَ آمنوا مَعَهُ).أحكامُ القرآنِ ٣٢٦/٥.
أقولُ:والآيَةُ تحتَمِلُ المعنَيينِ؛لِقولِهِ تعالى:﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَـذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَاللّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾آل عمران / ٦٨.
وجَعَلَ اللهُ تَعالى التَّأسِّي بإبراهيمَ(عليه السلام)،ومَن مَعَهُ في:
**١:** البراءَةِ مِنَ القومِ الَّذينَ يعبُدونَ غيرَ اللهِ تَعالى﴿:إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ.....﴾ .
والبراءَةُ تعني : خلوَّ الذِّمَّةِ مِنَ التَّعلُّقِ بشيءٍ.
ومعنى(بَرِيءٌ):أيْ سَلِمَ وخَلِيَ،وبارءَ الرَّجُلُ إمرأتَهُ،فارَقَها،وبارَءَ الرَّجُلُ شريكَهُ،فارَقَهُ.مختارُ الصِّحاحِ

فيكونُ معنى البراءةِ مِنَ القومِ:إنَّا بريئونَ منكُم،أي:سالِمونَ وخالونَ مِمَّا أنتُم فيهِ،ومفارِقونَ ماأنتُم عَلَيهِ.

والبراءةُ مِنَ الأقوامِ تأسِّياً بإبراهيمَ(عليه السلام)،لايتمُّ إلَّا بمعرفةِ (المِلَلِ والنِّحَلِ)الَّتي يَجِبُ أنْ نَتَبَرَّأَ مِنهُم :

ا.الكفَّارُ الأصليُّونَ:ويضافُ إلى هؤلاءِ العلمانيُّونَ-الَّذينَ لايؤمنونَ بدينٍ-.

ب.المشرِكونَ الأصليُّونَ:ويضافُ إليهم(الرَّافِضَةُ وأهلُ التَّصوفِ - الَّذينَ يجعَلونَ بَيْنَهُم وبينَ اللهِ تَعالى واسِطَةً،والَّذينَ يعتقِدونَ أنَّ الأمواتَ ينفَعونَ ويضرُّونَ، ونوعُ شركِهِم:هو(شركُ دعاءٍ)-،والحزبُ المسمَّى بالحزبِ الإسلاميِّ العراقيِّ-الَّذي هو فرعٌ مِن إخوانِ مِصرَ، ونوعُ شركِهِم:هو(شركُ الطَّاعَةِ)، فَهُم أينَما وجدوا كانوا مِن أشدِّ الدُّعاةِ إلى الدُّستورِ،وإلى القوانينِ الوضعيَّةِ،والعمَلِ بها،بل والحفاظِ عَلَيها،والمشارَكَةِ في اللجانِ الَّتي تَكتُبُ الدُّستورَ،وهم أعضاءُ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِوالمجالِسِ التَّشريعيَّةِ؛ولِهذا كانوا حَرباً على المجاهِدينَ-أينَما تواجَدوا- علانيَةً عِندَ الأمنِ،وسرَّاً عِندَ الخوفِ-!!.

قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(أنا بريءٌ مِن كلِّ مسلمٍ يُقيمُ بينَ أظهرِ المشركينَ، لاتتراءى ناراهُما) رواهُ أبوداوودَ والتِّرمذيُّ وهو صحيحٌ.

وقالَ(ﷺ):(كلُّ مسلمٍ عَلَى مُسلِمٍ حرامٌ أخوانِ نَصيرانِ ، لايقبَلُ اللهُ مِن مُشرِكٍ بَعدَما أسلَمَ عملاً أو يُفارِقُ المشركينَ إلى المسلمينَ) رواهُ النَّسائيُّ (رحمه الله) والحديثُ حَسَنٌ .

قالَ الإمامُ الصَّنعانيُّ(رحمه الله):(والحديثُ دليلٌ عَلَى:وجوبِ الهجرَةِ مِن ديارِ المشركينَ مِن غيرِ مَكَّةَ. وهو مذهَبُ الجُمهورِ؛للحديثِ،ولِعمومِ قولِهِ تَعالى:﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأَلْقَوُاْ السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

وذهبَ الأقلُّ إلى: أنَّها لاتَجِبُ الهجرَةُ؛وأنَّ الأحاديثَ منسوخَةٌ؛لِحديثِ ابنِ عبَّاسٍ قالَ رسولُ اللهُ (ﷺ): (لاهجرَةَ بعدَ الفتحِ ولكنْ جهادٌ ونيَّةٌ) ). سبلُ السَّلامِ.

وفي (تحفَةِ الأحوذي)بشرحِ جامعِ التِّرمذي(رحمه الله) ١٩٠/٩ قولُهُ:(ولكِنْ جهادٌ ونيَّةٌ) قالَ الطيبيُّ وغيرُهُ: هذا الإستدراكُ يقتَضي مخالَفَةَ حُكمِ مابعدِهِ لماقبلَهُ، والمعنى: أنَّ الهِجرَةَ-الَّتي هي مفارَقَةُ الوطَنِ الَّتي كانَتْ مطلوبَةً على الأعيانِ -إلى المدينةِ إنقطَعَتْ، إلَّا أنَّ الهجرَةَ بِسَبَبِ الجِهادِ باقِيَةٌ،وكذلِكَ المفارَقَةُ بِسَبَبِ نيَّةٍ صالِحَةٍ، كالفِرارِ مِن دارِ الكفرِ، والخُروجِ في طَلَبِ العِلمِ، والفِرارِ بالدِّينِ مِنَ الفِتَنِ).

وعَن جَريرِ ابنِ عبداللهِ قالَ:بَعَثَ رسولُ اللهِ(ﷺ)سريَّةً إلى خثعَمَ، فاعتَصَمَ ناسٌ مِنهُم بالسُّجودِ، فأسرَعَ فيهُم القتلُ، قالَ: فَبَلَغَ ذلِكَ النَّبيَّ (ﷺ) فأمَرَ لَهُم بنصفِ العقلِ، وقالَ:(أنا بريءٌ مِن كلِّ مسلمٍ يقيمُ بينَ أظهُرِ المشركينَ).

**٢:** البراءةُ مِن معبوداتِهِم:

لِقولِهِ تَعالى:﴿إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾.

والمعبوداتُ مِن دونِ اللهِ:إمَّا صَنَمٌ،وإمَّا وَثَنٌ-بُنِيَ على قبرِ نَبِيٍّ،أو شيخٍ،أو صالحٍ –،أو لجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ.

والبَراءةُ مِن هذهِ المعبوداتِ تَعني: أنْ تكونَ ذِمَمُنا خاليَةً وسالِمَةً مِنها. فلانُقِرُّ لِهذِهِ المعبوداتِ بالألوهيَّةِ –العبادَةُ،والطَّاعَةُ،وأنَّها لاتنفَعُ،ولاتضُرُّ،وأنَّها لاتستَطيعُ أنْ تَمنَعَ خيراً مِن أحدٍ،ولاتدفَعُ شرَّاً عَن أحدٍ-؛ لِقولِهِ تَعالى:﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ اللّهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدُيرٌ ۝ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾الأنعام / ١٧- ١٨.

وأمَّا البَراءةُ مِن لجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ:أنْ لانُطيعَهُم فيماشرعوا،وأنْ لانكونَ مِنَ العامِلينَ لِماوَضَعوهُ مِنَ الدِّينِ.والبَراءةُ مِنَ الأتباعِ(العابدينَ والتَّابعينَ)مُقدَّمٌ عَلَى البَراءةِ مِنَ المتبوعِ(المعبودِ مِن دونِ اللهِ تَعالى) ،والتَّأسِّي بإبراهيمَ(عليه السلام)مِن شروطِها:البراءةُ مِنَ الأتباعِ ثُمَّ مِنَ المتبوعِ.وهذا الَّذي أُمِرنا بِهِ هو نَهجُ الأنبياءِ والصَّالحينَ؛فقد قالَ إبراهيمُ(عليه السلام)لِقومِهِ:﴿ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاء رَبِّي شَقِيّاً﴾،وقالَ تَعالى وحياً عَلَى لِسانِ الفتيَةِ مِن أهلِ الكهفِ:﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحمته ويُهَيِّئْ لَكُم ..﴾ .

**فائدةٌ:**والبراءةُ مِنَ المتبوعِ أحياناً تكونُ لِذاتِهِ،كالأصنامِ،والأوثانِ المبنيَّةِ عَلَى القبورِ،وأحياناً تكونُ مِن ألوهيَّتِهِم،وأنَّهُم لايضرُّونَ،ولاينفَعونَ،ولاتكونُ مِن ذواتِهِم،كنبيِّ اللهِ عيسى(عليه السلام)،فهو ألآنَ(إلهٌ)يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ تَعالى،فلا نَتَبَرَّأُ مِن ذاتِهِ(عليه السلام)،وإنَّما نَتَبَرَّأُ مِن كونِهِ(إلهٌ)يُعبَدُ مِن دونِ اللهِ تَعالى،وكذلِكَ الحالُ مَعَ عَليِّ ابنِ أبي طالبٍ(رضي الله عنه)،والحُسينِ(رضي الله عنه)،والشَّيخِ عبدِ القادِرِ الكيلانيِّ(رحمه الله)؛وقد قالَ تَعالى عَمَّن هو خيرٌ مِنهُم جميعاً رسولُ اللهِ(ﷺ):﴿قُل لاَّأَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَضَرّاً إِلاَّمَاشَاء اللّهُ ...﴾الأعراف/١٨٨،

وقالَ تَعالى عَنهُ(ﷺ): ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ﴾الزمر/١٩.

وقالَ تَعالى عنهُ(ﷺ): ﴿ وَمَن يُرِدِ اللّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللّهِ شَيْئاً﴾المائدة/٤١.

**٣:** الكفرُ بِهِم:

لِقولِهِ تَعالى:﴿كفرنا بكم ﴾أي:لانقركم على ماأنتم عليه من دين وعبودية،ولانقر للطواغيت بالحكم،ولا بالحاكمية.

يقولُ القرطبيُّ(رحمه الله)في تفسيرِهِ٥٥/١٨-٥٦:(﴿كَفَرْنَا بِكُمْ﴾ ،أيْ:بماأنتُم بِهِ مِنَ الأديانِ.

وقيلَ: بأفعالِكُم،وكذَّبناها،وأنكَرنا أنْ تكونوا عَلَى حَقٍّ).

**٤:**إظهارُ العَداوَةِ:

لِقولِهِ تعالى:﴿ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ ﴾.
ومعنى(وبدا):أيْ:ظَهَرَ،وهذِهِ تكونُ في الجوارِحِ،أنْ يُظهِرَ المسلِمُ لأعداءِ اللهِ تعالى مِنَ العداوَةِ مايستَطيعُ؛ولِهذا نَهى اللهُ تعالى عَن موالاتِهِم ومودَّتِهِم؛ فَقالَ:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾المتحنة/١.
وقالَ:﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾المجادلة/٢٢.
يقولُ الشَّيخُ عبدُاللطيفِ ابنِ عبدِالرَّحمنِ آلِ الشيخِ(رحمَهُ الله)في(الدُّرَرِ السَّنيَّةِ):(لايَتَصَوَّرُ أنَّ أحداً يَعرِفُ التَّوحيدَ...ولايُعادي المشركِينَ،ومَن لايُعاديهِم،لايقالُ لَهُ عَرَفَ التَّوحيدَ،وعَمِلَ بِهِ).جُزءُالجهادِ ص١٦٧،نقلاً عَن مِلَّةِ إبراهيمَ ص ١٥.
يقولُ ابنُ القيِّمِ(رحمَهُ الله):(لَمَّا نَهى اللهُ تعالى المؤمنينَ عَن موالاةِ الكُفَّارِ،اقتضى ذلِكَ معاداتَهُم،والبراءةَ مِنهُم،ومجاهَرَتَهُم بالعُدوانِ في كلِّ حالٍ). بَدائِعُ الفَوائِدِ ٦٩/٣،نقلاً عَن مِلَّةِ إبراهيمَ ص١٥٠.
يقولُ سُليمانُ ابنُ سَحمانَ(رحمَهُ الله):(فهذِهِ مِلَّةُ إبراهيمَ الَّتي قالَ اللهُ عَنها﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ..﴾ فَعَلَى المسلمِ أنْ يُعادي أعداءَ اللهِ،ويظهِرُعداوتَهُم،ويَتَباعَدُ عَنهُم كلَّ التباعُدِ،وأنْ لايوادَّهُم،ولايُعاشِرَهُم ولايُخالِطَهُم ...).مِلَّةُ إبراهيمَ ص ٢١.
**٥:** أنْ نُضمِرَ لَهُم البَغضاءَ:
لِقولِهِ تعالى:﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَه﴾.
والبغضاءُ مِن أعمالِ القُلوبِ،ولايكونُ المسلِمُ مُتأسِّياً بِنَبِيِّ اللهِ إبراهيمَ(عليه السلام)،إلَّا إذا أظهَرَ لأعداءِ اللهِ البغضاءَ المكنونَ في القلبِ-ولايَجتمِعُ في قَلبِ المؤمِنِ إيمانٌ باللهِ،ومَوَدَّةٌ لأعداءِ اللهِ-؛لِقولِهِ تعالى: ﴿ لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾.
**تنبيهٌ:**لايَكتمِلُ التَّأسِّي بِنَبِيِّ اللهِ إبراهيمَ(عليه السلام)،إلَّا إذا إكتمَلَتْ هذِهِ الشُّروطُ الخَمسَةُ في المسلِمِ فمثلاً:
١.مَن تَبَرَّأَ مِنَ الكُفَّارِ،والمشركِينَ،والطَّواغيتِ،ولم يَتَبَرَّأْ مِن آلِهَتِهِم،فليسَ مِنَ المتأسِّينَ بِنَبِيِّ اللهِ إبراهيمَ(عليه السلام).
٢.مَن تَبَرَّأَ مِنهُم،ومِن آلِهَتِهِم،وأقَرَّهُم عَلى ماهُم عَليهِ،ولَم يَكفُرْ بهِم،فَلَيسَ مِنَ المتأسِّينَ بِنَبِيِّ اللهِ إبراهيمَ (عليه السلام).
٣.مَن تَبَرَّأَ مِنهُم،ومِن آلِهَتِهِم،وكَفَرَ بِهِم،إلَّا أنَّهُ لم يعادِهِم،فليسَ مِنَ المتأسِّينَ بنبِيِّ اللهِ إبراهيمَ(عليه السلام).
٤.مَن تَبَرَّأَ مِنهُم،ومِن آلِهَتِهِم،وكَفَرَ بِهِم،وعاداهُم،إلَّا أنَّهُ لم يُبغِضهُم،فليسَ مِنَ المتأسِّينَ بنبِيِّ اللهِ إبراهيمَ (عليه السلام).
فالشَّهادَتَينِ للمسلِمِ لاتستَقيمُ،إلَّا إذا تَبَرَّأَ مِن هذِهِ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ،ولاتستَقيمُ شهادَةٌ للمسلِمِ،إلَّا إذا أضافَ إلى ذلِكَ التَّبَرُّؤَ مِن آلِهَتِهِم،ورَبِّهِم(لجنَةَ كتابَةِ الدُّستورِ).ولاتَستقيمُ الشَّهادَةُ بعدَ ذلِكَ،إلَّا إذا أضافَ إلى ماتَقَدَّمَ:(الكفرَ بِهِم)،أيْ:أنْ لايُقِرَّ لَهُم بحُكمٍ،ولاحاكمِيَّةٍ.ولاتستقيمُ الشَّهادَةُ بعدَ ذلِكَ،إلَّا إذا أظهَرَ العداوَةَ،والبغضاءَ لَهُم.
**ثانياً:**ومِمَّا يَجِبُ عَلَينا تجاهَ الطَّواغيتِ:أنْ نجتَنِبَ هذِهِ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ،ولانَكونُ في صغيرِ الأمرِ، ولاكبيرِهِ مَعَهُم؛ لِقولِهِ تعالى:﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ...﴾ ،ولقولِهِ:﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ الزمر/ ١٧.
والإجتنابُ أنْ يَكونوا هُم في جانِبٍ،والمسلِمُ في جانِبٍ آخَرَ، فَمَن تَولَّى شيئاً مِن أمرِ الدَّولَةِ سواءً أكانَ عملاً مُخرِجاً مِنَ المِلَّةِ، أوكبيرَةً مِنَ الكبائِرِ، فإنَّهُ لم يجتَنِبْ الطَّاغوتَ.
**ثالثاً:**ومِمَّا يَجِبُ عَلَينا:أنْ نُقاتِلَ دِفاعاً عَنهُم-بأيِّ نَوعٍ مِن أنواعِ القِتالِ مُباشَرَةً،أو ردءاً،أو إعانَةً؛لِقولِهِ تعالى:﴿الَّذِينَ آمَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُواْ أَوْلِيَاء الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً﴾ النساء/ ٧٦.
مُلاحظةٌ:سنَتَوسَّعُ في تفسيرِ هذِهِ الآيَةِ عِندَما نَتَكلَّمُ عَن(أنصارِ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ)إنْ شاءَ اللهُ تعالى.
**رابعاً:**ومِمَّا يَجِبُ عَلَينا:أنْ لانوَلِّيهِم أمرَنا،فلانكونُ ضِمنَ تَشكيلاتِهِم في أيِّ جُزءٍ مِن مَرافِقِ الدَّولَةِ الطَّاغوتيَّةِ؛ لِقولِهِ تعالى:﴿اللّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾البقرة / ٢٥٧.
ملاحظةٌ:سَيأتي تَفسيرُ هذِهِ الآيَةِ قريباً.
**خامِساً:**ومِمَّا يَجِبُ عَلَينا:أنْ لانَتَحاكَمُ إلى مَحاكِمِهِم الطَّاغوتيَّةِ،لافي الدِّماءِ،ولافي الأموالِ،ولافي الأعراضِ؛لِقولِهِ تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ .....﴾.
ملاحظةٌ:سيأتي تفسيرُ هذِهِ الآيَةِ قريباً.

# الفصلُ الخامِس
# ((أنصارُ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ))
## المبحثُ الأوَّل
## ((مَن هُم أنصارُ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ؟))

هُم وزارتَي الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ،والصَّحوةِ-التَّابِعَةِ لَهُم بِكلِّ مُنتَسِبيها بِغَضِّ النَّظَرِ عَن طبيعَةِ عَمَلِهِ سواءَ أكانَ حامِلاً سلاحاً،أو إدارِيّاً،أو خيَّاطاً،أو طبَّاخاً،في أيِّ مَوقعٍ كانَ ضِمنَ هاتينِ الوزارَتينِ-؛لأنَّ هؤلاءِ أحَدُهُم يُكمِلُ عَمَلَ الآخَرِ،ويعينُهُ؛لِيَتَمَكَّنَ حَمَلَةُ السِّلاحِ مِن محارَبَةِ اللهِ ورسولِهِ والمؤمنينَ.

## المبحثُ الثَّاني
## ((ما حقيقةُ أنصارِ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ في دينِ اللهِ تعالى ؟))

إنَّ معرفَةَ حُكمِ الشَّرعِ الحنيفِ في هؤلاءِ يستلزِمُ معرِفَةَ واقعِهِم؛لأنَّ الفتوى كماعرَّفَها العلماءُ:هي مَعرِفَةُ الواجِبِ في الواقِعِ،ومِن ثمَّ القدرَةُ على إنزالِ ذلِكَ الواجِبِ على ذلِكَ الواقِعِ.والمحصِّلَةُ الَّتي يُنتهى إليها وِفقَ تلِكَ الخطواتِ تُسمَّى(فتوى).

فلابُدَّ مِن دراسَةِ تِلكَ الوزارَتَينِ ابتداءً مِن حيثُ:المنشَأُ – العملُ،والتَّابعيَّةُ – حتَّى نَعرِفَ حُكمَ الشَّرعِ فيهِم.

فأقولُ مستعيناً باللهِ تَعالى:

**أوَّلاً: ما هي أسبابُ حلِّ وزارتَي الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ؟**

بعدَ دُخولِ الكافِرِ الأمريكيِّ الصَّائِلِ إلى العِراقِ،وإسقاطِ دولَةِ البعثيِّينَ،إتَّخذَ الأمريكيُّونَ مجموعَةً مِنَ الإجراءاتِ مِن بينِها:

حلُّ وزارَةِ الدِّفاعِ،ووزارَةِ الدَّاخليَّةِ،هذا القرارُ في حينِهِ بالنِّسبَةِ إلى الإمريكيينَ كانَ صائباً،ولم يكُنْ ذلِكَ القرارُ عفواً،أو وليدَ تلِكَ السَّاعَةِ،وإنَّما كانَ عَن دراسَةٍ وتقصٍّ وبحثٍ؛لأنَّ مثلَ هذِهِ القراراتِ لاتكونُ عفويَّةً بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ،فما بالُكَ إذا كانَتْ مِن دولَةٍ كأمريكا-وقد دخلوا العراقَ عَن دراسَةٍ وتخطيطٍ مسبقينِ-،وهذا الأمرُ كانَ واضِحاً مِن خلالِ تصريحاتِهِم الَّتي كانَتْ تُتَرجَمُ تحتَ عِبارَةِ (عراقُ مابعدِ صدَّامٍ)،فلايُمكِنُ أنْ تفوتَهُم ماالَّذي يَفعَلونَهُ بِوزارَتي الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ بَعدَ صدَّامٍ، فكانَ القرارُ حَلَّ تلكَ الوزارَتَينِ؛والَّذي دَفَعَهُم إلى إتِّخاذِ مثلِ هذا القرارِ:

**١: مايَخُصُّ وزارةَ الدِّفاعِ:**

أنَّ أيَّ دراسَةٍ لتاريخِ الجيشِ العراقيِّ -منذُ أوائِلِ إنشائِهِ إلى دخولِ الجيشِ الأمريكيِّ- يُعرَفُ مِن خلالِها خطورَةُ هذا الجيشِ على التَّواجُدِ الأمريكيِّ في العِراقِ وذلِكَ مِن ناحيَةِ:

١- ما يُسَمَّى بالبناءِ العَقَديِّ المزعومِ؛حيثُ أنَّ هذِهِ الجيوشَ تَنشَأُ،ويَتَربَّى أفرادُها على أنَّ واجِبَهُم الأساسيَّ،والرئيسيَّ حمايَةُ العراقِ،والدِّفاعُ عَنهُ ضِدَّ أيِّ إعتِداءٍ خارِجيٍّ،وإجتماعُ القادَةِ،والضُّبَّاطِ،أو البَعضِ مِنهُم، لِلعَمَلِ عَلَى تِلكَ العقيدَةِ المزعومَةِ.

٢- مايمتَلِكُهُ مِنَ الخبراتِ القِتاليَّةِ العسكريَّةِ،فهذا يعني أنَّ القوَّاتِ الأمريكيَّةِ مهدَّدَةٌ بِالفَشَلِ في الإحتلالِ؛ولِما يَملِكُهُ البَعضُ مِن هذا الجيشِ العراقيِّ مِن الحِسِّ الوطنيِّ الَّذي قد يَدفَعُهُ للدِّفاعِ عَن وطنِهِ.

٣- أنَّ سِجِلَّ هذا الجيشِ حافِلٌ بالإنقلاباتِ العسكَريَّةِ ضِدَّ الحكَّامِ-منذُ الثَّلاثيناتِ مِنَ القرنِ الماضي-، فكلُّ الثَّوراتِ والإنقلاباتِ الَّتي حَصَلَتْ كانَتْ عَلَى الحكَّامِ الَّذينَ هُم مِن أهلِ البَلَدِ،وهم لَيسوا غزاةً،ولا محتلِّينَ.فمثلاً:

١.الإنقلابُ في الثَّلاثيناتِ قادَهُ(بكر صدقي)،وهو قائِدٌ عسكريٌّ.

٢.إنقلابُ(عبدِ الكريمِ قاسم)،وهو ضابِطٌ عسكريٌّ.

٣.محاوَلَةُ إنقلابِ(أحمدَ حسنِ البكر)،وهو ضابِطٌ عسكَريٌّ.

٤.إنقلابُ(عبدِ السَّلامِ عارِف)،وهو ضابِطٌ عسكَريٌّ.

٥.إنقلابُ البعثيِّينَ الأخيرَ كانَ مِن خلالِ الجيشِ أيضاً.

٦.بعضُ محاولاتِ الإنقلابِ عَلَى(صدَّامِ حُسين)كانَتْ أيضاً بقيادَةِ بعضِ الضُّبَّاطِ في الجيشِ.

**٢: مايَخُصُّ وزارَةَ الدَّاخليَّةِ:**

فسبَبُ حلِّها؛لأنَّها كانَتْ إحدى الأجهِزَةِ الَّتي تقومُ بوظيفَةِ الحمايَةِ للنِّظامِ البَعثيِّ؛ومِن هُنا تَأتي خطورةُ هذِهِ الوزارَةِ أيضاً على قوَّاتِ الإحتلالِ.

**فائدةٌ:**فإنَّ الأمريكيِّينَ قد وَضَعوا في حسبانِهِم كلَّ شيءٍ إلَّا الإسلامَ؛إذ لم يَتَصوَّروا لَهُ أيَّةَ خطورَةٍ في ساحَةِ العراقِ،ولم يكونوا مُخطئينَ في تَصوُّرِهِم هذا؛إذ أنَّهُ كانَ مَبنيّاً على أسُسٍ ومعلوماتٍ سابقَةٍ، وكانوا على يقينٍ أنَّ دَعوَةَ ذلِكَ النَّصرانيِّ القوميِّ(ميشيل عفلق)-الَّتي طَغَتْ على السَّاحَةِ العراقيَّةِ-،وسيَّافُهُ (صدَّام العفلقي)-الَّذي كانَ يستهدِفُ شبابَ أهلِ السُّنَّةِ-،أنهَتْ مثلَ هذِهِ التَّصوُّراتِ. لَكنَّهُم خابوا وخَسِروا ولم يَعلَموا أنَّ جَمرَةَ الإسلامِ لم تَكُنْ منطَفِئَةً بل واقِدَةٌ، ومارأوهُ في هذِهِ السَّاحَةِ خيرُ شاهِدٍ على ذلِكَ.

وكذا تصوَّروا أنَّ الشَّعبَ العراقيَّ سيتعامَلُ مَعَ الجيوشِ الغازيَةِ،ويعتَبِرُهُم منقذينَ لَهُم مِنَ الطَّاغِيَةِ- الَّذي أذاقَهُم الأمرَّينِ في حروبٍ خارجيَّةٍ،ومطاحِنَ داخليَّةٍ-،فظنُّوا أنَّ المقاوَمَةَ سَتَبدَأُ بَعدَ ما لايَقِلُّ عَن خمسَ وعشرينَ سَنَةٍ-أيْ عندَما يَنشَأُ جيلٌ لايَرى لِلجيوشِ الغازيَةِ الفَضلَ الَّذي رآهُ آباؤُهُم،فلايرونَ مِنهُم إلَّا محتلّاً مُذِلّاً،وخابَتْ حساباتُهُم-،هذِهِ الحساباتُ لو بُنِيَتْ على أساسِ الوجودِ الرَّافضيِّ في العراقِ ،لاحتَمَلَتْ الصِّحَّةَ؛بسبَبِ الأشخاصِ الَّذينَ

جاءوا مَعَهُم على ظُهورِ الدَّبَّاباتِ الأمريكيَّةِ-قد كانَ جُلُّهُم مِنَ الرَّافِضَةِ،وبَعضُهُم مِنَ المنتَسِبينَ إلى أهلِ السُنَّةِ الَّذينَ هُمِّشوا بمرورِ الوقتِ-،إلَّا أنَّ اللهَ تَعالى هيَّأَ لِهَذا البَلَدِ،وللأمَّةِ شباباً مِن أهلِ السُّنَّةِ-عَلِموا مِن دينِهِم،أنَّ قِتالَ الغُزاةِ في الإسلامِ،فَرضُ عَينٍ فانبروا لِلجِهادِ في سبيلِ اللهِ-،فَبَدأَتْ الضَّرباتُ تَنهالُ على الجيشِ الأمريكيِّ؛لِتَواجُدِهِ في المثَلَّثِ السُّنِّيِّ،وبَدَأَ يَتَكَبَّدُ الخسائِرَ بالآلافِ في الأرواحِ والآليَّاتِ.

**ثانياً: ماالأسبابُ الَّتي أدَّتْ إلى إنشاءِ وزارتي الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ؟**

إبتداءً الَّذي أمَرَ بإنشاءِ وزارَةِ الدَّاخليَّةِ الحاكِمُ المدنيُّ الأمريكيُّ(بريمر)، الَّذي كانَ يحكُمُ العراقَ في تلكَ الفترَةِ،وكانَ بحاجَةٍ إلى هذِهِ الوزارَةِ؛حتَّى تَقِفَ بجانِبِ الجيشِ الأمريكيِّ،وتسانِدَهُ، وتمتازُ ب:

عَدمُ التَّكلِفَةِ:لايُكَلِّفُ أحدُهُم ثَمَنَ المياهِ الَّتي يشرَبُها الجُنديُّ الأمريكيُّ في الشَّهرِ الواحِدِ.

النِّيابَةُ عَنِ الجيشِ الأمريكيِّ:يحيطُ بالجيشِ الأمريكيِّ،ويحميهِ،ويتلقَّى الضَّرباتِ مشترِكاً،أو بديلاً عَنِ الجيشِ الأمريكيِّ مِن خلالِ العَمَليَّاتِ المشتَرَكَةِ.

إيجادُ المشكِلَةِ للمُجاهِدينَ:بسبَبِ عُلَماءِ الضَّلالَةِ مِنَ الحزبِ المسمَّى بالحزبِ العراقيِّ، وإخوانِ مِصرَ،ومرجِئَةِ العَصرِ الَّذينَ سَيفتونَ بحرمَةِ الدَّمِ العراقيِّ(الجيشَ والشُّرطةَ العراقيَّةَ)وقد فَعَلوا.

إعطاءُ الصِّيغَةِ القانونيَّةِ للحُكومَةِ العراقيَّةِ مِن حيثُ الهيكليَّةُ والتَّشكيلُ.

لهذِهِ الأسبابِ وغيرِها أنشِأَتْ وزارَةُ الدَّاخليَّةِ.

**فائدةٌ:**إذاً مَنشَأُ وزارَةِ الدَّاخليَّةِ صَليبيٌّ مباشرٌ،وبمعونَةِ مَن جاءَ على ظُهورِ الدَّبَّاباتِ الأمريكيَّةِ مِن رافضيٍّ، إلى عَلمانيٍّ، إلى منتَسِبٍ إلى الإسلامِ زوراً وبهتاناً.

وأمَّا مايخُصُّ مَنشَأَ وزارَةِ الدِّفاعِ: كانَ في فترَةِ حكومَةِ-البعثيِّ،العلمانيِّ،الشِّيعيِّ-أياد علاوي.

**فائدةٌ:**قلتُ(الشِّيعي)،ولاأقولُ الرَّافضيَّ؛لأنَّ عداءهُ لأهلِ السُّنَّةِ ليسَ تديُّناً،وإنَّما لِعلمانيَّتِهِ،وقوميَّتِهِ.

فَشُكِّلَتْ الحُكومَةُ العراقيَّةُ برئاسَةِ غازي عجيل الياور،وأوكَلَ وزارَةَ الدِّفاعِ إلى حازم الشَّعلانِ،وكانَ يبدو في الوهلَةِ الأولى أنَّ مَنشَأَ وزارَةِ الدِّفاعِ،وطنيٌّ مِن خلالِ حكومَةٍ عراقيَّةٍ،إلَّا أنَّ هذِهِ ليسَتْ الحقيقَةَ؛وذلِكَ بسبَبِ:

١.أنَّ الحكومَةَ الَّتي تُسمَّى عراقِيَّةً عِندَما أنشَأَتْ الوزاراتِ،ومِن ضمنِها وزارَةُ الدِّفاعِ،هل كانَتْ مستقِلَّةً لَها الإستقلاليَّةُ،والحرِّيَّةُ في إتِّخاذِ القراراتِ،أم أنَّها كانَتْ تأتَمِرُ بأمرِ الحاكِمِ المدنيِّ الأمريكيِّ مِن وراءِ الكواليسِ؟

يقيناً ومِمَّا لايختَلِفُ عَلَيهِ اثنانِ،أنَّ هذِهِ الحكومَةَ في وجودِها،وفي تشكيلاتِها،وفي قراراتِها ماكانَتْ لها الإستقلاليَّةُ،بل كلُّ تحركاتِها كانَتْ بناءً على الضَّوءِ الأخضَرِ مِن(بريمر)؛لأنَّ الأمريكيِّينَ عندَما سَمَحوا بوجودِ حكومَةٍ أفرادُها عراقيُّون،فإنَّهُم بذلِكَ بَدَأوا مِن حيثُ انتهى البريطانيُّونَ عندَما إحتلُّوا العراقَ:أوجَدوا حكومَةً محليَّةً مِن أفرادٍ إختاروهُم،وكانَ في مقدِّمَةِ الأفرادِ ذلِكَ اليهوديُّ الَّذي نُصِّبَ على وزارَةِ الماليَّةِ وحقَّقوا بِذلِكَ:

أ. تخفيفُ النَّقَمِ الشَّعبيِّ ضدَّهُم؛إذ أصبَحَ البريطانيُّ أمامَ تنامي الحسِّ الوطنيِّ منبوذاً.

ب.تخفيفُ النَّفقاتِ عَنِ الحكومَةِ البريطانيَّةِ؛بجعلِ صرفيَّاتِ الحكومَةِ العراقيَّةِ-المنتقاةِ مِن قبلِ البريطانيِّينَ-على وزارَةِ الماليَّةِ.

ومِن هُنا بَدَأَ الأمريكيُّونَ،وشَكَّلوا مِن وقتٍ مُبَكِّرٍ الحكومَةَ الخليطَةَ المسخَةَ،الَّتي لم يَشهَدْ تاريخُ البَشَريَّةِ لَها مثيلاً،فأصبَحَ كلُّ فردٍ مِن تِلكَ الحكومَةِ المسخَةِ المضحِكَةِ يحكُمُ شهراً،ثمَّ أعقبوها بحكومَةِ ربيبِهِم علاوي.

فلايُمكِنُ والحالُ هذِهِ أنْ تعمَلَ هذِهِ الحكومَةُ خارجَ إرادَةِ الحكومَةِ الأمريكيَّةِ،ولايمكِنُ أنْ تَستقِلَّ يوماً بنفسِها؛لكثرَةِ المتشوِّفينَ لِنَيلِ رضا الكافِرِ على أنْ يلتزِموا بتوجيهاتِهِم،وبما يملونَهُ عَلَيهِم حرفيّاً، ودونَ إجتِهادٍ،فالحظوَةُ في أمثالِ هذِهِ الحكوماتِ تَتَوقَّفُ:على درَجَةِ الولاءِ للحكومَةِ الأمريكيَّةِ، وتوجيهاتِها-بِغَضِّ النَّظَرِ كُلِّيّاً عَن مصالِحِ الشَّعبِ العراقيِّ-،أهناكَ دليلٌ أكثَرُ وضوحاً مِن: أنْ يأمُرَ علاوي الجيشَ العراقيَّ بالمشارَكَةِ مَعَ الجيشِ الأمريكيِّ في هجومِهِم على مدينَةِ النَّجَفِ؛لأنَّهُ كانَ يعلَمُ أنَّ استمرارَهُ في العَمَلِ مُتوقِّفٌ على:أنْ يكونَ إلى جانِبِ الجيشِ الأمريكي،وإنْ تَعَلَّقَ الأمرُ بأقدَسِ مدينَةٍ عندَ الرَّافِضَةِ تَضُمُّ قبرَ عَليٍّ(ﷺ)،وهي مَقَرُّ المرجِعِ الأعلى للرَّافِضَةِ؛لأنَّ علاوي وأمثالَهُ مِن صنيعِ المحتلِّ،وماجاءوا بِهِ إلَّا لِيَقِفَ إلى جانِبِهِم،وإنْ تعارَضَ ذلِكَ الوقوفُ مَعَ كلِّ تلكَ المقدَّساتِ؛ولأنَّهُ كانَ يعلَمُ إنْ امتنَعَ عَنِ السَّيرِ في ركبِهِم،فما أكثَرَ الَّذينَ لايمتَنِعونَ،ولأنَّهُ ماوضِعَ في هذا الموضِعِ إلَّا لِيُنَفِّذَ إرادَةَ الجيشِ الأمريكيِّ،والحكومَةِ الأمريكيَّةِ.

٢.لامكانَ في أجواءِ العراقِ المشحونَةِ،لأيٍّ كانَ أن يَعمَلَ على إنشاءِ قوَّةٍ مُسَلَّحَةٍ إلَّا بإيعازٍ مِنَ الجيشِ الأمريكيِّ،وبالمواصَفاتِ الَّتي هُم يُريدونَها.

**تنبيهٌ:**فهل يُمكِنُ لِعاقِلٍ مُتَبَصِّرٍ أنْ يَشُكَّ في أنَّ مَنشَأَ وزارَةِ الدِّفاعِ ليسَ بصليبيٍّ!!؟

**ثالثاً: ماهي أعمالُ وزارتي الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ؟**

أ.عملُ وزارَةِ الدَّاخليَّةِ :

المرحلَةُ الأولى-مِنَ الإنشاءِ-: التَّواجُدُ في المقرَّاتِ فقط دونَ عَمَلٍ آخَرَ.

المرحلَةُ الثَّانيَةُ:الخروجُ مَعَ الجيشِ الأمريكيِّ في الشَّوارِعِ-كانَتْ سيَّاراتُ الشُّرطَةِ تَسيرُ بينَ السَّيَّاراتِ الأمريكيَّةِ،ثمَّ بَدَأَتْ تَسيرُ أمامَ السَّيَّاراتِ الأمريكيَّةِ-.

وكانَتْ الغايَةُ مِنَ المرورِ بهذِهِ المراحِلِ: فَرضُ قوَّاتِ الشُّرطَةِ على الواقِعِ،وتعوِّيدِ النَّاسِ على رؤيَتِهِم، وإمتِصاصِ النِّقمَةِ مِن وجودِ الأمريكيِّ بِبُطءٍ.

المرحلَةُ الثَّالِثَة-المشارَكَةُ العَمَليَّةُ-:بَدَأَتْ المشارَكَةُ في الأعمالِ العسكريَّةِ مَعَ الجيشِ الأمريكيّ-المداهماتِ ،والقاءِ القبضِ،والقتلِ-،والصحيفَةُ الأمريكيَّةُ-الَّتي كانَتْ تصدُرُ في محافَظَةِ نينوى في بداياتِ سَنَةِ ٢٠٠٥-كانَتْ تَنشُرُ الكثيرَ مِن تلكَ العَمَليَّاتِ المشتَرَكَةِ وبشكلٍ أسبوعيٍّ، فكانَ عَمَلُهُم جزءاً لايَتَجَزَّءُ مِن عَمَلِ الجيشِ الأمريكيِّ.

وأصبحَ لَهُم بَعضُ الإستقلاليَّةِ في العَمَلِ(المداهماتِ،والإعتقالاتِ،والقتلِ)ولكنْ على منهَجِ الجيشِ الأمريكيِّ.

وبعدَ فضيحَةِ(أبي غريبٍ)-حيثُ كانَتْ الإعترافاتُ تنتَزَعُ مِنَ المعتقلينَ بالتَّعذيبِ على أبشَعِ صورَةٍ دونَ أدنى مراعاةٍ لإنسانيَّةِ الإنسانِ المسلمِ،بل كانوا يتقصَّدونَ أن تكونَ العقوباتُ فيها مخالِفَةً للأخلاقِ والشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ،كالتَّعريَةِ كاملَةً،والإغتصابِ،وغيرِها،ولايستَثنونَ مِنها أحداً حتَّى النِّساءِ-اضطرَّ الجيشُ الأمريكيُّ-الَّذي لايملِكُ مِنَ القِيَمِ شيئاً-إلى إيقافِ التَّعذيبِ في المعتقلاتِ.

فائدةٌ: إليكَ بعضُ أنواعِ التَّعذيبِ الَّذي كانَ يمارِسُهُ الجيشُ الأمريكيّ-وهذِهِ المُمارَسَةُ مِن سياسَةِ الحكومَةِ الأمريكيَّةِ- في إنتزاعِ الإعترافاتِ مِنَ المعتقلينَ:

١. تعذيبُ المعتقَلِ-كما في أبي غريبٍ- تعذيباً بدنيّاً.

٢. تعذيبُ المعتقَلِ نفسيّاً: -وهذا لايقلُّ سوءاً عَنِ الأوَّلِ،إلَّا أنَّ آثارَ التَّعذيبِ لاتظهَرُ على المعتَقَلِ،إلَّا في فقدِ وزنِهِ،ولولا تثبيتُ اللهِ عزَّ وجلَّ ورحمتُهُ،لأصيبَ في عقلِهِ أيضاً- يكونُ في الإبقاءِ في السُّجونِ الإنفراديَّةِ -في غرفٍ سودٍ،أو بيضٍ- مَعَ ضغوطاتٍ بدنيَّةٍ،ونفسيَّةٍ: كتقييدِ اليدِ إلى الخلفِ لمدَّةٍ طويلَةٍ قد تَصِلُ إلى الشَّهرِ،أوالشَّهرينِ،أو أكثرَ،مَعَ عَدَمِ رؤيَةِ أيِّ إنسانٍ عدا المحقِّقِ الأمريكيِّ،والمترجمِ طوالَ تلكَ المدَّةِ،وعدَمِ رؤيَةِ الشَّمسِ- فلاتعرِفُ الليلَ مِنَ النَّهارِ،ويحرِصُ المحقِّقُ أشدَّ الحرصِ على عدَمِ لبسِ السَّاعَةِ، وإذا لبسَها أدارَها حتَّى لايعرِفُ المعتَقَلُ الوقتَ-،وقلَّةِ النَّومِ؛ بسبَبِ الإزعاجِ المتقصَّدِ المستمِرِّ على مدارِ السَّاعَةِ -فلايغمِضُ لَكَ جفنٌ،إلَّا مِن إعياءٍ لايؤثِّرِ فيهِ شدَّةُ الضَّربِ بالحديدِ على الأبوابِ-، وفتحِ التَّبريدِ القارِسِ مَعَ أغطيَةٍ خفيفَةٍ،أو أحياناً عارياً مِن دونِ الغِطاءِ،والضوءِ القويِّ المسلَّطِ على العيونِ،وقلَّةٍ في الطَّعامِ-بقدرِ مايُبقي الإنسانَ على الحياةِ-،وضغوطاتٍ في قضاءِ الحاجَةِ،فلايكونُ إلَّا على مرأى مِنَ الجنديّ حيثُ يَقِفُ إزاءَ المعتَقَلِ فترَةَ قضاءِ الحاجَةِ،مَعَ الشَّتمِ والإستهزاءِ.

٣. نقلُ المعتَقَلِ إلى السُّجونِ الأمريكيَّةِ السِّرِّيَّةِ-الَّتي فاحَتْ رائحتُها،وباتَتْ تُزكِمُ الأنوفَ-هُناكَ يمُارسونَ التَّعذيبَ الجسديَّ بِكُلِّ أشكالِهِ؛لأنَّ الحكومَةَ الأمريكيَّةَ المتحضِّرَةَ إذا أمِنَتْ الرَّقيبَ،ووسائِلَ الإعلامِ،فإنَّها تعودُ إلى وحشيَّتِها المعهودَةِ،فلايحدُّ وحشيَّتَهُم شيءٌ مِنَ القِيَمِ؛لأنَّهُم لايملِكونَها،وإنَّما يحدُّها الخوفُ مِنَ الإعلامِ فقط، لاغَيرَ.

٤. نقلُ المعتقَلِ إلى سجونِ الدُّولِ الصَّديقَةِ لأمريكا-وفي مقدِّمَةِ هذِهِ الدُّوَلِ الأردُن-،والإستعانَةُ بِهِم في نَزعِ الإعترافاتِ بالتَّعذيبِ على الطَّريقَةِ المعهودَةِ في هذِهِ الدُّوَلِ،والمقولَةُ المعروفَةُ عِندَ أجهزَةِ الإستخباراتِ الأمريكيَّةِ: (اذا أردتَ أنْ تنتَزِعَ إعترافاً في فترَةٍ وجيزَةٍ،فأرسِلْ المعتقَلَ إلى الأردن،وإذا أردتَ أنْ يُعَذَّبَ إلى الموتِ،فأرسِلْهُ إلى سوريا،وإذا أردتَ أنْ لايَعرِفَ بِهِ أحَدٌ،فأرسِلْهُ إلى مِصرَ)،وقد إستعانَتْ الحكومَةُ الأمريكيَّةُ بكلِّ هذِهِ الدُّوَلِ في السِّرِّ؛لإنتزاعِ الإعترافاتِ مِنَ المعتقلينَ،وتلكَ الدُّولُ معروفَةٌ بإنسانيَّتِها في التَّعامُلِ مَعَ المتَّهَمِ !!!.

أقولُ:هذا ماكانَ يهدِّدُنا بهِ المحقِّقونَ الأردنيُّونَ العامِلونَ مَعَ الإستخباراتِ الإسرائيليَّةِ العامِلَةِ ضِمنَ إستخباراتِ الجيشِ الأمريكيِّ.وقد قالَ لي أحدُهُم ولِمَرَّاتٍ عديدَةٍ: عندَما نأخُذُكَ إلى الأردن سوفَ لَن يطولَ بِكَ الأمرُ أكثرَ مِن نصفِ ساعَةٍ،وتُدلي بكلِّ الَّذي نُريدُ !!!).

فالإستخباراتُ الأمريكيَّةُ:إمَّا أنَّها تمارِسُ التَّعذيبَ مباشَرَةً،أو بالوكالَةِ،والنِّيابَةِ،وبعدَ فضيحَةِ أبي غريبٍ توقَّفَتْ الإستخباراتُ الأمريكيَّةُ عَنِ التَّعذيبِ؛تَسَتُّراً،فكانَ لابُدَّ مِن إيجادِ البَديلِ الَّذي يعمَلُ عَمَلَ الإستخباراتِ الأمريكيَّةِ في التَّعذيبِ،وتَنوبُ عَنها،فكانَ البَديلُ(وزارَةُ الدَّاخليَّةِ العراقيَّةِ)بإدارَةِ الرَّافضيّ (بيان جبرصولاغ)،فإجتمَعَ على المعتَقَلينَ-مِن أهلِ السُّنَّةِ-في التَّعذيبِ حقدُ المجوسِ،وارضاءُ وليّ النِّعمَةِ أصحابِ الصَّليبِ !!! ،فكانَتْ السُّجونُ السِّرِّيَّةِ: كسجنِ الجادريَّةِ وغيرِها.

فائدةٌ:لَقد كانَ عَمَلُ وزارَةِ الدَّاخليَّةِ العراقِيَّةِ متمِّماً لعمَلِ الإستخباراتِ الأمريكيَّةِ،وجزءاً مِنهُ.فالعملُ صَليبيٌّ تَحتَ عَلَمٍ عراقيٍّ.

ب.عملُ وزارَةِ الدِّفاعِ: كانَ الجيشُ العراقيُّ جزءاً مِنَ الجيشِ الأمريكيِّ،وماأنشِئَ-كماذكرنا-إلَّا لِيَكونَ كذلِكَ،وهذِهِ الحقيقَةُ ظاهِرَةٌ،وجليَّةٌ في ساحَةِ العراقِ،ومِن خلالِ وسائِلِ الإعلامِ المرئيَّةِ العالميَّةِ. فما شنَّ الجيشُ الأمريكيُّ حملَةً عسكريَّةً على مدينَةٍ مِن مدنِ أهلِ السُّنَّةِ،إلَّا وكانَ الجيشُ العراقيُّ جزءاً مِن تلكَ الحملَةِ؛وذلِكَ للأسبابِ الَّتي ذكرناها سابقاً،ونضيفُ إليها:

إنَّ الجنودَ العراقيّينَ المشتركينَ في تلكَ المعارِكِ لو أُبيدوا عَن بكرَةِ أبيهِم،فإنَّ ذلِكَ لايؤثِّرُ،بل ولايقلِقُ قادَةَ الحكومَةِ الأمريكيَّةِ،ولاقادَةَ جيوشِها؛إذ أنَّ هؤلاءِ النَّتِنَةَ لايُطالِبُ بِهِم أحَدٌ،ولايدخُلونَ في حِسابِ خسائِرِ الجيشِ الأمريكيِّ،فلا يلامُ قائِدُ المعرَكَةِ إنْ أدَّتْ المعركَةُ إلى إزهاقِ الكثيرِ مِنَ الأرواحِ؛ لأنَّها عراقيَّةٌ،باعوا أنفسَهُم للصَّليبيّ بثَمَنٍ بخسٍ !!؛لذا لوقُتِلَ ألفٌ مِن هؤلاءِ،أهونُ مِن أنْ يقتَلَ جنديٌّ أمريكيٌّ أجيرٌ واحِدٌ.

ومِنَ المفارَقاتِ العجيبَةِ أنَّ جيوشَ الطَّواغيتِ في بلادِ الإسلامِ تنتَسِبُ إلى (وزارَةِ الدِّفاعِ)؛وذلِكَ لترويضِ هذِهِ الجيوشِ لِكَي لايفكِّروا في القتالِ،إلَّا دفاعاً عَنِ الوطنِ. والغايَةُ مِن إنشاءِ هذِهِ الوزارَةِ، وإعدادِها،هي الدِّفاعُ عَنِ الوطَنِ، وحمايتُهُ مِنَ الإعتداءِ الخارجيِّ- وكذا حالُ جميعِ جيوشِ العالَمِ-. وما دَخَلَ الجيشُ الأمريكيُّ إفغانستانَ، والعراقَ،إلَّا دفاعاً عَن أمريكا كما يزعُمونَ.ووزارَةُ الدِّفاعِ العراقيَّةِ تختَلِفُ عَن جَميعِ وزاراتِ الدِّفاعِ في العالَمِ؛لأنَّ عَمَلَها حمايَةُ المحتَلِّ، بل الموتُ دونَهُ في كلِّ موطِنٍ يخوضُ فيهِ الجيشُ الأمريكيُّ قتالاً في العراقِ!!-ولاغرابَةَ في هذا فإنَّ كلَّ ما في العراقِ غريبٌ كغرابَةِ أعضاءِ الحكومَةِ العراقيَّةِ !!-.

## المبحثُ الثّالِث

## ((حُكمُ الشَّرعِ فِي أنصارِ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ،مَعَ بيانِ الأدلَّةِ))

قد ثَبَتَ لنا مِمّاسَبَقَ أنَّ وزارَةَ الدِّفاعِ،والدَّاخليَّةِ صليبيَّةُ المنشأِ،والعَمَلِ، ومَن كانَ كذلِكَ فلايُمكِنُ أنْ يَكونَ إلَّا صليبيَّ التَّبعيَّةِ، وخارِجاً عَن دائرةِ الإسلام.

**الدليلُ الأوّل:**قالَ تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾المائدة/ ٥١. وقولُهُ تَعالى :﴿ لو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما انزل اليه ما اتخذوهم اولياء﴾.

قالَ شيخُ الإسلامِ(رحمَهُ الله):(تدلُّ على أنَّ الايمانَ المذكورَ ينفي إتِّخاذَهُم أولياء،ويضادُّهُ،ولايجتمِعُ الايمانُ وإتِّخاذِهِم أولياء في القلبِ،ومثلُهُ قولُهُ تَعالى:﴿لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء﴾،فأخبَرَ في تلكَ الآيَةِ: أنَّ متولِّيَهُم لايكونُ مؤمِناً،وأخبرَ هُنا:أنَّ متولِّيَهُم هو مِنهُم،فالقرآنُ يصدِّقُ بعضُهُ بعضاً ....،فنفى اللهُ الايمانَ عمَّن إنتفَتْ عنه لوازِمُهُ،فإنَّ إنتفاءَ اللازِمِ،يقتضي إنتفاءَ الملزومِ)أصولُ وتاريخُ الفرقِ الإسلاميَّةِ ١/ ٤٣٨.

قولُهُ تَعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ﴾خطابٌ موجَّهٌ مِنَ اللهِ تَعالى إلى أهلِ الايمانِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ، ثُمَّ جاءَ الأمرُ إليهِم:﴿لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء﴾.

ما المقصودُ ب﴿أولياء﴾ ؟

قالَ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله)في(جامعِ البيانِ)٤٨٣/٣٠:(والصَّوابُ مِنَ القولِ عندَنا أنْ يقالَ:أنَّ اللهَ تَعالى ذِكرُهُ نَهى المؤمنينَ جميعاً أنْ يتَّخِذوا اليهودَ والنَّصارى أنصاراً،وحلفاءَ على أهلِ الايمانِ باللهِ ورسولِهِ ........).

وقالَ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ الله)في(فتحِ القديرِ) ٩٣/٣:(والمرادِ مِنَ النَّهي عَنِ إتِّخاذِهِم أولياءَ:أنْ يعامَلوا معامَلَةَ الأولياءِ في المصادَقَةِ (هكذا) والمعاشَرَةِ والمناصَرَةِ).

وقالَ صاحِبُ (البحرِ المحيطِ)٥١٩/٣:(نهى اللهُ المؤمنينَ عَن موالاةِ اليهودِ والنَّصارى، ينصرونَهُم ويستنصرونَ بِهِم ويعاشِرونَهُم معاشَرَةَ الأولياءِ).

وقالَ صاحِبُ (الوسيط)١٢٩٤/١:(لايتَّخِذْ أحدٌ مِنكُم أحداً-مِنَ اليهودِ والنَّصارى-وليّاً،ونصيراً،أيْ:لا تصافوهُم مصافاةَ الأحبابِ،ولاتستنصِروا بِهِم ...).

فأقوالُ أهلِ العِلمِ -سواءَ مَن ذكرنا، ومَن لم نذكرْ- في معنى هذهِ الآيَةِ، تدورُ في: (النُّصرةِ والمحبَّةِ). فيكونُ معنى الآيَةِ: لاتتَّخذوا اليهودَ والنَّصارى،أنصاراً تستنصِرونَ بِهِم،وأحباباً تتودَّدونَ إليهِم.

قولُهُ تَعالى:﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾أيْ:مَن خالَفَ أمرَ اللهِ تَعالى في نهيِهِ عَنِ الإستنصارِ باليهودِ،والنَّصارى،فاستنصَرَ ،واستعانَ بِهِم،بدلاً مِن أهلِ الايمانِ،فإنَّهُ يكونُ مِنهُم،أيْ:يخرُجُ مِن دائرَةِ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾،ويدخُلُ في دائرَةِ مَنِ استنصَرَ،واستعانَ بِهِم،فإنْ كانَ المستنصَرُ بِهِ يهوديّاً،فإنَّهُ يصيرُ بذلِكَ الإستنصارُ يهوديّاً،وإنْ كانَ نصرانيّاً،يصيرُ نصرانيّاً.

يقولُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله) في(جامعِ البيانِ ٤٨٣/٣٠):(والصَّوابُ مِنَ القولِ في ذلِكَ عندَنا أنْ يُقالُ:إنَّ اللهَ تَعالى ذكرُهُ،نَهى المؤمنينَ جميعاً أنْ يتَّخِذوا اليهودَ،والنَّصارى أنصاراً،وحلفاءَ على أهلِ الايمانِ باللهِ ورسولِهِ،وأخبرَ أنَّهُ مَنِ إتَّخذَهُم نصيراً،وحليفاً،ووليّاً مِن دونِ اللهِ ورسولِهِ والمؤمنينَ،فإنَّهُ مِنهُم في التحزُّبِ على اللهِ،وعلى رسولِهِ والمؤمنينَ،وأنَّ اللهَ ورسولَهُ منهُ بريئانِ).

يقولُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ)في تفسيرِهِ٢١٧/٦ : (بيَّنَ تَعالى أنَّ حكمَهُ كحكمِهِم ...﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ شرطٌ،وجوابُهُ،أيْ:أنَّهُ قد خالَفَ اللهَ تَعالى ورسولَهُ كماخالفوا،ووجَبَتْ معاداتُهُم كماوجبوا، ووجَبَتْ لَهُم النَّارُ،كما وجَبَتْ لَهُم،فصارَ مِنهُم،أيْ: مِن أصحابِهِم ...،وهذا الحكمُ باقٍ إلى يومِ القيامَةِ في قطعِ الموالاتِ ).

يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ الله) في(فتحِ القديرِ ٥٠/٢):(﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ فإنَّهُ مِن جملَتِهِم،وفي عِدادِهِم، وهو وعيدٌ شديدٌ، فإنَّ المعصيَةَ الموجبَةَ للكفرِ،هي الَّتي بَلَغَتْ إلى غايَةٍ ليسَ ورائها غايَةٌ).

يقولُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ الله)في(أضواءِ البيانِ)١٤٩١٦:(ذُكِرَ في هذهِ الآيَةِ الكريمَةِ أنَّ مَن تولَّى اليهودَ والنَّصارى مِنَ المسلمينَ،فإنَّهُ يكونُ مِنهُم بتولِّيهِ إيَّاهُم،وبيَّنَ في موضعٍ آخَرَ أنَّ تولِّيَهُم موجِبٌ سخطَ اللهِ تَعالى ....،وأنَّ متولِّيَهُم لوكانَ يؤمِنُ ماتولَّاهُم،وهو قولُهُ تَعالى:﴿تَرَى كَثِيراً مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾.

وفي (أيسَرِ التَّفاسيرِ)٣٤٥٠/٢:(لأنَّهُ بِهِم،وموالاتِهِم سَيَكونُ حرباً على اللهِ ورسولِهِ والمؤمنينَ،وبذلِكَ يصبحُ مِنهُم قطعاً،﴿إن الله لا يهدي القوم الضالمين﴾جملَةٌ تعليليَّةٌ تفيدُ أنَّ مَن والى اليهودَ والنَّصارى مِنَ المؤمنينَ،أصبحَ مثلَهُم،فيُحرَمُ هدايَةَ اللهِ تَعالى؛لأنَّ اللهَ لايهدي القومَ الظّالمينَ.والظُّلمُ وضعُ الشيءِ في غيرِ محلِّهِ،وهذا الموالي لليهودِ،قد ظلَمَ بوضعِ الموالاةِ في غيرِ محلِّها حينَ عادى اللهَ ورسولَهُ والمؤمنينَ، ووالى اليهودَ والنَّصارى أعداءَ اللهِ ورسولِهِ والمؤمنينَ)

**مسألَةٌ:**هل المقصودُ بِقولِهِ تَعالى:﴿فإنَّهُ مِنهُم﴾ إتِّباعٌ في معتقَدِهِم،ودينِهِم،ويسمُّونَها الولايَةُ الكامِلَةُ،أم المقصودُ تولِّيهِم بأفعالِهِم دونَ إخلالٍ بالايمانِ،ويسمُّونَها الولايَةُ النّاقِصةُ.

يقولُ محمَّدُ الطَّاهِرُ ابنُ عاشورٍ في(التَّحريرِ والتَّنويرِ)٢٣٠/٦:( وقد تأَوَّلَها المفسِّرونَ بأحَدِ تأويلينِ:

إمَّا بحملِ الولايَةِ في قولِهِ:﴿ ومن يتولّهم ﴾على الولايَةِ الكامِلَةِ، الّتي هي:الرّضى بدينِهِم،والطّعنُ في دينِ الإسلامِ،ولِذلِكَ قالَ ابنُ عطيَّةَ: ومَن تولاَّهُم بمعتَقَدِهِ ودينِهِ،فهو مِنهُم في الكفرِ،والخلودِ في النَّارِ.

وأمَّا بتأويلِ قولِهِ:﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾على التشبيهِ البليغِ،أيْ:فهو كواحِدٍ مِنهُم في استحقاقِ العذابِ،قالَ ابنُ عطيَّةَ:مَن تولاَّهُم بأفعالِهِ مِنَ العَضْدِ،ونحوِهِ دونَ معتقَدِهِم،ولاإخلالٌ بالإيمانِ،فهو مِنهُم في المقتِ والمذمَّةِ الواقِعَةِ عليهِم).

تنبيهٌ:أمَّا قولُ المفسِّرِ(رحمَهُ الله):(دونَ إخلالٍ بالإيمانِ)،وكيْفَ لايكونُ في إيمانِ متولّي اليهودِ والنَّصارى، إخلالٌ.وهو يخالِفُ نهيَ اللهِ تعالى المشدَّدِ،قالَ رسولُ اللهِ (ﷺ):(لايزني الزّاني حينَ يزني،وهو مؤمنٌ .....) ففي حالِ ممارَسَةِ الزّنا حَدَثَ خَلَلٌ بالإيمانِ؛ولِهذا زَنا.

ويقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله)في(جامِعِ البَيانِ)٤٥٨/٣٠:(والصَّوابُ مِنَ القولِ عِندَنا أنْ يُقالَ: .... ﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ فإنَّ مِن تولاَّهُم ونَصَرَهُم على المؤمنينَ،فهو مِن أهلِ دينِهِم ومِلَّتِهِم،فإنَّهُ لايَتَولَّى متولٍّ أحداً،إلَّا وهو بدينِهِ،وماهو عليهِ راضٍ،وإذا رَضِيَهُ،رضِيَ دينَهُ،فقد عادى مَن خالَفَهُ،وسَخِطَهُ،وصارَ حُكمُهُ،حُكمَهُ).

فقد جَعَلَ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله) مجرَّدَ التَّولي دليلاً على الرِّضا بدينِ مَن تولَّاهُ.

فالولايَةُ هُنا تُحمَلُ على أنَّهُ مِنهُم بمجرَّدِ الإستنصارِ بِهِم،وإنْ لم يتَّبِعْ دينَهُم؛ وذلِكَ لأنَّهُ:

١.ليسَ مِن معاني الولايَةِ في لُغَةِ العَرَبِ(الإتِّباعُ في الدِّينِ).وقد سَبَقَ ذِكرُ معناها عندَ أهلِ التَّفسيرِ (رحمَهُم اللهُ).

٢- إتِّباعُ مِلَّةً مِنَ المِلَلِ في عَمَلٍ مُخرجٍ مِن مِلَّةِ الإسلامِ لايستَلزِمُ إتِّباعَ ذلِكَ الدِّينِ إلَّا في ذلِكَ الجزءِ ، فَمَن قالَ على سبيلِ المثالِ:إنَّ الميتَ يستَغاثُ بِهِ، وهو يَنفَعُ ويَضُرُّ،فهو مُشرِكٌ،وإنْ لم يكُنْ صوفيّاً،أو رافضيّاً.

فحملُ معنى(الولايَةِ)في الآيَةِ على النُّصرَةِ كما نَصَّ عليهِ علماءُ التَّفسيرِ في مختَلَفِ العصورِ،لايَلزَمُ مِنهُ إتِّباعَهُم في دينِهِم.

٣- إنَّ حَملَ معنى(الولايَةِ)في الآيَةِ على الإتِّباعِ في الدِّينِ لَغوٌ،ينزَّهُ عَنهُ كلامُ اللهِ تعالى؛إذ يكونُ معنى الآيَةِ على هذا التَّقديرِ:ياأيها الَّذينَ آمنوا لاتتَّبِعوا اليهودَ ولاالنَّصارى في دينِهِم ومَن يتَّبِعْ اليهودَ في دينِهِم فإنَّهُ يكونُ يهوديّاً ومَن يتَّبِعْ النَّصارى في دينِهِم فإنَّهُ يكونُ نصرانيّاً !!!

٤ـ وفي الآيَةِ مايَمنَعُ مِن حَملِ الولايَةِ على الإتِّباعِ في الدِّينِ،وهو قولُهُ تعالى عَنِ اليهودِ والنَّصارى: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْض﴾وكلِمَةُ(أولياء)هُنا لاتَختَلِفُ لافي المعنى،ولافي المبنى عَن كلِمَةِ(أولياء)الَّتي قبلَها﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ ....﴾،فيكونُ معنى الآيَةِ بناءً على تقديرِ الإتِّباعِ في الدِّينِ:اليهودُ أتباعُ النَّصارى في الدِّينِ،والنَّصارى أتباعُ اليهودِ في الدِّينِ -وهذا التَّقديرُ لم يقلْ بِهِ أحدٌ مِن أهلِ العلمِ-،وإنَّ ذلِكَ بالضَّرورَةِ يعني:أنْ يكونَ الدِّينانِ ديناً واحداً،فإمَّا أنْ يكونوا يهوداً حيثُ لانصارى،وإمَّا أنْ يكونوا نصارى حيثُ لايهودَ. وهذا المعنى مخالِفٌ للواقِعِ المدرَكِ،فلا اليهودُ أتباعٌ للنَّصارى في دينِهِم،ولاالنَّصارى أتباعٌ لليهودِ في دينِهِم،بل هما الآنَ مِلَّتانِ متباينَتانِ، حتَّى في المسائِلِ المتَّفِقَةِ بينَهما؛حيثُ اليهودُ يؤدُّونَها باسمِ موسى، والنَّصارى باسمِ المسيحِ(عليه السلام)؛لِقولِهِ تعالى:﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىَ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ ،ولِقولِهِ: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ .....﴾البقرة / ١٤٥.

ولكِنْ إذا حملنا كلمَةَ(أولياء)على معنى(أنصار)،فإنَّ معنى الآيَةِ يستقيمُ،أيْ:بعضُهُم أنصارُ بعضٍ.

وهذا المعنى هو الواقِعُ المدرَكُ، فاليهودُ الآنَ ينصرونَ النَّصارى،ويستنصِرونَ بِهِم،والنَّصارى ينصُرونَ اليَهودَ،ويستنصِرونَ بِهِم.

إذاً فلايُشتَرَطُ في كونِ المستنصِرِ باليهودِ حتَّى يكونَ يهوديّاً أنْ يَتولَّاهُم بمعتقَدِهِم ودينِهِم أيضاً، وكذلِكَ الحالُ مَعَ النَّصارى؛لأنَّ الأصلَ عدمُ الإستعانَةِ بِهِم وعدمُ الإستنصارِ بِهِم؛ وهذا هو هديُ رسولِ اللهِ (ﷺ)،وسيرتُهُ كانَتْ تطبيقاً عمليّاً للآيَةِ،فما استنصَرَ،ولااستعانَ بمشركٍ في القتالِ البتَّةَ . وسيأتي تفصيلُ الإستعانَةِ بالمشركينَ في الفصلِ السَّابِعِ.

**الدليلُ الثَّاني:**﴿ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُواْ أَوْلِيَاء الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً﴾ التوبة/٧٦.

ذكرَتْ الآيَةُ الكريمَةُ فئتينِ مِنَ الَّذينَ يقاتِلونَ،وذكرَتْ غايَةَ كلِّ فئَةٍ منهُم في القتالِ،والعلاقَةَ بينَ الفئتينِ.

الفئَةُ الأولى:

صِفتُهُم: الإيمانُ باللهِ عزَّ وجلَّ ورسولِهِ(مَن كانَ في دائرَةِ الإسلامِ).

عمَلُهُم : مقاتِلونَ ويمارِسونَ القتالَ.

غايَتُهُم مِنَ القتالِ: في سبيلِ اللهِ،أيْ:لإعلاءِ كلمَةِ اللهِ تعالى -أنْ تكونَ كلمَةُ اللهِ هي العليا،وليسَ فوقَها كلمَةٌ لأحَدٍ مِن خلقِهِ،وأنْ تكونَ السُّلطةُ كلُّها للهِ،وليسَ فوقَها سُلطَةٌ،أيْ:أنْ تكونَ الحاكِمِيَّةُ للهِ وحدِهِ،فلا يُحكَمُ في الأرضِ بينَ العبادِ إلَّا بالأحكامِ الَّتي شرَعَها وأنزلَها في محكَمِ كتابِهِ،وعلى لسانِ رسولِهِ(ﷺ).

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) فَقَالَ : الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانُهُ فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ : (مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) رواهُ الإمامُ البخاريُّ (رحمَهُ الله)

الفئَةُ الثَّانيَةُ:

صِفَتُهُم: الكفرُ.
عَمَلُهُم : مقاتِلونَ ويمارِسونَ القتالَ.
غايَتُهُم مِنَ القتالِ: في سبيلِ الطَّاغوتِ،أيْ: أنْ تكونَ كلمَةُ الطَّاغوتِ هي العليا،وليسَ فوقَها كلمَةٌ لأحَدٍ أيّاً كانَ ولو كانَتْ كلمَةَ اللهِ تعالى أو رسولِهِ(ﷺ)-هذا واقِعُهُم سواءَ كانوا يدركونَهُ أم لا-،وأنْ تكونَ السُّلطةُ للشَّعبِ،وليسَ فوقَها سلطَةٌ لأحَدٍ -وهذا مِن ضمنِ واقِعِهِم المزري-،وتصريحاتُ مَن يقودُهُم مِنَ الطَّاغيتِ في بيانِ هذِهِ الغايَةِ تصمُّ الأذنَ.
إذاً هو صراعٌ بينَ فئتينِ:فئةٌ تقاتِلُ؛لِتكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا،وفئةٌ تُقاتِلُ؛لِتكونَ كلمَةُ الطَّاغوتِ هي العليا.
تفسيرُ مفرداتِ هذِهِ الآيَةِ الكريمَةِ:
١ـ أنَّ الفئَةَ الأولى:هم المؤمنونَ؛بشهادَةِ اللهِ تعالى.
وهذِهِ الفئَةُ كانَتْ غائِبَةً عَنِ السَّاحَةِ الإسلاميَّةِ لِعقودٍ مِنَ الزَّمَنِ-أيْ منذُ سُقوطِ الخلافَةِ الإسلاميَّةِ-،وهذِهِ الفئَةُ الآنَ تمارِسُ القتالَ في العراقِ وأفغانستانَ والصومالِ واليمنِ وصحراءِ بلادِ الإسلامِ،وفي الشِّيشانِ،وفي بلدانٍ أخرى.
وعلامَةُ إيمانِهِم أنَّهُم يقاتِلونَ؛لِتكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا،وليسَتْ سواها،وهي أسمى الغاياتِ.
و مِن أجلِ هذِهِ الغايَةِ قد شُرِّدوا،وأوذوا في أنفُسِهِم وأموالِهِم ومساكِنِهِم وزوجاتِهِم وأولادِهِم. وهذِهِ الإبتلاءاتُ لاتثنيهُم عَنِ القتالِ .
٢ـ الفئَةُ الثَّانيةُ:هم الكفَّارُ؛بشهادَةِ اللهِ تعالى.
كلُّ مَن قاتَلَ لِتكونَ كلمَةُ الطَّاغوتِ هي العليا،بأيِّ نوعٍ مِن أنواعِ القتالِ،أو أعانَ إولئكَ الَّذينَ يقاتِلونَ في سبيلِ الطَّاغوتِ،بأيِّ نوعٍ مِن أنواعِ الإعانَةِ-فإنَّ الرِّدءَ لَهُ حكمُ المباشِرِ-،فقد قاتَلَ في سبيلِ الطَّاغوتِ.وقد حكمَ اللهُ تعالى على مَن قاتَلَ في سبيلِ الطَّاغوتِ بأنَّهُم(كفَّارٌ)،وهذا الكفرُ كفرٌ أكبرٌ مخرجٌ مِنَ المِلَّةِ،وكونُ الكفرِ كذلِكَ يُعرَفُ مِن خلالِ القرائِنِ،والقرائِنُ هُنا متضافِرَةٌ على أنَّ المقصودَ الكفرُ الأكبرُ،وليسَ الكفرَ الأصغرَ.
لقد ذكَرَ اللهُ تعالى حكمَهُم بأنَّهُم﴿كَفَرُواْ﴾ قبلَ أنْ يذكُرَ أعمالَهُم-الَّتي بسبَبِها كفَّرَهُم اللهُ تعالى-؛وما ذلِكَ إلَّا لأهمِّيَّةِ الأمرِ وجسامَتِهِ،وهو مِن بابِ التَّهويلِ والتَّحذيرِ والنَّذيرِ؛لأنَّ مِن أساليبِ لُغَةِ العَرَبِ تقديمَ الأهَمِّ على المهمِّ في الكلامِ، فمثلاً نقولُ: (ذهبَ أحمدُ إلى السُّوقِ)، إذا أردنا إعطاءَ الأهمِّيَّةِ للذَّهابِ، وإذا أردنا إعطاءَ الأهمِّيَّةِ لأحَمَدَ قدَّمنا الفاعِلَ،فنقولُ: (أحمدُ ذَهَبَ إلى السُّوقِ)،وإذا أردنا إعطاءَ الأهمِّيَّةِ للسُّوقِ –المكانَ- قدَّمنا الجارَ والمجرورَ، فَتقولُ: (إلى السُّوقِ ذَهَبَ أحمدُ).
وأيُّ شيءٍ أعظمُ مِن كفرِ هؤلاءِ المقاتِلينَ في سبيلِ الطَّاغوتِ؛ولهذا قدَّمَ اللهُ تعالى ذكرَ الحكمَ (الكفرَ) على ذكرِ سبَبِ الحكمِ(أعمالُهُم)؛للتَّنفيرِ مِن هذا العَمَلِ.
فائدة١:وقد أثبتنا-وللهِ الفضلُ والمنَّةُ- مِن خلالِ الأدلَّةِ،وأقوالِ العلماءِ (رحمهم الله تعالى) بما لايقبَلُ جدالاً ولامراءً،أنَّ مَن لايحكُمُ بماأنزلَ اللهُ تعالى،فإنَّهُ طاغوتٌ،ومَن قاتَلَ دفاعاً عَن هؤلاءِ الطَّواغيتِ وترسيخاً لأركانِ دولتِهِم،ولِتكونَ تشريعاتُهُم وقوانينُهُم الشَّيطانيَّةُ هي العليا،فقد قاتَلَ في سبيلِ الطَّاغوتِ،ومَن قاتَلَ في سبيلِ الطَّاغوتِ،فقد(كَفَرَ).
فائدة٢:والَّذي حَكَمَ بـ(كُفرِ)مَن قاتَلَ لِتكونَ كلمَةُ الطَّاغوتِ هي العليا،ليسَ رسولُ اللهُ (ﷺ)،ولاالصَّحابَةُ (رضوان الله عليهم)،ولاعلماءُ التَّابعينَ(رحمهم الله تعالى)،ولاعلماءُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ مِن بعدِهِم،ولا مَن إصطُلِحَ عليهِم الآنَ بالتَّكفيريينَ،وإنَّما الَّذي حَكَمَ عليهِم بالكفرِ هو(اللهُ عزَّ وجلَّ)،وحياً في القرآنِ الكريمِ،وهل بعدَ هذا الحكمِ حُكمٌ!؟وعلامَ التَّشنيعُ على مكفري الجيشِ والشُّرطَةِ والصَّحوَةِ !؟وهل هؤلاءِ الَّذينَ لاتأخذُهُم في اللهِ لومَةُ لائمٍ إلَّا نقلَةُ حكمِ اللهِ تعالى فيهِم؟
وكانَ مِن عدالَةِ اللهِ تعالى ورأفتِهِ بعبادِهِ،أنَّهُ ذَكَرَ أسبابَ كفرِ هؤلاءِ النَّافِينَ والمقاتِلينَ دفاعاً عَنِ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ:
١ـ إنَّهُم يُقاتِلونَ:أيْ هم حملَةُ سلاحٍ؛لأنَّ القتالَ لايكونُ إلَّا بِهِ،والجيشُ والشُّرطةُ والصَّحوةُ،هم حملَةُ السِّلاحِ ومقاتِلونَ.
٢- ذكَرَ اللهُ تعالى الغايَةَ مِن قتالِهِم فقالَ:﴿يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾،أيْ لِتكونَ كلمَةُ الطَّاغوتِ هي العليا -أحكامُهُ وتشريعاتُهُ وقوانينُهُ الشَّيطانيَّةُ-،وكذا في حديثِ رسولِ اللهِ(ﷺ)عندَما سُئِلَ:فَمَن في سبيلِ اللهِ؟ قالَ(ﷺ): (مَن قاتَلَ؛لِتكونَ كلمَةُ اللهِ هي العليا،فهو في سبيلِ اللهِ).والواقِعُ المشاهَدُ في العراقِ وأفغانستانَ والصومالِ واليمنِ والصحراءِ والشِّيشانِ، خيرُ شاهِدٍ على ماقلناهُ؛وأمَّا عبادُ اللهِ -المؤمنينَ واللهُ حسيبُهُم ـ في هذِهِ الدِّيارِ يقاتِلونَ؛لِتكونَ كلمَةُ اللهِ هي العليا-أيْ شريعتُهُ الغرَّاءُ-.
٣- ويُفهَمُ مِن إشارَةِ النَّصِ أنَّ أنصارَ الطَّواغيتِ(الجيشِ والشُّرطةِ والصَّحوةِ)وأعوانِهِم،يقاتِلونَ الفئَةَ الأولى(المؤمنينَ المجاهِدينَ مِن أجلِ إعلاءِ كَلِمَةِ اللهِ).
٤- إنَّهُم أولياءُ الشَّيطانِ.
فائدةٌ:كيفَ أصبَحَ الطَّواغيتُ وأنصارُهُم أولياءَ للشَّيطانِ،وماعلاقَتُهُ بِهِم؟ولماذا لم يَقُلْ اللهُ عزَّ وجلَّ: فقاتِلوا أولياءَ الطَّاغوتِ،وقالَ جلَّ في علاهُ: ﴿ فَقَاتِلُواْ أَوْلِيَاء الشَّيْطَانِ﴾ ؟
أ- لأنَّ هذِهِ القوانينَ الوضعيَّةَ الَّتي يحكُمُ بها الطَّواغيتُ-فراعنةُ العصرِ-إنَّما هي مِن وحيِ الشَّيطانِ إلى أوليائِهِ؛ قالَ تعالى:﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ﴾وقد تكلَّمنا عنهُ فيما سَبَقَ.

ب-والطَّواغيتُ وأنصارُهُم(جيشاً وشرطةً وصحوةً وأعوانَهم)يقاتِلونَ؛لِتحكيمِ هذهِ القوانينِ الشَّيطانيَّةِ، إذاً هم بالضَّرورَةِ(أولياءُ الشَّيطانِ)،وإلَّا فَمِن أينَ جاء تولِّيهم للشَّيطانِ؟

ومعنى أولياء:أيْ حلفاءٌ وأنصارٌ ومحبُّونَ.فأيُّ حليفٍ للشَّيطانِ أعظَمُ مِن هؤلاءِ؟ وأيُّ ناصِرٍ للشَّيطانِ أعظَمُ مِن هؤلاءِ؟ ومَن أحبُّ النَّاسِ إلى الشَّيطانِ مِن هؤلاءِ؟ وأيُّ ولايَةٍ للشَّيطانِ أعظَمُ مِن ولايَةِ هؤلاءِ؟ فَصَدَقَ اللهُ تعالى حينما قالَ عنهُم﴿ أَوْلِيَاء الشَّيْطَانِ﴾.

جـ- إنَّ كلَّ مَن خالَفَ شيئاً مِنَ الشَّرعِ الإسلاميِّ الحنيفِ فقد أطاعَ الشَّيطانَ،وقد تكونُ طاعَتُهُ في اللَّمَمِ وصغائِرِ الذُّنوبِ،وقد تكونُ في كبيرَةٍ مِنَ الكبائِرِ،وقد تكونُ في عَمَلٍ مُخرجٍ مِنَ المِلَّةِ،وقد تكونُ في بدعَةٍ مِنَ البِدَعِ؛والدَّليلُ على أنَّ مخالَفَةَ أمرِ اللهِ تعالى طاعَةٌ للشَّيطانِ قولُهُ تعالى في سورَةِ الأنعام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلاَلٍ مُّبِينٍ﴾.

تنبيهٌ:اسمُ والِدِ إبراهيمَ(عليه السلام)في توراةِ اليهودِ(تارح)، وعلى هذا يُصِرُّ البعضُ-لِغاياتٍ-على أنَّ تارحَ هو والِدُ نبيِّ اللهِ إبراهيمَ،وأنَّ آزرَ عمُّهُ، مخالِفاً بذلِكَ للقرآنِ،وموافِقاً للتَّوراةِ.

نجِدُ أنَّ إبراهيمَ(عليه السلام)كانَ يحذِّرُ أباهُ مِن عبادَةِ الشَّيطانِ؛كماقالَ تعالى ﴿يا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيّاً﴾،فهل كانَ والِدُ إبراهيمَ يعبدُ صَنَماً كما نَصَّتْ آيَةُ سورَةِ الأنعامِ أم يعبدُ الشَّيطانَ كما نَصَّتْ آيَةُ سورَةِ مريَمَ؟يقيناً كانَ يعبدُ صَنَماً إلَّا أنَّ هذا الصَّنَمَ ماوجِدَ إلَّا بتزيينٍ مِنَ الشَّيطانِ ووحيِهِ؛ كماقالَ تعالى:﴿فزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل﴾،فعبادَتُهُ لِذلِكَ الصَّنَمِ عبادَةٌ مباشِرَةٌ،وعبادَتُهُ للشَّيطانِ-عَلِمَ أم لم يعلَمْ- بطريقَةٍ غيرِ مباشِرَةٍ؛لأنَّ هذا الصَّنَمَ ماتقرَّبَ إليهِ وألَّهَهُ إلَّا بوحيٍ مِنَ الشَّيطانِ، وهذا كفرٌ مخرجٌ مِنَ المِلَّةِ.

وقد تكونُ طاعتُهُ مِن بابِ المعاصي -مالم يستَحِلَّ المعصيَةَ- قالَ تعالى:﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى﴾،فمن زنا فقد خالَفَ أمرَ اللهِ تعالى،وبالضَّرورَةِ فقد أطاعَ الشَّيطانَ؛لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قالَ عَنِ الزِّنا:﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً﴾،والَّذي يأمُرُ بإقترافِ الفاحِشَةِ الشَّيطانُ؛قالَ تعالى:﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء﴾،فَمَن خالَفَ شيئاً مِن أمرِ اللهِ تعالى،فقد أطاعَ الشَّيطانَ.

فائدةٌ:فكيفَ إذا بَلَغَ الأمرُ إلى القتالِ؛دفاعاً عَن قوانينَ هي مِن وحيِ الشَّيطانِ إلى أوليائِهِ.

ومِن هُنا ندرِكُ أنَّ أنصارَ الطَّواغيتِ حقيقةً هم أولياءُ الشَّيطانِ؛فالشَّيطانُ أوحى إلى لجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ بالقوانينِ الوضعيَّةِ،فكانوا أولياءً للشَّيطانِ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ﴾،والطَّواغيتُ -فراعنةُ العصرِ- حكَموا بتلكَ الأحكامِ الشَّيطانيَّةِ،والجيشُ والشُّرطةُ والصَّحوةُ وأعوانُهُم يقاتِلونَ دفاعاً عَن تحكيمِ تلكَ القوانينِ الشَّيطانيَّةِ.

فكيفَ لايكونُ الطَّواغيتُ وأنصارُهُم أولياءَ للشَّيطانِ وأحباءَ لَهُ وأنصاراً لَهُ؟ وكيفَ لايكونونَ كفَّاراً؟

وأي كفر أعظم من أن يقاتل هؤلاء؛ليكون العلو في الأرض للطواغيت الفراعنة؟

وأيُّ كفرٍ أعظَمُ مِن أنْ يقاتِلَ هؤلاءِ مَن يَنصُرُ دينَ اللهَ تعالى؛ليكونَ الدّينُ للشَّيطانِ؟

وأيُّ كفرٍ أعظَمُ مِن أنْ يَكونَ هؤلاءِ حُلَفاءَ للشَّيطانِ وأنصاراً ومحبِّينَ لَهُ؟

هل يَشُكُّ بعد ذلِكَ أحَدٌ في كفرِ الطَّواغيتِ وأنصارِهِم إلَّا مَن أعمى اللهُ تعالى بَصَرَهُ وبصيرَتَهُ، فخالَفَ حكمَ اللهِ –فَسُبحانَهُ عزَّ وجلَّ يكفِّرُهُم،وهم يعدُّونَهُم مجاهدينَ ومرابِطينَ-وأيُّ تكذيبٍ للهِ تعالى أعظَمُ مِن هذا!؟فاللهُ عزَّ وجلَّ يسمِّيهِم كفَّاراً،وعلماءُ الضَّلالَةِ والفِتنَةِ يسمُّونَهُم مجاهِدينَ ومرابِطينَ !!.

فإنْ كانَ هؤلاءِ مجاهدينَ ومرابِطينَ،فماذا يسمُّونَ مَن يَنصُرُ دينَ اللهِ تعالى بحقٍّ،ويريدُ تحكيمَ شريعَةِ اللهِ تعالى وفقَ مقاييسِهِم ؟!!

ولأولياءِ اللهِ المؤمنينَ البشارَةُ في نهايَةِ الآيَةِ:﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفاً﴾؛لأنَّهُ يكيدُ بِهؤلاءِ الطَّواغيتِ وأنصارِهِم،فهو وليُّهُم أمامَ جندِ اللهِ تعالى وأوليائِهِ،ولنْ يصمُدَ أولياءُ الشَّيطانِ أمامَ أولياءِ الرَّحمنِ-بإذنِ اللهِ تعالى سواءَ طالَ الزَّمَنُ أو قَصُرَ-؛لأنَّ وليَّهُم الشَّيطانُ الَّذي جَمَعَهُم،واجتمعوا على نصرَتِهِ سرعانَ مايَتَخلَّى عَنهُم عِندَما يشتَدُّ الوطيسُ بإذنِ اللهِ تعالى؛قالَ تعالى:﴿فَلَمَّا تَرَاءتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ إِنِّيَ أَخَافُ اللهَ وَاللهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ الأنفال/٤٨.

**الدَّليلُ الثَّالِث:**قالَ تعالى:﴿ اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾البقرة/٢٥٧.

والوليُّ :المتصَرِّفُ في شؤونِهِم،فيصلِحُ حالَهُم،وينقلُهُم مِنَ الظُّلماتِ(الكفرُ)إلى النُّورِ(الإيمانُ والإسلامُ).

فَمَن استسلَمَ وانقادَ لِشرعِ اللهِ الحنيفِ،فإنَّ اللهَ تعالى يتولَّاهُ،فَيكونُ بذلِكَ الإنصياعُ والإستسلامُ والإنقيادُ لِشَرعِ اللهِ تعالى سبباً لخروجِهِ مِنَ الظُّلماتِ إلى النُّورِ.

والكافِرُ يَتَولَّى الطَّاغوتَ،أيْ: يستسلِمُ،وينقادُ لَهُ،ويجعَلُهُ المتصرِّفَ في شؤونِهِ،فيكونُ مِنَ التَّابعينَ لَهُ والخاضعينَ لأمرِهِ،وهذا الإنقيادُ للطَّاغوتِ،يكونُ سبباً لأنْ يخرِجَهُ الطَّاغوتُ مِن نورِ الإسلامِ إلى ظلماتِ الكفرِ.فَمَن كانَ هذا حالُهُ،فإنَّ اللهَ تعالى قد حَكَمَ عَلَيهِ بالكفرِ:﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾ وقد قدَّمَ الحكمَ على ذكرِ العَمَلِ؛للتَّحذيرِ والتَّشنيعِ على مَن يسلِمُ قيادَهُ للطَّاغوتِ.

وأمَّا تَعَلُّقُ الآيَةِ بأنصارِ الطَّواغيتِ؛فَمِن حيثُ أنَّ الطَّاغوتَ في حربِهِ على اللهِ تعالى وعلى رسولِهِ (ﷺ)،وعلى عبادِهِ-الَّذينَ يريدونَ تحكيمَ شرعِ اللهِ تَعالى-قد دخلَ في معارِكَ يوميَّةٍ مَعَ المجاهِدينَ،ففي زمنِ تواجُدِ الجيشِ الأمريكيِّ على السَّاحةِ العراقيَّةِ،فإنَّ ذلِكَ الجيشَ خاضَ معارِكَ كبرى في أغلَبِ مُدُنِ المثلَّثِ السُّنِّيِّ.والجيشُ والشُّرطةُ والصَّحوةُ مأمورونَ بأمرِ الطَّاغوتِ في المشارَكَةِ بتلكَ المعارِكِ، فأصبَحَ السِّلاحُ بيَدِ الجنديِّ والشُّرطيِّ والصَّحويِّ موجَّهاً إلى صدرِ المسلِمِ المجاهِدِ إلى جانِبِ الجيشِ الأمريكيِّ،فأصبَحوا مَعَ الصليبيِّ صفّاً واحداً ضِدَّ المجاهِدينَ في سبيلِ اللهِ تعالى،وماوصَلَ بِهِم الأمرُ إلى هذِهِ الدَّرَجَةِ مِنَ العداوَةِ إلَّا أنَّهُم أولوا أمرَهُم إلى الطَّاغوتِ،فَمَن تواجَدَ في هذِهِ المواطِنِ وبإحدى تلكَ الأسماءِ(جيش،شرطة،صحوة)،إنَّما كانَ بأمرِ مَن يحكُمُ البلادَ وهو(الطَّاغوتُ)،وكذلِكَ الحالُ بَعدَ هزيمَةِ الجيشِ الأمريكيِّ حيثُ أصبَحَ الجيشُ والشُّرطةُ والصَّحوةُ هم المباشِرونَ وبالسِّلاحِ؛لِتَحكيمِ شريعَةِ الشَّيطانِ،وترسيخِ أركانِ الدَّولةِ الطَّاغوتيَّةِ.فَمَن كانَ كذلِكَ أيبقى في دائرَةِ النُّورِ(الإسلامَ)أم أنَّ تولِّيهِ للطَّاغوتِ قد أدخَلَهُ في دائرَةِ الظُّلماتِ(الكفرِ)؟

**الدَّليلُ الرَّابِع:**قالَ تَعالى:﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾

والخطأُ ضِدُّ الصَّوابِ.قالَ القرطبيُّ(رحمه الله)في تفسيرِهِ:(أيْ عاصينَ مشركينَ آثمينَ).

إلَّا أنَّ خطأَ فِرعونَ غيرُ خطأِ هامانَ،وخطأَ هامانَ غيرُ خطأِ الجنودِ،ولكنْ طالَما تَظافَرَتْ جهودُهُم؛ لِتحقيقِ الخَطَأِ الأكبَرِ،فالكلُّ مخطِئونَ ومشترِكونَ في الخطأِ الأكبَرِ الَّذي هو خَطَأُ فرعونَ.

فخطأُ فِرعونَ في إدِّعائِهِ الألوهيَّةِ؛﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾،و﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾،وإدِّعائِهِ الرُّبوبيَّةِ؛﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾.

أخطأَ في الإدِّعاءِ،وأخطأَ في الدِّفاعِ عَن ذلِكَ الخَطَأِ عِندَما أمَرَ بقتلِ الذُّكورِ مِن أبناءِ بني إسرائيلَ.

وخَطَأُ هامانَ في إيمانِهِ بألوهيَّةِ فرعونَ وربوبيَّتِهِ وانقيادِهِ لَهُ،وهذا الإيمانُ الزَّائِفُ دَفَعَهُ إلى تكذيبِ موسى(عليه السلام) والوقوفِ إلى جانِبِ فرعونَ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ۞ إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾غافر/٥٣–٥٤.

وكانَ مِنَ المقرَّبينَ لِفرعونَ،ومِن ملائِهِ وأعوانِهِ الَّذينَ يعينونَهُ على موسى(عليه السلام)وعلى ماجاءَ بِهِ.قالَ تَعالى:﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحاً لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾القصص/٣٨.

وخَطَأُ الجنودِ في إيمانِهِم بألوهيَّةِ فرعونَ وربوبيَّتِهِ وإستجابَتِهِم لأمرِهِ في قتلِ الأطفالِ،ومِن ثَمَّ في متابَعَةِ موسى(عليه السلام)ومَن مَعَهُ مِن بني إسرائيلَ؛لِقتلِهِم؛قالَ تَعالى:﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ الشعراء/٥٣.

ومَعَ تبايُنِ الأخطاءِ إلَّا أنَّ اللهَ تعالى ذكرَ كلّاً باسمِهِ،ثمَّ حَكَمَ على الجميعِ بأنَّهُم(خاطِئونَ)،وسببُ هذا الجمعِ؛لأنَّ هذِهِ الأخطاءِ تظافَرَتْ واجتمَعَتْ،وكانَ أحدُهُم متمِّاً للآخَرِ.ففرعونُ إن لم يكنْ لَهُ أتباعٌ كهامانَ،وجيشٌ يلبِّي أوامِرَهُ،ويعمَلُ على تخليصِهِ مِمَّن يريدُ إثباتَ وجودِ إلهٍ غيرِهِ،ويريدُ أنْ يأتِيَ بِشرعٍ غيرِ شرعِهِ؛لَمَّا تمكَّنَ أنْ يدَّعي الألوهيَّةَ ولا الرُّبوبيَّةَ؛قالَ تعالى:﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾غافر/٢٦.ومِن هُنا كانَتْ عقوبَتُهُم أيضاً مشترَكَةً؛قالَ تعالى:﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ البقرة/٥٠.

ووجهُ الشَّبَهِ بينَ رأسِ الطَّواغيتِ(فرعونَ)،وطواغيتِ وفراعِنَةِ العصرِ:أنَّ فرعونَ كانَ يسوسُ النَّاسَ بالدِّينِ الَّذي إرتآهُ لَهُم،وجَعَلَ مِن نفسِهِ إلهاً وربّاً،وجاءَ موسى برسالَةٍ مِن اللهِ تَعالى فردَّهُ فرعونُ، ووافَقَهُ وزيرُهُ،واستجابَ لَهُ جنودُهُ،وعَمِلوا على إبقاءِ فرعونَ والحكمِ بشريعَتِهِ؛قالَ تَعالى:((ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين)) هود: ٩٦

وكذلِكَ الحالُ اليومَ مَعَ فراعِنَةِ وطواغيتِ العصرِ، فقد حَكَموا بدينِ المَلِكِ(القوانينَ الشَّيطانيَّةِ الوضعيَّةِ) كما كانَ يحكُمُ فرعونُ مِصرَ.وردُّوا شريعَةَ رسولِ اللهِ(ﷺ)كما ردَّ فرعونُ مِصرَ شريعَةَ موسى (عليه السلام).ويعينُهُم على ذلِكَ السُّلطَةُ التَّنفيذيَّةُ(الوزراء)كما أعانَ الوزيرُ هامانُ فرعونَ مِصرَ.وفي ردِّ الحكمِ بشريعَةِ رسولِ اللهِ(ﷺ)كانوا بحاجَةٍ إلى القُوَّةِ،فاستجابَ لَهُم الجُنودُ والشُّرطةُ في وزارتي الِدفاعِ والدَّاخليَّةِ؛لمقاتَلَةِ كلِّ مَن يريدُ تحكيمَ شريعَةِ رسولِ اللهِ(ﷺ)كما استجابَ جنودُ فرعونَ لَهُ في قتالِ بني إسرائيلَ.

فما أشبَهَ اليومَ بالأمسِ،وما أشبَهَ طواغيتَ وفراعِنَةَ اليوم بطواغيتِ وفرعونِ مِصرَ.وما أشبَهَ وزراءَ الطَّواغيتِ بهامانَ وزيرِ فرعونِ مِصرَ.وما أشبَهَ الجنودَ والشُّرطةَ في وزارتي الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ بجنودِ فرعونِ مِصرَ !!!

والتَّابِعُ يأخُذُ حكمَ المتبوعِ في الدُّنيا:﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾القصص/٨.

تنبيهٌ:فهل ياترى يعودُ الطَّواغيتُ والوزراءُ والجنودُ والشُّرطَةُ مِن غيِّهِم وضلالِهِم،فيتوبونَ إلى اللهِ تعالى قبلَ أنْ يأتِيَهُم الموتُ،ويموتوا على غيرِ ماماتَ عَلَيهِ فرعونُ؟

قالَ تعالى:﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْياً وَعَدْواً حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلِـهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَاْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾يونس/٩٠.

فكانَ الرَّدُّ الإلهيُّ سبحانَهُ:﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾يونس\٩١.

لَمْ يَتُبْ إلَّا عندَما أيقَنَ بالموتِ؛حيثُ لاتُقبَلُ التَّوبَةُ حينَها؛لِحديثِهِ صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ: ((لاتنقطِعُ التوبَةُ مالَمْ يغرغِرْ العبدُ أو تطلعُ الشَّمسُ مِن مَغرِبِها)).

وعدَمُ توبَةِ فِرعونَ قَبلَ هذِهِ الحادِثَةِ كانَ بِسَبَب:

١ـ معصيَتِهِ للهِ تَعالى في عدَمِ قبولِ الرِّسالَةِ الَّتي جاءَ بِها موسى(عليه السلام) مِن رَبِّهِ،قالَ تعالى:﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۞ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً﴾مزمل/١٥-.١٦

٢ـ الإفسادُ في الأرضِ بالأحكامِ الَّتي كانَ يحكُمُ بِها ظانّاً أنَّهُ يصلِحُ:﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾.

وفراعِنَةُ هذا العَصرِ يشارِكونَهُ في العلَّتينِ(معصيَةِ رسولِ اللهِ (ﷺ)،وعدمِ قبولِ ماجاءَ بِهِ مِن اللهِ تَعالى ،والإصرارِ على الحكمِ بالدِّينِ الشَّيطانِيّ).

**تنبيهٌ:**ومِن أعظَمِ الإفسادِ في الأرضِ هو الحكمُ بغيرِ شرعِ اللهِ تَعالى؛يقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمه الله) في الفتاوى:(ومَن عملَ في الأرضِ بغيرِ كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسولِهِ،فقد سَعى في الأرضِ فساداً)أصولُ وتاريخُ الفرقِ الإسلاميَّةِ٤٥٥/١.

وكما يأخُذُ المتبوعُ حكمَ التَّابِعِ في الدُّنيا، كذلِكَ في الآخِرَةِ،قالَ تعالى:﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ{١٦٦} وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُواْ مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾البقرة/١٦٦ – ١٦٧.

وحوارُهُم وحديثُهُم في جهنَّمَ :﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللّهِ مِن شَيْءٍ﴾إبراهيم/٢١،﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيباً مِّنَ النَّارِ﴾غافر/٤٧.

**الدَّليلُ الخامِس:**هل عَمَلُ وزارَةِ الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ في حفظِ الأمنِ والأمانِ يعدُّ حسنَةً في الشَّرعِ الحنيفِ:

١ـ هناكَ قاعِدَةٌ عندَ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ تقولُ:(الشُّعوبُ تعاقَبُ بعكسِ مقاصِدِها)،فلا بدَّ مِن أنْ تكونَ المقاصِدُ شرعيَّةً والوسائِلُ إلى تلكَ المقاصِدِ شرعيَّةً.والنَّاسُ في المثلَّثِ السُّنِّي أرادوا الأمنَ والأمانَ،وهذا مقصَدٌ شرعيٌّ لاشائبَةَ فيهِ،إلَّا أنَّهم إتَّخذوا إليهِ الوسائِلَ غيرِ الشَّرعيَّةِ، فدعوا إلى إنشاءِ الجيشِ والشُّرطَةِ؛لكي يحموهُم ويحموا أموالَهُم وأعراضَهُم،فكانَتْ سنَّةَ اللهِ تَعالى أنْ عوقبوا بعكسِ ذلِكَ المقصَدِ؛فكانَ الجيشُ والشُّرطَةُ وبالاً عَلَيهِم،وسبَباً في فقدِهِمُ الأمنَ والأمانَ في النَّفسِ والمالِ والأعراضِ، فلم يأمَنْ أحدٌ-لا الرَّجُلُ،ولا المرأةُ-على نَفسِهِ،وإنْ لمْ يرتَكِبْ أمراً مخالِفاً ضِدَّ الدَّولَةِ،أو ينتَمي إلى جِهَةٍ مسلَّحَةٍ،أو يعينَ المجاهِدينَ-بأيِّ نوعٍ مِن أنواعِ الإعانَةِ-، فامتلأتْ السُّجونُ بِهِم. والدَّولَةُ تُعلِنُ في كلِّ شهرٍ عَنِ الإفراجِ عَنِ الآلافِ مِنهُم،بَعدَ أنْ أذاقوهُمُ الأمرَّينِ مِنَ التَّعذيبِ والتَّنكيلِ والإحتجازِ لفَترَاتٍ طويلَةٍ مِن دونِ إدانَةٍ قضائيَّةٍ.

**لطيفة:**المعتادُ والمتعارَفُ بينَ السُّجناءِ المفرجِ عنهُم- سواءً بعدَ التَّحقيقِ مباشَرَةً دونَ القضاءِ،أو مِن خلالِ المحكمَةِ بعدَ ثبوتِ براءَتِهِ،أو بعدَ إنهاءِ مُدَّةِ المحكوميَّةِ-أنَّهم لايُطلَقُ سراحُهُم إلَّا بعدَ دفعِ المبالِغِ الطَّائِلَةِ ولجهاتٍ متعدِّدَةٍ،ولكنَّ المعضلَةَ الكبرى تكونُ بعدَ خروجِهِ مِنَ السِّجنِ؛حيثُ خُتِمَ عَلَيهِ بأنَّهُ إرهابيٌّ ومستَهدَفٌ للإعتقالِ في أيَّةِ عمليَّةٍ أو مداهَمَةٍ. وإليكُم هذِهِ الطَّريفَةِ ولها أشباهٌ ونظائِرُ كثيرَةٌ: فمنظَّمَةُ مكافَحَةِ الإرهابِ(الجرائمُ الكبرى)، فتسمَّى عندَ الشَّعبِ العراقِيّ:منظَّمَةَ الدَّفاترِ الكبرى-أي دفاترِ الدُّولاراتِ-.

٢- إنَّ تَتَبُّعَ مراحِلِ عَمَلِ الجيشِ والشُّرطَةِ في حِفظِ الأمنِ والأمانِ يُظهِرُ عَدَمَ شرعيَّةِ عَمَلِهِم.فلو إفترضنا أنَّ مفرزَةً ألقَتْ القبضَ على رجلٍ قَفَزَ مِن حائِطِ بيتٍ وبيدِهِ حقيبَةٌ: فالخطوةُ الأولى في إجراءاتِهِم أن يلقوا القبضَ على ذلِكَ الرَّجلِ،ثمَّ يودعونَهُ السِّجنَ،ومِن ثمَّ يجرى مَعَهُ التَّحقيقُ الإبتدائيُّ، ثمَّ يبدؤونَ بتعذيبِهِ إلى أنْ يقرَّ مكرهاً،وتدونُ تلكَ الإعترافاتُ،ثمَّ توثَّقُ في كتبٍ رسميَّةٍ،ثمَّ ترسَلُ إلى المحكمَةِ للنَّظَرِ فيها وإنزالِ الحكمِ عَلَيهِ حسبَ نوعِ السَّرقَةِ وغيرِها مِن التَّفريعاتِ الموجودَةِ في الموادِ القانونيَّةِ، والعقوبَةُ قد تكونُ السِّجنَ وعلى فتراتٍ متفاوتَةٍ حسَبَ الموادِ القانونيَّةِ.فهل يعدُّ هذا العملُ موافِقاً لِشرعِنا الحنيفِ!!؟؟

بما أنَّ القاضي يَعلَمُ أنَّ حكمَ اللهِ تَعالى القطعُ،فيعدِلُ عنهُ إلى حكمِ الشَّيطانِ (السجنَ)،إذاً هو طاغوتٌ يحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ،وحكمُهُ أيضاً حكمٌ طاغوتيٌّ،والمفرزَةُ -الَّتي ألقَتْ القبضَ على السَّارقِ؛لِحفظِ الأمنِ والأمانِ- تعدُّ مِن أعوانِ القاضي الَّذي يحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تعالى.

قالَ رسولُ اللهِ (ﷺ):(عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ(ﷺ)قَالَ: ((الْقُضَاةُ ثَلاَثَةٌ وَاحِدٌ فِى الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِى النَّارِ:فَأَمَّا الَّذِى فِى الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ،وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَجَارَ فِى الْحُكْمِ،فَهُوَ فِى النَّارِ،وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِى النَّارِ)).قَالَ أَبُو دَاوُدَ:وَهَذَا أَصَحُّ شَىْءٍ فِيهِ،والحديثُ صحيحٌ.

فعملُهُم في حفظِ الأمنِ والأمانِ ـ إنْ فعلوا ـ يُعَدُّ في شرعِنا الحنيفِ سيِّئَةً،وإنْ كانَ فيهِ نَفعٌ لبعضِ النَّاسِ،ومِنَ الثَّابِتِ إنَّ تلكَ المنافِعَ لاتصيِّرُ السَّيِّئاتِ إلى حَسناتٍ،ولاالمعاصيَ إلى طاعاتٍ،ولاالكفرَ إلى إيمانٍ !!!

وإذا علِمتَ هذا فاعلَمْ:أنَّ المجاهِدينَ في سبيلِ اللهِ تَعالى حريصونَ على أهلِ السُّنَّةِ مِنَ الوقوعِ في دَركاتِ الرِّدَةِ والكفرِ،فَهُم يريدونَ لَهُم نفعَ الدَّارينِ،فعندَما يمنعونَ أهلَ السُّنَّةِ مِنَ الإنخراطِ في هذا المسلَكِ الكفريِّ يريدونَ لَهُم الخيرَ مِن حيثُ لايعلَمُ أُولئِكَ،أمَّا مَن يدفَعُ بِالشَّبابِ إلى هذا المسلَكِ الكفريِّ فإنَّهم يريدونَهُم لِدنياهُم.

تنبيهٌ:أيقِنْ يا أخا الإسلامِ أنَّ هؤلاءِ لايريدونَ لأهلِ السُّنَّةِ الخيرَ؛لأنَّ الَّذي يهمُّهُم إنَّما أنفسَهُم فقط ولو كانَ فيهِ خسارَةُ آخرةِ أفرادِ الجيشِ والشُّرطَةِ،وخلودُهُم في النَّارِ!!!.

**سادِساً:**حراسُ حدودِ الشَّيطانِ:

مِن ضِمنِ أعمالِ وزارَةِ الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ العراقيَّةِ؛حمايَةُ المحلَّاتِ في الأسواقِ ومِن بينِها محلَّاتُ بيعِ الخمورِ،وأماكِنُ شربِ الخمرِ -جهاراً نهاراً-،وأماكِنُ الزِّنا،ومصارِفُ الرِّبا و..... و.....الخ.

فَمَن أرادَ إزالَةَ شيءٍ مِن هذِهِ المنكراتِ الَّتي تعجُّ بِها شوارِعُ بلادِ الإسلامِ،فإنَّ واجِبَ الجنديّ والشُّرطيِّ الدِّفاعُ عَن تلكَ المحلَّاتِ،وتلكَ الأماكِنِ،وإنْ أدَّى بِهِ إلى إزهاقِ نفسِهِ.

فالقانونُ -كما ذكَرنا سابقاً-قد أحلَّ ماهو معلومٌ تحريمُهُ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ،وواجبُ الجيشِ والشُّرطَةِ الدِّفاعُ عَن هذا الحرامِ المحلَّلِ،فهل يبقى لِهؤلاءِ الحماةِ نصيبٌ مِنَ الإسلامِ!؟

**فائدة:**قد يقالُ:ليسَ مِن واجِبِ كلِّ أفرادِ الجيشِ والشُّرطَةِ حمايَةُ الحرامِ المحلَّلِ،بل بعضُ الأفرادِ؟

نقولُ:ليسَتْ العلَّةُ(حمايَةَ الحرامِ المحلَّلِ)قاصِرَةً على أولئكَ الأفرادِ،بل هي علَّةٌ عامَّةٌ وموكولَةٌ لِهذِهِ الوزارَةِ،وكلّ فردٍ في الجيشِ والشُّرطَةِ قد انتسَبَ إلى هذِهِ الوزارَةِ فَمِن ضمنِ واجباتِهِ حمايَةُ الحرامِ المحلَّلِ.

**تنبيه:**هل المعيشَةُ والبحثُ عَنِ الرِّزقِ،وإعالَةُ أبٍ أو أمٍّ أو زوجَةٍ أوأطفالٍ،وإيجادُ مهرٍ وتجهيزُ زواجٍ إلى بناءِ بيتٍ وشراءِ سيَّارَةٍ،مسوّغاتٌ شرعيَّةٌ للدُّخولِ في هذا المسلَكِ الكفريّ!!؟؟

إنَّ شعارَ: (الغايَةُ تبرِّرُالوسيلَةَ)ليسَ مِن دينِنا في شيءٍ؛لأنَّنا قلنا:إنَّ العملَ الشَّرعيّ لابدَّ أنْ تكونَ مقاصِدُهُ ووسائِلُهُ شرعيَّةً.والغاياتُ الَّتي لأجلِها دَخَلَ شبابُ أهلِ السُّنَّةِ في الجيشِ والشُّرطَةِ تعدُّ مقاصِدَ شرعيَّةً -فإنَّ مِن حقِّ كلِّ مسلِمٍ أنْ يسعى؛لِتحقيقِ تلكَ المقاصِدِ،وبعضِ ماذكَرناها تعدُّ مِنَ الضَّروريَّاتِ، وبعضُها مِنَ الحاجياتِ،وبعضُها مِنَ التَّحسينيَّاتِ-إلَّا أنَّ الوسائِلَ لِتلكَ المقاصِدِ غيرُ شرعيَّةٍ؛بل هي كفريَّةٌ،فلا يمكِنُ لِمسلِمٍ أنْ يقتَحِمَ النَّارَ لأجلِ حظِّ الدُّنيا،بل الموتُ جوعاً أوجَبُ لَهُ مِنَ الدُّخولِ في الكفرِ قالَ تعالى : ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾الأنبياء/٤٦.

**تنبيه:**تركتُ الحديثَ عَمَّن دَخَلَ هذا المسلَكَ عَن عقيدَةٍ -كالرَّافضيّ الَّذي مِن دينِهِ إباحَةُ دَمِ وأموالِ وأعراضِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ عامَّةً،وإنْ لم يَكُنْ لَهُ أيُّ إلتزامٍ بدينِهِ-والواقِعُ الَّذي عاشَهُ أهلُ السُّنَّةِ في العِراقِ لايحتاجُ إلى دَليلٍ،فإنَّ القوّاتِ الَّتي تعتقِلُهُم كلُّها تشكيلاتٌ رافضيَّةٌ تعمَلُ بملابِسَ الحكومَةِ،ولَكُم أنْ تحصوا عَدَدَ القوّاتِ التَّابِعَةِ للمالكيّ،والقوّاتِ الَّتي كانَتْ تعمَلُ بقيادَةِ الرَّافضيّ(بيان جبر صولاغ).

# الفصلُ السَّادِس

## ((الإستعانَةُ بالمشرِكينَ))

## المبحثُ الأوَّل

### ((الإستعانَةُ بالمشرِكينَ في القِتالِ))

عَن أمِّ المؤمِنينَ عائِشَةَ(رضي الله عنها)أنَّ النَّبيَّ(ﷺ)قالَ لِرجُلٍ تبِعَهُ يومَ بدرٍ:(إرجِعْ فَلَن أستعينَ بمشرِكٍ)رواهُ مسلِمٌ.

وفي روايَةِ التِّرمذيّ عَن أمِّ المؤمِنينَ عائشةَ(رضي الله عنها)قالَتْ:إنَّ رسولَ اللهِ(ﷺ) خَرَجَ إلى بدرٍ حتَّى إذا كانَ بحرَّةِ الوَبَرِ لَحِقَهُ رَجُلٌ مِنَ المشرِكينَ يُذكَرُ مِنهُ جرأةٌ ونجدَةٌ،فقالَ النَّبيُّ (ﷺ):(تؤمِنُ باللهِ ورسولِهِ)؟ قالَ:لا، قالَ:(ارجِعْ فَلَنْ أستَعينَ بمشرِكٍ) والحديثُ صَحيحٌ .

عَن خبيبِ بنِ يسارٍ الأنصاريّ(رضي الله عنه)قالَ:أتيتُ رسولَ اللهِ(ﷺ)-وهو يريدُ غزواً- أنا ورجُلٌ مِن قومي، ولَم نسلِمْ،فقلْتُ:إنَّا نستَحي أنْ يشهَدَ قومُنا مشهداً لانشهدُهُ مَعَهُم،فقالَ:(أو أسلمتُما؟)قلنا:لا،قالَ:(فإنَّا لانستَعينُ بالمشرِكينَ على المشرِكينَ)قالَ:فأسْلَمْنا وشَهِدْنا مَعَهُ...)رواهُ البُخاريُّ في التَّاريخِ الكبيرِ ص ٥١٧، قالَ صاحِبُ مجمعِ الزَّوائِدِ:رواهُ أحمَدُ والطَّبرانيُّ،ورجالُها ثِقاتٌ.والحديثُ صَحيحٌ.

عَن أبي حميدٍ السَّاعديّ قالَ:خَرَجَ رسولُ اللهِ(ﷺ)حتَّى إذا خلفَ ثنيَّةَ الوداعِ إذا كتيبَةٌ قالَ:(مَن هؤلاءِ؟) قالوا:بني قينقاعَ رهطُ عبدِ اللهِ بنِ سلامٍ،قالَ:(وأسلَموا؟)،قالوا:بل هم على دينِهِم،قالَ:(قُل لَهُم فلْيرجِعوا فإنَّا لانستَعينُ بالمشرِكينَ). السُّنَنُ الكبرى ١٨٣٣٥،وقال:هذا الإسنادُ أصحُّ.

وعندَ الطَّبرانيّ(رحمه الله):(.... لا نستَعينُ بالمشرِكينَ على المشرِكينَ ).

فإذا كانَ الَّذي يستَعينُ بالصَّليبيّينَ في القِتالِ يكونُ صَليبيّاً﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾بنَصِّ الآيَةِ،وهو مافهِمَهُ علماءُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ مِنها،فماتقولُ في الجيشِ والشُّرطَةِ والصَّحوةِ الَّتي أعانَتْ الصَّليبيّينَ عَلى المسلِمينَ،ومازالَتْ تعمَلُ جاهِدَةً وتبذُلُ النَّفسَ والنَّفيسَ؛لإتمامِ المشروعِ الصَّليبيّ في العِراقِ،وهو أنْ يَجعلوا مِنها دولَةً ديمقراطيَّةً،كما أرادَها بوشُ،وكمايريدُها الآنَ أوباما-المرتَدُّ عَن دينِ اللهِ تعالى المحارِبُ للهِ ولِرَسولِهِ وللمؤمِنينَ-.والجيشِ والشُّرطَةِ والصَّحوَةِ لَمْ يستَعينوا بالنَّصارى،ولكنَّهُم أعانوا النَّصارى على المسلِمينَ،فدخولُهُم في الآيَةِ مِن بابِ أولى،وهذا هو المعروفُ عِندَ أهلِ الأصولِ ب(قياسِ الأولى)،ويعرَفُ أيضاً ب(مفهومِ الموافَقَةِ)-وهو إلحاقُ النَّصِّ المسكوتِ بالنَّصِّ المنطوقِ ،مَعَ تحقُّقِ العِلَّةِ في المسكوتِ أكثَرَ وأظهَرَ مِنَ المنطوقِ،كما في قولِهِ تعالى﴿فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا ....﴾ وقد سَكَتَ النَّصُّ عَنِ الضَّربِ،فيكونُ مِن بابِ الأولى في التَّحريمِ قياساً على النَّصِّ المذكورِ.

**تنبيه:**فما بالُكَ وقد ثَبَتَ لَنا أنَّ وزارَةَ الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ صليبيَّةَ المنشَأِ والعَمَلِ والتَّابعيَّةِ .

قالَ الإمامُ الصَّنعانيُّ(رحمَهُ الله)في شَرحِ حديثِ أمِّ المؤمنينَ عائشةَ(رضي الله عنها):(والحديثُ مِن أدلَّةِ مَن قالَ: لايجوزُ الإستِعانةُ بالمشركِينَ في القتالِ،وهو قولُ طائفةٌ مِن أهلِ العلمِ،وذَهَبَ الهادويَّةُ وأبوحنيفةَ وأصحابُهُ إلى جوازِ ذلِكَ،وقالوا:لأنَّهُ(ﷺ)إستَعانَ بصفوانِ بنِ أميَّةَ يومَ حُنينٍ،واستَعانَ بيهودِ بني قينقاعَ ورَضَخَ لَهُم.أخرَجَهُ أبوداوودَ في المراسيلِ،وأخرَجَهُ التِّرمذيُّ عَنِ الزُّهريِّ مرسلاً،ومراسيلُ الزُّهريّ ضَعيفَةٌ.

أقولُ: والمتأَمِّلُ في كلامِ الفُقهاءِ والأئمَّةِ مِنَ الأحنافِ والشَّافعيَّةِ أو غيرِهِم مِمَّن ذَهَبوا إلى القولِ بجوازِ الإستِعانَةِ بالكفَّارِ في القِتالِ: يَرى أنهُّم لم يُطلِقوا القولَ بالجوازِ البتَّةِ،وإنَّما قيَّدوا ذلِكَ بقيودٍ ثِقالٍ علَّقوا عَلَيها قولَهُم بالجوازِ، ورَبَطوا بِها، وهي:

١.أنْ يكونَ حكمُ الإسلامِ هو الظَّاهِرُ والكفَّارُ خاضِعونَ لَهُ.

٢.أنْ لايكونَ للكفَّارِ رايَةٌ مستقِلَّةٌ،وإنَّما يقاتِلونَ تحَتَ رايَةِ المسلِمينَ.

٣.تحقُّقِ الحاجَةِ إلى الإستِعانَةِ بالكفَّارِ.

٤.أنْ يُعرَفَ حُسنُ رأيِهِم بالمسلِمينَ.

٥.أنْ تؤمَنَ خيانَتُهُم.

٦.أنْ يكونَ للمسلِمينَ قدرَةٌ على دفعِ خيانَتِهِم إذا خانوا.

٧.واشتَرَطَ الإمامُ الماورديُّ رحِمَهُ اللهُ شرطاً آخَرَ؛قالَ النَّوويُّ رحِمَهُ اللهُ: (وشَرَطَ صاحِبُ الحاوي أنْ يُخالِفوا معتَقَدَ العَدوِّ كاليهودِ مَعَ النَّصارى).

والمتأمِّلُ في هذِهِ الشُّروطِ يقطَعُ بأنَّ الخلافَ بينَ القائلينَ بالجوازِ بهذِهِ الشُّروطِ والقائلينَ بالمنعِ مطلَقاً: خلافٌ صوريٌّ غيرُ حقيقيٍّ؛إذ مِنَ المستَبعَدِ إنْ لم نَقُلْ مِنَ المحالِ تحقُّقِ هذِهِ الشُّروطِ في الواقِعِ مِمَّا يبقي قولَ القائلينَ بالجوازِ قولاً نظريَّاً مجرَّداً، ومَعَ هذا فإنَّ أدلَّةَ المجوِّزينَ لاتنهَضُ ألبتَّةَ سَنَداً أومتناً لإثباتِ المدَّعى.

وأمَّا الإستعانَةُ بالمنافقينَ فيجوزُ إجماعاً؛لإستعانَتِهِ(ﷺ)بعبدِاللهِ بنِ أُبَيِ وأصحابِهِ) أنظُرْ سبلَ السَّلامِ.

فإذا لم يُجِزْ الشَّرعُ الحنيفُ للمسلِمينَ أنْ يستَعينوا بالمشرِكينَ في القِتالِ،فما الَّذي يَجوزُ لَنا مِنهُم؟:

ذَكَرَ الشَّيخُ عبدُ القادِرِ بنِ عبدِالعزيزِ في كتابِهِ،وقالَ:يجوزُ الإستِعانَةُ بالمشرِكينَ في:

١ـ الإستِفادَةِ مِن خبراتِهِم؛لأنَّ الرَّسولَ(ﷺ)إستعانَ في هِجرَتِهِ مِن مكَّةَ إلى المدينَةِ بعبدِ اللهِ بنِ أريقِط، -وكانَ مُشركاً على دينِ قريشَ،إلَّا أنَّهُ كانَ خَبيراً في طرقِ الصَّحراءِ-.

٢ـ الإستِفادَةِ بمالَدَيهِم مِن علومٍ؛ودليلُ ذلِكَ حادِثَةُ أسرى بدرٍ عِندَما إستَقَرَّ رأيُ الرَّسولِ(ﷺ)على المفاداتِ،وفيهِم مَن يجيدُ القراءَةَ والكتابَةَ ولامالَ لَديهِ،فجَعَلَ الرَّسولُ(ﷺ)فكاكَهُ أنْ يُعَلِّمَ عَشَرَةً مِن صبيانِ المسلِمينَ القراءَةَ والكتابَةَ

٣ـ الإستِفادَةِ مِن أسلحَتِهِم؛ودليلُ ذلِكَ:ماكانَ مِن أمرِ أدرعِ صفوانِ بنِ أميَّةَ(رضي الله عنه)في غزوَةِ حُنينٍ،فقد إستعارَ مِنهُ الرَّسولُ(ﷺ)مئةَ درعٍ،وهو على شِركِهِ.

وأقولُ:قد يسَّرَ اللهُ تعالى لي فوجدتُ حالةً رابِعَةً:وهي الإستعانَةُ بالمشرِكينَ في إيصالِ مانريدُ إلى مَن خلفِهِم مِنَ المشرِكينَ؛ودليلُ ذلِكَ:إستعانَتُهُ(ﷺ)بالخزاعيِّ في عُمرَةِ الحديبِيَّةِ في إيصالِ رسالَةٍ إلى أهلِ مكَّةَ أنَّهُ لم يأتِ غازياً،بل إنَّما جاءَ معتَمِراً.

والحكمَةُ في عَدَمِ جوازِ الإستِعانَةِ بالمشرِكينَ في القِتالِ:

١ـ إنَّ الإنشقاقَ والخِلافَ مِن أهمِّ أسبابِ ذهابِ القُوَّةِ،وتخلُّفِ النَّصرِ،ولهذا حذَّرَ اللهُ تعالى مِن خروجِ المنافِقينَ مَعَ المسلِمينَ،قالَ تعالى:﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً ولأَوْضَعُواْ خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾التوبة/٤٧.

فخروجُ مَن عُلِمَ مِنهُ النِّفاقُ،ووجودُهُ بَينَ المسلِمينَ،لايزيدُهُم قُوَّةً،بل يزيدُهُم ضَعفاً؛لأنَّ تعريضَ النَّفسِ للقتلِ والقِتالِ لايكونُ إلَّا عَن إيمانٍ راسِخٍ باللهِ تعالى؛لِتحقيقِ غاياتٍ فيها مرضاةُ اللهِ تعالى.فَمِن أينَ للمنافِقِ ذلِكَ؟فما بالُكَ بالكافِرِ إذا خَرَجَ مَعَنا!!؟؟

٢- وكيفَ نأمَنُهُم على أسرارِ المسلِمينَ وتحرُّكاتِهِم وخُططِهِم-وهم بينَنا-،أليسَ الكفرُ ملَّةً واحِدَةً،بل إنَّ اليهودَ قد قالوا لمشركي مكَّةَ أنتُم أهدى مِنَ الَّذينَ آمنوا سبيلاً؛ قالَ تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيباً مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَؤُلاء أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُواْ سَبِيلاً﴾النساء/٥١.

## المبحَثُ الثَّاني

## ((الإستعانَةُ بالمشرِكينَ في المسائِلِ الإداريَّةِ))

لايجوزُ الإستعانَةُ بِهِم في إدارَةِ أمورِ المسلِمينَ؛وهذِهِ أيضاً تدخُلُ في قولِهِ:﴿ ياأيها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء.....فإنه منهم﴾،وقد نهى عُمَرُ (رضي الله عنه)عَن ذلِكَ واستَدَلَّ بالآيَةِ الكريمَةِ.ويدلُّ أيضاً على عَدَمِ جوازِ الإستِعانَةِ بِهِم في الأمورِ الإداريَّةِ قولُهُ تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَاعَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَاتُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ۞ هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ

وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ الأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۞ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾آل عمران/ ١١٨-١٢٠.

بعدَ أنْ عَلِمنا أنَّهُ لايجوزُ الإستعانةُ بذواتِ المشركينَ في القِتالِ،كذلِكَ لايجوزُ للمسلِمِ أنْ يستعينَ بِهِم في تسييرِ الأمورِ الإداريّةِ؛وقد أمَرَ اللهُ تَعالى أهلَ الإيمانِ أنْ لايتَّخذوا بطانةً مِن غيرِ المسلِمينَ.وحذَّرَ سبحانَهُ مِن وجودِ الكفَّارِ والمرتدّينَ والمنافِقينَ في هذِهِ الدَّائِرَةِ القريبَةِ مِن صاحِبِ القَرارِ.

وبطانَةُ الرَّجُلِ:هم المحيطونَ بِهِ،والمقرَّبينَ إليهِ،وخاصَّتُهُ،ووليجَتُهُ الّذينَ هم موطِنُ الثِّقَةِ،والمستعانُ بِهِم وبآرائِهِم ومشوراتِهِم، والمطَّلِعونَ على داخِلِ أمرِهِ.

أنظُرْ تفسيرَ بنِ كثيرٍ ١٠٦/٢، والقرطبيّ ١٧٨/٤،والجصَّاص ٣٢٤/٢.

روى هلالٌ الطَّائيّ عَن وَسَقٍ الرُّوميّ،قالَ:كُنتُ مملوكاً لِعُمرَ،فكانَ يقولُ لي:أسْلِمْ،فإنَّكَ إنْ أسلَمْتَ إستعنْتُ بِكَ على أمانَةِ المسلِمينَ؛فإنَّهُ لاينبَغي أنْ أستَعينَ على أمانتِهِم مَن ليسَ مِنهُم.فأبيتُ،فقالَ:﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾،فلمَّا حضرتْهُ الوفاةُ أعتقَني،فقال:إذهَبْ حيثُ شِئتَ).أحكامُ القرآنِ للإمامِ الجصَّاصِ ٣٢٤/٢.

وذَكَرَ ابنُ العربيّ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ(أحكام القرآنِ ٢٤٠/٣)قالَ:(بَلَغَ عمرَ بنَ الخطَّابِ(رضي الله عنه)أنَّ أبا موسى الأشعريَّ(رضي الله عنه)إتَّخذَ بالِيمنِ كاتِباً ذمّيَّاً،فكَتَبَ إليهِ هذِهِ الآيَةِ،وأمَرَهُ أنْ يعزِلَهُ؛وَلِذلِكَ لاينبغي لأحَدٍ مِنَ المسلِمينَ وليٍ ولايَةً أنْ يَتَّخِذَ مِن أهلِ الذِّمَّةِ وليَّاً فيها؛لِنهي اللهِ عَن ذلِكَ).

قيلَ لِعُمَرَ بنِ الخَطَّابِ(رضيَ اللهُ عَنهُ):إنَّ ههُنا غُلاماً مِن أهلِ الحِيرَةِ،حافِظٌ كاتِبٌ،فلو إتَّخذتَهُ كاتِباً؟ فقالَ:قد إتَّخذْتُ إذًا بطانَةً مِن دونِ المؤمنِينَ.

ففي هذا الأثرِ مَعَ هذِهِ الآيَةِ دلالَةٌ:على أنَّ أهلَ الذِّمَّةِ لايجوزُ إستعمالُهُم في الكتابَةِ.انظُرْ تفسيرَ بنِ كثيرٍ ١٠٧/٢.

**فائدةٌ:**مامَرَّ ذكرُهُ مِنَ البِطانَةِ في الولاياتِ وغيرِها.وكذا الحالُ في أيّ عَمَلٍ -كالشَّرِكاتِ والمعامِلِ والمتاجِرِ- يتطلَّبُ وجودَ أشخاصٍ قريبينَ مِن صاحِبِ القرارِ،فعَلَيهِ أنْ يلتزِمَ ويلزِمَ نفسَهُ بأمرِ اللهِ تعالى .وقد بيَّنَ سبحانَهُ وتعالى العِلَلَ الظَّاهِرَةِ الَّتي تمنَعُ مِن إتِّخاذِهِم بطانَةً،والعِلَلُ الباطِنَةُ الّتي لاينبِّؤكَ بِها إلَّا العليمُ الخبيرُ-فَلَهُ الحمدُ،ولَهُ الشُّكرُ على ما أحاطَ بِهِ عبادَهُ المؤمِنينَ مِن رعايَةٍ ربَّانيَّةٍ-.

والبِطانَةُ تنقَسِمُ إلى قِسمينِ:

بطانَةُ خيرٍ،وبطانَةُ سوءٍ وشرّ.

فإنْ كانوا كفَّاراً،أومرتدّينَ:فهم بطانَةُ سوءٍ،وإنْ كانوا مسلِمينَ: ففيهِم بطانَةُ خيرٍ، وبطانَةُ سوءٍ أيضاً؛

عَن أبي سعيدٍ(رضي الله عنه)أنَّ رسولَ اللهِ(صلى الله عليه وسلم)قالَ:(مَابَعَثَ اللهُ مِنْ نَبي،وَلااسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَة إلا كانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخيرِ وتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالسُّوءِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَم اللهُ) رواهُ البخاريُّ.

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ:(أيْ مِن دونِ أهلِ دينِكُم وملَّتِكُم،يعني مِن غيرِ المؤمِنينَ)جامِعُ البيانِ ٢٨ /١٠٤، وكذا في تفسيرِ بنِ كثيرٍ١٠٦/٢،وأحكامِ القرآنِ للجصَّاصِ ٣٢٤/٢.

تنبيهٌ:الآيَةُ عامَّةٌ في كلِّ مَن ليسَ بمسلِمٍ؛لأنَّ كلَّ مَن لم يَكُنْ مسلِماً فهو مِن دونِنا.

يقولُ ابنُ العربيّ(رحمَهُ الله):(هَذَا عُمُومٌ فِي أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَّخِذُ الْكَافِرَ وَلِيًّا فِي نَصْرِهِ عَلَى عَدُوِّهِ وَلَا فِي أَمَانَةٍ وَلَا بِطَانَةٍ .مِنْ دُونِكُمْ:يَعْنِي مِنْ غَيْرِكُمْ وَسِوَاكُمْ)أحكامُ القرآنِ ٥٥/٢.

ويقولُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ الله):(فقولُهُ:مِن دونِكُم يشمَلُ المشرِكينَ والمنافِقينَ وأهلَ الكِتابِ)أضواءُ البيانِ ٢٢٠/٨.

ويقولُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(نهى اللهُ عزَّ وجلَّ المؤمنينَ بهذِهِ الآيَةِ أنْ يتَّخِذوا مِنَ الكفَّارِ واليَهودِ وأهلِ الأهواءِ دخلاءَ وولجاءَ يفاوِضونَهُم في الآراءِ،ويسندونَ إليهِم أمورَهُم)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ ١٧٨/٤.

ويقولُ الجصَّاصُ(رحمَهُ الله):(وفي هذِهِ الآيَةِ دلالَةٌ على:أنَّهُ لاتجوزُ الإستعانَةُ بأهلِ الذِّمَّةِ في أمورِ المسلِمينَ مِنَ العمالاتِ والكَتَبَةِ)أحكامُ القرآنِ للجصَّاصِ ٣٢٤/٢.

ذَكَرَ علماءُ أهلِ السُّنَّةِ الحِكمَةَ في عَدَمِ إتِّخاذِ غَيرِ المسلِمينَ بطانَةً:

يقولُ ابنُ العربيّ(رحمَهُ الله):(لأنَّهُم لايخلِصونَ النَّصيحَةَ،ولايؤدُّونَ الأمانَةَ بعضُهُم أولياءُ بعضٍ)أحكامُ القرآنِ ٢٤٠/٣.

وقالَ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله)بعدَ ذكرِهِ أثرَ عُمَرَ(رضي الله عنه):(أهلُ الذِّمَّةِ لايجوزُ إستِعمالُهُم في الكتابَةِ الّتي فيها إستطالَةٌ على المسلِمينَ،وإطّلاعٌ على دَوَاخِلِ أمُورِهِم الّتي يُخْشَى أنْ يُفْشوها إلى الأعداءِ مِن أهلِ الحربِ؛ولِهذا قالَ تعالى:﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ ).تفسيرُ بنِ كثيرٍ ١٠٧/٢.

وأمَّا العِلَلُ الّتي ذَكَرها اللهُ تَعالى في النَّهي عَنِ إتِّخاذِ غَيرِ المسلِمينَ بطانَةً:

**١-** ﴿لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾:يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾ أيْ فساداً يعني:لايترَكونَ الجهدَ في فسادِكُم،يعني:أنَّهُم وإنْ لم يقاتِلوكُم في الظَّاهِرِ،فإنَّهُم لايترَكونَ الجهدَ في المكرِ والخديعَةِ ...، وقد إنقَلَبَتْ الأحوالُ في هذِهِ الأزمانُ بإتِّخاذِ أهلِ الكِتابِ كَتَبَةً وأمناءَ،وتسوَّدوا بذلِكَ عِندَ الجَهَلَةِ الأغبياءِ مِنَ الولاةِ والأمراءِ).الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ ١٧٩/٤.

وقالَ الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ الله):(أي لايقصِّرونَ في مضرَّتِكُم).أضواءُ٤٧٩/٥.

وقالَ الإمامُ الطبريُّ(رحمَهُ الله):(﴿لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾البِطانةُ الّتي نَهى المؤمنينَ عَنِ إتِّخاذِها مِن دونِهِم،إنَّ هذِهِ البِطانةَ لاتترُكُكُم طاقتَها خَبالاً:أيْ لاتدَعُ جهدَها فيما أورَثَكُم الخبالَ.وأصلُ الخَبالِ: الفسادُ.....).جامِعُ البَيانِ٢٨/١٠٤_١٠٥،وأحكامُ القرآنِ للجصَّاصِ٢/٣٢٤،والكشفُ والبَيانُ للنَّيسابوري٣/١٣٤.

**٢ـ**﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾الودُّ:المحبَّةُ. العَنَتُ:المشقّةُ،أيْ يحبُّونَ كلَّ مافيهِ مشقَّةٌ على المسلِمينَ؛فكيفَ يُتَّخَذُ مَن كانَ كذلِكَ بطانةً فإنَّ هذِهِ حقيقَتُهُ الّتي لايمكِنُ لمسلِمٍ أنْ يَشُكَّ فيها؛لأنَّ المخبِرَ اللهُ تعالى،وإنْ أظهَرَ خلافَ ذلِكَ؟

وأغلى أمانيهِم للمسلِمِ –بعدَ المشقّةِ والعَنَتِ- أنْ يترُكَ دينَهُ؛قالَ تعالى:﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ....﴾،وقال:﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَاء ....﴾.

مِن هُنا حَمَلَ بعضُ علماءِ أهلِ السُّنّةِ العَنَتَ على الضَّلالَةِ والشَّرِّ،ومِنهُم مَن حَمَلَهُ على المعنى اللغويّ:

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):(واختلفوا في تأويلِ قولِهِ:﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ ،وقالَ بعضُهُم:ودُّوا ماضلَلْتُم عَن دينِكُم ... .عَنِ السُّدِّيّ:﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾يقولُ:ماضلَلْتُم).وقولُهُ:﴿ وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾فإنَّهُ يعني: ودُّوا عَنَتَكُم،أيْ:يتمَنَّونَ لَكُم العَنَتَ والشَّرَّ في دينِكُم،وما يسوؤكُم ولايسرُّكُم).جامِعُ البيانِ٢٨/١٠٤-١٠٧.

وقالَ الجصَّاصُ(رحِمَهُ اللهُ): (وقالَ ابنُ جريجٍ:ودُّوا أنْ تعنتوا في دينِكُم فتحملوا على المشقّةِ فيهِ؛لأنَّ أصلَ العَنَتِ المشقَّةُ فكأنَّهُ أخبرَ عَن محبّتِهِم لِما يَشُقُّ عليكُم؛وقالَ اللهُ تعالى:﴿وَلَوْ شَاء اللّهُ لأعْنَتَكُمْ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. أحكامُ القرآنِ للجصَّاصِ٢/٣٢٤.

وقالَ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾مصدريّةٌ،أيْ ودُّوا عَنَتَكُم،أيْ مايَشُقُّ عليكُم.والعَنَتُ المشقَّةُ).الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٤/ ١٨٠ـ١٨١.

**٣-** ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾:

أيْ أنَّ هذِهِ الفئَةَ الّتي نَهانا اللهُ تعالى عَنِ إتِّخاذِهِم بطانةً،في صدورِهِم مِنَ البغضِ والحِقدِ ضِدَّ المسلِمينَ الشَّيءُ الكثيرُ الكثيرُ،ولعِظَمِ هذِهِ البغضاءِ والحِقدِ فإنَّ مِنها تظهَرُ يقيناً على ألسِنَتِهِم؛إذ لايُمكِنُ أنْ يكونَ في داخِلِهِم كلُّ هذا الحقدِ على الإسلامِ والمسلِمينَ ثمَّ لايظهَرُ مِنهُ شيءٌ على اللسانِ؛وقد قالَ تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ....﴾.

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ...﴾ يعني بذلِكَ جلَّ ثناؤهُ:قد بَدَتْ بغضاءُ هؤلاءِ الّذينَ نهيتُكُم أيُّها المؤمنونَ أنْ تتَّخِذُوهُم بطانةً مِن دونِكُم لَكُم. بأفواهِهِم، يعـنـي بألسِنَتِهِم ...) جامِعُ البيانِ٢٨/١٠٩.

وقولُهُ تعالى:﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ....﴾ يعني تعالى ذكرُهُ بذلِكَ:(والّذي تخفي صدورُهُم،يعني صدورَ هؤلاءِ الّذينَ نهاكُم عَن إتِّخاذِهِم بطانةً،فتخفيهِ عنكُم أيُّها المؤمنونَ أكبرَ،يقولُ:أكبرُ ممّاقد بدا لَكُم بألسِنَتِهِم مِن أفواهِهِم مِنَ البغضاءِ وأعظَمُ).جامِعُ البيانِ٢٨/١١١،والجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٤/١٨٠ـ١٨١

ويقولُ الإمامُ النَّيسابوريُّ(رحمَهُ الله):(قد بدَتْ البغضاءُ،ومعنى الآيَةِ:قد ظَهَرَتْ إمارَةُ العداوَةِ﴿ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ بالشَّتيمَةِ والوقيعَةِ في المسلمينَ،وقيلَ:بإطِّلاعِ المشركِينَ على أسرارِ المؤمنينَ،وقيلَ:هو مثلُ قولِهِ: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾.الكشفُ والبيانُ٣/١٣٤.

وقولُهُ تعالى : ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾:

إنَّ مِن معاني (الآياتِ):العلاماتِ،يقولُ اللهُ تعالى بعدَ ذكرِ بعضِ صفاتِ الكافرينَ والمنافقينَ والتَّحذيرِ مِن إتِّخاذِهِم بطانةً مِن دونِ المؤمنينَ،قالَ:قد بيَّنا لَكُم أيُّها المؤمِنونَ علاماتِ أولئكَ الّذينَ حذَّرناكُم مِن إتِّخاذِهِم بطانةً مِن دونِ المؤمِنينَ،فإنْ كنتُم مِمَّن يعقِلونَ مايقالُ لَهُم.

يقولُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):(يعني بذلِكَ جلَّ ثناؤهُ:قد بيَّنا لَكُم أيُّها المؤمِنونَ الآياتِ،يعني بالآياتِ:العِبَرَ،قد بيَّنا لَكُم مِن أمرِ هؤلاءِ اليهودِ الّذينَ نهيناكُم أنْ تتَّخِذوهُم بطانةً مِن دونِ المؤمِنينَ ماتعتبِرونَ وتتَّعِظونَ بِهِ مِن أمرِهِم،﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾يعني:إنْ كنتُم تعقِلونَ عَنِ اللهِ مواعظَهُ وأمرَهُ ونهيَهُ،وتعرِفونَ مواقِعَ نفعِ ذلِكَ منكُم ومبلَغِ عائِدَتِهِ عَلَيكُم).جامِعُ البيانِ ٢٨/١١٣.

**٤ـ** ﴿هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ﴾إذا أصبَحَ أحَدُ هؤلاءِ بطانةً فإنَّ مِنَ الأعمالِ الّتي سيعمَلُ على تحقيقِها:الإفسادُ﴿لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً﴾،والعملُ عَلى جلبِ كلِّ مافيهِ مشقَّةٌ على المسلِمينَ،ومبعَثُ ذلِكَ البغضُ والحِقدُ الّذي إمتلأَ بِهِ صدرُهُ على الإسلامِ والمسلِمينَ،إلّا أنَّهُ يخفي ذلِكَ للوصولِ إلى تلكَ الغايَةِ،وإنْ كانَ بعضُ ذلِكَ الحقدُ أحياناً يظهَرُ على لِسانِهِ،وهذِهِ الغايَةُ لاتتحقَّقُ إلّا إذا ظَهَرَ بخلافِ تلكَ الحقيقَةِ مَعَ بعضِ الهفواتِ أثناءِ العَمَلِ؛قالَ تعالى:﴿يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ التوبة/٨.

والمسلِمُ يتعامَلُ ويحكُمُ الظاهِرَ،وظاهِرُ هذا النَّمَطِ مِنَ البطانَةِ أنَّهُ مسلِمٌ إنْ كانَ مُنافِقاً،ومريدٌ للخيرِ إنْ كانَ غيرَ مسلِمٍ،وهذا المظهَرُ يدعوا إلى محبَّتِهِ؛لأنَّ مَن قرَّبَ غيرَ المسلِمِ وجعَلَهُ بطانَةً لَهُ، لم يقرِّبْهُ إلّا لِما يرجوهُ مِنَ الخيرِ في وجودِهِ ضِمنَ الدَّائِرَةِ القريبَةِ والمقرَّبَةِ؛ولهذا قالَ اللهُ تعالى عَمَّن يخالِفُ أمرَ اللهِ تعالى في إتِّخاذِ أمثالِ هؤلاءِ بطانَةً:﴿هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ.. ﴾ ،وما يظهِرونَهُ مِنَ التَّودُّدِ خلافَ ما في بواطِنِهِم،فَمَن كانَ في قلبِهِ الحِقدُ والبغضاءُ لايمكِنُ أنْ يحبَّ مَن يبغِضُهُ.

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):﴿هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ﴾يعني بذلِكَ جلَّ ثناؤهُ:هاأنتُم أيُّها المؤمنون الّذينَ تحبُّونَهُم،يقولُ:تحبُّونَ هؤلاءِ الكفَّارِ الّذينَ نهيتُكُم عَنِ إتِّخاذِهِم بطانةً مِن دونِ المؤمنينَ، فتودونَّهُم وتواصِلونَهُم،وهم لايحبُّونَكُم،بل ينتظِرونَ لَكُم العداوَةَ والغشَّ ...).جامِعُ البَيانِ٢٨/١١٣.

٥-﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾:

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):(وتؤمنونَ بالكِتابِ كلِّهِ:ومعنى الكتابِ في هذا الموضِعِ،معنى الجمعِ،كما يُقالُ: أكثُرَ الدِّرهَمِ في أيدي النَّاسِ،بمعنى الدَّراهِمُ،فكذلِكَ قولُهُ:﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾،إنَّما معناهُ: بالكُتُبِ كلِّها كتابِكُم الَّذي أنزَلَ اللهُ إليكُم،وكتابِهِم الَّذي أنزَلَهُ إليهِم،وغيرِ ذلِكَ مِنَ الكُتُبِ الَّتي أنزَلها اللهُ على عبادِهِ.يقولُ تَعالى ذِكرُهُ: فأنتُم إذا كنتُم أيُّها المؤمنونَ تؤمِنونَ بالكُتُبِ كلِّها،وتعلَمونَ أنَّ الَّذينَ نهيتُكُم عَن أنْ تتَّخِذونَهُم بطانَةً مِن دونِكُم،كفَّارٌ بذلِكَ كلِّهِ،بجحودِهِم ذلِكَ كلَّهُ مِن عهودِ اللهِ إليهِم، وتبديلِهِم مافيهِ مِن أمرِ اللهِ ونهيِهِ .... عَن ابنِ عبَّاسٍ:﴿وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾.... فأنتُم أحقُّ بالبغضاءِ لَهُم) جامِعُ البَيانِ ١١٣/٢٨ـ تفسيرُ بنِ كثيرٍ١٥٠/٤.

٦ـ ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ الأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾:

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله):(وقالَ ابنُ مسعودٍ والسُّديُّ والربيعُ بنُ أنَسٍ:الأنامِلُ الأصابعُ،وهذا شأنُ المنافِقينَ يُظهِرونَ للمؤمنينَ الايمانَ والمودَّةَ،وهُم في الباطِنِ بخلافِ ذلِكَ مِن كلِّ وجهٍ،كما قالَ تعالى:﴿وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ الأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ وذلِكَ أشدُّ الغيظِ والحَنَقِ.) تفسيرُ ابنِ كثيرٍ١٥١/٤.

﴿إِذَا خَلَوْا﴾ فيما بينَهُم ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الأَنَامِلَ﴾ يعني أطرافَ الأصابعِ﴿مِنَ الْغَيْظِ﴾والحَنَقِ عَلَيكُم ... والعضُّ:عبارَةٌ عَن شدَّةِ الغيظِ مَعَ عَدَمِ القُدرَةِ على إنفاذِهِ)الجامِعِ لأحكامِ القرآنِ ١٨٢/٤.

﴿قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾أي أنَّ هذا الغيظَ الَّذي تخفونَهُ عِندَ اللقاءِ،وتظهِرونَهُ عندَما تنفَرِدونَ بِانفسِكُم وتظنُّونَ أنَّ ذلِكَ يخفى على عبادِ اللّهِ المؤمنينَ،إذاً سيتهي بِكُم ذلِكَ الغيظُ إلى الموتِ دونَ أنْ تحقِّقوا شيئاً بإذنِ اللهِ تعالى؛لأنَّ العليمَ بذاتِ الصُّدورِ الَّذي لاتخفى حالُكُم عَلَيهِ في حالِ إنفرادِكُم قد نبَّأَ عبادَهُ عَن حقيقَةِ حالِكُم﴿إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

يقولُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(قالَ الطَّبريُّ وكثيرٌ مِنَ المفسِّرينَ:هو دعاءٌ عَلَيهِم،أيْ قُلْ يا محمَّدٌ: أدامَ اللهُ غيظَكُم إلى أنْ تموتونَ. فَعَلى هذا يتَّجِهُ أنْ يدعو عليهِم بهذا مواجَهَةً وغيرَ مواجَهَةٍ بخلافِ اللعنَةِ.

الثَّاني:إنَّ المعنى أخبرَهُم أنَّهُم لايدرِكونَ مايؤمِّلونَ،فإنَّ الموتَ دونَ ذلِكَ. فعلى هذا المعنى زالَ معنى الدُّعاءِ وبقيَ معنى التَّقريعِ والإغاظَةِ ...) القرطبيُّ ١٨٣/٤.

٧- ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا﴾:

طالَما أنَّ وجودَهُ في هذا الموطِنِ؛لِجَلبِ الفسادِ والشَّرِّ على المؤمنينَ،فإذا رَزَقَ اللهُ تعالى عبادَهُ غيرَ ما يرجونَهُ لَهُم،فإنَّ ذَلِكَ يجعَلُ أهلَ هذِهِ البطانَةِ يستاؤونَ مِن ذلِكَ الخيرِ الَّذي أصابَ أهلَ الايمانِ؛قالَ تَعالى:﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾البقرة/١٠٥.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(قولُهُ تعالى:﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾قرأَ السَّلميُّ بالياءِ والباقونَ بالتَّاءِ. واللفظُ عامٌّ في كلِّ مايحسُنُ ويسوءُ،وماذَكَرَهُ المفسِّرونَ مِنَ الخصبِ والجدبِ وإجتماعِ المؤمنينَ، ودخولِ الفِرقَةِ بينَهُم إلى غيرِ ذلِكَ مِن الأقوالِ أمثلَةٌ وليسَ بإختلافٍ.والمعنى في الآيَةِ:أنَّ مَن كانَتْ هذِهِ صِفَتُهُ مِن شدَّةِ العداوَةِ والحقدِ والفَرَحِ بنزولِ الشَّدائِدِ على المؤمنينَ،لم يكُنْ أهلاً لأنْ يتَّخَذَ بطانَةً،لا سيَّما في هذا الأمرِ الجسيمِ مِنَ الجهادِ الَّذي هو مِلاكُ الدُّنيا والآخِرَةِ؛ولقد أحسَنَ القائِلُ في قولِهِ:(كلُّ العداوَاتِ قد ترجى مَوَدَّتُها ... إلَّا عداوةُ مَن عاداكَ عَن حَسَدِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ١٨٣/٤.

الرَّدُّ:﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾.

والوسائِلُ الَّتي وَضَعَها اللهُ تَعالى أمامَ أناسٍ يكيدونَ لَنا في الخَفاءِ:

١ـ الصبرُ أمامَ هؤلاءِ مِمَّن يضمُرونَ الحِقدَ والبُغضَ للإسلامِ وأهلِهِ.وليسَ معنى ذلِكَ أنْ يُخالِفَ المؤمِنُ أمرَ اللّهِ تعالى ويتَّخِذَ مِنهُم بطانَةً ثمَّ يصبِرُ على الأذيَّةِ الَّتي تصدُرُ مِنهُم،وإنَّما يكونُ الصَّبرُ على أذيَّتِهِم الَّتي هي بالأصلِ خفيَّةٌ وتحاكُ في الظَّلامِ. فما نَلقاهُ مِنهُم دونَ أنْ نَعلَمَ المتسبِّبَ في تلكَ الأذيَّةِ فليسَ لَنا إلَّا الصَّبرَ قالَ تعالى:﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَذًى كَثِيراً وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾آل عمران/١٨٦.

٢ـ التَّقوى:أنْ نَتَّقيَ اللّهَ تعالى فيما أمَرَ،وفيما نَهى-ومِنَ المنهيَّاتِ أنْ نتَّخِذَ مِنَ غير المسلمين بطانَةً-.

يقولُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(فشَرَطَ تعالى نفيَ ضررِهِم بالصَّبرِ والتَّقوى،فكانَ ذلِكَ تسليَةً للمؤمنينَ وتقويَةً لنفوسِهِم)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ١٨٣/٤.

## المبحثُ الثَّالِث
## ((شبهاتٌ حولَ جوازِ الإستعانةِ بالمشرِكينَ والرَّدِّ عَلَيها))

أوَّلاً:حلفُ الفضولِ:ومدارُ هذا الحلفِ أنَّ قريشاً إجتمعوا في دارِ عبدِ اللهِ بن جدعانَ،وتعاقَدوا وتعاهدوا على أنْ لايجدوا بمكَّةَ مظلوماً مِن أهلِها،وغيرَهُم مِمَّن دَخَلَها مِن سائرِ النَّاسِ إلَّا قاموا مَعَهُ،وكانوا عَلَى مَن ظَلَمَهُ حتَّى تُرَدَّ عَلَيهِ مَظلَمَتُهُ.فسمَّتْ قريشُ ذلِكَ الحلفَ(حلفَ الفضولِ)،فكانَ حقيقةُ الحلفِ ردَ المظالِمِ.

عَن محمَّدٍ وعبدِ الرَّحمنِ ابنَيْ أبي بَكرٍ(رضي الله عنه)قالا:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(لقد شَهِدْتُ مَعَ عمومَتي في دارِ عبدِ اللهِ بنِ جدعانَ حلفاً لو دُعيتُ بِهِ في الإسلامِ لأجبتُ)سيرةُ ابنِ هشام ١٤١/١.

هل يُفهَمُ مِن هذا النَّصِ أنَّ المشركينَ إذا دَعوا رسولَ اللهِ(ﷺ)إلى التَّحالُفِ مَعَهُم على ردِّ المظالِمِ لاستجابَ لَهُم؟

أقولُ مستعيناً باللهِ تَعالى:لايمكِنُ حملَ الحديثِ على هذا المعنى؛وذلِكَ:

١-لأنَّ الرَّسولَ(ﷺ)قالَ:(لو دُعيتُ بِهِ في الإسلامِ لأجَبتُ)أيْ:أنَّ مَن هُم في دائِرَةِ الإسلامِ إذا دَعوهُ (ﷺ)إلى التَّحالُفِ لِرَدِّ المظالِمِ لأجابَهُم،هذا الَّذي يُفهَمُ مِن نَصِّ الحَديثِ،وهذا النَّوعُ مِنَ التَّحالُفِ في الإسلامِ جائِزٌ؛لأنَّهُ مِن بابِ التَّعاهدِ على الطَّاعاتِ،ومِن ضمنِها الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عَنِ المنكَرِ.

٢- لايمكِنُ أنْ يُحمَلَ الحديثُ على مَن ليسَ في دائِرَةِ الإسلامِ-غيرَ المسلِمينَ-؛لأنَّ كثيراً مِن المظالِمِ عِندَنا في الإسلامِ لايُعدُّ ظُلماً عِندَهُم،كالزِّنا،وقتلِ غَيرِ القاتِلِ إلخ.

٣- هذا الفَهمُ للحديثِ يوافِقُ الآيَةَ والأحاديثَ الصَّحيحَةَ الَّتي تنصُّ على عَدَمِ الإستعانَةِ بالمشرِكينَ.

٤-إنَّ ظلمَ الشِّركِ الَّذي عِندَ غيرِ المسلمينَ مِن أعظَمِ الظُّلماتِ؛لِقولِهِ تَعالى:﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ فكيفَ نَدخُلُ مَعَهُم في حِلفٍ؛لِرَفعِ الظُّلمِ الأخَفِّ، وعندَهُم الشِّركُ الأكبرُ!!؟؟

إنَّ مِن خيريَّةِ هذِهِ الأمَّةِ الأمرُ بالمعروفِ،والنَّهيُ عَنِ المنكَرِ،والإيمانُ باللهِ تَعالى،فكيفَ يُمكِنُ أنْ يُشارِكَنا في هذِهِ الخيريَّةِ مَن فَقَدَ شرطَ الإنتماءِ لِهذِهِ الأمَّةِ،وإلَّا فما أكثَرَ جمعيَّاتِ حقوقِ الإنسانِ كما زَعَموا!؟

إذاً لايجوزُ الإستدلالُ بهذا الحديثِ الشَّريفِ للإستعانَةِ بالمشرِكينَ في القِتالِ،ولا في إدارَةِ أمورِهِم.

ثانِياً:الجِوارُ:وهو نوعٌ مِنَ الإستِعانَةِ بالكفَّارِ والمشرِكينَ،وهو أنْ يدخُلَ المسلِمُ في حمايَةِ المشرِكِ على أنْ يحميهِ وفقَ قوانينِهِم،وقد دَخَلَ الرَّسولُ(ﷺ)في جوارِ مطعمِ بنِ عديٍّ عِندَ عودَتِهِ مِنَ الطَّائِفِ إلى مَكَّةَ(شرَّفَها اللهُ وعظَّمَها)،وكانَ مطعِمُ مشرِكاً.

وأجارَ ابنُ الدُّغنَةِ أبا بَكرٍ(رضي الله عنه)في مَكَّةَ،وكانَ عثمانُ بنُ مضعونٍ(رضي الله عنه)في جوارِ الوليدِ بنِ المغيرَةِ.

الرَّدُّ:هذا النَّوعُ مِنَ الإستِعانَةِ لايصلُحُ للإستدلالِ عَلَى جوازِ الإستعانَةِ بالمشرِكينَ في القِتالِ؛لأنَّ الجِوارَ شيءٌ،والقِتالُ شيءٌ آخَرُ.فيبقى للجوارِ حكمُ الجوازِ-ومِن هُنا جازَ اللجوءُ الى بلادِ الكفَّارِ والدُّخولُ في جوارِهِم وفقَ قوانينِهِم-،ويبقى للإستِعانَةِ في القِتالِ حُكمُ المنعِ.

ثالِثاً:عبدُ اللهِ بنُ أريقطِ:يقولُ الحلبيُّ(رحمه الله):(ثمَّ إستأجَرَ رسولُ اللهِ(ﷺ)وأبو بَكرٍ(رضي الله عنه)رجلاً مِن بني البديلِ-وهو عبدُ اللهِ بنُ أريقطٍ- ... ؛ليدلَّهُما على الطَّريقِ إلى المدينَةِ،وكانَ على دينِ قريشٍ،أيْ ثمَّ أسلَمَ بعدَ ذلِكَ،وقيلَ:لم يعرَفْ لَهُ إسلامٌ،وفي(الرَّوضِ)ماوجَدنا عَن طريقٍ صحيحٍ أنَّهُ أسلَمَ بَعدَ ذلِكَ)تفسيرُ الحلبيَّةِ لعليِّ برهانِ الدِّينِ الحلبيِّ ٢٠٥/٣،وقد ذَكَرَهُ ابنُ كثيرٍ في السِّيرَةِ النَّبويَّةِ في ٢٩٤/٣.

وهذا النَّوعُ مِنَ الإستِعانَةِ جائِزةٌ،أيْ أنْ نَستَعينَ بِهِم بمالَدَيهِم مِنَ الخبراتِ،إلَّا أنَّهُ لايصِحُ دليلاً للإستِعانَةِ بالمشرِكينَ في القِتالِ، فهما حالتانِ مختَلِفتانِ.

رابِعاً:وثيقَةُ المدينَةِ: بعدَ أنْ هاجَرَالرَّسولُ(ﷺ)إلى المدينَةِ كَتَبَ وثيقَةً بينَهُ وبينَ مَن في المدينَةِ مِنَ اليَهودِ،وممَّاجاءَ فيها:

(إنَّ على اليَهودِ نفقَتَهُم،وعلى المسلِمينَ نفقَتَهُم،وإنَّ بينَهُم النُّصرَةُ على مَن حارَبَ أهلَ هذِهِ الصَّحيفَةِ .... وإنَّ بينَهُم النُّصرَةُ على مَن دَهَمَ يَثرِبَ).الرَّوضُ الأنفُ١٧٦/٤.

فالوثيقَةُ نَصَّتْ على النُّصرَةِ بينَ المسلِمينَ واليَهودِ في موطِنَينِ:

١-مَن حارَبَ أهلَ هذِهِ الصَّحيفَةِ(وهم المسلِمونَ واليَهودِ).فيُفهَمُ مِن نصِّ الوثيقَةِ أنَّ المسلِمينَ إذا حارَبَهُم أحَدٌ فاليهودُ سينصُرونَهُم،وكذلِكَ العكسُ.

٢- إذا تعرَّضَتْ المدينَةُ لِمُداهَمَةٍ خارجيَّةٍ،فإنَّ بينَ المسلِمينَ وبينَ اليَهودِ النُّصرَةَ على المداهِمِ.

الرَّدُّ:هذِهِ الوثيقَةُ كانَتْ في بدايَةِ مقدَمِهِ(ﷺ)إلى المدينَةِ،إلَّا أنَّ التَّطبيقَ العَمَليَّ بَعدَ ذلِكَ لم يَكُنْ عَلَى وفقِ مايُفهَمُ للوهلَةِ الأولى مِن هذِهِ الصَّحيفَةِ؛وذلِكَ:

أ- في السَّنَةِ الثَّالِثَةِ جاءتْ قريشُ تُريدُ قِتالَ المسلِمينَ والصَّحيفَةُ نَصَّتْ على أنَّ بَينَ المسلِمينَ واليهودِ عهداً بالنُّصرَةِ على مَن حارَبَ أهلَ الصَّحيفَةِ،فبِموجَبِ هذِهِ الوثيقَةِ على اليَهودِ نُصرَةُ المسلِمينَ،ولكِن الَّذي حَصَلَ أنَّ الرَّسولَ(ﷺ)خَرَجَ لِقتالِ قريشٍ،ولم يَخرُجْ مَعَهُ اليهودُ،بَلْ أرجَعَ مَن خَرَجَ مِنهُم،ومِن غيرِهِم؛لأنَّ شرطَ الإشتراكِ في القتالِ كانَ(الدُّخولَ في الإسلامِ)،وقد مَرَّتْ الأحاديثُ الصَّحيحَةُ في ذلِكَ.

وعدمُ نصرَتِهم للمسلِمينَ في هذِهِ المعرَكَةِ لم يعتبِرْهُ الرّسولُ(ﷺ)نقضاً لِمااتّفَقَ عَلَيهِ في الصَّحيفَةِ؛بدليلِ أنّهُم عِندَما نقَضوا بنودَ الوثيقَةِ في غيرِ النُّصرَةِ أجلاهُم الرّسولُ(ﷺ).فعَمَلُ الرّسولِ(ﷺ)يدلُّ على أنَّ ماجاءَ في الصَّحيفَةِ ليسَ المقصودُ بِهِ مايتبادَرُ إلى الأذهانِ أنَّهُ(ﷺ) يستنصِرُ بِهِم في القِتالِ.

وقد ذَكَرَ البيهقيُّ في السُّنَنِ الكُبرى والطّبرانيُّ(رحمهما الله):أنَّ الرّسولَ(ﷺ)أرجَعَ كتيبةً يهوديّةً(١) خَرَجَتْ إلى أُحُدٍ للمغنَمِ،قالَ:(أوأسلَموا)؟قالوا:لا،بَلْ هُم عَلَى دينِهِم.قالَ(ﷺ):(قُلْ لَهُم:فلْيرجِعوا،فإنّا لانستَعينُ بالمشرِكينَ على المشرِكينَ).

(١) وأشكَلَ عليَّ أن في بعضِ الرِّواياتِ جاءتْ أنّ هذِهِ الكتيبَةَ كانَتْ مِن بني قينقاعَ ، لِعلمي أنّ هذِهِ القبيلَةَ اليهوديَّةَ قد أجلاهُم الرّسولُ (ﷺ) بَعدَ غزوَةِ بدرٍ ولَم أجِدْ قولاً للعلَماءِ بَعدَ التّقصي .

وتعرَّضَتْ المدينَةُ لِغزوٍ-في السَّنَةِ الرّابعَةِ-مِن قبلِ الأحزابِ-وصحيفَةُ المدينَةِ تنصُّ على أنَّ بينَ المسلِمينَ واليهودِ النُّصرَةَ عَلَى مَن دَهَمَ المدينَةَ-،والّذي حَصَلَ أنَّ الرّسولَ(ﷺ)لَمْ يستَعِنْ بيهوديٍّ واحِدٍ في حَفرِ الخندَقِ،وحراسَتِهِ،والدِّفاعِ عَنِ المدينَةِ،ولم يُسهِمْ اليهودُ في تخفيفِ الشِّدَّةِ الّتي أصابَتْ المسلِمينَ.

إذاً التَّطبيقُ العَمَليُّ لنَصِّ الوثيقَةِ(النَّصرُ عَلَى مَن داهَمَ المدينَةَ)،لايعني الإستِعانَةَ بذواتِهِم في القتالِ، بَلْ

على كلِّ فِئَةٍ الدِّفاعُ عَنِ المدينَةِ مِن جهتِها(المسلِمونَ مِن جهَتِهِم،واليهودُ مِن جهتِهِم)،وهذا الّذي حَصَلَ؛ ولِهذا لَمْ يُعَدْ عَدَمُ إشتراكِ اليَهودِ مَعَ المسلِمينَ في القِتالِ مِن خلالِ الخَندَقِ خَرقاً لِبنودِ الوثيقَةِ،ولكِن عِندَما خانَ يهودُ بني قريضَةَ العَهدَ،وماجاءَ في الصَّحيفَةِ وكادوا أنْ يفتَحوا المدينَةَ مِن جهتِهِم للمشرِكينَ؛لِيدخلوها بعدَ أنْ استعصى عَلَيهِم الدُّخولُ مِن جهَةِ الخندَقِ،عدَّ هذا العَمَلُ خيانَةً،ومخالَفَةً لِنَصِّ الصَّحيفَةِ؛لأنَّ عَدَمَ دفاعِهِم عَنِ المدينَةِ مِن جهتِهِم وعَدَم حمايَتِهِم لها كانَ خرقاً للعهدِ وخيانَةً، وليسَ لِعَدَمِ إشتراكِهِم مَعَ المسلِمينَ في قتالِ المشرِكينَ؛ولِهذا نَكَّلَ بِهِم الرّسولُ(ﷺ)،وقَتَلَ كلَّ مَن بَلَغَ مِنهُم الحُلُمَ،وسَبى ذراريَهُم ونساءَهُم،وغَنَمَ أموالَهُم-وكانَ هذا الحكمُ هو القصاصُ العادِلُ؛إذ لو أنَّ المشرِكينَ دَخَلوا المدينَةَ مِن جهَةِ اليهودِ لَقَتلوا مَن بَلَغَ مِنَ الرِّجالِ مِنَ المسلِمينَ،ولَسَبوا النِّساءَ والأطفالَ-واستولوا عَلَى الأموالِ-،فَفَعَلَ بِهِم رسولُ اللهِ (ﷺ)ماكانَ سَيَقَعُ بالمسلِمينَ بِسَبَبِ خيانَتِهِم.

إنَّ إدراكَ واقِعِ المدينَةِ بشَكلٍ صحيحٍ،يعينُ عَلَى فَهمِ ماجاءَ في الوثيقَةِ،وأنَّهُ غَيرُ متناقِضٍ مَعَ قولِهِ(ﷺ) :(إنّا لانستَعينُ بالمشرِكينَ على المشرِكينَ).وإنْ سلَّمنا جدلاً بأنَّ المرادَ مِنَ الوثيقَةِ الإستنصارُ بذواتِهِم في القِتالِ،لكِنْ نقولُ :هذا الحديثُ في(بدرٍ،وأُحُدٍ)،وهو متأخِّرٌ عَنِ الوثيقَةِ الّتي كانَتْ في السَّنَةِ الأولى، والمتأخِّرُ ناسِخٌ للمتقدِّمِ.

خلاصَةُ القولِ:لا دلالَةَ في صحيفَةِ المدينَةِ على جوازِ الإستِعانَةِ بذواتِ المشرِكينَ في القِتالِ،ولايُخالِفُ ماقلناهُ عَنِ الآيَةِ الكريمَةِ﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾.

خامِساً:عَمَلُ نعيمِ بنِ مسعودٍ الثقفيّ في الإيقاعِ والتَّحريشِ بينَ اليهودِ والمشرِكينَ.هل هو مِن بابِ الإستعانَةِ بالمشرِكينَ في القِتالِ؟

الرَّدُّ: إبتداءً:إنَّ ماصَحَّ عَنِ الرّسولِ(ﷺ)مِن إشتراطِ الإسلامِ في القِتالِ،وكذا ماجاءَ عَنِ العلماءِ الرّبانيّينَ في تفسيرِ الآياتِ القرآنيّةِ يَرُدُّ ذلِكَ.

ثانياً:إنَّ دراسَةَ خطواتِ عَمَلِ نعيمٍ(رضي الله عنه)يُثبِتُ لَنا أنَّ هذا النَّوعَ مِنَ العَمَلِ،لايدخُلُ في بابِ الإستِعانَةِ بالمشرِكينَ في القِتالِ،بَلْ كانَ عَمَلُهُ(رضي الله عنه):

١-إنَّهُ إلتقى باليَهودِ -بعدَ أنْ نَقَضوا العَهدَ-،وحذَّرَهُم مِن رجوعِ المشرِكينَ عَنِ المدينَةِ دونَ قتالٍ،وإلّا فإنَّهُم إنْ رَجَعوا مِن غَيرِ قتالٍ،فإنَّ محمَّداً(ﷺ)سينفرِدُ بِهِم عِندَ ذلِكَ،ولاطاقَةَ لَهُم لِوحدِهِم على قتالِ محمَّدٍ(ﷺ)،وأشارَ عَلَيهِم:أنْ اطلُبوا مِنَ الأحزابِ سبعينَ رجُلاً يكونونَ رهاناً عندَكُم؛لِتحمِلوا الأحزابَ عَلَى قتالِ المسلِمينَ،وإلّا تقتُلونَ الرَّهائِنَ.

٢-ثُمَّ إتَّصَلَ بالأحزابِ،وأخبرَهُم أنَّ قريضَةَ ندمَتْ عَلَى نقضِهِم العهدَ مَعَ محمَّدٍ(ﷺ)،ولِكَي تُعيدَ قريضَةُ العهدَ عَلَى ماكانَ عَلَيهِ فقد إتَّفقوا مَعَ محمَّدٍ(ﷺ)أنْ يسلِموهُ سبعينَ رَجُلاً مِنكُم.

٣-ثُمَّ إتَّصَلَتْ يهودُ قريضَةَ بالمشرِكينَ،وطَلَبوا مِنهُم سبعينَ رجُلاً رِهاناً؛ليعلَموا أنَّ قريشَ ستقاتِلُ،قالَتْ الأحزابُ:صَدَقَ نعيمٌ-أيْ فيما أخبرَ مِن إتِّفاقِ قريضَةَ مَعَ رسولِ اللهِ(ﷺ)-،وامتنَعَ المشرِكونَ عَن تسليمِ الرَّهائِنِ،فقالَتْ قريضَةُ:صَدَقَ نَعيمٌ-أيْ أنَّ المشرِكينَ سَيَنسَحِبونَ دونَ قِتالٍ-.

فهذا النّوعُ مِنَ العَمَلِ نسمّيهِ:(التَّحريشُ والإيقاعُ بينَ المشرِكينَ)،ولايدخُلُ في بابِ الإستعانَةِ بذواتِ المشرِكينَ المنهيّ عَنهُ في القِتالِ؛لأنَّ نعيماً(رضي الله عنه)إتَّصَلَ بالطَّرفَينِ كلَيهِما،وحَمَلَ أحدَهُم على الآخَرِ،أمّا لو اتَّصَلَ بأحَدِ الطَّرَفينِ،وحَمَلَهُ على الإيقاعِ بالطَّرَفِ الآخَرِ دونَ أنْ يتَّصِلَ بالطَّرَفِ الثّاني،فإنَّ ذلِكَ يدخُلُ في الإستعانَةِ المنهيَّةِ عنها.

سادِساً:مخيريقٌ خيرُ يهودَ:وكانَ مِن أمرِهِ أنَّهُ قاتَلَ في غزوَةِ أحُدٍ مَعَ رسولِ اللهِ(ﷺ)وقُتِلَ،فقالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(مخيريقٌ خيرُ يهودَ).

قالَ ابنُ اسحاق(رحمه الله):(كانَ مِن حديثِ مخيريقٍ،كانَ حبراً عالِماً،وكانَ رَجُلاً غنيّاً كثيرَ الأموالِ مِنَ النَّخلِ،وكانَ يعرِفُ رسولَ اللهِ(ﷺ)بصفَتِهِ ومايجِدُ في عِلمِهِ،وغَلَبَ عَلَيهِ إلفُ دينِهِ،فَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذلِكَ حتَّى إذا كانَ يومَ أحَدٍ،وكانَ يومَ سبتٍ قالَ:يا معشَرَ يهودٍ،واللهِ إنَّكُم لَتعلَمونَ أنَّ نَصرَ محمَّدٍ عَلَيكُم لَحَقٌّ،قالوا:إنَّ اليومَ يومُ السَّبتِ،قالَ:لا، سبتَ لَكُم،ثُمَّ أخَذَ سلاحَهُ،وخَرَجَ حتَّى أتى رسولَ اللهِ(ﷺ)بأُحُدٍ، وعَهِدَ إلى مَن ورائَهِ مِن قومِهِ إنْ قُتِلْتُ هذا اليومَ فأموالي إلى محمَّدٍ يصنَعُ فيها ما أراهُ اللهُ،فَلَمّا إقتَتَلَ النّاسُ قاتَلَ حتَّى قُتِلَ،فقالَ رسولُ اللهِ(ﷺ)-فيما بَلَغَني-:(مخيريقٌ خيرُ يهودَ)،وقَبَضَ رسولُ اللهِ(ﷺ) أموالَهُ،فعامَّةُ صدقاتِ رسولِ اللهِ(ﷺ)بالمدينَةِ مِنها)الرّوضُ الأنف٤/٢٠٦.

وقد اختلَفَ العُلماءُ في إسلامِ مخيريقٍ.

فإنْ كانَ قد أسلَمَ كما قالَ بعضُ العُلماءِ مِنهُم:ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله)كماجاءَ في السِّيرَةِ النَّبويَّةِ،وهو يتحدَّثُ عَن رؤوسِ اليهودِ،قالَ:(ومخيريقٌ:وقد أسلَمَ يومَ أُحُدٍ،وكانَ حبرَ قومِهِ)٤٢٣/٣.

وقالَ أيضاً(رحمَهُ الله)في ص٤٢٥:(ثمَّ لحقَ برسولِ اللهِ(ﷺ)،وقاتَلَ حتَّى قُتِلَ(رضي الله عنه))،فقد عدَّهُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله) مِنَ الصَّحابَةِ،كما هو ظاهِرٌ مِن ترضيهِ عنهُ.

ووضَعَ ابنُ هشامٍ(رحمَهُ الله)عنواناً،فقالَ:(حديثُ مخيريقٍ وإسلامُهُ وموتُهُ ووصاتُهُ).

ونقلَ الذَّهبيُّ عَنِ الواقديّ:إنَّهُ كانَ حبراً عالماً مِن بني النَّضيرِ؛ولِذا عدَّهُ الذَّهبيُّ مِنَ الصَّحابَةِ)خلاصَةُ الوفا بأخبارِ المصطفى٢٧٨/١.

فإذا كانَ قد أسلَمَ،فلانَزيدُ عَلَى ذلِكَ بشيءٍ؛لأنَّهُ مسلِمٌ قاتَلَ مَعَ المسلِمينَ فلا إشكالَ في الأمرِ.

أمَّا إذا قُلنا:إنَّهُ لَمْ يسلِمْ،كما نَقَلَ في روايَةٍ ثانيَةٍ عَنِ الواقديّ(خلاصَةُ الوفا بأخبارِ المصطفى ٢٧٨/١)، أو بناءً عَلَى قولِ رسولِ اللهِ(ﷺ):(مخيريقٌ خيرُ يهودَ)،وعَلَى فهمِ أنَّهُ كانَ مِنَ اليَهودِ،ولَمْ يَكُنْ مِنَ المسلِمينَ،فَهَلْ يدخُلُ هذا في الإستِعانَةِ والإستنصارِ بذواتِ المشركِينَ في القِتالِ المنهيِّ عَنهُ؟

فنقولُ:قولُ الواقديّ: في عَدَمِ إسلامِهِ،فإنَّهُ معارِضٌ لِقولِهِ في الرِّوايَةِ الأولى:بأنَّهُ أسلَمَ،وكذا لِقولِ مَن ذَكرناهُم مِنَ العلماءِ.

وماجاءَ في حديثِ رسولِ اللهِ(ﷺ):(مخيريقٌ خيرُ يهودَ)،وقد نَقَلَ عَن أهلِ العِلمِ بأنَّهُ أسلَمَ،فللتَّوفيقِ بَينَ إسلامِهِ،ونسبَتِهِ إلى(يهودٍ)،فنقولُ مستعيناً باللهِ تَعالى:

التَّأويلُ الأوَّلُ:إنَّ في نسبَةِ مخيريقٍ إلى يهودٍ في حديثِ رسولِ اللهِ(ﷺ)لايدلُّ عَلَى أنَّهُ ماتَ يهوديّاً،ويمكِنُ حَمَلَ تِلكَ النِّسبَةِ عَلَى الخيريَّةِ،أيْ: أنَّهُ بإسلامِهِ وقتالِهِ مَعَ رسولِ اللهِ(ﷺ)؛نصرَةً لَهُ،وتنازُلِهِ عن مالِهِ إلى رسولِ اللهِ(ﷺ)،فهو بهذِهِ الأعمالِ الجليلَةِ كانَ خيرَ يهودٍ؛إذ لَمْ يعمَلْ باقي اليَهودِ ماعمَلَهُ مخيريقٌ. فالخيريَّةُ لَيسَتْ في يهوديَّتِهِ،وإنَّما في إسلامِهِ وجهادِهِ وتصدُّقِهِ بمالِهِ.؛إذقالَ السُّهيليُّ(رحمَهُ الله)في(الرَّوضِ الأنفِ):(ومخيريقٌ مسلِمٌ،ولايجوزُ أنْ يُقالَ في مسلِمٍ هو خيرُ النَّصارى،ولاخيرُ اليهودِ؛لأنَّ أفعَلَ مِن كذا إذا أضيفَ فهو بعضُ ماأضيفَ إليهِ،فإنْ قيلَ:وكيفَ جازَ هذا؟قُلنا:لأنَّهُ قالَ:(خيرُ يهودٍ)،ولَمْ يَقُلْ:خيرُ اليهودِ.ويهود إسمٌ عَلَمٌ،كثمودٍ)السِّيرَةُ النَّبويَّةُعرضُ وقائعَ وتحليلُ أحداثٍ١٧١/٣.

التَّأويلُ الثَّاني:إنَّ العُلماءَ(رحمَهُم الله)يحمِلونَ مِثلَ هذِهِ النِّسبَةِ بناءً عَلَى ماكانَ عَلَيهِ،كما في قولِ اللهِ تَعالى:

﴿وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾أي آتوا الَّذينَ كانوا يتامى أموالَهُم؛لأنَّ اليَتيمَ محجورٌ عَلَيهِ،ويُدفَعُ إليهِ مالُهُ بعدَ البلوغِ؛إذ يرفَعُ الحجرُ عَنهُ،هناكَ تفصيلٌ في الموضوعِ يراجَعُ كتبُ الفقهِ.وقد قالَ تَعالى:( وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ).

وإذا قُلنا:إنَّ مخيريقاً كانَ يهوديّاً،ونَصَرَ الرَّسولَ(ﷺ)،وهو عَلَى يهوديَّتِهِ،وقُتِلَ وهو يهوديٌّ.فَهَل يمكِنُ الإستدلالُ بِهِ على جوازِ الإستِعانَةِ بالمشركِينَ في القِتالِ بذواتِهِم؟وكيفَ نوفِّقُ بينَ وجودِ مخيريقٍ مَعَ المسلِمينَ،وبينَ قولِ الرَّسولِ(ﷺ):(إنَّا لانستَعينُ بالمشركِينَ على المشركِينَ)؟

ليسَ أمامَنا للتَّوفيقِ بينَ عدمِ إستِعانَةِ الرَّسولِ(ﷺ)بالمشركِينَ في القِتالِ بذواتِهِم،كماصَحَّ عَنهُ،واشتراطُهُ الإسلامَ على مَن أرادَ الخروجَ مَعَهُ،وبينَ وجودِ مخيريقٍ-فيما إذا قُلنا:أنَّهُ لم يُسلِمْ-إلَّا أنْ نَقولَ:أنَّ التحاقَهُ بالمسلِمينَ لَم يَكُنْ بِعلمِ رسولِ اللهِ(ﷺ)،وإلَّا لو عَلِمَ بِهِ لاشترَطَ عَليهِ الإسلامَ،وإلَّا أرجَعَهُ،كما أرجَعَ خُبيباً الأنصاريّ وصاحِبَهُ،وكماأرجَعَ ذلِكَ المشرِكَ في غزوَةِ بدرٍ،وماأذِنَ لَهُم،إلَّا بعدَ أنْ أسلَموا.

وهذا أمرٌ مُمكِنُ الحصولِ ؛بِسَبَبِ طبيعَةِ الجيشِ في ذلِكَ الوقتِ،وبِسَبَبِ ماكانوا يلبَسونَ مِن أدواتِ الحربِ،والَّتي مِنها مايغطِّي الوجهَ،وقد حَصَلَ مِثلُ هذا في نَفسِ تِلكَ الغزوَةِ؛كمافي حادثَةِ الأصيرمِ (رضي الله عنه)،كانَ أبو هريرةَ(رضي الله عنه)يقولُ:حدِّثوني عَن رجلٍ دَخَلَ الجنَّةَ لَمْ يُصَلِّ قط؟فإذا لَمْ يعرفْهُ النَّاسُ،سألوهُ مَن هو؟فيقولُ:أصيرمُ بنى عبدِالأشهَلِ (عمرو بنِ ثابتٍ بنِ وقشٍ)،قالَ الحصينُ:فقلتُ لمحمودِ بنِ لبيدٍ: كيفَ كانَ شأنُ الأصيرِمِ؟قالَ:كانَ يأبى الإسلامَ عَلَى قومِهِ،فلَمَّا كانَ يومُ أحُدٍ،وخَرَجَ رسولُ اللهِ(ﷺ)إلى أحُدٍ بدا لَهُ الإسلامُ،فأسلَمَ،فأخَذَ سيفَهُ،فغَدا حتَّى أتى القومَ فدَخَلَ في عَرَضِ النَّاسِ،فقاتَلَ حتَّى أثبَتَتهُ الجراحَةُ،قالَ:فبينَما رجالُ بَنى عبدِالأشهلِ يلتمِسونَ قتلاهُم في المعرَكَةِ إذا هُم بِهِ،فقالوا:واللهِ إنَّ هذا للأصيرمُ،وماجاءَ لَقَد تركناهُ،وإنَّهُ لَمُنكِرٌ هذا الحديثَ،فسألوهُ ماجاءَ بِهِ،قالوا:ماجاءَ بِكَ ياعمرو أحَرباً عَلَى قومِكَ أو رغبَةً في الإسلامِ؟قالَ:بَلْ رغبَةٌ في الإسلامِ:آمنتُ باللهِ ورسولِهِ،وأسلَمتُ،ثمَّ أخذتُ سيفِيَ فغدوتُ مَعَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ،فقاتَلتُ حتَّى أصابَنِي ماأصابَني،قالَ:ثمَّ لَمْ يلبَثْ أنْ ماتَ في أيديهِم،فذَكَروهُ لِرسولِ اللهِ(ﷺ)،فقالَ:(إنَّهُ لَمِن أهلِ الجنَّةِ).رواهُ الإمامُ أحمَدُ،وإسنادُهُ حسنٌ،وقالَ الهيثميُّ (رحمَهُ الله)في مجمعِ الزَّوائدِ:رواهُ أحمدُ،ورجالُهُ ثقاتٌ.

وكذلِكَ الحالُ مَعَ حسيلِ بنِ جابرٍ(اليمانِ والِدُ حذيفَةَ)وكانَ مُسلِماً،فَقد التحَقَ بالمسلِمينَ بَعدَ أنْ خَرجوا إلى أحُدٍ،ولَمْ يَعلَموا بِهِ،فَقَتَلوهُ خَطَأً:

عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ،قَالَ:(لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى أُحُدٍ، رَفَعَ حُسَيْلُ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ الْيَمَانُ أَبُو حُذَيْفَةَ بْنُ الْيَمَانِ، وَثَابِتُ بْنُ وَقْشٍ فِي الْآطَامِ مَعَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ،فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ، وَهُمَا شَيْخَانِ كَبِيرَانِ: مَا أَبَا لَكَ، مَا تَنْتَظِرُ ؟ فَوَاللَّهِ لَا بَقِيَ لِوَاحِدٍ مِنَّا مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا ظِمْءُ حِمَارٍ، إِنَّمَا نَحْنُ هَامَةُ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ، أَفَلَا نَأْخُذُ أَسْيَافَنَا، ثُمَّ نَلْحَقُ بِرَسُولِ اللَّهِ لَعَلَّ اللَّهَ يَرْزُقُنَا شَهَادَةً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ؟ فَأَخَذَا أَسْيَافَهُمَا ثُمَّ خَرَجَا، حَتَّى دَخَلَا فِي النَّاسِ،وَلَمْ يُعْلَمْ بِهِمَا،فَأَمَّا ثَابِتُ بْنُ وَقْشٍ فَقَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ،وَأَمَّا حُسَيْلُ بْنُ جَابِرٍ، فَاخْتَلَفَتْ عَلَيْهِ أَسْيَافُ الْمُسْلِمِينَ، فَقَتَلُوهُ وَلَا يَعْرِفُونَهُ ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي ؛ فَقَالُوا: وَاللَّهِ إِنْ عَرَفْنَاهُ ، وَصَدَقُوا،قَالَ حُذَيْفَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ؟ أَنْ يَدِيَهُ ؛ فَتَصَدَّقَ حُذَيْفَةُ بِدِيَتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ فَزَادَهُ ذَلِكَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ خَيْرًا)سيرَةُ بنِ هشامٍ٣٤٩١٣.ومعنى:إنْ عرفناهُ:أيْ ماعَرَفناهُ.

فائِدةٌ:فَلايستَبعَدُ والحالُ هذِهِ أنْ يكونَ مخيريقٌ كذلِكَ،على فَرضِ أنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَد أسلَمَ،واللهُ تَبارَكَ وتَعالى أعلَمُ وأحكَمُ.

سابعاً:وثيقةُ بني ضمرَةَ:في غزوَةِ(ودان):وهي أوّلُ غزوةٍ غَزاها رسولُ اللهِ(ﷺ)ووادعُ بني ضمرَة. وذكَر أهلُ السِّيرَةِ هذهِ الموادَعَةِ،وأشاروا إلى بنودِها الَّتي إتَّفَقَ الرَّسولُ(ﷺ)مَعَ بني ضمـرَةَ عَلَيـها.ومَن وقفتُ عَلَى قولِهِ مِن أهلِ السِّيرَةِ حولَ هذِهِ الموادَعَةِ أثبَتوا وجودَ هـــذِهِ الموادَعَةِ وأنَّ الرَّسولَ(ﷺ)كَـتَـبَ بذلِكَ كِتاباً،ولَمْ يذكروا فيها سوى نصِّ الوثيقَةِ.ومِن أولئكَ العُلماءِ ابنُ الجوزيّ،ابنُ القيِّمِ،الواقديّ(رحمَهُم اللهُ)،وكانَتْ المعاهَدَةُ تدورُ عَلَى:

أنْ لايغزوهُم الرّسَولُ(ﷺ)ولايَغزونَهُ هُم،وأنْ لايكثِّروا عَلَيهِ جَمعاً،ولايُعينوا عَلَيهِ عَدوّاً.ولَمْ يُشِرْ أحَدٌ مِنهُم أنَّ مِن ضِمنِ الإتِفاقيَّةِ:أنْ يَنصروا الرّسولَ(ﷺ)إذا استنصَرَ بِهِم.فوادعتْهُ فيها بنو ضمرَةَ،وكانَ الَّذي وادَعَهُ مِنهُم مُخشيٌّ بنُ عمروٍ الضُّمريّ.راجِعْ الرَّوضَ الأنف ٣٧/٥،والسِّيرَةَ النَّبويَّةَ لابنِ كثيرٍ٤٤٢/٣.

(غزاةُ وَدَّانَ هي أولُ غزاةٍ غزاها رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ بنفسِهِ ، وذلِكَ عَلَى رأسِ اثني عشرَ شهراً مِنَ الهِجرَةِ .... ووادَعَ مَخْشِيًّا بنَ عمروٍ الضَّمريّ وهو سَيِّدُهُم ، عَلَى أنْ لا يغزو بَني ضَمْرَةَ ولا يَغْزونَهُ. وكَتَبَ بينَهُ وبينَهُم كِتاباً)الوفا بتعريفِ فضائِلِ المصطفى لابنِ الجوزي٤٥٥/٣.

(وَفِي هَذِهِ الْغَزْوَةِ وَادَعَ مَخْشِيًّا بْنَ عَمْرٍو الضَّمْرِيَّ وَكَانَ سَيِّدَ بَنِي ضَمْرَةَ فِي زَمَانِهِ عَلَى أَلَّا يَغْزُو بَنِي ضَمْرَةَ ، وَلَا يَغْزُونَهُ وَلَا أَنْ يُكَثِّرُوا عَلَيْهِ جَمْعًا ، وَلَا يُعِينُوا عَلَيْهِ عَدُوًّا ، وَكَتَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ كِتَابًا) زاد المعاد١٤٦/٣.

(فكانَتْ الموادَعَةُ عَلَى أنَّ بني ضمرَةَ لايغزونَهُ،ولا يكثِّرونَ عَلَيهِ جَمعاً،ولايعينونَ عَلَيهِ عدوّاً)عيونُ الأثرِ٣٨٧/١.

وقالَ الواقديُّ في مغازيهِ:(وادَعَ بني ضمرَةَ مِن كنانَةَ عَلَى أنْ لايكثِّروا عَلَيهِ،ولايُعينوا عَلَيهِ أحَداً،ثمَّ كَتَبَ بينَهُم كِتاباً)غزوةُ الأبواءِ.

إلَّا أنَّ السُّهيليَّ(رحمَهُ اللهُ)ذَكَرَ نصَّ الكِتابِ دونَ ذِكرِ السَّنَدِ،وفيهِ:أنَّ النَّبيَّ(ﷺ)إذا استنصَرَ بِهِم أجابوهُ.

(بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ:هذا كتابٌ مِن محمَّدٍ رسولِ اللهِ لِبَني ضمرَةَ،فإنَّهُم آمِنونَ عَلَى أموالِهِم وأنفُسِهِم،وأنَّ لَهُم النَّصرَ عَلَى مَن رامَهُم إلَّاأنْ يُحارِبوا في دينِ اللهِ مابلَّ بحرٌ صوفَةً،وإنَّ النَّبيَّ إذا دعاهُم لِنَصرِهِ أجابوهُ،عَلَيهِم بذلِكَ ذمَّةُ اللهِ،وذمَّةُ رسولِهِ،ولَهُم النَّصرُ عَلَى مَن بَرَّ مِنهُم واتَّقى)٥٢/٥.

هل في هذِهِ الوثيقَةِ ما يَدُلُّ على جوازِ الإستنصارِ بالمشركِينَ؟

أقولُ مُستعيناً باللهِ تعالى:إنَّ هذا الإختلافِ في الإشارَةِ إلى مضمونِ الكِتابِ الَّذي بينَ رسولِ اللهِ(ﷺ) وبينَ بَني ضَمرَةَ:

١ـ إمَّا أنَّ هذِهِ الزِّيادَةَ غيرُ موجودَةٍ؛ولِهذا لَمْ يُشِرْ إليها ابنُ الجوزي وابنُ القيِّمِ والواقديُّ وغيرُهُم.

٢ـ وإمَّا أنَّ هذِهِ الزِّيادَةُ موجودَةٌ،ولكِنْ لَمْ يَقِفْ عَلَيها مَن ذكرناهُم،وعَلِمَ بِها السُّهيليُّ(رحمَهُ اللهُ)،ومَعَ هذا لانستَطيعُ أنْ نَقولَ:إنَّ هذِهِ زيادَةُ ثقَةٍ؛لأنَّ الوثيقَةَ ذُكِرَتْ مِن غيرِ سَنَدٍ.وإنْ وَقَفنا عَلَى السَّنَدِ فَهل تعتبَرُ هذِهِ زيادَةُ ثقَةٍ؟ولانستَطيعُ أنْ نَقولَ:إنَّ السُّهيليَّ عَلِمَ،ومَن عَلِمَ حجَّةٌ عَلَى مَن لَمْ يَعلَمْ؛لِنفسِ السَّبَبِ السَّابِقِ.

٣ـ إنْ صَحَّتْ هذِهِ الزِّيادَةُ؛فإنَّها مخالِفَةٌ لِما صَحَّ عَنِ النَّبيِّ(ﷺ)بَعدَ ذلِكَ،كما في خُروجِهِ إلى بَدرٍ-وهي في السَّنَةِ الثّانِيَةِ مِنَ الهِجرَةِ-وإلى أحُدٍ-وهي في السَّنَةِ الثّالِثَةِ-وكانَ الرَّسولُ(ﷺ)لايقبَلُ عَن أحَدٍ أنْ يشتَرِكَ مَعَهُ في القِتالِ إلَّا إذا أسلَمَ. بينما كانَتْ غزوةُ ودَّانَ في السَّنَةِ الأولى عَلَى رأسِ اثني عشرَ شهراً مِنَ الهِجرَةِ؛وهذا مايسمّيهِ العُلماءُ بالنَّسخِ(وهو أنْ يأتي حُكمٌ شَرعيٌّ مُتأخِّرٌ فَيَلغي العَمَلَ بالحكمِ الشَّرعيِّ المتقدِّمِ).

ثامِناً:صفوانُ بنُ أميَّةَ وأدراعُهُ وإشتراكُهُ في غزوَةِ حُنينٍ:أمَّا عَن أدراعِهِ:(فلمَّا أجمَعَ رسولُ اللهِ(ﷺ) السَيرَ إلى هوازِنَ ذُكِرَ لَهُ أنَّ عِندَ صفوانَ بنِ أميَّةَ أدراعاً لَهُ وسلاحاً،فأرسَلَ إليهِ -وهو يَومئذٍ مُشركٌ-فقالَ:(يا أباأميَّةَ أعِرنا اسلاحِكَ هذا؛نَلقَ فيهِ عدوَّنا غداً)،فقالَ صفوانُ:أغصباً يامحمَّدُ؟قالَ:(بَلْ عاريَّةٌ مضمونَةٌ؛حتَّى نؤدِّيها إليكَ)،فقالَ:ليسَ بِهذا بأسٌ،فأعطاهُ مِئَةَ درعٍ بمايكفيها مِنَ السِّلاحِ).سيرَةُ ابنِ هشامَ٤١٩/٣،والروضُ الأنف٢٧٩/٧،وزادُ المعاد٤٠٨/٣.

الرَّدُ:هذا النَّوعُ مِنَ الإستِعانَةِ-أيْ الإستعانَةُ بأسلِحَةِ المشركِينَ-لايدخُلُ في موضوعِنا؛لأنَّنا نَتَكلَّمُ عَنِ الإستِعانَةِ بالمشركِينَ بذواتِهِم في القِتالِ،وهذا لَيسَ مِنهُ.

وأمَّا عَن إشتراكِهِ مَعَ رسولِ اللهِ(ﷺ)في غزوَةِ حُنينٍ،وهو عَلَى شِركِهِ؛فلأنَّ الرَّسولَ(ﷺ)كانَ قد أمهَلَهُ أربَعَةَ أشهُرٍ،وجَعَلَ لَهُ الخيارَ،وإشتراكِهِ كانَ في فترَةِ التَّخييرِ.

لَمّا أمَّنَهُ رسولُ اللهِ(ﷺ)رجعَ إلى مكَّةَ،حتَّى وقفَ على رسولِ اللهِ(ﷺ)،فقالَ صفوانُ:إنْ هذا(يقصِدُ عميرَ بنَ وهبٍ)يزعُمُ أنَّكَ قد أمَّنتَني،قالَ:(صَدَقَ)،قالَ:فاجعَلني فيهِ بالخيارِ شهرينِ،قالَ:(أنت بالخيارِ فيهِ أربعَةَ أشهُرٍ)؛وكانَ خروجُهُ مَعَ رسولِ اللهِ(ﷺ)سبَباً في إسلامِهِ،وهو في فَترَةِ التَّخييرِ).الروضُ الأنف ٢٤٤/٧.

فالفَرقُ بينَ صفوانَ(رضي الله عنه)وبينَ مَن أرجَعَهُم الرَّسولُ(ﷺ)مِنَ المشركِينَ واشتَرَطَ عَلَيهِم الإسلامَ،أنَّ صفوانَ(رضي الله عنه)كانَ مخيَّراً مِن رسولِ اللهِ(ﷺ)لِفترَةٍ-وعَلَيهِ أنْ يختارَ خِلالَ هذِهِ الفَترَةِ-،فَلَهُ الحُرِّيَّةُ خلالَ الأشهُرِ الأربَعَةِ،إمَّا أنْ يبقى على شِركِهِ،أو يَختارَ الإسلامَ؛وترجيحُ كفَّةِ الإسلامِ بحاجَةٍ إلى صحبَةٍ وتأليفِ قلبٍ،فصحِبَ رسولَ اللهِ(ﷺ) في خُروجِهِ إلى حُنينٍ فألِّفَ قلبُهُ بمالٍ كثيرٍ.

يقولُ السُّيوطيُّ(رحمَهُ الله)في(الخصائِصِ الكبرى)٤٥٣/١:(فبينَما رسولُ اللهِ(ﷺ)يسيرُ في الغَنائمِ ينظُرُ إليهِ ومَعَهُ صفوانُ،فَجَعَلَ صفوانُ ينظُرُ إلى شِعبٍ مُلِئَ نعماً،وشاءً،ورعاءً،فأدامَ النَّظَرَ إليهِ،فقالَ:(أبا وهبٍ يعجِبُكَ هذا الشِعبُ؟قالَ:نَعم،قالَ:(هو لَكَ وما فيهِ)،فقالَ صفوانُ عِندَ ذلِكَ:ما طابَتْ نفسُ أحَدٍ بمثلِ هذا إلَّا نَفسُ نبيٍّ فأسلَمَ مكانَهُ)أ٠هـ.

فلايُستَدَلُّ بحادِثَةِ صفوانَ على جوازِ الإستِعانَةِ بذواتِ المشرِكينَ في القِتالِ؛للنَّهي الوارِدِ في الآيَةِ،والأحاديثِ الصَّحيحَةِ،ولِما كانَ لِصفوانَ مِنَ الخيارِ مِن رسولِ اللهِ(صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ).

تاسِعاً:مصالَحَةُ الرُّومِ ومقاتَلَةُ عدوٍّ مشتَرَكٍ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(سَتُصالِحونَ الرُّومَ صُلحاً آمِناً؛فتغزونَ أنتم وهُم عدوَّاً مِن ورائِكُم،فتُنصَرونَ وتَغنَمونَ وتَسلَمونَ،ثُمَّ ترجِعونَ حتَّى تنزِلوا بمرجٍ ذي تُلولٍ، فيرفَعُ رَجُلٌ مِن أهلِ النَّصرانيَّةِ،فيقولُ:غَلَبَ الصَّليبُ،فيغضَبُ رجلٌ مِنَ المسلِمينَ .... فعِندَ ذلِكَ يغدُرُ الرُّومُ وتجمعُ للملحَمَةِ)رواهُ أبو داوودَ،وابنُ ماجَةَ،وابنُ حبَّانٍ.

وزادَ بعضُهُم:(فيثورُ المسلِمونَ إلى أسلِحَتِهِم فيَقتَتِلونَ،فيُكرِمُ اللهُ تِلكَ العِصابَةَ بالشَّهادَةِ).مشكاةُ المصابيحِ /اسعاد الأحضى بذكرٍ صحيحِ فضائلِ الشَّامِ والمسجِدِ الأقصى.

الحديثُ الشَّريفُ دَلَّ على:

١ـ أنَّ المسلِمينَ يُصالِحونَ الرُّومَ(النَّصارى)؛فيكونُ بَينَهُم الأمانُ.

٢- يوجَدُ طَرَفٌ ثالِثٌ:هُم عدوٌّ لِلمسلِمينَ،وفي ذاتِ الوقتِ هم عدوٌّ لِلرُّومِ،والمسلِمونَ يقاتِلونَ ذلِكَ العدوَّ بحكمِ عداوتِهِم لَهُ لانصرَةً لِلنَّصارى،والنَّصارى يُقاتِلونَ ذلِكَ العدوَّ؛لِكونِهِ عدوَّاً لَهُم ليسَ نصرَةً لِلمسلِمينَ،وقتالُهُم لِعدوٍّ مشتَرَكٍ لايعني الإستعانَةَ بالرُّومِ،ولا الإستِنصارَ بِهِم،وكذلِكَ العكسُ،والدَّليلُ عَلَى ذلِكَ:

أ- أنَّهُ بعدَ إنتِهاءِ المعرَكَةِ يَرى الرُّومُ أنَّهُم هُم الَّذينَ انتَصَروا؛فيرفَعونَ الصَّليبَ،والمسلِمونَ يرونَ أنَّهُم هُم الَّذينَ انتصروا،فَلَو كانَ أحَدُهُم يستَنصِرُ بالآخَرِ كانوا يَعلَمونَ أنَّ النَّصرَ والغَلَبَةَ كانَ بالإشتِراكِ وليسَ بالإنفِرادِ.

ب- والواقِعُ أثبَتَ أنَّ العدوَّ المشتَرَكَ لايعني الإستعانَةَ والإستِنصارَ بينَ الطرفينِ،ففي العراقِ قاتِلَ المجاهِدونَ الرَّافِضَةَ وقاتَلَهُم أيضاً الجيشُ الأمريكيّ؛فالعدوُّ كانَ مشتَرَكاً،إلَّا أنَّ ذلِكَ لايعني بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ أنَّ المجاهِدينَ إستعانوا بالصَّليبيّينَ،أو أنَّ الصَّليبيّينَ إستعانوا بالمجاهِدينَ.

إذاً لا دلالَةَ في هذا الحديثِ عَلَى جوازِ الإستِعانَةِ بذواتِ المشرِكينَ في القِتالِ.

ومِنَ الأدلَّةِ الجليَّةِ الواضِحَةِ عَلَى عدمِ جوازِ الإستعانَةِ بذواتِ المشرِكينَ في القِتالِ:أخذُ الجزيَةِ مِنَ اليهودِ والنَّصارى والمشركينَ؛قالَ تعالى:﴿قاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَاحَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَيَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

مِنَ المعلومِ مِن ديننا الحنيفِ أنَّ مَن يعيشُ في داخِلِ حدودِ بلادِ الإسلامِ مِنَ اليهودِ والنَّصارى مَعَ إختلافٍ في غيرِهِما مِمَّن لم يقبَلوا أنْ يعتَنِقوا الإسلامَ فإنَّ عَلَيهِم الجزيَةَ دفعٌ عَن يَدٍ وهُم صاغِرونَ، وهذِهِ الجزيَةُ إنَّما تؤخَذُ مِمَّن يقدِرُ عَلَى حَملِ السِّلاحِ،فلاتؤخَذُ مِن إمرأةٍ،ولاطفلٍ،ولاشيخٍ،ولازَمِنٍ،ولا مجنونٍ،ولاراهِبٍ.

يقولُ الإمامُ الجصَّاصُ(رحمَهُ الله):(قولُهُ:(حتَّى يعطوا الجزيَةَ عَن يَدٍ وهُم صاغِرونَ)فكانَ معقولاً مِن فحوى الآيَةِ ومضمونِها:أنَّ الجزيَةَ مأخوذَةٌ مِمَّن كانَ مِنهُم مِن أهلِ القِتالِ ... قالَ أصحابُنا:إنَّ مَن لَمْ يكُنْ مِن أهلِ القِتالِ فلاجزيَةَ عَلَيهِ).أحكامُ القرآنِ٢٨٤/٤.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(قالَ علماؤنا رحمةُ اللهِ عَلَيهِم:والَّذي دلَّ عَلَيهِ القرآنُ أنَّ الجزيَةَ تؤخَذُ مِنَ الرِّجالِ المقاتِلينَ،لأنَّهُ تعالى قالَ:﴿قاتِلُوا الَّذِينَ﴾إلى قولِهُ:﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾؛فيقتضي ذلِكَ وجوبُها عَلَى مَن يقاتِلُ ....،وهذا إجماعٌ مِنَ العُلماءِ عَلَى أنَّ الجزيَةَ إنَّما توضَعُ عَلَى جماجِمِ الرِّجالِ الأحرارِ البالِغينَ،وهُم الَّذينَ يُقاتِلونَ دونَ النِّساءِ والذُّرِّيَةِ والعَبيدِ والمجانينَ المغلوبينَ عَلَى عقولِهِم والشَّيخِ الفاني. واختلَفَ في الرُّهبانِ).الجامِعُ لأحكام القرآنِ ١١٢/٨.

أمَّا عَنِ العِلَّةِ في أخذِ الجزيَةِ مِنهُم؛فَلِعُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ أقوالٌ:

مِنهُم مَن قالَ:إنَّها تؤخَذُ مقابِلَ إبقائِهِم على ماهُم عَلَيهِ مِنَ الكفرِ،إلَّا أنَّ هذا القولُ يُرَدُّ؛لأنَّ العِلَّةَ لو كانَتْ للإبقاءِ عَلَى الكفرِ لاستَوى في ذلِكَ جميعُهُم؛إذ لافَرقَ في الإبقاءِ بَينَ الرَّجُلِ والمــرأةِ وغيرِهِما.واللهُ أعلَمُ وأحكَمُ.

ومانَميلُ إليهِ مِن أقوالِ العُلَماءِ(رحمَهُم الله)أنَّها وَجَبَتْ بَدَلاً مِنَ النَّصرِ والجِهادِ؛وذلِكَ:

١ـ أنَّهُم يَعيشونَ في بلادِ الإسلامِ،وهُم على دينِهِم،وهذا يعني أنَّ المسلِمينَ حَقَنوا دماءَهُم مِنَ المسلِمينَ ومِن غيرِهِم،ووَفَّروا لَهُم الأمانَ في السَّكَنِ.

٢ـ إذا تعرَّضَتْ المناطِقُ الَّتي يعيشونَ فيها مِن بلادِ الإسلامِ إلى مداهَمَةٍ أو خَطَرٍ خارجيٍّ،فإنَّ المسلِمينَ هُم الَّذينَ يُدافِعونَ عَنهُم،فإذا تعرَّضوا إلى خَطَرٍ خارجيٍّ،ولم نَتَمَكَّنْ مِن أنْ ندفَعَ عَنهم ذلِكَ الشَّرَ لِسَبَبٍ مِنَ الأسبابِ فلاحَقَّ لَنا عِندَ ذلِكَ في أخذِ الجزيَةِ مِنهُم.

٣ـ عِندَما تتَعَرَّضُ البلادُ إلى مُداهَمَةٍ خارجيَّةٍ فإنَّ الجِهادَ يكونُ فرضَ عينٍ عَلَى كلِّ مسلمٍ بالغٍ،وبِما أنَّ المستَطيعَ عَلَى حَملِ السِّلاحِ مِن أهلِ الذِّمَّةِ لايجوزُ لَهُ أنْ يُجاهِدَ،ويَكونَ مِن ضِمنِ الجيشِ الإسلاميِّ ـ وهُنا مَوطِنُ الشَّاهِدِ ـ فَلِذا أُخِذَتْ مِنهُمُ الجِزيَةُ؛لأنَّنا كَفَيناهُم القِتالَ،كمايَقولُ ابنُ العربيِّ(رحمَهُ الله):(قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾:فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُها:أَنَّها عَطِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ.
ثانِيها:أَنَّها جَزاءٌ عَلَى الْكُفْرِ.
ثَالِثُها:أَنَّ اشْتِقَاقَهَا مِنْ الْإِجْزَاءِ بِمَعْنَى الْكِفَايَةِ،كَمَا تَقُولُ:جَزَى كَذَا عَنِّي يَجْزِي إذَا قَضَى ....)أحكامُ القرآن٢٤٥/٤.
يقولُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(إختلَفَ العُلَماءُ فيما وَجَبَتْ الجزيَةُ عَنهُ،فقالَ عُلَماءُ المالكيَّةِ:وجَبَتْ بَدلاً عَنِ القَتلِ بسَبَبِ الكُفرِ،وقالَ الشَّافعيُّ:وجَبَتْ بَدلاً عَنِ الدَّمِ وسُكنى الدَّارِ...،وقالَ بعضُهُم:إنَّما وجَبَتْ بدلاً عَنِ النَّصرِ والجِهادِ) الجامع لأحكامِ القرآن١١٣/٨ـ١١٤.

# الفصلُ السَّابِع

# ((أنصارُ الطَّواغيتِ باللِسانِ))

## المبحَثُ الأوَّل

## ((تمهيدٌ))

يدخُلُ في أنصارِ الطَّواغيتِ باللِسانِ:خُطباءُ المساجِدِ،وهُم خُطَباءُ أهلِ التَّصوُّفِ،والإرجاءِ،والحزبِ المسمَّى بالحزبِ الإسلاميِّ العراقيِّ،وإخوانِ مِصرَ،وتفريعاتِهِم في البلادِ الأخرى كَتُركيا وتونُس وغيرِهِما.
وأهونُهُم شرّاً عَلَى الجِهادِ وأهلِهِ مُنذُ البِدايَةِ:خطباءُ أهلِ التَّصوُّفِ،وأكثرُهُم سوءاً:خطباءُ أهلِ الإرجاءِ، وأشرُّهُم جميعاً بحيثُ لايدانيهِم أحَدٌ في الشَّرِّ عَلَى أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ عُموماً،وعَلَى المجاهِدينَ خُصوصاً- لَيسَ في العِراقِ فقط،بل في أرجاءِ الأرضِ ـ المائِعينَ المموِّعينَ للدِّينِ،خُطَباءُ إخوانِ مِصرَ وخُطَباءُ الحزبِ الإسلاميِّ العراقيِّ.

## المبحَثُ الثَّاني

## ((خُطباءُ أهلِ التَّصوُّفِ))

أعني مِنهُم الَّذينَ قاتَلوا الأمريكانَ؛لأنَّ مِنهُم مَن لاعلاقَةَ لَهُ بالقتالِ بتاتاً،بل أنَّ مِنهُم مَن وقَفَ مَعَ المحتَّلِ وسانَدَهُ في إسقاطِ حكومَةِ صدَّامِ،وشارَكَ في إنتخاباتِ الرِّئاسَةِ والبرلَمانِ،وسانَدَ الحكومَةَ الرَّافضيَّةَ.
إنَّ هؤلاءِ الَّذينَ قاتَلوا مِنهُم وبحُكمِ قراءَتِهِم لِفقهِ الإمامَينِ أبي حَنيفَةَ والشَّافعيِّ(رحمَهُما الله)عَلِموا أنَّهُ لامَناصَ مِن قِتالِ الكافِرِ الصَّائِلِ،وأنَّهُ فَرضُ عَينٍ؛فَحملوا السِّلاحَ عَلَى ماهُم عَلَيهِ مِنَ الشِّركِ والبِدَعِ، فقاتَلوا الجيشَ الأمريكيَّ،ولكِنْ توقَّفوا في قتالِ الجيشِ والشُّرطَةِ، بل بدا عداؤهُم لِلمُجاهِدينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ؛بِسَبَبِ قِتالِهِم للجَيشِ والشُّرطَةِ،وكذلِكَ عِندَما طالَتْ بعضُ التَّفجيراتِ عَلَى البِناياتِ الَّتي عَلَى القبورِ؛وهذا يُعَدُّ مِنَ الإنتِهاكاتِ في عقيدَةِ أهلِ التَّصوُّفِ،والَّتي لايُمكِنُ أنْ يَسكُتوا عَلَيها.
وسَيأتي الكلامُ عَنهُم بِالتَّفصيلِ-إنْ شاءَ اللهُ تَعالى-عِندَما نَتَكَلَّمُ عَن شركِ الدُّعاءِ إذا يسَّرَ اللهُ تَعالى لَنا ذلِكَ.
ومِمَّا يَنبغي التَّنويهُ إليهِ:أنَّ هذِهِ الفِئَةَ فيها مقوِّماتُ الإستِجابَةِ للحقِّ؛إذا هيَّأَ اللهُ تَعالى لَهُم الدُّعاةَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،وهذِهِ المقوِّماتُ هي:
١ـ إثباتُ أنَّ الأمواتَ لاينفَعونَ ولايضرُّونَ بذاتِهِم.
٢ـ إنَّهُم لايخالِفونَ أهلَ السُّنَّةِ في التَّلقِّي مِنَ المصادِرِ:القرآنِ والسُّنَّةِ وإجماعِ العُلماءِ والقياسِ،ولا يردُّونَ أقوالَ العُلماءِ مِن أهلِ السُّنَّةِ.
٣ـ إنَّ فيهِم مِنَ الرِّقَّةِ مايُعينُهُم عَلَى قَبولِ الحقِّ إنْ دُعوا إليهِ.
٤ـ كَثرَةُ ذِكرِهِم للهِ تَعالى-وفي غالِبِها البِدعَةُ-.فإذا قُوِّموا بالأدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ الصَّحيحَةِ فإنَّهُم سَيَستَجيبونَ بإذنِ اللهِ تَعالى.
٥ـ ومِمَّا يَمتازونَ بِهِ تَقديسُ شيوخِهِم مِمَّن يَرونَهُم أنَّهُم أهلُ عِلمٍ-عَلَى مافيهِم مِنَ الشِّركِ والبِدَعِ والخُرافَةِ-.فإذا وجَدوا العالِمَ الرَّبَّانيَّ الَّذي يحدِّثُهُم بالأدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ فإنَّ إستِجابَتَهُم لِلحَقِّ سَتَكونُ أسرَعَ مِن غيرِهِم بِإذنِ اللهِ تَعالى.
تنبيهٌ:هذا الَّذي قُلناهُ إنَّما كانَ عَن تجرِبَةٍ عِشناها مَعَ هؤلاءِ،وللهِ الفضلُ والمنَّةَ.

## المبحَثُ الثَّالِث

## ((أهلُ الإرجاءِ))

ويمتازُ هؤلاءِ:
١ـ بِإلتِزامِهِم بالهديِ الإسلاميِّ الظاهِرِ(اللحيَةِ،وتقصيرَ الإزارِ،والسِّواكَ،والعِطرَ)،ولانَعيبُ عَلَيهِم ذلِكَ ولانُنكِرُهُ -معاذَ اللهِ أنْ نقولَ ذلِكَ،أو نفعَلَ-،ولكنَّنا نتَكَلَّمُ في وقتٍ قلَّ الإلتِزامُ بهذِهِ السُّنَنِ،ثمَّ أصبحَتْ علامَةً على أهلِ الإرجاءِ كَتَكتُّلٍ وتجمُّعٍ،فإنَّ هذِهِ السُّنَنَ مِن مكوِّناتِ شخصيَّةِ المرجيءِ،وكلُّ ذلِكَ حقٌّ ولايُمكِنُ لِمسلِمٍ أنْ يُنكِرَها عَلَيهِم؛لأنَّ ذلِكَ مِن هديِ رسولِ اللهِ(ﷺ)،غيرَ أنَّهُم جَعَلوا هذِهِ السُّنَنَ أساسَ الولاءِ والبراءِ في دينِهِم،فَيُنكِرونَ،بل ويعادِونَ مَن يَتَهاونُ في هذِهِ السُّنَنِ مالايُنكِرونَهُ عَلَى مَن كَفَرَ باللهِ تعالى أو مَن يسبَّهُ سُبحانَهُ وتَعالى-هذا مارأيناهُ مِنهُم-.
٢- إنَّهُم مِن أشدِّ النَّاسِ ولاءً للطَّواغيتِ -فراعنَةِ العصرِ-؛بسبَبِ عقيدَتِهِم الفاسِدَةِ المبنيَّةِ عَلَى أنَّ مَن نَطَقَ بالشَّهادَتينِ ولو مرَّةً واحِدَةً في حياتِهِ،فهو مؤمِنٌ ولايخرُجُ مِنَ الملَّةِ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ. ووضعوا شُروطاً لذلِكَ وشدَّدوا فيها؛ليحافِظوا عَلَى مَن يأتي بالنَّواقِضِ للإبقاءِ عَلَيهِ في داخِلِ دائِرَةِ الإسلامِ،وبما أنَّ هؤلاءِ الطَّواغيتِ قَد نَطقوا بالشَّهادَتينِ ولو مرَّةً في حياتِهِم فهم مؤمِنونَ،وإنْ تَركوا مطلَقَ العَمَلِ؛لأنَّ العَمَلَ ليسَ مِن مسمَّى الإيمانِ

لَديهِم،وبما أنّهم يحكُمونَ عَلَى عامّةِ المجتمَعِ الّذي قد نَطَقَ بالشّهادَتينِ ولو مرّةً واحِدَةً،إذاً المجتمَعُ أيضاً مؤمِنٌ،فإنَّ هذا الطّاغوتَ المؤمِنَ(أميرٌ للمؤمِنينَ)، وطاعَتُهُ واجِبَةٌ،وكذلِكَ كلُّ طاغوتٍ تسلَّطَ عَلَى رقابِ المسلمِينَ في بلادِ الإسلامِ.وقَد جَعَلَ اللهُ تَعالى مقتَلَهُم في دعوتِهِم؛فإنَّ أصحابَ الفِطَرِ السَّليمَةِ الّتي لم تتَلَوَّثْ بشبَهَةِ الإرجاءِ لايمكِنُ أنْ يقرُونَهُم عَلَى أنَّ جلالَ الطّالبانيَّ الرّافضيَّ الشّيوعيَّ الزّنديقَ –حيثُ يدَّعي أمامَ كلِّ طائفةٍ أنّهُ مِنهُم-السِّكّيرَ الحاكِمَ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تعالى أميراً للمؤمِنينَ.ومِن هُنا كانَ ولاؤهُم،ومودَتهُم للطّواغيتِ.وكذلِكَ أحبّهُم الطّواغيتُ،فالمحبَّةُ والمودَّةُ متبادَلَةٌ بينَهُم عَلَى أعلى الدَّرجاتِ.

سألَ المأمونُ الخليفَةُ العبّاسيُّ أحَدَ عُلماءِ التّابعينَ،فقالَ:ما الإرجاءُ؟ قالَ:دينٌ يحبُّهُ الملوكُ.

وكيفَ لايُحِبُّ الطّواغيتُ هؤلاءِ وهُم مِن أشدِّ النّاسِ ولاءً لَهُم ولِحُكمِهِم،ولايفكِّرِ الطّواغيتُ ولايَخطُرُ في بالِهِم يوماً أنْ يُعكِّرَ هؤلاءِ عَلَيهِم مُلكَهُم ودولتَهُم؟ كيفَ لايحبُّهُم الطّواغيتُ وهُم مِن أشدِّ النّاسِ دِفاعاً عَنهُم وباسمِ الإسلامِ؟

كيفَ لايحبُّونَهُم وهم آمِنونَ مِن جانِبِهِم عَلَى دولَتِهِم وعروشِهِم ومكاسِبِهِم وباسمِ الإسلامِ.

سَمِعتُ في محاضَرَةٍ مسجَّلَةٍ لِعَبدِ الملكِ الجزائريِّ - وشبابُ أهلِ السُّنَّةِ يسمُّونَهُ عبدَ الطّاغوتِ؛لِشدَّةِ دفاعِهِ عَنِ الطّواغيتِ - في التّسعيناتِ مِنَ القرنِ الماضي أي في زمَنِ البعثيّينَ،وقد سألَهُ أحَدُ الحاضِرينَ:إنَّ هُناكَ مَن يتكلَّمُ في الحكّامِ،فإذا أخبرْنا عَنهُم السُّلطاتِ،فهل نُعتَبَرُ آثِمينَ؟ فأجابَ: بل أنتُم مأجورونَ؛لأنَّ هؤلاءِ مُفسِدونَ في الأرضِ!!!.

ثمَّ ذَكَرَ كيفَ أنّهُ اتَّصَلَ بالألبانيِّ حولَ هذِهِ المسألَةِ،وماأجابَهُ بِها،إلّا أنّني لاأنقُلُهُ؛لأنَّ المحاضِرَ ليسَ ثقةً عندي.

بل الأدهى مِن ذلِكَ أنَّ أبا منارٍ العلمي في كتابِهِ(دحرُ المثلِّبِ ..)،لايجيزُ التّكلُّمَ في حكّامِ اليومِ؛لأنّهُ يَعُدُّ ذلِكَ مِنَ الغيبَةِ،ويؤدّي إلى تجرُّءِ النّاسِ عَلَيهِم مِمّا يؤدّي إلى سُقوطِ هيبَتِهِم!!!.وعِندَما كانَ لِواءُ الذِّئبِ الرّافضيِّ يفتِكُ بشبابِ أهلِ السُّنَّةِ وعلمائِها في مَدينَةِ الموصِلِ ثَقباً وبتراً وجَلداً وتعليقاً وقتلاً،وافتراءً عَلَى خُطَباءِ المساجِدِ وأئمّتِهِم،ودَفعِهِم إلى الإعترافِ بِممارَسَةِ عَمَلِ قَومِ لُوطٍ في داخِلِ المسجِدِ -زوراً وبهتاناً-كانَ المرجِيءُ الخبيثُ أبو الحارِثِ يثني عَلَيهِم،بل قالَ في لقاءٍ مرئيٍّ مَعَ أبي الوليدِ قائِدِ قوّاتِ لِواءِ الذّئبِ:أنا لاأسمّيكُم لِواءَ الذّئبِ،بل أنتم لِواءُ الأمنِ والأمانِ!!!.

ولِهذا فإنَّ مَن يعرِفُ حقيقَةَ دينِ المرجِئَةِ لَمْ يَكُنْ يَستَغرِبُ عِندَما يَرى ضابِطاً،أوجُنديّاً في جَيشِ الطّواغيتِ،وشُرَطِهِم بلِحيَةٍ طويلَةٍ،وسِروالٍ قَصيرٍ،وطَرَفُ السِّواكِ بادٍ مِن جيبِ القَميصِ.

وبناءً عَلَى تلكَ العقيدَةِ الفاسِدَةِ أيضاً أصبَحوا مِن أشدِّ النّاسِ عِداءً للمُجاهِدينَ في سبيلِ اللهِ،وأصبَحَ الجنديُّ والشُّرطيُّ المقاتِلُ في سبيلِ الطّاغوتِ عِندَ هؤلاءِ مُجاهِداً في سَبيلِ اللهِ ومرابطاً،والمجاهِدُ الّذي يقاتِلُ في سبيلِ اللهِ؛لإعلاءِ كَلِمَةِ اللهِ تعالى،ولِيَكونَ الدّينُ كلُّهُ للهِ خارجيّاً.وهُم أوّلُ مَن أطلَقَ كَلِمَةَ الخوارِجِ عَلَى المجاهِدينَ ومِن بدايَةِ القِتالِ وبَعدَ تَشكيلِ الجيشِ والشُّرطَةِ مباشَرَةً،كيفَ لا،وقَد خَرَجوا عَلَى أميرِ المؤمِنينَ غازي عجيلِ الياورِ ورئيسِ وزرائِهِ الرّافضيِّ العَلمانيِّ الخبيثِ أيّاد علاوي،ومِن ثمَّ خَرَجوا عَلَى أميرِ المؤمِنينَ جلال طالباني ورئيسِ وزرائِهِ إبراهيم الجعفري ومِن ثمَّ نوري المالكي وقتلوا جيشَهُم وشرطَتَهُم.والحقُّ يُقالُ: فإنَّ إطلاقَ كَلِمَةِ الخوارِجِ عَلَى المجاهِدينَ كانَ مِن سابِقاتِهِم الّتي لَمْ يَسبِقْهُم بِها أحَدٌ قَبلَهُم.

٣-وهُم أيضاً يدعونَ إلى تحكيمِ شَرعِ اللهِ تَعالى وفقَ القاعِدَةِ الصُّوفيّةِ:(التّصفِيَةُ والتّربيَةُ)أيْ نصفّي أنفُسَنا مِنَ الشِّركِ والبِدَعِ،ونربّيها عَلَى الإسلامِ فإذا صَفا المجتَمَعُ الإسلاميُّ،وتَرَبَّى عَلَى الإسلامِ فإنّهُ سيخرُجُ مِن بينِنا مَن يحكُمُنا بِما أنزَلَ اللهُ تَعالى؛لِحَديثِ رسولِ اللهِ(ﷺ):(كَيفَما تكونوا يُولَّى عَلَيكُم ).

هل المجاهِدونَ في سبيلِ اللهِ في العِراقِ خوارِجُ -كما تزعُمُ المرجِئَةُ أحبابُ الطّواغيتِ -!؟

إنَّ ماقالَتْهُ المرجِئَةُ أزلامُ الطّواغيتِ وأنصارُهُم وأحبابُهُم عَنِ المجاهِدينَ يَدُلُّ عَلَى بُعدِ هؤلاءِ عَنِ الإسلامِ،ليسَ في المعتقَدِ فقط،بل حتَّى في التاريخِ الّذي لايحتاجُ إلى كثيرِ عَناءٍ للوقوفِ عَلَى أسرارِ ومعتقداتِ الفِرَقِ،فأثبَتوا مِن خلالِ وصفِهِم المجاهِدينَ ب(الخوارِجِ) بأنّهُم جَهَلَةٌ حتَّى فـي تاريخِ الفِرَقِ ،ولكِنْ عذرُهُم أنّهُم لم يَجِدوا لِتنفيرِ أهلِ السُّنَّةِ عَنِ الجهادِ والمجاهِدينَ غَيرَ أنْ يَصفونَهُم بأنّهُم خوارِجُ وقد عَوَّلوا في تمريرِ جهلِهِم هذا عَلَى كُرهِ المسلِمينَ لِلخوارِجِ مَعَ عَدَمِ معرِفَتِهِم بتفاصيلِ هذِهِ الفِرقَةِ، ومادفَعَهُم عَلَى دخولِ هذا المزلَقِ إلّا عقيدَتُهُم الفاسِدَةُ الّتي جَعَلَتْ مِنَ الطّواغيتِ فَراعِنَةِ العصرِ أمراءَ للمؤمِنينَ.

إنَّ إطلاقَ اسمِ الخوارِجِ عَلَى المجاهِدينَ يحتِّمُ عَلَينا مَعرِفَةَ حقيقَةِ الخوارِجِ،ووحقيقَةَ المجاهِدينَ الآنَ، فإنْ وجِدَ بينَهُما قواسِمُ مشترَكَةٌ صَحَّ إطلاقُ اسمِ الخوارِجِ عَلَى المجاهِدينَ.وإذا لَمْ نَجِدْ قاسِماً مشترَكاً بينَ الفِئَتينِ،فَمِنَ الإجرامِ بِحَقِّ المجاهِدينَ تسميَتُهُم بذلِكَ الإسمِ؛لأنّهُ محضُ إفتراءٍ وكذبٍ وتضليلٍ عَلَى النّاسِ؛قالَ تَعالى:﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ الأحزاب/٥٨،وعَن عبدِ اللهِ بن عمرَ(رضي الله عنه)قالَ سمعتُ رسولَ اللهِ(ﷺ)يقولُ:(... مَن بَهَتَ مؤمِناً أو مؤمِنَةً حَبَسَهُ اللهُ في ردغَةِ الخَبالِ يومَ القِيامَةِ؛حتَّى يخرجَ مِمّاقالَ،وليسَ بخارِجٍ)رواهُ الطّبرانيُّ(رحمه الله)في المعجَمِ الكبيرِ١٣٤٣٥،وقال في مسنَدِ الشّاميّينَ:وهو حديثٌ صحيحٌ.

الفُروقاتُ بينَ المجاهِدينَ والخوارِجِ:

أوّلاً:مِن حيثُ التّعريفِ:

عرَّفَ الشّهرستانيُّ في(المِلَلِ والنِحَلِ)١١٣١١،فقالَ :(الخوارِجُ:كلُّ مَن خَرَجَ عَلَى الإمامِ الحقِّ الّذي إتّفَقَتْ الجماعَةُ عَلَيهِ يسمَّى خارجيّاً،سواء كانَ الخروجُ في أيّامِ الصّحابَةِ أم عَلَى الأئِمَّةِ الرّاشدينَ أو كانَ بَعدَهُم عَلَى التّابعينَ بإحسانٍ أو الأئِمَّةِ في كلِّ زمانٍ ).

أقولُ:وهذا التعريفُ مستقى مِن واقعِ الخوارِجِ في أوَّلِ خروجِهِم عَلَى أميرِالمؤمِنينَ عليِّ بنِ أبي طالِبٍ(رضي الله عنه).

ولِكَيْ يعتبَرُ الخارجيُّ خارجيّاً لابُدَّ مِن تحقُّقِ مايلي:

١ـ أنْ يكونَ هناكَ إمامٌ،وهو المتَقدّمُ في المسلمينَ(الخليفَةُ،السُّلطانُ)،ومِن شرطِ الإمامَةِ العُظمى:أنْ يكونَ مُسلماً عاقِلاً بالغاً سَليماً حرّاً قرشيّاً.
٢- أنْ تكونَ إمامتُهُ إمامَةَ حقٍ،والإمامُ الحقُّ:هو الّذي أخَذَ الإمامَةَ بوجهٍ شرعيٍّ،إمَّا بنصٍّ مِمَّن سَبَقَهُ أو بإختيارِ أهلِ الحلِّ والعَقدِ،ولاحقَّ لِغَيرِهِ بعدَ ذلِكَ في الإمامَةِ،وكذلِكَ تَجِبُ طاعَةُ المتَغَلِّبِ بالسَّيفِ،قالَ الشَّوكانيُّ،وهو ينقلُ عَنِ الإمامِ ابنِ حجرٍ(رحمهما الله) قولَهُ في(الفَتح)٢١١٣:(فقد أجمَعَ الفقهاءُ عَلَى وجوبِ طاعَةِ السُّلطانِ المتَغَلِّبِ والجهادِ مَعَهُ،وإنَّ طاعتَهُ خيرٌ مِنَ الخروجِ عَلَيهِ؛لِمَا في ذلِكَ مِن حَقنِ الدِّماءِ،وتسكينِ الدَّهماءِ،ولَم يستثنوا مِن ذلِكَ إلَّا إذا وَقَعَ مِنَ السُّلطانِ الكفرُ الصَّريحُ،فلاتجوزُ طاعَتُهُ في ذلِكَ،بَلْ تَجِبُ مجاهَدَتُهُ لِمَن قدرَ عَلَيها،كمافي الحديثِ).
٣- أنْ تُجمِعَ الأمَّةُ عَلَى إمامَتِهِ.
٤- والأمَّةُ الإسلاميَّةُ لاتُجمِعُ إلَّا عَلَى إمامَةِ مَن يَحكُمُ بماأنزَلَ اللهُ تَعالى،وإلَّا كيفَ نسمّيهِم أمَّةً إسلاميَّةً وهُم يُجمِعونَ عَلَى إمامَةِ مَن لايحكُمُ بماأنزَلَ اللهُ تَعالى؟

وإجماعُ الأمَّةِ عَلَى إمامَةِ مَن لايحكُمُ بماأنزَلَ اللهُ تَعالى خَطَأٌ،والأمَّةُ الإسلاميَّةُ بمجموعِها معصومَةٌ مِنَ الخَطَأِ؛إذ لايُمكِنُ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ أنْ تَتَواطَأَ عَلَى خطأٍ.

ولايقالُ عَن عليِّ بنِ أبي طالِبٍ(رضي الله عنه)أنَّ الأمَّةَ لَم تجمِعْ عَلَى إمامَتِهِ؛لأنَّ عَدَمَ بيعَةِ معاويَةَ(رضي الله عنه)لَهُ لَم يَكُنْ اعتراضاً مِنهُ عَلَى إمامَتِهِ،وإنَّما لِشيءٍ آخر،وهو أنْ يقتُلَ قَتَلَةَ عُثمانَ بنِ عفَّانَ(رضي الله عنه)،ثمَّ يبايِعُهُ،واشترَطَ عَلَيهِ عليٌّ(رضي الله عنه)البيعَةَ قَبلَ القِصاصِ مِنَ القَتَلَةِ.ومِن هنا كانَ الخِلافُ.

فإذا كانَ هذا حالُ الإمامِ الّذي مَن يخرُجُ عَلَيهِ يسمَّى خارجيّاً،فأيٌّ مِن هذِهِ الشُّروطِ كانَ متوفِّراً في أياد علاوي الرَّافضيِّ البعثيِّ المحارِبِ للهِ والرَّسولِ،والّذي أعانَ الكافِرَ الصائِلَ عَلَى أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ واستعانَ بِهِم!!؟؟

وأيٌّ مِن هذِهِ الشُّروطِ كانَتْ متوفِّرَةً في جلال طالباني الرَّافضيِّ الشّيوعيِّ الزّنديقِ الّذي نَشَأَ عَلَى عقيدَةِ الشّيوعيَّةِ مُنذُ نعومَةِ أظفارِهِ،ونالَهُ مانالَهُ بسبَبِها مِنَ السّجنِ والمطارَدَةِ وتركِ الدّراسَةِ، الشّيوعيُّ الّذي لايؤمِنُ باللهِ،ويَرى أنَّ الحياةَ مادَّةٌ،وأنَّ الدّينَ أفيونُ الشُّعوبِ،أفَمَن يخرُجُ عَلَى أمثالِ هؤلاءِ يسمَّى خارجيّاً!!؟؟

نَعَم عَلَى عقيدَةِ المرجئَةِ فإنَّ المجاهِدينَ خوارِجُ؛لأنَّهُم خَرَجوا عَلَى أميرِ المؤمِنينَ الخليفَةِ عجيل الياورِ وأياد علاوي،وعَلَى أميرِ المؤمِنينَ الخليفَةِ جلال الطالباني وإبراهيم الجعفريّ ونور المالكيّ؛لأنَّهُ قد نَطَقَ بالشَّهادَتينِ مرَّةً في حياتِهِ فَلْيَفعلْ بَعدَ ذلِكَ مايشاءُ،ولْيَعتَنِقْ مِنَ المعتَقَداتِ الشّيوعيَّةِ والبعثيَّةِ والعلمانيَّةِ مايشاءُ،ولْيُحارِبْ اللهَ ورسولَهُ كيفماشاء وبماشاء؛فإنْ فَعَلَ كلَّ ذلِكَ فإنَّهُ آثِمٌ؛إذْ لايضرُّ كلُّ ذلِكَ مَعَ الشَّهادَةِ الّتي نَطَقَ بِها مرَّةً واحِدَةً في حَياتِهِ شيئاً؛ولأنَّ العَمَلَ لَيسَ مِن مسمَّى الإيمانِ عِندَ مرجِئَةِ العَصرِ!!!.

فَمِن ناحِيَةِ التَّعريفِ لاعلاقَةَ للخوارجِ المعروفينَ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ بالمجاهِدينَ اليومَ،ولاعلاقَةَ بالمجاهِدينَ بِهِم لامِن قريبٍ ولامِن بعيدٍ،فشتَّانَ مابينَهُما.فتسميَةُ المجاهِدينَ بناءً عَلَى خروجِهِم عَلَى الطَّواغيتِ الفَراعِنَةِ كماخَرَجَ الأوائِلُ عَلَى أميرِ المؤمِنينَ عَليِّ بنِ أبي طالِبٍ(رضي الله عنه)جهلٌ وافتراءٌ وكَذِبٌ وتلبيسٌ عَلَى المسلِمينَ؛لِتَمريرِ عقيدَتِهِم الفاسِدَةِ المفسِدَةِ.

ثانِياً:مِن ناحِيَةِ الأصولِ فإنَّ للخوارِجِ أصولاً إجتمعوا عَلَيها،وأصولاً أخرى إختَلَفوا فيها فيمابينَهُم،مِنها:

١ـ تكفيرُ أميرِ المؤمِنينَ عليٍّ(رضي الله عنه)،وكذلِكَ معاويَةَ وطلحَةَ والزُّبيرِ وعمرِو بنِ العاصِ(رضي الله عنهم)،بل كانوا يقدّمونَ البراءَةَ مِنهُم عَلَى كلِّ الطَّاعاتِ،ويشتَرِطونَهُ في النِّكاحِ.

فَمَن مِنَ المجاهِدينَ ألآنَ يذكُرُ أحَداً مِن أوْلئِكَ الصَّحابَةِ الأجلَّاءِ بسوءٍ ؟؟حاشاهُم

ومَن مِنَ المجاهِدينَ لايتَرَضَّى عَنهُم عِندَ ذكرِهِم؟وما يدينونَ بِهِ اللهَ تَعالى أنَّ عليّاً وطلحَةَ والزُّبيرَ (رضي الله عنهم)مِنَ العشرَةِ المبشَّرينَ بالجنَّةِ عَلَى لِسانِ رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وسلم)في حياتِهِم قبلَ أنْ يَموتوا،أيْ أنَّ اللهَ تَعالى راضٍ عَنهُم،وماتَ رسولُ اللهِ(صلى الله عليه وسلم)وهو راضٍ عَنهُم.

وعمرو بنُ العاصِ مِنَ الّذينَ أسلَموا قبلَ الفتحِ،ومعاويَةُ أسلَمَ في بعضِ الرِّواياتِ بعدَ الفتحِ فَهُم مِن جملَةِ مَن قالَ اللهُ تَعالى عَنهُم:

(...وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى )والوعدُ بالحسنى مِنَ اللهِ تَعالى يعني:﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ الزمر١

وهُم مِنَ الّذينَ خَرَجوا مَعَ رسولِ اللهِ(صلى الله عليه وسلم)في جيشِ العُسرَةِ إلى تبوكَ،وقد قالَ اللهُ تَعالى عَن ذلِكَ الجيشِ في السَّنَةِ التَّاسِعَةِ مِنَ الهِجرَةِ:﴿لَقَد تَّابَ الله عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾التوبة/١١٧.

وهُم فيما دارَ بينَهُم مِن قتالٍ مؤمِنونَ،نمسِكُ ألسِنَتَنا عمَّادارَ بينَهُم مِن خلافٍ ونَتَرَضَّى عَنهُم،قالَ الإمامُ الشَّافعيُّ(رحمه الله):

تِلكَ دماءٌ سَلِمَتْ مِنها سيوفُنا،فَلْتَسلَمْ مِنها ألسِنَتنا.وعَلَى هذا جميعُ مجاهِدي دولَةِ العِراقِ الإسلاميَّةِ في العراقِ الآنَ.

٢ـ مِن أصولِ الخوارِجِ: أنَّهُم يكفّرونَ المسلِمينَ في كبائِرِ الذُّنوبِ،أيْ أنَّ الزَّاني وشارِبَ الخمرِ والسَّارِقَ و... و... كافِرٌ خارجٌ عَن ملَّةِ الإسلامِ.

فَمَن مِن مُجاهِدي دولَةِ العِراقِ الإسلاميَّةِ الآنَ يكفِّرُ المسلِمينَ بكبائِرِ الذُّنوبِ؟

يقيناً لَيسَ مِنهُم أحَدٌ عَلَى ذلِكَ،ومَن كانَ كذلِكَ فهو في ذلِكَ عَلَى عقيدَةِ الخوارِجِ،والمجاهِدونَ يتبرَّؤونَ إلى اللهِ تَعالى مِنهُ ومِن عَقيدَتِهِ هذِهِ.

ومِنَ الأدلَّةِ عَلَى ذلِكَ:أنَّهُ في فترَةٍ مِن فَتَراتِ الجهادِ كانَ مِن عَمَلِ مجاهِدي دولَةِ العِراقِ الإسلاميَّةِ تَغييرُ بَعضِ المنكَراتِ الظَّاهِرَةِ،والأمرِ بالمعروفِ،ومِن ضِمنِ تلكَ الأعمالِ إزالَةُ أماكِنِ بيعِ الخَمرِ، وبائِعُ الخمرِعِندَهُم مسلِمٌ مالَمْ يستحِلَّها؛لأنَّ عَمَلَهُ مَعصِيَةٌ وهو مِنَ الكَبائِرِ وهو آثِمٌ بِفِعلِهِ ذَلِكَ، ولِهذا السَّبَبِ كانوا

يَتَجَنَّبونَ قتلَ بائِعِ الخمرِعندَما كانوا يريدونَ نسفَ المحلِّ وإزالَتَهُ،ويخرِجونَهُ خارجَ المحلِّ ثمَّ ينسِفونَ المحلَّ،فلو كانوا يكفِّرونَ المسلِمينَ بالكبائِرِ لَمَاهَمَّهُم أمرُ بائِعِ الخمرِ جِهاراً،ولَقَتَلوهُ في داخِلِ المحلِّ عِندَ النَّسفِ،وإنْ قُتِلَ مِنهُم أحَدٌ فَلَيسَ لأنَّهُ بائِعُ خمرٍ وإنَّما لِسَبَبٍ آخَرَ،كما حَدَثَ في مدينَةِ الموصِلِ عَلَى سبيلِ المثالِ،وذلِكَ أنَّهُ بعدَ إخراجِهِ مِنَ المحلِّ؛لِيَنسِفوا محلَّهُ سَحَبَ مسدَّساً،وأرادَ أنْ يقتُلَ مَن قامَ بالنَّسفِ مِنَ الخلفِ إلَّا أنَّ السَّائِقَ جزاهُ اللهُ خيراً كانَ منتَبِهاً فَقَتَلَهُ،إذاً هو لَمْ يُقتَلْ؛لأنَّهُ يَبيعُ الخَمرَ،وإنَّما قُتِلَ لأنَّهُ أرادَ أنْ يَقتُلَ مجاهِداً يأمرُ بالمعروفِ،وينهى عَنِ المنكَرِ،فَقَتَلَهُ الأخُ دفاعاً عَن أخيهِ .

٣- ومِن أصولِ الخوارِجِ:أنَّ أميرَ المؤمِنينَ الَّذي يحكُمُ بماأنزَلَ اللهُ إذا فَسَقَ،وارتَكَبَ كبيرَةً مِنَ الكبائِرِ - بناءً عَلَى عقيدَتِهِم في التَّكفيرِ بالكبائِرِ مِنَ الذُّنوبِ - فإنَّهُ يستَتابُ،وإلَّا فإنَّهُ يعزَلُ بالسَّيفِ،فأجازوا الخروجَ عَلَى ولِيِّ الأمرِ إذا إرتكَبَ المعاصيَ والذُّنوبَ.

وعقيدَةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ ـ وهذا ما ندينُ اللهَ تعالى بِهِ ـ في ولِيِّ الأمرِ المسلِمِ -الَّذي يحكُمُ بما أنزَلَ اللهُ تعالى- الفاسِقُ والظَّالِمُ،وإنْ أخَذَ مالَكَ وجَلَدَ ظهرَكَ:الصبرُ عَلَيهِ؛لأنَّ في الخروجِ عَلَيهِ مِنَ المفاسِدِ ماهو أعظَمُ مِن إبقائِهِ مَعَ فِسقِهِ.

عَن أمِّ حُصينٍ(رضيَ الله عنها)قالَتْ:سمعتُ رسولَ اللهِ(ﷺ)يقولُ:(يا أيُّها النَّاسُ اتَّقوا اللهَ واسمعوا وأطيعوا، وإنْ أمر عَلَيكُم عَبدٌ حَبَشيٌّ مجدَّعٌ،ماأقامَ فيكُم كِتابَ اللهِ تَعالى).رواهُ الإمامُ أحمَدُ(رحمَهُ الله)،وإسنادُهُ صحيحٌ على شرطِ مسلِمٍ.

وشروطُ الخروجِ عَلَى الحاكِمِ الَّذي يَحكُمُ بِما أنزَلَ اللهُ تُعالى:

عَن عبادَةَ بنِ الصَّامِتِ(رضي الله عنه)في حديثِ البَيعَةِ لِرَسولِ اللهِ(ﷺ)قالَ:(بايعنا رسولَ اللهِ(ﷺ)... وأنْ لاننازِعَ الأمرَ أهلَهُ،قالَ:(إلَّا أنْ تروا كفراً بواحاً عِندَكُم مِنَ اللهِ فيهِ بُرهانٌ).

فتكونُ شروطُ الخروجِ عَلَى مَن يحكُمُ بما أنزَلَ اللهِ تَعالى:

١ـ أنْ يكونَ الَّذي صَدَرَ مِنهُ كفراً،أيْ لَيسَ معصيَةً ولافِسقاً أصغراً؛قالَ القاضي عياضٌ(رحمَهُ الله):(أجمَعَ العُلماءُ عَلى أنَّ الإمامَةَ لاتنعَقِدُ لِكافِرٍ،وعَلَى أنَّهُ إذا طرأَ عَلَيهِ الكفرَ إنعزَلَ،وكذا لو تَرَكَ إقامَ الصَّلاةِ والدُّعاءِ إليها).الجواهِرُ الهريريَّةُ مِن كلامِ خَيرِ البَرِيَّةِ ٢/٢٥٧.

٢ـ أنْ يكونَ ذلِكَ الكفرُ بواحاً،أيْ ظاهِراً بيِّناً واضِحاً،لايقبَلُ الإحتمالَ والتَّأويلَ.

٣ـ أنْ يكونَ لَدينا الدَّليلُ مِنَ الشَّرعِ الحَنيفِ عَلَى أنَّ هذا الصَّادِرَ مِنَ الإمامِ كُفرٌ مخرِجٌ مِنَ المِلَّةِ. والمقصودُ بالدَّليلِ:القُرآنِ والسُّنَّةِ، مَثلاً كإجازَةِ بيعِ الخمرِ وشربِها،وإجازَةُ التَّعامُلِ بالرِّبا،وإجازَةُ مُمارَسَةِ الزِّنا،فإنَّ هذا مِنَ الكفرِ البَواحِ الَّذي لايختلِفُ عَلَيهِ اثنانِ مِنَ المسلِمينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ.

تنبيه١:وهل يحتاجُ المسلِمُ إلى دليلٍ عَلَى كفرِ مَن يحكُمُ بِقوانينَ تُجيزُ مُمارَسَةِ الزِّنا علانِيَةً،وتحمي تِلكَ المناطِقَ،وتبيحُ صِناعَةَ الخمرِ وبيعَها وشربَها علانِيَةً جِهاراً نهاراً،وتجيزُ المعامَلاتِ الرِّبويَّةِ و.... و.... ؟

وهَل مِثلُ هذِهِ الكفريَّاتِ يحتاجُ إلى دليلٍ!!؟؟وهَل يجادِلُ في كفرِ مَن يجيزُ ذلِكَ إلَّا مَن أعمى اللهُ بَصَرَهُ وبصيرَتَهُ عَن رؤيَةِ الكفرِ عَياناً بواحاً؟

تنبيه:هذِهِ المفرداتُ الَّتي ذكرتُها هي في الأصلِ معاصي وكبائِرُ لِمَن إرتكَبَها مِن غيرِ إستحلالٍ،أمَّا الدَّولَةُ فَقَد إستَحَلَّتْ كلَّ ذلِكَ؛ودليلُ الإستحلالِ:هيَ الإجازاتُ الَّتي تُعطى لِمَن يُريدُ مُمارَسَةَ تِلكَ الأعمالِ.

٤- أنْ تَكونَ لَدَينا القدرَةُ عَلَى تغييرِ ذلِكَ الحاكِمِ،فإذا وجَدنا القدرَةَ عَلَى ذلِكَ فإنَّ قِتالَهُ لايُعَدُّ خروجاً عَلَى الحاكِمِ؛لأنَّهُ بالكفرِ لايُعَدُّ مؤمِناً فكيفَ يَكونُ أميراً للمؤمِنينَ!؟

وقد وجَدنا القدرَةَ عَلَى مناجَزَتِهِم -وللهِ الفضلُ والمنَّةُ -وسَبَقَ أنْ ناجزنا -بفضلِ اللهِ ومنَّةِ- مَن هو أقوى وأشدُّ مِنهُم (الجيشَ الأمريكيَّ)،ومكَّنَنا اللهُ تَعالى مِنهُم،بحيث جرَّ أذيالَ الخيبَةَ بعدَ أنْ سَتَرَ عورتَهُ وعوارَهُ بِمَن جاءَ مَعَهُ عَلَى الدَّبَّاباتِ،فاعتبروهُ إنسِحاباً وهو في الموازينِ العَسكَريَّةِ،وعندَ أهلِ الإختصاصِ هزيمَةٌ لاغبارَ عَليها،وما كانَ ذلِكَ إلَّا بفضلِ مِنَ اللهِ تعالى ؛قالَ تَعالى:﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾،وقالَ أيضاً:﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدُبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ﴾.

والمقصودُ بالقدرَةِ هُنا ماهو في إستطاعَتِنا؛قالَ تَعالى:﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّااسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ ...﴾الأنفال/٦٠.

ولَم يَشتَرِطْ سبحانَهُ وتعالى عَلَينا أنْ يَكونَ لَدينا مثلُ مالَديهِم مِن قوَّةٍ؛فإنَّ هذِهِ لُغَةُ المهزومينَ عقائديَّاً، المخذِّلينَ لِدينِ اللهِ تَعالى،القاعِدينَ عَن نصرَةِ الدِّينِ النَّابذينَ للجهادِ في سبيلِ اللهِ تَعالى وأهلِهِ.وإنْ لَم تَكُنْ لَدَينا القدرَةُ عَلَى مناجَزَتِهِم،فَعَلَينا أنْ نُعِدَّ أنفُسَنا لِذلِكَ فلايُعفى مَن لايستَطيعُ القِتالَ مِنَ الإعدادِ، فالمسلِمُ بينَ الإعدادِ لِقِتالِ الطَّواغيتِ وبينَ قِتالِهِم.

٥- ومِن أصولِ الخوارِجِ:تكفيرُ مَن لايقولُ بقولِهِم،كتكفيرِ بعضِ الصَّحابَةِ(رضوانُ الله تعالى عَليهم)،وتكفيرُ الحكَّامِ بالكبائِرِ مِنَ الذُّنوبِ،ووجوبُ الخروجِ عَلَيهِم،وتكفيرُ مَن لايخرُجُ عَلَيهِم،وتكفيرُ المسلِمينَ بالكبائِرِ مِنَ الذُّنوبِ،فَلَم يَنجُ مِنَ الكفرِ إلَّا مَن كانَ عَلَى ماهُم عَلَيهِ.

**فائدة:**الجهادُ في العِراقِ فرضُ عَينٍ،عَلَى كلِّ مسلِمٍ يدينُ اللهَ تَعالى بدينِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،وهذا ماقالَ بِهِ المجاهِدونَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،وعَملوا بِماعَلموا،وحَملوا السِّلاحَ وقاتَلوا،وهُمُ القِلَّةُ في وسَطِ الملايينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ؛أي إنَّ الملايينَ مِمَّن يَجِبُ عَلَيهِم القِتالُ قَعَدوا عَنِ الجِهادِ،ولَم يَقولوا بِقولِنا،ولَم يكونوا عَلَى مانَحنُ عَلَيهِ مِن نصرَةِ دينِ اللهِ تعالى،ووجوبِ إخراجِ الكافِرِ الصَّائِلِ،ومَن جاءَ مَعَهُ مِن أذنابِهِ والعامِلينَ عَلَى إتمامِ مشروعِهِ. فالأغلبيَّةُ قَعَدوا عَنِ الجِهادِ،ولم يقولوا بِقولِنا،فَهَل كفَّرنا القاعِدينَ؟عِلماً أنَّ القاعِدَ عَنِ الجِهادِ مُرتكِبُ كبيرَةٍ عِندَما يكونُ الجِهادُ فرضَ عَينٍ،فلو كنَّا خوارِجَ لكفَّرنا كلَّ القاعِدينَ عَنِ الجِهادِ؛لأنَّهُم مُرتكِبونَ للكبيرَةِ بتركِ الجِهادِ؟

ولوكنّا خوارجَ لكفّرنا كلَّ مَن يقولُ بعَدَمِ الجهادِ ألآنَ؛لأنّنا نَرى وجوبَ ذلِكَ.اللهمَّ إنّنا نبرأُ إليكَ مِن ذلِكَ ،إلّا أنَّ ماندينُ اللهَ تعالى بِهِ:أنَّ القاعِدَ إنْ لَم يَكُنْ مُحارِباً لَنا،أو مُعيناً لِمَن يحارِبُنا،فإنّهُ مسلِمٌ بِقعودِهِ، ولكنّهُ مرتكِبٌ كبيرةٍ،ولايرتفِعُ عَنهُ هذا الإثمُ إلّا بالرُّجوعِ إلى الجِهادِ وحَملِ السِّلاحِ؛نصرةً لِدينِ اللهِ تَعالى،وتحكيماً لِشرعِهِ الحنيفِ.ويعلَمُ اللهُ تعالى أنّنا ماقتَلنا مُسلِماً لأنّهُ تارِكٌ للجهادِ،ونبرأُ إلى اللهِ تعالى مِمَّن يقتُلُ المسلِمينَ بسبَبِ تركِ الجهادِ.

فأينَ نحنُ مِنَ الخوارجِ يامَن والَيتُم الطَّواغيتَ؟

أفَمَن يحكُمُ بالقوانينِ الشَّيطانيّةِ مؤمِنٌ وهو أميرٌ للمؤمِنينَ،ومَن يريدُ أنْ يحكِّمَ شرعَ اللهِ الحنيفَ خارجيٌّ مارِقٌ مِنَ الدّينِ!؟ إنّها لمضحِكَةٌ مبكيةٌ.

٦ـ مِن أصولِ الخوارجِ:قالَ رسولُ اللهِ:(يقتلونَ أهلَ الإسلامِ،ويذرونَ أهلَ الأوثانِ).

وهم كانوا كذلِكَ،عندَما كفَّروا المسلِمينَ بمالا يكفرونَ بِهِ وقتَلوهُم عَلَى ذلِكَ،فقد قتَلوهُم وهم مسلِمونَ، وترَكوا أهلَ الأوثانِ وهم الكفَّارُ والمشركونَ،وهذا هو الثّابتُ في تاريخِ الخوارجِ؛إذ لَم يقاتِلوا طوالَ تاريخِهِم الدَّامي غيرَ المسلِمينَ الّذينَ يرونَهُم كفّاراً– كما زعموا –،ومَن قرأ التّاريخَ عَلِمَ مِنهُم ذلِكَ بما لايقبَلُ الشَّكَّ.

فأينَ نحنُ مِن أولئكَ:فمَن قتلنا مِن أهلِ الإسلامِ،ومَن تركنا مِن أهلِ الأوثانِ!؟

بل قاتلنا الجيشَ الأمريكيَّ في العراقِ وهم أهلُ الأوثانِ،ويقينا لَيسوا أهلَ الإسلامِ.

وقاتلنا الجيشَ والشُّرطَةَ مِن أهلِ العراقِ مِمَّن أعانوا الجيشَ الأمريكيَّ عَلَينا،ووقَفوا مَعَهُم ضِدَّنا؛ ليمنَعونَا مِن إخراجِ الكافِرِ الصائِلِ؛وإعانَةِ الكافِرِ عَلَى المسلِمِ مِنَ الأعمالِ المخرِجَةِ مِنَ الملَّةِ.

يقولُ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ(رحمَهُ اللهُ):

(إعلَمْ:أنَّ مِن أعظمِ نواقِضِ الإسلامِ عشرةٌ:

**الثّامِنُ:**مظاهَرَةُ المشركينَ ومعاونَتُهُم عَلَى المسلِمينَ،والدَّليلُ قولُهُ تَعالى:﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾).الدُّررُالسَّنيةِ في الأجوبَةِ النّجديّةِ١٠/٩١ـ٩٢.

فقد قاتلنا أناساً قد خَرَجوا مِنَ الملّةِ،ووقفوا إلى جانِبِ الجيشِ الصَّليبيِّ فَهُم لَيسوا أهلَ الإسلامِ.

وبَعدَ هزيمَةِ الجيشِ الأمريكيِّ -وللهِ الفضلُ والمنّةُ-وَقَفَ أنصارُ الطَّاغوتِ(الجيشَ والشُّرطَةَ)أمامَنا يمنعونَنا مِن تحكيمِ شَرعِ ربّنا،وينصُرونَ الطَّاغوتَ الَّذي يحكُمُ بالأحكامِ الشَّيطانيّةِ عَلَينا،بل ويقاتِلونَنا لأجلِ ذلِكَ،فهل هؤلاءِ مِن أهلِ الإسلامِ أم مِن أهلِ الأوثانِ؟

وقد سَبَقَ أنْ بَيّنّا حكمَ الشَّرعِ في الجيشِ والشُّرطَةِ -وللهِ الفضلُ والمنّةُ- فَمَن الّذي يقتُلُ أهلَ الإسلامِ، وينتَهِكُ أعراضَهُم،ويستَبيحُ أموالَهُم!؟

نحنُ نريدُها دولَةً إسلاميّةً تحكُمُ بماأنزَلَ اللهُ تَعالى؛إرضاءً لِربّنا،ونقاتِلُ لأجلِها،وهم يريدونَها ديمقراطيّةً كفريّةً شيطانيّةً؛إرضاءً لبوش وأوباما المرتدِّ.فهَل مَن قَتَلناهُم يُعَدُّونَ مِن أهلِ الأوثانِ أم مِن أهلِ الإسلامِ!؟

وقَتَلنا الجواسيسَ الّذينَ يُعينونَ الصَّليبيّينَ أهلَ الأوثانِ عَلَينا،ومازِلنا ونبقى نقتُلُ مِنهُم مَن يُمكِّنُنا اللهُ تَعالى مِنهُ عاجِلاً أم آجلاً مالَم تدركْهُ التَّوبَةُ قبلَ التَّمكُّنِ مِنهُ.فقد كانَ هؤلاءِ عيونَ الصَّليبيّينَ والمرتدّينَ عَلَينا،فكَم مِن مسلِمٍ أسلَموهُ للكافِرِ فتمكّنوا مِنهُ بِسَبَبِ وشايَتِهِم،وَكَم مِن بيتٍ قُصِفَ بالطّائراتِ المسيَّرَةِ عَلَى المجاهِدينَ ونسائِهِم وأطفالِهِم بشرائِحَ وضعَها أولئكَ الجواسيسُ وَكَم .... وَكَم .... الخ.

وقاتَلنا أهلَ الغفلَةِ مِمَّن يسمُّونَهُم بالصَّحواتِ،وهُم نتاجُ أفكارِ الحزبِ المسَمَّى بالإسلاميِّ العراقيِّ مِمَّن كانوا سَبَباً في تراجُعِ بوش عَن إعلانِ الهزيمَةِ في العراقِ -كما صرَّحَ هو بذلِكَ-،وبادَرَ الصَّليبيُّ بوش بردِّ هذا الجميلِ الَّذي لاينساهُ الكفّارُ لِمَن إرتَدَّ مِن أهلِ الأنبارِ فأكرَمَهُم بزيارَةٍ خاصَّةٍ بمناسَبَةِ قَتلِهِم المسلِمينَ،وبمناسَبَةِ تثبيتِ جيشِهِ في العِراقِ بعدَ أنْ أوشَكَ أنْ ينهارَ،فقد كانَ عَلَى وشكِ أنْ يُعلِنَ الهزيمَةَ لولا هؤلاءِ الحثالَةِ مِنَ المنتسبينَ إلى الإسلامِ،فكانوا سَبَباً في إراقَةِ المزيدِ مِنَ الدّماءِ المسلِمَةِ عَلَى أيدي الصَّليبيّينَ وعَلَى أيديهِم نصرَةً للصَّليبيِّ الكافِرِ وترسيخاً لأركانِ الدَّولَةِ الرَّافضيَّةِ الصَّفويَّةِ، وسنقاتِلُهُم بإذنِ اللهِ تَعالى إلى أنْ نُنَقّيَ أرضَ العِراقِ مِنهُم مالَم يتوبوا إلى اللهِ تَعالى قبلَ التَّمكُّنِ مِنهُم، فالسَّعيدُ مَن يدرِكُ ويعلِنُ توبتَهُ قَبلَ أنْ يَقَعَ في مخالِبِ عبادِ اللهِ المجاهِدينَ،وهذِهِ المخالِبُ ستطالُهُم وستنالُ مِنهُم ولو بعدَ حينٍ. إنَّ أهمَّ ماحبانا اللهُ تعالى بِهِ بعدَ الإيمانِ:الصبرُ والنَفَسُ الطَّويلُ والمطاوَلَةُ، ونحنُ بينَ مدٍّ وجزرٍ،ونهايَةُ المطافِ لَنا بإذنِ اللهِ تَعالى هذا مِمّا لَم يساوِرْنا فيهِ أدنى شَكٍّ -وللهِ الفضلُ والمنّةُ- إيماناً بوعدِ اللهِ تَعالى:﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.

وقد مررنا بمراحِلَ متفاوِتَةٍ،ولكنّنا مازِلنا -وللهِ الفضلُ-. فَبِالبِدايَةِ كانَتْ مرحَلَةُ إمتدادٍ،ثُمَّ مررنا بمرحَلَةِ إنحسارٍ نوعاً ما في (٢٠٠٥)وأعانَنا اللهُ تَعالى عَلَى أنْ تكونَ لَنا اليدُ العُليا بعدَ ذلِكَ العُسرِ،ثُمَّ كانَتْ السَّيطرَةُ عَلَى الكثيرِ مِنَ البِقاعِ والولاياتِ،ثُمَّ بدأتْ مرحَلَةُ التَّضييقِ مِن جديدٍ وانحسرنا عَن كثيرٍ مِن الأراضي والمدنِ طوالَ فترَةِ(٢٠٠٨)إلى بداياتِ (٢٠١٢)،وما كانَ ذلِكَ إلّا تمحيصاً مِنَ اللهِ تَعالى لَنا؛ ليَميزَ اللهُ الخبيثَ مِنَ الطَّيّبِ وقد كانَ؛قالَ تَعالى:﴿مَّا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَاأَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ .....﴾آل عمران/١٧٩.

ولِذنوبِنا -نسألُ اللهَ تَعالى المغفِرَةَ والعافِيَةَ-،ويقينُنا أنَّ ذلِكَ سنَّةُ اللهِ تَعالى في عبادِهِ،وفي كلِّ تلكَ المراحِلِ ومازلنا عَلَى يقينٍ أنَّ اللهَ تعالى سَيُمَكِّنُ لِعبادِهِ في الأرضِ-نسألُهُ تعالى أنْ لايحرِمَنا الأجرَ وأنْ لايستبدِلَنا-،وللوصولِ إلى الغايَةِ الَّتي نَصْبوا إليها أنْ تَكونَ الحاكِمِيَّةُ في بلادِنا للهِ تَعالى،وليسَ لِغيرِهِ،وأنْ تَكونَ كَلِمَةُ اللهِ هي العليا،وليسَتْ كَلِمَةُ الفراعِنَةِ.فإنّنا لانكلُّ ولانملُّ بإذنِ اللهِ تعالى مَها حَصَلَ -ونسألُهُ تَعالى العافيَةَ وأنْ لايحَمِّلَنا مالاطاقَةَ لَنا بِهِ،ولكنّنا سَنُضحّي بأنفُسِنا وبأبنائِنا وبكلِّ ما نَملِكُ،ولايثنينا كلُّ ذلِكَ عَنِ الإستمرارِ- بإذنِ اللهِ تعالى - في ذلِكَ السَّبيلِ،وإنْ قُتِلَ البعضُ مِنّا،وسُجِنَ ونُكِّلَ وعُذِّبَ

الآخرُ،وتقاعَسَ الآخَرُ،وشُرِّدَ وأخرِجَ الآخَرُ،ورمتنا النَّاسُ كلُّهم مِن قوسٍ واحِدَةٍ،ولَم نَجِدْ بيتاً نؤوي إليهِ،وحارَبونا في كلِّ شيءٍ. فمرضاةُ اللهِ تَعالى لاتُنالُ إلَّا أنْ نَحمِلَ الأنفُسَ عَلَى المكارِهِ في سبيلِهِ.

عَن أبي هريرَةَ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(مَن خافَ أدلَجَ،ومَن أدلَجَ بَلَغَ المنزِلَ،ألا إنَّ سِلعَةَ اللهِ غاليةٌ، ألا إنَّ سِلعَةَ اللهِ الجنَّةُ)سننُ التِّرمذيِّ ،والحديثُ صحيحٌ.

عَن أنسِ بنِ مالِكٍ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(حفَّتْ الجنَّةُ بالمكارِهِ وحفَّتْ النَّارُ بالشَّهواتِ)رواهُ الإمامُ مسلِمٌ (رحمَهُ الله).

٦-ومِن أصولِ الخوارجِ:أنَّهُم يردُّونَ الأحاديثَ الصَّحيحَةَ إذا خالَفَتْ ظاهِرَ القـرآنِ بفهمِهِم القاصِــــرِ ،ومِن هُنا فَهُم لايَرونَ رجمَ الزَّاني المحصنِ،ولايجعَلونَ للسَّرقَةِ نصاباً،وما إلى ذلِكَ.

عِندما مكَّنَ اللهُ تَعالى لَنا في الأرضِ في زمنِ الشَّيخِ أبي عمرَ والشَّيخِ أبي حمزَةَ(رحمَهُما الله تعالى)،فقد يسَّرَ اللهُ تعالى إقامَةَ بعضِ الحدودِ،ومِن بينِها حالاتُ زنا أقرَّ بِها أصحابُها،وأرادوا مِنَ المجاهِدينَ أنْ يُقيموا عَلَيهِم حدَّ اللهِ تَعالى فكانَ كذلِكَ،وكذلِكَ حالاتُ قصاصٍ في القتلِ العَمَدِ.

عَن أبي هريرَةَ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(حدٌّ يعملُ بِهِ في الأرضِ خيرٌ لأهلِ الأرضِ مِن أنْ يمطَروا أربعينَ خريفاً)رواهُ ابنُ ماجَةَ،والحديثُ حسنٌ.

فأينَ نحنُ مِنَ الخوارجِ؟

تنبيه:فقد إتُّهِمنا بهذا الوصفِ مِن قبلِ مرجئَةِ العصرِ؛بسبَبِ عقيدَتِهِم الفاسِدَةِ الَّتي تجعَلُ مِنَ الطَّاغوتِ الشِّيوعِيِّ والبعثِيِّ والرَّافضيِّ أميراً للمؤمِنينَ،ومِن أنصارِهِم الَّذينَ كفَّرَهُم اللهُ تَعالى مجاهِدينَ ومرابِطينَ !!!

## المبحثُ الرَّابع

## ((خطباءُ إخوانِ مِصرَ))

هؤلاءِ مِن أشرِّ النَّاسِ عَلَى أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ،فهم ديمقراطيُّونَ في ثوبٍ يدَّعونَ أنَّهُ إسلاميٌّ،وليسَ لَهُم مِنَ الإسلامِ سوى الصَّلاةِ والصَّومِ والزَّكاةِ والحجِّ.أخذوا مِنَ الإسلامِ هذِهِ العباداتِ الظَّاهِرَةِ،وإلى جانبِها تَجِدُ علمانيَّةً صِرفَةً لايَجِدونَ أيَّ مشاحَةٍ في التَّعامُلِ مَعَ أيِّ حزبٍ علمانِيٍّ لايؤمِنُ بدينٍ مِنَ الأديانِ،بَل ويعمَلونَ ويجارونَ العَلمانيِّينَ في مجالاتِ عَمَلِهِم فلا تَجِدُ بينَهُم وبينَ الأحزابِ العَلمانيَّةِ أيَّ فرقٍ سِوى الإنتسابِ،فأولئكَ ينسبونَ أنفسَهُم إلى ما إرتأوهُ لأنفسِهِم مِن برامِجَ وأفكارٍ،وهُم صادِقونَ في تمثيلِ مايدَّعونهُ،فإنَّ الشِّيوعيَّ الَّذي يدَّعي الشِّيوعيَّةَ لايتَنازَلُ عَن مبادىءِ الشِّيوعيَّةِ لأيِّ سبَبٍ كانَ،بل يجهَرُ بِهِ ويدعو إليهِ ويعمَلُ بِهِ،وإنْ اضطُهِدَ وفُعِلَ بِهِ مافُعِلَ،إلَّا أنَّ إخوانَ مِصرَ عَلَى خلافِ أؤلئكَ فإنَّهُم يدَّعونَ الإسلامَ وليسَ لَهُم مِن الإسلامِ إلَّا مالأيِّ مسلِمٍ مِن عوامِ المسلِمينَ،بل إنَّ الإسلامَ في مأمَنٍ مِن شرِّ عوامِ المسلِمينَ،ولكنَّهُ لَم يأمَنْ مِن شرِّ الويلاتِ الَّتي جرَّها إخوانُ مِصرَ عَلَى الإسلامِ. فَهُم وبالٌ عَلَى الإسلامِ وأهلِهِ أينما حلُّوا؛لأنَّهُم مَعَ عامَّةِ المسلِمينَ دعاةٌ إلى الكفرِ وإلى الرِّدَّةِ الَّتي تخلِّدُ صاحِبَها في النَّارِ باسمِ المصلَحَةِ الَّتي هي دينُهُم،وهُم الدُّعاةُ إلى تشكيلِ لَجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ، وهُم الَّذينَ يدفعونَ أهلَ السُّنَّةِ أينما حلُّوا إلى ضرورَةِ إيجادِ دستورٍ؛وممَّا قالَهُ بنُ مرسي في دعوتِهِ الإنتخابيَّةِ إلى رئاسَةِ مِصرَ: سأبذُلُ كلَّ مافي وسعي للإسراعِ في كتابَةِ الدُّستورِ.

وهُم الَّذينَ يدفعونَ المسلِمينَ وباسمِ الإسلامِ إلى ضرورَةِ التَّصويتِ بالموافَقَةِ عَلَى الدُّستورِ،وهُم الدُّعاةُ إلى ضرورَةِ الحُكمِ بالدُّستورِ وعدَمِ مخالفَتِهِ،بل ومحاسَبَةِ مَن يخالِفُهُ مِن خلالِ مجلِسِ الشَّعبِ والَّذي يسمَّى أيضاً المجلِسِ التَّشريعيِّ،وكَم مِن خصومَةٍ لَهُم مَعَ الوزراءِ الَّذينَ يخالِفونَ الدُّستورَ في المجالِسِ البرلمانيَّةِ -هذا حالُهُم في العراقِ وفي تونُسَ وفي الأردنِ وفي مِصرَ وفي ليبيا وتركيا والمغربِ وفي كلِّ بَلَدٍ يتواجَدونَ فيهِ-،ولو أنَّهُم حَدَّثوا أهلَ السُّنَّةِ عَن شرعِ اللهِ تَعالى وعَن وجوبِ تحكيمِهِ بقدرِ ما يكلِّمونَهُم عَنِ الدُّستورِ وعَن ضرورَةِ تحكيمِهِ لأفلَحوا،عِلماً أنَّ مِن شعاراتِ هؤلاءِ الَّتي يحفظونَها للمتاجَرَةِ ولا يعمَلونَ بِها:القرآنُ دستورُنا !!!.

أهمُّ مايمتازُ بِهِ هذا الحزبُ -وممَّاينبَغي عَلَى كلِّ مسلِمٍ أنْ يعرِفَهُ عَنهُم حتَّى يَكونَ عَلَى بصيرَةٍ مِن أمرِهِم؛ولكي لاينخَدِعُ بِهِم وبدعواتِهِم الكفريَّةِ المخرِجَةِ مِنَ الملَّةِ باسمِ المصلَحَةِ،وليسَ للإسلامِ مِن مصلَحَةٍ فيمايدَّعونَ إليهِ،بل هي مصالِحُهُم الَّتي لاتَتَحَقَّقُ إلَّا باسمِ الإسلامِ ومِن خلالِ التَّدليسِ عَلَى أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ!!-.

**١- إنَّ هذا الحزبَ حزبٌ عالميٌّ:**

أيْ لَهُ وجودٌ في كلِّ بلادِ الإسلامِ وأينما يتواجَدُ المسلِمونَ في أرجاءِ الأرضِ فيمتازونَ:

أ- بكثرَةِ العدَدِ والأتباعِ.

ب- وإمتلاكِ وسائِلَ إعلاميَّةٍ ضخمَةٍ -مرئيَّةٍ ومسموعَةٍ ومقروءَةٍ- في كلِّ دولَةٍ تسمَحُ لَهُم بذلِكَ،وكلُّ هذِهِ الوسائِلِ تُستَخدَمُ للدَّعوةِ إلى دينِ إخوانِ مِصرَ يشوبُهُ شيءٌ مِنَ الإسلامِ وماذلِكَ إلَّا لتمريرِ دينِ الإخوانِ إلى الأذهانِ،وحالُ إعلامِهِم كحالِ دينِهِم لايتورَّعونَ عَن شيءٍ مِنَ المخالَفاتِ الشَّرعيَّةِ،بل يَجِدونَ في تِلكَ المخالَفاتِ الشَّرعيَّةِ وسيـلَـةً للــوصولِ إلــى مايُريدونَ. قِفْ عِندَ أيِّ وسيلَةٍ مِن وسائِلِ إعلامِهِم وتَمَعَّنْ فستجِدُ مِنَ الكفريَّاتِ والبِدَعِ الشيءَ الكثيرَ،وماذلِكَ إلَّا ليُيَسِّرَ لَهُم مقالاتِهِم المكتوبَةِ في جرائِدِهِم،ولكنَّهُ وسيلَتُهُم للوصولِ إلى النَّاسِ ظانَّاً مِنهُم بأنَّهُ سَيكونُ لَهُم القبولُ بينَ النَّاسِ بذلِكَ،وبإمكانِ المتتَبِّعِ أنْ يرى ويلمِسَ ماقُلناهُ في جرائِدِهِم ومجلَّاتِهِم وإذاعاتِهِم ومرئيَّاتِهِم؛وقد ذكر الشَّيخُ أيمنُ الظَّواهريِّ طائِفَةً مِن ذلِكَ في كِتابِهِ الممتِعِ(الحصادُ المر تجربةُ الإخوانِ في ستِّينَ سنةٍ) وأنا أنصَحُ كلَّ مسلِمٍ أنْ يقرأَ هذا الكِتابَ. نُقِلَ لي عَن أحَدِ قيادِيِّيهِم بَعدَ الإحتلالِ عِندَما فاصلناهُم

ووَقَعَ ذلِكَ الكِتابُ بأيدينا ودَعونا المسلمينَ إلى قراءتِهِ،وجافاهُم الشَّبابُ عِندَما رأوا مِنهُم الكذِبَ والتَّضليلَ وجفوَةَ الحقِّ والإلتزامَ بالباطِلِ تحتَ اسمِ مصلَحَةِ الدَّعوةِ،قالَ:واللهِ إنَّ هذا الكِتابَ قد أضرَّنا في هذينِ الشَّهرينِ مَالَم يضرَّنا البَعثيُّونَ في خمسٍ وثلاثينَ سنةٍ.

ج- إنَّهم يملِكونَ أموالاً طائِلَةً وذلِكَ لِما يَملِكونَهُ مِن عقـــولٍ تجاريَّةٍ،وأهمُّ مَصادِرِ الأموالِ لَدَيهِم المصارِفُ.فما مِن دولَةٍ تجيزُ قانونَها المصارِفُ الأهليَّةُ إلَّا وتَجِدُ إخوانَ مِصرَ في مقدِّمَةِ العامِلينَ بهذا القانونِ ويسمُّونَها البنوكَ الإسلاميَّةَ،وكلمَةُ الإسلاميَّةِ هُنا مغرِيَةٌ جِدَّاً في جذبِ أصحابِ الأموالِ مِنَ الَّذينَ يحرِّمونَ التَّعامُلَ بالمصارِفِ الرِّبويَّةِ.

أمَّا كيفَ تجني هذِهِ المصارِفُ لَهُم الملايينَ؟

فنقولُ:بمجرَّدِ توفُّرِ المالِ فماأكثرَ أهلَ الإختصاصِ في المشاريعِ مِن مهندسِينَ إلـــى مقاولينَ فـــي الحزبِ. والدَّولَةُ توفِّرُ المشاريعَ وهُم مَن يسهِّلُ لَهُم الوصولَ إلى تلكَ المشاريعِ بسهولَةٍ؛ بسبَبِ تعاطُفِ النَّاسِ مَعَ اسمِ الإسلامِ؛وبتوفُّرِ العناصِرِ الثَّلاثَةِ:المالُ،والخبرَةُ،والمشروعُ؛فإنَّ الملايينَ تدرُّ عَلَيهِم دونَ كثيرِ عناءٍ،وقد عَلِمتُ قديماً -أيْ في نهايَةِ التِّسعيناتِ مِنَ القرنِ الماضي- أنَّ لَهُم في الأردنِ سبعينَ مصرِفاً،ولَهُم في بلادِ أوربا كإيطاليا-ذاتَ يومٍ إتَّهَمَتْ الحكومَةُ الإيطاليَّةُ مديرَ إحدى المصارِفِ بأنَّهُ يدعَمُ الإرهابَ العالميَّ،ثمَّ تبيَّنَ أنَّ صفحَةَ الرَّجلِ نقيَّةٌ جدَّاً مِن أنْ يدفَعَ دولاراً لِنُصرَةِ دينِ اللهِ تعالى-.

برغَمِ هذِهِ الإمتيازاتِ الَّتي يملِكُها حزبُ إخوانِ مصرَ مِن كثرَةٍ في العدَدِ،ووفرَةٍ في المالِ،وقوَّةٍ في الإعلامِ إلَّا أنَّ دولَ العالَمِ المناوئةَ للإسلامِ لايحسِبونَ لَهُم أيَّ حسابٍ؛بدليلِ أنَّ هذا الحزبَ لَم يدرَجْ في قائِمَةِ الإرهابِ،بل ولاقياديٍّ مِن قياديِّيهِم!!!.

وهذِهِ مِنَ المفارقاتِ العجيبَةِ أنْ يكونَ حزبٌ يدَّعي الإنتسابَ إلى الإسلامِ،ثمَّ يكونُ لَهُ هذا الثِّقَلُ في أوساطِ المسلِمينَ ولايحسِبُ لَهُم النَّصارى أيَّ حسابٍ،وهُم الَّذينَ أعلَنوها حرباً عَلَى الإسلامِ.

فالمسلِمُ المجاهِدُ الفردُ ماإنْ يعرفوا بِهِ إلَّا وتبدأُ المتابعَةُ والملاحقَةُ في أيَّةِ بقعَةٍ مِنَ الأرضِ كانَ،ويدرَجُ في قائِمَةِ المطلوبينَ عالميَّاً،فما بالُ أعضاءِ حزبِ إخوانِ مصرَ لايُطارَدونَ ولايُلاحَقونَ!؟

الأموالُ الَّتي تنقلُ إلى البلادِ الَّتي فيها جهادٌ،يحاولُ أعداءُ اللهِ تعالى مَنعَ دخولِ الأموالِ إليها، وهؤلاءِ إخوانُ مصرَ ينتقِلونَ بالأموالِ دونَ أنْ يُقالَ لَهُم مِن أينَ وإلى أينَ،ومَن عَرَفَ السَّبَبَ زالَ عَنهُ العَجَبَ. وكلُّ هذا؛لأنَّهُم لايمثِّلونَ الإسلامَ الَّذي يرضي اللهَ تعالى،بل مايرضي أعداءَ اللهِ عزَّ وجلَّ.

**٢-إنَّ هذا الحزبَ حزبٌ مسالِمٌ:**

أيْ أنَّهم أخذوا مِنَ الإسلامِ الجانِبَ المسالِمَ الَّذي يقتَصِرُ عَلَى العباداتِ:الصَّلاةِ والصَّومِ والحجِّ والزَّكاةِ، وقراءةِ القرآنِ وحِفظِهِ،والحرصِ عَلَى أداءِ الصَّلواتِ في المساجِدِ،وحضورِ المحاضراتِ والتَّرويجِ لَها وسماعِها مِنَ الأشرطَةِ،وأهملوا عمليَّاً جانِبَ الجهادِ في الإسلامِ وإنْ رفعوهُ وحفظوهُ كشعاراتٍ فكلُّ إخوانيٍّ يحفظُ:اللهُ ربُّنا،محمَّدٌ نبيُّنا،الإسلامُ دينُنا،القرآنُ دستورُنا ،الجهادُ في سبيلِ اللهِ غايتُنا،الشَّهادَةُ في سبيلِ اللهِ أسمى أمانينا.

وإذا نظرتَ إلى الشِّعارِ الَّذي يرفعونَهُ فستجدُ مُصحفاً بينَ سيفينِ متقاطِعينِ وفي الأسفَلِ كلمَةُ (وأعدّوا) وما دلَّ شيءٌ عَلَى كذِبِهِم وخداعِهِم للمسلِمينَ كدلالَةِ تلكَ الأعلامِ الَّتي تُرفَعُ فوقَ بناياتِ الإخوانِ وفوقَ تجمُّعاتِهِم!.

فقد حفظَ إخوانُ مصرَ هذِهِ الشِّعاراتِ،ولَم يرعوها حقَّ رعايَتِها،ولَم يحفظوها !!

فما كانَ اللهُ عزَّ وجلَّ في يومٍ مِنَ الأيَّامِ ربَّهُم،ولامحمَّدٌ(ﷺ)نبيَّهُم إلَّا في الأعلامِ؛لأجلِ المتاجَرَةِ.

أفَمَن كانَ إلهَهُ وربَّهُ لجنةُ كتابَةِ الدُّستورِ قولاً وعملاً أيُمكِنُ أنْ يدَّعي بعدَ ذلِكَ أنَّ اللهَ تعالى ربُّهُ،وأنَّ محمَّداً(ﷺ)نبيُّهُ؟

أفَمَن كانَ الدُّستورُ الوضعيُّ همَّهُ؛ويشارِكُ في وضعِهِ ويشكِّلُ اللجانَ لِذلِكَ،ويدعوا المسلِمينَ إلى الموافقَةِ عَلَيهِ؛للعَمَلِ بِهِ،ويَعمَلُ ويحكُمُ بِهِ،أيُقبَلُ مِنهُ بَعدَ ذلِكَ أنْ يدَّعي أنَّ القرآنَ دستورُهُ!؟

أفَمَن يحكُمُ النَّاسَ بالدُّستورِ الوضعيِّ،أيُقبَلُ مِنهُ بَعدَ ذلِكَ أنْ يدَّعي أنَّ الإسلامَ دينَهُ!؟

وهذِهِ هي مُمارساتُ هذا الحزبِ،وتُعرَضُ على الفضائيَّاتِ وفي جميعِ بلادِ الإسلامِ في العِراقِ وفي مِصرَ وفي تونُس وفي الأردنِ وفي تركيا،بَل الأدهى مِن ذلِكَ كلِّهِ أنَّهُم يقاتِلونَ مِن أجلِ إلهِهِم (لجنَةَ كتابَةِ الدُّستورِ)ومِن أجلِ دينِهِم(الدُّستورَ)،وإنْ كانَ الطَّرفُ الآخَرُ يريدُ تحكيمَ شرعِ اللهِ تعالى كما هو الحالُ الآنَ في الصُّومالِ،بل هذا الحزبُ النَّخِرُ يحتَضِنُ أولئكَ المحاربينَ لِشَرعِ اللهِ ؛لِكَيْ يُحكِّمَ القوانينَ الوضعيَّةَ ويسانِدُهُم ويعقِدُ لَهُم الإجتماعاتِ والمؤتمراتِ على مُستوى الدُّولِ؛لإعانَتِهِم على الشَّبابِ المجاهِدِ في الصُّومالِ كمافَعَلَتْ تركيا وكمافَعَلوا في العراقِ،أفَمَن كانَ يحفَظُ تلكَ الشِّعاراتِ-ومِنَ السَّبعيناتِ مِنَ القرنِ الماضي-كابنِ مرسي في مِصرَ يعلِنُ ذلِكَ الإعلانَ؟

فقد أقسَمَ-ابنُ مرسي-باللهِ،وعلى الملِ،وفي ثلاثِ مواطِنَ أنَّهُ سيحكُمُ بالدُّستورِ،وأنَّهُ سيحافِظُ عَلَيهِ. أفَمَن كانَ ربَّهُ اللهُ تعالى،ودستورُهُ القرآنُ يرمي نفسَهُ في أحضانِ الكافِرِ الصَّليبيِّ الصَّائِلِ،وفي أحضانِ الرَّافضَةِ المحاربينَ للهِ ولِرَسولِهِ وللمؤمِنينَ-عَبرَ تاريخِهِم متى ماوجدوا فرصَةً-وكانوا في العراقِ جزءاً مِنَ التَّشكيلَةِ الحكوميَّةِ الَّتي يُشرِفُ عَلَيها سيِّدُهُم الصَّليبيِّ،ومُهِمَّةُ هذِهِ التَّشكيلَةِ محارَبَةُ المجاهِدينَ في سبيلِ اللهِ تَعالى-وهُم يريدونَ تحكيمِ شَرعِ اللهِ تَعالى في الأرضِ وابتداءً مِنَ العراقِ-. أفَمَن يكونُ جزءاً مِن تشكيلَةٍ رافضيَّةٍ علمانيَّةٍ يزيديَّةٍ شيوعيَّةٍ وبيشمركة ويحكُمُ بالقوانينِ الوضعيَّةِ على مدى سَنَواتِ الجهادِ في العِراقِ،أيكونُ ربَّ هؤلاءِ(اللهُ)،ودينَهُم(الإسلامُ)،ودستورَهُم(القرآنُ)؟

إنَّها شعاراتُ حقٍّ،ولكِن رفَعَها أناسٌ مزيَّفونَ لايَمُتُّونَ إلى تِلكَ الشِّعاراتِ بِصِلَةٍ إلَّابقدرِ مايخدَعونَ بِها عامَّةَ المسلِمينَ؛لِتحقيقِ ألوهيَّةِ لَجنَةِ كِتابَةِ الدُّستورِ ودينِهِم في الأرضِ،وهذِهِ حالُهُم ألآنَ في مِصرَ. ولا أدري مِمَّ أعجَبُ أمِن جراءةِ هؤلاءِ على مناقَضَةِ أنفُسِهِم وبالممارَسَةِ العَمَليَّةِ،أم مِن إنخداعِ المسلِمينَ بِـهِـم ؟

**٣- إنَّ هذا الحزبَ حزبٌ ديمقراطيٌّ:**

أينما وجدَ هذا الحزبُ فإنَّهُم أشدُّ النَّاسِ إلتزاماً في الدَّعوةِ إلى الدِّيمقراطيَّةِ،وتزلُّفاً إلى دعاةِ الدِّيمقراطيَّةِ وفي مقدِّمَتِهِم راعي ألوهيَّةِ الدِّيمقراطيَّةِ في العالَمِ الإسلاميِّ(دولَةُ أمريكا).

وسبَبُ تشبُّثِهِم بدينِ الدِّيمقراطيَّةِ؛لأنَّ الحكمَ بماأنزلَ اللهُ تَعالى ليسَ مِن دينِهِم،وإنْ رَفعوهُ كشعارٍ.

ولأنَّ الدِّيمقراطيَّةِ هي الأسلوبُ الوحيدُ الَّذي يضمَنُ لَهُم الحقَّ في أنْ يكونَ لَـهُـم وجــودٌ فــي السَّاحَةِ،وأنْ يكونوا جزءاً مِنَ التَّشكيلاتِ الطَّاغوتيَّةِ الَّتي تَحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تَعالى؛ولأنَّها وسيلَتُهُم الوحيدَةُ لِيُثبِتوا للغربِ -الَّذي يحرِصونَ على رضاهُ أكثَرَ مِن حرصِهِم على رضا اللهِ تَعالى- أنَّهُم حزبٌ مسالِمٌ،ولاعلاقَةَ لَهُم بالعنفِ لامِن قريبٍ،ولامِن بعيدٍ.

ولأنَّها وسيلَتُهُم الوحيدَةُ؛لِنَشرِ الإسلامِ المنحَرِفِ الَّذي يريدونَ إشاعَتَهُ بينَ المسلِمينَ،ومِن هُنا كانوا أوَّلَ وأكثَرَ مَن يصفُ الإسلامَ بأنَّهُ دينٌ ديمقراطيٌّ في كتاباتِهِم ولقاءاتِهِم حتَّى باتَ يُرَدَّدُ على الأفواهِ دونَ حَرَجٍ،بل بِمُباهاةٍ.

سنتوسَّعُ في هذا الموضوعِ عِندَما نتكلَّمُ عَنِ الدِّيمقراطيَّةِ بإذنِ اللهِ تَعالى.

**٤- حزبُ إخوانِ مِصرَ والحكَّامُ:**

إنَّ مِن أبرَزِ مايمتازُ بِهِ حزبُ إخوانِ مِصرَ تودُّدَهُم إلى الطَّواغيتِ،والحرصَ على الدُّنوِّ مِنهُم،وعلى مرضاتِهِم بغضِّ النَّظَرِ عَن حكمِ الشَّرعِ فيما يأتونَهُ لِتَحقيقِ ذلِكَ التَّزلُّفِ،وبغضِّ النظَرِ عمَّايغضِبُ اللهَ تَعالى.

وبما أنَّ إخوانَ مِصرَ مِنَ الأحزابِ الَّتي لاترى ضيراً في الحكمِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ،فلابدَّ أنْ يكونوا على وفاقٍ مَعَ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ،بل إنَّ ذلِكَ يُملي عَلَيهِم التَّقرُّبَ والتَّزلُّفَ؛لأنَّ الاسمَ الَّذي إختاروهُ لأنفُسِهِم يجعَلُ في نفوسِ الطَّواغيتِ مِنهُم أشياءَ فلابُدَّ مِن أنْ يكثِروا مِنَ التَّنازلاتِ،وإتيانِ المنكراتِ الَّتي تُرضي الطَّواغيتَ؛لِيَنالوا القبولَ لَدَيهِم،بل يَجِدونَ مِنَ الإنجازاتِ الضَّخمَةِ الَّتي يَتَبَجَّحونَ بها عِندَما يَتَمَكَّنونَ مِنَ الوصولِ إلى طاغوتٍ مِنَ الطَّواغيتِ،ويَعُدُّونَ ذلِكَ مِن مفاخِرِهِم الَّتي يَتَباهونَ بها، وما أكثَرَ مراسلاتِهِم إلى الطَّواغيتِ مِن أيِّ صنفٍ كانَ،ولايَتَقيَّدونَ بالضَّوابِطِ الشَّرعيَّةِ في تلكَ المراسلاتِ،بل مِنها ماتُخرِجُهُم مِنَ المِلَّةِ.

وعملُ الطَّواغيتِ مَعَهُم على قدرِ مايُذِلُّونَ أنفُسَهَم لَهُم،ولايَملِكونَ غَيرَ أنْ يَتَذَلَّلوا لَهُم،وأنْ يـذلُّوا أنفُسَهُم .وهذا تاريخُهُم حافِلٌ بتلكَ المواقِفِ والمراسلاتِ،فَفي مِصرَ أودَعَ حُسني مبارَك خمسينَ رجُلاً مِن قياديِّيهِم،ثمَّ أصابَتْهُ وعَكَةٌ عَن قريبٍ،فَذَهَبَ إلى ألمانيا لِيُعالَجَ،كَتَبَ إليهِ محمَّد مهدي عاكف-وكانَ المرشدُ لِجَماعَةِ إخوانِ مِصرَ-رسالَةً يدعو لَهُ فيها بالشِّفاءِ والعودَةِ إلى مِصرَ!.وهُم في كلِّ تلكَ المخالفاتِ الشَّرعيَّةِ في لقاءاتِهِم،وفي سعيِهِم فإنَّهُم يُسدونَ إلى الحكَّامِ فوائِدَ جَمَّةً مِنها:

-أنَّهُم يُحسِّنونَ صورَةَ الطَّاغوتِ القبيحَةِ في نَظَرِ النَّاسِ،إذ أنَّهُم-شِئنا أم أبَينا-يدَّعونَ الإنتسابَ إلى الإسلامِ،وعندَما تكونُ علاقَتُهُم مَعَ الطَّواغيتِ حَسنَةً،فإنَّ ذلِكَ يعطي إنطباعاً للمسلِمينَ أنَّ الطَّاغوتَ يرعى الإسلامَ.ويكونُ ذلِكَ سَبَباً في نقمَةِ النَّاسِ على أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ الَّذينَ يتكلَّمونَ في الطَّواغيتِ ويكفِّرونَهُم،ويظنُّ النَّاسُ أنَّ هؤلاءِ لايمثِّلونَ الإسلامَ بل هُم متطرِّفونَ بدليلِ أنَّ الطاغوتَ يرعى المسالِمينَ مِنَ المسلِمينَ.

-وجودُهُم يحقِّقُ الإنطباعَ عِندَ المسلِمينَ أنْ يعمَلوا وفـقَ الشِّعارِ الكفريِّ(دَعْ مالله للهِ،ومالِقَيصَرَ لِقيصَرَ)،وإنَّ الطَّاغوتَ لاشأنَ لَهُ مَعَ المترَدِّدينَ إلى المساجِدِ.

وشأنُ الحكَّامِ مَعَهُم أنَّهُم يتركونَهُم طالَما يحقِّقونَ لَهُم تلكَ الغاياتِ،وبحكمِ تحرُّكاتِهِم المستمِرَّةِ في المساجِدِ فإنَّ أتباعَهُم بمرورِ الوقتِ يكثرونَ،وما أنْ يُحِسَّ الطَّاغوتُ أنَّهُم بَلَغوا مبلَغاً قد يشكِّلونَ خَطَراً عَلَيهِم فإنَّ الإجراءَ البسيطَ الَّذي لايكلِّفُ الطَّاغوتَ شيئاً؛حيثُ يهدِّمُ في أيَّامٍ قليلَةٍ مابنَوهُ في فَتَراتٍ طويلَةٍ- يَزُجُّ الرؤوسَ مِنهُم في السِّجونِ-وهذا الأسلوبُ إتَّبَعَهُ مَعَهُم صنيعُهُم الَّذي تَنَكَّرَ عَلَيهِم(جمال عبد الناصر)،فَجَمَعَ في ثلاثَةِ أيَّامٍ مِنهُم في السِّجنِ عشرَةَ آلافِ رجلٍ مِنَ المتقدِّمينَ فِيهِم؛وبما أنَّهُم لَم يُنَشِّئوا الشَّبابَ المتَّصِلَ بِهِم على الثَّباتِ والتَّضحيَةِ؛فإنَّ ذلِكَ العقدُ ينفَرِطُ فلا يسألُ أحَدٌ أحَداً،ولايتَّصِلُ أحَدٌ بأحَدٍ،بل إنَّ المساجِدَ تكادُ تخلوا مِنهُم وهكذا. وهذِهِ الطَّريقَةُ كأنَّ الطَّواغيتَ قـد تواصوا بها في التَّعامُلِ مَـعَ هـذا الحـزبِ،فَفَعَلَ بِهِم البعثيُّونَ –في العراقِ-كذلِكَ بعدَ أنْ إستفحَلَ أمرُهُم وزادَ عددُهُم في المساجِدِ في بدايَةِ التِّسعيناتِ مِنَ القرنِ الماضي،فجَمَعَ الرؤوسَ مِنهُم في السِّجونِ دونَ أنْ يفعَلوا بِهِم شيئاً سوى السِّجنِ ومضايقاتِهِ مِن فقدِ الحرِّيَةِ وقلَّةِ الطَّعامِ وعلى مدى أشهُرٍ.

**فائدة:إخوانُ مصرَ وأذنابُهُم، أهُم دعاةٌ إلى اللهِ تَعالى أم إلى الإسلامِ؟**

قد يَعتَرِضُ معتَرِضٌ على ماقُلناهُ عَن حقيقَةِ إخوانِ مِصرَ وأذنابِهِم،وأنَّهُم دعاةٌ إلى اللهِ تعالى،وأنَّ آلافاً مِنَ المسلِمينَ هداهُم اللهُ تَعالى بدعوتِهِم،والتزموا بأحكامِ الإسلامِ،وآخرونَ مِن غيرِ المسلِمينَ.

نقولُ: إنَّ الدَّعوةَ مِن ضمنِ عملِ حزبِ إخوانِ مِصرَ وأذنابِهِم،وهذِهِ مِمَّالا يمكنُ لأحَدٍ إنكارُها،ولكِن هل هُم دعاةٌ إلى اللهِ تَعالى؟ الجوابُ:لا.

هل هُم دعاةٌ إلى دينِ الإسلامِ ؟ الجوابُ:لا.

وتحقيقُ ماقُلناهُ:إنَّ مايَرونَ مِن عَمَلِهِم أنَّهُم يَدعونَ إلى اللهِ تَعالى،إنَّما هو في حَقيقَتِها زَعمٌ؛إذ كيفَ يمكِنُ أنْ يصـدَّقَ قـولُ مَـن يـدَّعي أنَّهُ يدعوا إلى اللهِ تَعالى ثمَّ تجِدُهُ،وبأشَدَّ مِن ذلِكَ يدعوا إلى الدِّيمقراطيَّةِ؟

كيفَ يُصدَّقُ مَن يدَّعي:أنَّهُ يدعوا إلى اللهِ تَعالى،ثمَّ يجعَلُ الفصلَ بينَ المسلِمينَ إلى الدُّستورِ،وليسَ إلى شرعِ اللهِ تَعالى،بل ويحرِصُ أشدَّ الحرصِ على المشارَكَةِ في كتابَةِ الدُّستورِ والحكمِ بِهِ؟

كيفَ يُصَدَّقُ مَن يدَّعي:أنَّهُ يدعوا إلى اللهِ تعالى،ثمَّ يُحارِبُ بكلِّ ما أوتي مَن يريدُ تحكيمَ شرعِ اللهِ تعالى،ولايهمُّهُ في ذلِكَ ينصُرُ مَن،وينتصِرُ بِمَن!
كيفَ يصدَّقُ مَن يدَّعي:أنَّهُ يدعوا إلى دينِ الإسلامِ،والحالُ أنَّهُ أشَدُّ دعوةً إلى الدِّيمقراطيَّةِ مِن دينِ الإسلامِ؟
هُم قد يسمُّونَ أنفُسَهُم دعاةً إلَّا أنَّهُم ليسوا دعاةً إلى اللهِ تعالى،ولا إلى الإسلامِ، بل دعوتُهُم خَليطَةٌ بينَ الكفرِ والإيمانِ،والحقِّ والباطِلِ،والشَّرِّ والخيرِ.فما ينفَعُ الإيمانُ الَّذي خالَطَهُ كفرٌ،ومايَنفَعُ الحقُّ الَّذي خالَطَهُ الباطِلُ، وكذا الخيرُ مَعَ الشَّرِّ..... .
إنَّما إتَّخذوا الإسلامَ وسيلَةً للوصولِ إلى الأصواتِ في الإنتِخاباتِ؛لِيُشارِكوا في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ!

## المبحثُ الخامِس

## ((خُطباءُ الحزبِ الإسلاميّ العِراقيّ))

أتباعُ الحزبِ ينقسِمونَ إلى قِسمينِ:
قسمٌ مُنضَمٌّ إلى الحزبِ لَهُ إنتماءٌ رسميٌّ،ودرَجَةٌ حزبيَّةٌ.
وقسمٌ -وهُم الأكثرُ- سائِرونَ في ركبِهِم مِن حيثُ لايشعرونَ.ومِن هؤلاءِ السَّائِرينَ في ركبِهِم يرشَّحُ للإنتماءِ إلى الحزبِ رسميّاً إذا رأوهُ مؤهَّلاً.وأهَمُّ صفاتِ التَّأهُّلِ عندَهُم: أنْ يأخُذَ الجانِبَ المسالِمَ مِنَ الإسلامِ(كالإلتزامِ بالصَّلواتِ الخمسِ في المساجِدِ،وحضورُ المحاضراتِ في المساجِدِ،أو سَماعُها مِن خلالِ الأشرِطَةِ لِمُحاضرينَ مخصوصينَ مِن قبلِ الجماعةِ،والمواظَبَةُ على السَّفراتِ-تكادُ تكونُ اسبوعيَّةً في أيَّامِ الرَّبيعِ،وفــي العُطَـلِ الصَّيفيـَّـةِ-،وقراءةُ الكتبِ الَّتي تُعطى لَهُ مِن خلالِ الجماعَةِ لِمؤلِّفينَ معروفينَ لَديهِم)ويبتعِدُ عَن جانِبِ الشِّدَّةِ والحديدِ(الجهادَ).وتتِمُّ الدَّعوةُ والكسبُ مِن خلالِ فِرَقِ كُرَةِ القَدَمِ أيضاً فَتَجِدُ كلَّ فردٍ مِن هؤلاءِ قد شكَّلَ فريقاً لِكُرَةِ القَدَمِ مِن شبابِ المنطقَةِ والمسجِدِ،ومِن خلالِهِ تتِمُّ الدَّعوةُ إلى أفكارِ الحزبِ وإلى السَّلامِ الَّذي هُم يريدونَهُ،وحُمِلُ أولئكَ الشَّبابِ إلى الإنطباعِ بطابعِ الجماعَةِ مِن حيثُ لايشعُرُ،وكذلِكَ عَن طريقِ السَّفراتِ لِلسِّياحَةِ والسِّباحَةِ-وهُنا يُربَطُ الموضوعُ بالسُّنَّةِ: ((عَلِّموا أبناءَكُم السِّباحَةَ ...)).
ويُلزَمُ على أنْ لايظهَرَ عَلَيهِ أيُّ مظهَرٍ مِن مظاهِرِ الإسلامِ-أقصِدُ الهَديَ الظَّاهِرِ-فَيَترَبَّى على ذلِكَ؛ ولِهذا تَجِدُ المعروفينَ مِنهُم على ذلِكَ: حليقَ اللحيَةِ،وذا زيٍّ نصرانِيٍّ كربطَةِ العنقِ وغيرِها.وهُم حريصونَ على إعطاءِ تصوُّرٍ حقيقيٍّ عَن واقِعِهِم بأنَّهُم إجتماعيُّونَ إنفتاحيُّونَ متأقلِمينَ مَعَ جميعِ الأزمِنَةِ والأمكِنَةِ والمجتَمَعاتِ والأعرافِ والتَّقاليدِ.وحريصونَ على عَدَمِ الإتيانِ بمايُنَفِّرُ عَنهُم النَّاسَ وإنْ خالفوا الهديَ النَّبويَّ (صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسلَّمَ).
ومِن أكثرِ وسائِلِ إستقطابِهِم هي المساجِدُ الَّتي بَنَوها ويشارِكونَ في بنائِها لَيسَتْ الغايَةُ مِنها سوى إلحاقِ النَّاسِ بركبِهِم تارِكينَ وراءَهُم البِدَعَ والضَّلالاتِ الموجودَةَ في المساجِدِ؛لأنَّ تغييرَ أيِّ بدعَةٍ في أيِّ مسجدٍ يعني لَدَيهِم أنَّ أصحابَ البدعَةِ في ذلِكَ المسجِدِ لايمكِنُ مفاتَحَتَهُم بعدُ؛لإعطاءِ أصواتِهِم لِمُرَشَّحي الحزبِ في الإنتخاباتِ،وهذِهِ في حساباتِ الأحزابِ خسارَةٌ لاتعوَّضُ؛لأنَّها في حساباتِهِم لا تعني كذا مِنَ المصلِّينَ في ذلِكَ المسجِدِ؛بل وراءَ كلِّ فردٍ مِن هؤلاءِ أسرَةٌ وأقارِبُ مِمَّن لَهُم حقُّ الإنتخابِ وإعطاءِ الأصواتِ.فالمعادَلَةُ تَكونُ: البِدَعُ في المساجِدِ إزاءَ الأصواتِ في الإنتخاباتِ.وبِما أنَّهُ ليسَ ذنبٌ بعدَ الرِّدَّةِ فالنَّتيجَةُ:الحفاظُ على الأصواتِ مقدَّمٌ على العملِ على إحياءِ السُّنَنِ وإماتَةِ البِدَعِ، بل رأيناهُم أشدَّ تمسُّكاً ببدَعِ المساجِدِ بعدَ سقوطِ دولَةِ البعثيينَ مِن أهلِ البِدَعِ والضَّلالاتِ.
ومِن كيفيَّةِ الإستيلاءِ على المساجِدِ –غيرَ الَّتي بَنَوها أوشاركوا في بنائِها- الإتصالُ بِمَن يبني مسجداً وتوطيدُ العلاقَةِ بِهِ مِن خلالِ الزِّياراتِ المتكرِّرَةِ وعلى مستوى عالٍ،فتجِدُ في وفدِ الإستيلاءِ على المسجِدِ طبيباً ومهندِساً وأستاذاً جامعيّاً،وبتكرارِ تلكَ الزِّياراتِ تَتوطَّدُ العلاقاتُ،فيبدؤونَ بتسييرِ صاحِبِ المسجِدِ إلى أنْ يَصِلَ بِهِ الأمرُ أنَّهُ لايخرُجُ عمَّا يشيرونَ بِهِ عَلَيهِ،وما أنْ يكونَ هؤلاءِ موطِنَ ثِقَةٍ عِندَ باني المسجِدِ؛فَبإنتهائِهِ مِن بناءِ المسجِدِ قد هيَّأوا الخطيبَ الَّذي يَتَولَّى الخطابَةَ في المسجِدِ،فيعودُ المسجِدُ إلى حاضِنَتِهِم.
أمَّا تعامُلُهُم مَعَ باقي خُطباءِ المساجِدِ فإنَّ زياراتِ توطيدِ العلاقاتِ تَكونُ قائِمَةً على قدمٍ وساقٍ فلا يترُكونَ خَطيباً دونَ أنْ يَتَّصِلوا بِهِ وخاصَّةً الخطباءُ الَّذينَ لَهُم قبولٌ ومِمَّن يزدَحِمُ مساجِدُهُم في يومِ الجمعَةِ،فيبدؤونَ بالحَرَكاتِ الأخطبوطيَّةِ؛لِتَبدأَ بعدَها عمليَّةُ النَّفخِ وإسباغِ الألقابِ وإعطاءِ الأهمِّيَّةِ في التَّعامُلِ،وحملِ أتباعِهِم على إظهارِهِ أنَّهُ العالِمُ الَّذي لايُجارى،ثمَّ تبدأُ مرحَلَةُ ضَخِّ الكتبِ والكتيباتِ الَّتي هي نتاجُ عقلِ الجماعَةِ،فما أنْ يبدأَ الخطيبُ المبتَلى بقراءَةِ تلكَ الكتبِ حتَّى تَجِدَ صداها في نبراتِهِ،وفي مواضيعِهِ الَّتي يطرَحُها،فَيَتَحَوَّلُ إلى داعٍ لأفكارِ الحزبِ مِن حيثُ يشعرُ أو لايشعرُ. هذا واقِعُهُم وتلكَ روافِدُهُم في إثراءِ أفرادِ الجماعَةِ،وحملِ النَّاسِ علـى السَّيرِ في ركبِهِم.ومِن هُنا كانَ لَهُم العَدَدُ الوافِرُ مِنَ الأتباعِ مِن شبابِ أهلِ السُّـنَّةِ على مستوى المثَلَّثِ السُّنِّيِّ قبلَ أنْ يفضَحَهُم اللهُ تعالى.
وتراهُم يَتَكَلَّمونَ بِلُغَةِ القويِّ مِنَ البشرِ:الرَّافِضَةُ،الجِهادُ:فإذا وجِدَ الجهادُ في منطقَةِ تواجدِهِم فإنَّهُم يعمَلونَ على:
ـ إمتصاصِ الزَّخمِ الإسلاميِّ مِنَ الشَّارِعِ عَن طريقِ: المحاضراتِ والدُّروسِ في المساجِدِ،ودوراتِ تحفيظِ القرآنِ،وفرقِ كرَةِ القدمِ،ومسابَقَةِ الرَّحيقِ المختومِ،ومجلَّةِ المسجِدِ.
ـ المتاجَرَةُ بدماءِ المسلِمينَ في المدنِ الَّتي تَتَعَرَّضُ لأعمالٍ عسكريَّةٍ،والسُّجناءِ.
وهُم الَّذينَ دَفَعوا أهلَ السُّنَّةَ بعدَ سقوطِ البعثيينَ إلى الدُّخولِ في الجيشِ والشُّرطَةِ؛ولِهذا عِندَما كنَّا نحَذِّرُ بعضَ الضُّبَّاطِ مِنَ العَمَلِ فيهاهُم فيهِ وندعوهُم إلى تركِ العَمَلِ كانوا يقولونَ:واللهِ سألنا واستفتينا قبلَ الدُّخولِ،فأجازوا لَنا ذلِكَ،بل وشجَّعونا. وعندَما كنَّا نسألُهُم: مَن أفتاكُم،تجِدُ كلَّها أسماءَ مِن هذا الحزبِ، كانوا موطِنَ ثِقَةٍ عِندَ النَّاسِ في زَمَنِ البعثيِّينَ قبلَ أنْ يفضَحَهُمُ اللهُ تعالى فَتَتَبَيَّنُ حقيقَةُ دينِهِم الَّذي لايَمُتُّ إلى الإسلامِ بِصِلَةٍ بل هُم إلى دينِ

الدِّيمقراطيَّةِ أقرَبُ مِنهُم إلى الإسلامِ؛ولِهذا كانَ المسلِمونَ يتوجَّهونَ إليهِم في الإستِفتاءِ.وهذِهِ مِن سنَنِهِم السَّيِّئةِ الَّتي سنُّوها بينَ أهلِ السُّنَّةِ،إذ أنَّها سبَبٌ في دخولِ المسلِمينَ في الرِّدَّةِ بِإسمِ الإسلامِ.

وإنْ لَم يكنْ جِهادٌ في منطقَةِ تواجدِهِم فَهُم المخذِّلونَ لِشَبابِ أهلِ السُّنَّةِ ومثبِّطوهُم؛زارعِينَ الرُّعبَ في نفوسِ المسلِمينَ مِنَ الطَّواغيتِ،بل إنَّ أجهِزَةَ الطَّواغيتِ بكلِّ تشكيلاتِهِم لايفعَلونَ في شبابِ أهلِ السُّنَّةِ مايفعَلُهُ هؤلاءِ بِهِم.فالخوفُ سِمَةُ مَن يَتَّصِلونَ بِهِم،فَتَجِدُ مَن يرتَبِطُ بِهِم لايجرؤ أنْ يخالِفَ شيئاً مِمَّايريدُهُ الطَّواغيتُ،فشبابُهُم أبعَدُ النَّاسِ عَنِ السُّنَنِ،بل مِن أشدِّ النَّاسِ إلتزاماً بالبِدَعِ،ولا يفكِّرُ أحدُهُم أنْ يترُكَ بدعَةً؛خشيَةَ أنْ يحسَّ بِهِ الطَّواغيتُ،فتجدُهُم حريصينَ على الوضعِ الَّذي يُرضي الطَّاغوتَ وأجهزَتَهُ.

أمَّا إذا وجِدَ الجهادُ حيثُ يتواجَدونَ فَهُم مِن أشَدِّ النَّاسِ محارَبَةً للمجاهِدينَ،ولايهمُّهُم إلى جانِبِ مِن يقفونَ في عدائِهِم للمجاهِدينَ،فمثلاً: وقفوا إلى جانِبِ الصَّليبيِّينَ(الجيشِ الأمريكيِّ) في العراقِ وعملوا بكلِّ ماأوتوا؛لِيَمنَعوا الشَّبابَ مِن حملِ السِّلاحِ والجهادِ في سبيلِ اللهِ تعالى،ووقفوا إلى جانِبِ كلِّ الأحزابِ العلمانِيَّةِ في محارَبَةِ الجهادِ عندَما أصبَحوا جزءاً مِنَ الحكوماتِ الَّتي تَتَألَّفُ مِن تلكَ الأحزابِ الرَّافضيَّةِ الفارسيَّةِ والكرديَّةِ القوميَّةِ الماسونيَّةِ والبعثيَّةِ العلمانيَّةِ والشِّيوعيَّةِ الملحدَةِ....الخ.

كانوا ومازالوا أشدَّ على أهلِ الجهادِ مِن كلِّ أولئكَ الأحزابِ،فَهُم الَّذينَ طالبوا مِن بدايَةِ الإحتلالِ بضرورَةِ تسليمِ الملفِ الأمنيِّ إلى العراقيِّينَ،وقد بَرَّرَ ذلِكَ(محسن عبدالحميد)-حينما تولَّى رئاسَةَ مجلِسِ الحكمِ عَنِ الحزبِ ... العراقيِّ لمدَّةِ شهرٍ-:بأنَّ الجيشَ الأمريكيَّ معروفٌ عندَما يدخُلُ إلى المنطقَةِ فإنَّ المجاهِدينَ يأخذونَ الحذرَ،لكنَّ العراقيَّ عندَما يدخُلُ فإنَّهُ غيرُ معروفٍ،فيمكِنُهُ الوصولَ إليهِم دونَ أنْ يحسُّوا بِهِ.قالَها في جلسَةٍ مَعَ الأمريكانِ وقادَةِ الأحزابِ.

أمَّا شرُّهُم على الجهادِ وأهلِهِ:فهم أشدُّ النَّاسِ شرَّاً أينما وجِدوا،فمثلاً:في العراقِ كانَ شرُّهُم على الجهادِ أنَّهُم كانوا يتعاملونَ مَعَ أهمِّ فئةٍ مِن شبابِ أهلِ السُّنَّةِ(روَّادِ المساجِدِ)الَّذينَ هُم ذخيرَةُ الجهادِ،فبحُكمِ إستيلائِهِم على المنابِرِ،وثِقَةِ النَّاسِ بِمَن يرتَقي المنابِرَ،عملوا بكلِّ ماأوتوا لإبعادِ هؤلاءِ الشَّبابِ عَنِ الجهادِ وعَنِ الإلتحاقِ بالمجاهِدينَ،فكانَ عَمَلُهُم تجفيفُ المنابعِ الَّذي هو مِن صميمِ عَمَلِ الصَّليبيِّينَ.

وتصريحاتُهُم في مسألَةِ الجهادِ عندَما يُسألونَ: نحنُ ضِدَّ العنفِ،ويسمُّونَ الجهادَ عُنفاً،ويعلِنونَ عداءَهُم لِهذا العُنفِ بكلِّ قُوَّةٍ.وخطباؤهُم دعوا إلى نبذِ الجهادِ والمجاهِدينَ ووصَفوهُم بالإرهابيِّينَ والجهَّالِ الَّذينَ لايعلَمونَ مِنَ الدِّينِ شيئاً،وأنَّـهُـم روافِـضُ وإيرانيُّونَ،وأنَّهُم وبالٌ على الإسلامِ وأهلِهِ،وأنَّهُم شوَّهوا صورَةَ الإسلامِ في نَظَرِ الغربِ،وأنَّهُم منفِّرونَ عَنِ الإسلامِ بسبَبِ مايُقدِمونَ عَلَيهِ،وفي ذاتِ الوقتِ دعوا إلى الدُّخولِ في الجيشِ والشُّرطَةِ وأعطوا المسوِّغَ الشَّرعيَّ حتَّى لِمَن لاعلاقَةَ لَهُ بالإسلامِ مِنَ الجيشِ والشُّرطَةِ في وجوبِ مقاتَلَةِ المجاهِدينَ وقتلِهِم،وحَمَلوا أهلَ السُّنَّةِ على معاداتِهِم وعَدَمِ القبولِ بِهِم،فكانَ ضَرَرُ هؤلاءِ عَلَينا أشدَّ مِن ضَرَرِ الجيشِ والشُّرطَةِ والصَّليبيِّينَ والرَّوافِضِ والعلمانيِّينَ مجتمِعَةً؛إذ لا أحَدَ مِن هؤلاءِ يُمكِنُ في يومٍ مِنَ الأيَّامِ أنْ يرتَقي مِنبَراً في مسجِدٍ لأهلِ السُّنَّةِ ويدعوهُم إلى الدِّيمقراطيَّةِ أو إلى الدُّستورِ أو إلى محارَبَةِ الجهادِ وأهلِهِ،إلَّا أنَّ هؤلاءِ فَعَلوا كلَّ ذلِكَ وباسمِ الإسلامِ، وأدَّى ذلِكَ إلى أنَّ الرَّجُلَ مِن أهلِ السُّنَّةِ يُقدِمُ على الرِدَّةِ وهو مطمئنُّ البالِ ظانَّاً أنَّهُ في الجانِبِ الَّذي يُرضي اللهَ تعالى.

وكذا ضَرَرُهُم في دعوتِهِم إلى الرِّدَّةِ باسمِ الإسلامِ في الذِّهابِ إلى التَّصويتِ على الدُّستورِ-والإصبَعُ الَّتي يشهَدُ بِها المسلِمونَ في الصَّلاةِ بالوحدانيَّةِ للهِ طمسوها في الحبرِ الأزرَقِ لِيَقولوا للدُّستورِ نَعَم. وهُم دعاةٌ: بأنَّ الإسلامَ دينٌ ديمقراطيٌّ.

خلاصَةُ عَمَلِهِم على المنابِرِ خلالَ سنواتِ الجهادِ في العِراقِ:

١ـ التَّشنيعُ على الجهادِ وأهلِهِ وتنفيرُ الملتزِمينَ مِنَ المسلِمينَ عَنِ الجهادِ وعَنِ المجاهِدينَ،ودعوَةُ أهلِ السُّنَّةِ إلى تَشكيلِ ماأسموهُ بالصَّحواتِ؛لِمُحارَبَةِ المجاهِدينَ،وإنقاذِ الصَّليبيِّ الكافِرِ.

٢ـ الدَّعوَةُ إلى كتابَةِ الدُّستورِ والتَّصويتِ عَلَيهِ والعَمَلِ بِهِ؛لِيَنالَ الشَّرعيَّةَ كمايزعُمونَ.

٣ـ الدَّعوَةُ إلى إنشاءِ الجيشِ والشُّرطَةِ وتسليمِ الملفِّ الأمنيِّ إليهما مِن بدايَةِ الأمرِ.

٤ـ الدَّعوَةُ إلى المشارَكَةِ في الإنتِخاباتِ وإعطاءِ الأصواتِ للمستَحقِّينَ كمازعموا.

تنبيه:جَعَلوا المشارَكَةَ في الإنتِخاباتِ مِنَ الدِّينِ،بل واجِباً دينيَّاً والمتَخَلِّفُ عَن إعطاءِ صوتِهِ للمستَحِقِّ -زعموا- آثِمٌ يحاسَبُ يومَ القيامَةِ؛ومِن أدلَّتِهِم على تسويغِ ذلِكَ الكفرِ قولُ اللهِ تعالى:﴿وَلاَيَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَادُعُواْ ...﴾،وقالَ أيضاً:﴿وَلاَتَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ...﴾،ومِنَ اللافتاتِ الَّتي كَتَبَها الحزبُ ... العراقيُّ في مدينَةِ(الموصِلِ)عندَ تقاطُعِ المصارِفِ-كما حدَّثَني الشَّيخُ الَّذي رأى بعينيهِ ذلِكَ ـ :(الذِّهابُ إلى المسجِدِ للصَّلاةِ سُنَّةٌ مؤكَّدَةٌ،ولكنَّ الذِّهابَ إلى الإنتِخاباتِ واجِبٌ)؛واستدلُّوا بإحدى تلكَ الآيَتَينِ!!!.

# الفصلُ الثَّامِن

# ((الدِّيمقراطيَّة))

## المبحَثُ الأول

## ((علاقةُ الدِّيمقراطيَّةِ بالإسلامِ))

ماهي حقيقَةُ الدِّيمقراطيَّةِ الَّتي يدعوا إليها إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم في بلادِ الإسلامِ ؟
هل في الدِّيمقرطيَّةِ شيءٌ مِنَ الإسلامِ ؟ هل في الإسلامِ شيءٌ مِنَ الدِّيمقراطيَّةِ ؟
أقولُ مستَعيناً باللهِ تعالى:إنَّ فهمَ المصطَلَحِ يحتاجُ إلى مصادِرَ تعينُكَ على إدراكِ معناهُ،وهي : اللغَةُ العربيَّةُ،والنُّصوصُ الشَّرعيَّةُ،والعُرفُ.
مثلاً:الصَّلاةُ لُغَةً: الدُّعاءُ. وفي الشَّرعِ: العِبادَةُ المخصوصَةُ الَّتي بدايَتُها التَّكبيرُ ونهايَتُها التَّسليمُ.
وأحياناً نعرِفُ معنى الكلِمَةِ مِن خلالِ العُرفِ.والعُرفُ قد يكونُ خاصَّاً أو عامَّاً.
فإذا أردنا أنْ نَعرِفَ معنى الدِّيمقراطيَّةَ فلابُدَّ مِنَ الرُّجوعِ إلى المصادِرِ الَّتي ذكرناها،إلَّا أنَّ معاجِمَ اللغَةِ العربيَّةِ لاتسعِفُنا بشيءٍ؛لأنَّها كلِمَةٌ أعجميَّةٌ،وكذلِكَ لايوجَدُ في النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ.فليسَ لَنا إلَّا الرُّجوعَ إلى واضِعِي هذا المصطَلَحِ ومعرِفَةُ معناهُ مِن خلالِهِم.فالدِّيمقراطيَّةُ تَعني عندَهُم:السِّيادَةُ للشَّعبِ.ومعنى السِّيادَةُ عِندَهُم:السُّلطَةُ الَّتي لَيسَ فوقَها سُلطَةٌ. نقلاً بالمعنى مِن كلامِ الشَّيخِ عبدِ القادِرِ بن عبدِ العزيزِ في كتابِهِ الجامِع
وهذا مانَصَّ عَلَيهِ الدُّستورُ العراقيُّ المصوَّتُ عَلَيهِ في تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥:
المادَّةُ(٥ ) :(السِّيادَةُ للقانونِ،والشَّعبُ مصدَرُ السُّلطاتِ وشرعيَّتِها)
أمَّا عَن كيفيَّةِ جَعلِ السُّلطَةِ للشَّعبِ:فإنَّها تكونُ عَن طريقِ التَّعدُّديَّةِ الحزبيَّةِ،وأنَّ هذِهِ الأحزابَ تطرَحُ مشاريعَها الَّتي تسعى لِتَحقيقِها،ثمَّ تُجرى الإنتخاباتُ للتَّصويتِ على المرشَّحينَ للدُّخولِ في البرلَمانِ، والتَّمثيلُ في البرلمانِ يكونُ على عَدَدِ الأصواتِ الَّتي ينالُها الحزبُ،فالشَّعبُ يكونُ ممثَّلاً في الحكمِ مِن خلالِ مرشَّحيهِ،فإذاً حكمُ البرلمانِ فإنَّهُ يحكمُ باسمِ الشَّعبِ،فالسِّيادَةُ تكونُ للشَّعبِ مِن خلالِ مُمَثِّليها الَّذينَ هُم أعضاءُ المجلِسِ التَّشريعيِّ والَّتي تُسَمَّى أيضاً:أعضاءُ البرلمانِ والمجلِسِ الوطَنيِّ ومجلِسُ الشَّعبِ،والمعنى واحِدٌ وإنِ اختَلَفَتْ الأسماءُ.
ومِمَّا جاءَ في الدُّستورِ العراقيِّ أيضاً:
المادَّةُ(٤٧):
أوَّلاً:يتَكَوَّنُ مَجلِسُ النُّوَّابِ مِن عَدَدٍ مِنَ الأعضاءِ بنسبَةِ مَقعَدٍ واحِدٍ لكلِّ مائةِ ألفِ نَسَمَةٍ مِن نفوسِ العِراقِ يُمَثِّلونَ الشَّعبَ العراقيَّ بأكمَلِهِ،يتِمُّ إنتِخابُهُم بِطَريقِ الإقتراعِ العامِ السِّرِّيِّ المباشرِ،ويُراعى تَمثيلُ سائِرِ مكوِّناتِ الشَّعبِ فيهِ.
إذاً الدِّيمقراطيَّةُ عِندَ أهلِها تعني:أنَّ السُّلطَةَ ووضعَ التَّشريعاتِ لِلشَّعبِ،والَّتي لَيسَ فوقَ سُلطَتِها سُلطَةٌ أخرى،عَن طريقِ مُرَشَّحيها ومُمَثِّليها في البَرلمانِ،وأنَّ الدُّستورَ إنَّما يأخُذُ شَرعيَّتَهُ مِن خلالِ الشَّعبِ، فإذا كانَ الحكمُ في الدِّيمقراطيَّةِ للشَّعبِ فإنَّ الحكمَ في الإسلامِ للهِ تعالى لا لِغَيرِهِ؛قالَ تَعالى:﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ﴾. وقد سَبَقَ أنْ تَكَلَّمنا عَن هذِهِ الآيَةِ.
وهي وسيلَةٌ إلى إرضاءِ النَّاسِ على أيِّ دينٍ كانوا،فبادِّعاءِ الإسلامِ والإنتسابِ إليهِ أرضوا مَن خُدِعَ بِهِم مِنَ المسلِمينَ،وبإدِّعاءِ الدِّيمقراطيَّةِ أرضوا أعداءَ الإسلامِ مِنَ الصَّليبيِّينَ وغيرَهُم،وضَمنوا لَهُم أنْ لاخَطَرَ عَلَيهِم مِنَ الإسلامِ الَّذي يدَّعونَهُ فنالوا بذلِكَ مبارَكَةَ الغربِ ورضاهُم؛قالَ تعالى:﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَالنَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾ البقرة/١٢٠.
فأيُّ فَرقٍ بينَ شيوعيٍّ يحكُمُ بالدِّيمقراطيَّةِ وبينَ يزيديٍّ أو رافضيٍّ أو علمانيٍّ أو إخوانيٍّ أو أيِّ منتسِبٍ إلى الإسلامِ !!؟.
فأيُّ علاقَةٍ بينَ الإسلامِ وبينَ الدِّيمقراطيَّةِ مِن حيثُ التَّعريفُ!؟بل إنَّهما دينانِ مُتَضادَّانِ لايَجتَمِعانِ أبداً.

## المبحَثُ الثَّاني

## ((أركانُ الدِّيمقراطيَّةِ ومبادِؤها))

الرُّكْنُ الأوَّل : حرِّيَّةُ العقيدَةِ وحرِّيَّةُ العِبادَةِ:

ومِمَّاجاء في الدُّستورِ العراقِيّ الَّذي صوَّتَ عَلَيهِ الشَّعبُ العِراقيُّ:

أوَّلاً:الإسلامُ دينُ الدَّولَةِ الرَّسميّ،وهو مَصدَرٌ أساسٌ للتَّشريعِ.

ثانياً:يضمَنُ هذا الدُّستورُ الحِفاظَ على الهُويَّةِ الإسلاميَّةِ لِغالبيَّةِ الشَّعبِ العراقِيّ ،كما ويضمَنُ كامِلَ الحقوقِ الدِّينيَّةِ لِجَميعِ الأفرادِ في حرِّيَّةِ العَقيدَةِ والممارَسَةِ الدِّينيَّةِ،كالمسيحيّينَ،واليَزيديّينَ،والصَّابئَةِ المندائيّينَ.

المادَّةُ(٤٠) ( لكلِّ فردٍ حرِّيَّةُ الفِكرِ والضَّميرِ والعَقيدَةِ).

المادَّةُ(٤١) ثانياً:(تكفَلُ الدَّولَةُ حرِّيَّةَ العِبادَةِ وحمايَةَ أماكِنِها).

النَّصُّ الكامِلُ المستفتى عَلَيهِ مِن قِبَلِ الشَّعبِ العراقِيّ بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥:

فَمِن أركانِ الدِّيمقراطيَّةِ حرِّيَّةُ العقيدَةِ،ويعني ذلِكَ:أنَّ مِن حقِّ الإنسانِ في البِلادِ الدِّيمقراطيَّةِ أنْ يعتنِقَ مِنَ العقائِدِ مايشاءُ،وأنَّ القانونَ يكفَلُ لَهُ الحمايَةَ في ذلِكَ الإختيارِ،ويضمَنُ لَهُ الحمايَةَ مِن أيِّ إعتداءٍ مِن أيٍّ كانَ،فَمِن حقِّ المسلِمِ في البلادِ الدِّيمقراطيَّةِ أنْ يكونَ يزيدياً-والعياذُ باللهِ- والعكسُ،وكذلِكَ لَهُ الحرِّيَّةُ أنْ يختارَ أيَّ دينٍ،وأنْ ينتقِلَ إلى أيِّ دينٍ يشاءُ!!،وكذلِكَ أصحابُ الأديانِ الباقيَةِ،فحرِّيَّةُ التَّحوُّلِ مِن دينٍ إلى دينٍ مكفولَةٌ للجَميعِ بموجَبِ القانونِ،وتكفُلُ المادَّةُ الحرِّيَّةَ لِجَميعِ العقائِدِ الموجودَةِ في العِراقِ ، أيْ أنَّ القانونَ العراقيَّ قد كَفَلَ لكلِّ مِلَّةٍ عقيدَتَها،وأنَّ لَهُم الحرِّيَّةَ في إعتناقِ هذِهِ العقيدَةِ،وممارَسَةِ الطُّقوسِ والعباداتِ المرتَبِطَةِ بتلكَ العقيدَةِ،ومِن بينِ هذِهِ العقائِدِ:عقيدَةُ الصَّابئَةِ عبَّادِ الكواكِبِ ومِن بينِها عقيدَةُ اليزيديَّةِ(عبَّادِ الشَّيطانِ)وغيرِهِما مِنَ العقائِدِ الشِّركيَّةِ.

قد يقالُ:إنَّ هذِهِ العقائِدَ موجودَةٌ في العراقِ سواءٌ أقرَرْنا بِها أم لَم نُقِرْ!

هذا قولُ العلمانيّينَ دعاةِ دينِ الدِّيمقراطيَّةِ،عِندَما تكونُ في العِراقِ فئةٌ تدينُ بعبادَةِ الشَّيطانِ فإنَّنا لانحاسَبُ بإذنِ اللهِ تعالى طالَما لَم نُقِرُّهُم على دينِهِم،وطالَما لَيسَتْ لَدينا القُدرَةُ على حَملِهِم على تركِ هذِهِ الدِّيانَةِ،أمَّا مَن أَقَرَّ لَهُم بالحرِّيَّةِ فيمااختاروهُ مِن عقيدَةٍ،وأنَّ هذِهِ الحرِّيَّةُ مكفولَةٌ بموجَبِ القانونِ،وأنَّ القانونَ يحميهِم ويحمي عقيدَتَهُم فإنَّ الأمْرَ يختلِفُ؛لأنَّ هذا إنْ لَم يكُنْ إقراراً بالكفرِ،فماذا يكونُ!؟

ومِن آثارِ تطبيقاتِ حرِّيَّةِ الإعتقادِ في بلادِ الغربِ أنَّ كثيراً مِن أهلها إعتنقوا الإسلامَ،والدَّولَةُ في تلكَ الدِّيارِ لاتملِكُ الإعتراضَ على تلكَ التَّحوُّلاتِ مِنَ النَّصرانيَّةِ إلى الإسلامِ؛لأنَّها بلادٌ ديمقراطيَّةٌ.

فهل في الإسلامِ مايسَمَّى بحرِّيَّةِ العقيدَةِ؟أيْ مِن حقِّ مَن شاءَ في بلادِ الإسلامِ أنْ يختارَ مِنَ الأديانِ ما يَشاءُ؟

إنَّ إخوانَ مِصرَ وأذنابَهُم في كلِّ البلادِ يقرُّونَ أنَّ الإسلامَ دينٌ يؤمِنُ بحرِّيَّةِ العقيدَةِ،وآخِرُ مَن صَرَّحَ بذلِكَ قَبلَ ساعاتٍ مِنَ الآنَ(الثَّلاثاء ٢٠١٢/٥/٢٩)مرشَّحُ إخوانِ مِصرَ لِرئاسَةِ مِصرَ محمَّد مرسي في لقائِهِ الصَّحفيّ الَّذي بُثَّ على قناةِ الجزيرَةِ الفضائيَّةِ،فقالَ:

(الحرِّيَّاتِ العامَّةِ،وحرِّيَّةِ الإعتقادِ،وحرِّيَّةِ اللباسِ(للمرأةِ)مضمونةٌ وفقَ القانونِ)وقد صَرَّحَ بذلِكَ أيضاً إبراهيم نعمة أحَدُ الرُّؤوسِ في الحزبِ .... العراقِيّ،وهُم مِن أذنابِ إخوانِ مِصرَ،فقالَ في رسالَتِهِ الَّتي بَعَثَها إلى جون أبي زيد(أحَدُ قادَةِ الجيشِ الأمريكِيّ)على طريقَةِ إخوانِ مِصرَ أينَما كانوا في مخاطَبَةِ الرُّؤساءِ والحكَّامِ(١).

---

(١)- وكانَ رائدُهُم في ذلِكَ منشيءُ حزبِ إخوانِ مِصرَ(حسنُ البنا)،وسارَ على إثرِهِ كلُّ مَن نالَ شيئاً مِنَ الشُّهرَةِ ورأى في نفسِهِ أنَّهُ أهلٌ لذلِكَ المنزِلِ السَّامي مِن مخاطَبَةِ الرُّؤساءِ والحكَّامِ فراعنَةِ العصرِ كسفرِ الحوالي في رسالَتِهِ إلى بوش وكعائِضٍ القرنِيّ في رسالَتِهِ الى المرتَدّ أوباما ومستندُهُم مِنَ الشَّرعِ في ذلِكَ:أنَّ الرَّسولَ(ﷺ)راسَلَ الملوكَ والحكَّامَ،إلَّا أنَّ مشكِلَةَ إخوانِ مِصرَ ليسَتْ في المستَنَدِ الشَّرعِيّ للمراسَلَةِ ولكِن في الَّذي يكتبونَهُ إلى الملوكِ والحكَّامِ،ومَن يقرأُ تِلكَ الرَّسائِلَ يعلَمُ أنَّ كاتِبَها ليسَ لَهُ علاقَةٌ بالإسلامِ ولا لِمَضمونِها وسَنرى ذلِكَ في رسالَةِ إبراهيم نعمة.

والرِّسالَةُ نُشِرَتْ في جريدَةِ الحدباءِ في مدينَةِ الموصِلِ -وماعَلَقَ في ذاكِرَتي مِن نَصِّها-:

إبتدأَ الرِّسالَةَ بالبسمَلَةِ،ثمَّ قالَ-وبئسَ ماقالَ-:(السَّيِّدُ قائِدُ قوَّاتِ التَّحالُفِ في العراقِ الجنرال أبو زيد المحتَرَم)!!!.

أقولُ:ذَكَرَ ذلِكَ النَّجِسَ بصيغَةِ(السَّيِّدِ)،حيثُ جاءَ عَن بريدَةَ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(لاتقولواللمُنافِقِ سيّد فإنَّهُ إنْ كانَ سيِّدَكُم فقد أغضَبتُم ربَّكُم عزَّ وجلَّ).عونُ المعبودِ شرح سُنَنِ أبي داوود/كتابُ الأدب.

وكذا خاطَبَهُ باسمِ أبيهِ ولَم يخاطِبْهُ بإسمِهِ(جون)،ولاغرابَةَ فهذِهِ إحدى وسائِلِ إخوانِ مِصرَ؛للتَّزلُّفِ إلى الحكَّامِ،فقد أرادَ الشَّيخُ الخَرِفُ أنْ يُنَبِّهَهُ إلى ما بينِهِما مِنَ الوشائِجِ.

وقالَ عَن سيِّدِهِ جون (المحتَرَم)؛أفَمَن يسمِّيهِ اللهُ تعالى نَجِساً يسمِّيهِ هو محتَرَماً؛قالَ تعالى:(إنَّما المشركونَ نَجَسٌ).لاغرابَةَ إنَّهُم أذنابُ إخوانِ مِصرَ!

ثمَّ ذَكَرَ لِسيِّدِهِ جون:أنَّ الإسلامَ دينُ أمنٍ وأمانٍ،وأنَّهُ يؤمِنُ بحرِّيَّةِ الأديانِ،واستَشهَدَ بآيَتَينِ مِنَ القرآنِ الكريمِ قولِهِ تعالى:﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾،وقالَ أيضاً:﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾.

اقترَحَ بعدَ ذلِكَ لِسَيِّدِهِ جون بعضَ المقتَرَحاتِ الَّتي تُسَهِّلُ لَهُم السَّيطَرَةَ على السَّاحَةِ العراقيَّةِ فجاءَ بالطَّامَّاتِ مِنها:

الإسراعُ في وضعِ الدُّستورِ وتشكيلُ الحكومَةِ،وتخصيصُ بعضِ المبالغِ ولو كانَتْ زهيدَةً مَعَ البِطاقَةِ التَّموينيَّةِ؛فإنَّ ذلِكَ يُعينُ على تهدئَةِ النَّاسِ.وذكَّرهُم بِما فَعَلَ الإنكليزُ عِندَما دخلوا العِراقَ بَآبائِنا عِندَما أشغَلوا النَّاسَ بالأعمالِ.واقتَرَحَ على سيِّدِهِ جون أنْ يعمَلوا علـــى إيجادِ عَمَـلٍ للشَّبـابِ،والغايَةُ مَنعُ الشَّبابِ إذا ارتَبَطوا بالعَمَلِ مِنَ الإلتِحاقِ بركبِ الجهادِ؛إذ لاأحَدَ يعادي الجهادَ كالحزبِ ... العراقيّ. فالحَرفُ يريدُ مِنَ الإمريكيّينَ أنْ يَفعَلوا بنا مافَعَلَهُ الإنكليزُ بآبائِنا.وقد أخَذَ الأمريكيُّونَ بمقتَرَحِهِ فما وجَدوا عَمَلاً أفضَلَ مِن كنسِ الشَّوارِعِ،وانخَرَطَ المئاتُ مِنَ الشَّبابِ في سلكِ البَلَديَّةِ،وما إنْ يأتي عَلَيهِ الصَّباحُ حَتَّى يَتَوجَّهَ إلى البَلَديَّةِ،ثمَّ ينزِلُ إلى الشَّارِعِ وقد تَنَكَّبَ المكنَسَةَ،وأصبَحَ هؤلاءِ ينتَشِرونَ بكثافَةٍ عجيبَةٍ في الطُّرُقِ الَّتي يسلكُها الجيشُ الأمريكيُّ في تنقُّلاتِهِ في داخِلِ مدينَةِ الموصِلِ وأصبَحَ وجودُهُم مانِعاً مِن زرعِ العبواتِ وتفجيرِ المفخَّخاتِ،وتحتَ التَّهديدِ تَرَكَ هؤلاءِ الشَّبابُ العَمَلَ.

ومِن ضمنِ مقتَرَحاتِهِ إطلاقُ سراحِ المعتقلينَ مِن أيِّ صِنفٍ كانوا،ومهما كانَتْ إنتماءاتُهُم ... .

ومايهمُّنا مِن أمرِ هذِهِ الرِّسالَةِ- إذا تجاوزنا كلَّ الإسفافِ والذُّلِ والطَّامَّاتِ الَّتي جاءتْ فيها،وإذا تجاوزنا ماالمطلوبُ مِن أمثالِ هذا الشَّيخِ الَّذي يعيشُ أرذَلَ العمرِ،وحزبِهِ النَّخِرِ مِنَ الكافِرِ الصَّائِلِ شَرعاً،وقد دَخَلَ البَلَدَ وقَتَلَ وفَعَلَ مافَعَلَ ـ هل الإسلامُ دينٌ يؤمِنُ بحرّيَّةِ العقيدَةِ؟وكيفَ يكونُ الإستدلالُ بالآيَتينِ؟

**قولُهُ تَعالى:﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾:**

مِنَ العُلماءِ مَن حَمَلَ الآيَةَ على النَّفيِ،ومِنهُم مَن حمَلَها على النَّهيِ:

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ٦٨٣/١:([وقيلَ]معناها:لاتقولوا لِمَن أسلَمَ تحتَ السَّيفِ مجبَراً مكرَهاً)،وفتحُ القديرِ ٢٧٥/١.

يقولُ الآلوسيُّ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ٣٢٢/٢:(ومِنَ النَّاسِ مَن قالَ:إنَّ المرادَ لَيسَ في الدّينِ إكراهٌ مِنَ اللهِ تَعالى وقسرٌ،بل مبنيٌّ الأمرُ على التَّمكينِ والإختيارِ،ولولا ذلِكَ لَمَا حَصَلَ الإبتلاءُ ولَبَطُلَ الإمتحانُ فالآيَةُ نظيرُ قولِهِ تعالى:﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾وإلى ذلِكَ ذَهَبَ القَفَّالُ).

والإكراهُ:حملُ المكرَهِ على إتيانِ مالايريدُهُ.

سبَبُ نزولِ الآيَةِ:(مارواهُ أبو داوودَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ قالَ:نَزَلَتْ هذِهِ في الأنصارِ،كانَتْ تكونُ المرأةُ مقلاتاً فتجعَلُ على نفسِها إنْ عاشَ لها ولَدٌ أنْ تهوِّدَهُ؛فلَمَّا أُجليَتْ بنو النَّضيرِ كانَ فيهِم كثيرٌ مِن أبناءِ الأنصارِ فقالوا:لاندَعُ أبناءنا فأنزَلَ اللهُ تعالى:{لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}.قالَ أبو داوودَ: والمقلاتُ الَّتي لايَعيشُ لها ولَدٌ ... . قالَ النَّحَّاسُ:قولُ ابنِ عبَّاسٍ في هذِهِ الآيَةِ أولى الأقوالِ لِصحَّةِ إسنادِهِ،وأنَّ مثلَهُ لايؤخَذُ بالرأيِ.)تفسيرُ القرطبيّ٦٨٣/٣.

كيفَ فَهِمَ علماءُ أهلِ السُّـنَّةِ هذِهِ الآيَةَ الكريمَةَ؟وفيها أقوالٌ:

القولُ الأوَّلُ:إنَّ هذِهِ الآيَةَ منسوخَةٌ،ومِمَّن قالَ ذلِكَ مِنَ العلماءِ(رحمَهُم الله):

أ.ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله)قالَ:(ثمَّ إنَّهُ نَسَخَ{لاإِكْرَاهَ فِي الدِّينِ}فأمَرَ بقتالِ أهلِ الكِتابِ في سورَةِ براءةٍ)٦٨٣/١. ب.ويقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(إختلَفَ العُلماءُ في معنى هذِهِ الآيَةِ على ستَّةِ أقوالٍ:

١. قيلَ إنَّها منسوخَةٌ؛لأنَّ النَّبيَّ(صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قد أكرَهَ العربَ على دينِ الإسلامِ وقاتَلَهُم،ولم يرضَ مِنهُم إلَّا بالإسلامِ؛قالَهُ سليمانُ بن موسى،قالَ:نَسَخَتْها﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ ورويَ هذا عَنِ ابنِ مسعودٍ وكثيرٍ مِنَ المفسِّرينَ). ٢٨٠/٣

ج.ابنُ العربيّ(رحمَهُ الله) في أحكامِ القرآنِ قالَ:قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿لَا إكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾فِيهَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى:قِيلَ:إنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ الْقِتَالِ؛وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ زَيْدٍ).٣٢٨/١.

د.يقولُ الإمامُ الجصَّاصُ(رحمَهُ الله)في أحكامِ القرآنِ:قولُهُ تعالى:﴿لاَإِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾رويَ عَنِ الضَّحَّاكِ والسُّدّيِّ وسُليمانِ بنِ موسى إنَّهُ منسوخٌ بقولِهِ تَعالى:﴿ياأيها النبي جاهد الكفار والمنافقين)،وقوله تعالى(فاقتلوا المشركين).١٧٦/٢.

يقولُ الآلوسيُّ(رحمَهُ الله):(وجوَّزَ أنْ تكونَ إخباراً في معنى النَّهيِ أي لاتكرهوا في الدّينِ وتجبروا عَلَيهِ وهو حِينَئِذٍ:إمَّا عامٌّ منسوخٌ بقولِهِ تَعالى:﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾وهو المحكيُّ عَنِ ابنِ مسعودٍ وابنِ زيدٍ وسليمانِ بنِ موسى أو مخصوصٌ بأهلِ الكِتابِ).٣٢٢/٢.

يقولُ الشَّوكانيُّ (رحمَهُ الله):(قد إختلَفَ أهلُ العِلمِ في قولِهِ:﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾على أقوالٍ :

الأوَّل:أنَّها منسوخَةٌ؛لأنَّ رسولَ اللهِ(ﷺ)قد أكرَهَ العَرَبَ على دينِ الإسلامِ وقاتَلَهُم ولَم يرضَ مِنهُم إلَّا بالإسلامِ،والنَّاسِخُ لَها قولُهُ تَعالى:﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾،وقالَ تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾،وقالَ أيضاً:﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾وقد ذَهَبَ إلى هذا كثيرٌ مِنَ المفسِّرينَ.فتحُ القَديرِ٢٧٥/١.

الثَّاني:إنَّها غيرُ منسوخَةٍ،وإنَّها خاصَّةٌ بأهلِ الكِتابِ أيْ نَهى اللهُ تَعالى إكراهَ أهلَ الكتابِ على الإسلامِ إذا دَفَعوا الجزيَةَ للمسلِمينَ،ومِمَّن قالَ بهذا القولِ مِنَ العُلماءِ(رحمَهُم الله):

١.الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله)في تفسيرِ سورَةِ البقرَةِ:(وأنَّهُ تَرَكَ إكراهَ آخرينَ على الإسلامِ بقبولِهِ الجزيَةَ مِنهُ،وإقرارِهِ على دينِهِ الباطِلِ،وذلِكَ كأهلِ الكتابينِ،ومَن أشبهَهُم،كانَ بيِّناً بذلكَ أنَّ معنى قولِهِ:﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾إنَّما هو لا إكراهَ في الدّينِ لأحَدٍ مِمَّن حلَّ قبولُ الجزيَةِ مِنهُ بأدائِهِ الجزيَةَ ورضاهُ بحكمِ الإسلامِ).

٢.الإمامُ ابنُ العربيّ(رحمه الله)في(أحكامِ القرآنِ):(الثَّانِي:إنَّهَا مَخْصُوصَةٌ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ يُقَرُّونَ عَلَى الْجِزْيَةِ؛وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ مَنْ رَأَى قَبُولَ الْجِزْيَةِ مِنْ جِنْسٍ تُحْمَلُ الْآيَةُ عَلَيْهِ)٣٢٨/١.

٣.الإمامُ الجصَّاص(رحمه الله):(ورويَ عَنِ الحسَنِ وقتادةَ أنَّها خاصَّةٌ في أهلِ الكتابِ الَّذينَ يُقَرُّونَ على الجزيةِ دونَ مشركي العَرَبِ؛لأنَّهم لايُقَرُّونَ على الجزيةِ ولايُقْبَلُ مِنهم إلَّا الإسلامَ أو السَّيفَ،وقيلَ: إنَّها نَزَلَتْ في بعضِ أبناءِ الأنصارِ كانوا يهوداً فأرادَ آباؤهم إكراهَهُم على الإسلامِ ورويَ ذلِكَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ وسعيدِ بنِ جبيرٍ)أحكامُ القرآنِ١٦٧/٢.

ويقولُ أيضاً:(ومَن دَخَلَ في الذِّمَّةِ لم يَجُزْ إكراهُهُ على الإسلامِ....وروى هلالٌ الطَّائيُّ عَن وسَقٍ الرُّوميّ قالَ:كنتُ مملوكاً لِعُمَرَ فكانَ يقولُ لي:أسلِمْ فإنَّكَ إنْ أسلَمتَ استعنتُ بِكَ على أمانةِ المسلِمينَ فإنَّهُ لاينبغي أنْ أستعينَ على أمانتِهِم مَن ليسَ مِنهُم فأبَيتُ،فقالَ:لاإكراهَ في الدِّينِ فلَمَّا حَضَرَتهُ الوفاةُ أعتَقَني،فقالَ:إذهَبْ حيثُ شئتَ)١٦٧/٢.

٣.يقولُ القُرطبيُّ(رحمه الله):(لَيسَتْ بمنسوخةٍ وإنَّما نَزَلَتْ في أهلِ الكِتابِ خاصَّةً،وأنَّهم لايُكرَهونَ على الإسلامِ إذا أدَّوا الجزيةَ)٢٨٠/٣.

٤.يقولُ الآلوسيُّ(رحمه الله):(أومخصوصٌ بأهلِ الكتابِ الَّذينَ قبلوا الجزيةَ وهو المحكيُّ عَنِ الحسَنِ وقتادةَ والضَّحَّاكِ وفي سبَبِ النُّزولِ مايُؤيِّدُهُ فقد أخرَجَ ابنُ جريرٍ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ(رضيَ اللهُ تعالى عَنهُما)« أنَّ رَجُلاً مِنَ الأنصارِ مِن بني سالِمِ بنِ عوفٍ يقالُ لَهُ الحصينُ كانَ لَهُ ابنانِ نصرانيَّانِ وكانَ هو رجُلاً مسلماً فقالَ للنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ:ألا أستكرِهُهُما فإنَّهُما قد أبيا إلَّا النَّصرانيَّةَ؟فأنْزَلَ اللَّهُ تعالى فيهِ ذلِكَ)٣٢٢/٣.

يقولُ إمامُ المفسِّرينَ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمه الله):(وأولى هذِهِ الأقوالِ بالصَّوابِ قولُ مَن قالَ:نَزَلَتْ هذِهِ الآيَةُ في خاصٍّ مِنَ النَّاسِ،وقالَ:عنى بقولِهِ تَعالى ذِكرُهُ:﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾أهلَ الكِتابينِ والمجوسَ وكلَّ مَن جاءَ إقرارُهُ على دينِهِ المخالِفِ دينَ الحقِّ،وأُخِذَتْ الجزيَةُ مِنهُ،وأنكروا أنْ يكونَ شيءٌ مِنها منسوخاً .... لاإكراهَ لأحَدٍ مِمَّن أخذتَ مِنهُ الجزيَةَ في الدِّينِ،ولَم يَكُنْ في الآيَةِ دليلٌ على أنَّ تأويلَها بخلافِ ذلِكَ .... أنَّ معنى قولِهِ:"لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"،إنَّما هو لاإكراهَ في الدِّينِ لأحَدٍ مِمَّن حلَّ قبولُ الجزيَةِ منهُ بأدائِهِ الجزيَةَ،ورضاهُ بحكمِ الإسلامِ)٤١٤/٥-٤١٥.بتحقيقِ أحمد محمَّد شاكر.

٥.يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمه الله):(القولُ الثَّاني:إنَّها لَيسَتْ بمنسوخَةٍ،وإنَّما نَزَلَتْ في أهلِ الكِتابِ خاصَّةً وأنَّهم لا يُكرَهونَ على الإسلامِ إذا أدَّوا الجزيَةَ .... والَّذي ينبغي إعتِمادُهُ ويتعيَّنُ الوقوفُ عِندَهُ أنَّها في السَّبَبِ الَّذي نَزَلَتْ لأجلِهِ محكَمَةٌ غيرُ منسوخَةٍ)،ثمَّ ذَكَرَ سبَبَ النُّزولِ الَّذي رواهُ بْنُ عبَّاسٍ ثمَّ قالَ(رحمه الله): (فلمَّا نَزَلَتْ خَيَّرَ الأبناءَ رسولُ اللهِ(ﷺ)ولَم يُكرِهْهُم على الإسلامِ،وهذا يقتَضي أنَّ أهلَ الكتابِ لا يُكرهونَ على الإسلامِ إذا إختاروا البقاءَ على دينِهِم وأدَّوا الجزيَةَ)٢٧٥/١.

٦.يقولُ القرطبيُّ(رحمه الله):(والحجَّةُ لهذا القولِ مارواهُ زيدُ بنُ أسلَمَ عَن أبيهِ قالَ:سمعتُ عمرَ بنَ الخطَّابِ يقولُ لِعَجوزٍ نصرانيَّةٍ:أسلِمي أيَّتُها العجوزُ تَسلَمي،إنَّ اللهَ بَعَثَ محمَّداً بالحقِّ.قالَتْ:أنا عجوزٌ كبيرَةٌ والموتُ إليَّ قريبٌ،فقالَ عمرُ:اللهُمَّ إشهَدْ،وتلا﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾) ٢٨٠/٣.

الثَّالِثُ:إنَّها نَزَلَتْ قبلَ ذلِكَ وكانَتْ عامَّةً،ثمَّ نُسِخَتْ في حقِّ أهلِ الكِتابِ:

يقولُ الجصَّاص(رحمه الله):(وجائِزٌ نزولُ ذلِكَ قبلَ الأمرِ بقتالِ المشركِينَ فكانَ في سائِرِ الكفَّارِ،كقولِهِ تَعالى:﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾،وكقولِهِ تعالى:﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ﴾،وقولِهِ تعالى:﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾،وقولِهِ تَعالى:﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً﴾فكانَ القتالُ محظوراً في أوَّلِ الإسلامِ إلى أنْ قامَتْ عَلَيهِم الحجَّةُ بصحَّةِ نبوَّةِ النَّبيِّ(ﷺ) فلمَّا عاندوهُ بعدَ البيانِ أُمِرَ المسلمونَ بقتالِهِم،فَنُسِخَ ذلِكَ عَن مشركي العَرَبِ؛بقولِهِ تعالى:﴿فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾وسائِرِ الآيِ الموجِبَةِ لِقِتالِ أهلِ الشِّركِ وبقيَ حُكْمُهُ على أهلِ الكِتابِ إذا أذعنوا بأداءِ الجزيَةِ ودَخلوا في حكمِ أهلِ الإسلامِ وفي ذمَّتِهِم،ويدلُّ على ذلِكَ أنَّ النَّبيَّ(ﷺ)لَم يقبَلْ مِنَ المشركي ـ هكذا ـ العَرَبِ إلَّا الإسلامَ أو السَّيفَ)١٦٧/٢.

والآيَةُ لاعلاقَةَ لَها بالقِتالِ أوعَدَمِهِ:

ويقولُ السَّعديُّ في تفسيرِهِ:(ولاتدلُّ الآيَةُ الكريمَةُ على تركِ قتالِ الكفَّارِ المحاربينَ،وإنَّما فيها أنَّ حقيقَةَ الدِّينِ مِن حيثُ هو موجِبٌ لِقَبولِهِ لكلِّ مُنصِفٍ قصْدُهُ اتِّباعَ الحقِّ،وأمَّا القتالُ وعدمُهُ فَلَم تَتَعَرَّضْ لَهُ ، وإنَّما يؤخَذُ فَرضُ القِتالِ مِن نصوصٍ أخَرَ، ولكِنْ يستَدَلُّ في الآيَةِ الكريمَةِ على قبولِ الجزيَةِ مِن غيرِ أهلِ الكِتابِ،كما هو قولُ كثيرٍ مِنَ العُلماءِ)١١٠/١.

وإنَّما الآيَةُ حولَ مَن يُكرَهُ على الإسلامِ ومَن لايُكرَهُ،فأهلُ الكِتابِ إذا دَفَعوا الجزيَةَ للمسلِمينَ عَن يَدٍ وهُم صاغِرونَ،فإنَّهم بعدَ ذلِكَ يكونونَ أهلَ ذمَّةٍ فلا يُكرهونَ على الإسلامِ بل يُقَرّونَ على دينِهِم:

يقولُ الطَّبريُّ(رحمه الله):(وكانَ المسلِمونَ جميعاً قد نَقَلوا عَن نبيِّهِم(ﷺ) .... أنَّهُ تَرَكَ إكراهَ الآخرينَ على الإسلامِ بقبولِهِ الجزيَةَ مِنهُ وإقرارِهِ على دينِهِ الباطِلِ،وذلِكَ كأهلِ الكتابَينِ ومَن أشبَهَهُم)جامِعُ البيانِ ٤١٥/٥.

يقولُ ابنُ العربيّ(رحمه الله):(وَإِنَّمَا يَكُونُ الْإِكْرَاهُ الْمُسْقِطُ لِلْإِسْلَامِ إذَا كَانَ ظُلْمًا وَبَاطِلًا ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ لِلذِّمِّيِّ (ابْتِدَاءً) مِنْ غَيْرِ جِنَايَةٍ وَلَا سَبَبٍ:أَسْلِمْ،وَإِلَّا قَتَلْتُك؛فَهَذَا لَا يَجُوزُ ؛ فَإِنْ أَسْلَمَ لَمْ يَلْزَمْهُ ، وَجَازَ لَهُ الرُّجُوعُ إلَى دِينِهِ عِنْدَ أَمْنِهِ مِمَّا خَافَ مِنْهُ ، وَإِذَا ادَّعَى الذِّمِّيُّ أَنَّهُ أُكْرِهَ بِالْبَاطِلِ لَزِمَهُ إثْبَاتُ ذَلِكَ)٣٢٨/١ .

**مَن الَّذي يُكرَهُ:**

إذا كانَ أهلُ الكتابِ لايُكرَهونَ على الإسلامِ إذا دَفَعوا الجزيَةَ للمسلِمينَ عَن يَدٍ وهُم صاغِرونَ،فَمَن يجوزُ إكراهُهُ على الإسلامِ ؟

١ـ المرتَدُّ عَن دينِ اللهِ تَعالى، يكرَهُ على الرجوعِ للإسلامِ:عَن عبدِ اللهِ بنِ عبّاسٍ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)رواهُ الإمامُ البخاريُّ(رحمَهُ الله).

يقولُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):(وكانَ المسلِمونَ جميعاً قد نَقَلوا عَن نبيِّهِم(ﷺ)أنَّهُ أُكرِهَ على الإسلامِ قوماً فأبى أنْ يقبَلَ مِنهُم إلَّا الإسلامَ،وحَكَمَ بقتلِهِم إنْ امتَنَعوا مِنهُ،وذلِكَ كَعَبَدَةِ الأوثانِ مِن مشركِي العَرَبِ، وكالمرتَدِّ عَن دينِهِ دينِ الحقِّ إلى الكفرِ ومَن أشبَهَهُم ....)جامعُ البيانِ٤١٥/٥.

يقولُ محمَّد عاشور: (جُعِلَ الموتُ هو العقوبَةُ للمرتَدّ ؛ حتَّى لا يدخُلَ أحَدٌ في الدِّينِ إلاّ على بصيرَةٍ ، وحتَّى لا يخرُجَ مِنهُ أحدٌ بَعدَ الدُّخولِ فِيهِ،وليسَ هذا مِنَ الإكراهِ في الدِّينِ المنفي بقولِهِ تعالى:﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ )تفسيرُ التَّحريرِ والتَّنويرِ٣٣٦/٢ .

٢ـ الكفَّارُ الحربيُّونَ:

يقولُ ابنُ العربيِّ(رحمَهُ الله):( ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾وَالْكُفَّارُ إنَّمَا يُقَاتَلُونَ قَسْرًا عَلَى الْإِسْلَامِ فَيُسْتَخْرَجُ مِنْهُمْ بِالسَّيْفِ .وَالْإِمَامُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ قَتْلِ الْأَسْرَى أَوْ مُفَادَاتِهِمْ بِالْخَمْسَةِ الْأَوْجُهِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِيهِمْ؛فَإِذَا أَسْلَمَ سَقَطَ حُكْمُ السَّيْفِ عَنْهُ).وَفِي الصَّحِيحِ:(عَجِبَ رَبُّكُمْ مِنْ قَوْمٍ يُقَادُونَ إلَى الْجَنَّةِ بِالسَّلَاسِلِ)أحكامُ القرآنِ٣٢٨/١.

يقولُ الجصَّاصُ(رحمَهُ الله):(ولايكونُ حكمُ الذِّمّيِّ في هذا حكمَ الحربيِّ؛لأنَّ الحربيَّ يجوزُ أنْ يُكرَهَ على الإسلامِ لإبائِهِ الدُّخولَ في الذِّمَّةِ)٣٢٤/٢.

يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ الله):(وأمَّا أهلُ الحربِ فالآيَةُ وإنْ كانَتْ تعمُّهُم؛لأنَّ النَّكِرَةَ في سياقِ النَّفي،وتعريفُ الدِّينِ يفيدانِ ذلِكَ والإعتبارُ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ السَّبَبِ،لكن قد خُصَّ هذا العُمومُ بما وَرَدَ مِن آياتٍ في إكراهِ أهلِ الحربِ مِنَ الكفَّارِ على الإسلامِ )فتحُ القديرِ٢٧٥/١.

٣ـ السَّبايا إنْ لَم يكونوا مِن أهلِ الكِتابِ يكرَهونَ على الإسلامِ :

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله):(إنَّها وَرَدَتْ في السَّبيِ مَتى كانوا مِن أهلِ الكِتابِ لم يجبَروا إذا كانوا كِباراً، وإنْ كانوا مجوساً صِغاراً أو كِباراً أو وثَنيِّينَ فإنَّهُم يجبَرونَ على الإسلامِ؛لأنَّ مَن سباهُم لاينتَفِعُ بِهِم مَعَ كَونِهِم وثنيِّينَ؛ألا ترى أنَّهُ لاتؤكَلُ ذبائِحُهُم،ولاتوطَأُ نساؤهُم،ويدينونَ بأكلِ الميتَةِ والنَّجاساتِ وغيرِهِما،ويستقذرُهُم المالِكُ لَهُم،ويتعذَّرُ عَلَيهِ الإنتِفاعُ بِهِم مِن جِهَةِ الملكِ،فجازَ لَهُ الإجبارُ.ونحو هذا روى ابنُ القاسِمِ عَن مالِكٍ.وأمَّا أشهَبَ فإنَّهُ قالَ:هُم على دينِ مَن سباهُم،فإذا إمتَنَعوا أجبِروا على الإسلامِ،والصِّغارُ لا دينَ لَهُم؛فلذلِكَ فأجبِروا على الدُّخولِ في دينِ الإسلامِ؛ لِئَلَّا يذهَبوا إلى دينٍ باطِلٍ)تفسيرُ بنِ كثيرٍ٦٨٣/١.

٤ـ أهلُ الأوثانِ:

يقولُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):(وكانَ المسلِمونَ جميعاً قد نَقَلوا عَن نبيِّهِم(ﷺ)أنَّهُ أُكرِهَ على الإسلامِ قوماً فأبى أنْ يقبَلَ مِنهُم إلَّا الإسلامَ،وحَكَمَ بقتلِهِم إنْ امتَنَعوا منهُ،وذلِكَ كعَبَدَةِ الأوثانِ مِن مشركي العَرَبِ ....) جامعُ البَيانِ٤١٥/٥.

يقولُ الشَّوكانيُّ (رحمَهُ الله) : (.... بل الَّذينَ يُكرَهونَ هُم أهلُ الأوثانِ فلايقبَلُ مِنهُم إلَّا الإسلامَ أو السَّيفَ وإلى هذا ذهَبَ الشَّعبيُّ والحَسَنُ وقتادَةُ والضَّحَّاكُ)٢٧٥/١.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(والَّذينَ يُكرِهونَ أهلَ الأوثانِ فلايقبَلُ مِنهُم إلَّا الإسلامَ فَهُم الَّذينَ نَزَلَ فيهِم ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾.هذا قولُ الشَّعبيِّ وقتادَةَ والحَسَنِ والضَّحَّاكِ)٢٨٠/٣.

يتبيَّنُ مِمَّا نقلناهُ مِن أقوالِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ (رحمَهُم الله تعالى):

أوَّلاً:إنَّها منسوخَةٌ على العمومِ،فتشمَلُ جوازَ قتالِ جميعِ مَن لايدينُ بدينِ الإسلامِ وحملُهُ على إعتناقِ هذا الدِّينِ الحنيفِ.سواءَ كانوا أهلَ كتابٍ أو مِن غيرِهِم،وهو قولُ ابنِ مسعودٍ(رضي الله عنه)وابنِ كثيرٍ وابنِ زيدٍ والضَّحَّاكِ والسُّدّيِّ وسليمانَ بنِ موسى.... .

ثانياً:إنَّها غيرُ منسوخَةٍ،وهي خاصَّةٌ بأهلِ الكتابِ لايُكرَهونَ إنْ أعطوا الجزيَةَ عَن يَدٍ وهُم صاغِرونَ، وهو قولُ:ابنِ عَبَّاسٍ(رضي الله عنه)وسعيدِ بنِ جبيرٍ والحَسَنِ البصريِّ وقتادَةَ والإمامِ الطَّبريِّ مِنَ المفسِّرينَ.

ثالِثاً:إنَّها كانَتْ عامَّةً،ثمَّ نُسِخَتْ بحقِّ المشركِينَ بآياتِ القِتالِ وبَقِيَتْ بحقِّ أهلِ الكتابِ إذا أعطوا الجزيَةَ عَن يدٍ وهُم صاغرونَ،وهذا قولُ الجصَّاصِ(رحمَهُ الله).

**كيفَ نوفِّقُ**:بينَ قولِ اللهِ تعالى:﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾وبينَ قولِ رسولِ اللهِ(ﷺ):(أُمرتُ أنْ أقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يشهَدوا أنَّ لاإلهَ إلَّا اللهُ .....).

أقولُ: النَّاسُ إمَّا كفَّارٌ ليسوا أهلَ كتابٍ:فهؤلاءِ يقاتَلونَ إلى أنْ يسلِموا،وهذا قولُ كلِّ مَن نقلنا عَنهُم مِن علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ سواءَ مَن قالَ:أنَّ الآيَةَ منسوخَةٌ،أو مَن قالَ:أنَّ الآيَةَ خاصَّةٌ بأهلِ الكتابِ، أومَن قالَ:أنَّها عامَّةٌ ونُسِخَتْ بحقِّ أهلِ الكتابِ.كلُّهُم مجمِعونَ على أنَّ غيرَ أهلِ الكتابِ يُقاتَلونَ إلى أنْ يسلِموا؛بدلالَةِ كلّ آياتِ القِتالِ الَّتي أَمَرَتْ بقتالِ الكفَّارِ والمشركِينَ.

أو أنَّ النَّاسَ كفَّارٌ أهلُ كتابٍ:فهؤلاءِ يعرَضُ عَلَيهِم الإسلامُ إبتداءً فإنْ لَم يقبَلوا تُعرَضُ عَلَيهِم الجزيَةُ يدفعونَها للمسلِمينَ فإنْ رضوا بدفعِ الجزيَةِ فلا يُكرَهونَ على إعتناقِ الإسلامِ؛ قالَ تعالى:﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾،ولاخيارَ لَهُم بعدَها إلَّا القتالَ،ويُقاتَلونَ ويُكرَهونَ على دفعِ الجزيَةِ؛قالَ تعالى:﴿قَاتِلُواْ

الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ التوبة/٢٩.

فالمحصِّلَةُ النِّهائيَّةِ تعني:أُمِرتُ أنْ أقاتِلَ النَّاسَ.

فأينَ مايدَّعيهِ إخوانُ مِصرَ وأذنابهُم:أنَّ الإسلامَ دينٌ يُؤمِنُ بحرِّيَّةِ الإعتقادِ أو بحرِّيَّةِ الأديانِ مِن أقوالِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ؟

ليسَ لهَم سَلَفٌ فيماذهبوا إليهِ إلَّا القوانينَ الشَّيطانيَّةَ الوضعيَّةَ الَّتي تَنُصُّ على حرِّيَّةِ الأديانِ والعقيدَةِ وحرِّيَّةِ العبادَةِ،وهُم مِنَ المشارِكينَ في صياغَتِها في أيِّ دولَةٍ إسلاميَّةٍ تسنَحُ لَهُم الفرصَةُ فيها، والدَّاعينَ المسلِمينَ إلى التَّصويتِ بالموافقَةِ عَليها،والقاسِمينَ باللهِ تعالى على العَمَلِ بها والحفاظِ عَليها، والمحاسِبينَ لكلِّ مَن يخالِفُها مِنَ الحاكمينَ بها !!

وما إقرارُ اليهودِ والنَّصارى بدفعِ الجزيَةِ على دينِهِم إلَّا لِحكمَةٍ أرادَها اللهُ تعالى،وقد تكونُ الحكمَةُ في ذلِكَ:

١.للقواسِمِ المشتَرَكَةِ الَّتي بينَ المسلِمينَ وبينَهُم،فَهُم يؤمِنونَ باللهِ تعالى وبالرُّسُلِ وبالكتابِ وباليومِ الآخِرِ وبالبعثِ بعدَ الموتِ، بخلافِ المشرِكينَ.

٢.إنهُّم بذلِكَ يرضونَ أنْ تسري عَلَيهِم أحكامُ الإسلامِ.

٣.يُمنَعونَ مِن إظهارِ شعائِرِهِم ولايُعلِنونَ دينَهُم ولايدعونَ أحَداً إلى إعتناقِهِ؛فهي عمليَّةُ تحجيمٍ لِشَريعَةٍ منسوخَةٍ. ولَدَيهِ مقوِّماتُ الإستجابَةِ للشَّريعَةِ الحقَّةِ.

٤.إنَّ ذلِكَ الدِّينَ سيكونُ سَبَباً في إذلالِهِم بدفعِ الجزيَةِ عَن يَدٍ وهُم صاغِرونَ،ويرفَعُ عَنهُم هذا الذُّلُّ بإعتناقِ الإسلامِ.

٥.يعيشونَ في أمنٍ وأمانٍ مالَم يخفروا ذمَّتَهُم،وبعدالَةِ الإسلامِ الَّذي كَفَلَ لَهُم أنْ لايُساءَ إلى أحَدٍ مِنهُم على أنَّهُ ذِمِّيٌّ.

ومِمَّا يستَدِلُّ بِهِ مدَّعي حرِّيَّةِ الإعتقادِ وحرِّيَّةِ الأديانِ وتَعدُّدِها والدُّعاةِ إليها والعامِلينَ بها مِنَ المنتَسبينَ إلى الإسلامِ قولُ اللهِ تَعالى:﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾.

فهل في الآيَةِ ما يدلُّ على ما ذَهَبوا إليهِ!؟

كيفَ فهمَ علماءُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ هذهِ الآيَةَ الكريمَةَ؟وهل للمستدلِّينَ بهذِهِ الآيَةِ على حرِّيَّةِ الإعتقادِ وحرِّيَّةِ الأديانِ وحرِّيَّةِ العِبادَةِ سَلَفٌ مِن علماءِ الأمَّةِ أم أنهَّم يفهَمونَ الإسلامَ على ضوءِ مناهِجِهِم الحزبيَّةِ المقِرَّةِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ الوضعيَّةِ،فيجعَلونَ الإسلامَ تابِعاً لِمَناهِجِهِم ولايكونونَ هُم ومناهِجُهُم تَبَعاً للإسلامِ!!؟

ومِنَ المعلومِ أنَّ فَهمَ الآيَةِ،يحتاجُ لِمَعرِفَةِ سبَبِ نزولِها، ومِمَّا جاءَ في سَبَبِ نزولِها:

(روى ابنُ أبي حاتمٍ وغيرُهُ عَن ابنِ إسحاقٍ قالَ:حدَّثَني سعيدُ بنُ مِيْنَاء مولى أبي البَخْتَرِيِّ قالَ:لَقِيَ الوليدُ بنُ المغيرَةِ،والعاصُ بنُ وائِلٍ،والأسودُ بنُ المطَّلِبِ،وأميَّةُ بنُ خَلَفٍ،رسولَ اللهِ(ﷺ)فقالوا:هلمَّ فلنَعبُدْ ماتعبُدْ وتعبُدْ مانعبُدْ،ولْنَشتَرِكْ نحنُ وأنتَ في أمرنا كلِّهِ.فإنْ كانَ الَّذي جئتَ بِهِ خيرًا مِمَّا بأيدينا، كنَّا قد شركناكَ فيهِ وأخذنا بحظِّنا مِنهُ.وإنْ كانَ الَّذي بأيدينا خيرًا مِمَّا بيدِكَ،كنتَ قد شركتنا في أمرِنا وأخَذتَ بحظِّكَ مِنهُ.فأنزَلَ اللهُ السُّورَةَ)تفسيرُ ابنِ تيميَّةَ(رحمَهُ الله) ٣٠٠/٣.

أقوالُ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ(رحمَهُم الله) في فهمِ هذِهِ الآيَةِ:

أوَّلاً:مِنَ العُلَماءِ(رحمَهُم الله)مَن قالَ بأنَّ الآيَةَ منسوخَةٌ بآياتِ القِتالِ، مِنهُم:

الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله)قالَ:(﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾فيهِ معنى التَّهديدِ؛وهو كقولِهِ تعالى:﴿لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾أي إنْ رضيتُم بدينِكُم،فقد رضينا بدينِنا.وكانَ هذا قبلَ الأمرِ بالقتالِ،فنُسِخَ بآيَةِ السَّيفِ.وقيلَ: السُّورَةُ كلُّها منسوخَةٌ ....)الجامعُ لأحكامِ القرآنِ٢٢٩/٢.

قالَ ابنُ حزمٍ(رحمَهُ الله)قالَ:(﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾نُسِخَتْ بآيَةِ السَّيفِ)النَّاسِخُ والمنسوخ لابن حزمٍ٦٦/١ ، تفسيرُ البغويِّ١٣٥/٤،البحرُ المحيطُ لأبي حيَّانَ ٣٩٢/٨.

ثانياً:ومِنَ العلماءِ(رحمَهُم الله) مَن قالَ: إنَّ الآيَةَ محكمَةٌ وغيرُ منسوخَةٍ، مِنهُم:

ابنُ القيِّمِ(رحمَهُ الله)قالَ:(وهي مِنَ السُّوَرِ الَّتي يستَحيلُ دخولُ النَّسخِ في مضمونِها فإنَّ أحكامَ التَّوحيدِ الَّتي اتَّفَقَتْ عَلَيهِ دعوةُ الرُّسُلِ يستَحيلُ دخولُ النَّسخِ فيهِ،وهذِهِ السُّورَةُ أخلَصَتْ التَّوحيدَ؛ولهذا تسمَّى سورَةَ الإخلاصِ كما تقدَّمَ،ومنشَأُ الغَلَطِ ظَنُّهُم أنَّ الآيَةَ اقتضَتْ إقرارَهُم على دينِهِم ثمَّ رأوا أنَّ هذا الإقرارَ زالَ بالسَّيفِ فقالوا منسوخٌ٠٠٠ بل هذِهِ آيَةٌ قائِمَةٌ محكَمَةٌ ثابِتَةٌ بينَ المؤمِنينَ والكافِرينَ إلى أنْ يطهِّرَ اللهُ مِنهُم عبادَهُ وبلادَهُ) تفسيرُ ابنِ القيِّمِ ٣٥٥/٢

الإمامُ القرطبيُّ (رحمَهُ الله) قالَ: (وقيلَ : ما نُسِخَ منها شيءٌ لأنهَّا خَبَرٌ) أحكامُ القرآنِ٢٢٩/٢.

هذِهِ الآيَةُ لَيسَتْ منسوخَةً بل لها وقتٌ يجَبُ إمتثالَها عندَ وجودِ عِلَّتِها :

قالَ الزَّركشيُّ(رحمَهُ الله)في كتابِهِ(البرهانُ في علومِ القرآنِ):(مالَهَجَ بِهِ كثيرٌ مِنَ المفسِّرينَ في الآياتِ الآمِرَةِ بالتَّخفيفِ مِن أنهَّا منسوخَةٌ بآيَةِ السَّيفِ قولٌ ضعيفٌ ، فهو مِنَ المُنْسأ - بضمّ الميم - بمعنى: أنَّ كلَّ أمرٍ ورَدَ يجبُ امتِثالُهُ في وقتٍ ما، لِعِلَّةٍ توجِبُ ذلِكَ الحكمُ، ثمَّ ينتَقِلُ بانتِقالِ تلكَ العِلَّةِ إلى حكمٍ آخَرَ، ليسَ بنسخٍ، إنَّما النَّسخُ: الإزالَةُ، حتَّى لا يجوزُ امتِثالُهُ أبداً ... فليسَ حكمُ المسايَفَةِ ناسخاً لحكمِ المسالَمَةِ ، بل كلٌّ مِنهُا يجبُ امتثالُهُ في وقتِهِ) ، انظُرْ : البرهانَ للزَّركشيّ: ٢ / ٤٣- ٤٤ ) هامِشُ تفسيرِ البغويّ٣٢/٣ ٠

ومِنَ العلماءِ (رحمهم الله) مَن قالَ:أنَّ السُّورَةَ تعني البراءَةَ مِنَ الشِّركِ وأهلِهِ :

يقولُ بنُ تيميَّةَ (رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ بعدَ أنْ ذَكَرَ سببَ نزولِ الآيَةِ:(فالخطابُ للمشركينَ- كلِّهِم - مَن مضى،ومَن يأتي إلى يومِ القيامَةِ،وقد أمَرَهُ اللهُ بالبراءَةِ مِن كلِّ معبودٍ سواهُ،وهذِهِ ملَّةُ إبراهيمَ الخليلِ،وهو مبعوثٌ بملَّتِهِ،قالَ اللهُ تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاء مِّمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾).

قالَ ابنُ القيِّمِ (رحمَهُ الله):(الآيَةُ اقتضَتْ البراءَةَ المحضةَ كماتقدَّمَ وأنَّ ماهُم عَلَيهِ مِنَ الدِّينِ لانوافِقُكُم عَلَيهِ أبداً فإنَّهُ دينٌ باطِلٌ فهو مختصٌّ بِكُم لانُشرِكُكُم فيهِ ولا أنتُم تشرِكونَنا في ديننا الحقِّ فهذا غايَةُ البراءَةِ والتَّنَصُّلِ مِن موافَقَتِهِم في دينِهِم) تفسيرُ ابن القيِّم ٣٥٥/٢.

قالَ الإمامُ النَّيسابوريُّ(رحمَهُ الله):(وقالَ ابنُ عبَّاسٍ:ليسَ في القرآنِ سورَةٌ أشدَّ لِغَيظِ إبليسَ مِن هذِهِ السُّورَةِ ؛لأنَّها توحيدٌ وبراءَةٌ مِنَ الشِّركِ)الكَشفُ والبيانُ للنَّيسابوريِّ،سورة الكافرون.

قالَ أبو حيَّانٍ(رحمَهُ الله):(﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾: أيْ لَكُم شركُكُم ولي توحيدي،وهذا غايَةٌ في التَّبرُّءِ) البحرُ المحيطِ أبو حيَّان٣٩٢/٨.

ومِنَ العُلماءِ(رحمهم الله)مَن حَمَلَ كلِمَةَ(الدِّينِ)في الآيَةِ الكريمَةِ على معانيها الأخرى الَّتي هي غيرُ الملَّةِ. وقد جَمَعَ تلكَ الأقوالَ الإمامُ الرَّازيّ(رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ فقالَ:

القولُ الأوَّلُ: أنَّ المقصودَ مِنه التهديدُ،كقولِهِ (اعملوا ما شئتم).

القولُ الثَّاني : في تفسيرِ الآيَةِ أنَّ الدِّينَ هو الحسابُ... .

القولُ الثَّالِث : أنْ يكونَ على تقديرِ حذفِ المضافِ أيْ لَكُمُ جزاءُ دينِكِم ولي جزاءُ ديني.

القولُ الرَّابِع : الدِّينُ العقوبَةُ : ﴿وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ الله﴾ [ النور : ٢ ] يعني الحدُّ...

القولُ الخامِس : (الدِّينُ الدُّعاءُ) تفسيرُ الرَّازي ٢٤٦/١٧

وذَكَرَ الإمامُ القرطبيُّ (رحمَهُ الله) : بعضَ معاني الدِّينِ فقالَ :

(﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ ومعنى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ أيْ جزاءُ دينِكِم ، ولي جزاءُ ديني ، وسمَّى دينَهُم ديناً ، لأنَّهم اعتقدوهُ وتولوهُ ، وقيلَ : المعنى لَكُم جزاؤُكُم ولي جزائي ؛ لأنَّ الدِّينَ الجزاءُ) الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٢٢٩/٢٠ .

هل في الآيَةِ إقرارٌ للمشركينَ على ماهُم عَلَيهِ مِن دينٍ شركيٍّ ،كما يدَّعي إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم،وهم دعاةُ الدِّيمقراطيَّةِ وحرِّيَّةِ العقيدَةِ أكثرُ مِن كونِهِم دعاةٌ إلى دينِ اللهِ الإسلامِ،ومايدعونَ إليهِ مِنَ الإسلامِ لايجدي صاحِبَهُ مَعَ وجودِ النَّاقِضِ شيئاً!!.

وبما أنَّ الآيَةَ مِن آياتِ الإخبارِ الَّتي لايدخُلُها النَّسخُ فهي آيَةٌ محكَمَةٌ تعني البراءَةَ مِنَ الشِّركِ وأهلِهِ. وهذِهِ هي ملَّةُ إبراهيمَ كمايقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمَهُ الله):﴿إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾،والآيَةُ يُعمَلُ بها في وقتٍ تتحقَّقُ فِيهِ عِلَّةُ الحكمِ،كمايقولُ الإمامُ الزَّركشيُّ(رحمَهُ الله)،فماأحوجَنا إلى العَمَلِ بهذِهِ الآيَةِ الآنَ،فقد تعَدَّدَتْ الأديانُ وتَنَوَّعَتْ: سماويَّةٌ منسوخَةٌ وأرضيَّةٌ علمانيَّةٌ باطِلَةٌ. فما أحوجَ مَن أرادَ أنْ يُحَقِّقَ التَّوحيدَ والبراءَةَ مِنَ الشِّركِ وأهلِهِ أنْ يقولَ لكلِّ هذِهِ الأديانِ:﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾،وأنْ يقولَ لَهُم جميعاً:﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾.

عَن حذيفَةَ(رضي الله عنه):(.... قُلْتُ فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ،قَالَ:(نَعَمْ دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا)،قُلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ:صِفْهُمْ لَنَا،فَقَالَ:(هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا)،قُلْتُ:فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ ؟قَالَ:(تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ )،قُلْتُ:فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟قَالَ:(فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا،وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ...)رواهُ الإمامُ البخاريُّ(رحمَهُ الله).

وكلُّ مَن لَم يحقِّقْ التَّوحيدَ مِن خلالِ هذِهِ الآيَةِ فقد انخرَطَ في حزبٍ مِنَ الأحزابِ العلمانيَّةِ أو المنتَسِبَةِ إلى الإسلامِ الَّتي تعمَلُ مثلَ ما تعمَلُ الأحزابُ العلمانيَّةُ وأسوءَ وباسمِ الإسلامِ!.

والآيَةُ لاإقرارَ فيها البَتَّةَ لأحَدٍ على ماهو عَلَيهِ مِنَ الكفرِ أو الشِّركِ. يقولُ ابنُ القيِّمِ(رحمَهُ الله):

(ومعاذَ اللهِ أنْ تكونَ الآيَةُ اقتضَتْ تقريراً لَهُم،أو إقراراً على دينِهِم أبداً،بل لَم يَزَلْ رسولُ اللهِ في أوَّلِ الأمرِ وأشدِهِ عَلَيهِ وعلى أصحابِهِ أشدَّ على الإنكارِ عَلَيهِم،وعيبِ دينِهِم وتقبيحِهِ والنَّهي عَنهُ والتَّهديدِ والوعيدِ كلَّ وقتٍ وفي كلِّ نادٍ،وقد سألوهُ أنْ يكُفَّ عَن ذكرِ آلهتِهِم وعيبِ دينِهِم ويترُكونَهُ وشأنَهُ،فأبى إلَّا مضيّاً على الإنكارِ عَلَيهِم وعيبِ دينِهِم،فكيفَ يقالُ:أنَّ الآيَةَ اقتضَتْ تقريرَهُ لَهُم!؟معاذَ اللهِ مِن هذا الزَّعمِ الباطِلِ وإنَّما الآيَةُ اقتضَتْ البراءَةَ المحضَةَ كما تقدَّمَ،وأنَّ ماهُم عَلَيهِ مِنَ الدِّينِ لانوافِقُكُم عَلَيهِ أبداً فإنَّهُ دينٌ باطِلٌ،فهو مختصٌّ بِكُم لانشرِكُكُم فيهِ،ولاأنتُم تشرِكونَنا في ديننا الحقِّ،فهذا غايَةُ البراءَةِ. والتَّنَصُّلِ مِن موافَقَتِهِم في دينِهِم.فأينَ الإقرارُ حتَّى يدَّعي النَّسخَ أو التخصيصَ؟أفتَرَى إذا جُوهِدوا بالسَّيفِ كماجُوهِدوا بالحُجَّةِ لايَصِحُّ أنْ يقالَ:﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ ؟)تفسيرُ ابنِ القيِّمِ(رحمه الله)٢٥٥/٢.

ويقولُ(رحمَهُ الله)أيضاً:(وكذلِكَ حكمُ هذِهِ البراءَةِ بينَ أتباعِ الرَّسولِ أهلَ سنَّتِهِ وبينَ أهلِ البِدَعِ المخالِفينَ لِمَا جاءَ بِهِ الدَّاعينَ إلى غيرِ سنَّتِهِ إذا قالَ لَهُم خلفاءُ الرَّسولِ وورثَتُهُ:لَكُم دينُكُم ولنا دينُنا،لايقتضي هذا إقرارُهُم على بدعَتِهِم بل يقولونَ لَهُم هذِهِ براءَةٌ مِنها،وهُم مَعَ هذا مُنتَصِبونَ للرَّدِّ عَلَيهِم ولِجِهادِهِم بحسبِ الإمكانِ) تفسيرُ ابنِ القيِّمِ (رحمَهُ الله)٢٥٦/٢.

يقولُ الإمامُ الرَّازي: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ ففيهِ مسائِلُ:

المسألَةُ الأولى:(فإنْ قيلَ:فهل يُقالُ:إنَّهُ أُذِنَ لَهُم في الكُفرِ.قُلنا:كلَّا،فإنَّهُ عَلَيهِ السَّلام مابُعِثَ إلَّا لِلمَنعِ مِنَ الكفرِ فَكَيفَ يأذَنُ فيهِ ....)تفسيرُ الرَّازي(رحمه الله)١٧/٢٤٦.

فمايُستَنتَجُ مِن أقوالِ العلماءِ(رحمهم الله)أنَّ مِنهُم مَن قالَ:أنَّ الآيَةَ منسوخَةٌ،إذ لا دلالَةَ فيها بناءً على هذا الرَّأيِ على حرِّيَّةِ الإعتقادِ؛لأنَّ الَّذينَ قالوا بالنَّسخِ،قالوا:والنَّاسِخُ آيَةُ السَّيفِ.

ومِمَّن قالَ مِنَ العلماءِ(رحمهم الله):أنَّ الآيَةَ غيرُ منسوخَةٍ،فقد حمَلُوها على البراءةِ مِنَ المشركِينَ ودينِهِم، والبراءةُ مِن دينِ المشركِينَ لايعني تركَ قِتالِهِم فالبراءةُ مِنهُم ومِن دينِهِم شيءٌ،وقِتالُهُم عِندَ عَدَمِ استجابَتِهِم للدِّينِ الحقِّ شيءٌ آخَرُ،ولايمنَعُ أحدُهُما الآخَرَ. فسواء كانَتْ الآيَةُ منسوخَةً أو غيرَ منسوخَةٍ فإنَّها لاعلاقَةَ لها بحرِّيَّةِ الإعتقادِ في بلادِ الإسلامِ.فَمَن لايستَجيبُ مِن أهلِ الشِّركِ يقاتَلُ،ولايُقَرُّ على شِركِهِ معاذَ اللهِ،ومَن لَم يستَجِبْ مِن أهلِ الكِتابِ ولَم يقبَلْ بدفعِ الجزيَةِ،فإنَّهُ يقاتَلُ-ومعاذَ اللهِ أنْ يُقَرَّ هؤلاءِ أيضاً على ماهُم عَلَيهِ مِنَ الدِّينِ-.

والقولُ بحرِّيَّةِ الإعتقادِ للمشركِينَ،ولِمَن لايدفَعُ الجزيَةَ مِمَّن هُم مِن أهلِ الجزيَةِ،يعني أنَّ دينَنا ليسَ ناسِخاً للأديانِ السَّابِقَةِ بكلِّ أشكالِها،وكونُ ديننا ناسِخاً للأديانِ السَّابِقَةِ مِن أيِّ صنفٍ كانَ مِنَ المعلومِ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ؛قالَ تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾آل عمران/٨٥.وقالَ جلَّ مِن قائِلٍ:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾وقالَ أيضاً:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

والعلمانيُّونَ مِن دعاةِ الدِّيمقراطيَّةِ الَّذينَ يفسِّرونَ الآياتِ على مايُرضي بوش والمرتَدَّ أوباما ،ليسَ فقط يجهَلونَ الإستدلالَ بالآياتِ القرآنيَّةِ على منهاجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،بل يتَجاهلونَ السِّيرَةَ النَّبويَّةَ المبارَكَةَ،ويتَجاهلونَ الدَّولَةَ الإسلاميَّةَ الَّتي إمتدَّتْ في مشارِقِ الأرضِ ومغارِبِها،فَفي زمنِ رسولِ اللهِ(ﷺ)كانَتْ المدينَةُ المنوَّرَةُ محاطَةً بثلاثِ أديانٍ:

١.المشركونَ في جزيرَةِ العَرَبِ:وسيرَتُهُ(ﷺ)فيهِم لاتخفى على مسلِمٍ،فقد قاتَلَهُم منذُ أنْ أَذِنَ اللهُ تعالى لَهُ بالقِتالِ،قالَ تعالى:﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ الحج/٣٩.

فما تَرَكَهُم الرَّسولُ(ﷺ)مِنَ السَّنَةِ الأولى مِنَ الهجرَةِ إلى السَّنَةِ الثَّامِنَةِ،وقد قالَ(ﷺ)في السَّنَةِ الرَّابِعَةِ وبعد إنسحابِ الأحزابِ مِن غيرِ قِتالٍ:عَن سُلَيْمَانَ بْنَ صُرَدٍ،قالَ:سَمِعْتُ النَّبِيَّ(ﷺ)يَقُولُ حِينَ أُجْلِيَ الأَحْزَابُ عَنْهُ:(الآنَ نَغْزُوهُمْ وَلا يَغْزُونَا،نَحْنُ نَسِيرُ إِلَيْهِمْ).رواهُ الإمامُ أحمَدُ،وقالَ شعيبُ الأرناؤوط(رحمه الله)إسنادُهُ صحيحٌ على شرطِ الشَّيخينِ.

فما تَرَكَ(ﷺ)قتالَهُم إلَّا هدنَةً،فأينَ حرِّيَّةُ الإعتقادِ الَّتي يدَّعيها إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم؛تزلُّفا إلى أسيادِهِم الصَّليبيِّينَ وإرضاءً لَهُم.

٢.الرُّومُ الَّذينَ يَدينونَ بدينِ النَّصارى-وهُم في شمالِ الجزيرَةِ العربيَّةِ- وسيرَةُ رسولِ اللهِ(ﷺ)فيهِم كانَتْ:

أ. دعوتُهُم إلى اللهِ تعالى بالمراسلَةِ وقد أرسَلَ إلى هرقلَ رسالَةً يدعوهُ فيها إلى اللهِ تعالى.ونَصُّ الرِّسالَةِ :(بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ:مِن محمَّدٍ عبدِ اللهِ ورسولِهِ إلى هرقلَ عظيمِ الرُّومِ سلامٌ على مَن اتَّبَعَ الهدى أمَّا بعدُ:فإنِّي أدعوكَ بدعايَةِ الإسلامِ،أسلِمْ تسلَمْ يؤتِكَ اللهُ أجرَكَ مرَّتينِ،فإنْ تَوَلَّيتَ فإنَّ عَلَيكَ إثمُ اليريسيِّينَ.ويأأهلَ الكِتابِ تعالوا إلى كلمَةٍ سواء بينَنا وبينَكُم أنْ لا نعبُدَ إلَّا اللهَ ولانشرِكُ بِهِ شيئاً ولا يتَّخِذُ بعضُنا بعضاً أرباباً مِن دونِ اللهِ فإنْ تولَّوا فقولوا اشهدوا بأنَّا مسلِمونَ ....)رواهُ الإمامُ البخاريُّ.

ب. أرسَلَ جيشاً لِمُقاتَلَتِهِم في السَّنَةِ السَّابِعَةِ للهجرَةِ فكانَتْ غزوةُ مؤتَةَ.

جـ. وسَمِعَ أنَّ الرُّومَ يحشِدونَ لِغزوِ المسلِمينَ فَخَرَجَ إليهِم رسولُ اللهِ(ﷺ)في السَّنَةِ التَّاسِعَةِ للهجرَةِ بالمهاجِرينَ والأنصارِ،ووصَلَ إلى تبوكَ،ولَم يلقَ الرُّومَ ورجعَ إلى المدينَةِ.

د. في خلافَةِ الصِّدِّيقِ(رضي الله عنه)أرسَلَ جيشاً إلى بلادِ الشَّامِ فكانَتْ المعارِكُ الَّتي يشهَدُ لها التَّاريخُ بينَ المسلِمينَ بقيادَةِ سيفِ اللهِ المسلولِ خالِدِ بنِ الوليدِ(رضي الله عنه)،ومِن ثمَّ بقيادَةِ أمينِ الأمَّةِ أبي عبيدَةَ(رضي الله عنه)،وما تركوهُم إلى أنْ أجلوهُم مِنَ الشَّامِ واعتَنَقَ أهلُ الشَّامِ الإسلامَ،ودَفَعَ الجزيَةَ مَن أرادَ البَقاءَ على النَّصرانيَّةِ أو اليهوديَّةِ،واشتَرَطَ أميرُ المؤمنينَ الفاروقُ عُمَرُ(رضي الله عنه)على مَن بقيَ مِنهُم في دينِهِم الشُّروطَ الَّتي عُرِفَتْ ب(الشُّروطِ العُمَريَّةِ)،والَّتي تحتَفِظُ بها الكنائِسُ إلى يومِنا هذا.

فهل قالَ الرَّسولُ(ﷺ)للرُّومِ إنَّها حرِّيَّةُ عقيدَةٍ – حاشاهُ –،وتركَهُم على ماهُم عَلَيهِ مِنَ الكفرِ والشِّركِ باللهِ تعالى؟

أليسَ في قِتالِ الصَّحابَةِ مِن بعدِ رسولِ اللهِ(ﷺ)إجماعُ الأمَّةِ على وجوبِ قِتالِ مَن لايعتَنِقُ الإسلامَ أو يَرضى بدفعِ الجزيَةِ صاغِراً مِن أهلِ الكِتابِ مِن نصارى الشَّامِ ويهودِهِم ؟

فأينَ حرِّيَّةُ الإعتقادِ ياإخوانَ مِصرَ وأذنابِهِم ياَمَن رضيتُم بدينِ الدِّيمقراطيَّةِ عَن دينِ رسولِ اللهِ(ﷺ) وجنَّدتُم أنفُسَكُم لِبوشَ وأوباما المرتَدِّ؟

أفَمَن يَقِفُ على هذا التَّاريخِ الَّذي سُطِّرَ بالدِّماءِ الزَّكيَّةِ،ويدَّعي الإنتسابَ إلى الإسلامِ،أيمكِنُ لَهُ أنْ يؤمِنَ بحرِّيَّةِ العقيدَةِ وأنَّ الإسلامَ دينٌ يؤمِنُ بحرِّيَّةِ الأديانِ!!سبحانَكَ هذا بهتانٌ عظيمٌ. مِنَ النَّاسِ ليسَ لَهُم مِنَ الإسلامِ إلَّا في بعضِ المظاهِرِ الَّتي إتَّخذوها ذريعَةً إلى مآربِهِم؛لِيَخلِطوا صفاءَ التَّوحيدِ فيهِ بالشِّركيَّاتِ !!،ولِيَخلِطوا الإسلامَ -الَّذي إرتضاهُ اللهُ تعالى لَنا- بأيِّ دينٍ كانَ.والواقِعُ الَّذي يعيشُهُ هؤلاءِ الآنَ في بلادِ الإسلامِ خَيرُ شاهِدٍ عَلَيهِم.

٣. الفرسُ المجوسُ:وهي الدِّيانةُ الثَّالِثَةُ الَّتي كانَتْ تحيطُ بالجِهَةِ الشَّرقيَّةِ مِن جزيرَةِ العَرَبِ،وقد أرسَلَ الرَّسولُ(ﷺ)إلى مَلِكِهم كِسرى يدعوهُم فيها إلى الإسلامِ. ونصُّ رسالَتِهِ:

«بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ: مِن محمَّدٍ رسولِ اللهِ إلى كسرى عظيمِ فارسٍ، سلامٌ على مَن إتَّبَعَ الهدى، وآمَنَ باللهِ ورسولِهِ،واشهَدْ أنَّ لا إلَهَ إلَّا اللهَ وحدَهُ لاشريكَ لَهُ وأنَّ محمَّداً عَبدُهُ ورسولُهُ،أدعوكَ بدعايَةِ اللهِ فإنِّي أنا رسولُ اللهِ إلى النَّاسِ كافَّةً لأُنذِرَ مَن كانَ حيَّاً،ويحقُّ القولُ على الكافرينَ،أسلِمْ تسلَمْ،فإنْ أبيتَ فعلَيكَ إثمُ المجوسِ»السِّيرَةُ الحلبيَّةِ ١٣٨/٦.

وفي صحيحِ البخاريِّ(رحمه الله):(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلَّ مُمَزَّقٍ)

وهذِهِ الرَّسائِلُ تُعَدُّ دعوَةً قبلَ القِتالِ،فالرَّسولُ(ﷺ)ماتَرَكَ عَبَدَةَ النَّارِ تحتَ ذريعَةِ حرِّيَّةِ الإعتقادِ وحرِّيَّةِ الأديانِ ـ حاشاهُ ـ بل دعاهُم وحذَّرَ مِن عَدَمِ إستجابَتِهِم لِمَا دعاهُم إليهِ،والصِّدِّيقُ(رضي الله عنه)واكَبَ مسيرَةَ رسولِ اللهِ(ﷺ)وأخرَجَ جيشاً إلى العِراقِ؛لِمُقاتَلَةِ الفرسِ إنْ لَم يدخلوا في الإسلامِ.ووفودُ الصَّحابَةِ إلى كسرى وقادَتِهِ زاخِرٌ في التَّاريخِ الإسلاميِّ إلَّا أنَّ الفرسَ إختاروا عَدَمَ إعتناقِ الإسلامِ فما كانَ مِنَ القِتالِ بُدٌّ، فناجَزَهُم جيشُ الصِّدِّيقِ،ومَن ثمَّ إستأنَفَ الفاروقُ المسيرَةَ وماتَرَكَهُم حتَّى أتى المسلمونَ على دولَتِهِم فلَمْ يبقوا في الأرضِ كسرى،كما لَم يبقوا في الأرضِ قيصَرَ.أفَمَن عَلِمَ هذا التَّاريخَ المليءَ بالدِّماءِ الزَّكيَّةِ الَّتي سُكِبَتْ؛لإخراجِ النَّاسِ مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّورِ.أيُمكِنُهُ بعدَ ذلِكَ أنْ يلغي ذلِكَ التَّاريخَ الَّذي لَم يُقِرَّ لأحَدٍ ديناً غيرَ دينِ الإسلامِ أو الجزيَةَ صاغِراً،ومَن يقولُ:أنَّ الإسلامَ دينٌ يؤمِنُ بحرِّيَّةِ الإعتقادِ أو حرِّيَّةِ الأديانِ!؟

لَم يُقِرَّ الرَّسولُ(ﷺ)،ولا الصَّحابَةُ(رضي الله عنهم)،ولاالتَّابعونَ،ولا خلفاءُ الإسلامِ في عَهدِ بني أميَّةَ،ولاخُلفاءُ بني العبَّاسِ أحَداً مِن أهلِ الأديانِ على دينِهِ بل غزوهُم،وقاتلوهُم وفتَحوا البلادَ بالسَّيفِ،وحملوا النَّاسَ على الإسلامِ أو الجزيَةِ،وكلُّ ذلِكَ في زَمَنِ كبارِ عُلماءِ الأمَّــةِ ،وفــي عصورِ الإسلامِ الزَّاهِرَةِ.

ففي العراقِ الآنَ هُناكَ اليَزيديُّونَ وهؤلاءِ على سبيلِ المثالِ يعبُدونَ الشَّيطانَ وبما أنَّ العِراقَ -كما أرادَها سيِّدُهُم بوش والمرتدُّ أوباما- بَلَداً ديمقراطيَّاً،فإنَّ مِن حقِّ اليزيديِّ أنْ يبقى على إعتقادِهِ ذلِكَ وأنْ يعبُدَ الشَّيطانَ،بل على الدَّولَةِ أنْ توفِّرَ لَهُم الحمايَةَ مِن أيِّ خَطَرٍ يهدِّدُ دينَهُم أو وجودَهُم أو معابِدَهُم ،وعلى الدَّولَةِ أنْ تعينَهُم في بناءِ أماكِنَ العبادَةِ أو ترميمِ القديمِ مِنها أو إعادَةِ بنائِها.

فقد نَصَّتْ المادَّةُ(١٠)مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ الَّذي صُوِّتَ عَلَيهِ بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٥.

(العَتَباتُ المقدَّسَةُ،والمقاماتُ الدِّينيَّةِ في العِراقِ:كياناتٌ دينيَّةٌ وحضاريَّةٌ،وتلتَزِمُ الدَّولَةُ بتأكيدِ وصيانَةِ حرمَتِها،وضمانِ ممارَسَةِ الشَّعائِرِ بحرِّيَّةٍ فيها )٠

فهل الإسلامُ يُقِرُّ هؤلاءِ على ماهُم عَلَيهِ،وهل الإسلامُ يجيزُ أو يُعينُ على بناءِ المعابِدِ للشَّيطانِ؟

فهل مِن رحمَةِ الإسلامِ أنْ نَترُكَ هؤلاءِ يموتوا على ماهُم عَلَيهِ لِيُخَلَّدوا في النَّارِ في الآخِرَةِ؟

أيُّ شَرٍّ على البشريَةِ أعظَمُ مِنَ الدِّيمقراطيَّةِ،وأيُّ شرٍّ أعظَمُ مِنَ الدُّعاةِ إليها؟

لاعلاقَةَ بينَ الإسلامِ والدِّيمقراطيَّةِ في الرُّكنِ الأوَّلِ مِن أركانِ الدِّيمقراطيَّةِ(حرِّيَّةِ الإعتقادِ)فهُما على طرفَي نقيضٍ.وحاشا للهِ أنْ يجمَعَ بينَ الإيمانِ والكفرِ.

**الرُّكنُ الثَّاني مِن أركانِ الدِّيمقراطيَّةِ: حرِّيَّةِ الرَّأيِ:**

وهذِهِ الحرِّيَّةُ تعني:أنْ تقولَ ماتشاءُ،وأنْ تكتُبَ ماتشاءُ،وأنْ تنشُرَ ماتشاءُ دونَ إعتراضٍ مِن أحَدٍ أيًّا كانَ لا مِن أهلِ الدِّينِ-أيَّ دينٍ كانَ-ولا مِن أهلِ الدُّنيا.ومِن هُنا كانَتْ المجلَّاتُ الَّتي تُسَمَّى بالإباحيَّةِ وأحياناً تُسَمَّى-والعياذُ باللهِ-بالجنسيَّةِ،وكذا الأفلامُ الإباحيَّةُ،ومِــن هُنا كانَتْ القَنَواتُ الفضائيَّةُ الإبــاحيَّةُ،ومِن هُنا انتَشَرَ زنا المحارِمِ؛لأنَّ كلَّ ذلِكَ يعدُّ مِن ضمنِ مبادىءِ الدِّيمقراطيَّةِ.وكما أنَّهم لايراعونَ للأخلاقِ أيَّ اعتبارٍ،بل يريدونَهُ مجتمَعاً حيوانيَّاً بمعنى الكلمَةِ.ومِن حرِّيَّةِ الرأيِ تأليفُ ونشرِ الكُتُبِ الَّتي تعبِّرُ عَن معتقَدِ مؤلِّفيها،فمثلاً كتابُ(الآياتِ الشَّيطانيَّةِ)لسلمان رشدي:حيثُ نالَ مِن رسولِ اللهِ(ﷺ)ومِن أمَّهاتِ المؤمنينَ،ومِنَ الصَّحابَةِ،ومِنَ الإسلامِ. ونُشِرَ هذا الكِتابُ في بريطانيا الدِّيمقراطيَّةِ؛حيثُ يعيشُ المؤلِّفُ فيها،وليسَ لأحدٍ الحقُّ أنْ يعترِضَ على الكِتابِ أو صاحِبِهِ لا في داخِلِ بريطانيا ولا في خارِجِها؛لأنَّ مِن أركانِ الدِّيمقراطيَّةِ:حرِّيَّةِ الرَّأيِ.

نكتة:فقد أصــــدَرَ الخمينيُّ فتوى بقتلِ(سلمان رشدي)وخصَّصَ جائِزَةً لِمَن يقتُلُهُ!!!.

لِماذا هذا الإقدامُ للدِّفاعِ عَن كتابِ اللهِ تعالى؟

لاتحسِنَنَّ الظَّنَّ(بالخمينيِّ وملَّتِهِ)فإنَّهم أشدُّ على كتابِ اللهِ مِن سلمان رشدي؛فإنَّ سلمان رشدي فَردٌ أتى في حينٍ مِنَ الدَّهرِ،أمَّا هؤلاءِ فشرُّهُم على كتابِ اللهِ وعلى الإسلامِ على إمتدادِ العصورِ،وفي جميعِ الأمصارِ.فسلمان رشدي فردٌ لو لَم يَجِدْ داراً للنَّشرِ لَقُبِّرَ كتابُهُ مَعَهُ،أمَّا هؤلاءِ فإنَّ جمهوريَّةَ إيرانَ الرَّافضيَّةَ،ورعاياها في البلادِ الأخرى،ومَن ينتَسِبُ إلى طائِفَتِهِم سواء ملكوا داراً للنَّشرِ أو لَم يملِكوا تَجِدُ كمَّاً هائِلاً مِن كتبِهِم تنالُ مِن كتابِ اللهِ تعالى ومِن دينِ أهلِ السُّنَّةِ.

ومِمَّا يدمي القلبَ بأنْ يكونَ الخمينيُّ صاحِبَ حظوَةٍ عِندَ المسلمِينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ على أنَّهُ حامي حمى الإسلامِ،وقد ذكَّرَني هذا الوضعُ المزري بالمثَلِ القائِلِ:(الأحولُ بينَ العميانِ ...)،فالخمينيُّ طاغوتٌ يدَّعي الإسلامَ بينَ طواغيتٍ لايدَّعونَ الإسلامَ.نَصُّ فتوى الخمينيِّ:

(على كلّ مسلمٍ في العالَمِ أنْ ينفِّذَ حكمَ الإعدامِ في مؤلِّفِ كتابِ(الآياتِ الشَّيطانيَّةِ)وناشريهِ سريعاً أينَما وجِدوا.إنْ كانَ النَّاشِرونَ على عِلمٍ بمحتواهُ،وإنَّ أيَّ مسلمٍ يعلَمُ بمكانِ المؤلِّفِ ويعجَزُ عَن تنفيذِ حكمِ الإعدامِ فيهِ،عَلَيهِ أنْ يخبِرَ بمكانِهِ مَن يستَطيعُ تنفيذَ الحكمِ فيهِ؛حتَّى لايتَجرَّأَ أحَدٌ عَنِ الإساءَةِ بمقدَّساتِ المسلِمينَ). وأضافَ:(إنَّ أيَّ مسلمٍ يقتَلُ في هذا السَّبيلِ يعتَبَرُ شهيداً إنْ شاءَ اللهُ).أ١٠هـ. الرَّدُّ على كتابِ الآياتِ الشَّيطانيَّةِ لهادي المدرِّس ص.٦٩.

١.إنَّ سلمان رشدي نالَ مِن رسولِ اللهِ(ﷺ)،ونالَ مِن أمَّهاتِ المؤمِنينَ،وبالذَّاتِ أمِّنا عائشَةَ(رضيَ اللهُ عنها). وهذا لولا التَّقيَّةَ لايزعِجُ الخمينيَّ؛لأنَّ رأيَهُ ورأيَ طائفتِهِ في أمِّنا عائشَةَ لايقِلُّ سوءاً عَن رأيِ سلمان رشدي.ونالَ سلمان مِنَ الصَّحابَةِ،ورأيُ الخمينيِّ وطائفَتُهُ في الصَّحابَةِ أسوءُ مِن رأيِ سلمان رشدي. فما الَّذي أزعَجَ الخمينيَّ مِنَ الكِتابِ!!؟الحقيقَةُ إنَّهُ لَم ينزعِجْ إلَّا بقدرِ مايُملي عَلَيهِ اسمُ الإسلامِ الَّذي نَسَبَ نفسَهُ إليهِ،فلامناصَ مِن أنْ يكونَ لَهُ رأيٌ في سلمان وكتابِهِ.فما بالُكَ والمسلِمونَ في أرجاءِ الأرضِ قد تظاهروا وندَّدوا وحرَّقوا دورَ نشرٍ،وقُتِلَ مِنهُم مَن قُتِلَ في تلكَ المظاهراتِ.

٢.إنَّ تلكَ الفتوى كانَتْ الغايَةُ مِنها المتاجَرَةُ لإثباتِ الإنتِماءِ إلى الإسلامِ ولِحمايَةِ سلمان رشدي مِن أنْ يُقتَلَ؛كَيفَ نثبِتُ هذا الإدِّعاءَ:

إنَّ الخمينيَّ عِندَما أصدَرَ تلكَ الفتوى كانَ على رأسِ دولَةٍ أتباعُها يقدِّسونَهُ،وتنفيذُ أوامِرِهِ دينٌ عِندَ كلِّ مَن يحيطونَ بِهِ مِنَ الوزراءِ والجيشِ والشُّرطَةِ والمخابراتِ.وقد رأينا مافعَلَ هؤلاءِ بالمعارِضينَ لخمُيني وفي أبناءِ جلدَتِهِم في داخِلِ إيرانَ.أفيَعجَزُ الخمينيُّ وهو على رأسِ دولَةٍ وقد خاضَ ثمانِ سنواتٍ مَعَ العراقِ أنْ يُكلِّفَ رجلاً مِن جهازِ المخابراتِ أو غيرِها مِنَ الأجهِزَةِ بتنفيذِ حكمِ الإعدامِ على سلمان رشدي!؟

٣.ولِعلمِنا بحقيقَةِ هؤلاءِ النَّاسِ،فإنَّ تلكَ الفتوى ماكانَتْ إلَّا لِتحريكِ الحكومَةِ البريطانيَّةِ ؛لِتوفيرِ الحمايَةِ لِسلمان رشدي؛إذ مِنَ المعلومِ أنَّ أيَّ فردٍ في تلكَ الدِّيارِ إذا هُدِّدَ فإنَّ واجِبَ الدَّولَةِ أنْ توفِّرَ لَهُ الحمايَةَ. فبسَبَبِ فتوى الخمينيِّ بادَرَتْ الحكومَةُ البريطانيَّةُ الدِّيمقراطيَّةُ الَّتي تؤمِنُ بحرِّيَّةِ الرَّأيِ إلى توفيرِ الحمايَةِ لَهُ في بيتِهِ وفي تنقُّلاتِهِ.

وكذلِكَ مانشرَتهُ الصُّحفُ الدِّنماركيَّةِ مِن صورٍ كاريكاتيريَّةٍ لِرسولِ اللهِ(ﷺ)وعندَما جُوبِهوا بالإستنكارِ مِنَ المسلِمينَ،وأرادوا مِنَ المجلَّةِ ومِن رئيسِ الدَّولَةِ أنْ يعتَذِرَ:تدخَّلَتْ البلدانُ الدِّيمقراطيَّةُ لِمَنعِهِم مِنَ الإعتذارِ لأنَّ ذلِكَ يُعَدُّ خرقاً لِحرِّيَّةِ الرأيِ في البلادِ الدِّيمقراطيَّةِ،وعندَما شُدِّدَ عَلَيهِم ومِن بابِ الدِّفاعِ عَن ذلِكَ الصَّحفيِّ والإشتراكِ مَعَهُ وإثباتِ حرِّيَّةِ الرأيِ في تلكَ البلادِ أعادَتْ ثلاثُ عشرَةِ صحيفَةٍ تلكَ الصُّورَةَ تضامُناً مَعَ الرَّسَّامِ.فالبلدانُ الدِّيمقراطيَّةُ لا تَمنَعُ أحَداً أيَّاً كانَ معتقَدُهُ أنْ يقولَ مايشاءُ؛لأنَّ ذلِكَ مِن حرِّيَّةِ الرَّأيِ.

فهل في الإسلامِ حرِّيَّةُ الرَّأيِ مِن هذا النَّمَط يادعاةَ الدِّيمقراطيَّةِ مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ؟

إنَّ كلَّ مايقالُ ويكتَبُ وينشَرُ في الإسلامِ يَجِبُ أنْ ينضَبِطَ بضوابِطِ الشَّرعِ الحنيفِ؛فإنَّ المسلِمَ يحاسَبُ في الدُّنيا قبلَ الآخِرَةِ على الكلِمَةِ إذا خالَفَتْ الشَّرعَ،بل مِنَ الكلِمَةِ مايُخرِجُ مِن مِلَّةِ الإسلامِ ويبيحُ الدَّمَ والمالَ؛قالَ تعالى: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾،عَن معاذٍ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(....ألا أخبِرُكَ برأسِ الأمرِ كلِّهِ وعمودِهِ وذروتِهِ وسنامِهِ)؟قلتُ:بلى يانبيَّ اللهِ،فأخَذَ بلسانِهِ،قالَ:(كُفَّ عَلَيكَ هذا)،فقلتُ:يانبيَّ اللهِ وإنَّا لمؤاخَذونَ مِمَّا نتكلَّمُ بِهِ؟فقالَ:(ثكلتكَ أمُّكَ يامعاذُ وهل يكبُّ النَّاسُ في النَّارِ على وجوهِهِم أوعلى مناخِرِهِم إلَّا حصائِدُ ألسنَتِهِم)،قالَ التِّرمذيُّ:حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

عَن أبي هريرَةَ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(إنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بالكلِمَةِ مِن سَخَطِ اللهِ لايَرى بها بأساً فيهوي بها في نارِ جهنَّمَ سبعينَ خريفاً).حديثٌ صحيحٌ،رواهُ ابنُ ماجَةَ.

قالَ تعالى:﴿لاَّ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾النساء/١٤٨.

قالَ تعالى:﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾.

قالَ تعالى:﴿وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ﴾.

فأينَ يلتقيانِ(الإسلامُ والدِّيمقراطيَّةُ)في هذا الرُّكنِ(حرِّيَّةِ الرَّأيِ)!؟

**الرُّكنُ الثَّالِث:** الحرِّيَّةُ الشَّخصيَّةُ:

أيْ إنَّ الإنسانَ في البلادِ الدِّيمقراطيَّةِ لَهُ الحرِّيَّةُ الكامِلَةُ في التَّصرُّفِ فيما يَمُتُّ إلى شخصِهِ.

**الرُّكنُ الرَّابع:** المساواةُ بينَ أبناءِ الشَّعبِ الواحِدِ:

نَصُّ المادَّةِ(١٤)مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ المصَوَّتِ عَلَيهِ بتاريخ ١٥/١٠/ ٢٠٠٥ :

( العراقيُّونَ متساوونَ أمامَ القانونِ دونَ تمييزٍ بِسَبَبِ الجنسِ أو العِرقِ أو القوميَّةِ أو الأصلِ أو اللونِ أو الدِّينِ أو المذهَبِ أو المعتقَدِ أو الرأيِ أو الوضعِ الإقتصاديِّ أو الإجتماعيِّ ) .

المساواةُ بينَ النَّاسِ في المجتَمَعِ الدِّيمقراطيِّ دونَ إختلافٍ بينَ الذَّكرِ والأنثى،ولابينَ دينٍ ودينٍ. فالمسلِمُ على قدمِ المساواةِ مَعَ اليزيديِّ،ومَعَ الشِّيوعيِّ،ومَعَ النَّصرانيِّ،ومَعَ الرَّافضيِّ،فالكلُّ في المجتَمَعاتِ الدِّيمقراطيَّةِ متساوونَ في الحقوقِ والواجِباتِ.فهل النَّاسُ في الإسلامِ كما في الدِّيمقراطيَّةِ!؟

الإسلامُ لَم يساوِ بينَ الذَّكرِ والأنثى،وفرَّقَ بينَهُما في الحقوقِ والواجِباتِ؛قالَ تعالى:﴿ليسَ الذَّكرُ كالأنثى ﴾وقالَ:﴿الرِّجالُ قوَّامونَ عَلَى النِّساءِ بِمَا فَضَّلَ اللهُ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوالِهِم﴾.

وهذهِ القوامَةُ الَّتي جَعَلَها اللهُ تَعالى لِجنسِ الرِّجالِ على جنسِ النِّساءِ ليسَ لِتفضِيلِهِم عَلَيهُنَّ،بل إلقاءَ المسؤوليَّةِ والإنفاقِ على عاتِقِ الرِّجالِ.وظَنَّ دعاةُ الدِّيمقراطيَّةِ أنَّهُم إنْ تَمَكَّنوا مِن تحريرِ المرأةِ مِنَ النَّاحيَةِ الماديَّةِ،فإنَّها سَتَتَحَرَّرُ مِن سطوَةِ الرَّجُلِ،وأنَّ المرأةَ لايُمكِنُ أنْ تَتَحَرَّرَ مِنَ النَّاحيَةِ المادِّيَّةِ إلَّا إذا زاوَلَتْ العمَلَ كالرَّجُلِ،فلاتكونُ تحتَ وصايَةِ الرَّجُلِ مِنَ النَّاحيَةِ المادِّيَّةِ،وغابَ عَن دعاةِ إبليسَ هؤلاءِ أنَّ القوامَةَ في المالِ تابعٌ للقوامَةِ في الخَلقَةِ،فزادوها أعباءً على أعباءِ البيتِ،وكما جَعَلوا مِنها بضاعَةً يسهُلُ الوصولُ إليها طالَما أصبَحَ لَديها المبَرِّرُ لِمُغادَرَةِ البيتِ.

والتَّفريقُ بينَ الذَّكَرِ والأنثى كانَ وفقَ مُتطَلَّباتِ العَدالَةِ لأنَّ اللهَ الَّذي قَسَّمَ الحقوقَ والواجِباتِ بينَ الذَّكَرِ والأنثى راعى ذلِكَ في تقسيمِ الميراثِ على سَبيلِ المثالِ ، فالرَّجُلُ أحياناً يأخُذُ ضعفي المرأةِ وأحياناً يتساوونَ وأحياناً تأخُذُ المرأةُ أكثرَ مِنَ الرَّجُلِ ٠

فَفي موطِنٍ يجعَلُ اللهُ تَعالى للذَّكَرِ ضعفَ ما للأنثى مِنَ الميراثِ قالَ تعالى :﴿ يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ .....﴾،وقالَ:﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ...﴾،وقالَ:﴿وَإِن كَانُواْ إِخْوَةً رِّجَالاً وَنِسَاء فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ ....﴾.

وأحياناً يتساوونَ:﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوَاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ﴾،وقالَ:﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ ....﴾.

وهذا مِنَ التَّشريعاتِ الرَّبَّانيَّةِ خالِقُ العِبادِ،وهو عَليمٌ بِهِم وبِمصالِحِهِم،وهو أعلَمُ وأعدَلُ وأحكَمُ.

والعَجَبُ أنْ يدَّعي المخلوقُ –والأعجَبُ أنْ يكونَ مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلام-رؤيَةَ المصالِح والمنافعِ في غيرِ تشريعِ خالِقِ العِبادِ،فيضَعُ القوانينَ حتَّى يحقِّقَ العدلَ وينصُرَ المرأةَ وغيرَها مِنَ الظُّلمِ الواقِعِ عَلَيهِم في هذا التَّشريعِ الرَّبَّاني-عياذاً باللهِ- فيساوُنَها بالرَّجُلِ في الميراثِ،ويجعَلونَ أنفسَهُم أعلَمَ وأعدَلَ وأحكَمَ –نَبرَأُ إلى اللهِ مِنهُم ومِمَّا يصنَعونَ-.

(العراقيُّونَ متساوونَ أمامَ القانونِ دونض تمييزٍ بسبَبِ الجنسِ.... أو الدِّينِ...)

أمَّا مساواةُ المسلِمِ مَعَ غيرِهِ مِن أتباعِ الأديانِ الأخرى فقد نَصَّ القانونُ العراقيُّ على أنَّ الجميعَ متساوونَ أمامَ القانونِ ودونَ تمييزٍ بينَ دينٍ ودينٍ وأتباعِهِم.

ومِن تطبيقاتِ هذا المبدأِ الدِّيمقراطيِّ وفقَ القانونِ العراقيِّ مساواةُ المسلِمِ بأيِّ فردٍ موجودٍ في المجتَمعِ مِن أيِّ دينٍ كانَ-على قدمِ المساواةِ-ولافرقَ بينَهُما -لافرقَ بينَ عابِدِ الرَّحمنِ وعابِدِ الشَّيطانِ، لافرقَ بينَ عابِدِ الرَّحمنِ وعابِدِ الصُّلبانِ،لافرقَ بينَ عابِدِ الرَّحمنِ وعابِدِ الأوثانِ!!!-.هذا الَّذي صَوَّتَ عَلَيهِ المسلِمونَ في المثلَّثِ السُّنِّيِّ؛وبِدَفعٍ مِنَ الحزبِ .... العراقيِّ؛على أنَّ ذلِكَ واجِبٌ شرعيٌّ يَجِبُ على المسلِمِ أنْ يقولَ لِهذا الدُّستورِ: نَعَم!!.

ومِن أجلِ الموافَقَةِ والحكمِ بِهذا الدُّستورِ إقتَحَمَ كثيرٌ مِنَ المسلِمينَ مواطِنَ الرِّدَّةِ مُتَحَدِّينَ عبادَ اللهِ المجاهِدينَ الَّذينَ أرادوا أنْ يمنَعوهُم مِنَ الدُّخولِ في مواطِنِ الكفرِ.وحينَما بيَّنوا لَهُم الحجَّةَ ونشروها لَهُم مسموعاً ومقروءاً،وهدَّدوا مراكِزَ الإنتخاباتِ بالتَّفجيرِ وغيرِهِ،فأبوا إلَّا التَّصويتَ تاركينَ وراءَهُم كلَّ ذلِكَ.

ماذا قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ عَنِ المسلِمِ وعَن غيرِهِ في القرآنِ الكريمِ؟

:﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾المؤمِنُ مَعَ االفاسِقِ الملِّي–المسلِمَ-لايستوونَ عِندَاللهِ تَعالى،فكيفَ يتَساوى المؤمِنُ مَعَ الكافِرِ والمشرِكِ؟

ثُمَّ ذَكَرَ حالَ الفريقينِ ومآلَها،فقالَ عزَّ مِن قائِلٍ:﴿أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أنظُرْ تفسيرَ النَّيسابوريّ\سورَةَ السَّجدَة.

أفَمَن وحَّدَ اللهَ كَمَن يُشرِكُ بِهِ ويثلِّثُهُ؟

أفَمَن يعبُدُ اللهَ تَعالى وحدَهُ لاشريكَ لَهُ كَمَن يعبُدُ البَشَرَ؟

أفَمَن يعبدُ اللهَ تَعالى ويؤلِّهُهُ كَمَن يعبُدُ الشَّيطانَ ويؤلِّهُهُ؟

﴿مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾فاللهُ تَعالى يقولُ بالنَصِّ:﴿لايَسْتَوُونَ﴾ودعاةُ الدِّيمقراطيَّةِ يقولونَ: (يستوونَ)!!!.وكذا الدُّستورُ الَّذي صَوَّتَ عَلَيهِ والَّذي يحكمونَكَ بِهِ الآنَ أيُّها المسلِمُ يقولُ:(يستوونَ)، وإخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم واضعي الدَّساتيرِ والحاكِمينَ بِهِ يقولونَ(يستوونَ).فأيُّهُما –يامسلِمُ- أعلَمُ وأعدَلُ وأحكَمُ:اللهُ عزَّ وجلَّ خالِقُ العِبادِ والبِلادِ أم هؤلاءِ المخلوقينَ؟

فاللهُ عزَّ وجلَّ جَعَلَ للمؤمنينَ العلوَّ في الأرضِ وفضَّلَهُم على الكافرينَ؛لأجلِ إيمانِهِم،والدُّستورُ لايرى لإيمانِهِم ولِعُبوديَّتِهِم للهِ فضلاً،بل يجعَلُ المؤمِنَ وعابِدَ الشَّيطانِ على سَواءٍ،بل ويجيزُ تسلُّطَهُ على المؤمِنينَ،واللهُ عزَّ وجلَّ يقولُ:﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾.

فإمَّا أنْ تكونوا ربانيِّينَ مؤمنينَ بِما جاءَ في القرآنِ وتقولونَ: لايستوونَ قولاً وعَمَلاً،وإمَّا أنْ تكونوا ديمقراطيِّينَ كما أردتُم وكما أرادَكُم الحزبُ ... العراقيُّ وتقولونَ:يستوونَ.

قالَ تعالى:﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾ التوبة/٣٦.وقالَ تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ فِي الأَذَلِّينَ﴾المجادلة/٢٠،وقالَ تَعالى: ﴿أفَنَجعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۞مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۞أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾القلم/٣٥–٣٧.

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمه الله)في تفسيرِه١٩٨\١٨:(ثمَّ قالَ:﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾أيْ:أفنساوي بينَ هؤلاءِ وهؤلاءِ في الجزاءِ؟كلَّا وربِّ الأرضِ والسَّماءِ؛ولهذا قالَ:﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾أيْ:كيْفَ تظنُّونَ ذلِكَ؟ثمَّ قالَ:﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾يقولُ:أفبِأيديكُم كتابٌ منزَّلٌ مِنَ السَّماءِ تدرسونَهُ وتحفظونَهُ وتتداولونَهُ بنقلِ الخَلَفِ عَنِ السَّلَفِ، مُتضمِّنٌ حكماً مؤكَّدًا كما تدَّعونَهُ؟).

نعم ستقولُ -يامَن وافقتَ على الدُّستورِ العراقيِّ-:نعم ياربُّ وجدنا كتاباً يقولُ:(العراقيُّونَ متساوونَ أمامَ القانونِ دونَ تمييزٍ بسبَبِ الجنسِ...أو الدِّينِ...)اخترناهُ ورضيناهُ حَكَماً بيننا،وقاتلنا دونَهُ،وقاتلنا مَن أرادَ تحكيمَ شريعتِكَ

وقالَ تعالى:﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾الجاثية/٢١،وقالَ تعالى :﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ ص/٢٨.كيْفَ يكونونَ سواء والكفَّارُلايختلِفونَ في حالِ كونِهِم على الكفرِ عَن باقي مخلوقاتِ اللهِ تعالى مِنَ الحيواناتِ،بل هُم أدنى درجَةً مِنَ الحيوانِ؛لأنَّ الحيوانَ يسبِّحُ اللهَ تعالى ويعمَلُ لِما خُلِق لَهُ؛وقالَ تعالى:﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾الأعــراف/١٧٩.

وهُم في أكلِهِم وتمتُّعِهِم بالحياةِ الدُّنيا أيضاً لايختلِفونَ عَنِ الحيوانِ؛قالَ تعالى:﴿...وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ محمَّد١٢،وقالَ أيضاً:﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَـَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾البقرة/١٢٦،وقالَ أيضاً:﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾الحجر/٢.

وفارِقٌ آخَرُ أنَّ الكفَّارَ الَّذينَ يَتعَمَّدونَ قَتلَ المؤمنينَ قد توعَّدَهُم اللهُ تعالى بألوانِ العَذابِ؛قالَ تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ النساء/٩٣.

عَن عبدِ اللهِ بنِ عمروٍ أنَّ النَّبيَّ(ﷺ)قالَ:(لَزوالُ الدُّنيا أهونُ على اللهِ مِن قتلِ رَجُلٍ مسلمٍ)رواهُ التِّرمذيُّ (رحمه الله)،حديثٌ صحيحٌ.

وهذا المسلِمُ إذا قُتِلَ إلتزاماً بأمرِ اللهِ تعالى مِنَ الكفَّارِ الَّذينَ لايستجيبونَ لِداعي اللهِ تعالى أو يمنعونَ المسلِمينَ مِنَ الوصولِ إلى من ورائهِم،فإنَّ اللهَ تعالى يزيدُهُ أجراً ويعلي مقامَهُ في الجنَّةِ؛قالَ تعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾،وقالَ تعالى:﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾،وقالَ تعالى:﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾،وقالَ تعالى : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كله لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾البقرة/١٩٣.

أفَمَن نهى اللهُ تعالى عَن قتلِهِ يكونُ كَمَن أمَرَ اللهُ تعالى بقتلِهِ سواءً بسواءٍ ؟

هذا هو الإسلامُ وهذِهِ هي الدِّيمقراطيَّةُ،ليسَ في الإسلامِ مِنَ الدِّيمقراطيَّةِ شيءٌ ولافي الدِّيمقراطيَّةِ مِنَ الإسلامِ شَيءٌ.

## المبحَثُ الثَّالِث

## ((الشُّورى والدِّيمقراطيَّةُ))

ما الَّذي دعا إخوانَ مِصرَ وأذنابَهُم أينما كانوا أنْ يوصموا الإسلامَ بهذا الكفرِ ؟

فَفي لقاءاتِهِم وفي كتاباتِهِم وفي دعواتِهِم المزعومَةِ إلى الإسلامِ يردِّدونَ دائماً عبارَةَ:(الإسلامُ دينٌ ديمقراطيٌّ)؛وذلِكَ :

١. إرضاءً للغربِ: الدِّيمقراطيَّةُ الَّتي هي دينُ بلادِ الغربِ الآنَ بعدَ أنْ حَصَروا دينَهُم في الزَّوايا الخفيَّةِ مِن كنائِسِهِم؛ليُمارِسَ قسواسَتُها في دهاليزِ بعضِها عملَ قومِ لوطٍ بالأطفالِ الَّذينَ يأتونَ إليهِم؛لِيَتعَلَّموا أمورَ دينِهِم المنحَرِف.

فإنَّ مِن دينِ إخوانِ مِصرَ الحرصَ على رضا الصَّليبيِّينَ أكثَرُ من رضا اللهِ عزَّ وجلَّ فهُم على إستعدادٍ للتَّنازُلِ عَن أيِّ شَيءٍ مِنَ الإسلامِ،وتبنِّي أيِّ مشروعٍ غربيٍّ وإنْ كانَ كفراً بواحاً؛تحتَ ذريعَةِ الحفاظِ على صورةِ الإسلامِ لَدى الغربِ الصَّليبيِّ؛قالَ تعالى:﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ .....﴾البقرة١٢٠،وإنجازُهُم في هذا الجانِبِ قد بَلَغَ مداهُ فعلَّامَتُهُم -الَّذي لايفقَهُ مِن دينِ اللهِ تعالى مايُنقِذُهُ مِنَ النَّارِ-قد أثنى عَلَيهِ بوش بما لامَزيدَ عَلَيهِ في الوقتِ الَّذي أعلَنَ فيهِ الحربَ على الإسلامِ باسمِ الإرهابِ.وبضاعَةِ العصرِ الكفريَّةِ الَّتي تُروِّجُ لها أمريكا في بلادِ الإسلامِ عَن طريقِ إخوانِ مِصرَ وأذنابِهِم هي: الدِّيمقراطيَّةِ.وبمبارَكَةِ بوشَ والمرتَدِّ أوباما فقد قَطَعَ إخوانُ مِصرَ شوطاً كبيراً في الدَّعوَةِ إلى الدِّيمقراطيَّةِ في بلادِ الإسلامِ والعَمَلِ بِها.

٢. لِتحقيقِ مآربِهِم الدُّنيويَّةِ،وقد اتَّخذوا سبيلَ الإنتِخاباتِ؛للوصولِ إلى دُنياهُم وجعَلوا الإسلامَ مركَبَهُم؛ لِتحقيقِ تلكَ الغايَةِ وبدأَتْ رحلتُهُم الدَّنيئَةُ تلكَ مُنذُ الإربعيناتِ مِنَ القرنِ الماضي(العشرين)،وكانَ رائِدُهُم الأوَّلُ إلى موطِنِ الكفرِ للمشارَكَةِ مَعَ الطَّواغيتِ في حكمِ البلادِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ:مؤسِسُ الحزبِ،والَّذي يُسَمَّى المرشدُ العام،ونَجَحَتْ بعضُ محاولاتِهِم في الحكمِ بِشَريعَةِ الشَّيطانِ بِإسمِ الإسلامِ في بعضِ البلدانِ،كالأردنِ في السَّبعيناتِ،ومِن ثمَّ

في السُّودانِ،ثُمَّ في تركيا.وبعدَ المارَسَةِ العَمَليَّةِ للكفرِ في تلكَ الحكوماتِ إطمئنَّ الغربُ مِن خَطَرِ الإسلامِ الَّذي يدَّعيهِ هؤلاءِ،وفي خِضَمّ تنامي العَمَلِ الجهادي في أرجاءِ الأرضِ؛لِتَحكيمِ شَرعِ اللهِ تعالى إزدادَ الغربُ ثقَةً بإخوانِ مِصرَ وبدينِهِم،فما كانَ أمامَهُم إلَّا دَفعُهُم في كلِّ بلادِ الإسلامِ؛ولِسَبَبَينِ:

أ.لأنَّ إخوانَ مِصرَ وأذنابَهُم في نَظَرِ النَّاسِ مسلِمونَ.

ب.إنْ لَم يدعَموا الإسلامَ الَّذي يُرضيهُم فسيأتي الإسلامُ الَّذي لايرضيهُم،ومِن هُنا وفي قِمَّةِ الصِّراعِ مَعَ أهلِ السُّنَّةِ بإسمِ الإرهابِ فقد وصَلَ إلى الحكمِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ أذنابُ إخوانِ مِصرَ في تونُسَ ولَهُم ثِقَلُهُم في ليبيا،وهُم مشارِكونَ في الحكمِ في الجزائرِ،وفي المغربِ وفي الأردنِ،وسيَحكمونَ في مِصرَ!!.

٣.خداعُ المسلِمينَ بأنَّ الدِّيمقرطيَّةَ الَّتي جاءَ بها الغربُ إنَّما هي الشُّورى في الإسلامِ،إلَّا أنَّنا لَم نسمَعْهُم يَتَبَجَّحونَ على الغربِ بأنَّ الإسلامَ قد سَبَقَهُم إلى الدِّيمقراطيَّةِ؛لأنَّهُم يعلَمونَ أنَّ مؤسِسَها فلاسفةُ اليونانِ قبلَ الميلادِ. وهُنا مفارَقتانِ:

أ. أنَّ المسلِمَ إذا دعا وعَمَلَ على تحكيمِ شَرعِ اللهِ تعالى فإنَّهُ يوصَمُ بالرَّجعيَّةِ عِلماً أنَّ التَّشريعاتِ الَّتي يدعونَ إلى العَمَلِ بها عمرُها(١٤٠٠)سنَةٍ وتزيدُ قليلاً،بينَما تشريعُ الدِّيمقراطيَّةِ يرجِعُ إلى ماقبلِ ميلادِ عيسى(عليه السلام).

ب.إنَّ أمريكا والغربَ -وهُم الصَّليبيُّونَ - يريدونَ مِنَ المسلِمينَ الحكمَ بالدِّيمقراطيَّةِ،وهذا يُسَمَّى في عرفِ دولِ العالَمِ بالتَدخُّلِ السَّافِرِ في شؤونِ البلادِ،والَّتي لأجلِها قد تُقاطِعُ الدُّوَلُ بعضَها عَنِ البعضِ،بل قد تُشَنُّ الحروبُ لأجلِها،إلَّا أنَّ المرتدِّينَ وإخوانَ مِصرَ وأذنابَهُم تقبَّلوا هذا الأمرَ الَّذي لايُسكَتُ عَلَيهِ كلُّ بلدانِ العالَمِ وحكوماتُهُم برحابَةِ الصَّدرِ؛إرضاءً لأسيادِهِم مِنَ الصَّليبيِّينَ.والمفارَقَةُ العجيبَةُ أنَّ ذلِكَ التَّدخُّلَ السَّافِرَ الآنَ أصبَحَ مقروناً بالقوَّةِ في أفغانستانَ-يعمَلُ الغربُ بقوَّةِ السِّلاحِ لِتحكُمَ ذلِكَ البَلَدَ المسلِمَ بالدِّيمقراطيَّةِ الكفريَّةِ-،وكذلِكَ في العِراقِ واليَمَنِ والصُّومالِ،وفي أيَّةِ بقعَةٍ قد يعمَلُ المسلِمونَ على الحكمِ بشريعَةِ الإسلامِ،وإذا أرادَ المسلِمونَ أنْ يقابِلوا تلكَ القوَّةَ بالقوَّةِ؛لأجلِ حرِيَّتِهِم في عقيدَتِهِم(تحكيمَ البلادِ والعبادِ بشريعَةِ ربِّ الأربابِ)في بلادِ الإسلامِ - وليسَ في بلادِ الكفَّارِ- فإنَّهُم يُسَمُّونَهُم بالإرهابيِّينَ وغيرِها مِنَ المصطَلَحاتِ التَّجريميَّةِ. إذاً الدِّيمقراطيَّةُ يجوزُ تطبيقُها بقوَّةِ السِّلاحِ في بلادِ الإسلامِ عندَ الجميعِ مِنَ الصَّليبيِّينَ ومِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ مِن إخوانِ مِصرَ،وأذنابِهِم، ومِمَّن خدَعوهُم مِن عامَّةِ المسلِمينَ ومِن غيرِهِم،ويَحرُمُ بل ويجرَّمُ المسلِمونَ إذا قابَلوها بالقوَّةِ مِن أجلِ الغايَةِ الَّتي ذكرناها.

ومِن أمثلَةِ تلكَ المارَسَةِ:ماحَصَلَ مِن حزبِ العَدالَةِ والتَّنمِيَةِ التُّركيَّةِ -الَّذينَ هُم فرعٌ خبيثٌ مِن فروعِ مِصرَ والَّذينَ يحكمونَ تركيا بقانونِ أتاتركَ العلمانيّ-منذُ أربعَةَ عشرَ عاماً- في الصُّومالِ؛حيثُ إجتمَعَ المجاهِدونَ الشَّبابُ؛لِتحكيمِ شرعِ اللهِ تعالى -وكادَ أنْ يُيَسِّرَ اللهُ تعالى لَهُم ذلِكَ-إلَّا أنَّ رَجُلاً(أحمد شريف) مِن بينِهِم مِمَّن يريدُ أنْ يعتَلي الحكمَ على غيرِ شرعِ اللهِ تَعالى،وانتَهَجَ منهَجَ إخوانِ مِصرَ،إنشَقَّ عَنِ الجماعَةِ وانضَمَّ إلى الحكومَةِ وأصبَحَ رئيساً علمانيّاً يحكُمُ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ،وأعلَنَ الحربَ على الشَّبابِ المجاهِدِ،وساندَتْ دولُ الجوارِ الحكومَةَ الصُّوماليَّةَ،إلَّا أنَّ تركيا الَّتي تدَّعي الإسلامَ(إسلامَ إخوانِ مِصرَ)الَّتي لاناقَةَ لها في الصُّومالِ ولاجَمَلَ تَبنَّتْ عَمَليَّةَ التَدخُّلِ في الشَّأنِ الصُّومالي؛لِمُسانَدَةِ الحكومَةِ الصُّوماليَّةِ المحارِبَةِ للهِ ولِرَسولِهِ وللعامِلينَ على تحكيمِ شرعِ اللهِ تعالى،فَفَتَحَتْ أرضَها وسَخَّرَتْ كلَّ إمكانيّاتِها،ودَعَتْ حكوماتِ العالَمِ للوقوفِ إلى جانِبِ الحكومَةِ الصُّوماليَّةِ الطَّاغوتيَّةِ في مؤتمرينِ عُقِدَ الأوَّلُ قبلَ فترَةٍ ،وعُقِدَ الثَّاني قبلَ أيَّامٍ مِن تاريخِنا(١٤/رجب/١٤٣٣)،وخرَجَ المؤتَمِرونَ بمجموعَةٍ مِنَ الأعمالِ الَّتي سَيَعملونَ بها لِدَعمِ الحكومَةِ الصُّوماليَّةِ الطَّاغوتيَّةِ المحارِبَةِ للإسلامِ والمسلِمينَ،ومِنها:

دعمُ الحكومَةِ الصُّوماليَّةِ،ودعمُ الإقتصادِ الصُّومالِيّ،والعَمَلُ على تقويَةِ جهازِ الأمنِ الدَّاخليّ والجيشِ والشُّرطَةِ الصُّوماليَّةِ،وفتحِ المكاتِبِ الخيريَّةِ-هي في حقيقَتِها مكاتِبُ تجسُّسٍ وتوجيهٍ-.وكلُّ ذلِكَ بمبارَكَةِ الغَربِ الَّذينَ هُم على رضا تامٍ عَن أذنابِ إخوانِ مِصرَ؛للجهودِ الَّتي يبذلونَها لِمُحارَبَةِ المسلِمينَ والإسلامِ نيابَةً عَنِ الصَّليبيِّينَ.فَقُل لي بربِّكَ:أينَ تَجِدُ إخوانَ مِصرَ وأذنابِهِم مِنَ الإسلامِ والمسلِمينَ؟ أليسوا شَرَّاً على الإسلامِ والمسلِمينَ؟

وقُل لي بربِّكَ:أيُّ فرقٍ بينَ رجب طيب أردوكان وحزبِهِ وبينَ مصطفى كمال الَّذي قَضى على الإسلامِ في تركيا،وحَكَمَ بالقوانينِ الَّتي وضَعَها ومازالَتْ تحكُمُ بِها بلادُهُم حتَّى الآنَ؟وأيُّ فرقٍ بينَ إخوانِ مِصرَ والصَّليبيِّينَ في محارَبَةِ الإسلامِ؟وأيُّ فرقٍ بينَ إخوانِ مِصرَ وأيُّ طاغوتٍ يحكُمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى؟

والمدخَلُ الَّذي يخدَعونَ بِهِ المسلِمينَ قولُهُم:إنَّ شورى الإسلامِ هي ديمقراطيَّةٌ !!

فهل الشُّورى في الإسلامِ تعني الدِّيمقراطيَّةَ؟

نقولُ:الفرقُ بينَ الشُّورى والدِّيمقراطيَّةِ:

أوَّلاً:الشُّورى تشريعٌ إسلاميٌّ،والدِّيمقرطيَّةُ تشريعٌ يونانيٌّ غربيٌّ كافرٌ.

ثانياً:الشُّورى نَصَّ اللهُ تعالى عَلَيها في القرآنِ،فقالَ آمِراً رسولَهُ (ﷺ):﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾،وقالَ في وصفِ المؤمنينَ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾،والدِّيمقراطيَّةُ لَم يَرِد فيها أيُّ نَصٍّ لا في القرآنِ ولا في السُّنَّةِ ولا عِندَ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ.

ثالِثاً:الشُّورى تَعني في الإسلامِ:(أَنَّ الْمُشَاوَرَةَ هِيَ الِاجْتِمَاعُ عَلَى الْأَمْرِ لِيَسْتَشِيرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ صَاحِبَهُ وَيَسْتَخْرِجَ مَا عِنْدَهُ).أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيّ ١٢٩/٢.

وجاءَ في أحكامِ القرآنِ للقرطبيّ٢٤٩/٤- ٢٥٠(قالَ ابنُ عطيَةَ:والشُّورى مِن قواعِدِ الشَّريعَةِ وعزائِمِ الأحكامِ؛مَن لايستَشيرُ أهلَ العِلمِ والدِّينِ فعزلُهُ واجِبٌ هذا مالاخلافَ فيهِ،وقد مَدَحَ اللهُ المؤمنينَ بقولِهِ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾،وقالَ ابنُ خويز منداد:واجِبٌ على الولاةِ مشاوَرَةُ العُلماءِ فيما

لايعلمون،وفيما أشكَلَ عَلَيهِم مِـن أمـــورِ الدّينِ،ووجوهِ الجيشِ فيما يَتَعَلَّقُ بالحربِ،ووجوهِ النّاسِ فيمايَتَعَلَّقُ بالمصالِحِ، ووجوهِ الكُتّابِ والوزراءِ والعُمّالِ فيما يَتَعَلَّقُ بمصالِحِ البلادِ وعمارَتِها).

فهي إستطلاعُ آراءِ المسلِمينَ للوصولِ إلى الصَّوابِ في الرأيِ كلٌّ حسبَ إختصاصِهِ.

يقولُ ابنُ العربيِّ(رحمه الله)في أحكامِ القرآنِ ٨٦/٧:(الشُّورَى ،مِنْ شَارَ يَشُورُ شَوْرًا إذَا عَرَضَ الْأَمْرَ عَلَى الْخِيرَةِ،حَتَّى يَعْلَمَ الْمُرَادَ مِنْهُ).

فَفي الشُّورى إنَّما تُؤخَذُ آراءِ المسلِمينَ حَصراً؛لأنَّ اللهَ تعالى جَعَلَها مِن صفاتِ المؤمِنينَ مِن أهلِ الإسلامِ؛حيثُ قالَ﴿وَأَمْرُهُمْ﴾ أمرُ مَن ذكرِنا مِنَ المؤمِنينَ وليسَ غيرُهُم﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ .

بينما أخذُ الآراءِ في البلدانِ الدِّيمقراطيَّةِ:إنْ كانَ مِن كلِّ الشَّعبِ فإنَّهُ لايُفَرِّقُ بينَ جميعِ أفرادِ الشَّعبِ بغضِّ النَّظرِ عَن دينِهِم أو مِمَّن ليسَ لَهُم دينٌ كالشِّيوعيِّينَ،فَفي الدِّيمقراطيَّةِ أخذُ الآراءِ يكونُ مِن كلِّ مَن أجازَ لَهُ القانونُ الإدلاءَ برأيِهِ وهي محسوبَةٌ بالسِّنينَ،ولاعلاقَةَ لَهُ بدينٍ فَمِن حقِّ كلِّ فردٍ على أيِّ دينٍ أو معتَقَدٍ كانَ أنْ يدلي بصوتِهِ ولايستَطيعُ أحَدٌ أنْ يمنَعَهُ مِن مزاوَلَةِ هذا الحقِّ؛لأنَّهُ مصانٌ بموجَبِ القانونِ،وغالباً يكونُ التَّشاورُ مِن خلالِ أعضاءِ المجلِسِ التَّشريعيِّ(البرلمان)الَّذينَ يمثِّلونَ الشَّعبَ،ولهذا تَجِدُهُم يكتُبونَ في موقعِ إجتماعِ المجلِسِ التَّشريعيِّ ودونَ حياءٍ الآيَةَ الكريمَةَ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ .ونَصُّ الآيَةِ الكريمَةِ في كتابِ اللهِ تعالى:﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۞ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ۞ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۞ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾الشورى/٣٦-٣٩.

أمَّا الشُّورى في بلادِ الإسلامِ الَّتي تحكُمُ بِما أنزَلَ اللهُ تعالى لاتكونُ إلَّا بينَ المسلِمينَ،فالشُّورى صِفَةٌ للمؤمِنينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ المتوكِّلينَ على اللهِ تَعالى مِن بينِ صفاتٍ كثيرَةٍ نَصَّتْ عَلَيها الآيَةُ الكريمَةُ وهي:

١.يجتَنِبونَ الكبائِرَ والفواحِشَ مِنَ الذُّنوبِ(لو أُجريَتْ إحصائيَّةٌ لِعَدَدِ شاربِي الخمرِ في المجلِسِ التَّشريعيِّ العراقِيِّ لبانَ الأمرُ).

٢.العفو عِندَ الغضَبِ(حليم):لَيسَ لَكَ إلَّا أنْ تُتابِعَ غَضَبَهُم وتصريحاتِهِم عِندَما ينالُ أحَدُهُم مِنَ الآخَرِ أو مِن حزبِهِ أو مِن كتلَتِهِ أو مِن تَجَمُّعِهِ بكلمَةٍ أو بتَصريحٍ!

٣.أجابوا ربَّهُم تَعالى في كلِّ ما أمَرَ وفي كلِّ ما نَهى في شَرعِنا الإسلاميِّ الحنيفِ وليسَ في غيرِهِ.

٤.وأقاموا الصَّلاةَ:ليسَ فقط أدُّوها،وإنَّما أتوا بِها على الوجهِ الشَّرعيِّ مطمئنِّينَ خاشِعينَ(كَم مِن تاركٍ للصَّلاةِ في المجلِسِ التَّشريعيِّ العراقِيِّ؟).

٥.أمرُ مَن سَبَقَ ذكرُهُم بتلكَ المواصفاتِ،شورى بينَهُم.

٦.الإنفاقُ في سبيلِ اللهِ تعالى مِمَّا رزَقَهُم اللهُ تَعالى:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ(ﷺ):(أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لاَيَقْبَلُ إِلاَّ طَيِّبًا).رواهُ مسلِمٌ(رحمه الله).

لو أجرينا إحصائيَّةً لأعضاءِ المجلِسِ التَّشريعيِّ العراقِيِّ الَّذينَ أمرُهُم شورى بينَهُم-كمايزعُمونَ-يقيناً سنستَثني مِنهُم:

أ.غيرَ المسلِمينَ مِن أيِّ دينٍ كانوا؛لأنَّهُم لَيسوا مؤمنينَ باللهِ تعالى ولا برسولِهِ(ﷺ)،وقد نَصَّ القرآنُ والسُّنَّةُ على كفرِهِم:﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ﴾وغيرُها مِنَ الآياتِ الَّتي ذَكَرَتْ كُفرَ المِلَلِ.

ب.العلمانِيِّينَ:

العلمانيَّةُ تعرَفُ في البلادِ الَّتي نَشَأَتْ فيها( أوربا )بـ:ألَّا يكونَ الإنسانُ ملزَماً بتنظيمِ أفكارِهِ،وأعمالِهِ وفقَ معاييرَ مفروضَةٍ على أنَّها شريعَةٍ أو إرادَةٍ إلهيَّةٍ.

ويطلَقُ على هذا الفِكرِ في اللغَةِ الإنجليزيَّةِ الَّتي هي لُغَتُهُ الأصليَّةِ SECULARISM،وتعني(اللَّا دينيَّةِ)،غيرَ أنَّها إشتُهِرَتْ بإسمِ(العلمانيَّةِ)،ولعلَّ ذلِكَ كانَ مقصوداً بغيَةَ إلباسِها لَبوساً يجعَلُها مقبولَةً بينَ المسلِمينَ.

وفي قاموسِ(أكسفورد)عرفتُ بمايلي:(العلمانيَّةُ:مفهومٌ يرى ضرورَةَ أنْ تقومَ الأخلاقُ والتَّعليمُ على أساسٍ غيرِ ديني).

الأركانُ الَّتي تَقومُ عَلَيها العلمانيَّةُ:

الرّكنُ الأوَّلُ:قصرُ الإهتِمامِ الإنسانِيِّ على الدُّنيا فقط،وتأخيرُ منزِلَةِ الدّينِ في الحياةِ؛ليكونَ مِن مُمارساتِ الإنسانِ الشَّخصيَّةِ،فلايَصِحُّ أنْ يَتَدَخَّلَ في الحياةِ العامَّةِ،وأمَّا الدَّارُ الآخِرَةُ فهي لَمَّا كانَتْ أمرٌ وراءَ الطبيعَةِ،فينبغي في دينِ العلمانيَّةِ:أنْ تكونَ مفصولَةً تماماً عَنِ التَّأثيرِ في الحياةِ الماديَّةِ،وقوانينِها المحسوسَةِ.

الرُّكنُ الثَّاني:فصلُ العلمِ والأخلاقِ والفكرِ والثَّقافَةِ عَنِ الإلتزامِ بِتعاليمِ الدّينِ،أيَّ دينٍ كانَ.

الرُّكنُ الثَّالِثُ:إقامَةُ دولَةٍ ذاتِ مؤسَّساتٍ سياسيَّةٍ على أساسٍ غيرِ دينيٍّ).البيانُ لِخَطرِ العلمانيَّةِ على الدّينِ والأخلاقِ وشَريعَةِ القرآنِ لحامد العلي ص٣-٤.

إذاً هي دعوَةٌ الى فصلِ الدّينِ عَنِ الدَّولَةِ كما حَدَثَ في البلادِ النَّصرانيَّةِ الَّتي تحكُمُ بالعلمانيَّةِ.فهؤلاءِ لَيسوا مِن أهلِ تلكَ الآيَةِ الكريمَةِ.

ج.الأحزابَ الرَّافضيَّةِ:ومايدَّعيهِ هؤلاءِ مِنَ الدّينِ الإسلاميِّ غيرَ دينِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ؛لأنَّنا لانتَّفِقُ مَعَهُم إلَّا في الأسماءِ فقط،ونختَلِفُ مَعَهُم في المسمَّياتِ إختلافاً جذريّاً؛بِسبَبِ الإختلافِ في مصادِرِ تلقّي الدّينِ.فمصادِرُ دينِنا تختَلِفُ كليّاً عَن مصادِرِ ديـنِ الرَّافِضَةِ،فلا نتَّفِقُ مَعَهُم لا في الكتابِ ولا في السُّنَّةِ ولا في نَقَلَتِها.فهؤلاءِ لَيسوا مِن أهلِ تلكَ الآيَةِ الكريمَةِ على فَهمِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ؛لأنَّ الخلفيَّةَ الدّينيَّةَ لِمَن يستشيرونَهُم تختَلِفُ كليّاً عَن

خلفيَّةِ أهلِ السُّنَّةِ فَفِي شورى أهلِ السُّنَّةِ قد نأخُذُ برأيِ صحابيٍّ وهؤلاءِ مرتدُّونَ عندَ الرَّافِضَةِ،وقد نأخُذُ بقولِ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ وهؤلاءِ نواصِبُ وأنجاسٌ وكفَّارٌ وكذلِكَ كلُّ أهلِ السُّنَّةِ عندَ الرَّافِضَةِ.

يقولُ الجزائري(نعمَةُ اللهِ)في الأنوارِ النعمانيَّةِ١٤٢/٢ ط تبريز:(بل أخبارُهُم تُنادي بأنَّ الناصِبَ:هو ما يُقالُ لَهُ عندَهُم:سنِّيّاً ......ولاكلامَ في أنَّ المرادَ بالنَّاصِبَةِ:هم أهلُ التَّسَنُّنِ)،ويقولُ في ٣٠٧/٢(ويؤيِّدُ هذا المعنى أنَّ الأَئِمَّةَ عَلَيهِم السَّلامُ وخواصُّهُم أطلقوا لفظَ النَّاصبيِّ على أبي حنيفَةَ وأمثالِهِ مَعَ أنَّهُ لَم يَكُنْ مِمَّن نَصَبَ العداوَةَ لآلِ البيتِ).

ويقولُ الخمينيُّ في تحريرِ الوسيلَةِ ص١١٨/١ط بيروت:(وأما النَّواصِبُ والخوارجُ لَعَنَهُما اللهُ تعالى فَهُما نَجِسانِ مِن غَيرِ توقُّفٍ)،ويقولُ٣٥٢/١١:(والأقوى إلحاقُ النَّاصِبِ بأهلِ الحربِ في إباحَةِ ما أغتنِمَ مِنهُم وتَعَلُّقُ الخُمسِ بِهِ بل الظَّاهِرُ جوازُ أخذِ مالِهِ أينَ وجِدَ وبأيِّ نحوٍ كانَ وادفَعْ إلينا خُمسَهُ ).

ويقولُ محمَّد باقِر المجلسي في بحارِ الأنوار٣٩٠/٢٣ ط بيروت-أشهَرُ مَن كَتَبَ عَن دينِ الرَّافِضَةِ مِن غيرِ تَقيَّةٍ في زَمَنِ الدَّولَةِ الصَّفويَّةِ-:(أعلَمْ أنَّ إطلاقَ لفظِ الشِّركِ والكفرِ على مَن لَم يعتقِدْ بإمامَةِ أميرِ المؤمنينَ والأَئِمَّةِ مِن ولَدِهِ(عليهِمُ السَّلامُ)وفضَّلَ عَلَيهِم غيرَهُم يدلُّ على أنَّهُم كفَّارٌ مخلَّدونَ في النَّارِ).

ينقلُ الصَّدوقُ (عَن داوودَ بنِ فرقَدَ قالَ:قلتُ:لأبي عبدِ اللهِ عَلَيهِ السَّلامُ ماتقولُ في قتلِ النَّاصِبِ؟قالَ: حلالُ الدَّمِ ولكِنْ اتقي عَلَيكَ فإنْ قدرتَ أنْ تقلِبَ عَلَيهِ حائِطاً أو تغرقُهُ في ماءٍ لِكيلا يشهَدَ عَلَيكَ فافعَلْ. قلتُ:فماترى في مالِهِ؟قالَ:تَوِّهِ ماقدرتَ عَلَيهِ)عِلَلُ الشَّرائعِ ص٦٠١ ط نجف/ والحرُّ العاملي في وسائلِ الشِّيعَةِ٤٦٣/١٨/ والجزائري في الأنوارِ النُّعمانيَّةِ٣٠٨/٢.

ينقُلُ أبو جعفَرٍ الطوسيّ عَنِ الإمامِ الصَّادِقِ:(خذْ مالَ النَّاصِبِ حيثُ ماوجدتَهُ وادفَعْ إلينا خُمسَهُ).تهذيبُ الأحكامِ١٢٢/٤ ط طهران /الفيضُ الكاشاني في الوافي ٤٣/٦ ط دارُ الكُتُبِ الإسلاميَّةِ طهرانَ.

فلاهُم مِن أهلِ هذِهِ الآيَةِ في دينِنا ولا نحنُ مِن أهلِ هذِهِ الآيَةِ في دينِهِم.

د-الحزبِ ....العراقيّ: وهؤلاءِ مرتدُّونَ عَن دينِ اللهِ تعالى،وكذلِكَ كلُّ مَن يشارِكُ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ مَهما انتحَلَتْ لِنفسِها مِن أسماءٍ ومَهما إدَّعَتْ الإنتسابَ إلى الإسلامِ كما سيأتي بإذنِ اللهِ تعالى ؛لأنَّهُم علمانيُّونَ عمليّاً،ولايختلِفونَ عَنِ العلمانيّينَ في شيءٍ.

فما علاقَةُ الشُّورى الإسلاميَّةِ مِنَ الدِّيمقراطيَّةِ،بإخوانَ مِصرَ ؟

أيُقالُ عَن هؤلاءِ الدِّيمقراطيِّينَ أنَّ أمرَهُم شورى بينَهُم،وأنَّهُم بالدِّيمقراطيَّةِ يمارِسونَ الشُّورى ؟

رابعاً:الشُّورى لاتكونُ في ماوردَ فيهِ نَصٌّ قطعيُّ الدَّلالَةِ ، فلا يمكِنُ للمسلِمينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ أنْ يَتَشاوروا هل نقطَعُ يَدَ السَّارِقِ أم لا؟أو هل نرجمُ الزَّاني المحصنَ أم لا؟أو هل نجيزُ العملَ بالرِّبا في المصارفِ أم لا؟

أمَّا إنْ كانَ النَّصُّ غيرَ قطعيِّ الدِّلالَةِ فيجوزُ التَّشاوُرُ فيهِ للوصولِ إلى مرادِ اللهِ تعالى فيهِ مِن عبادِهِ كما في قولِ اللهِ تعالى:﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوَءٍ﴾ فإنَّ القرءَ تأتي بمعنى الطهرِ وتأتي بمعنى الحيضِ.

أمَّا في النِّظامِ الدِّيمقراطيِّ فلايوجَدُ شيءٌ يُطرَحُ على المجلسِ التَّشريعيِّ لايُمكِنُ مناقَشَتُهُ،وإنْ جاءَ فيهِ عشراتُ الآياتِ ومِئاتُ الأحاديثِ الصَّحيحَةِ وإنْ كانَ مِمَّا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ،بل يُمكِنُ أنْ يبدي البزيديُّ والرَّافضيُّ والشّيوعيُّ رأيَهُ،فلا يوجَدُ شيءٌ لايمكِنُ مناقَشَتُهُ تحتَ قبَّةِ البرلمانِ،إذ لاإقرارَ لايِّ دينٍ في دينِ الدِّيمقراطيَّةِ عدا دينِ الدِّيمقراطيَّةِ،ولِذا تَجِدُ في البرلمانِ التُّركيِّ وبعدَ أنْ قالَ لَهُم أسيادُهُم الصَّليبيُّونَ:إنَّهُم لايمكِنُهُم قبولَ تركيا في الإتِّحادِ الأوربي؛لأنَّ القانونَ التُّركيّ فيهِ إجحافٌ بحقِّ المراةِ التُّركيَّةِ،وعلى الحكومَةِ التُّركيَّةِ ذي الإغلبيَّةِ الإخوانيَّةِ أنْ يُعيدوا النَّظَرَ في حكمِ المراةِ التُّركيَّةِ المتزوِّجَةِ إذا زَنَتْ فإنَّ القانونَ التُّركيَّ لَم ينصِفها،فناقَشَ المجلِسُ التَّشريعيُّ التُّركيُّ ذو الأغلبيَّةِ الإخوانيَّةِ هذِهِ المسألَةَ وعلى مدى جَلَساتٍ،ثمَّ إنتهى بهِم الأمرُ على الإتِّفاقِ على أنَّها تسجَنُ ثلاثَ سنينَ.

فأينَ هؤلاءِ مِنَ الإسلامِ،وأينَ المجلِسُ التَّشريعيُّ الدِّيمقراطيُّ مِنَ الإسلامِ؟

خامِساً:في مجلِسِ الشُّورى الإمامُ هو الَّذي يرفَعُ الخلافَ عِندَ إستطلاعِ الآراءِ إذا تبايَنَتْ،كما في غزوَةِ أحُدٍ فعندَما إختَلَفَ الصَّحابَةُ(رضوانُ اللهِ تعالى عليهِم)في قِتالِ المشركِينَ رأى بعضُهُم أنْ يقاتلونَهُم في داخِلِ المدينَةِ،ورأى الآخرونَ أنْ يقاتلونَهُم خارجَ المدينَةِ،ورَفَعَ الرَّسولُ(ﷺ)الخلافَ فإختارَ القتالَ خارجَ المدينَةِ.

أمَّا في الدِّيمقراطيَّةِ فإنَّ أصواتَ أعضاءِ المجلِسِ التَّشريعيِّ هو الأساسُ في رفعِ الخلافِ،وذلِكَ إمَّا بالأغلبيَّةِ الَّتي تُسَمَّى خمسينَ + واحِدٍ،أو حسبَ مايشترِطُهُ الدُّستورُ. فالقرارُ يُتَّخَذُ بالأغلبيَّةِ رغمَ أنفِ المنتَسبينَ إلى الإسلامِ إذا كانَ الموافِقونَ واحِداً وخمسينَ والمعترِضونَ تسعَةً وأربعينَ،ونالَتْ موافَقَةَ الرِّئاسَةِ،وقد يكونُ ذلِكَ الصَّوتُ الزَّائِدُ صوتَ يزيديٍّ أو رافضيٍّ أو نصرانيٍّ أو شيوعيٍّ أو حزبِ ... العراقيِّ،فأينَ الشُّورى مِنَ الدِّيمقراطيَّةِ!؟

سادِساً:في مجلِسِ الشُّورى الإسلاميِّ وبعدَ إختيارِ الإمامِ للرأيِ فإنَّ المخالِفَ يكونُ ملزَماً بقرارِ الخليفَةِ كالموافِقِ،ولايمكِنُهُ أنْ يترُكَ الجلسَةَ أو يترُكَ الإلتِزامَ بالأمرِ؛لأنَّهُ يرى غيرَ مايرونَهُ،بل الجميعُ يبادِرونَ؛لأنَّ الطَّاعَةَ في الإسلامِ للأميرِ واجبَةٌ مالَم يأمُرْ بمعصيَةِ اللهِ تعالى،ولايَسَعُ أحَداً أنْ يتَخَلَّفَ وإنْ كانَ مخالِفاً لَهُم في الرأيِ.

وإذا كانَتْ النتائجُ لإختيارِ الإمامِ سلبيَّةً فلايُمكِنُ للمخالِفِ أنْ يُخَطِّيءَ أو يعاتِبَ الأميرَ وإنْ أدَّى إختيارُهُ إلى ماأدَّى إليهِ مِنَ السَّلبيَّاتِ؛لأنَّ الأميرَ وغيرَهُ لايعلَمونَ الغيبَ، ولكِنَّهُ يجتَهِدُ بما آتاهُ اللهُ مِنَ الحكمَةِ والحنكَةِ،ليُصيبَ في إجتهادِهِ،ولكِنْ قد لايصيبُهُ.وهذِهِ مِن عقيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ؛قالَ تعالى عَن رسولِ اللهِ(ﷺ):﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾،وكذا ماكانَ في غزوَةِ أحُدٍ فبعَدَ أنْ استطلَعَ الرَّسولُ(ﷺ)رأيَ

أصحابِهِ في كيفيَّةِ قتالِ المشركينَ القادمينَ لغزو المدينةِ،إختلَفَتْ الآراءِ بينَ قائِلٍ نقاتِلُهُم خارِجَ المدينةِ،وبينَ قائِلٍ نقاتِلُهُم داخِلَ المدينةِ في الطُّرقاتِ ومِن فوقِ سطوحِ المنازِلِ،فاختارَ رسولُ اللهِ(ﷺ)الرأيَ القائِلَ بالخروجِ وتلقيهم خارجَ المدينةِ.ما تخلَّفَ صحابيٌّ واحِدٌ مِمَّن كانَ رأيُهُ أنْ يقاتِلوا في داخِلِ المدينةِ عَن رسولِ اللهِ(ﷺ)،ولكِن تراجَعَ أناسٌ وهُم رهطُ عبدِاللهِ بنِ سلولٍ رأسِ المنافقينَ في المدينةِ،ومَعَهُ ثلاثمائَةٍ مِن أمثالِهِ؛ومِن هُنا تمايَزَتْ صفوفُ أهلِ الإيمانِ عَن صفوفِ أهلِ النِّفاقِ وأظهروا نفاقَهُم؛لأنَّ المنافِقَ لايظهِرُ الإسلامَ إلَّا خوفاً أمَّا إذا تعرَّضَتْ حياتُهُ للخطَرِ فلايملِكُ عندَ ذلِكَ إلَّا أنْ يُعلِنَ ماكانَ يضمِرُهُ مِنَ الكفرِ خلافَ أهلِ الحقِّ وسنَّةُ اللهِ تعالى تمييزُ الصُفوفِ في مثلِ هذِهِ المواطِنِ؛قالَ تعالى:﴿مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾آل عمران/١٧٩.هذِهِ هي الشُّورى في الإسلامِ،وبعدَ إنتهاءِ المعرَكَةِ وَقد نالَ الكفَّارُ مِنَ المسلِمينَ،ماتكَلَّمَ أحَدٌ مِمَّن كانَ رأيُهُ أنْ يكونَ القِتالُ في داخِلِ المدينةِ؛وذلِكَ:لأنَّ هذا مِنَ الغيبِ الَّذي لايعلَمُهُ إلَّا اللهَ.فإذا كانَتْ هذِهِ حالُ رسولِ اللهِ(ﷺ)فغيرُهُ مِن بابِ أولى.ومِنَ الإيمانِ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ:الأخذُ بالأسبابِ والتَّوكُّلُ على اللهِ تعالى والإستسلامُ لِقضاءِ اللهِ تعالى وقدَرِهِ وإنَّ ما أصابَ إنَّما كانَ بسببِ الذُّنوبِ والمعاصي؛قالَ تعالى:﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾،وهذا الذي حصَلَ في غزوَةِ أحُدٍ؛قالَ تعالى:﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللّهُ وَعْدَهُ﴾آل عمران/١٥٢.﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾آل عمران/١٥٥.وعدمُ طاعَةِ الإمامِ معصيَةٌ،وكأنَّهُ عصى رسولَ اللهِ(ﷺ):عَن أبي هريرَةَ(رضيَ اللهُ عنهُ):أنَّهُ سَمِعَ رسولَ اللهِ(صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)يقولُ:

(مَن أطاعَني فقد أطاعَ اللهَ،ومَن عصاني فقد عصى اللهَ،ومَن يُطِعْ الأميرَ فقد أطاعَني،ومَن يَعصِ الأميرَ فإنَّ عَلَيهِ مِنهُ)رواهُ البخاريُّ(رحمَهُ الله).

ولأنَّ الإعتراضَ على النَّتائِجِ مِن خُلُقِ الكفَّارِ والمنافقينَ الَّذينَ لايفقهونَ دينَ اللهِ تعالى؛قالَ تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ اللّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾آل عمران/١٥٦.والإمامُ يختارُ وليسَ غيرُهُ،ولا أحَدٌ يعترِضُ على النَّتائِجِ،بل يُستفادُ مِنَ الأخطاءِ لتلافيها قدرَ الإمكانِ في المستقبَلِ.

أمَّا في الدِّيمقراطيَّةِ فإنَّ القرارَ يكونُ بناءً على رأيِ الأغلبيَّةِ،والمخالِفُ يبقى معترِضاً على طولِ الخطِّ -وهذا الَّذي يسمَّى بالمعارضَةِ-،فإذا إعترَضوا على أمرٍ فإنَّ الإعتراضَ يبقى قائِماً، وفي ذاتِ الوقتِ يبحَثُ عَن أيِّ شيءٍ يثبِتُ أنَّ الإختيارَ كانَ خاطِئاً وهذا الَّذي يحصُلُ في أمريكا الدِّيمقراطيَّةِ الطَّاغيَةِ،فإنَّ الجمهوريِّينَ عِندَما كانوا على السُّلطَةِ إختاروا غزوَ العِراقِ،والدِّيمقراطيُّونَ كانوا معترِضينَ فعلى مدى السَّنواتِ الثَّمانِ العِجافِ الَّتي خاضَ فيها راعي البَقَرِ الأرعَنُ القِتالَ كانَ الدِّيمقراطيُّونَ على خلافٍ مَعَهُم،وكم مِن مشروعٍ لإنجاحِ المعرَكَةِ في العِراقِ اعترَضَ عَلَيهِ الدِّيمقراطيُّونَ،وكانوا يعمَلونَ في ذاتِ الوقتِ على فضحِ الجمهوريِّينَ مِن خلالِ كشفِ مايصيبُ الجيشَ الأمريكيَّ في العِراقِ.وذِكرُنا لأمريكا ليسَ من بابِ الإكرامِ فَهُم أذلُّ مِن أنْ يُكرَموا،وإنَّما ذكرناهُم؛لأنَّهُم حَمَلَةُ رايَةِ الدِّيمقراطيَّةِ إلى بلادِ الإسلامِ بالقُوَّةِ.

فأينَ الإسلامُ مِنَ الدِّيمقراطيَّةِ،وأينَ الدِّيمقراطيَّةُ مِنَ الإسلامِ؟

ونؤكِّدُ ماقلناهُ عَن إخوانِ مِصرَ وأذنابِهِم أنَّهُم متزلِّفونَ إلى الغربِ بكلِّ مايرضيهِم وإنْ كانَ خلافَ ما جاءَ بِهِ الشَّرعُ الحنيفُ،وإنْ إنتهى بِهِم الأمرُ في إرضائِهِم إلى الخروجِ مِنَ المِلَّةِ ولو بجعلِ ما لايَمُتُّ إلى الإسلامِ بِصِلَةٍ مِن دينِ الإسلامِ؛ودليلُ ذلِكَ:أنَّكَ لاتسمَعُ أحَداً مِمَّن يسمَّونَ بالمفكِّرينَ أو الرؤوسِ مِنهُم عِندَما يَتَحَدَّثُ فيقولُ:الإسلامُ دينُ شورى.بل ديدَنُهُم في ذلِكَ دائِماً:الإسلامُ دينٌ ديمقراطيٌّ.ولا أدري ما الفضلُ الَّذي يرونَهُ للإسلامِ عندَما ينسبونَهُ إلى الدِّيمقراطيَّةِ اليونانيَّةِ!.

**هـ. بعضُ خطباءِ المساجِدِ والمواضيعِ الأخرى:**

ومِنَ الأمورِ الَّتي دعا إليها الخطباءُ في مناطِقِ أهلِ السُّنَّةِ مِن خلالِ المنابِرِ والمحاضراتِ واللقاءاتِ:

إعطاءُ الأصواتِ للمرشَّحينَ؛للدُّخولِ في البرلماناتِ(المجالِسِ التَّشريعيَّةِ)،والإفتاءُ بجوازِ الدُّخولِ في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ.فماذا يعني الدُّخولُ في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ؟

كانَ سابِقاً الدُّخولُ في البرلماناتِ إحدى نقاطِ الخلافِ بينَ مرجئَةِ العصرِ(أحبابِ الطَّواغيتِ)وإخوانِ مِصرَ إلَّا أنَّ المرجِئَةَ في الفترَةِ الأخيرَةِ أجازوا لأنفُسِهِم الدُّخولَ في هذا الموطِنِ الكفريِّ.وقرارُهُم هذا عملٌ بعقيدَتِهِم الفاسِدَةِ:أنَّ العمَلَ ليسَ مِنَ الإيمانِ.فإذا كانَ الَّذي يحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تعالى آثِماً وعاصِياً،وكفرُهُ كفرٌ أصغرُ.فما الَّذي يمنَعُهُم أنْ يرتكِبوا هذا الإثمَ وهذِهِ المعصيَةَ؟

وعلى هذِهِ العقيدَةِ الفاسِدَةِ في إعتبارِ الحكمِ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ إثماً ومعصيَةً،فإنَّ تعمُّدَ إرتكابِها والإصرارَ عَلَيها تسقِطُ عَنهُم العدالَةَ الشَّرعيَّةَ؛لأنَّ مِن تعريفاتِ العدالَةِ:إجتنابُ الكبائِرِ وعدَمُ الإصرارِ على الصَّغائِرِ.

تنبيه:وللبرلمانِ أسماءُ أخرى تُستخدَمُ مِنها:(المجلِسُ الوطنيُّ)،ومِنها(مجلِسُ الشَّعبِ)ومِنها(المجلِسُ التَّشريعيُّ)وهذا هو الإسمُ الشَّائِعُ على أعضاءِ ذلِكَ المجلِسِ في بلادِ الإسلامِ.

وقد نَصَّتْ المادَّةُ(٤٥)مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ على تقسيمِ السُّلطاتِ في الحكومَةِ العراقيَّةِ الدِّيمقراطيَّةِ،وأنَّ أعضاءَ البرلمانِ هُم الَّذينَ يمثِّلونَ السُّلطَةَ التَّشريعيَّةَ:

السُلطاتِ الإتِّحاديَّةِ المادَّةُ(٤٥):

(تَتَكَوَّنُ السُّلطاتُ الاتِّحاديَّةُ،مِنَ السُّلطاتِ التَّشريعيَّةِ والتَّنفيذيَّةِ والقضائيَّةِ).
ونَصَّتْ المادَّةُ(٤٦)مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ على مكوِّناتِ السُّلطَةِ التَّشريعيَّةِ:
(تُكَوَّنُ السُّلطَةُ التَّشريعيَّةُ الاتِّحاديَّةُ مِن مجلِسِ النُّوَّابِ ومجلِسِ الاتِّحادِ).
حَسْبُ المسلمِ مِن أنْ ترتَعِدَ فواصلُهُ أنْ يعلَمَ أنَّهُ سَيَكونُ في موطِنٍ قد أجيزَ لَهُ فيهِ التَّشريعُ،وإنَّ ما يشَرِّعونَهُ يسري على العبادِ والبلادِ في الأموالِ والدِّماءِ والأعراضِ.وقد مرَّ مَعَنا أنَّ وضعَ الأحكامِ مِن خصوصيَّاتِ اللهِ عزَّ وجلَّ،ومَن أعطى لِنَفسِهِ هذِهِ الصَّلاحيَّةَ أو أُعطِيَتْ لَهُ فقد جَعَلَ مِن نَفسِهِ إلَهاً وربَّاً وشريكاً للهِ تَعالى في أُلوهيَّتِهِ وربوبيَّتِهِ ومعقِّباً على أحكامِ اللهِ تَعالى وأنَّـهُ بذلِكَ العملِ يلغي شَرعَ اللهِ تَعالى،ويُشَرِّعُ بحكمِ ذلِكَ الموقعِ الَّذي تَبَوَّأَهُ ديناً جديداً ماأنزَلَ اللهُ تَعالى بِهِ مِن سلطانٍ، وحسبُكُ مِن كفرِ هؤلاءِ- بالإضافَةِ إلى ما سيأتي -.هذا الإسمُ الَّذي إرتَضَوهُ لأنفُسِهِم والعَمَلُ بِهِ،ومهمَّةُ هؤلاءِ وضعُ التَّشريعاتِ للمستجدَّاتِ خلالَ فترَةِ حُكمِهِم التَّشريعيِّ.ومِن هُنا جاءَتْ التَّسميَةُ وحسبُ هذا المجلِسِ أنْ يكونَ بعضُ مَن يصوِّتونَ على التَّشريعاتِ أويقتَرِحونَها(اليزيديُّونَ والشِّيوعيُّونَ والرَّافِضَةُ والعلمانيُّونَ والنَّصارى وغيرُهُم).
إنَّ المرشَّحَ للدُّخولِ في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ يجِبُ أنْ يَمُرَّ بمجموعةٍ مِنَ المواطِنِ وأنْ يجتازَ تلكَ المواطِنَ،وكلُّ موطِنٍ مِن هذِهِ المواطِنِ يُخرِجُهُ مِن مِلَّةِ الإسلامِ:
**المَوطِنُ الأوَّلُ:**الإيمانُ بالدُّستورِ الوضعيِّ الشَّيطانيِّ وإقرارُ العَمَلِ بِهِ:
إنَّ أيَّةَ دولَةٍ ديمقراطيَّةٍ تؤمِنُ بالتَّعدُّديَّةِ الحزبيَّةِ وبالحكمِ البرلمانيِّ لابُدَّ أنْ يكونَ لَها دستورٌ مدوَّنٌ مستفتى عَلَيهِ مِن قِبَلِ الشَّعبِ،والأحزابُ الَّتي لَها وجودٌ قانونيٌّ وتريدُ الإشتراكَ بالإنتخاباتِ لابُدَّ أنْ تُقِرَّ بالدُّستورِ الموجودِ في البَلَدِ،وأيُّ حزبٍ لايُقِرُّ بالدُّستورِ لايسمَحُ لَهُ بالوجودِ كحزبٍ ولا بالمشارَكَةِ في الإنتخاباتِ.وإنْ كانَتْ البلدانُ الَّتي هي الآنَ في مرحلَةِ الإنتقالِ مِن حكمِ الفردِ الدِّكتاتوريِّ إلى حكمِ الجماعَةِ الدِّيمقراطيِّ،فإنَّهم لايُقِرُّونَ بالدُّستورِ الَّذي كانَ معمولاً بِهِ في زمَنِ الحاكِمِ الفردِ فإنَّ الحكومَةَ المؤقَّتَةَ أو الإنتقاليَّةَ تعمَلُ ومِن خلالِ الأحزابِ على تشكيلِ لَجنَةٍ لِكِتابَةِ الدُّستورِ وإعادَةِ صياغَتِهِ مِن جديدٍ.هذا الَّذي حَصَلَ في العراقِ وهو حاصِلٌ ألآنَ في تونُس وفي ليبيا وفي مِصرَ،ومِن تصريحاتِ محمَّد مرسي رئيسِ حزبِ الحرِّيَّةِ والعدالَةِ الَّذي هو الجناحُ السِّياسيِّ كما يُسَمُّونَ أنفُسَهُم لإخوانِ مِصرَ في حملَتِهِ الدِّعائيَّةِ ومِن على شاشَةِ قناةِ(الجزيرَةِ)،قالَ: سأعمَلُ بكلِّ مافي وسعي للإسراعِ في تشكيلِ لَجنَةِ كِتابَةِ الدُّستورِ!!!.
فوجودُ الدُّستورِ إبتداءً كانَ شرطاً في العراقِ لإجراءِ الإنتخاباتِ،ولِهذا تأخَّرَتْ الإنتخاباتُ إلى حينِ الإنتهاءِ مِن كتابَةِ الدُّستورِ،ومِن ثمَّ التَّصويتُ عَلَيهِ،وشرطٌ بالنَّتيجَةِ في التَّمثيلِ في المجلِسِ التَّشريعيِّ وقد سَبَقَ أنْ عَلِمنا ماذا يعني الدُّستورُ،وقُلنا:أنَّهُ أحكامٌ جاهليَّةٌ وأنَّهُ مِن أهواءِ اليهودِ والنَّصارى،وأنَّهُ دينٌ باطِلٌ،وأنَّهُ مِن وحيِ الشَّيطانِ. والإقرارُ بالدُّستورِ وبجوازِ الحكمِ بِهذِهِ القوانينِ كفرٌ مخرِجٌ مِنَ المِلَّةِ.كيفَ لا وفيها تحليلُ الخمرِ صُنعاً وبيعاً وشُرباً،وكذلِكَ الزِّنا والرِّبا؛وسبَبُ تأكيدِنا على هذِهِ المفرَداتِ؛لأنَّها مفرداتٌ لايختَلِفُ مسلمانِ على حرمَةِ ماذكرنا،والإجازَةُ حتَّى في لُغَةِ المرجِئَةِ كُفرٌ مخرِجٌ مِنَ المِلَّةِ؛لأنَّها تعني الإستحلالَ.هذا الإقرارُ أيْ الإعترافُ بالدُّستورِ يعني في ذاتِ الوقتِ تنحِيَةُ شريعَةِ اللهِ تَعالى جانِباً وإنْ إستُمِدَّ مِنها بعضُ ماوافَقَ أهواءَهُم،فإنَّ كونَ بعضِ مفرداتِ الأحوالِ الشَّخصيَّةِ مُستَمَدَّةٌ مِنَ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ لاتبيحُ إستحلالَ الخمرِ والزِّنا والرِّبا.
كلُّ حزبٍ في البلادِ الدِّيمقراطيَّةِ لابُدَّ أنْ يدخُلَ هذا الموطِنَ الكفريِّ وإلَّا فلا حقَّ لَهُم في الوجودِ إبتداءً.ومِن هُنا كانَ إهتمامُ الحزبِ .... العراقيِّ بالإسراعِ في كتابَةِ الدُّستورِ والتَّصويتِ عَلَيهِ،فقد سخَّروا وسائِلَ إعلامِهِم لإقناعِ المسلِمينَ بضرورَةِ وجودِ الدُّستورِ وبضرورَةِ الموافَقَةِ عَلَيهِ وعلى مدى شهرينِ قبلَ التَّصويتِ.وقد سَبَقَ أنْ تكلَّمنا عَن موقفِهِم مِنَ الدُّستورِ.

**المَوطِنُ الثَّاني:**الإيمانُ بالتَّعدُّديَّةِ الحزبيَّةِ.وقد نَصَّتْ المادَّةُ (٣٧)مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ على ذلِكَ:
أوَّلاً:(حُرِّيَّةُ تأسيسِ الجمعيَّاتِ والأحزابِ السِّياسيَّةِ،أو الإنضمامِ إليها مكفولَةٌ، ويُنَظَّمُ ذلِكَ بقانونٍ).
وتَنُصُّ المادَّةُ(٧)مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ على الكياناتِ المحظورَةِ تشكيلُها في العراقِ،وفي مُقَدِّمَةِ تلكَ الكياناتِ المحظورَةِ أيُّ كِيانٍ يَتَبَنَّى الأرهابَ-والمقصودُ بِهِم الآنَ في العِراقِ المجاهِدونَ في سبيلِ اللهِ تَعالى-.
المادَّةُ(٧ ):
(أوَّلاً:يُحظَرُ كلُّ كِيانٍ أو نَهجٍ يَتَبَنَّى العُنصريَّةَ أو الإرهابَ أو التكفيرَ أو التطهيرَ الطَّائفيَّ،أو يُحَرِّضُ أو يُمَهِّدُ أو يُمَجِّدُ أو يُرَوِّجُ أو يُبَرِّرُ لَهُ،وبخاصَّةٍ البعثُ الصَّدَّاميِّ في العِراقِ ورموزُهُ،وتحتَ أيِّ مُسَمىً كانَ،ولايجوزُ أنْ يَكونَ ذلِكَ ضِمنَ التَّعدُّديَّةِ السِّياسيَّةِ في العِراقِ،وينظِّمُ ذلِكَ بقانونٍ).
هذا مايَجِبُ على كلِّ حزبٍ نالَ الإجازَةَ القانونيَّةَ فـي وجودِهِ ولكـي يُشارِكَ فـي الإنتخاباتِ التَّشريعيَّةَ،يَجِبُ أنْ يؤمِنَ بالتَّعدُّديَّةِ الحزبيَّةِ وفقَ القانونِ؛لأنَّ القانونَ أجازَ التَّعدُّديَّةَ الحزبيَّةَ ومَن يؤمِنُ بالدُّستورِ يَجِبُ أنْ يؤمِنَ بالتَّعدُّديَّةِ الحزبيَّةِ.
بعدَ سقوطِ دولَةِ البعثيِّينَ أصدرَ الحزبُ ٠٠٠العراقيُّ جريدَةً في مدينَةِ الموصِلِ سمَّوها(الشُّورى) ومسؤولُ الحزبِ في تلكَ المدينَةِ كانَ اسمُهُ:إدريس حاج داؤود،إلتقَتْ بِهِ كُبرياتُ الصُّحُفِ العالَميَّةِ وكانَ مِن ضمنِ إجاباتِهِ عَن طبيعَةِ الحزبِ في كلِّ لقاءٍ:أنَّهم يؤمِنونَ بالتَّعدُّديَةِ الحزبيَّةِ،لايمكِنُ أنْ يكونَ البَلَدُ ديمقراطيَّاً مالَم تؤمِنْ الأحزابُ المعتَرَفُ بِها قانوناً بالتَّعدُّديَّةِ الحزبيَّةِ.أيْ إن مِن حقِّ كلِّ مَن حازَ الشُّروطَ القانونيَّةَ أنْ يكونَ لَهُ الحقُّ في تشكيلِ حزبٍ على أيِّ أساسٍ كانَ سواءً كانَ دينيَّاً أو قوميَّاً أو علمانيَّاً أو يمينيَّاً أو يساريَّاً أو.... أو .... الخ.

وهذا الإيمانُ والإقرارُ والإعترافُ يعني أنَّ مِن حقِّ أيِّ مجموعةٍ إستحصَلَتْ المطاليبَ القانونيَّةِ أنْ تشكِّلَ حزباً بغضِّ النَّظَرِ عَن إتجاهِ ذلكَ الحزبِ أيّاً كانَ،فيَجِبُ على الحزبِ ... العراقيِّ،وكذلِكَ على كلِّ حزبٍ أنْ يؤمِنَ أنَّ مِن حقِّ الرَّافضيِّ المشركِ المحارِبِ للهِ ولِرَسولِهِ ولأهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ ولِدينِهِم،أنَّ مِن حقِّهِم أنْ يكونَ لَهُم أحزابٌ يدعونَ إلى شركيَّاتِهِم مِن خلالِ برامِجِ تلكَ الأحزابِ وقد رأيناهُم عندَما أصبَحَ لَهُم وجودٌ ماذا فَعَلوا بالعراقِ مِن نشرِ شركيَّاتِهِم وقتلِ أهلِ السُّنَّةِ.

ويَجِبُ على الحزبِ ... العراقيِّ أنْ يُقِرَّ ويعتَرِفَ أنَّ مِن حقِّ اليزيديِّ الَّذي يعبُدُ الشَّيطانَ -إنْ إستحصَلَ الموافَقَةَ القانونيَّةَ- أنْ يكونَ لَهُ حزبٌ يدعوا لِدينِهِ،ويطرَحُ برامِجَهُ مِن خلالِهِ،وأنْ تَكونَ لَهُم مقرَّاتٌ، وكذلِكَ الحزبُ الشِّيوعيُّ الَّذي لايؤمِنُ بإلـهٍ فَمِن حقِّهِ أنْ يَكونَ لَـهُ حزبٌ،وعلى الحزبِ.... العراقيِّ أنْ يؤمِنَ ويُقِرَّ بأنَّ مِن حقِّ كلِّ هؤلاءِ وغيرِهِم أنْ يكونَ لَهُم أحزابٌ ومقرَّاتٌ،وهذا الإقرارُ بالحقِّ في الوجودِ يَتَرَتَّبُ عَلَيهِ:أنَّ لَهُم الحقُّ أنْ يَجهَروا بِمُعتَقَداتِهِم بينَ أظهرِ المسلِمينَ،وأنْ يدعوا إليها بكلِّ وسائِلِ الإعلامِ والَّتي مِن حقِّهِم أنْ يمتَلِكوها،وأنَّ لَهُم الحقُّ أنْ يَعمَلوا بكلِّ مالَدَيهِم مِن وسائِلَ لِكَسبِ المسلِمينَ أو تعاطُفِهِم مِن خلالِ المشاريعِ الَّتي يخدعونَ بها النَّاسَ؛لِينالوا أصواتِهِم في الإنتخاباتِ،وأنَّ لَهُم الحقُّ أنْ يَعمَلوا جادِّينَ للوصولِ إلى المجلِسِ التَّشريعيِّ،وإذا أصبَحَتْ لَهُم الأغلبيَّةُ فإنَّ مِن حقِّهِم عِندَ ذلِكَ أنْ يَحكُموا البَلَدَ،وأنْ يطرَحوا برامِجَهُم،وأنْ يُسَيِّرَ العدَدُ الأكبَرُ مِنَ الوزاراتِ مِن قَبلِهِم بحكمِ أنَّ لَهُم الأغلبيَّةُ في التَّصويتِ في المجلِسِ التَّشريعيِّ.

فكيفَ يُمكِنُ الجمعُ بينَ كفرِ الأحزابِ النَّصرانيَّةِ والشِّيوعيَّةِ واليزيديَّةِ الَّذينَ لايختَلِفُ مسلِمانِ في كفرِهِم وبينَ أنْ يكونَ لَهُم الحقُّ في إيجادِ حزبٍ والدَّعوَةِ إليهِ وكسبِ أصواتِ النَّاسِ،وأخذِ المناصِبِ في الحكومَةِ الطَّاغوتيَّةِ،والمقاعِدِ في المجلِسِ التَّشريعيِّ الكفريِّ.

ما الفرقُ بينَ هذا وبينَ أنْ نقولَ:إنَّ مِن حقِّ قريشَ البقاءُ في مكَّةَ -بعدَ الفتحِ-مَعَ كفرِهِم،وأنْ تكونَ لَهُم حرِّيَّةُ الإعتقادِ والدَّعوَةِ إلى عبادَةِ الأصنامِ،وأنْ تُدارَ مَكَّةَ وفقَ القوانينِ الجاهليَّةِ على أنْ يكونَ الإسلامُ مِنَ المصادِرِ الَّتي تُقَنِّنُ للتَّشريعِ الَّذي يحكُمُ مَكَّةَ؟

أيُّ فرقٍ بينَ هذا وبينَ وضعِ الأحزابِ البرلمانيَّةِ الآنَ!؟

فَمن أنكَرَ ذلِكَ الحقَّ لِقريشَ عَلَيهِ أنْ ينكِرَ الحقَّ في الوجودِ الحزبيِّ،وأنْ يُنكِرَ الحقوقَ المتَرَتِّبَةِ على ذلِكَ الوجودِ لأيَّةِ مِلَّةٍ كافِرَةٍ أو حزبٍ كافِرٍ. فَمَن كفَّرَهُم يَجِبُ أنْ لايُقِرَّ لَهُم بِتِلكَ الحقوقِ،ومَن أقَرَّ لَهُم بتِلكَ الحقوقِ لَم يُكَفِّرْهُم وإنْ إدَّعى ذلِكَ،ومَن لَم يُكَفِّرْ مَن ثَبَتَ كُفرُهُم بالقرآنِ فَقَد كَفَرَ.قد يقالُ كلُّ ذلِكَ كائِنٌ لَهُم سواءٌ أقرَرنا بذلِكَ أم لَم نُقِرَّ.أقولُ:لا،فالوضعُ يختَلِفُ فوجودُ الكفرِ في البَلَدِ الَّذي أعيشُ فيهِ لا يجعَلُني كافِراً،ولكِن الإقرارُ لِذلِكَ الكفرِ بكلِّ تلكَ الحقوقِ يجعَلُ المقِرَّ كافِراً.وإلَّا كيفَ توفِّقُ بينَ قولِ القائِلِ:أؤمِنُ أنَّ النَّصارى والصَّابِئَةَ واليَزيديُّونَ والشِّيوعيُّونَ كفَّارٌ وبينَ قولِهِ:أؤمِنُ أنَّ لَهُم الحقُّ أنْ تكونَ لَهُم أحزابٌ بكلِّ متعلِّقاتِها،وأنَّ لَهُم الحقُّ أنْ يكونوا حكَّاماً في بلادِ الإسلامِ إذا جاؤوا بأكبَرِ عدَدٍ مِنَ الأصواتِ؟

ألَيسَ الإيمانُ بأنَّ لَهُم الحقُّ في تشكيلِ حزبٍ،وأنَّ لَهُم الحقُّ في الإنتخاباتِ وأنَّ لَهُم الحقُّ في المشارَكَةِ في الحكمِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ،ألَيسَ هذا يعني الرِّضا بِهِم،والرِّضا بماهُم عَلَيهِ مِن دينٍ؟

إنْ لَم يَكُنْ ذلِكَ الإيمانُ رضا بِهِم وبما هُم عَلَيهِ مِن دينٍ،فَلَيسَ للرِّضا معنى في لُغَةِ العَرَبِ!

يقولُ القاضي عياضٌ في الشِّفا(٢٨٦/٢):(ولِهذا نُكَفِّرُ مَن لا يُكَفِّرُ مَن دانَ بِغَيرِ مِلَّةِ المسلِمينَ مِنَ المِلَلِ أو وَقَفَ فيهِم أو شَكَّ أو صَحَّحَ مَذهَبَهُم،وإنْ أظهَرَ بعدَ ذلِكَ الإسلامَ واعتَقَدَهُ واعتَقَدَ إبطالَ كلِّ مذهَبٍ سواهُ ، فهو كافِرٌ بإظهارِهِ ما أظهَرَ مِن خلافِ ذلِكَ) أهـ ٠

يقولُ الشَّيخُ المقدسيُّ في الحاشِيَةِ:تأمَّلْ شَبَهَ هذا بقولِ الشَّيخِ محمَّدٍ بنِ عبدِ الوهَّابِ في رسائِلِهِ الشَّخصيَّةِ:(مَن لَم يُكَفِّرِ المشركِينَ أو يَشُكُّ في كُفرِهِم،أو صَحَّحَ مذهَبَهُم؛كَفَرَ إجماعاً)،وقد جَعَلَهُ (النَّاقِضَ الثَّالِثَ) في نواقِضِ الإسلامِ العَشَرَةِ الَّتي عَدَّدَها) الرِّسالَةُ الثَّلاثينيَّةُ في التَّكفيرص٢١١.

**الموطِنُ الثَّالِثُ**:أداءُ اليَمينِ الدُّستوريَّةِ:يَجِبُ على المرشَّحِ ليكونَ عضوا في المجلِسِ التَّشريعيِّ،أداءُ اليَمينَ الدُّستوريَّةِ،وقد نَصَّتْ المادَّةُ (٤٨) مِنَ الدُّستورِ العراقِيِّ على صيغَةِ القَسَمِ الدُّستوريِّ:

المادَّةُ (٤٨)مِنَ الدُّستورِ الَّذي صَوَّتَ عَلَيهِ العِراقيُّونَ في ٢٠٠٥/١٠/١٥

يؤدِّي عضو مجلِسِ النُّوَّابِ اليَمينَ الدُّستوريَّةِ أمامَ المجلِسِ،قبلَ أنْ يباشِرَ عَمَلَهُ ،بالصِّيغَةِ الآتِيَةِ:(أقسِمُ باللهِ العليِّ العَظيمِ،أنْ أؤدِّيَ مهمَّاتي ومسؤوليَّاتي القانونيَّةَ،بتفانٍ وإخلاصٍ،وأنْ أحافِظَ على إستقلالِ العِراقِ وسيادَتِهِ،وأرعى مصالِحَ شعبَهُ،وأسهَرَ على سلامَةِ أرضِهِ وسمائِهِ ومياهِهِ وثرواتِهِ ونظامِهِ الدِّيمقراطيِّ الاتِّحاديِّ،وأنْ أعمَلَ على صيانَةِ الحرِّيَّاتِ العامَّةِ والخاصَّةِ، وإستقلالِ القَضاءِ،والتَزِمُ بتطبيقِ التَّشريعاتِ بأمانَةٍ وحيادٍ واللهُ على ماأقولُ شهيدٌ).

ومِمَّا يدمِي القلبَ أسى:أنَّ المرشَّحَ يَضَعُ يَدَهُ على كتابِ اللهِ تَعالى ويردِّدُ القَسَمَ.فيُقسِمُ باللهِ تَعالى أنْ يعمَلَ بالقوانينِ الوضعيَّةِ الشَّيطانيَّةِ-وبالضَّرورَةِ القَسَمُ يعني أنْ لايعمَلَ بالقرآنِ الَّذي أقسَمَ بِهِ-ويحافِظُ عَلَيها مِنَ التَّعطيلِ والمخالَفَةِ،وأنْ يَلتَزِمَ بالتَّشريعاتِ الَّتي يَضَعَها المجلِسُ التَّشريعيُّ. ومِن هُنا جَعَلوا الصَّلاحيَّةَ لِمَجلِسِ البرلمانِ في إستِدعاءِ كلِّ مَن يُخالِفُ الدُّستورَ،ولايَخضَعُ لِتَشريعاتِ المجلِسِ التَّشريعيِّ؛ لِمُساءلَتِهِ أمامَ المجلِسِ التَّشريعيِّ؛لأنَّ ذلِكَ مِن ضمنِ أعمالِ المجلِسِ،كما نَصَّتْ المادَّةُ (٥٨)مِنَ الدُّستورِ العراقِيِّ على ذلِكَ:

المادَّةُ(٥٨)يَختَصُّ مجلِسُ النُّوَّابِ بمايأتي:أوَّلاً:(تشريعُ القوانينِ الإتِّحاديَّةِ).

ثانياً:(الرَّقابَةُ على أداءِ السُّلطَةِ التَّنفيذيَّةِ).

فَقُلْ بربِّكَ ماذا يبقى لَهُ مِنَ الإسلامِ مَن يُقسِمُ مثلَ ذلِكَ القَسَم ويعمَلُ جادّاً على أنْ يكونَ باراً بِقَسَمِهِ،وقد أدرَكَ أعضاءُ الحزبِ....العراقيّ ومِن قَبلِهِم إخوانُ مِصرَ خطورَةَ هذا الموطِنِ عَلَيهِم؛إذ لايخفى على مَن لَم تَتَلَوَّثْ فِطرَتُهُ بأفكارِ إخوانِ مِصرَ:أنَّ هذا مَوطِنٌ كفريٌّ لايختلِفُ مسلمانِ عَلَيهِ،ولكِن على طريقَتِهِم في تضليلِ المسلِمينَ وإيجادِ المبرِّراتِ الَّتي تبدوا أنَّها شرعيَّةٌ لِرِدَّتِهِم وخِداعاً لأتباعِهِم وللمسلِمينَ،فقد قالوا:صحيحٌ أنَّنا نَضَعُ أيدينا على المصحَفِ عندَ أداءِ القَسَمِ الدُّستوريّ،ونُقسِمُ باللهِ على العَمَلِ بالدُّستورِ والحفاظِ عَلَيهِ إلّا أنَّنا ننوي بالدُّستورِ أثناءَ القَسَم(الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ).وظَنّوا أنَّ المسلِمينَ لايُحيطونَ بشريعَةِ ربِّهِم عِلماً،وظَنّوا أنَّ هذا التَّدليسَ سَيَنطَلي على المسلِمينَ،فغابَ عَن مسوِّغي الكفرِ هؤلاءِ أنَّ اليمينَ تكونُ على نِيَّةِ المستَحْلِفِ وليسَتْ على نِيَّةِ الحالِفِ؛عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ(ﷺ)(الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ)رواهُ الإمامُ مسلِمٌ.

فإنَّ أعضاءَ الحزبِ .... العراقيِّ وإخوانِ مِصرَ المؤدِّينَ لِمثلِ هذا القسَمِ يقصِدونَ بالدُّستورِ المقسَمِ عَلَيهِ الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ،فإنَّ جلال طالباني ومَن يُقسِمونَ أمامَهُ يقصِدونَ بالدُّستورِ المقسَمِ على العَمَلِ بِهِ والحفاظِ عَلَيهِ:هو الدُّستورُ الوضعيُّ المعمولُ بِهِ في العِراقِ،فالقَسَمُ المؤدَّى يكونُ على نِيَّةِ مَن يَستَحلِفُهُم ليسَ على نِيَّةِ أعضاءِ الحزبِ .... العراقيّ،ولا على نِيَّةِ إخوانِ مِصرَ أينَما كانوا،وهُم بذلِكَ سواءٌ علموا أم لَم يعلَموا قد أقسَموا باللهِ تَعالى على عَدَمِ العَمَلِ بشريعَةِ رسولِ اللهِ(ﷺ)وتعطيلِها.

والقولُ:إنَّ النِّيَّةَ أثناءَ أداءِ اليمينِ الدُّستوريَّةِ؛كانَتْ الحفاظَ والعَمَلَ بالشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ.فإنَّ هذِهِ كذبَةٌ لا يقدِمُ عليها كاذِبٌ وهو يعلَمُ أنَّهُ يكذِبُ؛لأنَّهُ يعلَمُ ونحنُ وغيرُنا يعلَمُ أنَّ الدَّولَةَ تُدارُ بدستورٍ وضعيٍّ ثابِتٍ لايقبَلُ التَّغييرَ ولاالتَّبديلَ إلّا بإجراءاتٍ قانونيَّةٍ،ولايُمكِنُ للأحزابِ المشارِكَةِ في الدَّولَةِ أنْ يقبَلوا مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ أيَّ طرحٍ إسلاميٍّ؛لأنَّ الدَّولَةَ دولَةٌ علمانيَّةٌ لاعلاقَةَ لها بأيِّ دينٍ مِنَ الأديانِ،وإلّا كيفَ أصبحَ مقعَدُ اليزيديِّ إلى جانِبِ مقعَدِ الحزبِ ٠٠٠العراقيّ؟

**الموطِنُ الرّابِع:** مِن مواطِنِ الرِّدَّةِ الَّتي يَجِبُ أنْ يقتَحِمَها المرَشَّحونَ لِعضويَّةِ المجالِسِ التَّشريعيَّةِ:الحكمُ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ طوالَ فترَتِهِم التَّشريعيَّةِ والَّتي تَستَمِرُّ أربَعَ سنواتٍ.

قد قُلنا فيما سَبَقَ أنَّ مَن يحكُمُ بالقوانينِ الوضعيَّةِ فإنَّما يحكُمُ بدينٍ جاهليٍّ،وأنَّهُم يستَحِلّونَ الدِّماءَ والأموالَ المعصومَةَ بموجَبِ القانونِ الوضعيِّ؛قالَ تَعالى:﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾.

وقد سَبَقَ أنْ اثبَتْنا:أنَّ الحكمَ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ كُفرٌ أكبَرُ مخرجٌ مِنَ المِلَّةِ،وموطِنُ الرِّدَّةِ هذِهِ لابُدَّ أنْ يدخُلَهُ المرَشَّحُ وعلى مدى أربَعِ سَنواتٍ،<u>ومِنَ التَّطبيقاتِ العَمَليَّةِ أنَّ (طارِقَ)الفاسِقَ الَّذي ينتَسِبُ إلى بني هاشِمٍ وهو رأسٌ في الحزبِ .... العراقيِّ أوكِلَ إليهِ إعادَةُ فتحِ الشّارِعِ التِّجاريِّ في مَنطَقَةِ السَّيديَّةِ في بغدادَ فكانَ مِن عَمَلِهِ إعطاءُ(٢٥٠٠)دولارٍ لكلِّ صاحِبِ محلٍّ؛لِيَعمَلَ على إعادَةِ ترميمِ مَحَلِّهِ ويأتي بالبضاعَةِ كلٌّ حسبَ إختصاصِهِ،وكانَ مِن بينِ المحلّاتِ أكثَرُ مِن عَشَرَةِ محلّاتٍ لِبَيعِ الخمورِ،وعندَ إفتتاحِ الشّارِعِ سارَ ذلِكَ المرتَدُّ فيهِ مَعَ التَّصويرِ؛لإثباتِ إنجازِ ما أوكِلَ إليهِ مِن عَمَلٍ،وسيلقى اللهَ تَعالى بِهذا الإنجازِ، ولْيَشفَعْ لَهُ بوش والمرتَدُّ أوباما.</u>

**الموطِنُ الخامِس:** وضعُ التَّشريعاتِ للمستجدّاتِ الَّتي تحدُثُ خلالَ فترَتِهِم النِّيابيَّةِ التَّشريعيَّةِ:

قد ذكَرنا سابِقاً حقيقَةَ مَن يَضَعُ التَّشريعاتِ للنّاسِ،وقُلنا:أنَّهُم آلِهَةٌ،وأنَّهُم أربابٌ مِن دونِ اللهِ،وأنَّهُم شركاءٌ للهِ تَعالى،وأنَّهُم مُعَقِّبونَ لأحكامِ اللهِ تَعالى.وقد بيَّنّا حكمَ الشَّرعِ في أمثالِ هؤلاءِ.

**الموطِنُ السّادِس:** أنْ يُعلِنَ الحربَ على الأرهابِ:

المادَّة(٧)مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ الَّذي صَوَّتَ عَلَيهِ ٢٠٠٥/١٠/١٥

ثانياً:(تلتَزِمُ الدَّولَةُ بمحارَبَةِ الإرهابِ بجميعِ أشكالِهِ،وتعمَلُ على حمايَةِ أراضيها مِن أنْ تكونَ مَقَرّاً أو مَمَرّاً أوساحَةً لِنَشاطِهِ).

ولَم يَتَّفِقوا على تعريفٍ مُطَّرِدٍ مُنعَكِسٍ للإرهابِ إلى ألآنَ،ولكِن في مُمارساتِهِم مايُغني عَنِ التَّعريفِ. وفي عَدَمِ صياغَةِ التَّعريفِ لِمُمارَسَتِهِم مايُجَنِّبُهُم التَّصريحَ بالحربِ على الإسلامِ والمسلِمينَ -وأقصِدُ بِهِم المجاهِدينَ في سبيلِ اللهِ تَعالى-؛لأنَّ الحربَ على الإرهابِ بالممارَسَةِ العَمَليَةِ:هي حربٌ على كلِّ مسلِمٍ آمِنٍ بعقيدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ وحَمَلَ السِّلاحَ وحارَبَ كلَّ مَن يمنَعَهُ مِن تحكيمِ شَرعِ اللهِ تَعالى في بلادِ الإسلامِ مِنَ الكفّارِ الأصليّينَ أو الطَّواغيتِ المرتَدّينَ أو مِن الأحزابِ الَّتي تدَّعي الإنتسابَ إلى الإسلامِ كالحزبِ...العراقيّ دونَ حسابٍ لِعَدَدِهِم ولا لِعُدَدِهِم-وهذا مِن فضلِ اللهِ تَعالى عَلَيهِم-،وإنْ كانوا في نَظَرِ إخوانِ مِصرَ وأذنابِهِم التّابِعَةِ لَهُم وفي نَظَرِ القاعِدينَ والمخذِّلينَ والجبناءِ أنَّهُم مُتَهَوِّرونَ مُتَشَدِّدونَ أهلَ عُنفٍ لايَعلَمونَ فِقهَ الواقِعِ ولايُراعونَ المصالِحَ والمفاسِدَ،وهُم في نظرِ المرجِئَةِ خوارِجُ.

فَمِن شروطِ الموافَقَةِ على إنشاءِ حزبٍ في العِراقِ تقديمُ ورقَةِ حُسنَ سلوكٍ.وقد نَشَرَتْ شُروطَها فــي جريــدَةِ المشرِقِ وغيرِها في سَنَةِ(٢٠٠٨).

ومِن حسنِ سلوكِ الحزبِ:أنْ يُعلِنَ الحربَ على الإرهابِ،وأنْ لاتكونَ لَهُ قُوَّةٌ تُسمّى(مليشيات)،وأنْ لاتكونَ لَهُ مواردُ ماليَّةٍ عَن طريقِ القُوَّةِ.

فالحزبُ...العراقيّ عِندَما أجيزَ لَهُ الإشتِراكُ في الإنتخاباتِ ماتَمَّ ذلِكَ إلّا بَعدَ الموافَقَةِ على حربِ المجاهِدينَ في العِراقِ،وعِندَما أصبَحوا جزءاً مِنَ الحكومَةِ الصَّفويَّةِ،فقد ألزَموا أنفُسَهُم بموجَبِ الدُّستورِ بمحارَبَةِ الإرهابِ؛لأنَّ القانونَ العراقيَّ يَنُصُّ على ذلِكَ،عِلماً أنَّ الحزبَ...العراقيّ والأحزابَ الأخرى لايحتاجونَ في هذِهِ الحربِ مَن يشتَرِطُ عَلَيهِم ذلِكَ فإنَّهُم حربٌ على اللهِ ورسولِهِ والمؤمِنينَ. فما بالُكَ إذا توقَّفَتْ مشارَكَتُهُم في الإنتخاباتِ ومِن ثَمَّ في الحكومَةِ الطّاغوتيَّةِ على إعلانِ الحربِ على المجاهِدينَ فإنَّ شَرَّهُم يزدادُ لِسَبَبينِ آخَرَينِ:

السَّبَبُ الأوَّل:لِتأمينِ الإشتِراكِ في الإنتخاباتِ.

السَّبَبِ الثَّاني:لِدَفعِ تُهمَةِ رعايَةِ الإرهابِ والتَّساهُلِ مَعَ المجاهِدينَ عَن أنفُسِهِم.وهذِهِ التُّهمَةُ مِن شركائِهِم المشاكسينَ لاتندَفِعُ عَنهُم-وخاصَّةً عَنِ الحزبِ ...العراقيِّ؛لِكونِهِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والمجاهِدونَ مِن أهلِ السُّنَّةِ-إلَّا بإظهارِ الشِّدَّةِ في حربِهِم على الجهادِ والمجاهِدينَ.كَماجاءَ في المادَّةِ(٧)يحظَرُ أيُّ كيانٍ (يُحَرِّضُ أو يُمَهِّدُ أو يُمَجِّدُ أو يُرَوِّجُ أو يُبَرِّرُ لَهُ)أيْ للإرهابِ؛ولِهذا حوَّلَ الحزبُ...العراقيُّ منابِرَ مساجِدِ أهلِ السُّنَّةِ إلى فضائيَّاتٍ في التَّشنيعِ على الجهادِ وأهلِهِ،وفي الدَّعوَةِ إلى الذِّهابِ للإنتخاباتِ،والتَّطوُّعِ في صفوفِ الجيشِ والشُّرطَةِ،ومِنَ الأعمالِ الَّتي سوفَ يلقونَ اللهَ تعالى بها أنَّهُم كانوا دعاةَ تحريضِ أهلِ السُّنَّةِ على المجاهِدينَ فكانَتْ ماسَمَّوهُ(بالصَّحوَةِ)-وهُم في حقيقَةِ الأمرِ أهلُ غفلَةٍ- مِن نتاجِ أفكارِ وعَمَلِ الحزبِ العراقيِّ.إنَّ الحزبَ...العراقيَّ يستَهينُ بكلِّ كُفرٍ ورِدَّةٍ وإيقاعِ مَن يوقعونَهُ فيها مِن أهلِ السُّنَّةِ فقط؛لِيُمَهِّدوا الطَّريقَ أمامَهُم إلى المجالِسِ التَّشريعيَّةِ الشِّركيَّةِ!!.

والمؤاخذاتُ الشَّرعيَّة في هذا الموطِنِ:

إعانَةُ الكافِرِ الصَّليبيِّ على المسلِمِ وليسَ أيَّ مسلِمٍ،بل المسلِمِ الَّذي يريدُ تحكيمَ شرعِ اللهِ تعالى،ويقاتِلُ رأسَ الكفرِ أمريكا الَّتي أعلَنَتْ الحربَ على كلِّ مَن يريدُ تحكيمَ شرعِ اللهِ تعالى.وإعانَةُ الكافِرِ على المسلِمِ كماهو معلومٌ عَمَلٌ مخرِجٌ مِن مِلَّةِ الإسلامِ،بل تَمَكَّنَ الحزبُ .... العراقيُّ أنْ يدفَعَ أهلَ السُّنَّةِ؛ لِيُقاتِلوا المجاهِدينَ بالنِّيابَةِ عَنِ الجيشِ الأمريكيِّ والجيشِ الصَّفويِّ.

**الموطِنُ السَّابِع:**الايمانُ بِمَبدأِ تداولِ السُّلطَةِ سِلميَّاً:أي أنَّ كلَّ مَن ينالُ أكبَرَ عدَدٍ مِنَ الأصواتِ فإنَّهُ يَكونُ لَهُ الحقُّ في تولِّي الحكمِ ويستَحِقُّ أكثَرَ الحقائِبِ الوزاريَّةِ ويتسَلَّمُ السُّلطَةَ مِنَ الحزبِ الحاكِمِ السَّابِقِ بطريقَةٍ سلميَّةٍ وودِّيَّةٍ مِن غيرِ إعتراضٍ وإمتناعٍ،فمثلاً: الحزبُ الشُّيوعيُّ الَّذي لايؤمِنُ بإلهٍ ولايُقِرُّ بدينٍ إذا جاءوا بأصواتٍ أكثَرَ مِن غيرِهِم،فإنَّ على الحزبِ الحاكِمِ أنْ يُسَلِّمَ مقاليدَ السُّلطَةِ إلى الحزبِ الشُّيوعيِّ سِلميَّاً ودونَ إعتراضٍ أو تأخيرٍ ولأيِّ سَبَبٍ كانَ،وكذا لو أنَّ اليزيديِّينَ جاءوا بذلِكَ فعلى الحزبِ .... العراقيِّ إنْ كانَ حاكِماً أنْ يُسَلِّمَ إليهِم السُّلطَةَ.

فالإيمانُ بأنَّ مِن حقِّ الرَّافضيِّ أو اليزيديِّ أو الشُّيوعيِّ أنْ يحكُمَ بلادَ الإسلامِ والمسلِمينَ وبغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى موطِنٌ كفريٌّ –مركَّبٌ- مخرِجٌ مِنَ المِلَّةِ(إقرارُ الكافِرِ أنْ يحكُمَ المسلِمينَ بالقوانينِ الكفريَّةِ).

وهذا الموطِنُ يَجِبُ أنْ يَمُرَّ بِهِ المرشَّحُ لِعُضويَّةِ المجلِسِ التَّشريعيِّ؛قالَ تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ .

فإذا كانَ مَن يريدُ التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوتِ قد سَمَّاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ﴿يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ﴾،فكيفَ بِمَن يؤمِنُ بجعلِ الحكمِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ إلى هؤلاءِ الكفَّارِ ليكونوا طواغيتَ ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾.

وهل الرَّسولُ(ﷺ)-حاشاهُ-أعطى شيئاً مِن هذِهِ الحقوقِ المزعومَةِ لِمَن كانَ يُشاطِرُهُ السَّكَنَ في المدينَةِ مِن أهلِ الأديانِ الأخرى كاليهودِ والمشركِينَ؟ بل قد نَصَّتْ وثيقَةُ المدينَةِ على أنَّ مايختَلِفُ فيهِ أهلُ الوثيقَةِ وهُم المسلِمونَ واليهودُ مِن شيءٍ فحكمُهُ إلى رسولِ اللهِ(ﷺ).

**الموطِنُ الثَّامِن:**التَّحاكُمُ إلى هَيئَةِ الأُمَمِ المتَّحِدَةِ في المشاكِلِ العصيَّةِ الَّتي تعجَزُ الحكومَةُ عَن حلِّها أو بسَبَبِ عَدَمِ إتِّفاقِ الأطرافِ على حَلِّها.

وكَم مِن قضيَّةٍ عراقيَّةٍ الآنَ مُحالَةٍ إلى هيئَةِ الأُمَمِ كَقَضيَّةِ الحدودِ مَعَ دولِ الجوارِ وكالمشاكِلِ الماليَّةِ مَعَ الكويتِ وكالمناطِقِ المتنازَعِ عَلَيها في داخِلِ العراقِ،وقَد قالَ تَعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ ........﴾ وقانونُ هيئَةِ الأُمَمِ المتَّحِدَةِ (ياسِقٌ)عصريٌّ مأخوذٌ مِن مختَلَفِ الأديانِ والتَّشريعاتِ ومِن أهواءِ الَّذينَ صاغوهُ.وهذا موطِنُ رِدَّةٍ لابُدَّ أنْ يدخُلَهُ العامِلونَ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ.

**الموطِنُ التَّاسِع:**الإنصياعُ للقانونِ العالميِّ في تحريمِ إمتلاكِ الأسلِحَةِ المحرَّمَةِ دوليَّاً،وعَدَمُ إمتلاكِ هذا النَّوعِ مِنَ السِّلاحِ ليسَ رِدَّةً عَن دينِ اللهِ تَعالى،ولكِنَّ الخضوعَ لِقوانينِ الكفَّارِ،وتركَ تصنيعِ تلكَ الأسلِحَةِ وإمتلاكِها مخالِفٌ لِقولِ اللهِ تعالى:﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ﴾الأنفال /٦٠.

ويَجِبُ على أعضاءِ البرلمانِ تَغليبَ طاعَتِهِم للقوانينِ الدُّوليَّةِ مِن خلالِ الحكومَةِ على طاعَتِهِم للهِ تعالى ،وقد حَرَّمَ هؤلاءِ على المسلِمينَ إمتلاكَ مثلَ هذِهِ الأسلِحَةِ وغيرِها،واللهُ تَعالى أحلَّ ذلِكَ،فَمَن خَضَعَ للقوانينِ الدُّوليَّةِ ولَم يخضَعْ لِشَريعَةِ اللهِ عزَّ وجلَّ فَقَد سَمَّاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ مشرِكاً؛قالَ تعالى(وإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ).وقد مَرَّتْ مَعَنا تفاصيلُ هذِهِ الآيَةِ سابِقاً.

## المبحَثُ الرَّابِع

## ((حكمُ الدُّخولِ في المجلِسِ التَّشريعيِّ في كتابِ اللهِ تَعالى))

أوَّلاً:قالَ تَعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوَاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقاً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ۞ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَن يَعْتَصِم بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾آل عمران/١٠٠–١٠١.

إنَّ تعامُلَ أهلِ الكتابِ مَعَ الدِّينِ الإسلاميِّ واضِحٌ عبرَ التَّاريخِ،فإنَّهُم لَم يؤمِنوا أنَّ محمَّداً(ﷺ)رسولٌ مبعوثٌ مِنَ اللهِ تَعالى مَعَ عِلمِهِم أنَّهُ رسولُ اللهِ وثابِتٌ لَدَيهِم في كُتُبِهِم قبلَ أنْ يُحَرِّفوها؛قالَ تَعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ ...﴾البقرة/١٤٦.وبِماأنَّهُم أنكروا الحقَّ الثَّابِتَ لَدَيهِم فإنَّهُم لايرضَونَ مِنَّا أنْ نكونَ مسلِمينَ؛لأنَّهُم يعلَمونَ إذا أصبحنا مسلِمينَ ومَكَّنَ اللهُ تعالى لَنا ولو في بقعَةٍ مِنَ الأرضِ،ماذا يعني ذلِكَ.حيثُ أنَّ التَّاريخَ الإسلاميَّ غيرُ خافٍ عَلَيهِم ابتداءً مِنَ اليهودِ وقبيلَةِ بني قينقاعَ والنَّضيرِ وقريظَةَ وماخيبرُ عَن أذهانِهِم ببعيدٍ.فهؤلاءِ يعلَمونَ أنَّ الدَّولَةَ الوحيدَةَ الَّتي يُمكِنُ

أنَّ يعيشوا فيها بأمنٍ وأمانٍ هي دولةُ الإسلامِ حَتَّى آمَنُ مِنَ العيشِ في إسرائيلَ؛لأنَّهم يعلَمونَ أنَّ التَّهديدَ الوحيدَ لِكَيانِهِم ووجودِهِم هُم أهلُ السُنَّةِ والجماعَةِ وليسَ على يَدِ أتباعِ مَن يرى أنَّ خلافَةُ مَعَ اليهودِ لَيسَ دينيّاً،ويعلَمونَ أنَّ القُدسَ لايحرّرُها جميعُ حكّامِ العَرَبِ وإنْ إجتَمَعوا-وقد اجتَمَعوا سابقاً ولَم يفلِحوا-،ويعلَمونَ أنَّ أتباعَ الطَّواغيتَ مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ لايُمكِنُ في يومٍ مِنَ الأيّامِ أنْ يكونوا مصدَرَ خَطَرٍ عَلَيهِم أو على وجودِهِم مِنَ الجماميعِ الَّتي تدَّعي الجِهادَ وتَحكُمُ بالقوانينِ الوضعيَّةِ وبالإشتراكِ مَعَ العلمانيّينَ.

والنَّصارى يعلَمونَ التَّاريخَ الإسلاميَّ ومادولَةُ الرُّومِ والمعارِكِ على أطرافِ باريسَ عَنهُم ببعيدٍ، ويعلَمونَ الطَّبيعَةَ العالميَّةَ لِهذا الدِّينِ وأنَّ أتباعَهُ مأمورونَ بأمرِ اللهِ تَعالى على حملِ هذا الدِّينِ ونشرِهِ في أرجاءِ الأرضِ،وأنَّ هذا الدِّينَ سَيَدخُلُ بلادَهُم ويزيلُ كِيانَهُم ووجودَهُم.فهم لايرضونَ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ أنْ يكونَ هُناكَ مُسلِمٌ على منهاجِ أهلِ السُّنَّةِ لَدَيهِ الفواصِلُ واضِحةٌ بينَ الكفرِ والايمانِ وبينَ الحقِّ والباطِلِ،ويقاتِلُ على هذا الأساسِ.الإسلامُ الَّذي يريدُهُ اللهُ تعالى لايريدُهُ أولئكَ وأتباعُهُم مِنَ الأحزابِ المنتَسِبَةِ إلى الإسلامِ.وعندَما قَلَتْ هذِهِ الطَّائِفَةِ مِنَ الطَّوقِ وأصبَحَ لَهُم وجودٌ لَم يألوا جهداً لإعادَتِهِم على ماهُم عَلَيهِ،وكانَ خاتِمَةُ أمرِهِم أنْ أعلنوها حرباً شعواءَ على كلِّ مسلمٍ يؤمِنُ بالجهادِ،وأنَّ الحكمَ في بلادِ الإسلامِ ابتداءً يَجِبُ أنْ يَكونَ للهِ تَعالى وليسَ للشَّيطانِ ولا الدِّيمقراطيَّةِ.

وبناءً على ذلِكَ فإنَّهم حتماً سيعمَلونَ على أنْ يردُّونا عَن هذا الدِّينِ بكلِّ ماأوتوا مِن وسائِلَ،وقد أخبَرنا اللهُ تَعالى عَن سعيِهِم ذاكَ،وإنَّ مِمَّا يحبُّونَهُ ويودُّونَهُ أنْ يردُّونا بعدَ إيمانِنا كفّاراً،وهذِهِ المودَّةُ عِندَ الكثيرينَ مِن أهلِ الكتابِ وليسَ كلِّ أهلِ الكِتابِ؛ قالَ تَعالى –وهو أصدَقُ القائلينَ-:﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الكتاب لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَداً مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الحق .....﴾وقالَ تعالى:﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ....﴾.

مِنَ الوسائِلِ الَّتي تحقِّقُ لَهُم مايودونَهُ ويحبُّونَهُ،أنْ نُطيعَهُم في بعضِ مايريدونَهُ مِنَ المسلِمينَ مِمَّا فيهِ خَرقاً لِثوابِتِ الإسلامِ وأصولِهِ وقد تَحَقَّقَ لَهُم ذلِكَ مِن خلالِ دعوَةِ المسلِمينَ وحملِهِم على طاعَتِهِم، وهذِهِ الدَّعوَةُ تختَلِفُ مِن عصرٍ إلى عَصرٍ،و لَهُم في كلِّ عَصرٍ لُغَةٌ؛وقد حذَّرَنا اللهُ تعالى مِن طاعَتِهِم فقالَ:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقاً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ۞ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَن يَعْتَصِم بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

وحَملُ النَّاسِ علانيَةً على تركِ دينِهِم أمرٌ غيرُ مقبولٍ،فكانَ لابُدَّ أنْ يأتوا بما يحقِّقُ لَهُم هذِهِ الغايَةَ مِن خلالِ دعوَةِ المسلِمينَ إلى الكفرِ،وقتالِ مَن لايستَجيبُ مِنهُم للكفرِ الَّذي يدعونَهُم إليهِ.

والآيَةُ واضِحَةٌ وضوحَ الشَّمسِ في طرحِ التَّحذيرِ مِن طاعَةِ أهلِ الكتابِ وفي بيانِ نتيجَةِ تلكَ الطَّاعَةِ، فالآيَةُ خاطَبَتْ أهلَ الإيمانِ مِنَ الصَّحابَةِ وأتباعِهِم إلى قيامِ السَّاعَةِ محذِّرَةً مِن طاعَةِ أهلِ الكِتابِ.

وسبَبُ نزولِ الآيَةِ كما ذَكَرَهُ الواحديُّ(رحمَهُ الله)وغيرَهُ:أنَّ الأنصارَ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ(ﷺ)مِنَ الأوسِ والخزرَجِ كانوا جالِسينَ متصافّينَ فَمَرَّ بِهِم شاسُ بنُ قيسٍ اليهوديّ فغاضَهُ ماراَهُم عَلَيهِ فأرسَلَ إليهِم مَن يذكِّرُهُم بماكانَ بَينَهُم مِنَ القتالِ وماقيلَ فيهِ مِنَ الأشعارِ،فثارَ القومُ،وكادَ أنْ يوقِعَ بينَهُم القِتالَ إلَّا أنَّ اللهَ تعالى أنقَذَهُم مِن تلكَ الدَّعوَةِ الجاهليَّةِ برسولِ اللهِ(ﷺ)فأنزلَ اللهُ تَعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقاً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ .كيفَ أصبَحَتْ هُنا طاعَةُ ذلِكَ الفريقِ مِن أهلِ الكِتابِ كُفراً؟

إنَّ مِنَ المعروفِ بالضَّرورَةِ مِن دينِ اللهِ تعالى أنَّ القتالَ بينَ المسلِمينَ لايكونُ بذاتِهِ كُفراً؛لِقولِهِ تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾الحجرات/ ٩.

ولكِنْ يبدو مِنَ الآيَةِ الكريمَةِ:أنَّ قتالَ المسلِمينَ فيما بينَهُم إنْ كانَ طاعَةً لأهلِ الكتابِ فإنَّهُ عندَ ذلِكَ يختَلِفُ عَن مُجَرَّدِ القتالِ ويكونُ كفراً،لا لِمُجَرَّدِ القتالِ،ولكِنْ لِكَونِهِ وقَعَ طاعَةً لأهلِ الكتابِ؛حيثُ أرجَعَتهُم تلكَ الطَّاعَةُ إلى الجاهليَّةِ الَّتي كانوا عَلَيها؛حيثُ يستَحِلُّ أحدُهُم دَمَ صاحِبِهِ لأسبابٍ جاهليَّةٍ غيرِ شرعيَّةٍ،فإذا رجعوا إلى القتالِ لِنفسِ تلكَ الأسبابِ إذا هي رجوعٌ إلى الجاهليَّةِ وإستحلالِ بعضِهِم دمَ بعضٍ كما كانوا في الجاهليَّةِ.

قالَ عبدُ الكريمِ الخضيرِ شارِحُ كتابِ الفِتَنِ مِن صحيحِ البُخاريّ٦٠١١:(باب قولُ النَّبيِّ(ﷺ)(لاترجِعوا بعدي كفَّاراً يضرِبُ بعضُكُم رقابَ بعضٍ).قولُهُ:"لا ترجِعوا"أي لاترتَدُّوا،"بعدي"أي بعدَ وفاتي أو بعدَ كلامي هذا،"كفّارا"إمَّا أنْ يكونَ الكفرُ مخرِجاً عَنِ المِلَّةِ؛وذلِكَ بالإستحلالِ،فإذا إستَحَلَّ الإنسانُ دَمَ أخيهِ المسلِمِ فإنَّهُ يكونُ بذلِكَ مرتَدّاً؛لأنَّهُ إستَحَلَّ أمراً منكراً مُجمعاً عَلَيهِ مَعلوماً تحريمُهُ بالضَّرورَةِ مِن دينِ الإسلامِ،أو يكونُ الكفرُ دونَ الكفرِ الأكبرِ،ولايُخرِجُ حينَئذٍ مِنَ المِلَّةِ،لكِنَّهُ مِن عظائمِ الأمورِ).

فيما النِّزاعُ بينَ أهلِ الإسلامِ الَّذي يؤدِّي إلى ذهابِ القوَّةِ وضعفِ المسلِمينَ مِمَّا يؤدِّي إلى تَسَلُّطِ الآخرينَ على أهلِ الإسلامِ فيؤدّي إلى ذهابِ الدِّينِ والدُّنيا،ومِمَّا ذكَرَهُ الواحديُّ في أسبابِ نزولِ الآيَةِ الكريمَةِ:(أنَّ شاسَ بنَ قيسٍ عندَما مرَّ بالأوسِ والخزرَجِ وهُم في مجلِسٍ ورأى ماهُم عَلَيهِ مِن صلاحِ ذاتِ البَينِ والإلفَةِ قالَ:قد إجتَمَعَ ملأ بني قيلَةَ بهذِهِ البلادِ،لاواللهِ مالَنا مَعَهُم إذا إجتَمَعوا بها مِن قرارٍ .... .فأرسَلَ إليهِم مَن يفسِدُ عَلَيهِم ذلِكَ ويدعوهُم إلى الفرقَةِ والنِّزاعِ والقِتالِ).فقد يكونُ مِن معنى الآيَةِ: إنْ أطعتموهُم فإنَّ طاعَتَكُم تلكَ ينتَهي بِكُم إلى الكفرِ،وهذا الَّذي حَصَلَ في بلادِ الإسلامِ عِندَما

تَمكَّنوا مِن أنْ يزيحوا الإسلامَ عَنِ السَّاحةِ الإسلاميَّةِ فرجعَ المسلِمونَ شتاتاً في أحزابٍ شتَّى مِن شيوعيٍّ،و علمانيٍّ،وحكْمَ بالقوانينِ الوضعيَّةِ،ودعوَةٍ إلى دينِ (الدِّيمقراطيَّةِ).

يقولُ الرَّازيُّ(رحمَهُ الله)في تفسيرِه٣٢٢\١٤:(ويحتَمَلُ أنْ يكونَ المرادُ جميعَ مايحاولونَهُ مِن أنواعِ الإضلالِ،فَبَيَّنَ تعالى أنَّ المؤمنينَ إنْ لانوا وقبلوا مِنهُم قولَهُم أدَّى ذلِكَ حالاً بعدَ حالٍ إلى أنْ يعودوا كفَّاراً).

فلِهذِهِ الأسبابِ ـ واللهُ تبارَكَ وتعالى أعلَمُ وأحكَمُ ـ جاءتْ الآيَةُ﴿يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴾،والَّذي يعينُ على هذا الفهمِ للآيَةِ التَّعجُّبُ مِمَّا أقدَموا عَلَيهِ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ....﴾كيفَ ترجِعونَ إلى الجاهليَّةِ الَّتي كُنتُم عَلَيها طاعَةً لأهلِ الكتابِ تَتقاتَلونَ فيمابَينَكُم مُستَحِلّينَ دماءَكُم فيؤدِّي إلى ذهابِ قوتِكُم وكلّ ذلِكَ يؤدّي إلى تسلُّطِ الآخرينَ عَلَيكُم الَّذينَ يكونُ هَمُّهُم نزعُ دينِكُم، وعَمَلُهُم سلخُكُم مِنهُ؛قالَ تعالى:﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَاء ﴾.

والمانِعُ مِن حصولِ ذلِكَ الَّذي كانَ يفتَرَضُ أنْ لايحصُلَ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ .....﴾.أيْ أنَّ الآياتِ وأحاديثَ رسولِ اللهِ(ﷺ)قد بيَّنَتْ لَكُم الجاهليَّةَ الَّتي كُنتُم عَلَيها سابِقاً، وحذَّرتكُم مِنَ الرُّجوعِ إليها،ولِهذا عندَما جاءَ إليهِم الرَّسولُ(ﷺ)ورأى مِنهُم ذلِكَ قالَ:(يامعشَرَ المسلِمينَ ،أتدَّعونَ الجاهليَّةَ وأنا بينَ أظهُرِكُم بعدَ أنْ أكرَمَكُم اللهُ بالإسلامِ وقَطَعَ بِهِ عَنكُم أمرَ الجاهليَّةِ وألَّفَ بينَكُم،فترجِعونَ إلى ما كُنتُم عَلَيهِ كفَّاراً)أسبابُ نزولِ الآياتِ للواحديّ.

كيفَ ذلِكَ والآياتُ تُتلى عَلَيكُم والرَّسولُ(ﷺ)بينَ أظهرِكُم قد بيَّنَّا لَكُم كراهيَّةَ أهلِ الكتابِ وبغضَهِم لَكُم وحسدَهُم وحرصَهُم على أنْ تعودوا إلى ما كُنتُم عَلَيهِ مِنَ الجاهليَّةِ والكفرِ،بل ذلِكَ مِن أحبِّ الأشياءِ إليهِم،وما مِن وسيلَةٍ تحقِّقُ لَهُم ذلِكَ إلَّا وهُم أخذوها؛لِتعودوا إلى الجاهليَّةِ الَّتي كُنتُم عَلَيها؟

كيفَ ذلِكَ والآياتُ تُتلى عليكُم والرَّسولُ(ﷺ)بينَ أظهرِكُم قد بيَّنَّا لَكُم الأخوَّةَ الَّتي بينَكُم بالإسلامِ بعدَ أنْ كنتُم أعداءَ تَتقاتَلونَ فيما بينَكُم:﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَتَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾آل عمران/١٠٣.

فكيفَ ترضونَ أنْ تبدِّلوا نعمَةَ تأليفِ اللهِ تعالى قلوبَكُم بطاعَةِ أهلِ الكتابِ؛لِتعودوا أعداءَ كما كُنتُم مِن قبلُ يضرِبُ بعضُكُم رقابَ بعضٍ؟

كيفَ ذلِكَ والآياتُ تُتلى عَلَيكُم والرَّسولُ(ﷺ)بينَ أظهُرِكُم وقد بيَّنَّا لَكُم ماذا يعني النِّزاعُ والقِتالُ بينَ المسلِمينَ:﴿ وَلاَ تَنَازَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ .....﴾.

وعلى مرارَةِ ذلِكَ العِتابِ مِنَ اللهِ تعالى إلَّا أنَّ لَهُم منزلَتَهُم عِندَ اللهِ تعالى فَمِن لَطائِفِ ما إنتَبَهَ إليهِ بعضُ المفسّرينَ(رحمَهُم الله)مِن أنَّ اللهَ تعالى خاطَبَ أصحابَ رسولِ اللهِ(ﷺ)بذاتِهِ العليَّةِ فإنَّهُم وهُم على ماهُم عَلَيهِ مِنَ الخطأ يستَحِقُّونَ الخِطابَ المباشِرَ مِنَ اللهِ تعالى.

فأينَ المسلِمونَ الآنَ مِن هذِهِ الآيَةِ الكريمَةِ!؟

إبتداءً لابُدَّ مِنَ القولِ:أنَّ العبرَةَ بعمومِ اللفظِ لابخصوصِ السَّبَبِ.كماهو ثابتٌ عِندَ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،فالآيَةُ لَيسَتْ مُقتَصِرَةً على مَن نَزَلَتْ بحَقِّهِم،وإنَّما تشمِلُهُم وتشمِلُ غيرَهُم إلى قيامِ السَّاعَةِ. فأقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى:

دَخَلَ الأمريكيُّونَ بلادَنا وهُم فريقٌ مِن أهلِ الكتابِ﴿إِن تُطِيعُواْ فَرِيقاً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ ...﴾وجاءوا بالدِّيمقراطيَّةِ،ويريدونَ مِنَ المسلِمينَ أنْ يطيعوهُم فيها والَّتي تعني:الحكمَ بالقوانينِ الوضعيَّةِ الشَّيطانيَّةِ،وتعني بالضَّرورَةِ تنحيَةَ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ ـ دينِ اللهِ تعالى ـ جانِباً وإحياءَ الأديانِ الكفريَّةِ ،وأنْ يَكونَ دينُ عابِدِ الرَّحمنِ كدينِ عابِدِ الشَّيطانِ أو كدينِ عابِدِ الصُّلبانِ أو كدينِ عابِدِ مابُنِيَ على القبورِ مِنَ الأوثانِ.فدَخلوا العِراقَ بعدَ أنْ أزالوا دولَةَ البعثيّينَ فَجَعلوا تحقيقَ الدِّيمقراطيَّةِ مشروعَهُم الأساسَ ويبدوا للنَّاظِرِ للوهلَةِ الأولى:أنْ ليسَ لَهُم مِن مشروعٍ غيرَ ذلِكَ،فأطاعَهُم في دعوتِهِم الكفريَّةِ (الدِّيمقراطيَّةِ)الحثالَةُ مِنَ النَّاسِ،وبَرَزَ فيهِم الرُّويبِضَةُ وفي مقدِّمَتِهِم الرَّافِضَةُ-الَّذينَ لَهُم مَعَ كلِّ كافِرٍ وقفَةٌ ولكلِّ صائِلٍ على بلادِ الإسلامِ نصرَةٌ-،وأصحابُ الأحزابِ العلمانيَّةِ،والمنتَسِبونَ إلى الإسلامِ زوراً وبهتاناً وفي مقدِّمَتِهِم الحزبُ....العراقيُّ-الَّذينَ ليسَ لَهُم لونٌ محدَّدٌ إنَّما هُم كالحرباءِ أينَما حلُّوا، والمرجِئَةُ أحبابُ الطَّواغيتِ.

فالآيَةُ بما لاتقبَلُ جِدالاً قد تحقَّقَتْ في هؤلاءِ وفي المسلِمينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ في العِراقِ،وأمَّا الأحزابُ الَّتي لَها وجودٌ ومرشَّحينَ فهؤلاءِ لانَتَكلَّمُ فيهِم؛لأنَّهُم هُم الدُّعاةُ إلى الكفرِ إمَّا تَبَعاً لِذلِكَ الفريقِ مِن أهلِ الكتابِ أو إستقلالاً أو بالنِّيابَةِ عَنهُم،فَهُم جزءٌ مِن تشكيلَةِ ذلِكَ الفريقُ مِن أهلِ الكتابِ هُم مِنهُم وليسوا مِنَ المسلِمينَ،وإلَّا كيفَ يُمكِنُ أنْ يكونَ الإنسانُ مسلِماً وينصُرَ دينَ الدِّيمقراطيَّةِ على دينِ اللهِ تَعالى؟

كيفَ يكونُ مسلِماً ويَقِفُ إلى جانِبِ الصَّليبيِّينَ والمرتَدّينَ ويحارِبُ المجاهِدينَ الَّذينَ يريدونَها ربَّانيَّةً لا ديمقراطيَّةً؟

إنَّما يكونُ حديثُنا عَنِ المسلِمينَ الَّذين أطاعوا ذلِكَ الفريقَ مِن أهلِ الكتابِ وخُدِعوا بالأحزابِ الَّتي تدَّعي الإنتِسابَ إلى الإسلامِ،الأحزابِ الَّتي لاتختَلِفُ في شيءٍ عَن ذلِكَ الفريقِ مِن أهلِ الكتابِ،فَهُم سواء في تحقيقِ الدِّيمقراطيَّةِ وفي محاربَةِ كلِّ مَن يريدُ أنْ يكونَ الحكمُ للهِ وليسَ للشَّعبِ،فأركانُ هذِهِ الآيَةِ في العِراقِ:

الرُّكنُ الأوَّلُ:فريقٌ مِن أهلِ الكتابِ ومَعَهُم كلُّ الأحزابِ المشارِكَةِ في الدَّولَةِ دونَ إستثناءٍ الدُّعاةِ إلى الدِّيمقراطيَّةِ،وإلى تحكيمِ القوانينِ الشَّيطانيَّةِ.

الرُّكنُ الثَّاني:مَن خُدِعَ مِنَ المسلِمينَ بتلكَ الأحزابِ فشارَكوهُم في تحقيقِ الدِّيمقراطيَّةِ في البلادِ مِن خلالِ الإشتراكِ بالإنتِخاباتِ.

الرُّكنُ الثَّالِث:دعوَةُ ذلِكَ الفريقِ مِن أهلِ الكتابِ ومَن مَعَهُم مِنَ الأحزابِ هؤلاءِ المسلِمينَ إلى طاعَتِهِم في تحقيقِ الدِّيمقراطيَّةِ والحكمِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ.
الرُّكنُ الرَّابع:طاعَةُ هؤلاءِ المسلِمينَ؛لِذلِكَ الفريقِ مِن أهلِ الكتابِ ومَن مَعَهُم مِنَ الأحزابِ وتحقيقِ الدِّيمقراطيَّةِ والحكمِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ في العراقِ.
فالنَّتيجَةُ لِتحقُّقِ تلكَ الأركانِ والَّتي لايختلِفُ عَلَيها عاقِلانِ مِمَّن لَم يَعمِ اللهُ تعالى بَصَرَهُ وبصيرَتَهُ: ﴿يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ .إلَّا أنَّ هذا المشروعَ الكفريَّ الَّذي أرادوا مِنَ المسلِمينَ في العراقِ أنْ يطيعوهُم فيهِ لَم يتمَّ لَهُم كما أرادوهُ؛إذ انبرى لَهُم مَن لَم يحسِبوا لَهُم حساباً:أهلَ السُّنَّةِ والجماعَةِ الَّذينَ مِن دينِهِم إخراجُ الكافِرِ الصَّائِلِ مِنَ البَلَدِ،وقد جاءوا بالكفرِ وأعانَهُم عَلَيهِ الأحزابُ دونَ إستثناءٍ،فظَهَرَ في السَّاحَةِ مَن لايُمكِنُ أنْ يطيعوهُم في الكفرِ الَّذي يدعونَهُم إليهِ لِئلَّا يردُّوهُم بَعدَ إيمانِهِم كافرينَ. مِن هُنا أخَذَ تحقيقُ الطَّاعَةِ لذلِكَ الفريقِ ومَن مَعَهُم مِنَ الأحزابِ مَنحىً آخَرَ فحَمَلوا السِّلاحَ وبدأَ القِتالَ، وهذا القِتالُ بينَ أهلِ الإيمانِ وأهلِ الكفرِ لاينقَطِعُ إلى أنْ يرِثَ اللهُ الأرضَ ومَن عَلَيها؛قالَ تعالى:﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ ....﴾.
فباتَ عَمَلُ ذلِكَ الفريقِ مِن أهلِ الكتابِ ومَن مَعَهُم مِنَ الأحزابِ،حَملُ مَن لَم يُطِعْهُم مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ في دعوتِهِم الكفريَّةِ على الطَّاعَةِ بقُوَّةِ السِّلاحِ،وإزدادَ وضعُ أهلِ السُّنَّةِ فـــي العراقِ سوءاً؛إذ لَم يَعُدْ الأمرُ مُقتَصِراً على طاعَتِهِم لِذلِكَ الفريقُ مِن أهلِ الكِتابِ في دعوتِهِم إلى تحقيقِ دينِ (الدِّيمقراطيَّةِ)،بل وقَفوا إلى جانِبِهِم في محارَبَةِ مَن لايُطيعُهُم مِنَ المجاهِدينَ في سبيلِ اللهِ تعالى وقاتلوهُم وقَتلوا مِنهُم مَن قَتلوا!!!.
وكيَفَ تكفرونَ!أولَم تقرأوا قولَ اللهِ تعالى:﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوّاً مُّبِيناً﴾،و﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ﴾،و﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾.
كيفَ أطعتُم هذا الفريقَ مِن أهلِ الكتابِ،ومَن يقولُ بقولِهِم مِنَ الأحزابِ؟
ألم تقرأوا قولَ اللهِ تعالى:﴿...إِن تُطِيعُواْ فَرِيقاً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ... ﴾،و﴿إِن تُطِيعُواْ الَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَاسِرِينَ﴾ ؟
وكيَفَ أطعتموهُم فأصبحتُم تابعينَ لَهُم واللهُ تعالى قد أمَرَكُم بِقِتالِهِم؛حتَّى يُسلِموا أو يعطوا الجزيَةَ عَن يَدٍ وهُم صاغِرونَ؛قالَ تعالى:﴿قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ التوبة\٢٩.
وكيَفَ أطعتموهُم،وأنتُم تعلَمونَ أنَّ هذِهِ القوانينَ الَّتي وافقتُم أنْ تحكموا بها مِن وحيِ الشَّيطانِ إلى أوليائِهِ؟ألَم تعلَموا أنَّ هذِهِ القوانينَ دينٌ!؟وهل في موافَقَتِكُم على الدُّستورِ تريدونَ الإسلامَ أم ديناً آخَرَ غيرَ دينِ الإسلامِ؟وكيَفَ أطعتُم أنْ تحكُموا بقانونٍ يبيحُ الخمرَ والزِّنا والرِّبا؟
ألَم تتلوا قولَ اللهِ تعالى:﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾وألَم تَسمَعوا قولَ رسولِ اللهِ(ﷺ)فيما يرويهِ عنهُ أبوهُرَيْرَةَ(رضي الله عنه):(وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لاَيَسْمَعُ بِى أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِىٌّ وَلاَنَصْرَانِىٌّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِى أُرْسِلْتُ بِهِ إِلاَّكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ)رواهُ مسلِمٌ.وعَن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ(رضي الله عنه)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ وبالسَّيْفِ حَتَّى يُعْبَدَ الله تعالى وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي وَجُعِلَ الذُّلُّ والصَّغارُ على مَنْ خالَفَ أَمْرِي وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ)رواهُ الإمامُ أحمَدُ والطَّبرانيُّ(رحمهما الله) والحديثُ حَسَنٌ.
ألَم تخشوا أنَّكُم عَصَيتُم اللهَ تعالى بتنحيَةِ شرعِهِ الحنيفِ جملَةً وتفصيلاً،فَلَم تبقوا للهِ في خَلقِهِ مِن أمرٍ ولانهيٍ،بل حتَّى العباداتِ الَّتي ما خَلَقَنا اللهُ تعالى إلَّا لأجلِها؛﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ...﴾أصبحَتْ مِن ضمنِ الحرِّيَّاتِ الشَّخصيَّةِ؛فقد نَصَّتْ المادَّةُ(٣٥) مِنَ الدُّستورِ العراقيِّ على:
ثانياً:(تكفلُ الدَّولَةُ حمايَةَ الفردِ مِنَ الإكراهِ الفكريِّ والسياسيِّ والدينيِّ).
واللهُ تعالى يَقولُ:﴿وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ النساء/١٤،و﴿ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ﴾الجن\٢٣.
والنَّجاةُ مِن طاعَةِ هذا الفريقِ مِن أهلِ الكتابِ،ومَن مَعَهُم مِنَ الأحزابِ يكونُ بالإعتِصامِ باللهِ تعالى:﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾آل عمران/١٠١.
ومعنى (اعتَصَمَ باللهِ:أي إمتَنَعَ بلطفِهِ مِنَ المعصيَةِ)مختارُ الصِّحاح.
**ثانيـــــاً:**قالَ تعالى:﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾النساء/١٤٠.
هل هذِهِ الآيَةُ نَسَخَتْ قول الله تعالى:﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ۞ وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِن شيءٍ﴾الأنعام/٦٨.

يقولُ علاءُ الدِّينِ البغداديّ:(وذَهَبَ الجمهورُ إلى أنَّها محكَمَةٌ لانسخَ فيها؛لأنَّها خبرٌ،والخبرُ لايدخُلُهُ النَّسخُ؛لأنَّها إنَّمَا دَلَّتْ على أنَّ كلَّ إنسانٍ إنَّمَا يختَصُّ بحسابِ نفسِهِ لابحسابِ غيرِهِ.وقيلَ:إنَّمَا أباحَ لَهُم القعودَ مَعَهُم بشرطِ التَّذكيرِ والموعِظَةِ فلاتكونُ منسوخَةً)تفسيرُ الخازنِ١٤٥/٢.

يقولُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله) في ردِّهِ على الثَّعالبيّ(١)الَّذي يدَّعي النَّسخَ في الآيَةِ:(وقالَ عامَّةُ المفسِّرينَ:هي محكَمَةٌ)تفسيرُ الجامِعِ للقرطبيّ٤١٨/٥.

يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ الله):(قولُهُ:﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَكِن ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ...﴾ ،قيلَ وهذا التَّرخيصُ كانَ في أوَّلِ الإسلامِ وكانَ الوقتُ وقتَ تقيَّةٍ،ثمَّ نزَلَ قولُهُ تعالى﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾ فَنَسَخَ ذلِكَ.انظُرْ فتحَ القديرِ١٣١/٢.

يقولُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ الله):(إعلَمْ أوَّلاً أنَّ في معنى قولِهِ:﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ وجهينِ للعُلَماءِ:

الأوَّلَ:أنَّ المعنى: وما على الَّذينَ يتَّقونَ مجالَسَةَ الكفَّارِ عِندَ خوضِهِم في آياتِ اللهِ مِن حسابِ الكفَّارِ مِن شيءٍ ...... ٠

الثَّاني:أنَّ معنى الآيَةِ:وماعلى الَّذينَ يتَّقونَ مايَقَعُ مِنَ الكفَّارِ في الخوضِ في آياتِ اللهِ في مجالَسَتِهِم لَهُم مِن شيءٍ.وعلى هذا القولِ فهذا التَّرخيصُ في مجالَسَةِ الكفَّارِ للمتَّقينَ مِنَ المؤمنينَ كانَ في أوَّلِ الإسلامِ للضَّرورَةِ،ثمَّ نُسِخَ بقولِهِ تعالى:﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ﴾،وممَّن قالَ بالنَّسخِ فيهِ مجاهِدٌ والسُّدّيُّ وابنُ جريجٍ وغيرُهُم،كما نَقَلَهُ عَنهُم ابنُ كثيرٍ ... .انظُرْ دفعَ إيهامِ الإضطرابِ ص٣٥.

فقولُ اللهِ تَعالى:﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا ..... إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ آيَةٌ محكَمَةٌ غيرُ منسوخَةٍ،بل في قولِ جمهورِ العُلماءِ إنَّها ناسِخَةٌ لآيَةِ الرُّخصَةِ في الجلوسِ مَعَ الكفَّارِ :﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَكِن ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾الأنعام/٦٩.

نَصَّتْ الآيَةُ الكريمَةُ على عَدَمِ جوازِ الجلوسِ مَعَ مَن يكفُرُ بآياتِ اللهِ تعالى،ولا مَعَ الَّذينَ يستَهزِؤونَ بها﴿ فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾.

ومَن خالَفَ أمرَ اللهِ تعالى ولَم يغادِرْ المجلِسَ الَّذي حَصَلَ فيهِ الكفرُ والإستهزاءُ،فيكونُ داخِلاً مَعَهُم تَحتَ الحكمِ ﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ﴾ في الدُّنيا والآخِرَةِ.

لطيفة:إنَّ اللهَ تعالى سَمَّى مَن يكفُرُ ويستهزِيءُ بآياتِهِ ابتداءً:كافِراً،وسَمَّى الجالِسَ مَعَهُم مِن غيرِ عذرٍ شرعيٍّ ودونَ أنْ يعترِضَ أو يغادِرَ المجلِسَ مَعَ إدِّعاءِ الإيمانِ:منافِقاً.أيْ أنَّ أمثالَ هؤلاءِ الَّذينَ يُظهِرونَ الإيمانَ ثمَّ يجلِسونَ في مثلِ هذِهِ المجالِسِ هُم في بواطِنِهِم كفَّارٌ؛لأنَّ تعريفَ المنافِقِ:هو مَن أظهَرَ الإيمانَ وأبطَنَ الكفرَ،والجلوسُ في مثلِ تلكَ المجالِسِ إظهارٌ لحقيقَتِهِ وحقيقَةِ ما يبطِنُ؛قالَ تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾

---

(١)ـ والثَّعالبيُّ هو الوحيدُ الَّذي قالَ بخلافِ ما قالَ المفسِّرونَ فإنَّهُ جَعَلَ آيَةَ سورةِ الأنعامِ ﴿ما على الذين يتقون من حسابهم من شيء﴾ ناسِخَةً لآيَةِ سورَةِ النِّساءِ ، ومِنَ الثَّابِتِ أنَّ سورَةَ النِّساءِ مدنيَّةٌ وسورَةُ الأنعامِ مَكِّيَّةٌ

قالَ سُليمانُ آل الشَّيخ رحِمَهُ اللهُ(مجموعَةُ التَّوحيدِ ص٤٨) :

(.... إنَّ معنى الآيَةِ على ظاهِرِها،وهو أنَّ الرَّجلَ إذا سمِعَ آياتِ اللهِ يكفَرُ بها ويستَهزأُ بِها فَجَلَسَ عندَ الكافِرينَ والمستهزئينَ مِن غيرِ إكراهٍ،ولا إنكارٍ،ولا قيامٍ عَنهُم حتَّى يخوضوا فى حديثٍ غيرِهِ،فهو كافِرٌ مثلُهُم وإنْ لَم يفعَلْ فعلَهُم؛لأنَّ ذلِكَ يَتَضَمَّنُ الرِّضى بالكفرِ،والرِّضى بالكفرِ كُفرٌ ...).

قالَ الكشميريُّ:(قالَ ابنُ حَجرِ الهيثميُّ فى "الإعلامِ بقواطِعِ الإسلامِ" فى فصلِ الكفرِ المتَّفَقِ عَلَيهِ مِمَّا نَقَلَهُ مِن كُتُبِ الحنفيَّةِ: مَن تَلَفَّظَ بِلَفظِ الكفرِ يكفُرُ،فكلُّ مَن استحسَنَهُ أو رضى بِهِ يكفُرُ)أصولُ وتاريخُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ ٤٣٩/١-٤٤٠.

يقولُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ﴾ فدلَّ بهذا على وجوبِ اجتنابِ أصحابِ المعاصي إذا ظَهَرَ مِنهُم مُنكَرٌ؛لأنَّ مَن لَم يجتَنِبْهُم فقد رضِيَ فعلَهُم،والرِّضا بالكفرِ كُفرٌ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٤١٨/٥.

يقولُ بنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله):(﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ﴾ أيْ:إذا إرتكبتُم النَّهيَ بعدَ وصولِهِ إليكُم،ورضيتُم بالجلوسِ مَعَهُم في المكانِ الَّذي يُكفَرُ فيهِ بآياتِ اللهِ ويستَهزَأُ ويُنتَقَصُ بها،وأقررتُموهُم على ذلِكَ،فقد شاركتُموهُم في الَّذي هُم فيهِ؛فَلِهذا قالَ تعالى:﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ﴾ أيْ : في المأثَمِ) تفسيرُ ابنِ كثيرٍ٤٣٥/٢.

والمقصودُ بالإثمِ هُنا الكفرُ؛لأنَّهُ قالَ في الصَّفحَةِ الَّتي بعدَها:(وقولُهُ:﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ أي:كما أشركوهُم في الكفرِ....).

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):(وقولُهُ:﴿ إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ﴾،(يعني:فأنتُم إنْ لَم تقوموا عنهُم في تلكَ الحالِ، مثلُهُم في فعلِهِم؛لأنَّكُم قد عصيتُم اللهَ بجلوسِكُم مَعَهُم وأنتُم تسمَعونَ آياتِ اللهِ يكفَرُ بها ويستَهزَأُ بها،كما عَصَوهُ بإستهزائِهِم بآياتِ اللهِ.فقد أتيتُم مِن معصيَةِ اللهِ نحو الَّذي أتَوهُ مِنها،فأنتُم إذًا مِثلُهُم في ركوبِكُم معصيَةَ اللهِ، وإتيانِكُم ما نهاكُمُ اللهُ عَنهُ)جامِعُ البيانِ للطبريّ ٣٢٠/٩.

يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ اللهُ):(قولُهُ:﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ﴾ .... قيلَ وهذِهِ المماثَلَةُ لَيسَتْ في جميعِ الصِّفاتِ ولكنَّهُ إلزامُ شَبَهٍ بحكمِ الظَّاهِرِ كما في قولِ القائِلِ وكلُّ قرينٍ بالمقارَنِ يقتدي)فتحُ القديرِ ٥٢٧/١.

يُستَثنى مِن هؤلاءِ الجالِسينَ:

١.النَّاسي إلى أنْ يَتَذَكَّرَ؛قالَ تعالى:﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾،

ولِحَديثِ رسولِ اللهِ(ﷺ)عَن ثوبانَ قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(ﷺ):(رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخَطأُ والنِّسْيانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيهِ)رواهُ الإمامُ الطَّبرانيُّ (رحمَهُ اللهُ)،والحديثُ صحيحٌ.

٢.مَن يُضطرُّ إلى الجلوسِ تَقيَّةً ؛قالَ تعالى:﴿لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللّهِ الْمَصِيرُ﴾آل عمران/٢٨.

٣.المكرَهُ؛قالَ تعالى:﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ ....﴾.

٤. مَن جَلَسَ للأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عَنِ المنكرِ؛عَن أبي سعيدٍ(رضي الله عنه)قالَ:سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ(ﷺ)يَقُولُ:

(مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ) رواهُ الإمامُ مسلمٌ.

تنبيه:الإنكارُ القلبيُّ هُنا لايجدي،بَلْ عَلَيهِ أنْ يُغادِرَ المجلِسَ؛لأمرِ اللهِ تَعالى:﴿فَلاَ تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ﴾،وإلَّا يُعَدُّ في ظاهِرِ حالِهِ مِنهُم،وسريرتُهُ إلى اللهِ تَعالى؛لأنَّ اللهَ تَعالى قد قالَ عَمَّن يقعُدُ في مجلِسٍ يكفَرُ بِهِ ويستهزىءُ بِهِ بآياتِ اللهِ﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ﴾،فإنَّ عَدَمَ المغادرَةِ مَعَ القدرةِ وعدَمِ الإضطرارِ الشَّرعيِّ وعَدَمِ الإكراهِ دَليلٌ على الرِّضا.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ﴾فدلَّ بهذا على وجوبِ اجتنابِ أصحابِ المعاصي إذا ظَهَرَ مِنهُم منكراً؛لأنَّ مَن لَم يجتَنبهُم فقد رَضِيَ فعلَهُم،والرِّضا بالكفرِ كُفرٌ).الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ ٤١٨/٥.

**فائدة:الآيَةُ الكريمَةُ وأعضاءُ البرلمانِ:**

في المجلِسِ التَّشريعيِّ(البرلمانَ)-حسبُكَ مِن كُفرِ هذا المجلِسِ- حيثُ جَعَلوا مِن أنفسِهِم بموجِبِ القانونِ مشرِّعينَ.وقد سَبَقَ أنْ قُلنا:أنَّ وضعَ التَّشريعاتِ خصوصيَّةٌ مِن خصوصيَّاتِ اللهِ تعالى الَّتي لَم يجعلْها لأحَدٍ مِن خلقِهِ حتَّى الأنبياءِ مِنهُم،وما يُبلِّغُهُ رسولُ اللهِ(ﷺ)إنَّما هو وحيٌ مِنَ اللهِ تعالى:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾،وقالَ تعالى:﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾.

وقُلنا:إنَّ مَــن أعطى لِنَفسِهِ هــذِهِ الخصوصيَّةِ فقد جَعَلَ مِــن نفسِهِ إلهاً وربَّـاً وشريكـاً ومعقِّباً لأحكامِ اللهِ تَعالى.

وأيُّ كفرٍ أعظَمُ مِن أنْ يكونوا آلهَةً وأرباباً مشرِّعينَ وشركاءَ للهِ تعالى في وضعِ الأحكامِ،وأيُّ إستهزاءٍ بآياتِ اللهِ تعالى الَّتي أثبتَتْ الحاكميَّةَ للهِ تعالى أكثَرُ مِن هذا.

فهل هُناكَ كفرٌ أكبَرُ مِن كفرِ مَن لَهُ صلاحيَّةُ وضعِ التَّشريعاتِ في كلِّ جلسَةٍ برلمانيَّةٍ؟فكَم مِن تشريعٍ لِهؤلاءِ قد خالفوا تَشريعَ اللهِ تعالى؟وكَم سَيُخالِفونَ في المستقبَلِ؟أيُلغى حكمُ اللهِ تعالى-وهو خيرُ الحاكمينَ وأحكَمُ الحاكمينَ- بحكمٍ يَضَعُهُ أعضاءُ المجلِسِ التَّشريعيِّ؟

قالَ تعالى:﴿...وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾التوبة/٤٠.

وقالَ:﴿وما ارسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾.

وقالَ:﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً﴾،وقال:﴿ وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولاتتبع أهواءهم عما جاءك من الحق﴾،

وقالَ:﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾،وقال:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً﴾الأحزاب/٣٦.

هؤلاءِ ليسَ فقط يحضرونَ المجلِسَ الَّذي يكفُرُ بِهِ بآياتِ اللهِ ويستهزىءُ بِها،بل هُم الكفَّارُ بآياتِ اللهِ تَعالى والمستَهزؤونَ بِها،فالآيَةُ تكونُ موجَّهَةً إلى مَن يحلُّ ـ والعياذُ باللهِ ـ ضيفاً على هؤلاءِ مِن خارجِ المجلِسِ؛إذ أنَّ الآيَةَ ذَكَرَتْ صنفينِ مِنَ النَّاسِ:

الأوَّلُ:يكفُرُ بآياتِ اللهِ تعالى ويستهزىءُ بِها،وهُم أعضاءُ المجلِسِ الدَّائميِّينَ،وهذا الصِّنفُ سمَّاهُم اللهُ تعالى بالكافِرينَ.

الثَّاني:يحضُرُ مجلِسَ أولئكَ الَّذين يكفرونَ ويستهزؤونَ،وهُــم لَيسوا أعضاءً دائميِّينَ فــي المجلِسِ .وهذا الصِّنفُ إذا خالَفوا أمرَ اللهِ تعالى وبَقوا جالسينَ مِن غيرِ عذرٍ شرعيٍّ،فهؤلاءِ سَمَّاهُم اللهُ تعالى بالمنافِقينَ،وهُم الَّذينَ يظهِرونَ الايمانَ ويبطِنونَ الكفرَ،فلو كانَ الإيمانُ الَّذي يدَّعيهِ صادِقاً لغادَرَ ذلِكَ المجلِسِ كما أمَرَ اللهُ تعالى،أما جلوسُهُ في موطِنٍ يكفَرُ بِهِ ويستهزَىءُ بِهِ بدينِ اللهِ تَعالى،دليلٌ على رضاهُ بما يقالُ؛ولهذا سمَّاهُم اللهُ تعالى بالمنافِقينَ.

وهذانِ الصِّنفانِ لايختلفانِ بالحكمِ في الدُّنيا وكذلِكَ في الآخِرَةِ.أمَّا في الدُّنيا؛فقد قالَ اللهُ تَعالى:﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ﴾أيْ في الكفرِ والإستهزاءِ وإنْ لَم يباشِروهُ. أمَّا في الآخِرَةِ؛فقد قالَ اللهُ تعالى في ذاتِ الآيَةِ﴿إِنَّ اللّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾.

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ٢/٤٣٥-٤٣٦:(وقولُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾أي:كماأشركوهُم في الكفرِ،كذلِكَ شارَكَ اللهُ بينَهُم في الخلودِ في نارِ جهنَّمَ أبداً،وجَمَعَ بينَهُم في دارِ العقوبَةِ والنَّكالِ،والقيودِ والأغلالِ.وشرابِ الحميمِ والغِسْلينَ لا الزُّلالَ).

والآيَةُ الكريمَةُ متوجِّهَةٌ بالتَّحذيرِ إلى من يحضُرُ تلكَ المجالِسِ،أمَّا أعضاءُ المجلِسِ التَّشريعيّ فإنَّهُم هُم الَّذينَ يكفُرونَ ويستَهزؤونَ بآياتِ اللهِ تعالى فالحذَرَ مِن الجلوسِ في تلكَ المجالِسِ تحتَ مايسمَّى بقبَّةِ البرلمانِ.فهل مِن مُتَّعِظٍ؟فهل أنتُم مُهتدونَ؟وهل عَن غيِّكُم مُنتَهونَ ؟ وهل عَنِ الكفرِ والإستهزاءِ بآياتِ اللهِ تعالى مُمسِكونَ؟

وأعضاءُ البرلمانِ جلستُهُم في تلكَ المجالِسِ ليسَتْ طارئةً،وإنَّما هي جلساتٌ متواصِلَةٌ وعلى مدى أربَعِ سنواتٍ!!

يقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمَهُ الله) في تفسيرِهِ٤/١٦١:(فإذا كانَ هذا فى المجالَسَةِ والعشرَةِ العارضَةِ حينَ فِعلِهم للمنكرِ يكونُ مجالسُهم مِثْلاً لَهُم ، فكيفَ بالعشرَةِ الدَّائمَةِ؟).

أقولُ:بلِ الجلسَةُ ملزِمَةٌ بموجَبِ القانونِ ومَن يَتَخَلَّفُ عَن تلكَ الجلساتِ مِن غيرِ عُذرٍ قانونيٍّ فقد يعاقَبُ بقطعٍ مِن راتِبِهِ،وإذا إنقطَعَ كذا جلسَةٍ متتاليَةٍ او منقطعَةٍ فقد يفصلُ كما أرادَ البرلمانُ العراقيُّ أنْ يُقَرِّرَ.

قد يقولُ قائِلٌ:طالَما أنَّ الَّذي يعترِضُ عَلَيهِم في تلكَ الجلساتِ ولا يوافِقُهُم علانيَةً ليسَ مِنهُم،فما المانِعُ أنْ نكونَ أعضاءً في تلكَ الحكوماتِ،ونكونُ في صفِّ أعضاءِ المعارَضَةِ ؟

أقولُ مستعيناً باللهِ تعالى:

١ـإنَّ الوسيلَةَ لتلكَ الغايَةِ غيرُ شرعيَّةٍ؛وقد رأيناكُم موطناً كفريّاً يجبُ أنْ يَمُرَّ بِهِ المرشَّحُ إلى المجلِسِ التَّشريعيّ؛ليَكونَ عضواً في ذلكَ المجلِسِ.

٢ـ الضَّرَرُ الموجودُ في كلِّ موطِنٍ مِن تلكَ المواطِنِ يفوقُ هذِهِ المصلَحَةَ المزعومَةَ أضعافاً أضعافاً، والشَّرعُ الحنيفُ لايجيزُ مصلَحَةً مزعومَةً مَعَ مفاسِدِ الرِّدَّةِ المتحقِّقَةِ.

٣ـ إنَّ المصلَحَةَ المزعومَةَ في التَّواجُدِ في مثلِ هذا المجلِسِ للإعتراضِ،ليَسَتْ متروكَةً إلى الأهواءِ وإلى العقولِ في تقديرِها،ولكِن للمصلَحَةِ شروطٌ مِنها:أنْ لاتخالِفَ المصلَحَةُ نَصَّاً مِن كتابٍ أو سُنَّةٍ أو ما يرجِعُ إليهِما،وأنْ تكونَ المصلَحَةُ متتحقِّقَةً يقيناً،وأنْ لاتؤدّي إلى مفسَدَةٍ أعظَمَ مِنها،وأنْ تكونَ معقولَةً.

٤ـ إنَّ هذا النَّوعَ مِنَ الإعتراضِ لَيسَ مِن هدي رسولِ اللهِ(ﷺ)فقد عَرَضَ عَلَيهِ الملأُ مِن أهلِ مَكَّةَ (شرَّفَها اللهُ تعالى وعَظَّمَها)السؤدَدَ عَلَيهِم،وأنْ لايقطَعوا رأياً إلَّا عَن أمرِهِ كما ذَكَرَ ذلِكَ السُّهيليُّ(رحمَهُ الله) وأصحابُ السِّيرَةِ:أنَّهُم قالوا لِرسولِ اللهِ(ﷺ):

(إنْ كنتَ إنَّما تريدُ بِما جئتَ بِهِ مِن هذا الأمرِ مالاً،جمعنا لَكَ مِن أموالِنا،حَتَّى تكونَ أكثَرَنا مالاً،وإنْ كُنتَ تريدُ بِهِ شَرَفاً سَوَّدناكَ عَلَينا،حَتَّى لانقطَعُ أمراً دونَكَ،وإنْ كنتَ تريدُ بِهِ مُلكاً ملَّكناكَ عَلَينا). الرَّوضُ الأنف٣/٦٠.

لَم يعرِضوا على رسولِ اللهِ(ﷺ)أنْ يدخُلَ مَعَهُم؛ليَعتَرِضَ على قراراتِهِم المخالِفَةِ لِمَا جاءَ بِهِ مِنَ اللهِ تعالى ،بل أرادوهُ أنْ يَكونَ رأساً فيهِم وأنْ لايصدروا إلَّا عَن أمرِهِ،إلَّا أنَّهُ لَم يقبَلْ،عِلماً أنَّ في الوصولِ إلى هذا الَّذي أرادوهُ لَهُ(ﷺ)لَم يجعَلوا في طريقِ الوصولِ إليهِ مواطِنَ رِدَّةٍ أو كُفرٍ.

قد يُقالُ:الزَّمانُ غيرُ ذلِكَ الزمانِ.

يقالُ الرَّسولُ(ﷺ)أسوَةٌ في كلِّ زمانٍ،وفي كلِّ مَكانٍ ولايكونُ إلَّا كذلِكَ؛قالَ تعالى:﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ .

٥ـ التَّواجُدُ في تلكَ المجالِسِ والمرورُ بكلِّ مواطِنِ الرِّدَّةِ تِلكَ مخالِفٌ لِمِلَّةِ إبراهيمَ الَّتي أمَرَنا اللهُ تعالى أنْ نَتَأَسَّى بِها؛قالَ تعالى:﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ .....﴾ .

**فائدة:مجالِسُ أهلِ المعاصي:**

أمَّا مجالِسُ أهلِ المعاصي والبِدَعِ فإنَّها داخِلَةٌ في قولِ اللهِ تعالى:﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ﴾،فلايجوزُ مجالَسَتُهُم إلَّا بالإستثناءاتِ السَّابِقَةِ:

ـ يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(وإذا ثَبَتَ تجنُّبُ أصحابِ المعاصي كما بَيَّنَّا فَتَجَنُّبُ أهلِ البِدَعِ والأهواءِ أولى... وروى جويبرُ عَنِ الضَّحَّاكِ قالَ:دَخَلَ في هذِهِ الآيَةِ كلُّ مُحدِثٍ في الدِّينِ مبتَدِعٌ إلى يومِ القيامَةِ).الجامِعُ لأحكامِ القُرآنِ٥/٤١٨.

ـ ويقولُ أيضاً:(حَكَمَ بموجَبِ هذِهِ الآياتِ في مجالِسِ أهلِ البِدَعِ على المعاشَرَةِ والمخالَطَةِ مِنهُم : أحمَدُ بنُ حنبَلٍ والأوزاعيُّ وابنُ المبارَكِ فإنَّهُم قالوا في رجلٍ شأنُهُ مجالَسَةُ أهلِ البِدَعِ قالوا:يُنهى عَن مجالَسَتِهِم،فإنْ انتهى وإلَّا أُلحِقَ بِهِم، يعنونَ في الحكمِ).الجامِعُ لأحكامِ القرآن٧/١٤٢.

ـ يقولُ علاءُ الدِّينِ البغداديّ(رحمَهُ الله):(قالَ ابنُ عَبَّاسٍ:دَخَلَ في هذِهِ الآيَةِ كلُّ مُحدِثٍ في الدِّينِ وكلُّ مبتَدِعٍ إلى يومِ القيامَةِ).

ثمَّ قالَ(رحمَهُ الله):(وإنْ جلَسَ مَعَ صاحِبِ بدعَةٍ أو منكرٍ ولَم يَخُضْ في بدعَتِهِ أو منكرِهِ فيجوزُ الجلوسُ مَعَهُ مَعَ الكراهَةِ،وقيلَ:لايجوزُ بحالٍ.والأوَّلُ أصَحُّ).الخازِن١/٦١٢.

(وقد رُوِيَ عَن عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ(رضي الله عنه) أنَّهُ أخَذَ قوماً يشرَبونَ الخمرَ،فقيلَ لَهُ عَن أحَدِ الحاضِرينَ:

إنَّهُ صائِمٌ،فَحَمَلَ عَلَيهِ الأدَبُ،وقرَأَ هذِهِ الآيَةِ﴿إِنَّكُمْ إِذاً مِّثْلُهُمْ﴾أي إنَّ الرِّضا بالمعصيَةِ معصيَةٌ؛ولهذا يؤاخَذُ الفاعِلُ والرَّاضي بعقوبَةِ المعاصي؛حَتَّى يَهلكوا بأجمَعِهِم......وإذا ثَبَتَ تَجَنُّبُ أصحابِ المعاصي كما بَيَّنَّا فَتَجَنُّبُ أهلِ البِدَعِ والأهواءِ أولى).الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٥/ ٤١٨.

**ثـالثـاً:**قولُ اللهِ تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ ۞ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ۞ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ۞ ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ۞ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ ۞ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْوَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾محمد/٢٥-٣٠.

-فقولُهُ تعالى:﴿ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ :

عَنَتْ الآيَةُ الكريمَةُ بالإرتدادِ هُنا:الإنصراف والرُّجوعَ إلى الخلفِ القهقرى بعدَ أنْ تَبيَّنَ ووَضَحَ لَهُم الحقُّ،وهذا الرُّجوعُ مِن هؤلاءِ خروجٌ مِنَ المِلَّةِ؛لأسبابٍ ذَكَرَها اللهُ تعالى في الآيَةِ،وستأتي ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ .ومَن قالَ بكفرِ هؤلاءِ مِن علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ:

١.الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله):﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى﴾ يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ:إنَّ الَّذينَ رَجَعوا القهقرى على أعقابِهِم كفَّاراً باللهِ مِن بعدِ ماتبَيَّنَ لَهُم الحقُّ وقصدُ السَّبيلِ،فَعَرَفوا واضِحَ الحُجَّةِ،ثمَّ آثروا الضَّلالَ على الهدى؛عِناداً لأمرِ اللهِ تعالى ذكرُهُ مِن بعدِ العِلمِ).جامِعُ البيانِ للطَّبريِّ ٩٢/٢١.

٢.ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله):( قولُهُ تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ...﴾ أي فارقوا الإيمانَ ورجعوا إلى الكفرِ).تفسيرُ ابنِ كثيرٍ٤٥٤/٥.

٣.ابنُ حزمٍ(رحمَهُ الله):(فَجَعَلَهُم تعالى مُرتَدّينَ كُفَّاراً بعدَ عِلمِهِم الحقَّ.وبعدَ أنْ تَبَيَّنَ لَهُم الهدى،بقولِهِم للكفَّارِ ما قالوا فقط ).أصولُ وتاريخُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ٤٤٩/١.

٤.الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ الله):(الظَّاهِرُ أنَّ الَّذينَ ارتَدُّوا على أدبارِهِم مِن بعدِ ماتَبَيَّنَ لَهُم الهدى،قومٌ كَفَروا بعدَ إيمانِهِم).أضواءُ البيانِ/سورَةُ محمَّد.

٥.سيّد طنطاوي(رحمَهُ اللهُ):(وقولُهُ:﴿إِنَّ الذين ارتدوا على أَدْبَارِهِمْ﴾والمرادُ بالإرتدادِ هُنا:الرُّجوعُ عَن دينِ الإسلامِ إلى الكفرِ والضَّلالِ،والخروجِ مِنَ الحقِّ الَّذي جاءَ بِهِ رسولُ اللهِ(ﷺ)إلى غيرِهِ مِنَ الأباطيلِ والأكاذيبِ)تفسيرُ الوسيطِ لِسَيّد طنطاوي١٣٠٠/١.

٦.الآلوسيُّ(رحمَهُ الله):(﴿إِنَّ الذين ارتدوا على أدبارهم﴾ أي رَجَعوا إلى ما كانوا عَلَيهِ مِنَ الكفرِ) تفسيرُ الآلوسيّ ١٥٥/١٩.

- وقولُهُ تعالى:﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى﴾

والمقصودُ بالهدى هُنا،هدى اللهِ تعالى؛قالَ تعالى:﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَىَ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾،وقالَ أيضاً:﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم ....﴾وهدى اللهِ تعالى هو القرآنُ؛قالَ تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾،وقالَ أيضاً:﴿ إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ ....﴾ .

واللهُ تعالى أرسَلَ رسولَهُ(ﷺ)بالهدى؛قالَ تعالى:﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ .

ـ يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ الله):(قولُهُ تعالى:﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ﴾ يريدُ محمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ﴿بِالْهُدَى﴾أي بالفرقانِ﴿وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾أي بالحُجَّةِ والبراهينِ).الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ ١٢١/٨.

ـ يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ الله):(﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ .....﴾ أي بالعلمِ النَّافِعِ والعَمَلِ الصَّالِحِ)تفسيرُ ابنِ كثيرٍ.

ـ يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ الله):﴿وَدِينِ الْحَقِّ﴾،وهو الإسلامُ).فتحُ القديرِ٣٥٤/٢.

ـ يقولُ سَيّد طنطاوي:(المراد بالهدى:القرآنُ الكريمُ ....والمرادُ بدينِ الحقِّ:دينُ الإسلامِ الَّذى هو خاتَمُ الأديانِ).تفسيرُ الوسيطِ١٩٣٣/١.

فَمَن اتَّبَعَ القرآنَ والدِّينَ الحقَّ الَّذي جاءَ بِهِ الرَّسولُ(ﷺ)مِنَ اللهِ تعالى فإنَّهُ لايَضِلُّ بإذنِ اللهِ تعالى؛قالَ تعالى:﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾.

أمَّا هؤلاءِ الَّذينَ إرتَدُّوا على أدبارِهِم ورَجَعوا القهقرى مبتَعِدينَ عَنِ الهُدى مِن بعدِ ماتَبَيَّنَ لَهُم،فقد شاقُّوا الرَّسولَ(ﷺ)وسَلكوا غيرَ سبيلِ المؤمِنينَ؛قالَ تعالى:﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً﴾النساء/١١٥.

وسبَبُ إرتدادِ هؤلاءِ عَنِ الهُدى الَّذي تَبَيَّنَ:

١ـ إمَّا خوفاً مِن تَبِعاتِ الطَّريقِ؛قالَ تعالى عَن بعضِ تاركي الهدايَةِ:﴿وَقَالُوا إِن نَّتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا ....﴾القَصص/٥٧.

٢ـ وإمَّا اتِّباعاً للهوى؛قالَ تعالى:﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾القَصص/٥٠.

٣ـ أو يجتمِعانِ(الخوفُ واتِّباعُ الهوى)كلاهُما.

وهؤلاءِ الَّذينَ يَرتَدُّونَ على أدبارِهِم بعدَ تَبَيُّنِ الهدى يكونونَ سَبَباً في ضلالِ الكثيرِ مِنَ النَّاسِ ، قالَ تعالى:﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾سبأ/٣١.

ومعنى تَبَيَّنَ لَهُم الهدى:أي وقفوا على المصادِرِ التَّشريعيَّةِ الَّتي فيها الهُدى والرَّشادُ بأدلَّتِها؛لأنَّ الهدى لايَتَبَيَّنُ بِذاتِهِ وإنَّما يَتَبَيَّنُ مِن خلالِ مَصادِرِهِ فَمَن وَقَفَ على أدِلَّةِ الكتابِ والسُّنَّةِ سيَتَبَيَّنُ لَهُ الهدى.

إذاً هذا الصِنفُ الَّذي يُخبِرُنا بِهِ اللهُ تعالى:أناسٌ وقَفوا على الدَّليلِ الشَّرعِيِّ الَّذي فيهِ الهدايَةُ،وتَبَيَّنَتْ لَهُم الهدايَةُ مِن تلكَ الأدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ،ولكِنَّهُم إرتَدُّواعلى أدبارِهِم وانصَرَفوا.

فَرِدَّةُ هذِهِ الفِئَةِ إنَّما كانَتْ عَن عِلمٍ.وفي هذِهِ الفِئَةِ للعُلماءِ(رحمهم الله) ثلاثَةُ أقوالٍ:

١ـ إنَّها تعني اليهودَ الَّذينَ تَبَيَّنَ لَهُم صِدقُ رسولِ اللهِ(ﷺ)وصِدقُ رسالَتِهِ مِنَ اللهِ تَعالى إلَّا أنَّهُم بعدَ وضوحِ الحقِّ تراجَعوا عَنهُ إلى الكفرِ والرِّدَّةِ،ويصدُقُ في هؤلاءِ قولُ اللهِ تَعالى:(الَّذينَ آتيناهُمُ الكِتابَ يعرفونَهُ كمايعرِفونَ أبناءَهُم ٠٠).

٢ـ ومِنَ العُلماءِ مَن حَمَلَ الآيَةَ على المنافِقينَ:

يقولُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ الله):(وقالَ بعضُ العُلماءِ:هُم اليَهودُ٠٠٠وقالَ بعضُ العُلماءِ:نَزَلَتْ الآيَةُ المذكورَةُ في المنافِقينَ).أضواءُ البَيانِ/سورَةُ محمَّد.

ومِمَّن قالَ بأنَّ الآيَةَ في المنافقينَ ابنُ عَبَّاسٍ(رضي الله عنه) كما نَقَلَ عَنهُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ الله)في تفسيرِهِ.

إلَّا أنَّ الإمامَ الطَّبريَّ(رحمَهُ الله)رجَّحَ حَمَلَ الآيَةِ على المنافِقينَ؛فقالَ:(وهذِهِ الصِّفَةُ بِصِفَةِ أهلِ النِّفاقِ عِندَنا أشبَهُ مِنها بصفَةِ أهلِ الكتابِ؛وذلِكَ أنَّ اللهَ عَزَّ وجلَّ أخبرَ أنَّ ردَّتَهُم كانَتْ بقيلِهِم للَّذينَ كَرِهوا،مانَزَّلَ اللهُ(سَنُطيعُكُم في بعضِ الأمْرِ)،ولَو كانَتْ مِن صِفَةِ أهلِ الكتابِ؛لكانَ في وصفِهِم بتكذيبِ محمَّدٍ(ﷺ) الكفايَةُ مِنَ الخبرِ عنِهُم بأنَّهُم إنَّما ارتدُّوا مِن أجلِ قيلِهِم ما قالوا).جامِعُ البيانِ للطَّبريِّ٢١/٩٢-٩٦.

وكذلِكَ حملَ الآيَةَ على المنافِقينَ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ اللهُ)في فتحِ القَديرِ.

٣ـ ومِنَ العُلماءِ مَن قالَ:إنَّها عامَّةٌ في كلِّ مَن أطاعَ مَن كَرِهَ مانَزَّلَ اللهُ تَعالى.وهذا القولُ لايُنافي تلكَ الأقوالَ بل هو مِن بابِ العبرَةِ بعمومِ اللفظِ لابخصوصِ السَّبَبِ.

ـ يقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ (رحمَهُ الله):(والتَّحقيقُ الَّذي لا شَكَّ فيهِ أنَّ هذِهِ الآياتِ عامَّةٌ في كلِّ مايتناوَلُهُ لَفظُها،وأنَّ كلَّ ما فيها مِنَ الوعيدِ عامٌّ لِمَن أطاعَ مَن كَرِهَ ما نَزَّلَ اللهُ)أضواءُ البيانِ/تفسيرُ سورَةِ محمَّد.

ـ وقالَ أبو حَيَّانٍ التَّوحيديُّ:(والآيَةُ تَتَناوَلُ كلَّ مَن دَخَلَ في ضِمنِ لَفظِها)البحرُ المحيطُ لأبي حَيَّانٍ ٨/٦٣.

والمنتَسِبينَ إلى الإسلامِ مِن أعضاءِ المجالِسِ التَّشريعيَّةِ الَّذينَ يُسَمِّيهِم الشَّيخُ المقدسيُّ(فَكَّ اللهُ أسرَهُ) الأعضاءَ الملتحينَ(الَّذينَ يُسَمُّونَ أنفُسَهُم بالسَّلفيِّينَ وهُم المرجِئَةُ)وأنا أضيفُ إلى مصطَلَحِ الشَّيخِ مُصطَلَحاً آخَرَ وهو(الأعضاءُ المربوطونَ)،أعني بِهِم أصحابَ أربِطَةِ العُنُقِ الَّتي هي جُزءٌ مِنَ اللبسِ الدِّينيِّ للقساوسَةِ والَّذينَ نهانا رسولُ اللهِ(ﷺ)عَنِ التَّشبُّهِ بِهِم،والحقُّ يُقالُ إنَّهُم وبعدَ ارتباطِهِم مَعَ الرَّافِضَةِ في إيرانَ إقتَنَعَ البَعضُ مِنهُم مثلُهُم أنْ لايَشُدَّ نفسَهُ بذلِكَ الزِّمامِ ـ وهُم إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم:فهؤلاءِ أَسَّسوا الأحزابَ وفقَ القوانينِ العلمانيَّةِ وشارَكوا في الإنتخاباتِ وأصبَحوا أعضاءً في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ في تلكَ الحكوماتِ وأصبَحوا في الأجهِزَةِ التَّنفيذيَّةِ لِتِلكَ الحكوماتِ.فهل وَقَفَ هؤلاءِ على القرآنِ والسُّنَّةِ ؟

أَلَم يَتَبَيَّنْ لَهُم وهُم يَدَّعونَ الإنتِسابَ إلى الإسلامِ أنَّ الحكمَ للهِ وحدِهِ وليسَ للجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ؟ إنَّ مثلَ هذا الأمرِ إنْ خَفِيَ على أحَدٍ فلا يُمكِنُ أنْ يَخفى على أعضاءِ حزبٍ يَدَّعونَ الإنتِسابَ إلى الإسلامِ،وجُلُّ المتقدِّمينَ فيهِم خطباءُ مساجِدَ ومِن أساسيَّاتِ مكتباتِهِم تفسيرُ(في ظلالِ القرآنِ)لِسَيِّد قطب(رحمَهُ الله).

أَلَم يَتَبَيَّنْ لِهؤلاءِ -وهُم يَدَّعونَ الإنتِسابَ إلى الإسلامِ-أنَّ الهُدى والرَّشادَ في الكتابِ والسُّنَّةِ،وأنَّ الزَّيغَ والضَّلالَ في القوانينِ الوضعيَّةِ،وأنَّ عَمَلَهُم بالقوانينِ الوضعيَّةِ إرتِدادٌ عَنِ الهُدى إلى الضَّلالِ؟

أَلَم يَتَبَيَّنْ لَهُم أنَّهُم مِن خلالِ مواقِعِ السُّلطَةِ سَيُشارِكونَ في تحليلِ ما حَرَّمَهُ اللهُ تَعالى- بل يحمِلونَ النَّاسَ على ذلِكَ بموجَبِ القانونِ ويعاقِبونَ المخالِفَ-؟

أَلَم يَتَبَيَّنْ لَهُم الشِّركيّاتِ الَّتي في المجتَمَعِ الإسلاميِّ،وأنَّهُم بموجَبِ القانونِ سَيَعمَلونَ على ترسيخِ تلكَ الشِّركيّاتِ وحمايَةِ المواقِعِ الَّتي يُمارَسُ فيها الشِّركُ جِهاراً نهاراً؟

أَلَم يَتَبَيَّنْ لَهُم أنَّهُم لو أفرَغوا الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ في قانونِ البَلَدِ فإنَّ ذلِكَ لايجعَلُ مِنهُم مسلِمينَ-إذ لو كانَ الإقتباسُ مِن أحكامِ الإسلامِ في الدَّساتيرِ الشَّيطانيَّةِ يجعَلُ المقتَبِسُ مسلِماً لكانَ واضِعوا القانونِ الدُّوَلي لحقوقِ الإنسانِ مسلِمينَ؛لأنَّهُم قالوا كمايقولُ هؤلاءِ:الشَّريعَةُ الإسلاميَّةُ مصدَرٌ أساسٌ مِن مصادِرِ التَّشريعِ العالميِّ-؟

أَلَم يَتَبَيَّنْ لَهُم أنَّهُم سَيَلقونَ اللهَ تعالى بدماءِ مسلِمينَ يُعدَمونَ بموجَبِ القانونِ الشَّيطانيِّ بغيرِ حَقٍّ؟

فإذا تَبَيَّنَ لَهُم الهُدى مِن خلالِ الكِتابِ والسُّنَّةِ وتَرَكوها فقد ارتدُّوا على أدبارِهِم،وهُم الآنَ بعدَ ارتدادِهِم عَنِ الهُدى يُشَكِّلونَ اللجانَ ويشارِكونَ في تلكَ اللجانِ لِكتابَةِ الدُّستورِ الَّذي سَيَحكمونَ بِهِ البِلادَ والعِبادَ بعدَ ابتعادِهِم عَنِ الهُدى في تُونُسَ وفي مِصرَ وليبيا والصُّومالِ والَّتي سَتَكونُ لَهُم سيِّئَةٌ جارِيَةٌ إلى أنْ يُقَيِّضَ اللهُ تَعالى لِهذِهِ الأمَّةِ مَن سَيَلغي هذِهِ القوانينِ الشَّيطانيَّةِ ويَحكُمونَ العِبادَ والبِلادَ بأحكامِ اللهِ تَعالى.وفي تركيا عندَما ارتَدُّوا بعدَ بيانِ الهُدى لَهُم فإنَّهُم ومنذُ أربَعِ عشرَةِ سَنَةٍ يحكُمونَ بقانونِ (أتا تورك مصطفى كمال)الَّذي ألغى الإسلامَ مِن حياةِ المسلِمينَ في تركيا بتلكَ القوانينِ وحاوَلَ أنْ يقطَعَ كلَّ ما يَصِلُ الأتراكَ بالمسلِمينَ ومِن ذلِكَ أنَّهُ حوَّلَ الكِتابَةَ مِنَ الحروفِ العربيَّةِ إلى الحروفِ اللاتينيَّةِ، ومَنَعَ إرتداءَ الملابِسِ الإسلاميَّةِ... .

وفي العِراقِ-بَعدَ أنْ ارتَدُّوا عَنِ الهُدى الَّذي تَبَيَّنَ لَهُم-شَكَّلوا مَعَ العَلمانِيِّينَ جَبهَةً سَمَّوها(جَبهَةَ التَّوافُقِ) وشاركوا في الحكمِ الطَّاغوتيِّ لِمُدَّةِ أربَعِ سَنواتٍ كَكُتلَةٍ لَها كِيانٌ،وبعدَ أنْ فَضَحَهُم اللهُ تَعالى وكَشَفوا في المثَلَّثِ السُّنِّيِّ تَوَزَّعَ قياديِّي الحزبِ ٠٠٠العراقيِّ في الأحزابِ،فأضافوا إلى سَيِّئاتِهِم سيِّئَةً أخرى،أنَّهُم لَم يأبَهوا إلى أيِّ حزبٍ يَنتمونَ عَلمانيّاً كانَ أو رافِضيّاً،فتَجِدُ المتَحَدِّثَ الرَّسميَّ باسمِ الحزبِ ومَعَهُ بعضُ الرُّؤوسِ مَعَ علاوي البَعثيِّ العَلمانيِّ وآخرونَ في الأحزابِ الرَّافضيَّةِ!.

و في السُّودانِ يحكُمونَ بالقوانينِ الوضعيَّةِ منذُ عَشَراتِ السِّنينَ .

فهل هُم في الوضعِ الَّذي هُم فيهِ أينَما كانوا على الهُدى المستَمَدِ مِنَ القرآنِ والسُّنَّةِ،أم على ضلالَةٍ مُستَمَدَّةٍ مِنَ القوانينِ الوضعيَّةِ؟

أليسَ هؤلاءِ مِمَّن قالَ اللهُ تعالى فيهِم (إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى)،إنْ لَم يَكُنْ الرُّجوعُ إلى القوانينِ الشَّيطانيَّةِ بعدَ معرفَةِ أحكامِ اللهِ تَعالى إرتداداً على الأدبارِ مِنَ الهُدى فكيفَ تكونُ الرِّدَّةُ إذن؟

والَّذي حَمَلَ هؤلاءِ على الرِّدَّةِ والتَّراجُعِ عَنِ الحقِّ بَعدَ تَبَيُّنِهِ ووضوحِهِ لَهُم كما نَصَّتْ الآيَةُ الكريمَةُ:( الشَّيطانُ سَوَّلَ لَهُم وأَملَى لَهُم)أيْ سَوَّلَ لَهُم الشَّيطانُ الإرتدادَ عَنِ الهُدى إلى الكفرِ والضَّلالِ.

يقولُ الطَّبريُّ(رحمَهُ اللهُ):(وقولُهُ:الشَّيطانُ سَوَّلَ لَهُم يقولُ تَعالى ذِكرُهُ: الشَّيطانُ زَيَّنَ لَهُم ارتدادَهُم على أدبارِهِم)جامِعُ البيانِ٢١/٩٢-٩٦.

ويقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ اللهُ):(الشَّيطانُ سَوَّلَ لَهُم " أيْ زَيَّنَ لَهُم ذلِكَ وحَسَّنَهُ).تفسيرُ ابنُ كثيرٍ٥/٤٥٢.

ويقولُ الشَّنقيطيُّ(رَحِمَهُ اللهُ):({الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ}أيْ:زَيَّنَ لَهُم الكفرَ والإرتدادَ عَنِ الدِّينِ)أضواءُ البيانِ.

ويقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ اللهُ):({الشَّيطانُ سَوَّلَ لَهُمْ}أي:زيَّنَ لَهُم خطاياهُم،وسَهَّلَ لَهُم الوقوعَ فيها)تفسيرُ فتحِ القَديرِ٦/٤٨٢.

والخطايا هُنا عامَّةٌ تشمَلُ الكفرَ وغيرَهُ(إنَّ فرعونَ وهامانَ وجنودَهُما كانوا خاطئينَ).

فمعنى سَوَّلَ:أيْ زَيَّنَ وسَهَّلَ،وتزيينُ الكفرِ والبِدَعِ والمعاصي مِن ضِمنِ وسائِلِ إبليسَ لِغوايَةِ أبناءِ آدَمَ (عَلَيهِ السَّلامُ)وضلالَتِهِم؛قالَ تعالى عَن إبليسَ بَعدَ أنْ طُرِدَ مِنَ الرَّحمَةِ واستُجيبَ لَهُ في البَقاءِ إلى قيامِ السَّاعَةِ:( لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ)فَمَن تَمَكَّنَ الشَّيطانُ مِنهُ وَزَيَّنَ لَهُ الكفرَ ومادونَهُ،فإنَّ المزيَّنَ لَهُ يَرى ذلِكَ العَمَلَ القبيحَ شَرعاً حَسَناً؛قالَ تَعالى:(فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ ) فَرَأوها حَسَنَةً

وقال تعالى:(أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا).

وقولُهُ:(وأملى لَهُم)أيْ الشَّيطانُ أملى لَهُم.ومعنى إملاءِ الشَّيطانِ لَهُم هو:وعدُهُ لَهُم بطولِ الأَمَلِ وطولِ العُمُرِ. وهُما مِن أعظَمِ وسائِلِ إبليسَ لِحَملِ النَّاسِ على الكفرِ والمعاصي.

يقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ اللهُ):(أيْ مَدَّ لَهُم في الأمَلِ ووعَدَهُم طولَ العمرِ٠٠٠)أضواءُ البيانِ،وفتحُ القديرِ٦/٤٨٢.ويقولُ أيضاً:(لأنَّ طولَ الأملِ مِن أعظَمِ أسبابِ ارتكابِ الكفرِ والمعاصي)أضواءُ البيانِ.

وفي كَلِمَةِ( أُملِيَ )قراءةٌ ثانيَةٌ-بضَمِّ الهمزةِ وكسرِ اللَّامِ وفتحِ الياءِ- وعلى هذِهِ القراءَةِ يكونُ الإملاءُ مِنَ اللهِ تَعالى بمعنى:الإستدراجِ وتأخيرِ العقوبَةِ والإمهالِ.

يقولُ الطَّبريُّ(رحمَهُ اللهُ):(وقولُهُ:"وأملى لهم" يقولُ:ومَدَّ اللهُ لَهُم في آجالِهِم ملاوَةً مِنَ الدَّهرِ،ومَعنى الكلامِ:الشَّيطانُ سَوَّلَ لَهُم، واللهُ أملى لَهُم).تفسيرُ الطَّبريُّ.

يقولُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ اللهُ):({أَمْلَى لَهُمْ}:أي أمهَلَهُم إمهالَ استدراجٍ).أضواءُ البيانِ.

يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ اللهُ):(وقيلَ:إنَّ الَّذي أملى لَهُم هو اللهُ عزَّ وجلَّ على معنى:أنَّهُ لَم يُعاجِلْهُم بالعقوبَةِ)فتحُ القَديرِ٦/٤٨٢.

إلَّا أنَّ للإملاءِ معنى ماوجَدتُ أحَداً مِمَّن قرأتُ لَهُم أشارَ إليهِ وهو:

اَمْلَيْتُ الكتابَ أُمْلِي،واَمْلَلْتُه وأُمْلِهِ،لُغتانِ جاءَ بِهِما القرآنُ:قولُهُ تَعالى:(فهِيَ تُملى عَلَيهِم)و(ولْيُمْلِلِ الَّذي عَلَيهِ الحَقُّ). انظُرْ تاجَ اللغَةِ للجوهريِّ،وكذلِكَ الصِّحاحُ.

ولِذا تَجِدُ عِندَ المحدِّثينَ هذِهِ العبارَةَ(حدَّثنا أبو عمروٍ محمَّدُ بنُ جعفَرِ بن مَطَرٍ إملاءً). انظُرْ أسبابَ النُّزولِ للواحِديِّ١/١٣٢.

فيكونُ معنى أملى:أنْ تُرَدِّدَ جِهَةٌ كلاماً ويدوِّنُهُ آخَرُ،فإذا حَمَلنا الإملاءَ على هذا المعنى فإنَّ الإملاءَ يكونُ مِن بابِ الإيحاءِ مِنَ الشَّيطانِ،وهذا وارِدٌ في كتابِ اللهِ تَعالى؛ قالَ تَعالى:(وإنَّ الشَّياطينَ لَيوحونَ إلى أوليائِهِم لِيُجادِلوكُم)وقولُهُ(شياطينُ الإنسِ والجنِّ يوحي بعضُهُم إلى بعضٍ زخرُفَ القولِ غُروراً).

وقولُ اللهِ تَعالى:(وأملى لهم)ولَم يَقُلْ عَلَيهِم؛لأنَّ الشَّيطانَ لَيسَ لَهُ سلطانٌ على أحَدٍ،وإنَّما لَدَيهِ الدَّعوَةُ والإغراءُ والتَّزيينُ والتَّجميلُ بالوسوسَةِ في النُّفوسِ،وهذا ثابِتٌ في دفاعِهِ عَن نفسِهِ أمامَ لومِ ومعاتَبَةِ مَن أضَلَّهُم؛قالَ تَعالى:(ما كانَ لي عَلَيكُم مِن سُلطانٍ إلَّا أنْ دعوتُكُم فاستَجَبتُم لي فلا تلوموني ولوموا أنفُسَكُم).فيكونُ معنى أملى لهم:زيَّنَ لَهُم ذلِكَ وحياً ووسوسَةً،أي أنَّ مايرَدِّدُهُ الشَّيطانُ يَتلقَّاهُ هؤلاءِ؛ فالَّذي حَمَلَهُم على الرِّدَّةِ بعدَ تَبَيُّنِ ووضوحِ الهدايَةِ لَهُم: تزيينُ الشَّيطانِ وما أملاهُ لَهُم مِنَ الإنصرافِ والرُّجوعِ إلى الرِّدَّةِ بَعدَ تَبَيُّنِ الحقِّ،فإنَّ مَن تَبَيَّنَ لَهُ الحقُّ لايترُكُهُ إنْ لَم تَكُنْ هُناكَ قُوَّةٌ كبيرَةٌ مِن جِهَةٍ لها سَطوَةٌ وسلطانٌ عَلَيهِ تَحمِلُهُ على التَّركِ.

هذِهِ القُوَّةُ إنْ كانَتْ مُجَرَّدَ قُوَّةٍ فإنَّ مَن عَلِمَ الحقَّ وتَبَيَّنَ لَهُ قد يُظهِرُ خلافَهُ تَقيَّةً وقد يظهِرُهُ مكرَهاً ،أمَّا إذا كانَتْ تلكَ القُوَّةُ تملُكُ القدرَةَ على الحملِ على تركِ الحقِّ بتزيينِ الباطِلِ،فإنَّ الرُّجوعَ إلى الباطِلِ يكونُ عَن قناعَةٍ،فيدخُلُ في بابِ الرِّدَّةِ والكفرِ،والشَّيطانُ الَّذي سَوَّلَ لَهُم وأملى لَهُم يملِكُ هذِهِ القُدرَةَ في الدَّعوَةِ إلى الباطِلِ،وتقوى هذِهِ القدرَةُ بقدرِ تَذَلُّلِ صاحِبِ الحقِّ لأهلِ الباطِلِ وبقدرِ تَخَلِّيهِ وتراجُعِهِ عَنِ الحقِّ.

وأعضاءُ البرلَمانِ مِنَ الملتَحينَ وأصحابِ الأربطَةِ فإنَّ تَزيينَ الشَّيطانِ لَهُم وتسهيلَهُ لَهُم في الرُّجوعِ عَنِ الهُدى -الَّذي تَبَيَّنَ لَهُم مِن دينِ اللهِ تَعالى-إلى دينِ الشَّيطانِ(القوانينِ الوضعيَّةِ)كانَ بشيئَينِ:

الشَّيءُ الأوَّل: ؟أنَّهُم سيَحكمونَ بشرعِ اللهِ إذا وصلوا إلى الحكمِ وسيُحَكِّمونَ شرعَ اللهِ تَعالى بينَ النَّاسِ، ومثلُ هذِهِ القناعَةِ أو الدَّعوى لاتكونُ إلَّا لِمَن أسلَمَ قيادَهُ للشَّيطانِ فأعمى اللهُ تَعالى بَصَرَهُم وبصيرَتَهُم عَن رؤيَةِ الحقيقَةِ المرَّةِ على أرضِ الواقِعِ في البلدانِ الدِّيمقراطيَّةِ الَّتي لايحكمُ الحاكِمُ فيها إلَّا بدستورٍ وقانونٍ وضعيٍّ،وأنَّهُم لَن يكونوا وحدَهُم تحتَ قُبَّةِ البرلمانِ،بل مَعَهُم آخَرونَ لايُمكِنُ أنْ يوافِقوا على مخالَفَةِ الدُّستورِ المعمولِ بِهِ في تلكَ الدَّولَةِ،وإلى جانِبِ هؤلاءِ هُناكَ مَن انتَخَبَ هؤلاءِ مِنَ الشَّعبِ الَّذينَ لايَرونَ الحكمَ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ،وإلَّا لَو كانوا كذلِكَ لأعطوا أصواتِهِم عندَ ردَّتِهِم إلى مَن يَدَّعونَ أنَّهُم مسلِمونَ- وهذِهِ الأحزابُ مِنها الوَطَنيَّةُ ومِنها القَوميَّةُ ومِنها العَلمانيَّةُ ومِنها الدِّينيَّةُ مِن غيرِ المسلِمينَ- ،هذا بالنِّسبَةِ إلى الأعضاءِ االملتَحينَ في تَزيينِ الشَّيطانِ لَهُم في الإرتدادِ مِنَ الهُدى إلى الضَّلالَةِ،أمَّا بالنِّسبَةِ إلى أصحابِ الأربطَةِ فإنَّ سَطوَةَ الشَّيطانِ على هؤلاءِ-والحقُّ يُقالُ- أشَدُّ بكثيرٍ مِنَ الأعضاءِ الملتَحينَ؛وذلِكَ أنَّهُم مِن شِدَّةِ تَزيينِ الشَّيطانِ لَهُم أنَّهُم يُصَرِّحونَ بأنَّهُم سَيَحكُمونَ بِما أنزَلَ اللهُ تَعالى كَما صَرَّحَ بذلِكَ محمَّد مرسي(١).

لَقَد بَلَغَ الشَّيطانُ مِن أصحابِ الأربطَةِ مِن إخوانِ مِصرَ أيَّما مَبلَغٍ إلى دَرَجَةِ أنَّهُ لايُمَيِّزُ بينَ الحقِّ والباطِلِ،وبينَ الهُدى والضَّلالَةِ،وبينَ الإيمانِ والكفرِ،فأصبَحَتْ الضَّلالَةُ والباطِلُ والكفرُ في نَظَرِهِ ونَظَرِ حزبِهِ هُدىً وحَقَّاً وإيماناً، فإمَّا أنَّهُم مقتَنِعونَ بهذا الَّذي يقولونَ فَعِندَ ذلِكَ لا يَخفى على عامَّةِ المسلِمينَ فَضلاً عَن أهلِ العِلمِ فيهِم مَدى تزيينِ الشَّيطانِ واملائِهِ لَهُم؛إذ بناءً على كلامِ ذلِكَ الضَّالِّ ومَن ورائِهِ مِن إخوانِ مِصرَ:إنَّ الحزبَ الشِّيوعيَّ إذا حَكَمَ مِصرَ فإنَّ مِن حقِّهِ أنْ يَحتَجَّ على المسلِمينَ:أنَّهُ يحكُمُ بالشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ،وكذلِكَ النَّصارى إذا حكَموا بلادَ مِصرَ.

وإمَّا أنَّهُم مقتَنِعونَ أنَّ الحكمَ بالدُّستورِ الَّذي يحكُمونَ بِهِ لاعلاقَةَ لَهُ بشريعَةِ اللهِ تَعالى وأنَّهُ دينٌ آخَرُ، ومَعَ ذلِكَ يقولُ بنُ مرسي الَّذي ذكَرناهُ عَنهُ-وهو رأسٌ في إخوانِ مِصرَ-،إذاً هي الخديعَةُ والغِشُّ للمسلِمينَ ؛إذ كيفَ يُبَرِّرُ الإنتِماءَ الَّذي يَدَّعيهِ إلى الإسلامِ ثمَّ يحكُمُ بدستورٍ وضعيٍّ -ماأنزَلَ اللهُ تَعالى بِهِ مِن سلطانٍ-. أرأيتَ تزييناً للشَّيطانِ وإملاءً أشَدَّ مِن هذا التَّسويغِ؛فإنَّ ما كَتَبَهُ سَيِّد قطب(رحمَهُ اللهُ)في الحاكميَّةِ والحكمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ لايمكِنُ أنْ يَخفى على أمثالِ بنِ مرسي !!.

الشَّيءُ الثَّاني:أنَّهُم أصحابُ أهواءٍ،وطلَّابُ سلطَةٍ،فزيَّنَ لَهُم الشَّيطانُ إتِّخاذَ الدِّينَ وسيلَةً للإرتدادِ عَنِ الهُدى إلى ذلِكَ الكفرِ والرِّدَّةِ والضَّلالِ؛ولهذا رأيناهُم في العراقِ عندَما إتَّخَذَ الحزبُ٠٠٠العراقيُّ قراراً بالإنسحابِ مِنَ الحكومَةِ لِمَطاليبَ أرادوا تحقيقَها،فإنَّ بعضَ القياديِّينَ مِنهُم اختاروا البقاءَ في السُّلطَةِ وتركوا الحزبَ.

فائدة:أيستَطيعُ مسلِمٌ أنْ يخالِفَني في أنَّ رؤوسَ الحزبِ ٠٠٠العراقيِّ كمحسن عبدِ الحميد وإبراهيم النعمة وأياد العزي وحارث العبيدي وعمر الصيدلاني والشَّيخ صالح -وكانَ يُسَمّيهِ الامريكيُّونَ في بدايَةِ السُّقوطِ بالشَّيخ سالخ-وغانم حمُّودات،وأمثالِهِم لَم يَتَبَيَّنْ لَهُم أنَّ الهُدى في كتابِ اللهِ تَعالى وسُنَّةِ رسولِهِ وكذلِكَ رؤوسَ الحزبِ في إخوانِ مِصرَ ، ورؤوسَ حزبِ النَّهضَةِ في تُونسَ وكذلِكَ في الجزائِرِ والسُّودانِ!؟

---

(١)مرشَّحُ إخوانِ مِصرَ إلى الرِّئاسَةِ في مِصرَ:في إحدى لقاءاتِهِ الدَّعويَةِ إلى الرِّدَّةِ وإلى الضَّلالَةِ عِندَما سألَهُ مذيعُ قناةِ الجزيرَةِ-قبلَ الإنتخاباتِ-عَن معنى تلكَ العِبارَةِ،وماذا يعني بها،وأنَّ تلكَ العبارَةَ محوِّفَةٌ بالنِّسبَةِ لِكَثيرٍ مِنَ النَّاسِ؟ أجابَ ابنُ مرسي:إنَّ الَّذي يحكُمُ بالدُّستورِ المصريِّ سيحكُمُ بالشَّريعَةِ؛ لأنَّ المادَّةَ الثَّانيةَ تَنُصُّ على أنَّ الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ مصدَرٌ مِن مصادِرِ التَّشريعِ للقانونِ المصري.

فإنْ كانَ ابنَ مرسي يقصِدُ في دعايَتِهِ هذا المعنى،فقد كَذَبَ على المسلِمينَ وخَدَعَهُم؛لأنَّ العلمانيِّينَ قبلَ غيرِهِم يعلَمونَ أنَّ الحكمَ بالدُّستورِ لايعني الحكمَ بِما أنزَلَ اللهُ تَعالى البَتَّةَ.وإنْ كانَ يقصِدُ أنَّهُ سيحكُمُ بماأنزَلَ اللهُ تَعالى فقد كَذَبَ على المسلِمينَ وخَدَعَهُم ؛لأنَّ مِن وعودِهِ للمصريِّينَ أثناءَ دعايَتِهِ الإنتخابيَّةِ: أنَّهُ سيبذُلُ كلَّ مافي وسعِهِ لِتعجيلِ تشكيلِ لَجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ.

أمَّا الأعضاءُ الملتَحينَ فإنَّ الشَّيطانَ قد زَيَّنَ لَهُم فَلَم يَعُدْ عِندَهُم شيءٌ مِنَ الأعمالِ أو الأقوالِ كُفراً ولا رِدَّةً،فَمَن قالَ في حياتِهِ مَرَّةً واحِدَةً لا إلهَ إلَّا اللهَ فهو مسلِمٌ- وإنْ حَكَمَ بالتَّوراةِ أو الإنجيلِ أو شريعَةِ بوذا أوعقيدَةِ الشِّيوعيِّينَ-،فإنَّ تزيينَ الشَّيطانِ لِهؤلاءِ في أنَّهُم إعتَبَروا الحكمَ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تَعالى كفراً أصغَرَ غيرَ مخرِجٍ مِنَ الملَّةِ،ومَن مارَسَهُ فإنَّما هو في أشَدِّ أحوالِهِ عاصٍ وآثِمٌ لَيسَ إلَّا.ويسعونَ إلى تعميمِ هذِهِ العقيدَةِ الفاسِدَةِ وبِدَعمٍ مِن قبلِ الطَّواغيتِ؛إذ يُسَمُّونَ الطَّاغوتَ الَّذي لاعلاقَةَ لَهُ بالإسلامِ إلَّا الإسمَ أميراً للمؤمِنينَ.

قالَ تَعالى:( ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ۖ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ):

نَصَّتْ الآيَةُ على وجودِ طَرَفينِ:

طَرَفٌ عَرَفَ الحقَّ والهِدايَةَ وتَخَلَّى عَنهُ وارتَدَّ بِتَزيينِ الشَّيطانِ وإملائِهِ.

وطَرَفٌ آخَرُ يكرَهُ ماَنزَّلَ اللهُ تَعالى مِن تَشريعاتٍ وَلَهُم الحكمُ؛لأنَّ الطَّاعَةَ لاتكونُ إلَّا لِمَن لَهُ الحكمُ.

فالطَّرَفُ الأوَّلُ إنحازَ إلى الطَّرَفِ الثَّاني وأعلَنَ طاعَتَهُ لَهُ لَيسَ في كلِّ ما يأمرونَهُم بِهِ،وإنَّما في بعضِ أمرِهِم.

وهذا الإلتزامُ مِنَ الطَّرَفِ الأوَّلِ للطَّرَفِ الثَّاني كانَ في السِّرِّ،فكانَ ذلِكَ أوَّلُ مدخَلِ إبليسَ عَلَيهِم أيْ بِسَبَبِ قولِهِم للَّذينَ كَرِهوا ماَنزَّلَ اللهُ(سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ)سَوَّلَ لَهُم الشَّيطانُ وسَهَّلَ وزَيَّنَ وأملى لَهُم الرُّجوعَ مِنَ الهِدايَةِ إلى الرِّدَّةِ والكفرِ.

فأعضاءُ الحزبِ...العراقيّ في العِراقِ ـ وفي حَملَتِهِم الدِّعائيَّةِ لأنفُسِهم؛لِيَكونوا جزءاً مِنَ الحكومَةِ الطَّاغوتيَّةِ،وليَكونوا أعضاءً في المجلِسِ التَّشريعيِّ ـ يقولونَ نحنُ نَدخُلُ لِنَعتَرِضَ على كلِّ قرارٍ يخالِفُ الشَّرعَ ونحنُ لانوافِقُ إلَّا لِمَا يوافِقُ الشَّرعَ. أليسَ هذا نَصَّ ماقالَهُ اللهُ تعالى عَن أمثالِهِم:( سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ).

إذاً هي بالمحصِّلَةِ سَنُطيعُكُم في بعضِ الأمرِ أي فيما وافَقَ الشَّرعَ على زعمِهِم،وهذا مِمَّا زيَّنَهُ الشَّيطانُ وأملاهُ لَهُم،وكانَ هذا أسلوبَ خِداعٍ لِعامَّةِ المسلِمينَ؛لِيَحمِلوهُم على إعطاءِ أصواتِهِم لَهُم،إنَّ الَّذي يدخُلُ المجلِسَ التَّشريعيَّ سيحكُمُ بدستورٍ غيرِ قابِلٍ للتَّغييرِ أو التَّبديلِ ومَن أرادَ أنْ يُغيِّرَ أو يُبَدِّلَ مِن تلقاءِ نفسِهِ فإنَّهُ يعاقَبُ بموجَبِ القانونِ ويحاسَبُ مِن قبلِ أعضاءِ المجلِسِ التَّشريعيِّ-الَّذي مِن مَهمَّتِهِ مراقبَةُ الجهازِ التَّنفيذيِّ ومدى التزامِهِم بالقانونِ الشَّيطانيِّ-،أمَّا إذا أرادَ التَّغييرَ وفقَ القانونِ فإنَّ الأمرَ يَتَطَلَّبُ أنْ يَتَقَدَّمَ بالمقتَرَحِ-على أنْ يَكونَ مُقتَرَحُ التَّغييرِ لايخالِفُ قانوناً،ولايَمَسُّ بالحُرِّيَّاتِ العامَّةِ،ومَن أرادَ أنْ يقتَرِحَ شيئاً مِنَ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ فإنَّهُ يَجِبُ أنْ يَجِدَ المسوِّغَ القانونيَّ لِذلِكَ المقترَحِ ثمَّ المصالِحَ والمفاسِدَ وليسَ الأدلَّةَ الشَّرعيَّةَ-وبعدَ استكمالِ أصواتِ عَدَدٍ مِنَ النُّوَّابِ الموافِقينَ على المشروعِ،فإنَّ حَظِيَ المقترَحُ بالقَبولِ فإنَّهُ يُقَنَّنُ وفقَ موادِّ الدُّستورِ وليسَ بالأدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ،وهذا المقتَرَحُ قابِلٌ للتَّغييرِ في أيِّ وقتٍ إقتضاهُ ذلِكَ.وهذِهِ هي حقيقَةُ القوانينِ الوضعيَّةِ.

أمَّا إنْ كانَ قولُهُم:إنَّنا نعتَرِضُ على ما فيهِ مخالَفَةٌ للشَّريعَةِ،أو لانوافِقُ خلالَ الدَّورَةِ البرلَمانيَّةِ،فإنَّ هذا أيضاً مِنَ الخِداعِ؛وذلِكَ لأنَّ مَن مَعَهُم مِنَ الأحزابِ الأخرى لايمكِنُ أنْ يوافقوا على أنْ تصاغَ القوانينَ الوضعيَّةِ وفقَ أحكامِ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ وإلَّا أينَ سيذهَبونَ برأيِ أخيهِم الشّيوعيِّ الَّذي لايؤمِنُ بالدِّينِ أصلاً؟وأينَ سيذهَبونَ برأيِ أخيهِم اليزيديِّ والنَّصرانيِّ والرَّافضيِّ؟

لايوجَدُ دينٌ مُعتَرَفٌ بِهِ تحتَ قُبَّةِ البرلمانِ،بل يَعتَرِفونَ بجميعِ الطَّوائِفِ مِن غيرِ شرائِعِها،واعترافُهُم بالأديانِ جُملَةً بالاِسمِ فقط،وعلى أعضاءِ البرلمانِ أنْ يَترُكوا دينَهُم عندَ بابِ المجلِسِ التَّشريعيِّ قبلَ الدُّخولِ،وأنْ يَنسَلِخوا كُلِّيّاً عَنهُ طوالَ ساعاتِ تواجُدِهِم تحتَ قُبَّةِ المجلِسِ التَّشريعيِّ؛وإلَّا لَجازَ لكلِّ فِئَةٍ أنْ تقتَرِحَ مِنَ التَّشريعاتِ مايوافِقُ دينَهَا.

**فائدة هل يكفُرُ المسلِمُ بالقولِ؟**

ـ يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ اللهُ):(إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أخبرَ أنَّ ردَّتَهُم كانَتْ بقيلِهِم للَّذينَ كَرِهوا، ما نَزَّلَ اللهُ سَنُطيعُكُم في بعضِ الأمرِ) جامِعُ البيانِ لآحكامِ القرآنِ٢١/٩٢-٩٦.

ـ ويقولُ ابنُ حزمٍ(رحمَهُ اللهُ)عَن قولِ اللهِ تعالى:(ذلِكَ بأنَّهُم قالوا للَّذينَ ...):(وأخبَرَنا تعالى أنَّهُ يعرِفُ إسرارَهُم،ولَم يَقُلْ تعالى:إنَّها جحدٌ أو تصديقٌ،بل قد صَحَّ أنَّ فى سِرِّهِم التَّصديقُ؛لأنَّ الهُدى قَد تَبَيَّنَ لَهُم. ومَن تَبَيَّنَ لَهُ شَيءٌ فلا يُمكِنُ البَتَّةَ أنْ يجحَدَهُ بقلبِهِ أصلاً)،وقالَ عَن قولِهِ تعالى:{يَحلِفونَ باللهِ ما قالوا،ولَقَد قالوا كَلِمَةَ الكفرِ،وكَفَروا بَعدَ إسلامِهِم}:(فَصَحَّ بِنَصِّ القرآنِ أنَّ مَن قالَ كَلِمَةَ الكفرِ،دونَ تَقيَّةٍ،فقد كَفَرَ بعدَ إسلامِهِ،فَصَحَّ أنَّ مَن إعتَقَدَ الإيمانَ وتَلَفَّظَ بالكفرِ فهو عِندَ اللهِ تعالى كافِرٌ بنَصِّ القرآنِ )تاريخُ وأصولُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ١/٤٤٩.

إذاً فاللهُ عزَّ وجلَّ كَفَّرَهُم بذلِكَ القولِ الَّذي قالوهُ للَّذينَ يكرهونَ مانَزَّلَ اللهُ تعالى؛لأنَّ طاعَةَ الكفَّارِ الَّذينَ يكرَهونَ مانَزَّلَ اللهُ تعالى في(بعضِ الأمرِ)عَمَلٌ مخرِجٌ مِنَ المِلَّةِ؛ قالَ تَعالى:(...وإنْ أطعتُموهُم إنَّكُم لَمُشرِكونَ)وقد مَرَّتْ الآيَةُ مَعَنا فيمامضى.

ــ ويقول الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ اللهُ):(الآيَةُ الكريمَةُ تدلُّ على أنَّ كلَّ مَن أطاعَ مَن كَرِهَ ما نَزَّلَ اللهُ في معاونَتِهِ لَهُ على كراهَتِهِ ومؤازرَتِهِ لَهُ على ذلِكَ الباطِلِ،أنَّهُ كافِرٌ باللهِ؛بدليلِ قولِهِ تعالى فيمَن كانَ كذلِكَ: {فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ}أضواءُ البَيانِ/سورَةُ محمَّد.

ومِمَّا لايَخفى أنَّ قولَ المرتَدِّينَ عَنِ الهُدى بَعدَ تَبَيُّنِهِ للكارِهينَ لِمَا نَزَّلَ اللهُ(سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ)كانَ في السِّرِّ والخَفاءِ،وبإرتدادِهِم غابَ عَنهُم عِلمُ اللهُ تَعالى فيما أَسَرُّوهُ إلى أولئِكَ الكارِهينَ وأنَّهُ سَيَفضَحُهُم.

ـ ويقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ اللهُ):(" واللهُ يعلَمُ إسرارَهُم " أيْ ما يسرُّونَ وما يخفونَ اللهُ مُطَّلِعٌ عَلَيهِ وعالِمٌ بِهِ كَقَولِهِ تَبارَكَ وتَعالى " واللهُ يَكتُبُ ما يُبَيِّتونَ) تفسيرُ ابن كثيرٍ/سورَةُ محمَّد.

قالَ تعالى:(إنَّ اللهَ لايخفى عَلَيهِ شيءٌ في الأرضِ ولا في السَّماءِ...)،وقالَ(أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)،وقالَ:( مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ...)،وقال:( فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ).

وهذِهِ حالُ المرتَدِّينَ بعدَ إرتدادِهِم عَنِ الهُدى.والآيَةُ تُبَيِّنُ شِدَّةَ ماهُم عَلَيهِ عِندَ الموتِ،وهذِهِ بدايَةُ رحلَتِهِم إلى الآخِرَةِ نَسألُ اللهَ تعالى العافيَةَ.

يقولُ تَعالى:( وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ...).

وسَبَبُ رِدَّةِ هؤلاءِ وموتِهِم بهذِهِ الطَّريقَةِ على أيدي الملائكَةِ؛قالَ تَعالى:( ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ).

إنَّ الَّذي أسخَطَ اللهَ تعالى مِن هؤلاءِ:

١ـ أنَّهُم إتَّبَعوا الباطِلَ بعدَ إرتدادِهِم عَنِ الحقِّ الَّذي تَبَيَّنَ لَهُم،وماذا بعدَ الحقِّ إلَّا الضَّلالَ؟

فكلُّ مَن ارتَدَّ عَنِ الحقِّ لابُدَّ أنَّهُ وَقَعَ في الباطِلِ؛إذ لامَوطِنَ ثالِث بينَهُما؛لأنَّ بَينَهُما تناقُضٌ بحيثُ لايجتَمِعانِ ولايرتَفِعانِ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ،أيْ إذا أثبَتْنا الحقَّ فقد إرتَفَعَ الباطِلُ،وإذا أثبتْنا الباطِلَ فقد إرتَفَعَ الحقُّ.

٢ـ أنَّهُم إتَّبَعوا الَّذينَ يكرهونَ مانَزَّلَ اللهُ تعالى.عِلماً أنَّ طاعَتَهُم وإتِّباعَهُم لَهُم لَيسَتْ على الإطلاقِ بل في بعضِ الأمرِ.

يقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وقولُهُ:{وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ}؛لأنَّ مَن أطاعَ مَن كَرِهَ مانَزَّلَ اللهُ فقد كَرِهَ رضوانَ اللهِ؛لأنَّ رضوانَهُ تعالى ليسَ إلَّا في العَمَلِ بِمَا نَزَّلَ،فاستَلْزَمَتْ كراهَةُ مانَزَّلَ،كراهَةَ رضوانِهِ؛لأنَّ رضوانَهُ فيما نَزَّلَ،ومَن أطاعَ كارِهَهُ،فهو كَكارِهِهِ)أضواءُ البَيانِ/تفسيرُ سورَةِ محمَّد.

وهذِهِ الكراهَةُ ثابِتَةٌ بمالايقبَلُ نقاشاً ولا جِدالاً لِسَبَبَينِ:

الأوَّل:إنْ كَرِهَ ما يُرضي اللهَ تَعالى مِن أعمالِ القُلوبِ،والَّذي أخبَرَ عَن كُرهِهِم مَن لاتخفى عَلَيهِ خائِنَةُ الأعيُنِ وماتُخفي الصُّدورُ؛قالَ تَعالى:( إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ )،وقالَ:( يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ )،وقالَ:( وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ).

الثَّاني:أنَّ اللهَ تَعالى قد ذَكَرَ مِن أقوالِهِم وأعمالِهِم مايدلُّ دلالَةً واضِحَةً على كُرهِهِم لَمِا يُرضي اللهَ تَعالى ٠وقد بَيَّنَّاهُ وللهِ الفضلُ والمنَّةُ.

عَنِ النعمانِ بنِ بشيرٍ(رَحِمَهُ اللهُ)قالَ:سَمِعتُ رسولَ اللهِ(صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) يقولُ:(٠٠٠ألا وإنَّ في الجَسَدِ مضغَةٌ إذا صلحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كلُّهُ،وإذا فسدَتْ فَسَدَ الجسَدُ كلُّهُ ألا وهي القَلبُ)رواهُ البُخاريُّ.

والنَّتيجَةُ الشَّرعيَّةُ لِهَذِهِ المقَدِّماتِ:(فأحبَطَ أعمالَهُم).

ـ يقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):({فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ}أيْ ماعَمِلوهُ مِن صَدَقَةٍ وصِلَةِ رحِمٍ وغيرِ ذلِكَ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ محمَّد.

ـ يقولُ الشَّنقيطيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وقولُهُ:{فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ}أيْ أبطَلَها؛لأنَّ الكفرَ سَيِّئَةٌ لاتنفَعُ مَعَها حَسَنَةٌ). أضواءُ البيانِ/تفسيرُ سورَةِ محمَّد.

وإحباطُ العَمَلِ(كصلاتِهِم وصومِهِم وحجِّهِم....)إبطالُ ثوابِها؛عَن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ-صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ- « إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً يُعْطَى بِهَا فِى الدُّنْيَا وَيُجْزَى بِهَا فِى الآخِرَةِ وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُطْعَمُ بِحَسَنَاتِ مَا عَمِلَ بِهَا لِلَّهِ فِى الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا أَفْضَى إِلَى الآخِرَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَةٌ يُجْزَى بِهَا » رواهُ الإمامُ مسلِمٌ.

فائدة: قولُهُم: الشَّريعَةُ الإسلاميَّةِ مصدَرٌ مِن مصادِرِ التَّشريعِ.ما مَدى شرعيَّةُ هذا الكلام؟

هل في كتابِ اللهِ تَعالى مايجيزُ أنْ نجعَلَ بعضَ الدِّينِ للهِ وبعضَهُ لِغَيرِهِ مِن خلالِ كتابَةِ الدُّستورِ ومِن خلالِ تَغييرِ بعضِ الأحكامِ مِن خلالِ المشارَكَةِ في المجالِسِ النِّيابيَّةِ!؟

أقولُ مستعيناً باللهِ تَعالى:

الإسلامُ يُدخَلُ فيهِ كُلًّا مُتَكامِلاً؛قالَ تَعالى:(يا أيُّها الَّذين آمنوا ادخُلوا في السِّلمِ كافَّةً ٠٠٠). وسبَبُ نزولِ هذِهِ الآيَةِ،قالَ الواحديُّ(رحِمَهُ اللهُ):( (يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا ادخُلوا في السِّلمِ كافَّةً)الآيَة.قالَ عطاءٌ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ:نَزَلَتْ هذِهِ الآيَةُ في عبدِ اللهِ بنِ سلامٍ وأصحابِهِ،وذلِكَ أنَّهُم حينَ آمنوا بالنَّبيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)فآمنوا بشريعَتِهِ وشريعَةِ موسى، فَعَظَّموا السَّبتَ وكَرِهوا لَحمَ الإبلِ وألبانَها بعدَ ما أسلَموا،فأنكَرَ ذلِكَ عَلَيهِم المسلِمونَ،فقالوا:إنَّا نقوى على هذا وهذا،وقالوا للنَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):إنَّ التَّوراةَ كتابُ اللهِ فَدَعنا فَلْنَعمَلْ بِها، فأنزَلَ اللهُ تَعالى هذِهِ الآيَةَ).أسبابُ النُّزولِ للواحِديّ.

ومعنى: السَّلْم والسِّلْم:

قالَ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(قالَ الكسائيُّ وأكثَرُ أهلِ البَصرَةِ:السَّلمُ والسِّلمُ بمعنى واحِدٍ،وتعني الإسلامَ والمسالَمَةَ.وفرَّقَ أبو عمروٍ بينَ السِّلْمِ وبينَ السَّلْمِ،قالَ:السِّلمُ وهو الإسلامُ،السَّلمُ وهو المسالَمَةُ والمصالَحَةُ وأضافَ عاصِمُ الجحدريُّ:السَّلَمُ وهو الصُّلحُ،إلَّا أنَّ المبرِّدَ ومحمَّداً بنَ يزيدَ أنكرا هذِهِ التَّقسيماتِ،وقالَ محمَّدٌ بنُ يزيدَ:يحتاجُ مِن فَرَّقَ إلى دليلٍ وقد جَعَلَها البَصريُّونَ كلَّها بمعنى واحِدٍ،وقالوا :بنو فلانٍ سِلمٌ وسَلْمٌ وسَلَمٌ ، بمعنى واحِدٍ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٢٢/٣.أه بتَصَرُّفٍ.

يقولُ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(الَّذينَ فتَحوا"السِّينَ" مِنَ"السَّلمِ"، فإنَّهُم وجَّهوا تأويلَها إلى المسالَمَةِ،بمعنى: ادخُلوا في الصُّلحِ والمسالَمَةِ وتَركِ الحربِ وإعطاءِ الجزيَةِ،وأمَّا الَّذينَ قرأوا ذلِكَ بالكسرِ مِنَ"السِّينِ" فإنَّهُم مختَلِفونَ في تأويلِهِ.فمِنهُم مَن يوجِّهُهُ إلى الإسلامِ، بمعنى ادخُلوا في الإسلامِ كافَّةً،ومِنهُم مَن يُوجِّهُهُ إلى الصُّلحِ،بمعنى:ادخُلوا في الصُّلحِ)جامِعُ البيانِ٢٥٣/٤.

وسيأتي رَدُّ الإمامِ الطَّبريِّ على مَن حَمَلَ السِّلمَ على المصالَحَةِ.

**فائدة:مَنِ المخاطَبُ بالآيَةِ الكريمَةِ؟**

تَنَوَّعَتْ أقوالُ أهلِ العلمِ(رحِمَهُم اللهُ)حولَ تحديدِ المقصودِ مِنَ الآيَةِ الكريمَةِ،فَمِنهُم مَن قالَ:(المؤمِنونَ)؛

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(يقولُ تَعالى آمِراً عبادَهُ المؤمِنينَ بِهِ المصَدِّقينَ برسولِهِ:أنْ يأخُذوا بجميعِ عُرَى الإسلامِ وشرائِعِهِ،والعَمَلِ بجميعِ أوامِرِهِ،وتَرْكِ جميعِ زواجِرِهِ ما استطاعوا مِن ذلِكَ).تفسيرُ ابنِ كثيرٍ١/ ٥٦٥.

وقيلَ: (الخِطابُ للمسلمينَ الخُلَّصِ،والمرادُ مِنَ السِّلمِ شُعَبُ الإسلامِ،وكافَّةً حالٌ مِنهُ،والمعنى:ادخُلوا أيُّها المسلِمونَ المؤمِنونَ بمحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في شُعَبِ الإيمانِ كلِّها،ولا تُخِلُّوا بشيءٍ مِن أحكامِهِ) الآلوسيُّ ١٨٤/٢،والبحرُ المحيطُ لأبي حيَّانٍ٧٨/٢.

وقالَ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وإنَّما اختَرنا ما اختَرنا مِنَ التَّأويلِ في قولِهِ:" ادخُلوا في السِّلمِ" وصَرَفنا مَعناهُ إلى الإسلامِ؛لأنَّ الآيَةَ مُخاطَبٌ بِها المؤمِنونَ،فَلَنْ يَعدوَ الخطابُ؛إذ كانَ خِطاباً للمؤمِنينَ مِن أحَدِ أمرينِ:إمَّا أنْ يكونَ خِطاباً للمؤمِنينَ بمحَمَّدٍ المصَدِّقينَ بِهِ وبِمَا جاءَ بِهِ، فإنْ يَكُنْ ذلِكَ كذلِكَ، فلا مَعنى أنْ يُقالَ لَهُم وهُم أهلُ الإيمانِ:"ادخُلوا في صلحِ المؤمِنينَ ومسالَمَتِهِم"؛لأنَّ المسالَمَةَ والمصالَحَةَ إنَّما يؤمَرُ بِها مَن كانَ حَرباً بتركِ الحربِ،فأمَّا الموالي فلايَجوزُ أنْ يُقالَ لَهُ:"صالِحْ فلاناً"،ولا حربَ بينَهُما ولا عداوَةَ.أو يكونَ خطاباً لأهلِ الإيمانِ بِمَن قَبلَ محمَّدٍ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مِنَ الأنبياءِ المصدِّقينَ بِهِم،وبِمَا جاءوا بِهِ مِن عندِ اللهِ المنكِرينَ محُمَّداً ونبوَّتَهُ،فقيلَ لَهُم:"ادخُلوا في السِّلمِ"،يعني بِهِ الإسلامَ،لا الصُّلحَ؛لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ إنَّما أمَرَ عبادَهُ بالإيمانِ بِهِ وبنبيِّهِ

محمَّدٌ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ)وماجاءَ بِهِ،وإلى الَّذي دعاهُم دونَ المسالَمَةِ والمصالَحَةِ،بل نهى نَبِيَّهُ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)في بعضِ الأحوالِ عَن دعاءِ أهلِ الكفرِ إلى الصُّلحِ،فقالَ:(فَلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ).

فإنْ قالَ: فما وجهُ دعاءِ المؤمِنِ بِمُحَمَّدٍ،وبِماجاءَ بِهِ إلى الإسلامِ؟

قيلَ:وجهُ دُعائِهِ إلى ذلِكَ الأمرِ لَهُ بالعَمَلِ بجميعِ شرائِعِهِ،وإقامَةُ جَميعِ أحكامِهِ وحُدودِهِ،دونَ تضييعِ بعضِهِ والعمَلِ ببعضِهِ.وإذا كانَ ذلِكَ معناهُ،كانَ قولُهُ" كافَّةً"مِن صِفَةِ"السِّلمِ"،ويكونُ تأويلُهُ:ادخُلوا في العَمَلِ بجميعِ معاني السِّلمِ،ولاتضيِّعوا شيئاً منهُ ياأهلَ الإيمانِ بِمُحَمَّدٍ وما جاءَ بِهِ.

وبنحو هذا المعنى كانَ يقولُ عكرِمَةُ في تأويلِ ذلِكَ ) تفسيرُ الطَّبريِّ ٢٥٤/٤-٢٥٥.

ومِنهُم مَن قالَ: مَن آمَنَ مِن أهلِ الكتابِ، وإنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ فيهِم؛يقولُ الآلوسيُّ(رحِمَهُ اللهُ):({ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُواْ أدخُلوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً})ذَكَرَ(رحِمَهُ اللهُ)سَبَبَ نزولِ الآيَةِ بروايَةِ ابنِ عَبَّاسٍ(رضِيَ اللهُ عَنهُما)،ثُمَّ قالَ:(فالخِطابُ لِمُؤمني أهلِ الكتابِ).أنظُرْ الآلوسيَّ١٨٤/٢،والرازي٢٢٤/٣،والبغوي٢٤٠/١.

إنْ كانَ المقصودُ مَن آمنَ مِن أهلِ الكتابِ:

ـ يقولُ بنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(أنَّهُم أمِروا[كلُّهُم]أنْ يعمَلوا بجميعِ شُعَبِ الإيمانِ وشرائِعِ الإسلامِ،وهي كَثيرَةٌ جِدّاً ما استطاعوا مِنها...وقالَ ابنُ أبي حاتِمٍ:٠٠٠عَن ابنِ عبَّاسٍ:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً}.كذا قرأَها بالنَّصبِ يعني مؤمني أهلِ الكتابِ٠٠٠{ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً }يقولُ:ادخُلوا في شرائِعِ دينِ مُحمَّدٍ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)ولاتدَعوا مِنها شيئاً وحَسبُكُم بالإيمانِ بالتَّوراةِ وما فيها).ابنُ كثيرٍ٥٦٦/١،وانظُرْ الرَّازي٢٢٥/٣.

وقالَ أبوحيَّانٍ:( فإنْ كانَ الخِطابُ لابنِ سلامٍ وأصحابِهِ فقد أُمِروا بالدُّخولِ في شرائِعِ الإسلامِ،وأنْ لا يبقوا على شيءٍ مِن شرائِعِ أهلِ الكتابِ الَّتي لاتوافِقُ شرائِعَ الإسلامِ).البحرُ المحيط٧٨/٢.

وجاءَ أيضاً:(نَزَلَتْ هذِهِ الآيَةُ في مؤمِني أهلِ الكتابِ عبدِ اللهِ بنِ سلامِ النَّضيريِّ وأصحابِهِ٠٠{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً}أيْ في الإسلامِ،قالَ مجاهِدٌ:في أحكامِ أهلِ الإسلامِ وأعمالِهِم{كَافَّةً}أيْ جَميعاً،وقيلَ:ادخُلوا في الإسلامِ إلى منتهى شرائِعِهِ كافّينَ عَنِ المجاوَزَةِ إلى غيرِهِ)البغوي٢٤٠/١ـ الرازي٢٢٤/٣.

يقولُ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(والصَّوابُ مِنَ القولِ في ذلِكَ عندي أنْ يُقالَ:إنَّ اللهَ جلَّ ثناؤهُ أمَرَ الَّذينَ آمنوا بالدُّخولِ في العَمَلِ بشرائِعِ الإسلامِ كلِّها،وقد يدخُلُ في"الذين آمنوا"المصدِّقونَ بِمُحَمَّدٍ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)وبِماجاءَ بِهِ،والمصدِّقونَ بِمَن قَبلَهُ مِنَ الأنبياءِ والرُّسُلِ،وماجاءوا بِهِ،وقد دعا اللهُ عَزَّ وجَلَّ كِلا الفَريقَينِ إلى العَمَلِ بشرائِعِ الإسلامِ وحدودِهِ،والمحافَظَةِ على فرائِضِهِ الَّتي فَرَضَها،ونهاهُم عَن تضييعِ شيءٍ مِن ذلِكَ،فالآيَةُ عامَّةٌ لكلِّ مَن شملَهُ اسمُ"الإيمانِ"،فلا وجهَ لِخُصوصِ بعضٍ بِها دونَ بعضٍ)جامِعُ البيانِ في تأويلِ القرآنِ٢٥٦/٤.

أقولُ مستعيناً باللهِ تعالى:

القاعِدَةُ في قولِ العُلماءِ(رحِمَهُم اللهُ):أنَّ الإيمانَ والإسلامَ إذا إفترقا إجتمَعا(أيْ إذا ذُكِرَ الإيمانُ لِوَحدِهِ فإنَّهُ يشمَلُ الإسلامَ أيضاً،وإذا ذُكِرَ الإسلامُ لِوَحدِهِ،فإنَّهُ يشمَلُ الإيمانَ أيضاً)،وأنَّ الإيمانَ والإسلامَ إذا إجتمَعا إفترَقا(أي أنَّ الإيمانَ ينصَرِفُ إلى معنىً،والإسلامُ ينصَرِفُ إلى مَعنىً آخَرَ،والإصلُ في ذلِكَ حديثُ جبريلٍ(عَلَيهِ السَّلامُ)عِندَما سألَ رسولَ اللهِ(صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)عَنِ الإسلامِ فقالَ: ((أنْ تشهَدَ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ،وتقيمَ الصَّلاةَ وتؤتِيَ الزَّكاةَ...))وسألَهُ عَنِ الإيمانِ،فقالَ:(أنْ تؤمِنَ باللهِ وملائِكَتِهِ وكُتُبِهِ ورسُلِهِ واليومِ الآخِرِ،وأنْ تؤمِنَ بالقَدَرِ خيرِهِ وشَرِّهِ).

فكلُّ مَن حَقَّقَ الإيمانَ فإنَّهُ مسلِمٌ؛لأنَّ الإيمانَ يقتَضي ذلِكَ،؛إذ أنَّ مِن مقتَضياتِ الإيمانِ تحقيقُ الإسلامِ- إنَّما جاءَ التَّأكيدُ في الآيَةِ حَتَّى لايَدَعَ أهلُ الإيمانِ شيئاً مِن أحكامِ الإسلامِ-، وأمَّا مَن حَقَّقَ أركانَ الإسلامِ لايكونُ بالضَّرورَةِ قد حَقَّقَ الإيمانَ،واللهُ تعالى أعلَمُ وأحكَمُ.

أمَرَ اللهُ تعالى المؤمِنينَ أنْ يدخُلوا في الإسلامِ كافَّةً،فرائِضِهِ وحدودِهِ وأحكامِهِ وأنْ لايدعوا مِنهُ شيئاً ما استطاعوا إليهِ سَبيلاً،وأنْ يَعمَلوا بِهِ كلَّا مُتكامِلاً دونَ تركِ بعضٍ وتضييعِ بعضٍ،ودونَ أنْ يكونَ إلى جانِبِهِ أيُّ تشريعٍ آخَرَ مِن أيِّ جِهَةٍ كانَتْ،وإنْ كانَتْ مِنَ الكُتُبِ السَّماوِيَّةِ السَّابِقَةِ كالتَّوراةِ.

فَمَن كانَ مؤمِناً على مِنهاجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ ملزَمٌ بأمرِ اللهِ تعالى أنْ يأخُذَ الإسلامَ كلَّا مُتكامِلاً دونَ أنْ يَترُكَ مِنهُ شَيئاً أو يضيِّعَ مِنهُ شيئاً،إلَّا فيما يعذَرُ فيهِ شَرعاً لاعقلاً ولاهوىً ولامصلَحَةً مزعومَةً غيرَ منضَبِطَةٍ بالشَّرعِ؛ولهذا فإنَّ المنافِقَ الَّذي لَم يؤمِنْ في قلبِهِ يأخُذُ مِنَ الإسلامِ بقدرِ ما يبقيهِ في دائِرَةِ أهلِ الإيمانِ،ويدَعُ مِنهُ ما وَجَدَ إلى تركِهِ سَبيلاً؛لأنَّهُ ليسَ بِمؤمِنٍ.

وهذِهِ الآيَةُ دليلٌ على أنَّ العَمَلَ مِنَ الإيمانِ.

فَمَن أَخَذَ مِنَ الإسلامِ شَيئاً وتَرَكَ شيئاً مختاراً لَم يدخُلْ في الإسلامِ كافَّةً كما أَمَرَ اللهُ تعالى عبادَهُ المؤمنينَ.والإيمانُ الصَّحيحُ يلزَمُهُ أنْ يأخُذَ الإسلامَ كُلَّا مُتكامِلاً،فلايَدخُلُ في الإسلامِ كافَّةً بكلِّ تَشريعاتِهِ إلَّا مَن كانَ على مِنهاجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ في الإيمانِ باللهِ تعالى في توحيدِ أُلوهيَّتِهِ وربوبيَّتِهِ،ومِن توحيدِ أُلوهيَّتِهِ وربوبيَّتِهِ أنْ يكونَ الحكمُ لَهُ تعالى وحدَهُ،ومَن جَعَلَ مَعَ حكمِهِ حُكماً آخَرَ مِن أيِّ جِهَةٍ كانَتْ -وإنْ مِنَ الشَّرائِعِ المنسوخَةِ كما في سَبَبِ النُّزولِ ـ لَم يوحِّدْ اللهَ تعالى توحيداً كامِلاً، ومَن لَم يَكُنْ كذلِكَ فإنَّهُ لايدخُلُ في الإسلامِ كافَّةً،ويُمكِنُ أنْ يَدَعَ مِنَ الإسلامِ أشياءَ،ويرضى أنْ يكونَ مَعَ شرعِ اللهِ تعالى تشريعٌ آخَرُ وإنْ كانَ مِن وحيِ الشَّيطانِ -كما في القوانينِ الوضعيَّةِ-،ويرضى أنْ يُشارِكَ في كتابَةِ الدُّستورِ ويجعَلُ الإسلامَ مصدَراً مِن مصادِرِ التَّشريعِ إلى جانِبِ مصادِرَ أُخرى مِن قوانينِ بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا،ومِمَّا يرونَهُ موافِقاً لأهوائِهِم.

فهل مَن يُقِرُّ أنَّ الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ مصدَرٌ مِن مصادِرِ التَّشريعِ إلى جانِبِ مصادِرَ أُخرى مؤمِنٌ داخِلٌ في الإسلامِ كافَّةً!؟

وهل مَن ظنَّ أنَّهُ مِن خلالِ المشارَكةِ في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ أنَّهُ سَيعمَلُ على أنْ يجعَلَ بعضَ الدِّينِ للهِ ويبقى البعضُ الآخَرُ للشَّيطانِ مؤمِنٌ داخِلٌ في الإسلامِ كافَّةً!؟

والأحزابُ المنتَسِبَةُ إلى الإسلامِ والَّتي تدخُلُ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ وتكونُ جزءاً مِنَ الطَّاغوتِ،وقد أُمِروا أنْ يكفُروا بِهِ وأنْ يجتَنِبوهُ ومِن خلالِها يُخالِفونَ أحكامَ اللهِ تعالى،فهؤلاءِ يقيناً لَم يدخُلوا في الإسلامِ كافَّةً كما أمَرَ اللهُ تعالى أهلَ الإيمانِ،وإنَّما أخَذوا مِنهُ مالا يَتَعارَضُ مَعَ الطَّاغوتِ ومَعَ عَمَلِهِم مَعَ الطَّاغوتِ،وتَرَكوا مِنَ الإسلامِ كلَّ مالايُريدُهُ الطَّاغوتُ،ووافقوا الطَّاغوتَ في كلِّ ماخالَفَ الإسلامَ ومِمَّا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ.هذِهِ هي حقيقَةُ الأحزابِ المنتَسِبَةِ إلى الإسلامِ المشارِكَةِ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ، فهم يقيناً لَيسوا مِنَ الَّذينَ دَخَلوا في الإسلامِ كافَّةً.

وقولُهُم:إنَّنا نحكِّمُ مانستطيعُ تحكيمَهُ مِن شرعِ اللهِ تعالى مِن خلالِ البرلمانِ.فهذا الكلامُ غيرُ مقبولٍ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ ؛لأنَّ المجلِسَ التَّشريعيَّ يتَعامَلُ مَعَ دستورٍ ثابتٍ لايقبَلُ التَّغييرَ،أمَّا المستجِدَّاتُ الَّتي يَضَعونَ لَها التَّشريعاتِ خلالَ دوراتِهِم التَّشريعيَّةِ،فإنَّ هذِهِ التَّشريعاتُ لايُمكِنُ أنْ تكونَ مُستَمَدَّةً مِنَ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ؛لأنَّ المجلِسَ التَّشريعيَّ في تشريعاتِهِ لايُقِرُّ بأيِّ دينٍ،وإنَّما يلتَزِمُ بقواعِدِ الدُّستورِ؛ ولأنَّ مَن مَعَهُم مِنَ الأحزابِ لايُمكِنُ أنْ يقرُّوهُم على ما يطرَحونَهُ مِنَ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ.

إذاً القولُ:أنَّ الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ مَصدَرٌ مِن مصادِرِ التَّشريعِ مخالِفٌ لِتلكَ الآيَةِ الكريمَةِ مُخالَفَةً صريحَةً وواضِحَةً.

والقولُ:إنَّنا ندخُلُ في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ؛لِنُحَوِّلَ مِنَ القوانينِ مانستطيعُ تحويلَهُ إلى الإسلامِ،قولٌ مُخالِفٌ لِتلكَ الآيَةِ الكريمَةِ مخالَفَةً صريحَةً واضِحَةً.

ومايَترُكُ أحَدٌ مِنَ الإسلامِ شيئاً مُختاراً إلَّا لِخَلَلٍ في إيمانِهِ؛لأنَّ أهلَ الإيمانِ مِمَّنْ على منهاجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ قد أمَرَهُم اللهُ تعالى أنْ لايَدَعوا مِنَ الإسلامِ شيئاً،وأنْ يأخذوهُ كُلًّا مُتكامِلاً.

فأيُّ خَلَلٍ في الإيمانِ أعظَمُ مِن أنْ تشارِكَ في كتابَةِ دستورٍ يخالِفُ شريعَةَ اللهِ تعالى؟

وأيُّ خَلَلٍ في الإيمانِ أعظَمُ مِن أنْ يُحكَمَ العبادُ والبلادُ بِتِلكَ الأحكامِ الَّتي هي مِن وحيِ الشَّيطانِ؟

إذاً ما المطلوبُ مِمَّن آمَنَ باللهِ تعالى ووحَّدَهُ توحيداً كامِلاً في أُلوهيَّتِهِ وربوبيَّتِهِ وحاكميَّتِهِ تجاهَ مَن جَعَلَ الإسلامَ مصدَراً مِن مصادِرِ التَّشريعِ،وجَعَلَ قُصارى مايَتَمَنَّاهُ أنْ يكونَ بعضُ الحكمِ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ للهِ مِن خلالِ المشارَكَةِ في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ؟

قالَ تعالى:( وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ).

٣ـ وقالَ بعضُ العُلماءِ(رحمَهُم اللهُ):إنَّ المقصودَ بالآيَةِ أهلُ الكتابِ مِنَ اليهودِ والنَّصارى وأنَّهُم هُم المخاطَبونَ بِها.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(وقالَ ابنُ عبَّاسٍ:"نَزَلَتْ الآيَةُ في أهلِ الكِتابِ،والمعنى:يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا بموسى وعيسى ادخُلوا في الإسلامِ بِمُحَمَّدٍ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)كافَّةً".وفي صحيحِ مسلمٍ عَن أبي هريرَةَ عَن رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قالَ:"والَّذي نَفسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لايسمَعُ بي أحَدٌ مِن هذِهِ الأُمَّةِ يهوديٌّ ولانصرانيٌّ ثمَّ يموتُ ولَم يؤمِنْ بالَّذي أرسِلتُ بِهِ إلَّا كانَ مِن أصحابِ النَّارِ").الجامِعُ لأحكامِ القُرآنِ٢٢/٣.

أقولُ مستعيناً باللهِ تعالى:لاننكِرُ على الإمامِ الجليلِ القرطبيِّ(رحمَهُ اللهُ)قولَهُ،ولكِنْ هُناكَ مايَمنَعُ مِن ذلِكَ:

١ـ حَملُ قولِهِ تعالى:(ياأيُّها الَّذينَ آمَنوا)على أهلِ الكِتابِ لَم يَرِدْ في القرآنِ؛لأنَّ الخِطابَ القرآنيَّ لَهُم بـ( يا أهلَ الكتابِ).

٢ـ الآيَةُ الكريمَةُ لاتقتَضي ذلِكَ التَّقديرَ - والعُلماءُ يَعتَبِرونَ التَّقديرَ مِن غيرِ حاجَةٍ إليهِ زيادَةٌ على النَّصِّ،والزِّيادَةُ على النَّصِّ مِن غيرِ حاجَةٍ غيرُ جائِزَةٍ-.

وهناكَ آياتٌ أخرى خاطَبَ اللهُ تعالى بها أهلَ الكِتابِ يدعوهُم فيها إلى الإسلامِ؛قالَ تعالى:( قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ٠٠٠).

٣ـ المنافِقونَ :

يقولُ البَغويُّ(رحمَهُ اللهُ):(أو:في المنافِقينَ،واحتجَّ لِهذا بورودِها عقيبَ صِفَةِ المنافِقينَ).تفسيرُ البَغويّ ٢٤٠/١

يقولُ القُرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(وقيلَ:أمَرَ مَن آمَنَ بأفواهِهِم أنْ يدخُلوا فيهِ بقلوبِهِم).الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ ٢٢/٣.

وقالَ الرَّازي(رحمَهُ اللهُ):(إنَّ المرادَ بالآيَةِ المنافِقونَ،والتَّقديرُ:ياأيُّها الَّذينَ آمنوا بألسِنَتِهِم ادخُلوا بكلِّيَّتِكُم في الإسلامِ ٠٠٠،ومَن قالَ بهذا التَّأويلِ احتجَّ على صِحَّتِهِ بأنَّ هذِهِ الآيَةَ إنَّما ورَدَتْ عقيبَ ما مَضى مِن ذكرِ المنافِقينَ وهو قولُهُ:{وَمِنَ الناس مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ}فلَمَّا وَصَفَ المنافِقَ بِمَا ذَكَرَ دعا في هذِهِ الآيَةِ إلى الإيمانِ بالقلبِ وتركِ النِّفاقِ)تفسيرُ الرَّازي٢٢٤/٣.

وقالَ أبوحيَّانٍ:(وإنْ كانَ الخِطابُ للمنافِقينَ،فالمعنى:يامَن آمَنَ بلِسانِهِ أدخُلْ في الإسلامِ بالقلبِ حَتَّى يطابِقَ القولُ الإعتِقادَ).البحرُ المحيطُ لأبي حَيَّانٍ التَّوحيديّ٧٨/٢.

وقالَ الآلوسيُّ:(الخِطابُ للمنافِقينَ ، والسِّلمُ بمعنى الاستسلامِ والطَّاعَةُ على ما هو الأصلُ فيهِ ، وكافَّةً حالٌ مِن الضَّميرِ أيضاً ، أي استسلِموا للهِ تَعالى وأطيعوهُ جملَةً واتركوا النِّفاقَ وآمِنوا ظاهِراً وباطِناً) الآلوسي ١٨٢/٤

أقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى: إنَّ القولَ بأنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ في المنافِقينَ، بُنِيَ على سَبَبَينِ:

١ـ أنَّ المنافِقينَ ذُكِروا قبلَ هذِهِ الآيَةِ.إلَّا أنَّ مِنَ الواضِحِ أنَّ الآيَةَ عامَّةٌ قد جاءتْ بصيغَةِ(يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا أدخُلوا في السِّلمِ...)،وذِكرُ المنافِقينَ قبلَ هذِهِ الآيَةِ يَجعُلُ المنافِقينَ بعضَ أفرادِ هذا العامِّ،والقاعِدَةُ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ في مثلِ هذِهِ الآياتِ ماذَكَرَهُ الشَّوكانيُّ (رحمَهُ اللهُ)في(إرشادِ الفُحولِ):(ذكَرَ بعضَ أفرادِ العامِّ الموافِقِ لَهُ في الحكمِ لايقتَضي التَّخصيصَ عندَ الجُمهورِ).

٢ـ أنَّ النَّصَّ يقتَضي ذلِكَ التَّقديرَ أيْ: يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا بأفواهِهِم ولَم تؤمِنْ قلوبُهُم أدخُلوا في السِّلمِ أيْ في الإسلامِ كافَّةً.

ومعنى اقتضاءِ النَّصِ:أيْ أنَّ النَّصَّ لايُفهَمُ إلَّا بذكرِ ذلِكَ التَّقديرِ،ولكِنْ هَل النَّصُّ يقتَضِي ذلِكَ،وهل النَّصُّ يُمكِنُ أنْ يُفهَمَ بدونِ هذا التَّقديرِ أم لا؟ نَعَم يقيناً يُفهَمُ.

وطالَما أنَّ النَّصَّ يفهَمُ مِن غيرِ ذلِكَ الإقتضاءِ فإنَّ العُلماءَ يُسَمُّونَ هذا التَّقديرَ:زيادَةً على النَّصِ،وهو قولُ الرَّازي نفسُهُ،والزِّيادَةُ على النَّصِّ مِن غيرِ حاجَةٍ لاتَجوزُ.

٣ـ لايمكِنُ حَملُ خطابِ اللهِ تعالى إلى المؤمنينَ على المنافِقينَ،طالَما أنَّهُ لايوجَدُ مايَمنَعُ مِن حَملِهِ على أهلِ الإيمانِ؛لأنَّ المنافِقينَ صنفٌ ثالِثٌ وهُم غيرُ أهلِ الإيمانِ؛ولِهذا ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى في بدايَةِ سورَةِ البَقَرَةِ صِنفاً مُستَقِلًّا عَن أهلِ الإيمانِ وعَن أهلِ الكفرِ،وإنْ إعتُبِروا مِن ضمنِ أهلِ الإيمانِ في التَّعامُلِ بحكمِ ما يظهرونَهُ مِنَ الإيمانِ.واللهُ أعلمُ وأحكمُ.

وإذا قُلنا:أنَّها نَزَلَتْ في مَن آمَنَ مِن أهلِ الكتابِ كعبدِ اللهِ بنِ سلامٍ(رحِمَهُ اللهُ)وغيرِهِ مِمَّن أرادوا أنْ يُلزِموا أنفُسَهُم ببعضِ شريعَةِ التَّوراةِ،بإعتبارِ أنَّ العُلماءَ ذَكَروا ذلِكَ كسبَبٍ للنُّزولِ،لايوجَدُ مايَمنَعُ مِن ذلِكَ إلَّا أنَّ العبرَةَ تبقى بعمومِ اللفظِ لابخصوصِ السَّبَبِ،فالآيَةُ تشملُهُم وتشملُ مَن جاءَ الخطابُ باسمِهِم :(يا أَيُّها الَّذينَ آمنوا).

**ما المقصودُ بالسِّلمِ هُنا؟:**

فالمقصودُ بِهِ إمَّا الإسلامُ وإمَّا المسالَمَةُ وإمَّا المصالَحَةُ.

١ـ الإسلامُ:

روى الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ)بسَندِهِ عَن:(ابنِ عَبَّاسٍ وقتادَةَ والسُّدِّيِّ وابنِ زيدٍ والضَّحَّاكِ ومجاهِدٍ في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ:"ادخُلوا في السِّلمِ"، قالَ:ادخُلوا في الإسلامِ).جامِعُ البيانِ٢٥٣/٤،وتفسيرُ بنِ كثيرٍ٥٦٥/١، والدُّرُّ المنثورُ للسِّيوطيِّ٧٧/٢،وتفسيرُ الآلوسيِّ١٨٤/٢،والجامِعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيِّ٢٢/٣،وقالَ حذيفَةُ بنُ اليمانِ في هذِهِ الآيَةِ:(الإسلامُ ثمانيَةُ أسهُمٍ،الصَّلاةُ سَهمٌ،والزَّكاةُ سَهمٌ،والصَّومُ سَهمٌ،والحجُّ سَهمٌ،والعمرَةُ سَهمٌ،والجهادُ سهمٌ،والأمرُ بالمعروفِ سَهمٌ،والنَّهيُ عَنِ المنكرِ سَهمٌ،وقد خابَ مَن لاسَهمَ لَهُ في الإسلامِ)الجامِعُ لآحكامِ القرآنِ٢٢/٣.

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وأولى التَّأويلاتِ بقولِهِ:"ادخُلوا في السِلمِ"،قولُ مَن قالَ:معناهُ:ادخُلوا في الإسلامِ كافَّةً)جامِعُ البيانِ٢٥٣/٤.

٢ـ وذَكَرَ عُلماءُ آخرونَ معانيَ أُخرى للسِّلمِ وكلُّها مُتقارِبَةُ المعنى:كالدِّينِ والبِرِّ والطَّاعَةِ والموادَعَةِ.

يقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وقالَ طاوسُ ومجاهِدٌ:ادخُلوا في أمرِ الدِّينِ. سفيانُ الثَّوريُّ:في أنواعِ البِرِّ كلِّها)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٢٣/٣.

يقولُ بنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(وقالَ الضَّحَّاكُ،عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ،وأبو العالِيَةِ،والربيعُ بنُ أنَسٍ:{ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ}يعني:الطَّاعَةَ.وقالَ قتادَةُ أيضاً:الموادَعَةُ).تفسيرُ بنِ كثيرٍ٥٦٥/١.

قولُهُ تَعالى:(كافَّةً):

(وهو مشتَقٌّ مِن قولِهِم:كَفَفْتُ أي مَنَعْتُ،والكفُّ المنعُ،ومنهُ كُفَّةُ القميصِ - بالضَّمِّ -؛لأنَّها تَمنَعُ الثَّوبَ مِنَ الإنتشارِ،ومنهُ كِفَّةُ الميزانِ- بالكسرِ - الَّتي تجمَعُ الموزونَ وتمنَعُهُ أنْ ينتَشِرَ،ومنهُ كَفُّ الإنسانِ الَّذي يَجمَعُ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٢٢/٣ـ٢٣.

(وكافَّةً في الأصلِ صِفَةٌ مِن كَفَّ بمعنى مَنَعَ،استُعمِلَ بمعنى الجملَةِ بعلاقَةِ أنَّها مانِعَةٌ للأجزاءِ عَنِ التَّفَرُّقِ والتَّاءُ فيهِ للتَّأنيثِ أو النَّقلِ مِنَ الوصفيَّةِ إلى الإسميَّةِ كعامَّةٍ وخاصَّةٍ وقاطبَةٍ،أو للمُبالَغَةِ)تفسيرُ الآلوسيِّ١٨٤/٢.

(كافَّةً)حالٌ:قيلَ حالٌ مِنَ الضَّميرِ في(آمنوا)أو(أدخلوا)،وقيلَ:حالٌ مِنَ(السِّلمِ).

والفرقُ بينَهُم:أنَّها إذا كانَتْ حالاً مِنَ الفاعِلِ في(آمنوا)فإنَّ المعنى يكونُ ياأَيُّها الَّذينَ آمنوا ادخُلوا في الإسلامِ كلُّكُم جميعاً.

يقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(و"كافَّةً" معناهُ جميعاً،فهو نصبٌ على الحالِ مِنَ السِّلمِ،أو مِن ضميرِ المؤمِنينَ ٠٠٠ أيْ لا يَمتَنِعُ مِنكُم أَحَدٌ مِنَ الدُّخولِ في الإسلامِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٢٢/٣ـ٢٣،تفسيرُ بنِ كثيرٍ٥٦٦/١،تفسيرُ الآلوسيِّ ٢/ ١٨٤.

وإذا كانَتْ حالاً مِنَ الضَّميرِ في(ادخُلوا).

يقولُ الآلوسيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وهو هُنا حالٌ مِنَ الضَّميرِ في{أدْخُلوا}،والمعنى ادخُلوا في الإسلامِ بكلِّيَّتِكُم ولاتدَعوا شيئاً مِن ظاهِرِكُم وباطِنِكُم إلَّا والإسلامُ يستوعِبُهُ بحيثُ لايبقى مكانٌ لِغَيرِهِ مِن شريعَةِ موسى عَلَيهِ السَّلامُ)الآلوسيُّ١٨٤/٢،والبغويُّ٢٤٠/١.

أقولُ:ولَم أجِدْ مِن وجهٍ لقولِ العلماءِ(رحِمَهُم اللهُ) هذا إلَّا إذا قُلنا: إنَّ الإسلامَ والإيمانَ إذا تفَرَّقا إجتمَعا وإذا اجتمَعا تفَرَّقا ـ وهُنا قد اجتمَعا ـ . وفي هذا رَدٌّ على قولِ الرَّازي (رحِمَهُ اللهُ)الَّذي يَرى عَدَمَ جوازِ مخاطَبَةِ المؤمِنِ بالدُّخولِ في الإسلامِ؛لأنَّ الإيمانَ والإسلامَ واحِدٌ٠والأمرُ ليسَ هكذا على الإطلاقِ.

قالَ الرَّازي(رحِمَهُ اللهُ):(إنَّ كثيراً مِنَ المفسِّرينَ حَمَلوا السِّلمَ على الإسلامِ،فيصيرُ تقديرُ الآيَةِ:يا أَيُّها الَّذينَ آمنوا أدخُلوا في الإسلامِ،والإيمانُ هو الإسلامُ،ومعلومٌ أنَّ ذلِكَ غيرُ جائزٍ).تفسيرُ الرَّازي٢٢٤/٣.

ـ أمَّا اذا كانَت(كافَّةً)حالاً مِنَ(السِّلمِ)فإنَّ المعنى يكونُ:يا أَيُّها الَّذينَ آمنوا أدخُلوا في كلِّ شُعَبِ الإسلامِ، وخُذوا الإسلامَ كُلًّا مُتكامِلاً.

يقولُ بنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(ومِنَ المفَسِّرينَ مَن يجعَلُ قولَهُ:{كَافَّةً}حالاً مِنَ الدَّاخِلينَ،أيْ:ادخُلوا في الإسلامِ كلُّكُم.والصَّحيحُ الأوَّلُ،وهُو أنَّهُم أُمِروا[كلُّهُم]أنْ يعمَلوا بجميعِ شُعَبِ الإيمانِ وشرائِعِ الإسلامِ، وهي كثيرَةٌ جدًّا ما استطاعوا مِنها).تفسيرُ بنِ كثيرٍ٥٦٦/١.

وقالَ البَغويُّ(رحِمَهُ اللهُ):(...وأجازَ الزَّمخشريُّ وغيرُهُ أنْ يكونَ حالاً مِنَ السِّلمِ،أيْ في شرائِعِ الإسلامِ كلِّها،أُمِروا بأنْ لايدخُلوا في طاعَةٍ دونَ طاعَةٍ).البغويُّ٢٤٠/١.

وقالَ الرَّازي(رحِمَهُ اللهُ):(هذا الخِطابُ واقِعٌ على المسلِمينَ{يا أَيُّها الَّذينَ آمنوا}بالألسِنَةِ{أدخُلوا فِي السِّلِمِ كافَّةً}أيْ دوموا على الإسلامِ فيما تستأنِفونَهُ مِنَ العُمرِ ولاتخرجوا عَنهُ ولا عَن شيءٍ مِن شرائِعِهِ). تفسيرُ الرَّازي ٢٢٥/٣.

ـ {وَلاتَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ}:

عُلَماءُ التَّفسيرِ(رحِمَهُم اللهُ)مِنهُم مَن جَعَلَ هذِهِ الآيَةَ مِن مُتَمِّمَاتِ مابَقِيَ مِنَ الآياتِ،ومِنهُم مَن جَعَلَها عامَّةً في كلِّ دعوَةٍ إلى ما فيهِ مخالَفَةٌ شرعيَّةٌ.يقولُ الرَّازي(رحِمَهُ اللهُ):(وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُواتِ الشَّيطانِ)في التَّمَسُّكِ بأحكامِ التَّوراةِ بعدَ أنْ عَرَفْتُم أنَّها صارَتْ منسوخَةً،والقائِلونَ بهذا القولِ جَعَلوا قولَهُ:{كَافَّةً}مِن وصفِ السِّلمِ،كأنَّهُ قيلَ:ادخُلوا في جميعِ شرائِعِ الإسلامِ اعتِقاداً وعَمَلاً٠٠٠وبالجملَةِ فالمرادُ مِن خطواتِ الشَّيطانِ الشُّبهاتِ الَّتي يَتَمَسَّكونَ بِها في بقاءِ تلكَ الشَّريعَةِ).تفسيرُ الرَّازي٢٢٤/٣.

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(يعني جلَّ ثناؤهُ بذلِكَ:اعمَلوا أيُّها المؤمِنونَ بشرائِعِ الإسلامِ كلِّها، وادخُلوا في التَّصديقِ بِهِ قولاً وعَمَلاً،ودَعوا طرائِقَ الشَّيطانِ وآثارَهُ أنْ تتَّبِعوها فإنَّهُ لَكُم عَدُوٌّ مُبينٌ لَكُم عداوتَهُ.وطريقُ الشَّيطانِ الَّذي نهاهُم أنْ يَتَّبِعوهُ هو ماخالَفَ حكمَ الإسلامِ وشرائِعَهُ،ومنهُ تسبيتُ السَّبتِ وسائِرِ سُنَنِ أهلِ المِلَلِ الَّتي تخالِفُ مِلَّةَ الإسلامِ).جامِعُ البيانِ ٢٥٨/٤.

ـ {فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}

يقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):({فَإِنْ زَلَلْتُمْ}أيْ تنَحَّيتُم عَن طريقِ الإستقامَةِ.وأصلُ الزَّلَلِ في القَدَمِ،ثُمَّ يستَعمَلُ في الإعتقاداتِ والآراءِ وغيرِ ذلِكَ ٠٠٠والمعنى ضللتُم وعجتُم عَنِ الحقِّ{مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ}أيْ المعجزاتِ وآياتِ القرآنِ،إنْ كانَ الخطابُ للمؤمِنينَ،فإنْ كانَ الخطابُ لأهلِ الكتابينِ فالبيِّناتُ ما ورَدَ في شرعِهِم مِنَ الإعلامِ بمحمَّدٍ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)والتَّعريفِ بِهِ).الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٢٤/٣، فتحُ القديرِ٢١٠/١.

يقولُ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(يعني بذلِكَ جلَّ ثناؤهُ:فإنْ أخطأتُم الحقَّ،فضللتُم عنهُ،وخالَفْتُم الإسلامَ وشرائِعَه،مِن بعدِ ماجاءتكُم حُجَجي وبيِّناتُ هدايَ،واتَّضَحَ لَكُم صِحَّةُ أمرِ الإسلامِ بالأدلَّةِ الَّتي قَطَعَتْ عذرَكُم أيُّها المؤمِنونَ،فاعلَموا أنَّ اللهَ ذو عِزَّةٍ،لايمنَعُهُ مِنَ الإنتقامِ منكُم مانِعٌ،ولايدفعُهُ عَن عقوبَتِكُم على مخالَفَتِكُم أمرَهُ ومعصيَتِكُم إيَّاهُ دافِعٌ.(حكيمٌ)فيما يفعَلُ بِكُم من عقوبَتِهِ على معصيَتِكُم إيَّاهُ،بعدَ إقامَتِهِ الحجَّةَ عليكُم،وفي غيرِهِ مِن أمورِهِ). جامِعُ البيانِ ٢٥٩/٤.

قولُهُ تعالى:(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ).

ـ يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(والأضغانُ جمعُ ضغنٍ وهو مافي النُّفوسِ مِنَ الحَسَدِ والحقدِ للإسلامِ وأهلِهِ والقائِمينَ بنصرِهِ).تفسيرُ بنِ كثيرٍ/ سورَةُ محمَّد.

هذا البِناءُ الرَّصينُ والعَجيبُ لِهذِهِ الآيَةِ الكَريمَةِ لايكونُ إلَّا لِحَكيمٍ عليمٍ خبيرٍ:تركوا الحقَّ كارهينَ لَهُ مرتَدِّينَ عَن دينِ اللهِ تَعالى،أطاعوا مَن يكرَهُ ما نَزَّلَ اللهُ في بعضِ الأمرِ،يقيناً هُناكَ في قلوبِهِم ضغنٌ وحقدٌ وكراهيَّةٌ للإسلامِ وأهلِهِ وإلَّا لَما دَخَلوا ذلِكَ المدخَلَ،إلَّا أنَّ هذا الحقدَ أيضاً كانَ مستوراً؛لأنَّ الضغنَ مِن أعمالِ القلوبِ الَّتي لايعلَمُها إلَّا اللهُ تَعالى،وفي كونِ أضغانِ هؤلاءِ في القلوبِ دليلٌ على أنَّهُم يتَعامَلونَ مَعَ أهلِ الحقِّ على خلافِ ما في قلوبِهِم،واللهُ تَعالى سيخرِجُ تلكَ الأضغانَ على صفحاتِ الوجهِ وعلى فلتاتِ اللسانِ،وإلَّا إنْ لَم يَكُنْ الأمرُ كذلِكَ فما الفائِدَةُ مِن إخراجِ تلكَ الأضغانِ،أيْ أنَّهُم لوكانوا يبدونها لَم تَكُنْ هُناكَ فائِدَةٌ في إخراجِها،وحاشا للهِ أنْ يَدَعَ أمثالَ هؤلاءِ يضمرونَ الحقدَ للإسلامِ وأهلِهِ ويظهِرونَ خلافَهُ دونَ أنْ يفضَحَهُم وحسبُكَ مِن سُنَّةِ اللهِ في أمثالِ هؤلاءِ سورَةُ التَّوبَةِ ٠

ووسائِلُ الوصولِ إلى هؤلاءِ الَّذينَ يُعادونَ الحقَّ وأهلَهُ في السِّرِّ،ويظهِرونَ لَهُم خلافَ مافي باطِنِهِم ويَتَعاونونَ مَعَ مَن يكرَهُ مانَزَّلَ اللهُ،ويطيعونَهُم ويتَّبِعونَهُم اثنتانِ:

١ـ الوسيلَةُ الأولى: أنْ يَجعَلَ اللهُ تَعالى لَهُم علاماتٍ يَسِمُهُم بِها فيعرِفُهُم مَن يرى فيهِم تلكَ العلاماتِ ( ولو شِئنا لاريناكَهُم فَلَعَرَفْتَهُم بسيماهُم ) فَتَعرِفُهُم مِن خلالِ العلاماتِ الَّتي تكونُ وسيلَةً لِتَحقيقِ مشيئَةِ اللهِ تَعالى،و(لَو) كما هو معلومٌ مِن لُغَةِ العَرَبِ حرفٌ يَدُلُّ على امتناعٍ،لإمتناعٍ أي أنَّ العلاماتِ لَم تظهَرْ على هؤلاءِ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ المشيئَةِ الرَّبَّانِيَّةِ، ولو شاءَ اللهُ تعالى ذلِكَ لَكانَ،ولَجَعَلَ لِهؤلاءِ علاماتٍ واوسِمَةٍ يعرِفُهُم أهلُ الحقِّ مِن خلالِها ولكِن لَم يشأْ اللهُ تَعالى ذلِكَ؛لأنَّ سنَّةَ اللهِ تَعالى في المنافقينَ أنَّهُ لَم يجعَلْ لَهُم علاماتٍ خَلقِيَّةٍ،بل جَعَلَ لَهُم علاماتٍ خُلُقِيَّةٍ كحالِ المنافقينَ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو(رضي الله عنهما)أَنَّ النَّبِيَّ(صلى الله عليه وسلم)قَالَ:(أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا،وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا:إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ،وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ،وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ،وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ)رواهُ الإمامُ البخاريُّ.

٢ـ الوسيلَةُ الثَّانيَةُ:(وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ):

يقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):({وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ}أيْ في فحواهُ ومعناهُ.ومنهُ قولُ الشَّاعِرِ:(وخيرُ الكلامِ ما كانَ لحنا)أي ماعُرِفَ بالمعنى،ولَم يُصَرَّحْ بِهِ. مأخوذٌ مِنَ اللحنِ في الإعرابِ،وهو الذَّهابُ عَنِ الصَّوابِ،ومنهُ قولُ النَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):"إنَّكُم تختَصِمونَ إليَّ ولَعَلَّ بعضُكُم أنْ يكونَ ألْحَنَ بحجَّتِهِ مِن بعضٍ"أيْ أذهَبُ بها في الجوابِ؛لِقوَّتِهِ على تصريفِ الكلامِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ محمَّد.

ويقولُ ابنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):("ولَتعرِفَنَّهُم في لَحنِ القولِ"أي فيما يبدو مِن كلامِهِم الدَّالِ على مقاصِدِهِم يفهَمُ المتَكَلِّمَ مِن أيِّ الحزبينِ هو بِمَعاني كلامِهِ وفحواهُ،وهو المرادُ مِن لَحنِ القولِ كما قالَ أميرُ المؤمِنينَ عثمانُ بنُ عَفَّانٍ(رضيَ اللهُ عَنهُ):(ما أَسَرَّ أَحَدٌ سريرَةً إلَّا أبداها اللهُ على صَفَحاتِ وجهِهِ وفَلَتاتِ لسانِهِ).تفسيرُ ابنُ كثيرٍ\سورَةُ محمَّد.

ويقولُ سيِّد طنطاوي:(قالَ الجمل:واللحنُ يقالُ على معنيَينِ:

أحدُهُما:الكنايَةُ بالكلام حَتَّى لايفهَمُهُ غيرُ مخاطَبِكَ،ومنهُ قولُ الرَّسولِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)لِبَعضِ أصحابِهِ في غزوَةِ الأحزابِ:" وإنْ وجدتُموهُم –أي: بني قريظَةَ - على الغدرِ فالْحِنوا لِيَ لحناً أعرِفُهُ".

والثَّاني:صَرفُ الكلامِ مِنَ الإعرابِ إلى الخَطَأ -أي: مِنَ النُّطقِ السَّليمِ إلى النُّطقِ الخَطَأ-.

ويقالُ مِنَ الأوَّلِ:لَحَنْتُ -بفتحِ الحاءِ- أَلحَنُ فأنا لاحِنٌ.ويُقالُ مِنَ الثَّاني: لَحِن -بكسرِ الحاءِ إذا لَم ينطِقْ نُطقاً سَلياً- فهو لحن .

{وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ} - أيضا -{ فِي لَحْنِ القولِ }أيْ:ولَتعرِفَنَّهُم بسبَبِ أقوالِهِم المائلَةِ عَنِ الأساليبِ المعروفَةِ في الكلامِ،حيثُ يَتَخاطَبونَ فيما بينَهُم بمخاطباتٍ لايقصِدونَ ظاهِرَها،وإنَّما يقصدونَ أشياءَ أُخرى فيها الإساءَةُ إليكَ وإلى أتباعِكَ)تفسيرُ الوسيطِ،وتفسيرُالخازِنِ/سورَةُ محمَّد.

أقولُ:-واللهُ تَعالى أعلَمُ وأحكَمُ-إنَّ الأصلَ في اللحنِ هو:الخطأُ والإنحرافُ والميلُ عَنِ الصَّوابِ،وهؤلاءِ يظهِرونَ موافَقَةَ الحقِّ واتباعَهُ وأَنَّهُم مَعَ أهلِ الحقِّ وفي داخِلِهِم البغضُ والحقدُ على أهلِ الإسلامِ. وأمثالُ هؤلاءِ مَهما يكونونَ حذرينَ مِن إظهارِ مكنوناتِ نفوسِهِم إلَّا أَنَّهُ يَقَعُ مِنهُ الخطأُ فيظهَرُ بعضُ ما في دواخِلِ نفوسِهِم على فَلَتاتِ ألسِنَتِهِم.وهذا هو الخطأُ الَّذي قالَ اللهُ تَعالى عنهُ(لحن)قالَ الشَّاعِرُ:

وَمَهما تَكُنْ عِندَ امرىءٍ مِن خَليقَةٍ وإنْ خَالَها تُخفَى على النَّاسِ تُعلَمِ

والحزبُ ٠٠٠ العراقيُّ كانوا يظهِرونَ الإسلامَ ويدَّعونَهُ، ولكِن ليسَ الإسلامَ الَّذي يُرضي اللهَ تَعالى، بل الإسلامُ الَّذي يُرضي الغربَ ومَن مَعَهُم مِنَ الكفَّارِ والمرتَدِّينَ مِن مختلَفِ الأحزابِ والتَّشكيلاتِ. الإسلامُ الَّذي يستَطيعونَ بِهِ منافسَةَ الكفَّارِ والمرتَدِّينَ إلى مواطِنِ الرِّدَّةِ دونَ أنْ يكونَ فيهِ ما يمنَعُهُم مِن ذلِكَ .الإسلامُ الَّذي برمجوهُ وفقَ نظامِهِم الدَّاخليِّ للحزبِ،وترَكوا مِنَ الإسلامِ الجهادَ بكلِّ تفصيلاتِهِ ومتعلِّقاتِهِ، الَّتي مِنها إخراجُ الكافِرِ الصَّائِلِ الَّذي هو فرضُ عينٍ عَلَيهِم،إلَّا أنَّهُم وَضَعوا أيديَهم في يَدِ الكافِرِ الصَّائِلِ،وكلِّ طاغوتٍ مرتَدٍ،فأصبَحوا في حقيقَتِهِم أنَّهُم يظهِرونَ بعضَ الإسلامِ الَّذي لايخالِفُ أهواءَهُم والمنهاجَ الدَّاخليَّ لِحزبِهِم،ويضمِرونَ الضَّغينَةَ لِمَن حَمَلَ السِّلاحَ جهاداً في سبيلِهِ؛لأنَّ هؤلاءِ ليسوا على الإسلامِ بل هُم على الإسلامِ الَّذي هُم أرادوهُ؛ولأنَّهُم يفسِدونَ عَلَيهِم مشاريعَهُم الكفريَّةَ مِنَ الدُّستورِ والإنتخاباتِ والمشارَكَةِ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ. فهذِهِ الضَّغينَةُ يعرِفُها أهلُ الحقِّ مِن خلالِ مُتابَعَةِ تصريحاتِهِم في لقاءاتِهِم وكتاباتِهِم،يقولُ أسامَةُ التِّكريتي- الأمينُ العامُّ للحزبِ-عِندَما أجرَتْ جريدَةُ(المدى)لقاءً مَعَهُ ، وكانَ مِن ضمنِ الأسئلَةِ الَّتي وجِّهَتْ إليهِ:(رأيُهُ في مستقبَلِ الأحزابِ الدِّينيَّةِ، فقالَ بالنَّصِّ:

(الأحزابُ الدِّينيَّةُ،أحزابٌ دينيَّةٌ(مجازاً)،أيْ أنَّنا في الحزبِ الإسلاميِّ العراقيِّ، أنَّ ما يذهَبُ إليهِ السَّامِعُ أنَّنا نريدُ أنْ نحكُمَ بالقوانينِ الإسلاميَّةِ،والأمرُ لَيسَ كذلِكَ؛لأنَّنا أمامَ قضيَّةٍ عراقيَّةٍ تقتضي مشروعاً وطَنيّاً،وإذا أردنا للمشروعِ الإسلاميِّ أنْ ينجَحَ فلا بُدَّ أنْ نُهيِىءَ الأرضيَّةَ لذلِكَ،لا لِمَشروعٍ يُفرَضُ على النَّاسِ،ولكِنْ لِمَشروعٍ يأتي مِن قناعاتِهِم).

صَدَقَ اللهُ عزَّ وجلَّ إذ قالَ:(ولَتَعرِفَنَّهُم في لحنِ القولِ)،و(ولَنْ يُخلِفَ اللهُ وعدَهُ)؛ولقد أخرَجَ سبحانَهُ وتَعالى أضغانَ الحزبِ٠٠٠ العراقيِّ في العراقِ على أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،وعلى القائمينَ بنصرَةِ دينِ الإسلامِ -وأعني بِهِم المجاهدينَ في سبيلِ اللهِ تَعالى- وحسبُكَ مِن ذلِكَ أنَّ طارِقَ الزَّنيمَ -الَّذي يَدَّعي أنَّهُ هاشميٌّ- في أَحَطِّ درجاتِ الجيشِ الأمريكيِّ في التَّدنِّي -وقد أصابَهُم الخورُ والضَّعفُ وأوشَكوا على الهزيمَةِ- استُدعيَ الزَّنيمُ إلى أمريكا؛ليعلِنَ مِن هُناكَ موافَقَةَ الحكومَةِ العراقيَّةِ على استقدامِ(ثلاثينَ ألفَ جنديٍّ أمريكيٍّ)؛لِتَعزيزِ الجيشِ الأمريكيِّ الَّذي أوشَكَ أنْ ينهارَ.والزَّنيمُ وحزبُهُ كانوا يعلَمونَ أنَّ تلكَ القُوَّةَ ستنتَشِرُ في المثَلَّثِ السُّنِّيِّ حَصراً،وهذا كانَ سببَ اختيارِهِ لِهذِهِ المهمَّةِ،إذ لو استُدعيَ الرَّافضيُّ عادل عبد المهدي لِهذِهِ المهمَّةِ وكانَ قرينَ طارِقٍ في المسؤوليَّةِ؛لَخَرَجَ مِنَ النَّاسِ مَن يقولُ:أنَّ الرَّافِضَةَ استقدموا القوَّاتِ الأمريكيَّةِ الإضافيَّةِ؛لِقَتلِ أهلِ السُّنَّةِ.

فكانوا وبالاً على أهلِ السُّنَّةِ في العراقِ بعدَ أنْ خَدَعوا المسلمِينَ،وأدخَلوهُم الرِّدَّةَ والكفرَ بالذِّهابِ إلى الإنتخاباتِ للموافَقَةِ على الدُّستورِ،ومِن ثَمَّ للمشارَكَةِ في الإنتخاباتِ فأصبَحوا مَطيَّةً يركَبُها الصَّليبيُّ إلى مُدُنِ أهلِ السُّنَّةِ،ومِن ثَمَّ الجيشُ الصَّفويُّ مِن خلالِ استِغلالِ المنابِرِ في الدَّعوَةِ إلى ترسيخِ أركانِ الدَّولَةِ الرَّافضيَّةِ،والدُّخولِ في الجيشِ والشُّرطَةِ؛لِتَوطيدِ الأمنِ والأمانِ كما زَعَموا،وحَمَلوهُم على الرِّدَّةِ تحتَ ذريعَةِ الجهادِ السِّياسيِّ،وأنَّ السَّاحَةَ لا يُمكِنُ أنْ تُترَكَ خاليَةً مِن أهلِ السُّنَّةِ فَيَستَفرِدُ بِها الرَّافِضَةُ فَتَضيعَ حقوقُ أهلِ السُّنَّةِ-وكَأنَّنا في مَلعَبِ كُرَةِ القَدَمِ-،ووثِقَ بِهؤلاءِ الكَذَبَةِ أهلُ السُّنَّةِ فَحَصَّلوا أصواتَ مَن إرتَدَّ مِنهُم عَن دينِ اللهِ تَعالى ما جَعَلَ لَهُم في المجلِسِ التَّشريعيِّ الكفريِّ أربعينَ مَقعَدا،فضيَّعوا دينَ أهلِ السُّنَّةِ(١). (١) أنا أسَمِّيهِم أهلَ السُّنَّةِ مِن بابِ ما كانوا وإلَّا فإنَّ ما أدينُ اللهَ تَعالى بِهِ أَنَّ كلَّ مَن صَوَّتَ بالموافَقَةِ على الدُّستورِ ولو بالرَّفضِ قد ارتَدَّ عَن دينِ اللهِ تَعالى ؛ لأنَّهُ رأى لِنَفسِهِ ديناً آخَرَ غيرَ دينِ الإسلامِ وإن صامَ وصَلَّى وزَعَمَ أنَّهُ مسلِمٌ ، وأنَّ مِمَّا أدينُ اللهَ تَعالى بِهِ أنَّ كلَّ مَن اشتَرَكَ في الانتِخاباتِ فَقَد ارتَدَّ عَن دينِ اللهِ تَعالى ؛ لأنَّهُ جَعَلَ الحكمَ إلى الطَّواغيتِ فراعِنَةِ العَصرِ ، أمَّا مَن تَدارَكَ نفسَهُ قبلَ الموتِ وتابَ إلى اللهِ تَعالى عَنِ الرِّدَّةِ والكفرِ الَّذي أقحَمَ نفسَهُ فيهِ أو أقحَمَهُ الحزبُ ٠٠٠العراقيُّ والمرجِئَةُ فإنَّهُ مسلِمٌ ولا مؤاخَذَةَ عَلَيهِ مِن هذينِ النَّاقضينِ ٠ص٨٧

وضَيَّعوا ما يُسَمُّونَهُ بحقوقِ أهلِ السُّنَّةِ؛إذ أنَّ هؤلاءِ أذلُّ وأخسُّ وأجبَنُ مِن أنْ يطالِبوا بحقٍّ،ويُعرِّضوا أَنفُسَهُم للخَطَرِ الرَّافضيِّ أو الصَّليبيِّ؛لأنَّ المطالَبَةَ بالحقوقِ إعتراضٌ على سياسَةِ الدَّولَةِ في إذلالِ أهلِ السُّنَّةِ؛ولأنَّ الدُّخولَ في مثلِ هذا المدخَلِ قد يُضَيِّعُهُم أو يخسِّرُهُم المكاسِبَ الشَّخصيَّةَ الَّتي إستحوذوا عَلَيها ثَمَناً لِرِدَّةِ أهلِ السُّنَّةِ.لقد حَرَصوا على مصالِحِهِم فقط مِن خلالِ ما يتقاضونَهُ مِن مرتَّباتٍ شهريَّةٍ. وهذِهِ هي المصلَحَةُ الوحيدَةُ الَّتي سَعَوا إليها وحافظوا عَلَيها بكلِّ ما أوتوا مِن ذلٍّ وإسفافٍ،وسَمَّوا أنفُسَهُم جبهَةَ التَّوافُقِ فلا يُقدِمونَ على أمرٍ إلَّا بالتَّوافُقِ مَعَ الآخَرينَ،وأمَّا أنْ ينفَرِدوا بأمرٍ دونَهُم فهذا الَّذي لايُمكِنُ أنْ يقدِموا عَلَيهِ كما قُلنا.فأيُّ حقدٍ على المسلمِينَ أكثَرُ مِن أنْ تُقنِعُهُم بِأنَّ الرِّدَّةَ إيمانٌ وأنَّ الكفرَ إسلامٌ؛كلُّ ذلِكَ فقط لِيَرضى عَنهُم الصَّليبيُّ والرَّافضيُّ.وبفضلِ اللهِ تَعالى ومنِّهِ لَم يَفعَلوا. وأهلُ السُّنَّةِ في العراقِ لايمكِنُ أنْ يطالِبونا بالدَّليلِ على ماقلناهُ؛لأنَّهُم عاشوا هذِهِ المأساةَ مَعَ هذا الحزبِ ،ولكِن مِن حقِّ مَن لَم يَرَ مارأيناهُ أنْ يُطالِبَنا بالدَّليلِ على ماقُلناهُ.والدَّليلُ:أنَّهُم في الإنتخاباتِ الَّتي جَرَتْ في٢٠٠٥ أحرَزوا بإصواتِ مَن إرتَدَّ مِن أهلِ السُّنَّةِ أربعينَ مَقعَداً في المجلِسِ التَّشريعيِّ العراقيِّ،وما كانَ لَهُم أيُّ دورٍ غيرَ البَحثِ عَنِ الإتِّفاقِ مَعَ الآخَرينَ على أيِّ أمرٍ فيهِ مصلَحَةٌ لاولئِكَ.وانتَبَهَ

أهلُ السُنَّةِ على حقيقةِ هؤلاءِ فَلَمَّا كانَتْ الإنتخاباتُ الكفريَّةُ في ٢٠٠٩ لَم يَحُزْ الحزبُ ٠٠٠ العراقيُّ مِن أصواتِ مَن إرتَدَّ مِن أهلِ السُنَّةِ غيرَ أربَعَةِ مقاعِدَ،فتوَزَّعَ رؤوسُ الحزبِ في الأحزابِ الأخرى دونَ أيِّ إهتمامٍ؛لأنَّ المصالِحَ تلتقي هُناكَ فأصبَحوا أعضاءً في الأحزابِ العلمانيَّةِ كحزبِ أياد علاوي الرَّافضيِّ القوميِّ العلمانيِّ ،والقسمُ الآخَرُ مَعَ أحزابِ الرَّافِضَةِ الَّذينَ أذاقوا أهلَ السُنَّةِ الأمَرَّين.إنَّهُم أذنابُ إخوانِ مِصرَ الَّذينَ دينُهُم المصالِحُ وجلُّها مفاسِدُ؛لأنَّها غيرُ شرعيَّةٍ،بل أكثَرُ الَّذي يرونَهُ مصالِحَ إنَّما هي رِدَّةٌ عَن دينِ اللهِ تعالى.

وأنقلُ هُنا كلاماً طيِّباً للشَّيخِ الشَّنقيطيِّ(رحِمَهُ اللهُ)،وفيهِ تنبيهٌ وتحذيرٌ؛حيثُ قالَ:

(إعلَمْ أنَّ كلَّ مسلِمٍ،يجِبُ عَلَيهِ في هذا الزَّمانِ،تأمُّلُ هذِهِ الآياتِ،مِن سورَةِ محمَّدٍ وتدَبُّرُها،والحذَرُ التَّامُّ مِمَّا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الوعيدِ الشَّديدِ؛لأنَّ كثيراً مِمَّن ينتَسِبونَ للمسلِمينَ داخِلونَ بلا شَكٍّ فيما تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الوعيدِ الشَّديدِ؛لأنَّ عامَّةَ الكُفَّارِ مِن شرقيِّينَ وغربيِّينَ كارِهونَ لِمَا نَزَّلَ اللهُ على رسولِهِ محمَّدٍ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)،وهو هذا القرآنُ وما يُبَيِّنُهُ بِهِ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مِنَ السُّنَنِ،فكلُّ مَن قالَ لِهؤلاءِ الكُفَّارِ الكارِهينَ لِمَا نَزَّلَهُ اللهُ:{سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ}،فهو داخِلٌ في وعيدِ الآيَةِ.وأحرى مِن ذلِكَ مَن يقولُ لَهُم: سَنُطيعُكُم في الأمرِ كالَّذينَ يَتَّبِعونَ القوانينَ الوضعيَّةَ مطيعينَ بذلِكَ لِلَّذينَ كَرِهوا ما نَزَّلَ اللهُ، فإنَّ هؤلاءِ لا شَكَّ أنَّهُم مِمَّن تَتَوفَّاهُم الملائكةُ يضربونَ وجوهَهَم وأدبارَهُم.وأنَّهُم اتَّبَعوا ما أسخَطَ اللهُ وكَرِهوا رضوانَهُ،وأنَّهُ محبِطٌ أعمالَهُم.فاحذَرْ كلَّ الحذَرِ مِنَ الدُّخولِ في الَّذينَ قالوا:{سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ})أضواءُ البيانِ/تفسيرُ سورَةِ محمَّد.

الرَّابِعُ: قالَ تَعالى:﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنيا وَيَومَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلى أَشَدِّ العَذَابِ﴾.

إنَّ مِمَّا أَخَذَ اللهُ تَعالى على بَني إسرائيلَ العُهودَ والمواثيقَ،ومِنها:

إذا وَقَعَ يَهوديٌّ في الأَسرِ فإنَّ على اليهودِ أنْ يُفادوهُ،وأنْ لايُخرِجَ بعضُهُم بعضاً مِن ديارِهِم،وأنْ لايُعينوا على الإخراجِ،وأنْ لايقتُلَ بعضُهُم بعضاً٠

واليهودُ إلتَزَموا بأمرٍ واحِدٍ فقط مِن بينِ هذِهِ الأوامِرِ،وهو إذا وَقَعَ أَحَدٌ مِنهُم في الأسرِ كانوا يفادونَهُ إيماناً بالميثاقِ الَّذي أخَذَهُ اللهُ تعالى عَلَيهِم،ولكِن لَم يلتَزِموا بالأوامِرِ الأُخرى فأخرَجَ بعضُهُم بعضاً مِن ديارِهِم،وأعانوا على الإخراجِ،وتقاتَلوا؛قالَ تعالى:﴿ وإذْ أخذنا ميثاقكم لاتسفكون دماءكم ولاتخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وإن يأتوكم أسارى تفادوهم وهو محرم عليكم إخراجهم أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ثم يوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما يعملون﴾

ـ يقولُ الإمامُ القُرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(قالَ علماؤنا:كانَ اللهُ تَعالى قد أَخَذَ عَلَيهِم أربعَةَ عهودٍ: تَرْكَ القتلِ، وتَرْكَ الإخراجِ،وتَرْكَ المظاهَرَةِ،وفداءَ أسارِاهُم،فأعرَضوا عَن كلِّ ما أُمِروا بِهِ إلَّا الفداءَ،فوبَّخَهُمُ اللهُ على ذلِكَ توبيخاً يُتلى،فقالَ:{أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ}وهو التوراة{وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ}.

قلتُ:ولعمرُ اللهِ لقد أعرَضنا نحنُ عَنِ الجميعِ بالفِتَنِ فَتَظاهَرَ بعضُنا على بعضٍ! ليتَ بالمسلِمينَ،بل بالكافِرينَ!حتَّى تركنا إخوانَنا أذلاءَ صاغِرينَ يجري عليهِم حكمُ المشرِكينَ،فلا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ !)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ٢/٢٢.

ـ ويقولُ بنُ تيميَّةَ(رحِمَهُ اللهُ):(والإيمانُ بالرُّسُلِ يَجِبُ أَنْ يكونَ جامِعاً عامّاً،مؤتَلِفاً لاتفريقَ فيهِ،ولا تبعيضَ ولا اختلافَ؛بأنْ يؤمِنَ بجميعِ الرُّسُلِ وبجميعِ ما أُنزِلَ إليهِم.فَمَن آمَنَ ببعضِ الرُّسُلِ وكَفَرَ ببعضٍ،أو آمَنَ ببعضِ ما أنزَلَ اللهُ وكَفَرَ ببعضٍ فهو كافِرٌ)تفسيرُ بن تيميَّةَ١/ ٨ ـ ١٠.

ـ ويقولُ الإمامُ الجَصَّاصُ(رحِمَهُ اللهُ):(٠٠٠فكانوا في إخراجِهِم كافِرينَ ببعضِ الكتابِ لِفِعلِهِم ما حَظَرَهُ اللهُ عَلَيهِم،وفي مفاداتِهِم مؤمِنينَ ببعضِ الكِتابِ بقيامِهِم بِمَا أوجَبَهُ اللهُ عَلَيهِم)أحكامُ القرآنِ للجصَّاصِ١/٤٨.

ـ ويقولُ سَيِّد طنطاوي:(وفي الآيَةِ الكريمَةِ دليلٌ واضِحٌ على أنَّ الَّذي يؤمِنُ ببعضِ ما تَقَرَّرَ في الدِّينِ بالدَّليلِ القاطِعِ ويكفُرُ ببعضِهِ،يدخُلُ في زمرَةِ الكافِرينَ؛لأنَّ الإيمانَ كلٌّ لايَتَجَزَّأُ)تفسيرُ الوسيطِ١/١٤٠.

فاللهُ تَعالى قد أنكَرَ على اليَهودِ إنكارَ تقريعٍ وتوبيخٍ على إيمانِهِم ببعضِ ما جاءَ في كتابِهِم مِنَ العُهودِ والمواثيقِ وكفرِهِم ببعضٍ،فَجَعَلَ اللهُ تَعالى تَرْكَ اليهودِ لِبَعضِ ما جاءَ في كتابِهِم كُفراً،وإتيانُ البعضِ إيماناً.وهذا الأمرُ أنكَرَهُ اللهُ تَعالى عَلَيهِم؛لأنَّ الجمعَ بينَ الكفرِ والإيمانِ مُحالٌ؛لأنَّهما مُتَناقِضانِ لايَجتَمِعانِ ولايَرتَفِعانِ كالموتِ والحياةِ،وعقوبَةُ مَن يحاولُ أنْ يجمَعَ بينَ الكفرِ والإيمانِ في الدُّنيا: الخزيُ؛قالَ تَعالى:﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾.

أيْ أنَّ الَّذي يريدُ أنْ يجمَعَ بينَ الكفرِ والإيمانِ بوجهٍ مِن وجوهِ التَّوفيقِ بينَ المتناقِضاتِ فإنَّ العقوبَةَ الرَّبَّانيَّةَ المتَرَتِّبَةَ على هذا النَّوعِ مِنَ العَمَلِ في الدُّنيا:الخزيُ والذُّلُّ والهَوانُ،وفي الآخِرَةِ﴿وَيَومَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلى أَشَدِّ العَذَابِ﴾.

وهؤلاءِ قَد ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى:﴿كَما أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا القُرآنَ عِضِينَ﴾،يقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(القولُ الثَّاني:إنَّ المرادَ بالمقتسِمينَ:اليهودُ والنَّصارى،وإنَّما وصِفوا بأنَّهُم مقتَسِمونَ؛لأنَّهُم اقتَسَموا كُتُبَهُم فآمَنوا ببعضِها وكَفَروا ببعضِها.ويَدُلُّ لِهذا القولِ قولُهُ تَعالى:{أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ}الآية٢/٨٥،وقولِهِ:{وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ} الآية٤/١٥٠) تفسيرُ أضواءِ البيانِ/سورةُ الحجر.

قالَ تَعالى:﴿وقالوا نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم الكافرون حقا﴾الآيَةُ نَصَّتْ على إرتفاعِ الإيمانِ عِندَ إجتِماعِهِ مَعَ الكفرِ ويعني ذلِكَ إقرارُ الكُفرِ.

فإذا تَبَيَّنَ لَكَ حالُ هؤلاءِ اليهودِ في القرآنِ الكريمِ،الَّذينَ آمنوا ببعضِ ما أُمِروا بِهِ أيْ عَمِلوا بِهِ،وكَفَروا ببعضٍ أيْ أعرَضوا عَنهُ،وتَرَكوا العَمَلَ بِهِ. أقولُ:
فبماذا تختلِفُ الحكوماتُ الطَّاغوتيَّةُ ومِنهُم أعضاءُ المجلِسِ التَّشريعيّ(البرلمان)سواءٌ كانوا مِنَ الأعضاءِ الملتَحينَ أو المربَّطينَ أو إخوانِ مِصرَ أوغيرِهِم عَنِ اليَهودِ الَّذينَ ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى في تلكَ الآيَةِ الكريمَةِ؟

لَقَد أَخَذَ اللهُ تَعالى الميثاقَ مِنَ اليهودِ أنْ يَعمَلوا بِمَا جاءَ في كتابِهِم،وعندَما تَركوا العَمَلَ ببعضٍ مِنهُ كَفَّرَهُم اللهُ تَعالى،ألَم يأخُذْ اللهُ تعالى مِن هؤلاءِ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ ومِن كلِّ مَن يحكُمُ المسلمينَ العهدَ أنْ يحكُموا بينَ النَّاسِ بما أنزَلَ اللهُ تعالى أيْ بالكتابِ والسُّنَّةِ،قالَ تَعالى:(ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَاتَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَايَعْلَمُونَ٠٠)وَ( وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً)وَ(وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَاتَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وأن أكثر الناس لفاسقون أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون)و( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولاتتبع أهواءهم عما جاءك من الحق)و(وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره إذا لاتخذوك خليلا ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف المات ثم لاتجد لك علينا سبيلا).

بل المطلوبُ مِنَّا شَرعاً أنْ نَحكُمَ بَينَ غيرِ المسلِمينَ بَمَا أنزَلَ اللهُ تعالى؛قالَ تعالى:(وإذا جاؤوك فاحكم بينهم بما أنزل الله أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم لايضروك شيئا)أيْ كما أَخَذَ اللهُ العهدَ مِنَ اليهودِ،كذلِكَ عَهَدَ اللهُ تعالى إلى مَن يَحكُمُ المسلِمينَ أنْ يحكُمَ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى ، وكما أنَّ اليَهودَ عَمِلوا بِبَعضِ ما أُمِروا وأَعرَضوا عَن بعضٍ وتَرَكوهُ،كذلِكَ هؤلاءِ فإنَّهُم عَمِلوا ببعضِ ماجاءَ في الشَّرعِ وتَرَكوا بعضاً،آمنوا بالعباداتِ (كالصَّلاةِ والصَّومِ والحجِّ)الَّتي لاتُغضِبُ الكُفَّارَ والمرتَدِّينَ، وتَرَكوا العباداتِ الَّتي تُغيظُهُم وتُغضِبُهُم،بل حَذَفُوها مِن سِجِل أحزابِهِم وحارَبوا مَن يأتي بتلكَ العباداتِ أَشَدَّ مِن محارَبَةِ اليهودِ والنَّصارى كعبادَةِ الجهادِ في سبيلِ اللهِ تَعالى الَّتي هي ذروَةُ سَنامِ الإسلامِ.

آمنوا ببعضِ الإسلامِ ـ في ظَنِّهِم ـ عِندَما جَعَلوا الإسلامَ مَصدراً مِن مصادِرِ التَّشريعِ فَقَنَّنوا ما وافَقَ أهواءَهُم مِنهُ بعدَ تعديلاتٍ وتغييراتٍ كمسائِلِ الأحوالِ الشَّخصيَّةِ وحَكَموا بها باسمِ الشَّعبِ؛لأنَّهُ مصدَرُ السُّلُطاتِ وليسَ باسمِ اللهِ تَعالى؛لأنَّهُ قابِلٌ للتَّركِ أو التَّبديلِ أو التَّغييرِ أو الحذفِ وقتَ ما يشاؤونَ،إذا هذا الَّذي يزعُمونَ أنَّهُ مِن شرعِ اللهِ تَعالى هو في حقيقَتِهِ ليسَ مِن شرعِ اللهِ تَعالى؛لأنَّ شرعَ اللهِ تَعالى غيرُ قابِلٍ للتَّغييرِ أو التَّبديلِ،وكَفَروا بكلِّ ماعدا ذلِكَ مِنَ الشَّرعِ الحنيفِ وتَرَكوهُ وألغَوهُ مِن حياةِ المسلِمينَ بالبدائِلِ الَّتي جاؤوا بها مِنَ الأحكامِ الشَّيطانيَّةِ.

فأيُّ فرقٍ بينَ اليهودِ المذكورينَ في الآيَةِ الكريمَةِ وبينَ هؤلاءِ؟

يقولُ الشَّيخُ صالح الفوزان:(ولابُدَّ مِنَ الحكمِ بَمَا أنزَلَ اللهُ والتَّحاكُمِ إليهِ في جميعِ مواردِ النِّزاعِ في الأقوالِ الإجتهاديَّةِ بينَ العُلماءِ. فلا يُقبَلُ مِنها إلَّا ما دَلَّ عَلَيهِ الكتابُ والسُّنَّةُ مِن غيرِ تَعَصُّبٍ لِمذهَبٍ ولاتَحَيُّزٍ لإمامٍ.وفي المرافعاتِ والخصوماتِ في سائرِ الحقوقِ لا في الأحوالِ الشَّخصيَّةِ فقط كما في بعضِ الدُّوَلِ الَّتي تنتَسِبُ إلى الإسلامِ- فإنَّ الإسلامَ كلٌّ لا يَتَجَزَّأُ. قالَ تَعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا في السِّلْمِ كَافَّةً)،وقالَ تعالى:(أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ)..)التَّوحيدص٢٩.

ما حُكمُ تنحِيَةِ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ وإستبدالِها بقوانينَ وضعيَّةٍ كالقانونِ الفرنسيِّ والبريطانيِّ،وغيرِها مَعَ جَعلِهِ قانوناً يحكَمُ فيهِ بِجَميعِ القضايا؟

الجوابُ:

مَن نَحَّى الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ نهائيَّاً وأَحَلَّ مكانَها القانونَ فهذا دليلٌ على أَنَّهُ يَرَى جوازَ هذا الشَّيءِ واستحلالَهُ؛لأنَّهُ ما نَحَّاها وأَحَلَّ مَحَلَّها القانونَ إلَّا لأنَّهُ يَرَى أَنَّهُ أَحسَنُ مِنَ الشَّريعَةِ ولَو كانَ يَرَى أنَّ الشَّريعَةَ أحسَنُ مِنهُ لَمَا أزاحَ الشَّريعَةَ وأَحَلَّ مَحَلَّها القانونَ،وهذا كفرٌ باللهِ عَزَّ وجلَّ،وكذلِكَ مَن أبقى الحكمَ بقضايا النِّكاحِ والميراثِ حسبَ الشَّريعَةِ،فهذا يؤمِنُ ببعضِ الكتابِ ويكفُرُ ببعضٍ،يعني يحكِّمُ الشَّريعَةَ في بعضٍ،ويمنَعُها في بعضٍ،والدِّينُ لايَتَجَزَّأُ،وتحكيمُ الشَّريعَةِ لاتَتَجَزَّأُ،فلابُدَّ مِن تطبيقِ الشَّريعَةِ تطبيقاً كامِلاً،ولايُطَبَّقُ بعضُها وَيُتْرَكُ بعضُها،قالَ تعالى:{ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ } البقرة٨٥١ )مسائلُ في الإيمانِ لِصالحِ الفوزانِ ص٢٠.

أليسُوا يزعُمونَ أنَّ الدُّستورَ الَّذي يحكُمونَ بِهِ يشتَمِلُ على بعضِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ كالأحوالِ الشَّخصيَّةِ ولكِن باسمِ القانونِ؟أليسَ الدُّستورُ الَّذي يحكُمونَ بِهِ يَنُصُّ على أنَّ دينَ الدَّولَةِ الرَّسميِّ هو الإسلامُ؟

فَعَجَباً أيُّ الإسلامِ يَعنيهِ هذا الدُّستورُ الكفريُّ!؟

أقولُ: يقيناً يقصِدُ جانِبَ العِبادَةِ فقط، أيْ الإسلامَ الَّذي فيهِ الصَّومُ والصَّلاةُ والحجُّ والتَّرَدُّدُ إلى المساجِدِ، والَّذي لا يُخالِفُ ولايعترِضُ على الآخَرينَ فيما هُم عَلَيهِ وإنْ خالَفوا الشَّرعَ الحنيفَ مادامَ الدُّستورُ أَقَرَّهُ ، فَمَثَلاً:يَمُرُّ بِمعابِدِ الشِّركِ والتَّنديدِ وبِمَحالِ بَيعِ الخمورِ وشاربيها،وأماكِنِ مُمَارَسَةِ الزِّنا جَهاراً، ومصارِفِ الرِّبا،ونساءٍ كاسياتٍ عارياتٍ،فَيَجِبُ أنْ يكونَ مرورُهُ بِهِم كِراماً،وأنْ يقولَ لَهُم سَلاماً،ولا يَحِقُّ لَهُ مُجَرَّدُ الإعتراضِ؛لأنَّ ذلِكَ مساسٌ بحرِّيَّاتِهِم الشَّخصيَّةِ!.

هذا هو الإسلامُ الَّذي يؤمِنُ بِهِ الحكَّامُ والَّذي يجيزُهُ الدُّستورُ الكفريُّ!!،أمَّا الإسلامُ الَّذي يوحِّدُ اللهَ تَعالى في ألوهيَّتِهِ وربوبيَّتِهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ،ويَمْنَعُ الكفرَ والشِّركَ والتَّنديدَ،ولايرضى إلَّا بالحكمِ بجميعِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى لا بِبعضِهِ،ويحمِلُ المسلِمينَ على الصَّلاةِ والممتنِعَ يستَتيبُهُ ثلاثاً وإلَّا يقتلُ حَدَّاً أو رِدَّةً،

ويحمِلُ أغنياءَ المسلِمينَ على إخراجِ زكاةِ أموالِهِم إلى الحاكِمِ المسلِمِ الَّذي يحكُمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى لِيَرُدَّها إلى فقراءِ المسلِمينَ،ويقيمُ الحَدَّ والتَّعزيرَ على المخالِفينَ لِشَرعِ اللهِ تَعالى،ويحمِلُ النَّاسَ على محاسِنِ الأخلاقِ الَّتي جاءَ بِها الشَّرعُ الحنيفُ،ويأمُرُ بالمعروفِ ويَنهى عَنِ المنكرِ،ويُلزِمُ أهلَ الكِتابِ على

الإسلامِ أو دَفعِ الجزيَةِ عَن يَدٍ وهُم صاغِرونَ أو القِتالِ،ويَعُدُّ الجيوشَ لِحَملِ هذِهِ الرِّسالَةِ المبارَكَةِ إلى النَّاسِ في أرجاءِ الأرضِ رحمَةً بِهِم،ويقاتِلُ حتَّى يكونَ الدِّينُ كلُّهُ للهِ.

كلُّ هذِهِ الأحكامِ الإسلاميَّةِ وغيرِها وَجَبَ على الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ والمشارِكينَ مَعَهُم مِنَ الأعضاءِ الملتَحينَ وأصحابِ الأربِطَةِ تَركُها في ظِلِّ هذِهِ الأنظِمَةِ الكفريَّةِ.فأيُّ فرقٍ بَينَهُم وبينَ أؤلئكَ اليهودِ الَّذينَ ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى في تلكَ الآيَةِ!؟

أليسَ الجميعُ آمنوا ببعضٍ وكَفَروا ببعضٍ؟أليسَ اليهودُ وهؤلاءِ على قَدَمٍ وساقٍ؟بل الأعضاءُ الملتَحونَ واالمرَبَّطونَ أسوءُ حالاً مِن أؤلئكَ اليهودِ الَّذينَ ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى؛لأنَّ أؤلئِكَ اليهودَ قد تواطأَ جَمعُهُم على الايمانِ ببعضٍ ما أَمَرَهُم اللهُ تَعالى بِهِ وعلى الكفرِ بِبَعضٍ،أمَّا أعضاءُ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ مِنَ الملتَحينَ والمرَبَّطينَ وغيرِهِم فَهُم حربٌ باللسانِ والسِّنانِ على كلِّ مسلمٍ يريدُ تحكيمَ شَرعِ اللهِ تَعالى.

هذا حالُهُم في العراقِ منذُ تسعِ سنواتٍ فقد وضَعوا أيديَهُم في أيدي الصَّليبيّينَ الَّذينَ يُريدونَ حكومَةً ديمقراطيَّةً وحارَبوا المجاهِدينَ الَّذينَ يريدونَ تحكيمَ شرعِ اللهِ تَعالى،ثمَّ انتَقَلَتْ السَّاحَةُ إلى الرَّافِضَةِ الَّذينَ يريدونَها صَفويَّةً فارسيَّةً،فكانَ الحزبُ ٠٠٠العراقيُّ،والمرجئَةُ عوناً لَهُم على المجاهِدينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ.وبِموجَبِ القانونِ منذُ تسعِ سنواتٍ يعدمونَ مَن يَقَعُ بالأسرِ مِنهُم!!

وهذا حالُهُم في أفغانِستانَ أيضاً وما برهان وسيَّاف مِنَّا بِبَعيدٍ أصحابُ حلفِ الشَّمالِ المتَكَوِّنِ مِنَ الصَّليبيّينَ والرَّافِضَةِ والشِّيوعيِّينَ،أعانوا الصَّليبيّينَ على قتلِ المسلِمينَ وإزالَةِ الإمارَةِ الإسلاميَّةِ الَّتي كانَتْ تحكُمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى ثمَّ أصبَحوا أعضاءً في حكومَةِ الطَّاغوتِ (كرزاي) الدِّيمقراطيَّةِ.

وهُم كذلِكَ في الصُّومالِ العزيزَةِ وقفوا مَعَ الكافِرِ ضِدَّ الشَّبابِ المجاهِدِ الَّذينَ يجاهِدونَ لِتحكيمِ شَرعِ اللهِ تَعالى،وهُم الآنَ يدفَعونَ بالمجاهِدينَ مِنَ المناطِقِ الَّتي كانَتْ تَحتَ سيطَرَتِهِم،وأكثَرُ مَن يجمَعُ لَهُم الحشودَ والأموالَ والدَّعَمَ العالميَّ والإعلاميَّ مِن خلالِ المؤتمراتِ الَّتي يعقدونَها هُم أذنابُ إخوانِ مِصرَ في تركيا ولاعَجَبَ.

وهُم كذلِكَ الآنَ في تُونُسَ الحبيبَةِ،وهُم كذلِكَ الآنَ في مِصرَ الكنانَةِ،وكذلِكَ الحالُ في كلِّ بقعَةٍ مِن بلادِ الإسلامِ.

ألَيسَ هؤلاءِ أسوءَ حالاً مِنَ اليهودِ الَّذينَ ذَكَرَهُم اللهُ في تلكَ الآيَةِ؟أليسَ كفرُهُم أشدُّ مِن كفرِ مَن ذَكَرَهُم اللهُ تَعالى في الآيَةِ الكريمَةِ؟ أليسَ دخولُهُم في حكمِ الآيَةِ أولى مِن أولئِكَ اليهودِ؟

ولا يُقبَلُ القولُ بأنَّ(هذِهِ الآياتِ نَزَلَتْ في الكفَّارِ،وأنتُم تنزِلونَها على المسلمينَ) وذلِكَ:

١ـ لأنَّنا أثبتْنا بِمَا مَرَّ وبِمَا سيأتي أنَّ مَن يحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تَعالى لا يُسَمَّى مُسلِماً،بل مرتَدّاً عَن دينِ اللهِ تَعالى،فأضافَتْ هذِهِ الآيَةُ إلى أدِلَّةِ ردَّتِهِم دليلاً آخَرَ.

٢ـ إنَّ القاعِدَةَ الأصوليَّةَ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ تقولُ:(العبرَةُ بعمومِ اللفظِ لابخصوصِ السَّبَبِ)، والعمومُ في الآيَةِ:(أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ).

٣ـ القياسُ مِن أَدِلَّةِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ ويُتَعَبَّدُ اللهُ تَعالى بِهِ. وأركانُ القياسِ مُتَحَقِّقَةٌ في موضوعِنا:

المقيسُ عَلَيهِ(الأصلُ):اليهودُ. وعِلَّةُ الحكمِ:العَمَلُ بِبَعضِ أحكامِ اللهِ تَعالى وتركُ البعضِ.وهذِهِ العِلَّةُ مُتَعَدِّيَةٌ.المقيسُ(الفرعُ): المنتَسِبونَ إلى الإسلامِ مِنَ الطَّواغيتِ الَّذينَ يحكُمونَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى أخَذوا مِنَ الإسلامِ الأحوالَ الشَّخصيَّةَ وتَرَكوا كلَّ ماعداها مِن أحكامِ اللهِ تَعالى،وجاؤوا بالبَديلِ مِن شرائِعَ شَتَّى. الحكمُ: هوالكفرُ.

## المبحَثُ الخامِس

## ((شُبُهاتُ المشارِكينَ في المجالِسِ التَّشريعيَّة))

الشُّبهَةُ الأولى:عَمَلُ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)عِندَ ملكِ مِصرَ:

سبقَ أنْ كَتَبْنا -وللهِ الحمدُ والمنَّةُ-عَن عَمَلِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)عندَ الملكِ في رسالَةٍ سَمَّيناها(يوسُفُ عَلَيهِ السَّلامُ المفترَى عَلَيهِ)قبلَ دخولِ الأمريكيّينَ العراقَ،وقد قامَ بعضُ الإخوةِ-جزاهُم اللهُ خيراً-بعدَ ذلِكَ بنشرِها في مواقِعِ الأنترنيت،مِن غيرِ ذكرِ اسمِ المؤلِّفِ.

مِنَ المعروفِ أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)ابتُلِيَ بالإفتراءِ عَلَيهِ،إلَّا أنَّ هذا الإفتراءَ إمتدَّ مَعَ الأيَّامِ حَتَّى وُجِدَ في عصرِنا هذا مَن يَتَّهِمُهُ أيضاً،فإنْ كانَتْ تُهمَةُ امرأةِ العزيزِ: أنَّهُ أرادَ بِها سوءاً،فإنَّ مفتري العصرِ( إخوانَ مِصرَ)،فقد إتَّهَموهُ في نُبُوَّتِهِ!فالمفترونَ على يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)جِهَتانِ:

١.امرأةُ العزيزِ:

٢.الإخوانُ المسلِمونَ :

ملاحظة:إنَّا نستَكثِرُ عَلَيهِم اسمَ الإسلامِ،فنسمّيهِم(إخوانَ مِصرَ)فإنَّ هذا الأسمَ أليقُ بِهِم مِن أنْ ينتَسِبوا إلى الإسلامِ،ونُسَمّي أتباعَهُم في بلادِ الإسلامِ(أذنابَ إخوانِ مِصرَ).

والفرقُ بَينَهُما:أنَّ إمرأةَ العزيزِ إتَّهَمَتْهُ في ذاتِهِ،وهؤلاءِ إتَّهَموهُ في نُبُوَّتِهِ،وفي مِنهاجِهِ النَّبويِّ!

فإذا تجاوزنا أمرَ امرأةِ العزيزِ؛لأنَّ اللهَ تعالى قد نبَّأنا مِن أخبارِها ما فيهِ حَسبُنا،إلَّا أنَّ الجِهَةَ الثَّانِيَةَ الَّتي تريدُ إسلاماً مُسالِماً يعايشُ الباطِلَ ويشارِكُهُ،ويحرِصُ على رضاهُ،فيهمُّنا بسطُ القولِ في أمرِهِم. فأقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى:

إنَّ جماعَةَ إخوانِ مِصرَ يعمَلونَ وفقَ مِنهاجٍ وضِعَ لَهُم لا يَتَجاوزونَهُ،فأينَما وجِدوا فَهُم مُقَيَّدونَ بذلِكَ، ومِن خطوطِهِم العريضَةِ أنْ تَكونَ الدَّولَةَ الَّتي يعيشونَ على أرضِها ديموقراطيَّةً؛لأنَّ مثلَ هذِهِ الأنظِمَةِ هي المتَنَفَّسُ الوحيدُ لإثباتِ إنتسابِهِم إلى الإسلامِ،وتراودُهُم الأحلامُ على إقامَةِ دولَةِ الإسلامِ مِن

خلالِ ذلِكَ النِّظامِ،ونتيجَةُ إختلاطِهِم بالباطِلِ،وإمتزاجِهِم مَعَهُم،وحِرصِهِم على العَمَلِ مَعَهُم في الحكمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى فقد غابَ عَنهُم الكثيرُ مِن معالِمِ هذا الدِّينِ الحنيف،وفقدوها ونسَوها واعتادوا على حياةِ التَّرَفِ المصبوغَةِ بالصِّبغَةِ الإسلاميَّةِ،وتجاهَلوا سُنَّةَ اللهِ تعالى في إحقاقِ الحقِّ،وفي إزاحَةِ الباطِلِ،وأنَّ دولَةَ الإسلامِ لاتقومُ إلَّا بإزاحَةِ الباطِلِ،ولاتتِمُّ إزاحَةُ الباطِلِ إلَّا بالقُوَّةِ.

فهؤلاءِ أينَما وجِدوا كانوا أصحابَ الأموالِ الطَّائِلَةِ،وأصحابَ القصورِ الفارهَةِ،وأصحابَ العِلاقاتِ المشبوهَةِ على مستوى الدَّولَةِ والدُّوَلِ،وأصحابِ الكُتُبِ الَّتي تملأُ الأسواقَ بالتَّرَفِ الفكريّ الَّذي لاطائِلَ تحتَ الكثيرِ مِنهُ،وبالفتاوى الضَّالَّةِ المُضِلَّةِ،على سبيلِ المثالِ:

إذا أردتَ أنْ تأكُلَ الربا،وأنتَ مُطمَئِنَّ البالِ لِحِلِّهِ،فقد أفتوا في مناطِقِنا-باسمِ مصلحَةِ الدَّعوَةِ-بذلِكَ،وكذا إذا أردتَ أنْ يجلِبَ عَلَيكَ الشَّيطانُ بصوتِهِ،فتَتَرَنَّمُ مَعَ أصواتِ المغنّيينَ والمغنّياتِ،وتجتمِعُ بالنِّساءِ في الحفلاتِ-وما أكثَرَها عِندَ القومِ ـ عَسَى أنْ تقَعَ عينُكَ على مَن سَتحضى بها زوجَةً. فَحَذارِ مِن عِلمِ القومِ وعلمائِهِم فإنَّ في دينِهِم مِنَ السَّعَةِ لأهلِ الباطِلِ ما لاتَجِدُهُ في دينِ اللهِ تعالى... نعوذُ باللهِ مِنَ الضَّلالِ!

أقولُ:وبِمَا أنَّ القومَ ينتَسِبونَ إلى الإسلامِ وقد تَرَكوا الطَّريقَ الَّذي يؤدّي إلى إقامَةِ دولَةِ الإسلامِ؛لأنَّهُ طريقٌ باهِظُ الثَّمَنِ،يَلزَمُهُم التَّخَلّي عَمَّا اعتادوا عليهِ مِنَ الميوعَةِ والنُّعومَةِ والتَّوَدُّدِ إلى كلِّ كافِرٍ ومرتَدٍّ ،فما كانَ لَهُم مِن مندوحَةٍ غيرُ أنْ يلجأوا إلى طريقٍ يحفَظُ عَلَيهِم حياتَهُم النَّاعِمَةَ،ولا يُكَلِّفُهُم مِنَ المشاقِّ شيئاً؛ليُحاولوا مِن خلالِهِ إقامَةَ أجزاءٍ مِنَ الإسلامِ المزعومِ فيما إذا نالَتْ محاولَتُهُم تلكَ رضا مَن يجالسونَهُم في البرلمانِ مِن مُمَثِّلي غيرِ المسلِمينَ ومِن ممثِّلي الأحزابِ العلمانيَّةِ.

وإذا قيلَ لَهُم في ذلِكَ وسُئِلوا عَن مستنَدِهِم مِنَ الشَّرعِ بادَروا بالقولِ ودونَ تَلَكُّؤٍ:أمَا كانَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)يعمَلُ في حكومَةٍ كافِرَةٍ؟أليسَ هذا ثابتاً في القرآنِ؟إذاً يجوزُ لَنا أنْ نكونَ أعضاءً في حكومَةٍ كافِرَةٍ!.

فَعَمَلُ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)عِندَ مَلِكِ مِصرَ مِن أهَمِّ ما يَستَدِلُّ بِهِ إخوانُ مِصرَ الدَّاخِلينَ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ،ومجالِسِ التَّشريعِ الشِّركيَّةِ(البرلمان)،ووجهُ استِدلالِهِم بهذا الحَدَثِ إنَّما هو القِياسُ أيْ أنَّ الدَّاخِلينَ في الحكوماتِ الكفريَّةِ يقيسونَ أنفُسَهُم على يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)في عَمَلِهِ عندَ ذلِكَ الملِكِ الكافِرِ،فإذا جازَ لِنَبِيٍّ أنْ يعمَلَ عندَ مَلِكٍ كافِرٍ،فَمِن بابِ أولى الجوازُ لِغَيرِهِ إلَّا أنَّ الإستدلالَ بالقياسِ حَتَّى يكونَ صحيحاً،فيجِبُ أنْ يكونَ هُناكَ توافُقاً بينَ المقيسِ والمقيسِ عَلَيهِ..

فهل الوجودُ في المجلِسِ التَّشريعيّ(البرلمان)مثلُ وجودِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)عندَ حاكِمِ مِصرَ حتَّى يقاسَ عَلَيهِ؟

إنَّ دراسَةَ عَمَلِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)عندَ الملكِ بدقَّةٍ تُثبِتُ عَدَمَ المشابَهَةِ وعَدَمَ المماثَلَةِ،والفُروقاتُ هي:

١ـ إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)أُستُدعِيَ مِن قبلِ الملِكِ،وهو لَم يَسْعَ إلى الملِكِ،بل لَم يَستَجِبْ لِدَعوَةِ الملِكِ الأولى(ارجِعْ إلى رَبِّكَ فاسْأَلْهُ ما بالُ النِّسْوَةِ اللاتي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ)،وإنَّما استجابَ للدَّعوَةِ الثَّانيَةِ بعدَ أنْ أُزيلَتْ عَنهُ التُّهمَةُ الَّتي بِسَبَبِها أُدخِلَ السِّجنَ،وبعدَ إزالَةِ التُّهمَةِ استُدعي مَرَّةً ثانيَةً فما كانَ هُناكَ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرعيَّةِ ما يَمنَعُ مِن إستجابَةِ طَلَبِ الملكِ والذَّهابِ إليهِ؛قالَ تعالى:{وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي}أيْ أجعلُهُ مِنَ الخواصِ الَّذينَ أستأثِرُهُم لِنَفسي هذا حالُ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ).

بَينَما أعضاءُ البرلمانِ هُم الَّذينَ يَسعَونَ إلى الحكَّامِ؛ليَكونوا أعضاءً في حكومَتِهِم المرتَدَّةِ،وهذا فارِقٌ جَلِيٌّ لايَخفى على مَن أنارَ اللهُ تعالى بَصَرَهُ وبصيرَتَهُ،ودَعكَ مِن أهلِ الغِشاوَةِ.

٢ـ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)في ذهابِهِ إلى الملكِ لَم يسلُكْ طريقاً غيرَ شرعيّ،وإنَّما ذهابُهُ كانَ إستجابَةً لِدَعوَةِ الملِكِ،بَينَما أعضاءُ البرلمانِ مِن بدايَةِ تشكيلِ الحزبِ إلى الوصولِ إلى مقاعِدِ المجلِسِ التَّشريعيّ يَجِبُ أنْ يَمُرُّوا بِمَجموعَةٍ مِن مواطِنِ الرِّدَّةِ.وقد سَبَقَ أنْ تَكَلَّمْنا عَن تِلكَ المواطِنِ بِمَا أغنى عَن الإعادَةِ،وهذا في القياسِ مَعَ الفارِقِ.

٣ـ إنَّ الملكَ لَم يستَدعِهِ لِيَجعَلَهُ مِن خواصِهِ إلَّا بعدَ أنْ تَبَيَّنَ لَهُ عِلمُهُ،وظَهَرَتْ لَهُ نَزاهتُهُ بإعترافِ نسوَةِ المدينَةِ(قالَ ما خَطبُكُن إذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاشا لله ماعلمنا عليه من سوء٠٠٠٠وإنه لمن الصادقين).

وظَهَرَ لَهُ علمُهُ مِن خلالِ تأويلِهِ لِرؤيا الملِكِ،فالَّذي دعا الملكَ إلى تقديمِ يوسُفَ عَلَيهِ السَّلامُ:العلمُ والنَّزاهَةُ.

فهل يشتَرَطُ شيءٌ مِن هذا في المرَشَّحينَ للمجالِسِ التَّشريعيَّةِ(البرلمان)؟

أمَّا أعضاءُ البرلمانِ فلا يُشتَرَطُ فيهِم شَيءٌ مِن ذلِكَ؛بدليلِ نَصِّ الدُّستورِ العراقِيّ على شَرطينِ اثنينِ فقط :أنْ يكونَ عراقيّاً،وأنْ يكونَ كامِلَ الأهليَّةِ أيْ بالِغاً عاقِلاً،وإليكَ نَصُّهُ:

<u>المادَّةُ (٤٧)</u>

<u>ثانياً :ـ يُشتَرَطُ في المرشَّحِ لِعُضويَّةِ مَجلِسِ النُّوَّابِ أنْ يكونَ عراقيّاً كامِلَ الأهليَّةِ)</u>

فإذا توفَّرَتْ في المرشَّحِ شروطُ التَّرشيحِ فإنَّ تأَهُّلَهُ للعمَلِ عِندَ الطَّواغيتِ يَتَوَقَّفُ على عَدَدِ الأصواتِ الَّتي يكسِبُها،وإنْ كانَ بالآمالِ الخَدَّاعَةِ،والوعودِ الكاذِبَةِ،أو بالغِشّ والتَّزويرِ،فالَّذي يُسَوِّغُ الطَّريقَ لِهؤلاءِ إلى الحكمِ عَدَدُ الأصواتِ ولَيسَ غيرُها،فلو اتَّفَقَ الفُسَّاقُ في البَلَدِ على ترشيحِ أفسَقِهِم لكانَ لَهُم ذلِكَ،وسيفوزُ مرشَّحُهُم وسَتكونُ لَهُم مقاعِدُ في المجلِسِ التَّشريعيّ،وفسَّاقٌ يمثِّلونَهُم ولايختَلِفونَ في الحقوقِ والواجِباتِ عَنِ الأعضاءِ الملتَحينَ ولا المربَّطينَ!

وواقِعُ البرلمانِ العراقِيّ خيرُ شاهِدٍ على ذلِكَ، فخذْ مثالاً:النَّزاهَةَ،فإنَّ الدَّولَةَ العراقيَّةَ الصَّفويَّةَ المتمثِّلَةَ بالبرلمانِ والحكومَةِ إضطرَّتْ إلى إيجادِ لجنَةٍ سَمَّوها لجنَةَ النَّزاهَةِ،وهذِهِ اللجنَةُ ما أُحدِثَتْ إلَّا لِعَدَمِ نَزاهَةِ كلٍّ مِن في تلكَ التَّشكيلَةِ الطَّاغوتيَّةِ،وبمرورِ الوقتِ ثَبَتَ أنَّ لجنَةَ النَّزاهَةِ بحاجَةٍ إلى لجنَةِ نزاهَةٍ.

وما أن تنتهي ولايةُ حكومةٍ طاغوتيّةٍ إلّا وتَجِدُ الفسادَ الّذي كانوا يسترونَهُ بمناصِبِهِم وعلاقاتِهِم وترتيباتِهِم بَدَأَتْ تفوحُ رائحتُهُ الّتي تزكِمُ الأنوفَ.وإنْ إدَّعوا النَّزاهَةَ فإنَّ ما نعرفُهُ عَنِ القومِ يشكِّكُنا في هذهِ الدَّعوى؛فإنَّ ما يتصَرَّفونَ فيهِ مِنَ الأموالِ باسمِ مصلَحَةِ الدَّعوَةِ تساوي ما يتصَرَّفُ بِهِ الآخرونَ باسمِ المصلَحَةِ الشَّخصيَّةِ،بل قد يفوقُ.ومَن عاشرناهُم ورأيناهُم وجدناهُم كالآخرينَ في الوصولِ إلى الأموالِ.والفارِقُ الوحيدُ أنَّهُم يَدخُلونَ تلكَ المداخِلَ باسمِ الإسلامِ .

وأمَّا المستوى العِلميُّ فحسبُكَ أنْ تبحَثَ عَن خلفيَّةِ أكثرِ أعضاءِ المجلِسِ التَّشريعيِّ فتَجِدُ فيهِم مُصلِّحَ الإطاراتِ المعطوبَةِ،وبائعَ العَلَفِ الحيوانيِّ،ومُصلِّحَ ثلّاجاتٍ و٠٠و٠٠وحسبُكَ سماعُ التَّصريحاتِ الّتي يدلونَ بها عبرَ وسائلِ الإعلامِ حتَّى تعلَمَ المستوى التَّعليميَّ عندَ مَن لَم يُزَوِّرْ الشَّهادَةَ الجامعيَّةَ مِنهُم، وَوَصَلَ الأمرُ بأحَدِ الَّذينَ لَهُم حضورٌ مُتَمَيِّزٌ في الفضائيّاتِ،وهو رافضيٌّ نَجِسٌ أرادَ الإستشهادَ بآيَةٍ قرآنيّةٍ على أساسِ الحكمِ الّذي يقومُ عَلَيهِ،فقالَ:

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ قالَ تعالى: "إنَّ العدلَ أساسُ الحكم صدق الله العلي العظيم" .

فَعِلمُهُم هذا أورَدَهُم المهالِكَ،وأقحَمَهُم مواطِنَ الرِّدَّةِ.

وهذا القياسُ مَعَ الفارِقِ -لايخفى لِمَن أنارَ اللهُ تعالى بَصَرَهُ وبصيرَتَهُ- بينَ نَبِيِّ اللهِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ) وبينَ هؤلاءِ فَدعْكَ مِن أهلِ الغشاوَةِ.

٤ـ إنَّ الملكَ قالَ لِيوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)بعدَ أنْ كلَّمَهُ:{قَالَ إنَّكَ اليَومَ لَدَينَا مَكِينٌ أَمِينٌ}.

ـ يقولُ الطَّبريُّ(رحمَهُ اللهُ):(مَكينٌ أمينٌ أيْ مُتَمَكِّنٌ مِمَّا أَرَدْتَ).جامِعُ البيانِ/سورَةُ يوسُف.

ـ يقولُ القُرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(قال الملك:{إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ}أيْ مُتَمَكِّنٌ نافِذُ القولِ،"أمينٌ" لا تخافُ غدراً).الجامعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ يوسُف.

ـ يقولُ ابنُ العربيّ(رحمَهُ اللهُ):({إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ }أَيْ مُتَمَكِّنٌ مِمَّا أَرَدْت،أَمِينٌ عَلَى مَا اؤْتمِنْتَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ)أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيِّ/سورَةُ يوسُف.

ـ وجاءَ في(أيسَرِ التَّفاسيرِ):({ مكينٌ أمينٌ}:أيْ ذو مكانَةٍ تَتَمَكَّنُ بها مِن فعلِ ما تَشاءُ،أمينٌ مؤتَمَنٌ على كلِّ شيءٍ عِندَنا).

ـ يقولُ سيّد طنطاوي:(و{مكينٌ}صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مِنَ الفِعلِ مَكُنَ - بِضَمِّ الكافِ - ،بمعنى صاحِبُ مكانَةٍ ومرتَبَةٍ عظيمَةٍ،يقالُ:مَكُنَ فلانٌ مكانَةً إذا ارتَفَعَتْ منزِلَتُهُ،ويقالُ:مَكَّنْتُ فلاناً مِن هذا الشَّيءِ إذا جَعَلْتُ لَهُ عَلَيهِ سُلطاناً وقدرَةً).تفسيرُ الوسيطِ/سورَةُ يوسُف.

ـ يقولُ الرَّازي(رحِمَهُ اللهُ):({إِنَّكَ اليوم لَدَيْنَا مِكِينٌ أَمِينٌ}يقالُ:فلانٌ مكينٌ عندَ فلانٍ بيِّنُ المكانَةِ أيْ المنزِلَةِ،وهي حالَةٌ يَتَمَكَّنُ بها صاحِبُها مِمَّا يريدُ.وقولُهُ:{أَمِينٌ}أي قد عَرَفنا أمانَتَكَ وبراءَتَكَ مِمَّا نُسِبْتَ إليهِ .٠٠٠ لا بُدَّ في كَوْنِهِ مَكيناً مِنَ القدرَةِ والعلمِ). تفسيرُ سورَةِ يوسُف

ـ يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ اللهُ):(ومعنى مَكينٌ ذو مكانَةٍ وأمانَةٍ بحيثُ يَتَمَكَّنُ مِمَّا يريدُهُ مِنَ الملِكِ ويأمَنُهُ الملكُ على ما يَطَّلِعُ عَلَيهِ مِن أمرِهِ أو على ما يَكِلُهُ إليهِ).فتحُ القديرِ/سورَةُ يوسُف.

أقوالُ العُلماءِ في معنى(مكينٌ)متقارِبَةٌ في المعنى،وإن إختَلَفَتْ في التَّعبيرِ:(مُتَمَكِّنٌ نافِذُ القولِ ـ مُتَمَكِّنٌ مِمَّا أَرَدتَ ـ ذو مَكانَةٍ تَتَمَكَّنُ فيها مِن فعلِ ما تَشاءُ ـ ذو سُلطَةٍ وقدرَةٍ ـ مُتَمَكِّنٌ مِمَّا يريدُهُ الملكُ).

هذا ما لِيوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)تفويضٌ واستقلاليَّةٌ في الحكمِ.

هل يَملِكُ أحَدٌ الصَّلاحيَّةَ -مهمَا كانَتْ منزِلَتُهُ في الحكومَةِ الطَّاغوتيَّةِ-أنْ يقولَ لِعضوٍ مِن أعضاءِ البرلمانِ: إنَّكَ نافِذُ القولِ لَدَينا،وإنَّ ما تقولُهُ يكونُ وإنْ خالَفَ دينَ الملِكِ الدُّستورَ والقانونَ؟

وهل هُناكَ أحَدٌ مِن أعضاءِ الحكومَةِ فوقَ الدُّستورِ؟

إنَّ مِنَ الثَّابِتِ أنَّ أعضاءَ البرلمانِ لايعطونَ مثلَ هذهِ المنزِلَةِ بل أقوالُهُم وأفعالُهُم مقيَّدَةٌ بِنُصوصِ الدُّستورِ الوضعيِّ الكفريِّ الَّذي يقسِمونَ على إحترامِهِ والعمَلِ بِهِ،والَّذي يُسَمَّى بالقَسَمِ الدُّستوريِّ، وهذا القَسَمُ لايُبقي حصانَةً لأحدٍ إنْ خالَفَ القوانينَ،ولايُستَثنى أحَدٌ مِمَّن يخالِفُ عَنِ المسائَلَةِ القانونيَّةِ أيّاً كانَ،إلَّا بالتَّحايُلِ على القانونِ وما أكثَرَهُ وما أيسرَهُ.

إذا ثَبَتَتْ هذِهِ الفوارِقُ بينَ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)وبينَ المشارِكينَ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ فالقياسُ مَعَ الفارِقِ ،وهو قياسٌ فاسِدٌ. ولايخفى على مَن أنارَ اللهُ تعالى بَصَرَهُ وبصيرَتَهُ،ودَعكَ مِن أهلِ الغشاوَةِ.

يقولُ ابنُ القيِّمِ(رحمَهُ اللهُ):

(والقياسُ أنْ يقاسَ الشَّيءُ على الشَّيءِ إذا كانَ مثلُهُ في كلِّ أحوالِهِ،أمَّا إذا أشبَهَهُ في حالٍ وخالَفَهُ في حالٍ فأرَدْتَ أنْ تقيسَ عَلَيهِ،فهذا خَطَأٌ،وقد خالَفَهُ في بعضِ أحوالِهِ ووافَقَهُ في بعضِها،فإذا كانَ مثلَهُ في كلِّ أحوالِهِ فما أقبلَتْ بِهِ أدبرَتْ بِهِ،فَلَيسَ في نفسي مِنهُ شيءٌ،وبِهذا قالَ أكثَرُ الحَنَفيَّةِ والمالكيَّةِ والحنابِلَةِ).أعلامُ الموقِّعينَ: ج١ / ص٢٦٩

وعَلَيهِ فقياسُ إخوانِ مِصرَ-ومَن على شاكِلَتِهِم- أنفُسِهِم على يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)في المشارَكَةِ بالحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ قياسٌ فاسِدٌ غيرُ صحيحٍ؛لأنَّ القياسَ الصَّحيحَ:أنْ لايكونَ بينَ المقيسِ والمقيسِ عَلَيهِ فارِقٌ،وقد مَكَّنَنا اللهُ تعالى مِن إثباتِ الفوارِقِ الَّتي لا يختَلِفُ عَلَيها مُسلِمانِ،وهي فوارِقُ لاتُدفَعُ؛ لأنَّها ثابِتَةٌ.

أحَقّاً كانَ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)عُضواً في حكومَةٍ كافِرَةٍ؟

أوَّلاً: هل الملِكُ بَعدَ لِقاءِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)ظَلَّ على كفرِهِ أم أنَّهُ آمَنَ بيوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)؟

مِنَ المفسِّرينَ مَن قالَ: إنَّ ملكَ مِصرَ قد أسلَمَ وآمَنَ بيوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ):

ـ يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(٠٠٠عَن مجاهِدٍ،قالَ:أسلَمَ الملِكُ الَّذي كانَ مَعَهُ يوسُفُ)جامِعُ البيانِ /سورَةُ يوسُف.
-ويقولُ ابنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(وأسلَمَ الملكُ على يدي يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)).تفسيرُهُ/سورَةُ يوسُف٠
-ويقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(أنَّ فرعونَ يوسُفَ كانَ صالِحاً)تفسيرُهُ/سورَةُ يوسُف.
فإنْ كانَ الملكُ قد أسلَمَ فلا دلالَةَ في عَمَلِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)فيما ذَهَبَ إليهِ إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم ومَن على شاكِلَتِهِم المتهافِتونَ واللاهِثونَ على أعتابِ الكفرِ والكُفَّارِ والطَّواغيتِ والمرتَدِّينَ.
أمَّا إذا لَم يَكُنْ الملكُ قد أسلَمَ،فكيفَ يُفهَمُ مِن خلالِ نصوصِ آياتِ سورَةِ يوسُفَ عمَلُهُ(عَلَيهِ السَّلامُ) عِندَ ذلِكَ الملِكِ الكافِرِ؟(١)
فإذا قُلنا بكفرِ الملكِ تصبِحُ المعادَلَةُ لَدَينا فيها طَرَفانِ. طَرَفٌ:يُمَثِّلُهُ نَبِيٌّ مُرسَلٌ،وطَرَفٌ:يُمَثِّلُهُ مَلِكٌ كافِرٌ؛وقد قالَ ذلِكَ النَّبِيُّ لِذلِكَ الملِكِ الكافِرِ:{اِجْعَلْنِي على خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ}فهل حَقَّاً شارَكَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)في حكومَةِ مَلِكٍ كافِرٍ؟أمْ أنَّهُ كانَ يَعمَلُ لَدَيهِ في إدارَةِ الخزائِنِ،وكانَ لَهُ الإستقلاليَّةُ عَنِ الملِكِ في إدارَةِ تلكَ الخزائِنِ؟
إنَّ القولَ: أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ يُشارِكُ في حكومَةٍ كافِرَةٍ فذلِكَ يعني:
١. أنَّهُ-(حاشاهُ)-كانَ يَحكُمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى.
٢. مخالِفٌ لِمَجموعَةٍ مِنَ النُّصوصِ القرآنيَّةِ ،مِنها:
أ.قولُهُ تَعالى( إن الحكم إلا لله أمر ألاّ تعبدوا إلاّ إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لايعلمون).
إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)وهو في السِّجنِ كانَ يعلِّمُ صاحبَيهِ:{إِنْ الحكمُ إِلَّا للهِ٠٠٠}،وأَقَرَّ اللهُ تَعالى هذا العِلمَ النَّافِعَ وأنزَلَهُ وحياً في القرآنِ الكريمِ،أيْ أنَّ ما قالَهُ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)مِن جَعلِ الحكمِ للهِ تَعالى وحدِهِ،نالَ رضا اللهِ تَعالى،فأنزَلَهُ وحياً في آخِرِ رسالاتِهِ إلى خلقِهِ.
والآيَةُ تَنُصُّ –كما هو واضِحٌ– على أنَّ الحَكمَ للهِ وليسَ لِغَيرِهِ؛إذ أنَّ أداةَ الإستثناءِ إذا سُبِقَتْ بِنَفيٍ فإنَّها تفيدُ الحصرَ أيْ:إنَّ وضعَ الأحكامِ خصوصيَّةٌ مِن خصوصيَّاتِ اللهِ تعالى الَّتي لايشارِكُهُ فيها أَحَدٌ؛قالَ تَعالى:{ولايُشرِكُ في حُكمِهِ أَحَداً}الكهف\٢٦.
وقد سَبَقَ أنْ تَكَلَّمنا عَن هذِهِ الآيَةِ الكريمَةِ
فهل يجوزُ لِنَبيِّ اللهِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)أنْ يخالِفَ هذا الأصلَ الَّذي قَرَّرَهُ بِلِسانِهِ -وهو مستَضعَفٌ في السِّجنِ-، بعدَ أنْ مَكَّنَهُ اللهُ تعالى في الأرضِ!؟
أيجوزُ لِنَبيِّ اللهِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)أنْ يقولَ:إنْ الحكمُ إلَّا للهِ، ثمَّ يَجعَلُ الحكمَ لِغَيرِ اللهِ،بل ويشارِكُ ذلِكَ الغيرَ في حكمِهِ الكفريِّ؟
إنَّ مثلَ هذا القولِ لا يقولُ بِهِ إلَّا زنديقٌ أو صاحِبُ هوىً يريدُ نصرَ باطِلِهِ.
ومِن ناحِيَةٍ أخرى فإنَّ مِمَّا يَمقُتُهُ اللهُ تعالى أشدَّ المقتِ مخالَفَةُ القولِ للعَمَلِ؛قالَ تَعالى:(يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لاتفعلون). هذا مِمَّا يمقُتُهُ اللهُ تَعالى ولايرضاهُ إنْ صَدَرَ مِن أفرادِ المؤمِنينَ،فكَيفَ يرضاهُ اللهُ تَعالى مِن نَبيٍّ كانَ يعلِّمُ مَن حولَهُ إنَّ الحكمَ للهِ وحدِهِ،ومِن رسالَتِهِ دَعوَةُ النَّاسِ إلى إجتنابِ الطَّاغوتِ؟سبحانَكَ هذا بُهتانٌ عظيمٌ٠

---

(١)اللهُمَّ إنَّكَ تَعلَمُ أنَّني أَتَكَلَّمُ عَن رَجُلٍ اختلَفَتْ فيهِ أقوالُ علمائنا فمِنهُم مَن قالَ أنَّهُ أسلَمَ ومنهُم مَن قالَ كانَ على الكفرِ ، اللهمَّ إنْ كُنتَ تَعلَمُ أنَّ هذا الملكَ كانَ قد أسلَمَ فما أنسِبُهُ إليهِ مِنَ الكفرِ فإنَّما هو مِن بابِ المجاراتِ لِمَن قالوا بذلِكَ وردَّاً على مَن يفتَري على نبيِّكَ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)،وأعوذُ بِكَ مِن أنْ أنسِبَهُ إلى الكفرِ إنْ كانَ مُسلِماً،وأعوذُ بِكَ أنْ يكونَ خَصمي يومَ القيامَةِ٠
ولِنَقُلْ جَدَلاً أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ) قالَ:{إِنْ الحُكْمُ إِلَّا للهِ}ثمَّ شارَكَ ـ حاشاهُ ـ في حكومَةِ حاكِمٍ جَعَلَ الحكمَ لِنَفسِهِ،فهل يُقِرُّهُ اللهُ تَعالى على تلكَ المشارَكَةِ ؟
أينَ عِصمَةُ اللهِ تَعالى للأنبياءِ إذَن؟
أَلَيسَتْ العِصمَةُ تعني أنَّ اللهَ تَعالى يمنَعُ النَّبِيَّ مِن إتيانِ مايريدُهُ إنْ كانَ فيما أرادَهُ فيهِ مخالَفَةٌ لِرِسالَتِهِ أو وضعِهِ كَنَبِيٍّ؟
ثانِياً:ويخالِفُ قولَهُ تَعالى:(ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن إعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت)النحل\٣٦.
إنَّ رسالَةَ جميعِ الأنبياءِ قائِمَةٌ على أساسَينِ:
الأساسُ الأوَّلُ:دعوَةُ أقوامِهِم إلى عبادَةِ اللهِ تَعالى وحدَهُ لاشريكَ لَهُ.
والأساسُ الثَّاني:دعوةُ أقوامِهِم إلى إجتنابِ الطَّاغوتِ.وقد مَرَّ مَعَنا أنَّ الَّذي يحكُمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى في أيِّ عَصرٍ كانَ سواء قبلَ مبعَثِ النَّبي(عَلَيهِ السَّلامُ)أو بعدَ مَبعَثِهِ فإنَّهُ طاغوتٌ. وبِما أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)نَبِيٌّ مُرسَلٌ مِنَ اللهِ تَعالى،فإنَّ نصفَ دعوتِهِ قائِمٌ على دعوَةِ النَّاسِ إلى توحيدِ اللهِ تَعالى في العبوديَّةِ،والنِّصفُ الآخَرُ دعوتُهُم أنْ يَجتَنِبوا الطَّاغوتَ.فإذا قُلنا:أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ جزءاً مِن حكمِ ملكٍ طاغوتٍ يحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تَعالى يُفهَمُ بالضَّرورَةِ أنَّهُ لَم يَجتَنِبْ الطَّاغوتَ ولَم يَدعُ النَّاسَ إلى اجتنابِهِ.وهذا الكلامُ يُخالِفُ مهمَّةَ جميعِ الأنبياءِ والرُّسُلِ الَّذينَ بَعَثَهُم اللهُ تَعالى إلى النَّاسِ،ونبيُّ اللهِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)مِنهُم،وليسَ ـ حاشاهُ ـ بِدعاً مِنَ الرُّسُلِ.
أفلا يَكُفُّ المفترونَ على يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)ألسِنَتَهُم عَن هذا النَّبِيِّ الكريمِ بنِ الكرماءِ؟
فإنْ قُلنا:إنَّهُ نَبِيٌّ ـ وهو كذلِكَ ـ إذاً يَجِبُ أنْ يجتَنِبَ الطَّاغوتَ،أمَّا أنْ يكونَ نَبِيَّاً،ويشتَرِكُ في حكمِ طاغوتٍ، فإنَّ هذِهِ العبارَةُ لاتستَقيمُ مَعَ الآيَةِ الكريمَةِ الَّتي حَدَّدَتْ مَهامَ الأنبياءِ جَميعاً في كلِّ أُمَّةٍ أرسِلوا إليها بعبادَةِ اللهِ تَعالى وإجتنابِ الطَّاغوتِ .

فإمّا أنْ ينفي أصحابُ ذلِكَ القولِ عَن يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)النّبوّةَ ،وإمّا أنْ ينفوا عنهُ الإشتراكَ في حكمِ ذلِكَ الطّاغوتِ،ولو سَلَّمنا جَدَلاً أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ )-حاشاهُ-أرادَ أنْ يُخالِفَ رسالَتَهُ الّتي أرسَلَهُ اللهُ تعالى بها إلى النّاسِ،وأنْ يكونَ جُزءاً مِن تلكَ الحكومَةِ الطّاغوتيّةِ،وأنْ يُشارِكَ فيها، فأينَ عصمَةُ اللهِ تعالى لَهُ؟إذ كيفَ يُمكِنُ أنْ يأمُرَهُ اللهُ تعالى بإجتنابِ الطّاغوتِ ثمّ لا يجتَنِبُهُ،بل يخالِفُ أمرَ اللهِ تعالى ويشتَرِكُ مَعَ الطّاغوتِ في الحكمِ؟سبحانَكَ هذا بهتانٌ عظيمٌ.

الثّالِث:ويخالِفُ قولَ اللهِ تعالى:( وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ).

- يقولُ الإمامُ الطّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):( وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ )،قالَ:استعمَلَهُ الملكُ على مِصرَ،وكانَ صاحِبُ أمرِها،وكانَ يَلِي البيعَ والتِّجارَةَ وأمرَها كلَّهُ)تفسيرُ سورَةِ يوسُف.
- يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(فكذلِكَ مكَّنّا لَهُ،أيْ عَطَفْنا عَلَيهِ قلبَ الملكِ الّذي اشتراهُ حَتّى تَمَكَّنَ مِنَ الأمرِ،والنّهيِ في البَلَدِ الّذي الملكُ مستولٍ عَلَيهِ).تفسيرُ سورَةِ يوسُف.
- يقولُ ابنُ أبي حاتمٍ في تفسيرِهِ:(وكذلِكَ مكَّنّا لِيُوسُفَ في الأرضِ،قالَ: فاستَعمَلَهُ على مِصرَ، فكانَ صاحِبُ أمرِها هو الّذي يَلي البيعَ والأمرَ)تفسيرُ سورَةِ يوسُف.
- يقولُ الفخرُ الرّازي(رحِمَهُ اللهُ):({وكذلِكَ مَكَّنّا لِيُوسُفَ فِي الأرضِ}أيْ كما أنعمنا عَلَيهِ بالسَّلامَةِ مِنَ الجبِّ مكَّنّاهُ بأنْ عطَفْنا عَلَيهِ قلبَ العزيزِ،حَتّى توصَّلَ بذلِكَ إلى أنْ صارَ مُتمَكِّناً مِنَ الأمرِ،والنَّهي في أرضِ مِصرَ)تفسيرُ سورَةِ يوسُف.
- يقولُ سيّد طنطاوي(رحِمَهُ اللهُ):(صارَ أهلاً للأمرِ والنَّهى فيها)تفسيرُ الوسيطِ/سورَةُ يوسُف .

فأقوالُ مَن نقَلْنا عَنهُم مِنَ العُلماءِ(رحمَهُم اللهُ) مُتّفِقَةٌ على أنَّ معنى التَّمكينِ:أي أنَّهُ صارَ صاحِبُ الأمرِ فيها يأمُرُ وينهى.

وهذا التَّمكينُ لِيوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)في الأرضِ كانَ مِنَ اللهِ تعالى بالنَّصِّ،ومَن مَكَّنَهُ اللهُ تعالى في الأرضِ،فإنَّ الأعمالَ الّتي يقومُ بها قد حَدَّدَتها آيَةٌ كريمَةٌ،قالَ تعالى:( الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ )

وبِمَا أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)قد مَكَّنَهُ اللهُ تعالى في الأرضِ،فيَقيناً أنَّهُ يأمُرُ بالمعروفِ وينهى عَنِ المنكَرِ.وأيُّ منكرٍ في الأرضِ أعظَمُ مِنَ الكُفرِ باللهِ عزَّ وجلَّ،ومِنَ الحكمِ بغيرِ ماأنزَلَهُ تعالى!؟

وحكمُ ذلِكَ الملكِ إنْ كانَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى فإنَّهُ منكرٌ،وبِمَا أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)قد مَكَّنَهُ اللهُ تعالى في الأرضِ،وبالجمعِ بَينَ الآيَتَينِ،فإنَّ على يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)أنْ ينهى الملِكَ عَن ذلِكَ المنكرِ لا أنْ يكونَ جزءاً مِن ذلِكَ المنكَرِ.

يقولُ بنُ حجرٍ(رحمَهُ اللهُ)في تحكيمِ اليهودِ لِرَسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)في أمرِ اليهوديَّينِ الزّانِيَيْنِ:

(إنَّهُ مِن ◌ِالمقرَّرِ أنَّ مَن كانَ نَبيّاً لايقرُّ على باطِلٍ).فتحُ الباري ٢٩٦/٧.

أقولُ:فكيفَ بالكفرِ؛لأنَّ مجرَّدَ سكوتِهِ إقرارٌ بالكفرِ،والأنبياءُ لايقرُّونَ أحَداً لاعلى باطِلٍ،ولاعلى كُفرٍ؛ لأنَّ إقرارَهُم دينٌ يُتَعَبَّدُ اللهُ بِهِ،فما بالُكَ أنْ يُشارِكَ في ذلِكَ الكفرِ؟

إذاً قولُ مَن قالَ:إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)قد شارَكَ ذلِكَ الملكِ الكافِرِ في الحكمِ،يُخالِفُ عَمَلَ مَن مَكَّنَهُ اللهُ تعالى في الأرضِ،فإنَّهُ بالنَّصِّ ينهى عَنِ المنكَرِ،ولايكونُ جزءاً مِن ذلِكَ المنكَرِ.

كيفَ يُتَّهَمُ نَبيٌّ -يقولُ{إنْ الحُكمُ إِلَّا للهِ}وقد عَصَمَهُ اللهُ تعالى ومَكَّنَهُ في الأرضِ- أنَّهُ إشتَرَكَ في حكومَةِ ملكٍ كافِرٍ لايحكُمُ بِما أنزَلَ اللهُ تعالى!؟ سبحانَكَ هذا بُهتانٌ عظيمٌ .

**رابِعاً:** أعلَنَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)لِصاحِبَيْهِ وهو في السِّجنِ أنَّهُ مُتَّبِعٌ مِلَّةَ إبراهيمَ(عَلَيهِ السَّلامُ):{ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ (٣٧) وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ... }

ويوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)نَبيٌّ مرسَلٌ مِنَ اللهِ تعالى وجميعُ الأنبياءِ هُم على مِلَّةِ إبراهيمَ؛قالَ تعالى:( قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ ..).

وقد مَرَّ مَعَنا:أنَّ المقصودَ بالّذينَ مَعَهُ:أنَّهُم الأنبياءُ الّذينَ أرسَلَهُمُ اللهُ تعالى جميعاً ،والّذينَ آمنوا بإبراهيمَ (عَلَيهِ السَّلامُ)؛قالَ تعالى(قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ) [ الممتحنة: ٤ ]هذِهِ هي مِلَّةُ إبراهيمَ(عَلَيهِ السَّلامُ)والّذي أعلَنَ يوسُفُ الكريمُ(عَلَيهِ السَّلامُ) إتّباعَها. وقد مَرَّ مَعَنا:ماذا تعني مِلَّةُ إبراهيمَ؟

وكَيفَ يكونُ الإنسانُ مِن هذِهِ المِلَّةِ المبارَكَةِ؟وكَيفَ يُتَّهَمُ ويُفتَرى على هذا النَّبيِّ الصِّدّيقِ وهو قد أعلَنَ إتّباعَهُ لِمِلَّةِ إبراهيمَ(عَلَيهِما السَّلامُ)!؟

إحذَرْ– يا أخا الإيمانِ – فإنَّكَ تَتَعامَلُ مَعَ اللهِ تعالى،وإيّاكَ أنْ تَمَسَّ حدودَهُ أو تَقرَبَ مِنها.

**تولّيهِ (عَلَيهِ السَّلامُ) إدارَةِ الخزائِنِ**؛لِقَولِهِ تَعالى:(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ)

إنَّ مِمّا لا يُمكِنُ إنكارُهُ بأيّ حالٍ أنَّهُ تَوَلّى إدارَةَ تِلكَ الخزائِنِ لِذلِكَ الملكِ،إذاً كيفَ نوفِّقُ بينَ عَمَلَهُ هذا الثّابِتُ بالنَّصِّ وبينَ ماسَبَقَ مِن قولنا عَنهُ(عَلَيهِ السَّلامُ)؟

أقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى:

إبتداءً يجبُ التَّفريقُ بينَ العَمَلِ عِندَ الكافِرِ وبينَ المشارَكَةِ في الحكمِ مَعَهُ.وثانياً:هل كانَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)يعمَلُ عندَ الملِكِ الكافِرِ أم كانَ يُشارِكُهُ في حكمِ مِصرَ ؟

إنَّ الَّذينَ يَتَكَلَّمونَ عَن يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)مِنَ اللاهِثِينَ خلفَ الطَّواغيتِ فراعِنَةِ هذا العَصرِ،ويقولونَ : (عَمِلَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)في حكومَةٍ كافِرَةٍ)ثمَّ يستَدِلُّونَ بهذا القولِ على جوازِ المشارَكَةِ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ وليسَ العَمَلُ عِندَها.

والفَرقُ شاسِعٌ بينَ العَمَلِ عِندَ الملِكِ،وبينَ المشارَكَةِ مَعَهُ في الحكمِ.

إنَّ مِمَّا يَنبَغي التَّفريقُ بينَها أنَّ العَمَلَ عِندَ الكافِرِ غيرُ المشارَكَةِ مَعَهُ في الحكمِ؛إذ لا علاقَةَ لأَحدِهِما بالآخَرَ:

فالعَمَلُ عِندَ الكافِرِ سواءً كانَ في دارِ الحربِ أم في دارِ الإسلامِ فإنَّ العُلَماءَ(رحمَهُم اللهُ) وَضَعوا على جوازِهِ شُروطاً؛فذَكَرَ البُخاريُّ(رحمَهُ اللهُ)في صحيحِهِ باباً سَمَّاهُ:(بَاب هَلْ يُؤَاجِرُ المسلِمِ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ)،وذَكَرَ حيثُ خبَّابُ بنُ الأرتِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)قَالَ: كُنْتُ قَيْناً، فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ، فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: لاَ وَاللَّهِ لاَ أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ فَلاَ، قَالَ: وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ ؟ قُلْتُ: نَعَمْ.... الحديث.

وسَبَبُ إستفسارِ البخاريّ(رحمَهُ اللهُ)عَنِ العَمَلِ في أرضِ الحربِ مِن غيرِ جَزمٍ في الأمرِ؛لأنَّ المسلِمَ في أرضِ الإسلامِ لايحتاجُ إلى العَمَلِ عِندَ الكافِرِ،يقولُ المهلَّبُ(رحمَهُ اللهُ) كما ينقُلُ عَنهُ ابنُ بطالٍ في شَرحِ هذا الحديثِ:(وأمَّا في دارِ الإسلامِ فقد أغنى اللهُ بالمسلِمينَ وبخدمَتِهِم عَنِ الإضطرارِ إلى خدمَةِ المشرِكينَ،وقد أَمَرَ اللهُ عبادَهُ المؤمِنينَ بالتَّرأُسِ على المشرِكينَ؛فقالَ تعالى:{فَلَا تَهِنُوا وَتَدعُوا إلى السلمِ وَأَنتُمُ الأَعْلَونَ})شرحُ البخاريّ لابنِ بطال١١/٤١٦.

شروطُ العَمَلِ عِندَ الكافِرِ سواءً في أرضِ الحربِ أو في أرضِ الإسلامِ:

قالَ ابنُ بطالٍ(رحمَهُ اللهُ):(قالَ المهلَّبُ:كرِهَ العُلَماءُ أنْ يؤاجِرَ المسلِمُ نفسَهُ مِن مشرِكٍ فى دارِ الحربِ أو دارِ الإسلامِ؛لأنَّ فى ذلِكَ ذلَّةً للمسلِمينَ،إلَّا أنْ تدعوا إلى ذلِكَ ضرورَةٌ،فلا يخدِمُهُ فيما يعودُ على المسلِمينَ بِضُرٍّ،ولا فيما لا يحلُّ مِثلُ: عَصرِ خَمرٍ،أو رعايَةِ خنازيرٍ أو عَمَلِ سلاحٍ أو شِبهَ ذلِكَ) شرحُ البخاريّ لابنِ بطالٍ١١/.٤١٦

١- أنْ تَكونَ هُناكَ ضرورَةٌ:أيْ أنْ يكونَ المسلِمُ مضطَرَّاً إلى العَمَلِ عندَ الكافِرِ؛بسبَبِ الحاجَةِ والفاقَةِ الَّتي لاتُدفَعُ إلَّا بذلِكَ العَمَلِ.

٢- أنْ لايعودَ عَمَلُهُ على المسلِمينَ بِضُرٍّ.

٣- أنْ يكونَ العَمَلُ الَّذي يزاوِلُهُ فيما يجيزُهُ الشَّرعُ الحنيفُ.

وإستَدَلَّ المهلَّبُ(رحمَهُ اللهُ)على الجوازِ؛بحديثِ خبَّابٍ بنِ الأرتِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)وبجوازِ البيعِ الَّذي يقتَضي المعاوَضَةَ أيْ أنْ تدفَعَ لَهُم وتأخُذَ مِنهُم،وكذلِكَ العَمَلُ عِندَ الكافِرِ بالشُّروطِ السَّابِقَةِ،ويقولُ ابنُ بطالٍ(رحمَهُ اللهُ):(قالَ المهلَّبُ: ... فلا يَصِحُّ لِمُسلِمٍ أنْ يهينَ نفسَهُ بالخدمَةِ لِمُشرِكٍ إلَّا عِندَ الضَّرورَةِ،فإنْ وَقَعَ ذلِكَ فهو جائِزٌ؛لأنَّهُ لَمَّا جازَ لَنا أنْ نأخُذَ أموالَهُم بالمعارَضَةِ مِنهُم فى أثمانِ ما بيعَ مِنهُم، كانَ كذلِكَ المنافِعُ الطَّارِئَةُ مِنَّا - واللهُ أعلَمُ - ألا ترى أنَّ خبَّاباً عَمِلَ للعاصِ بنِ وائِلٍ وهو كافِرٌ، وجازَ لَهُ ذلِكَ ) شرحُ البخاريّ لابنِ بطالٍ١١/.٤١٦

٤- وزادَ أبو حاتمٍ(رحمَهُ اللهُ)شرطاً رابِعاً،وهو:أنْ لا يؤدّي ذلِكَ العَمَلُ إلى تقوِيَةِ الكافِرِ على المسلِمِ،أو الكُفَّارِ على المسلِمينَ.

ففي صحيحِ ابنِ حبَّانَ(رحمَهُ اللهُ)قالَ:( قالَ أبو حاتمٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ:إنْ سَبَقَ إلى قلبِ المستَمِعينَ بهذِهِ اللفظَةِ:(فعمِلْتُ للعاصِ بنِ وائِلٍ سيفاً فجئتُ أتقاضاهُ)إباحَةُ التِّجارَةِ إلى دورِ الحربِ وبيعِ المسلِمِ الحربيَّ ما يَتَقَوَّى بِهِ على المسلِمينَ،فَلْيَعْلَمْ أنَّ هذا استنباطٌ ضَعيفٌ وإستِدلالٌ تالِفٌ ...).

قالَ شعيبُ الأرنؤوط:إسنادُهُ صحيحٌ على شرطِ الشَّيخينِ(أقولُ:يقصِدُ الشَّيخُ حديثَ خبَّابِ بنِ الأرتِ) صحيحُ بنِ حِبَّانٍ بأحكامِ الأرنؤوط ١١/ .١٤٢

٥- وذَكَرَ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):شَرطاً خامِساً:إذا تَوَلَّى مسلِمٌ عَمَلاً للرَّجُلِ الفاجِرِ أوالسُّلطانِ الكافِرِ،وهو:

أنْ يُفَوِّضَ الحاكِمُ الأمرَ إلى المسلِمِ فيعمَلُ بإختيارِهِ لا باختيارِ السُّلطانِ،إذا كانَ العَمَلُ في شَهواتِ السُّلطانِ وفجورِهِ،قالَ(رحمَهُ اللهُ):(قالَ بعضُ أهلِ العِلمِ:في هذِهِ الآيَةِ ما يبيحُ للرَّجُلِ الفاضِلِ أنْ يعمَلَ للرَّجُلِ الفاجِرِ،والسُّلطانِ الكافِرِ،بِشَرطِ أنْ يعلَمَ أنَّهُ يفوِّضُ إليهِ في فعلٍ لا يعارِضُهُ فيهِ،فيصلِحُ مِنهُ ما شاءَ؛وأمَّا إذا كانَ عَمَلُهُ بحسبِ اختيارِ الفاجِرِ وشهواتِهِ وفجورِهِ فلا يجوزُ ذلِكَ.وقالَ قومٌ:إنَّ هذا كانَ لِيُوسُفَ خاصَّةً،وهذا اليومَ غيرُ جائِزٍ؛والأَوَّلُ أولى إذا كانَ على الشَّرطِ الَّذي ذكَرناهُ. واللهُ أعلَمُ.) أحكامُ القرآنِ / سورَةُ يوسُف

وكذلِكَ قالَ الإمامُ الماورديُّ(رحمَهُ اللهُ)وهو يَتَكَلَّمُ عَنِ الحالاتِ الَّتي يجوزُ فيها تَوَلِّي العملَ عَنِ الحاكِمِ الظَّالِمِ وما لايجوزُ،فقالَ:(...والقِسمُ الثَّاني:مالا يجوزُ أنْ يَتَفَرَّدوا بِهِ،ويلزَمُ الإجتِهادُ في مصرِفِهِ كأموالِ الفيءِ،فلايجوزُ تولِّيهِ مِن جِهَةِ الظَّالِمِ؛لأنَّهُ يَتَصَرَّفُ بغيرِ حَقٍّ،ويجتَهِدُ فيما لايَستَحِقُّ...)أحكامُ القرآنِ للقرطبيّ/سورَةُ يوسُف.فالأصلُ في العَمَلِ عندَ الكافِرِ الكراهَةُ،ويجوزُ للضَّرورَةِ بالشُّروطِ الَّتي ذَكَرَها العُلَماءُ(رحمَهُم اللهُ).

أما الإشتِراكُ في الحكمِ مَعَ الكافِرِ الَّذي يحكُمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ فهذِهِ رِدَّةٌ عَن دينِ اللهِ تعالى.وقد سَبَقَ أنْ بَيَّنَّا فسادَ القولِ في أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ يُشارِكُ الحاكِمَ في حكمِهِ؛لِمُعارَضَتِهِ لِنَصِّ الآياتِ.

فهل يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ يعمَلُ عندَ ذلِكَ الملِكِ وبصلاحيَّاتٍ مفتوحَةٍ أم كانَ يُشارِكُهُ في الحكمِ ؟

مِنَ الثَّابِتِ أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)لَم يَطلُبْ أنْ يكونَ شريكاً مَعَ الملِكِ في الحكمِ-فإنَّ هذا الطَّلَبَ يَتَعارَضُ مَعَ كلِّ تلكَ الآياتِ الَّتي ذكرناها سابِقاً-،وإنَّما طلَبَ أنْ يَتَوَلَّى عَمَلاً لِذلِكَ الملِكِ-وهو إدارَةُ خزائِنِ مِصرَ-؛(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ)الآيَةُ نَصَّتْ على أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)طَلَبَ عَمَلاً (اجْعَلْنِي)وحَدَّدَ مَكانَ العَمَلِ(خزائِنَ الأرضِ)ولَم يَتَقَدَّمْ بهذا الطَّلَبِ إلَّا بعدَ أنْ سمِعَ مِنَ الملِكِ قولَهُ:(إنَّكَ اليومَ لَدينا مَكينٌ أمِينٌ)،ومِثلُ هذا الطَّلَبِ

لايعني أنَّهُ طلَبَ المشارَكَةَ في الحكمِ،ولايعني بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ المشارَكَةَ مَعَ الملِكِ في الحكمِ في كلِّ مرافِقِ إدارَةِ الدَّولَةِ،والحكمَ بالأحكامِ الَّتي يحكُمُ بها الملِكُ.وبِمَا أنَّ الملكَ قد أعطى لِيُوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)الصَّلاحيَّةَ في إتِّخاذِ القراراتِ(إِنَّكَ اليَومَ لَدَينا مَكِينٌ أَمِينٌ)قالَ:(اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ)فالطَّلَبُ جاءَ مقروناً للصَّلاحيَّةِ الَّتي أعطاها الملِكُ لِيُوسُفَ (عَلَيهِ السَّلامُ)،وكلُّ ما قالَهُ العلماءُ(رحِمَهُم اللهُ)عَنِ الغايَةِ في هذا الطَّلَبِ،يندَرِجُ تحتَ حقيقَةِ:إقامَةِ العَدلِ والإصلاحِ،وتوصيلِ الحقوقِ إلى الفُقراءِ،وتحقيقِ المصلَحَةِ الدِّينيَّةِ،وإجراءِ أحكامِ الشَّرعِ،وهدمِ الباطِلِ.

يقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)إنَّما طَلَبَ الولايَةَ؛لأنَّهُ عَلِمَ أنَّهُ لا أَحَدَ يقومُ مقامَهُ في العدلِ والإصلاحِ وتوصيلِ الفقراءِ إلى حقوقِهِم،فرأى أنَّ ذلِكَ فرضٌ متعَيِّنٌ عَلَيهِ،فإنَّهُ لَم يَكُنْ هُناكَ غيرُهُ،وهكذا الحكمُ اليومَ،لو عَلِمَ إنسانٌ مِن نَفسِهِ أنَّهُ يقومُ بالحقِّ في القضاءِ أو الحسبَةِ(١)ولَم يَكُنْ هُناكَ مَن يصلُحُ،ولايقومُ مقامَهُ لَتَعَيَّنَ ذلِكَ عَلَيهِ،ووَجَبَ أنْ يَتَوَلَّاها ويسأَلُ ذلِكَ،ويخبِرُ بصفاتِهِ الَّتي يَستَحِقُّها بِهِ مِنَ العِلمِ والكفايَةِ وغيرِ ذلِكَ،كما قالَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)،فأمَّا لو كانَ هُناكَ مَن يقومُ بها،ويصلُحُ لَها وعَلِمَ بذلِكَ فالأولى أَلَّا يَطلُبَ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ يوسُف.

يقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحِمَهُ اللهُ):(فَلَمَّا سألَ الولايَةَ للمصلَحَةِ الدِّينيَّةِ لَم يَكُنْ هذا مُناقِضَاً للتَّوَكُّلِ،ولاهو مِن سؤالِ الإمارَةِ المنهِيِّ عَنهُ)تفسيرُ ابنِ تيميَّةَ/ سورَةُ يوسُف.

يقولُ الآلوسيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وجوازُ طَلَبِ الولايَةِ إذا كانَ الطَّالِبُ مِمَّن يقدِرُ على إقامَةِ العَدلِ وإجراءِ أحكامِ الشَّريعَةِ وإنِ كانَ مِن يَدِ الجائِرِ أو الكافِرِ،ورُبَّما يَجِبُ عَلَيهِ الطَّلَبُ إذا تَوَقَّفَ على ولايَتِهِ إقامَةُ واجِبٍ مَثَلاً وكانَ مُتَعَيِّناً لِذلِكَ )تفسيرُ روحِ المعاني/سورَةُ يوسُف.

يقولُ الشَّوكانيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(قالَ اجْعلني ٠٠٠وفيهِ دليلٌ على أنَّهُ يجوزُ لِمَن وَثِقَ مِن نفسِهِ إذا دَخَلَ في أمرٍ مِن أمورِ السُّلطانِ أنْ يرفَعَ منارَ الحقِّ ويهدِمَ ما أمكَنَهُ مِنَ الباطِلِ)فتحُ القديرِ.

كلُّ هذا الَّذي ذَكَرَهُ العُلَماءُ(رحِمَهُم اللهُ)لايُمكِنُ أنْ يَتَحَقَّقَ إلَّا إذا كانَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)صاحِبَ قرارٍ لايَرُدُّ لَهُ قولٌ أوعَمَلٌ،وإلَّا إذا كانَتْ لَهُ الإستقلاليَّةُ في إدارَةِ تلكَ الخزائِنِ،أمَّا مَن كانَ تابِعاً للطَّاغوتِ ويعمَلُ وفقَ قوانينِهِ،ولايستطيعُ أنْ يخالِفَ شيئاً مِن تلكَ القوانينِ،فلا يُمكِنُ أنْ يُحَقِّقَ شيئاً مِن تلكَ الَّتي ذَكَرَها العُلماءُ(رحِمَهُم اللهُ)؛لأنَّ تلكَ القوانينِ ظُلمٌ،والعملُ بتلكَ القوانينِ ظُلمٌ،فكيفَ يرفَعُ ظالِمٌ ظُلماً بظلمٍ!

إذاً كانَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)يعمَلُ عندَ الملكِ في مجالِ إدارَةِ الخزائِنِ ليسَ غيرَ،ومَن قالَ غيرَ ذلِكَ فقد خالَفَ النَّصَّ القرآنيَّ؛لأنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)قالَ للملِكِ:(اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ)ولَم يَقُلْ: اجعلني شريكاً لَكَ في مُلكِ مِصرَ.

الحقيقَةُ الأولى للتَّوفيقِ بينَ ما قُلناهُ مِن عدمِ مشارَكَةِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)الملِكَ في الحكمِ؛بِسَبَبِ مخالَفَةِ تلكَ المشارَكَةِ لتلكَ المجموعَةِ مِنَ الآياتِ،وبينَ تولِيَتِهِ(عَلَيهِ السَّلامُ)لإدارَةِ الخزائِنِ مِن قِبَلِ ذلِكَ الملِكِ،أنَّهُ كانَ يَعمَلُ عِندَ مَلِكٍ كافِرٍ،والضَّرورَةُ كانَتْ تقتَضي تولِّي هذا العَمَلَ وفيهِ نفعٌ للمسلِمينَ،ولَيسَ فيهِ مخالَفَةٌ شرعيَّةٌ،وقد فوَّضَ الملِكُ إليهِ إدارَةَ تلكَ الخزائِنِ.

........................................................................................

(١)ملاحظة : لايُفهَمُ مِن كلامِ الإمامِ القرطبيّ(رحِمَهُ اللهُ) أنَّهُ يقصِدُ القضاءَ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ،ولا أنَّ هذا النَّوعَ مِنَ القَضاءِ يُمكِنُ أنْ يدخُلَ في كلامِهِ. وكذلِكَ الحسبةُ:فلا يُمكِنُ أنْ يُفهَمَ مِن كلامِهِ(رحِمَهُ اللهُ) الدُّخولَ في الجيشِ والشُّرطَةِ،ولا في الحسبَةِ إنْ كانَ جِهازاً مستقِلًّا إذا كانَتْ وفقَ القوانينِ الشَّيطانيَّةِ؛لأنَّهُم سَيَرونَ أُناساً يشرَبونَ الخمرَ ولا يستَطيعونَ أنْ يَتَعَرَّضوا لَهُ أو يعترِضوا، وسَيَرونَ أُناساً لايدخُلونَ المسجِدَ وقد أُقيمَتْ الصَّلاةُ ولا يَستَطيعونَ أنْ يحمِلوهُم على الدُّخولِ و٠٠٠و٠٠٠؛ولأنَّ الإمامَ القرطبيَّ عالِمٌ مِن عُلَماءِ أهلِ السُّنَّةِ نُجِلُّهُ ونُجِلُّ كلامَهُ أنْ يَتَذَرَّعَ بِهِ المنتَسِبونَ إلى الإسلامِ؛لِيُجيزوا الدُّخولَ في القضاءِ الطَّاغوتيِّ أو الجيشِ والشُّرطَةِ أنصارِ الطَّواغيتِ باسمِ الحسبَةِ.

والحقيقَةُ الثَّانيَة للتَّوفيقِ بينَ قولِنا:إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ) لَم يُشارِكْ الملِكَ في الحكمِ،وبينَ قولِ يوسُفَ (عَلَيهِ السَّلامُ):(اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ)إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ لَهُ الإستقلاليَّةُ في إدارَةِ ذلِكَ العَمَلِ،مستَقِلٌّ عَنِ الملِكِ إستقلالاً تامَّاً،والأدِلَّةُ الَّتي تُثبِتُ هذِهِ الإستقلاليَّةِ مِن كتابِ اللهِ تعالى:

١ـ قولُهُ تعالى:{ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ }ومَن يُمَكِّنُهُ اللهُ تَعالى في الأرضِ لايكونُ تابِعاً لِغَيرِهِ؛إذ كيفَ يكونُ مُمَكَّناً وهو تابِعٌ لِغَيرِهِ.

٢ـ قولُ الملِكِ لِيوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ):(إِنَّكَ اليَومَ لَدَينا مَكِينٌ أَمِينٌ).

وقد مَرَّ مَعَنا أقوالُ العُلَماءِ في معنى قولِ اللهِ تعالى:(مَكِينٌ)،ومِن معانيها:نافِذُ القولِ،مُتَمَكِّنٌ مِمَّا أردتَ، تَتَمَكَّنُ مِن فعلِ ماتشاءُ،لَهُ سُلطَةٌ وقُوَّةٌ،ولايكونُ كذلِكَ إلَّا مَن كانَتْ لَهُ الإستقلاليَّةُ في الحكمِ. وأوضَحُ دليلٍ على ذلِكَ:طَلَبُ العَمَلِ في إدارَةِ تِلكَ الخزائِنِ،بعدَ قولِ الملِكِ(إِنَّكَ اليَومَ لَدَينا مَكِينٌ أَمِينٌ)،ومِن ثَمَّ تمكينُ الملِكِ لَهُ مِن إدارَةِ تلكَ الخزائِنِ.

٣ـ إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ يبيعُ لِمَن يشاءُ،ويَمنَعُ عَمَّن يَشاءُ،ويَشتَرِطُ على مَن يَشاءُ بِمَا شاءَ،قالَ تعالى:( وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ(٥٩)فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ ).

وهذِهِ الشُّروطُ لاتَمُتُّ إلى الملِكِ ولا إلى قوانينِهِ بِصِلَةٍ البَتَّةَ،لأنَّهُ ما اشتَرَطَ ذلِكَ الشَّرطَ إلَّا لِيَتقدموا بأخيهِ مَعَهُم،وفي حالَةِ عَدَمِ الإلتزامِ بهذا الشَّرطِ فإنَّهُ سَيَمتَنِعُ عَنِ البيعِ لَهُم،وعَلَيهِم أنْ لايأتوا إلى مِصرَ إلَّا ومَعَهُم أخوهُم مِن أبيهِم. ومثلُ هذِهِ الشُّروطِ لَم يشتَرِطْهُ الملِكُ لا على العمومِ ولا على الخصوصِ، وبِمَا أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)قد اشتَرَطَ عَلَيهِم هذا الشَّرطَ فإنَّهُ لا يكونُ إلَّا لِمَن كانَتْ لَهُ الإستقلاليَّةُ في الحكمِ عَن حاكِمِ مِصرَ.

٤ـ إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ لَهُ حرِّيَّةُ التَّصَرُّفِ في ثَمَنِ المبيعاتِ؛ومَن لايكونُ مستَقِلًّا لايملِكُ مثلَ هذِهِ الصَّلاحيَّةِ.ومِمَّا يؤيِّدُ الإستقلاليَّةَ في إدارَةِ الخزائِنِ أنَّ إعادَةَ ثمنِ المبيعِ لإخوانِهِ يخالِفُ ـ حاشاهُ ـ قولَهُ للملِكِ قبلَ ذلِكَ:(إنّي حفيظٌ)؛إذ ليسَ مِنَ الحفظِ أنْ يعيدَ ثَمَنَ المبيعِ للمُشتَرِي، بل هو

تضييعٌ،إلَّا إذا كانَ لَهُ الحقُّ في التَّصَرُّفِ كيفَ يشاءُ،أيْ لَهُ الإستقلاليَّةُ في إدارَةِ الخزائِنِ،والَّذي يزيدُ ذلِكَ توثيقاً أنَّ عَمَلَ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)ذلِكَ لَم يَكُنْ في السِّرِّ،بل على عِلمٍ مِمَّن كانَ مَعَهُ،وهو أمرُ العامِلِينَ مَعَهُ مِنَ الفتيَةِ أنْ يجعَلوا ثَمَنَ ما باعوهُ لإخوانِهِ في رحالِهِم؛قالَ تعالى:( وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ )،ويوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)ما كانَ يحسِبُ للعامِلينَ مَعَهُ مِن أنَّهُ سَيَكونُ فيهِم مَن سَيَعمَلُ على إيصالِ هذا التَّصَرُّفِ إلى المَلِكِ،وما كانَ يحسبُ حِساباً للمالِكِ إنْ عَلِمَ؛وإلَّا ماكانَ يقدِمُ على ما أقدَمَ عَلَيهِ إنْ كانَ يَعلَمُ أنَّ المَلِكَ سيلزِمُهُ بما وصَفَ بِهِ نفسَهُ(إنِّي حفيظٌ).وهذا لايكونُ إلَّا لِمَن لَهُ الإستقلاليَّةُ في الإدارَةِ.

٥ـ مخالَفَتُهُ لِدينِ المَلِكِ في إحتجازِ أخيهِ:( ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ...)،( قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقِدُونَ قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ )،( قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ... ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ).فثبتَ بهذا التَّرتيبُ مِن يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)أنَّ هذا الغُلامَ سارِقٌ،وقد أخَذَ مِنهُم الإقرارَ بحكمِ السَّارِقِ،فقالوا هُم:( مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ )أيْ أنَّ السَّارِقَ يؤخَذُ مقابِلَ السَّرِقَةِ.

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(عَلَيهِ السَّلامُ):(يقولُ:فالَّذي وجدَ ذلِكَ في رحلِهِ ثوابُهُ بأنْ يُسَلَّمَ بسَرِقَتِهِ إلى مَن سَرَقَ مِنهُ حَتَّى يَستَرِقَّهُ)تفسيرُ جامِعِ البيانِ / سورَةُ يوسُفَ،ويقولُ ابنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(كانَتْ شريعَةُ إبراهيمَ:أنَّ السَّارِقَ يُدفَعُ إلى المسروقِ مِنهُ،وهذا هو الَّذي أرادَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ) )تفسيرُ سورَةِ يوسُفَ،ويقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(قولُهُ تعالى:{قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ}المعنى:فما جزاءُ الفاعِلِ إنْ بانَ كذِبُكُم؟فأجابَ إخوةُ يوسُفَ:{جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ}أيْ يستَعبَدُ ويُستَرَقُّ...وكانَ هذا مِن دينِ يعقوبَ عَلَيهِ السَّلامُ وحكمُهُ.وقولُهُم هذا قولُ مَن لَم يستَرِبْ نفسَهُ؛)تفسيرُ الجامِعِ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ يوسُفَ،ويقولُ الشَّوكانيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(جزاؤُهُ أخذُ السَّارِقِ فهو جزاؤُهُ لا غيرَ، قالَ المفسِّرونَ:وكانَ حكمُ السَّارِقِ في آلِ يعقوبَ أنْ يُستَرَقَّ سَنَةً فلذلِكَ استفتَوهُم في جزائِهِ... )تفسيرُ فتحِ القديرِ/سورَةُ يوسُفَ

إستِرقاقُ السَّارِقِ وإستعبادُهُ كانَ في شريعَةِ يعقوبَ(عَلَيهِ السَّلامُ)وكانَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)يعلَمُ ذلِكَ ولِهذا سألَهُم فأجابوهُ:بأنَّ مِن وجِدَ في رَحلِهِ يؤخَذُ ويستَرَقُّ للمسروقِ مِنهُ،هذا في شريعَةِ يعقوبَ(عَلَيهِ السَّلامُ).أمَّا في دينِ المَلِكِ فإنَّ عقوبَةَ السَّرِقَةِ كانَتْ شيئاً آخَرَ؛يقولُ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(عَن قتادَةَ قولُهُ:( مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ )،يقولُ:ما كانَ ذلِكَ في قضاءِ المَلِكِ أنْ يستَعبِدَ رجُلاً بسرِقَةٍ) تفسيرُ جامِعِ البيانِ/سورَةُ يوسُفَ،ويقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وقولُهُ تعالى:{ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ }أيْ لَم يَكُنْ في شرعِ مِصرَ أنْ يأخُذَ أخاهُ عَبداً بالسَّرِقَةِ،بل السَّارِقُ يضرَبُ ويغَرَّمُ فقط...)تفسيرُ الجامِعِ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ يوسُفَ،ويقولُ الآلوسيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(لِماذا فَعَلَ ذلِكَ؟ فقيلَ:لأنَّهُ لَم يَكُنْ لِيَأخُذَ أخاهُ جزاءَ وجودِ الصُّواعِ عندَهُ في دينِ المَلِكِ في أمرِ السَّارِقِ إلَّا بذلِكَ الكيدِ لأنَّ جزاءَ السَّارِقِ في دينِهِ على ما رويَ عَنِ الكلبيِّ وغيرِهِ أنْ يضاعَفَ عَلَيهِ الغرمُ،وفي روايَةٍ ويضرَبَ دونَ أنْ يؤخَذَ ويستَرَقَّ كما هو في شريعَةِ يعقوبَ عَلَيهِ السَّلامُ...)تفسيرُ روحِ المعاني/سورَةُ يوسُفَ.

فيوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)أرادَ الإحتفاظَ بأخيهِ عندَهُ،ولَم يَكُنْ لَدَيهِ إلَّا ذلِكَ السَّبيلُ،مَعَ عِلمِهِ بالَّذي يَتَرَتَّبُ على السَّرِقَةِ عِندَ إخوتِهِ،ولِهذا سألَهُم:(فما جزاؤُهُ إنْ كُنتُم كاذِبينَ).لقد كانَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)في شأنِ السَّارِقِ بينَ دينِ يعقوبَ(عَلَيهِ السَّلامُ)وبينَ دينِ المَلِكِ،ودينُ المَلِكِ لا يجيزُ لَهُ إسترقاقُ السَّارِقِ؛لأنَّ ذلِكَ ليسَ مِن أحكامِ السَّرِقَةِ عندَ مَلِكِ مِصرَ،فما كانَ لَهُ إلَّا أنْ يعاقِبَهُ بدينِ يعقوبَ(عَلَيهِ السَّلامُ)،وهذِهِ العقوبَةُ والإسرقاقُ للسَّارِقِ تمَّ على عِلمٍ مِمَّن كانَ مَعَ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)،وهُم يعلَمونَ أنَّ ذلِكَ ليسَ مِن دينِ المَلِكِ،ولا مِن قضائِهِ،ولا مِن حكمِهِ،فلِماذا لَم يحسِبْ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)للمَلِكِ حساباً،وهو يعاقِبُ السَّارِقَ بغيرِ حكمِ المَلِكِ،وهو يعيشُ في مَملَكَتِهِ،ويَتَوَلَّى لَهُ العَمَلَ في الخزائِنِ؟

ليسَ لِذلِكَ التَّصَرُّفِ،ولا لِهذِهِ المخالَفَةِ العَلَنيَّةِ لِدينِ المَلِكِ إلَّا أنْ نقولَ:أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ لَهُ الإستقلاليَّةُ في الحكمِ،ومِمَّا يزيدُ رساخَةَ هذا الإعتقادِ بالإضافَةِ إلى كونِهِ أمامَ العامِلِينَ مَعَ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)،إنَّ الإحتفاظَ بأخيهِ المعاقَبِ بالإسترقاقِ سَيَطولُ لأشْهُرٍ والأمرُ ليسَ ابنَ ساعَةٍ،بل يستَغرِقُ مُدَّةَ ذهابِ أخوتِهِ مِن مِصرَ إلى موطِنِهِم في فلسطينَ ومكوثِهِم هُناكَ مُدَّةً،ومِن ثَمَّ عودَتِهِم إلى مِصرَ مَرَّةً أخرى،وقد إحتَفَظَ بأخيهِ طوالَ هذِهِ المُدَّةِ وهذِهِ لا شَكَّ مُدَّةٌ طويلَةٌ.

وكلا الأمرينِ عامِلانِ مساعِدانِ على زيادَةِ احتماليَّةِ إحاطَةِ المَلِكِ بهذِهِ المخالَفَةِ لِحُكمِهِ في بَلَدِهِ.

وسكوتُ المَلِكِ لِهذِهِ المخالَفَةِ الصَّريحَةِ لِدينِهِ مبنيٌّ على إحتمالَينِ:

إمَّا أنَّهُ لَم يَعلَمْ بِمافَعَلَ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)بحقِّ السَّارِقِ،أو عَلِمَ،ولا ثالِثَ لَهُما.وفي كلتا الحالَتينِ لِمَاذا سَكَتَ المَلِكُ على مَن يخالِفُ دينَهُ وحكمَهُ في مملَكَتِهِ؟

إذا قُلنا:إنَّ المَلِكَ لَم يعلَمْ بِمَا إتَّخَذَهُ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)مِن عقوبَةٍ بحقِّ سارِقٍ،عِلماً أنَّ تصرفاتِ القريبينَ مِنَ المَلِكِ لاتَخفى على المَلِكِ فما بالُكَ في أمرٍ فيهِ مخالَفَةٌ صريحَةٌ لِدينِهِ كما نَصَّتْ الآيَةُ، وفي أمرٍ يستَغرِقُ وقتاً طويلاً ويستفاضُ على مستوى المدينَةِ؛لأنَّهُ أمرٌ مخالِفٌ لِمَا اعتادَ عَلَيهِ النَّاسُ، لايوجَدُ مِن مُبَرِّرٍ غيرُ أنْ نَقولَ:

أنْ إستقلاليَّةَ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)في الحكمِ توجِبُ عَدَمَ مُتابَعَتِهِ مِن قبلِ المَلِكِ،وعدمَ سعي الوشاةِ بنقلِ مايرونَهُ مِن مخالفاتٍ لِدينِ المَلِكِ؛لِعِلمِهِم أنَّ المَلِكَ لايَتَّخِذُ أيَّ إجراءٍ بحقِّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)بحكمِ الصَّلاحيَّةِ الَّتي أعطاها المَلِكُ لَهُ في إدارَةِ الخزائِنِ.

الإحتمالُ الثَّاني:إنَّ المَلِكَ قد أحاطَ عِلماً بإجراءِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)ومِنَ الثَّابِتِ أنَّهُ لَم يَتَدَخَّلْ،ولَم يَتَّخِذْ أيَّ إجراءٍ بحقِّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)الَّذي خالَفَ قانونَ المَلِكِ ودينَهُ؛لأنَّهُ مَكينٌ مُتَنَفِّذٌ مُستَقِلٌّ لا يُرَدُّ لَهُ قولٌ أوعَمَلٌ.

٦ـ قولُ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)في دعائِهِ بعدَ أنْ جَمَعَ اللهُ تعالى بينَهُ وبينَ أبويَهِ وإخوتِهِ بعدَ طولِ افتراقٍ ،قالَ تعالى:( رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ...).ومعنى حرفُ الجَرِّ(مِن)هُنا للتَّبعيضِ،أيْ آتيتَني بعضَ الملكِ وليسَ كلَّ ملكِ مِصرَ.ومِن هُنا كانَ يخاطِبُهُ المتَحدِّثُ مَعَهُ باسمِ(العزيزِ)قالَ تعالى:(يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَباً شَيخاً كَبِيراً)،(يا أَيُّهَا العَزِيزُ قَدْ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ).

أَفَمَنْ يؤتيهِ اللهُ تعالى بعضَ الملكِ يكونُ تابِعاً لِمَن لَم يكُنْ مُلكُهُ مأتِيّاً مِنَ اللهِ تعالى،وإنَّما كانَ وفقَ سُنَّةِ اللهِ تعالى في خلقِهِ مِنَ التَّدافُعِ.ومِمَّن أشارَ إلى هذِهِ الإستقلاليَّةِ مِنَ العُلماءِ: ابنُ العربيِّ(رحمَهُ اللهُ) في تفسيرِهِ،فقالَ:(فَإِنْ قِيلَ:كَيْفَ اسْتَجَازَ أَنْ يَقْبَلَهَا بِتَوْلِيَةِ كَافِرٍ،وَهُوَ مُؤْمِنٌ نَبِيٌّ ؟قُلْنَا:لَمْ يَكُنْ سُؤَالَ وِلَايَةٍ؛ إنَّمَا كَانَ سُؤَالَ تَخَلٍّ وَتَرْكٍ،لِيَنْتَقِلَ إلَيْهِ)أحكامُ القرآنِ لابنِ العربي/سورَةُ يوسُف.

أي أنْ يخلّي لَهُ إدارَةَ الخزائنِ،وأنْ يترُكَها لَهُ فتنتقِلُ إدارتُها إليهِ.وكذلِكَ قالَ الإمامُ الماوردي(رحمَهُ اللهُ)فيما ينقُلُ عنهُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ)وهو يرى عدَمَ جوازِ توليَةِ شيءٍ مِنَ الأعمالِ للحاكِمِ الظَّالِمِ،وأجابَ عَمَّن ذَهَبَ إلى الإستدلالِ بعَمَلِ يوسُفَ بجوابَين:(أحدُهُما:أَنَّ فرعونَ يوسُفَ كانَ صالِحاً ،وإنَّما الطَّاغي فرعونُ موسى.الثَّاني:أَنَّهُ نَظَرَ في أملاكِهِ دونَ أعمالِهِ،فزالَتْ عنهُ التَّبعيَّةُ فيهِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ يوسُف.أيْ أَنَّهُ كانَ يديرُ خزائِنَ مِصرَ دونَ أنْ يُشارِكَ الملكَ في أعمالِهِ في حكمِ مِصرَ،فلا يكونُ والحالُ هذِهِ تابِعاً لملِكِ مِصرَ.

بناءً على ما تَقَدَّمَ مِنَ الأَدِلَّةِ نقولُ:إنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَتْ لَهُ الإستقلاليَّةُ التَّامَّةُ عَنِ الملكِ في إدارَةِ خزائِنِ الأرضِ،ومَن قالَ غيرَ ذلِكَ فقَد أعظَمَ على يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)الفريَةَ.

وإذا قُلنا:أنَّ ملكَ مِصرَ الَّذي كانَ في زَمَنِ نبيِّ اللهِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ كافِراً،فإنَّ عَمَلَ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)مَعَهُ كانَ على الإستقلاليَّةِ عَنهُ،وكانَ يديرُ تلكَ الخزائِنَ بِمَا يراهُ هو؛لأنَّ اللهَ تَعالى سَخَّرَ لَهُ ذلِكَ الملكَ فأعطى لَهُ الصَّلاحيَّةَ الكامِلَةَ في إدارَةِ تلكَ الخزائِنِ.

وبهذا نُثبِتُ العَمَلَ في مِصرَ لِيُوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)عِندَ الملكِ،ولا نُخالِفُ تلكَ الآياتِ وهي نصوصٌ محكَمَةٌ.

**وارداتُ الخزائِنِ:**

إذا ثَبَتَ لَنا ما قُلناهُ،فَكَيفَ بالأموالِ الَّتي كانَتْ تُعطى للملكِ مِن مبيعاتِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)،والملِكُ ينفِقُ تلكَ الأموالِ في دولَتِهِ،وفي تسييرِ أمورِ بلدِهِ،وفيما يراهُ مِنَ المصالِحِ.فإنْ قُلْنا:إنَّهُ كانَ كافِراً فبالضَّرورَةِ إنَّ قِسماً مِن هذِهِ الأموالِ تُصرَفُ فيما لا يُرضي اللهَ تعالى. فكيفَ يُسهِمُ يوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)في ذلِكَ؟

أقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى:

١ـ إنَّ الَّذي أجازَ لَهُ العَمَلَ عِندَ الملكِ الكافِرِ قد أجازَ لَهُ ما يَتَرَتَّبُ على ذَلِكَ العمَلِ؛لأنَّهُ نبيٌّ معصومٌ.

وقد ثبتَ لَنا بالدَّليلِ أنَّ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)كانَ يعمَلُ عِندَ الملكِ في إدارَةِ تلكَ الخزائِنِ،وثَبَتَ لَنا جوازُهُ أيضاً عِندَ نبيِّنا(عَلَيهِ السَّلامُ)بإقرارِهِ خباباً بنَ الأرتِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)في عَمَلِهِ عندَ العاص بنِ وائلٍ، فإذا جازَ العملُ فلا مؤاخَذَةَ بعدَ ذلِكَ على وارداتِ العَمَلِ. ما لَم يَتَضَرَّرْ بِهِ المسلِمونَ أو يَتَقَوّى الكافِرُ عَلَيهِم.

٢ـ ليسَ لَنا إلَّا أنْ نقولَ:إنَّ ذلِكَ كانَ مِنَ التَّشريعِ ولَيسَ مِن أصولِ العقيدَةِ،فكونُ وارداتِ تلكَ الخزائِنِ تعودُ إلى الملكِ يقيناً ذلِكَ كانَ جائِزاً في شريعَةِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)،وإلَّا فإنَّ اللهَ تعالى ـ حاشاهُ ـ لا يُقِرُّهُ على باطِلٍ وعلى مافيهِ مخالَفَةٌ لِمَا بُعِثَ بِهِ وإنْ أرادَ هو ـ حاشاهُ ـ ذلِكَ.(١)

*(١)لا يستدلُّ بِمَا قرَّرْناهُ على جوازِ العَمَلِ الَّذي يَدُرُّ بالوارداتِ للحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ لأَنَّ ذلِكَ غيرُ جائِزٍ في دينِنا إلَّا بالشُّروطِ الَّتي ذَكَرَها العُلَماءُ(رحمَهُم اللهُ)،والأموالُ الَّتي تَعودُ إلى الدَّولَةِ الطَّاغوتيَّةِ إنْ كانَتْ تُستخدَمُ في محارَبَةِ دينِ اللهِ تَعالى وفي الصَّدِّ عَن سبيلِ اللهِ تَعالى بإنفاقِها في محارَبَةِ المجاهِدينَ فإنَّ ذلِكَ بابُ رِدَّةٍ؛لأَنَّ إنفاقَ الأموالِ أو إعدادَها وتهيئَتَها للصَّدِّ عَن سبيلِ اللهِ تعالى مِن أعمالِ الكُفَّارِ قالَ تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ ...)وكما أنَّ الجهادَ يكونُ بالنَّفسِ والمالِ كذلِكَ الرِّدَّةُ تكونُ بالنَّفسِ والمالِ .*

**الأعمالُ والطَّواغيتُ:**

هل يجوزُ أنْ يَتَوَلَّى أَحَدٌ الآن شَيئاً مِنَ الأعمالِ للحُكّامِ الطَّواغيتِ؟

إليكَ ما يَنقُلُهُ الإمامُ الماوردي مِن أقوالِ العُلَماءِ في العَمَلِ مَعَ الحاكِمِ الظَّالِمِ،وليسَ المرتَدِّ والطَّاغوتِ :

(قالَ الماوردي:فإنْ كانَ المولي ظالِماً فقد اختلَفَ النَّاسُ في جوازِ الولايَةِ مِن قِبَلِهِ على قولَين:

أحدُهُما:جوازُها إذا عَمِلَ بالحقِّ فيما تَقَلَّدَهُ؛لأَنَّ يوسُفَ وَلِّيَ مِن قبلِ فرعونَ،ولأَنَّ الإعتبارَ في حَقِّهِ بفعلِهِ لابفعلِ غيرِهِ.

الثَّاني:أنَّهُ لا يجوزُ ذلِكَ؛لِمَا فيهِ مِن تولِّي الظالِمينَ بالمعونَةِ لَهُم،وتزكيتِهِم بتقلُّدِ أعمالِهِم؛فأجابَ مَن ذَهَبَ إلى هذا المذهَبِ عَن ولايَةِ يوسُفَ مِن قبلِ فرعونَ بجوابَين:

أحدُهُما:أنَّ فرعونَ يوسُفَ كانَ صالِحاً،وإنَّما الطَّاغي فرعونُ موسى.

الثَّاني:أنَّهُ نَظَرَ في أملاكِهِ دونَ أعمالِهِ،فزالَتْ عَنهُ التَّبعَةُ فيهِ..)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ يوسُف.

هل ياتُرى بعدَ هذا البيانِ يقولُ إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم كما قالَتْ بنو إسرائيلَ؟ قالَ تَعالى:( وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ).فيفتَرَضُ بِهِم وبالمخدوعينَ بِهِم،وقد سَقَطَ في أيديهِم أنْ يتوبوا إلى اللهِ تَعالى مِن هذا الإفتراءِ على يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)وقد أدَّى بِهِم إلى الرِّدَّةِ عَن دينِ اللهِ تعالى،وما أراهُ إلَّا عقوبَةً لَهُم على إفترائِهِم على نبيِّ اللهِ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ).قالَ الإمامُ الحافِظُ أبو القاسِمِ بنِ عساكِرَ رحِمَهُ اللهُ:(إعلَمْ يا أخي وفَّقَنا اللهُ وإيّاكَ لِمَرضاتِهِ وجَعَلَنا مِمَّن يخشاهُ ويتَّقيهِ حقَّ تقاتِهِ:أَنَّ لحومَ العلماءِ مسمومَةٌ وعادَةَ اللهِ في هتكِ أستارِ منتَقِصيهِم معلومَةٌ،وأنَّ مَن أطلَقَ لِسانَهُ في العلماءِ بالثَّلبِ ابتلاهُ اللهُ تعالى قبلَ موتِهِ بموتِ القلبِ) التِّبيانُ في آدابِ حَمَلَةِ القرآنِ ص ٢٩.

هذِهِ تجارِبُ العلماءِ فيمَنْ ولغَ في لحومِ العُلماءِ فما بالُكَ بِمَن يلغُ بلحومِ الأنبياءِ مفتَرِياً عَلَيهِم ؟

هذا ما ندينُ اللهَ تعالى بِهِ ونبرأُ إليهِ مِن أناسٍ سَخَّروا دينَهم لدنياهُم يغيّرونَ الإسلامَ وفقَ ما يقتضي واقِعُهُم المريضُ ونَسَوا أنَّ الإسلامَ جاءَ لِيُغَيِّرَ الواقِعَ.

**الشُّبهَةُ الثَّانِيَة**:حديثُ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):(إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ وإنَّما لكلِّ امرىءٍ ما نوى ...)الحديثُ رواهُ البخاريُّ.

لَقَد أفتى لِطُلَّابِ الإشتراكِ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ والمجالِسِ التَّشريعيَّةِ مَن أفتى بجوازِ الدُّخولِ في مواطِنِ الكفرِ تلكَ؛بالإستدلالِ بهذا الحديثِ،وقالوا:مَن دَخَلَ بنيَّةِ الإصلاحِ،أو بنيَّةِ التَّغييرِ،أو بنيَّةِ الإعتراضِ على المخالفاتِ الشَّرعيَّةِ فَلَهُ نِيَّتُهُ!!

وفي مجالِ الرَّدِّ على هذِهِ الفتوى الجائِرَةِ الَّتي تجيزُ ممارَسَةَ الكفرِ والرِّدَّةِ مِن خلالِ الحكمِ بالقوانينِ الوضعيَّةِ،ووضعِ التَّشريعاتِ للمستجِدَّاتِ الَّتي تكونُ في الفترَةِ التَّشريعيَّةِ،فقد قرأتُ في كتابِ الجامِعِ للشَّيخِ عبدِ القادِرِ بنِ عبدِ العزيزِ رَدَّهُ على هذِهِ الفتوى،وسأنقُلُ ردَّ الشَّيخِ بالمعنى،وليسَ بالنَّصِّ:

إنَّ المعاصِيَ لاتتَحَوَّلُ إلى طاعاتٍ بالنِّيَّاتِ،ولكن المعاصي تَتَحَوَّلُ إلى طاعاتٍ بدليلٍ خارجيٍّ،والدَّليل عُلى ذلِكَ:

١ـ الكَذِبُ معصِيَةٌ،ومَن كَذَبَ فإنَّهُ آثِمٌ،ولا يمكِنُ أنْ تَتَحَوَّلَ هذِهِ المعصِيَةُ إلى طاعَةٍ بِمُجَرَّدِ حسنُ نِيَّةِ الكاذِبِ،ولكن هذِهِ المعصِيَةُ تَتَحَوَّلُ إلى طاعَةٍ بدليلٍ خارجيٍّ مِنَ الشَّرعِ؛الدَّليلُ الشَّرعِيُّ الَّذي يُحَوِّلُ مَعصِيَةَ الكَذِبِ الى طاعَةٍ:عَن أسماءِ بنتِ يزيدَ قالَتْ:قالَ رسولُ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ):(لا يَحِلُّ الكَذِبُ إلَّا في ثلاثٍ:يحدِّثُ الرَّجُلُ امرأتَهُ لِيُرضِيَها،والكَذِبُ في الحَربِ،والكَذِبُ لِيُصلِحَ بينَ النَّاسِ) رواهُ التِّرمذيُّ،والحديثُ صَحيحٌ.

**٢ـ** أَكلُ الميتَةِ لِغَيرِ المضطَرِّ مِن غيرِ استِحلالٍ معصيَةٌ،والنِّيَّةُ لا تُحَوِّلُ هذِهِ المعصيَةَ إلى طاعَةٍ،ولكن الَّذي يُحَوِّلُ هذِهِ المعصيَةَ إلى طاعَةٍ دليلٌ خارجيٌّ مِنَ الشَّرعِ،وهو قولُهُ تعالى:(فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ ولا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيهِ).

٣ـ إنَّ الرَّسولَ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)عِندَما عَرَضَتْ عَلَيهِ قريشٌ في مَكَّةَ شَرَّفَها اللهُ تعالى وعَظَّمَها في وقتِ الإستِضعافِ أنْ يُسَوِّدوهُ فلايَصدِروا إلَّا عَن رأيِهِ،لَم يَقْبَلْ مِنهُم ذلِكَ،ولَم يَعمَلْ بالحديثِ كما يَعمَلُ بِهِ الآنَ المنتَسِبونَ إلى الإسلامِ!!

**الشُّبهَةُ الثَّالِثَة:** حُكمُ النَّجاشيِّ في الحَبَشَةِ:

قالَ أصحابُ الدِّيمقراطيَّةِ في معرِضِ دعوتِهِم إلى دينِهِم :

النَّجاشيُّ أسلَمَ وكانَ يحكُمُ بغيرِ ماأنزَلَ اللهُ تعالى،ومَعَ ذلِكَ سَمَّاهُ الرَّسولُ(ﷺ)عبداً صالِحاً،وصَلَّى عَلَيهِ.

أقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى:

إنَّ مِنَ الثَّابِتِ أنَّ النَّجاشيَّ(رحِمَهُ اللهُ)كانَ مَلِكاً يحكُمُ بلادَ الحَبَشَةِ في ذلِكَ الوقتِ،ومِنَ الثَّابِتِ أنَّهُ (رحِمَهُ اللهُ)قد آمَنَ برسولِ اللهِ(ﷺ)واعتَنَقَ الدِّينَ الإسلاميَّ الحنيفَ،ومِنَ الثَّابِتِ أنَّهُ لَم يحكُمْ بأحكامِ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ.

فما هي نظرَةُ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ إلى النَّجاشيِّ(رحِمَهُ اللهُ)مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ على ما كانَ عَلَيهِ؟وهل يُمكِنُ الإستدلالُ بِهِ على جوازِ الحكمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى ؟

صنَّفَ الشَّيخانِ(ابنُ تيميَّةَ وابنُ القَيِّمِ)الجليلانِ النَّجاشيَّ(رحِمَهُ اللهُ)مِنَ الصنفِ الرَّابِعِ مِنَ النَّاسِ،أي أنَّهُ كانَ مِمَّن آمَنَ باطِناً،وهو مَعَ الكُفَّارِ في الظَّاهِرِ.وهذا الصِّنفُ مِنَ المؤمنينَ كثيرٌ بينَ الكُفَّارِ منذُ عهدِ رسولِ اللهِ(ﷺ)وسيبقى كذلِكَ إلى ما شاءَ اللهُ تعالى.والأدِلَّةُ على وجودِ هذا الصِّنفِ مِنَ المؤمنينَ كما استَدَلَّ الشَّيخانِ الجليلانِ(رحِمَهُما اللهُ) بقولِ اللهِ تَعالى:(فإِنْ كَانَ مِنْ قومٍ عَدُوٍّ لَكُم وَهُوَ مُؤمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤمِنَةٍ)،(وَقَالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ مِنَ آلِ فِرعَونَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ...)،( وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ).

ومِمَّا جاءَ في قوليهِما (رحِمَهُما اللهُ):

أنَّ النَّجاشيَّ(رحِمَهُ اللهُ)لَم يُمكِنْهُ الهجرَةُ إلى النَّبيِّ(ﷺ)،ولَم يُمكِنْهُ المجاهَرَةُ بخلافِ قومِهِ كحالِ المستَضعَفينَ بينَ الكُفَّارِ.ولا العَمَلَ بشرائِعِ الإسلامِ؛لِكَونِ أهلِ بَلَدِهِ نَصارى لا يوافِقونَهُ على إظهارِ شرائِعِ الإسلامِ،حالُهُ كحالِ المؤمِنِ بدارِ الحربِ الَّذي لايستَطيعُ الهجرَةَ إلى دارِ الإسلامِ،ولا يُمكِنُهُ العَمَلَ بشرائِعِ الإسلامِ الظَّاهِرَةِ.وإنَّ مَن كانَ كذلِكَ فإنَّهُ يَعمَلُ ما يُمكِنُهُ مِنَ الدِّينِ ويسقُطُ عَنهُ ما يعجَزُ عَنهُ عِلماً وعَمَلاً؛قالَ تعالى:(لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفساً إلَّا وسعَها).

هذا ملخَّصُ رأيِ ابنِ تيميَّةَ وابنِ القَيِّمِ(رحِمَهُما اللهُ)في النَّجاشيِّ،قالَ ابنُ تيميَّةَ(رحِمَهُ اللهُ):

(وقد ذَكَرَ أكثَرُ العُلماءِ أنَّ هذِهِ الآيَةَ الأخرى في آلِ عمرانَ نَزَلَتْ في النَّجاشيِّ ونحوِهِ مِمَّن آمَنَ بالنَّبيِّ لكِنَّهُ لَم يُمكِنْهُ الهجرَةُ إلى النَّبيِّ(ﷺ)،ولا العَمَلَ بشرائِعِ الإسلامِ؛لِكَونِ أهلِ بَلَدِهِ نَصارى لا يوافِقونَهُ على إظهارِ شرائِعِ الإسلامِ...ولِهَذا جُعِلَ مِن أهلِ الكتابِ مَعَ كونِهِ آمَنَ بالنَّبيِّ(ﷺ)،بِمَنزِلَةِ مَن يؤمِنُ بالنَّبيِّ في بلادِ الحربِ،ولا يَتَمَكَّنُ مِنَ الهِجرَةِ إلى دارِ الإسلامِ،ولايُمكِنُهُ العَمَلَ بشرائِعِ الإسلامِ الظَّاهِرَةِ ،بل يعمَلُ ما يُمكِنُهُ،ويسقُطُ عَنهُ ما يعجَزُ عَنهُ؛كما قالَ تَعالى:( فإِنْ كَانَ مِنْ قَومٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤمِنَةٍ)،فقد يكونُ الرَّجُلُ في الظَّاهِرِ مِنَ الكُفَّارِ وهو في الباطِنِ مؤمِنٌ كما كانَ مؤمِنُ آلِ فرعونَ؛قالَ تعالى:( وَقَالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ مِنَ آلِ فِرعَونَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ...)،وهكذا أهلُ الكتابِ فيهِم مَن هو في الظَّاهِرِ مِنهُم وهو في الباطِنِ يؤمِنُ باللهِ ورسولِهِ محمَّدٍ(ﷺ)يعمَلُ بِما يقدِرُ عَلَيهِ،ويسقُطُ عَنهُ ما يعجَزُ عَنهُ عِلماً وعَمَلاً(لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفساً إلَّا وسعَها )وهو عاجِزٌ عَنِ الهجرَةِ إلى دارِ الإسلامِ كعجزِ النَّجاشيِّ...،ولا يُنكِرُ أحَدٌ مِنَ المنافِقينَ،ولا غيرِهِم أنْ يُصَلِّيَ على واحِدٍ مِنهُم...وفي بلادِ النَّصارى مِن هذا النَّوعِ خَلقٌ كثيرٌ يكتُمونَ إيمانَهُم إمَّا مُطلَقاً وإمَّا يكتُمونَهُ عَنِ العامَّةِ ويظهِرونَهُ لِخاصَتِهِم وهؤلاءِ قد يتناوَلُهُم قولُهُ تعالى(وإِنَّ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَمَنْ يؤمِنُ باللهِ)...)دقائِقُ التَّفسيرِ لِشَيخِ الإسلامِ١/١١-١٥.

وذَكَرَ ابنُ القَيِّمِ(رحِمَهُ اللهُ)الأصنافَ الثَّلاثَةَ الَّذينَ ذَكَرَهُم اللهُ تعالى في بدايَةِ سورَةِ البَقَرَةِ وهُم:المؤمِنُ، والكافِرُ،والمنافِقُ،ثُمَّ ذَكَرَ(رحِمَهُ اللهُ)الصِّنفَ الرَّابِعَ فقالَ:(فهؤلاءِ أصنافُ بني آدَمَ في العِلمِ والإيمانِ ولا يجاوِزُ هذِهِ السُّنَّةِ،اللهمَّ إلَّا مَن أظهَرَ الكفرَ،وأبطَنَ الإيمانَ كحالِ المستَضعَفِ بينَ الكفَّارِ الَّذي تَبَيَّنَ

لَهُ الإسلامُ،ولَم يُمكِنْهُ المجاهَرَةُ بخلافِ قومِهِ،ولَم يَزَلْ هذا الضَّربُ في النَّاسِ على عهدِ رسولِ اللهِ وبعدَهُ،وهؤلاءِ عكسُ المنافِقينَ مِن كلِّ وجهٍ،وعلى هذا فالنَّاسُ إمَّا:مؤمِنٌ ظاهِراً وباطِناً،وإمَّا كافِرٌ ظاهِراً وباطِناً،أو مؤمِنٌ ظاهِراً كافِرٌ باطِناً،أو كافِرٌ ظاهِراً مؤمِنٌ باطِناً.والأقسامُ الأربَعَةُ قد اشتَمَلَ عَلَيها الوجودُ،وقد بَيَّنَ القرآنُ أحكامَها،فالأقسامُ الثَّلاثَةُ الأُوَل ظاهِرَةٌ،وقد اشتَمَلَ عَلَيها أوَّلُ سورَةِ البَقَرَةِ

وأمَّا القِسمُ الرَّابِع،ففي قولِهِ تعالى:( وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ )فهؤلاءِ كانوا يكتمون إيمانَهُم في قومِهِم،ولا يَتَمَكَّنونَ مِن إظهارِهِ ومِن هؤلاءِ:مؤمِنُ آلِ فرعونَ كانَ يكتُمُ إيمانَهُ ،ومِن هؤلاءِ النَّجاشيُّ الَّذي صَلَّى عَلَيهِ رسولُ اللهِ فإنَّهُ كانَ ملكُ النَّصارى بالحبشَةِ،وكانَ في الباطِنِ مؤمِناً،وقد قيلَ:أنَّهُ وأمثالَهُ الَّذينَ عَناهُم اللهُ عزَّ وجلَّ بقولِهِ:( وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَناً قَلِيلاً )...ولِهذا قالَ جابِرُ بنُ عبدِ اللهِ وعبدُ اللهِ بنِ عبَّاسٍ وأنسُ بنُ مالِكٍ والحسَنُ وقتادَةُ أنَّ قولَهُ تعالى(وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ )أنَّها نَزَلَتْ في النَّجاشيّ).التَّفسيرُ القَيِّمِ لابنِ القيِّمِ١٨٩/١-١٩٠.

أقولُ مستَعيناً باللهِ تعالى:

إنَّ قولَ ابنِ تيميَّةَ وابنِ القيِّمِ(رحمَهُما اللهُ)في الصِّنفِ الرَّابِعِ الَّذي يُظهِرُ الكفرَ ويبطِنُ الإيمانَ قولٌ صائِبٌ -إنْ شاءَ اللهُ تعالى-إلَّا أنَّ إنزالَ هذا الصِّنفِ على الأفرادِ يحتاجُ إلى وقفَةٍ وتأمُّلٍ وتأنٍّ،إذ هُناكَ فَرقٌ بينَ مَن يكونُ راعِياً وبينَ مَن يكونُ مِنَ الرَّعيَّةِ،والنَّجاشيُّ كانَ راعِياً.

هل كانَ لايستَطيعُ العَمَلَ بشرائِعِ الإسلامِ؛لِكَونِ أهلِ بَلَدِهِ نَصارى لايوافِقونَهُ على إظهارِ تلكَ الشَّرائِعِ؟

لأنَّ القولَ أنَّهُ ما كانَ يحكُمُ بأحكامِ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ رغمَ إسلامِهِ،فإنَّ هذا مدخَلُ الشَّيطانِ إلى دعاةِ الدِّيمقراطيَّةِ،والعامِلينَ على إحياءِ دينِها،لِيُميتوا دينَ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ).والسؤالُ:

لِماذا لَم يحكُمُ النَّجاشيُّ بشريعَةِ اللهِ تعالى في الحبشَةِ وهو الحاكِمُ عَلَيها؟

هل السَّبَبُ في ذلِكَ الخوفُ مِن بني جلدَتِهِ أم الخوفُ على مُلكِهِ،أم كِلَيهِما؟

للإجابَةِ على هذا السُّؤالِ لابُدَّ مِنَ الإشارَةِ إلى بعضِ الحقائِقِ والَّتي مِن خلالِها يَتَبَيَّنُ الحقُّ إنْ شاءَ اللهُ تعالى:

الحقيقَةُ الأولى:

إنَّ الفترَةَ الَّتي اعتنَقَ فيها الإسلامَ لاتمتَدُّ مِن قدومِ جعفَرٍ وأصحابِهِ(ﷺ)إليهِ،ومِن ثمَّ إلى وفاتِهِ،ولكِن الفترَةُ محصورَةٌ إبتداءً مِنَ السَّنَةِ السَّادِسَةِ-حيثُ جاءَهُ عمرٌو بنُ أميَّةَ الضُّمريّ(ﷺ)رسولُ رسولِ اللهِ (ﷺ)فاعتنَقَ الإسلامَ - إلى وفاتِهِ وكانَ قبلَ فتحِ مَكَّةَ،فالفَترَةُ لَيسَتْ طويلَةً كما قد يُتَوَهَّمُ،وإنْ كانَ طولُ الفترَةِ وقصرُها لايؤثِّرُ في الرِّدَّةِ إلَّا أنَّها وَرَدَتْ في السِّيرَةِ،فكانَ لا بُدَّ مِنَ التَّنويهِ عَلَيها فمِمَّا جاءَ في السِّيرَةِ:(أنَّ عمرَو بنَ أميَّةَ بنَ ضمرَةَ ٠٠٠ أرسَلَهُ رسولُ اللهِ إلى النَّجاشيّ يدعوهُ إلى الإسلامِ سَنَةَ سِتٍّ وكَتَبَ على يَدِهِ كتاباً فأسلَمَ النَّجاشيُّ وأَمَرَهُ أنْ يُزَوِّجَهُ أمَّ حبيبَةَ ويرسِلَها ويرسِلَ مَن عندَهُ مِنَ المسلِمينَ) أسَدُ الغابَةِ في معرِفَةِ الصَّحابَةِ ٢٠٦/٤

وفاتُهُ رحِمَهُ اللهُ تعالى:(وتوفي ببلادِهِ قبلَ فتحِ مَكَّةَ وصَلَّى عَلَيهِ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)بالمدينَةِ وكَبَّرَ عَلَيهِ أربعاً...) أسَدُ الغابَةِ في معرِفَةِ الصَّحابَةِ٦٢/١.

يقولُ بنُ كثيرٍ(رحمَهُ اللهُ):(والظَّاهِرُ أنَّ موتَ النَّجاشيَّ كانَ قبلَ الفتحِ بكثيرٍ...)السِّيرَةُ النَّبويَّةُ لابنِ كثيرٍ٦/ ١٦٩.

وليسَ هو النَّجاشيُّ الَّذي راسَلَهُ الرَّسولُ(ﷺ) مَعَ مَن راسَلَهُ مِنَ الجبَّارينَ في الأرضِ كقيصَرَ وكِسرى وغيرِهِما ومِمَّا جاءَ في السِّيرَةِ:(عَن أنسِ بنِ مالِكٍ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ كَتَبَ قبلَ مؤتَةَ إلى كِسرى وقيصَرَ وإلى النَّجاشيّ وإلى كلِّ جبَّارٍ يدعوهُم إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، وليسَ بالنَّجاشيّ الَّذى صَلَّى عَلَيهِ)السِّيرَةُ النَّبويَّةُ لابنِ كثيرٍ١٢٩/٦.(والظَّاهِرُ أنَّ موتَ النَّجاشيّ كانَ قبلَ الفتحِ بكثيرٍ، فإنَّ في صحيحِ مسلمٍ أنَّهُ لَمَّا كَتَبَ إلى ملوكِ الآفاقِ كَتَبَ إلى النَّجاشيّ، وليسَ هو بالمسلِمِ. وزَعَمَ آخرونَ كالواقديّ أنَّهُ هو واللهُ أعلَمُ) السِّيرَةُ النَّبويَّةُ لابنِ كثيرٍ١٦٩/٦.

فَفَترَةُ إسلامِهِ كانَتْ مِنَ السَّنَةِ السَّادِسَةِ إلى ما قبلِ فتحِ مَكَّةَ في السَّنَةِ الثَّامِنَةِ بكثيرٍ.

الحقيقَةُ الثَّانيَةُ:إنَّهُ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ الحنيفِ،أيْ بِمَا بَلَغَهُ مِنَ الشَّرعِ،والَّذي بَلَغَهُ:توحيدُ اللهِ تعالى، وأنَّ اللهَ تعالى قد بَعَثَ مُحَمَّداً(ﷺ)رسولاً،وهو الرَّسولُ المنتَظَرُ فعرَفَهُ بِمَا لَدَيهِ مِن صفاتِهِ وآمَنَ بِهِ دونَ أنْ يراهُ،وآمَنَ أنَّ عيسى عبدُ اللهِ ورسولُهُ،وكلمَتُهُ ألقاها إلى مريَمَ وروحٌ مِنهُ.

-(أنَّ النَّجاشيَّ كانَ قالَ:يا عمرُو،كيفَ يَعزُبُ عَنكَ أمرُ ابنِ عمِّكَ،فواللهِ إنَّهُ لَرَسولُ اللهِ حَقَّاً. قالَ: أنتَ تقولُ ذلِكَ؟ قالَ: إي واللهِ فأَطِعني)الإستيعابُ في معرِفَةِ الأصحابِ٣٦٧/١،وأسَدُ الغابَةِ في معرِفَةِ الصَّحابَةِ ٢٠٦/٤،والروضُ الأنف ٢٨٥/٦.

- يقولُ بنُ حجرٍ(رحمَهُ اللهُ):(أصحَمَةُ بنِ أبجَرَ النَّجاشيُّ مَلِكُ الحبشَةِ،واسمُهُ بالعربيَّةِ عطيَّةُ،والنَّجاشيُّ لَقَبٌ لَهُ،أسلَمَ على عهدِ النَّبيّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)،ولَم يُهاجِرْ إليهِ،وكانَ رِدءاً للمسلِمينَ)الإصابَةُ في تمييزِ الصَّحابَةِ ٢٠٥/١.

ـــ ( قالَ ابنُ إسحاقَ: وحَدَّثَني جعفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ،عَن أبيهِ قالَ:اجتَمَعَتْ الحبَشَةُ،فقالوا للنَّجاشيّ:إنَّكَ قد فارَقْتَ دينَنا،وخرجوا عَلَيهِ٠٠٠ثمَّ عَمَدَ إلى كتابٍ فَكَتَبَ فيهِ:هو يشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ،ويشهَدُ أنَّ عيسى ابنَ مريَمَ عبدُهُ ورسولُهُ وروحُهُ،وكلمَتُهُ ألقاها إلى مريَمَ)الرَّوضُ الأنف ١٥٨/٣- ١٥٩

ـــ قَدِمَ(عمرٌو بنُ أميَّةَ الضُّمريّ على النَّجاشيّ بكتابِ النَّبيّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)٠٠٠فقالَ النَّجاشيُّ:

أشهَدُ باللهِ أنَّهُ النَّبيُّ الأميُّ الَّذي ينتظِرُهُ أهلُ الكتابِ،وأنَّ بشارَةَ موسى براكِبِ الحمارِ كبشارَةِ عيسى براكِبِ الجَمَلِ،وإنَّ العِيانَ لَهُ ليسَ بأشفى مِنَ الخَبَرِ عَنهُ،ولكن أعواني مِنَ الحَبَشِ قَليلٌ فأنظرني حَتَّى أُكثِرَ الأعوانَ وأُليِّنَ القلوبَ)الرَّوضُ الأنف ٢٨٧/٦.

وذَكَر ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ اللهُ) نَصَّ إجابَةِ النَّجاشيّ(رحمَهُ اللهُ)لرِسالَةِ رسولِ اللهِ(ﷺ):

"فكَتَبَ النَّجاشيُّ إلى رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

إلى مُحَمَّدٍ رسولِ اللهِ مِنَ النَّجاشيّ الأصحَمِ بنِ أبجرَ،سلامٌ عَلَيكَ يا نَبِيَّ اللهِ مِنَ اللهِ ورحمَةُ اللهِ وبركاتُهُ،لا إلهَ إلَّا هو الَّذى هداني إلى الإسلامِ،فقد بَلَغَني كتابُكَ يارسولَ اللهِ فيما ذَكَرتَ مِن أمرِ عيسى،فَوَرَبِّ السَّماءِ والأرضِ إنَّ عيسى ما يزيدُ على ما ذَكَرتَ، وقد عَرَفنا ما بَعَثتَ بِهِ إلينا، وقَرَّبنا ابنَ عَمِّكَ وأصحابَهُ، فأشهَدُ أنَّكَ رسولُ اللهِ صادِقاً ومُصَدِّقاً،وقد بايعتُكَ وبايَعتُ ابنَ عَمِّكَ وأسلَمتُ على يديهِ للهِ ربِّ العالمينَ،وقد بَعَثتُ إليكَ يا نَبِيَّ اللهِ بأريحا بنِ الأصحَمِ بنِ أبجرَ،فإني لا أملِكُ إلَّا نفسي، وإنْ شئتَ أنْ آتيكَ فَعَلتُ يا رسولَ اللهِ، فإني أشهَدُ أنَّ ما تقولُ حقٌّ )السِّيرَةُ النَّبويَّةُ لابنِ كثيرٍ ٤٩/٣.

الحقيقَةُ الثَّالِثَة:أنَّهُ تَخَلَّى عَن دينِهِ الَّذي كانَ عَلَيهِ فآمَنَ أنَّ عيسى(عليه السلام) عبدٌ للهِ،وليسَ ابناً لَهُ،وأنَّهُ ليسَ بإلهٍ، بل هو رسولٌ مبعوثٌ مِنَ اللهِ تَعالى.

ومِمَّا ذَكَرَهُ أهلُ السِّيرَةِ يبدو أنَّهُ(رحمَهُ اللهُ)قد ظَهَرَ مِنهُ لأهلِ الحَبَشَةِ مايدلُّ على أنَّهُ غَيَّرَ دينَهُ الَّذي كانَ عَلَيهِ،وأنَّ لَهُ رأياً في عيسى(عليه السلام)غيرُ رأيِ أهلِ الحَبَشَةِ الَّذينَ يدينونَ بالنَّصرانيَّةِ؛والَّذي يدلُّ على ذلِكَ أنَّ أهلَ الحَبَشَةِ عَلِموا مِنهُ ذلِكَ فخرجوا عَلَيهِ وكادوا أنْ يقتتِلوا،وما رجعوا عَنهُ إلَّا بعدَ أنْ أَظهَرَ لَهُم الموافَقَةَ موارِياً،وهذا يعني أنَّهُ بعدَ ذلِكَ كَتَمَ أمرَهُ عَنهُم،ودَخَلَ في صنفِ مَن لايستَطيعُ إظهارَ دينِهِ أيْ مِن صِنفِ مَن آمَنَ باطِناً ووافَقَهُم ظاهِراً،وقد ذَكَرَ السُّهيليُّ(رحمَهُ اللهُ) طَرَفاً مِن ذلِكَ،فقالَ:

(قالَ ابنُ إسحاقٍ: وحَدَّثَني جعفَرُ بنُ مُحَمَّدٍ،عَن أبيهِ قالَ:اجتَمَعَتْ الحَبَشَةُ،فقالوا للنَّجاشيّ:إنَّكَ قد فارَقتَ دينَنا،وخَرَجوا عَلَيهِ،قالَ فأرسَلَ إلى جعفَرٍ وأصحابِهِ فَهَيَّأَ لَهُم سُفُناً،وقالَ اركبوا فيها،وكونوا كما أنتُم فإنْ هُزِمتُ فامضوا حَتَّى تلحَقوا بحيثُ شئتُم،وإنْ ظَفِرتُ فاثبُتوا،ثُمَّ عَمَدَ إلى كتابٍ فَكَتَبَ فيهِ: (هو يشهَدُ أنَّ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ،ويشهَدُ أنَّ عيسى ابنَ مريَمَ عبدُهُ ورسولُهُ وروحُهُ وكلمتُهُ ألقاها إلى مريَمَ،)،ثُمَّ جَعَلَهُ في قبائِهِ عندَ المنكَبِ الأيمَنِ،وخَرَجَ إلى الحَبَشَةِ،وصُفُّوا لَهُ،فقالَ يا معشَرَ الحَبَشَةِ،أَلَستُ أحقَّ النَّاسِ بِكُم؟قالوا: بلى،قالَ فكيفَ رأيتُم سيرَتي فيكُم؟قالوا:خيرُ سيرَةٍ،قالَ فما لَكُم؟قالوا:فارَقتَ دينَنا،وزعَمتَ أنَّ عيسى عبدٌ،قالَ:فما تقولونَ أنتُم في عيسى؟قالوا:نقولُ هو ابنُ اللهِ، فقالَ النَّجاشيُّ:ووَضَعَ يَدَهُ على صَدرِهِ على قبائِهِ هو يشهَدُ أنَّ عيسى ابنَ مريَمَ،لَم يَزِدْ على هذا شيئاً، وإنَّما يعني ما كَتَبَ فرضوا وانصَرَفوا،فبَلَغَ ذلِكَ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ،فلَمَّا ماتَ النَّجاشيُّ صَلَّى عَلَيهِ واستَغفَرَ لَهُ)الرَّوضُ الأنفِ ٣ /١٥٨-١٥٩.

الحقيقَةُ الرَّابِعَة:أنَّ الرَّسولَ(ﷺ)لَم يرسِلْ إليهِ مَن يبلِّغُهُ الأحكامَ الإسلاميَّةَ كُلَّما نَزَلَتْ لِيَعمَلَ بها،وهذا هو الثَّابِتُ في السِّيرَةِ،وكلُّ مَن أرسَلَهُم الرَّسولُ(ﷺ) إليهِ مَدوَّنٌ في السِّيرَةِ.

أرسَلَ إليهِ أصحابَهُ الَّذينَ آووا إليهِ مِن ظلمِ قُريشٍ،وأرسَلَ إليهِ عمروَ بنَ أميَّةَ الضُّمريَّ بمسائِلَ ذكرناها سابِقاً،ولكن الرَّسولُ(ﷺ)لَم يرسِلْ إليهِ مَن يبَلِّغُهُ بِمُستَجِدَّاتِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ،ما نَزَلَتْ منها قبلَ السَّنَةِ السَّادِسَةِ،وما نَزَلَتْ إلى حينِ وفاةِ النَّجاشيّ(رحمَهُ اللهُ) لِيَحكُمَ بها،ومِنَ الثَّابِتِ شَرعاً أنَّ المسلِمَ معذورٌ في كلِّ ما لَم يَبلُغْهُ مِنَ الدِّينِ الإسلاميِّ الحنيفِ،ويطالَبُ بِما بَلَغَهُ.

فالنَّجاشيُّ غيرُ مُطالَبٍ بالحكمِ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ؛لأنَّها لَم تَصِلْ اليهِ ولَم يُبَلَّغْ بِها.

ومِن أَدِلَّةِ ذلِكَ ما رواهُ البخاريُّ(رحمَهُ اللهُ):

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ(ﷺ)وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيَرُدُّ عَلَيْنَا فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا وَقَالَ إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُغْلاً)رواهُ الإمامُ البخاريُّ(رحمَهُ اللهُ).

وفي هذا ما يدلُّ على عَدَمِ وصولِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ إلى الصَّحابَةِ،وفي مسأَلَةٍ مُتَعلِّقَةٍ بالصَّلاةِ في فَترَةِ وجودِهِم بالحَبَشَةِ.

الحقيقَةُ الخامِسَة:طالَمَا أنَّهُ حَقَّقَ مِن شرعِ اللهِ تَعالى ما بَلَغَهُ،والَّذي بَلَغَهُ في تلكَ الفترَةِ هو:

توحيدُ اللهِ تَعالى،والإيمانُ بأنَّ مُحَمَّداً(ﷺ)هو الرَّسولُ الموعودُ وقد بَعَثَهُ اللهُ تَعالى،والإيمانُ بأنَّ عيسى (عليه السلام)عبدُ اللهِ ورسولُهُ وكَلِمَتُهُ ألقاها إلى مريَمَ.

وهذا الَّذي بَلَغَ النَّجاشيَّ(رحمَهُ اللهُ)مِنَ الإسلامِ ما كانَ يَتَعارَضُ مَعَ حكمِهِ كمَلِكٍ على الحَبَشَةِ،إذاً لا يُقالُ لِمَاذا لَم يَترُكْ حكمَ الحَبَشَةِ طالَمَا أنَّهُ لايحكُمُ بالأحكامِ الإسلاميَّةِ،ولا يقالُ إنَّهُ كانَ يحكمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى دونَ بيانٍ؟ قلنا لأسبابٍ:

الأوَّل:أنَّ الرَّسولَ(ﷺ)لَم يطلُبْ مِنهُ ذلِكَ،وقد آمَنَ بِهِ وعلى مَدى سَنَتَينِ تزيدُ قَليلاً.

الثَّاني:أنَّهُ لَم يُبَلَّغْ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ الإسلاميَّةِ اثناءَ فترَةِ حكمِهِ في الحَبَشَةِ مِن قبلِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ).

الثَّالِث:أنَّ ما كانَ عَلَيهِ مِنَ الإسلامِ لا يَتَعارَضُ مَعَ حكمِهِ لتلكَ البلادِ،ولو تَعارَضَ الإسلامُ مَعَ الحكمِ كانَ عَلَيهِ أنْ يختارَ الإسلامَ ويترُكَ حكمَ تلكَ البلادِ،فالحقُّ أنَّهُ مَلِكٌ بَلَغَهُ التَّوحيدُ فَحَقَّقَهُ،وبَلَغَتهُ الرِّسالَةُ فآمَنَ،أمَّا كونُ رعيَّتِهِ لَم يحقِّقوا التَّوحيدَ فإنَّ هذا لا يَمنَعُ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ مِن حكمِهِم،وكذلِكَ كونُ الرَّعيَّةِ لَم يؤمِنوا أنَّ مُحَمَّداً(ﷺ)رسولٌ مبعوثٌ مِنَ اللهِ تعالى لايمنَعُ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ مِن حكمِ تلكَ البلادِ في تلكَ الفترَةِ،طالَمَا أنَّ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ الإسلاميَّةَ لَم تَصِلهُ ولَم يُبَلَّغْ بها،وما وَسِعَ الرسولَ(ﷺ) مِن أمرِ النَّجاشيّ يَسَعُ النَّجاشيَّ(رحمَهُ اللهُ).ولَم يَكُنْ الأمرُ كذلِكَ لأَصبَحَتْ

الهجرَةُ واجِبَةٌ على النَّجاشيّ(رحِمَهُ اللهُ).وأحكامُ الهجرَةِ كانَتْ واضِحَةً عندَ المسلِمينَ،وبالذَّاتِ بعدَ غزوَةِ بدرٍ.وقد أكرِهَ بعضُ المسلِمينَ الباقينَ في مَكَّةَ على الخروجِ لِقتالِ المسلِمينَ،فأنزَلَ اللهُ تَعالى:( إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ ٱلْمَلَآئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنْفُسِهِمْ ...).

وأقوالُ العلماءِ في الهجرَةِ وتقسيماتُها مستَمَدَّةٌ مِنَ الأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ الواضِحَةِ.وقد قَسَّموا الهجرَةَ مِن دارِ الكفرِ إلى دارِ الإسلامِ إلى أربَعَةِ أقسامٍ:

١. لا يستَطيعُ إظهارَ دينِهِ في دارِ الكفرِ،ويُمكِنُهُ الهجرَةَ.
٢. لا يستطيعُ إظهارَ دينِهِ في دارِ الكفرِ،ولا يُمكِنُهُ الهِجرَةَ.
٣. يستَطيعُ إظهارَ دينِهِ في دارِ الكفرِ،ولا يُمكِنُهُ الهِجرَةَ إنْ أرادَ.
٤. يستطيعُ إظهارَ دينِهِ في دارِ الكفرِ،ويُمكِنُهُ الهِجرَةَ إن أرادَ.

فَمِن أيِّ هذهِ الأصنافِ النَّجاشيُّ(رحِمَهُ اللهُ)؟

قد عَلِمنا فيما سَبَقَ أنَّهُ ما كانَ يستَطيعُ إظهارَ دينِهِ بينَ رعيَّتِهِ،أيْ توحيدُ اللهِ تَعالى والإيمانُ برسولِ اللهِ (ﷺ)،وأنَّ عيسى(عليه السلام)عبدُ اللهِ ورسولُهُ،بل أظهَرَ لأهلِ الحبشَةِ الموافَقَةَ ظاهِراً على ما هُم عَلَيهِ مِن دينٍ؟

فإذا عَلِمنا أنَّهُ لايستَطيعُ إظهارَ دينِهِ،فالهِجرَةُ تَكونُ عندَ ذلِكَ واجِبَةٌ عَلَيهِ،ولكِن هل يستطيعُ الهجرَةَ أم لا؟

نَصَّ ابنُ تيميَّةَ(رحِمَهُ اللهُ)أنَّ النَّجاشيَّ(رحِمَهُ اللهُ)ما كانَ يستَطيعُ الهجرَةَ،فقالَ(رحِمَهُ اللهُ)في معرضِ حديثِهِ عَمَّن يُظهِرُ الكفرَ ويبطِنُ الإيمانَ:(وهو عاجِزٌ عَنِ الهجرَةِ إلى دارِ الإسلامِ كعجزِ النَّجاشيّ ٠٠٠)دقائِقُ التَّفسيرِ لشيخِ الإسلامِ ١/١١-١٥.

وهذِهِ مِنَ المسائِلِ الَّتي فيها للرأيِ مُتَّسَعٌ،فالَّذي نَميلُ إليهِ أنَّهُ كانَ قادِراً على الهجرَةِ؛لأنَّ أمثالَهُ مِنَ الملوكِ بإمكانِهِ أنْ يُهَيِّءَ لِنفسِهِ كلَّ مُتَطَلَّباتِ الهجرَةِ،بل لا يَعصى عَلَيهِ شيءٌ مِن ذلِكَ،إلَّا أنْ يشاءَ اللهُ تَعالى،أمَّا كأسبابٍ فإنَّ بإمكانِهِ أنْ يوفِّرَها لِنفسِهِ،يستَطيعُ أنْ يوفِّرَ تلكَ الأسبابَ بالأمرِ أو بتعاونِ المقَرَّبينَ مِنهُ أو مُتَنَكِّراً.وهناكَ قرينَةٌ تَدلُّ على ما ذهبنا إليهِ وهي رسالَةُ النَّجاشيّ إلى رسولِ اللهِ(ﷺ) والَّتي ذَكَرَها ابنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ)في السِّيرَةِ،ومِمَّا جاءَ فيها قولُ النَّجاشيّ لِرَسولِ اللهِ(ﷺ):(بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ إلى محمَّدٍ رسولِ اللهِ مِنَ النَّجاشيّ الأصحَمِ بنِ أبجرَ،سلامٌ عَلَيكَ يا نبيَّ اللهِ مِنَ اللهِ ورحمَةُ اللهِ وبركاتُهُ...وإنْ شئتَ أنْ آتيكَ فَعَلتُ يارسولَ اللهِ،فإنّي أشهَدُ أنَّ ما تقولُ حَقٌّ)السِّيرَةُ النَّبويَّةُ لابنِ كثيرٍ٤٩/٣.

فتكونُ حقيقَةُ النَّجاشيّ(رحِمَهُ اللهُ)واللهُ تَعالى أعلَمُ وأحكَمُ:أنَّهُ ما كانَ يستَطيعُ أنْ يُظهِرَ دينَهُ فهو مؤمِنٌ باطِناً ويظهِرُ الكفرَ موافَقَةً لِقَومِهِ،ويستَطيعُ الهِجرَةَ،فالهِجرَةُ في مثلِ هذهِ الحالَةِ تكونُ واجِبَةٌ عَلَيهِ؟

فلِمَاذا لَم يهاجِرِ النَّجاشيُّ(رحِمَهُ اللهُ)إلى المدينَةِ وإلى رسولِ اللهِ(ﷺ)؟

إنَّ الوضعَ الَّذي كانَ عَلَيهِ ماكانَ يستوجِبُ الهجرَةَ وقد أشرنا إلى أسبابِ ذلِكَ.

فما الَّذي استَطاعَ وتَمَكَّنَ النَّجاشيُّ(رحِمَهُ اللهُ)واسمُهُ(أصحَمَةُ بنُ أبجرَ)مِن إظهارِهِ مِنَ الإسلامِ عدا تحقيقِ التَّوحيدِ والإيمانِ برسولِ اللهِ(ﷺ)وما الَّذي لَم يستَطِعْ أنْ يظهِرَهُ ؟ ولِمَاذا ؟

زوَّجَ أمَّ حبيبَةَ رملَةَ بنتَ أبي سفيانَ(رَضِيَ اللهُ عَنها)رسولَ اللهِ(ﷺ)وأمهَرَها أربَعَ مائةِ دينارٍ:

(قالَ ابنُ إسحاقٍ:وحدَّثَني محمَّدُ بنُ عليّ بنِ حسينٍ أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بَعَثَ فيها إلى النَّجاشيّ عمروَ بنَ أميَّةَ الضُّمريّ. فَخَطَبَها عَلَيهِ النَّجاشيُّ؛فزوَّجَهُ إيَّاها،وأصدَقَها عَن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ أربعَمائَةِ دينارٍ،فقالَ محمَّدُ بنُ عليّ:ما نرى عبدَ الملِكِ بنِ مروانَ وقَّفَ صداقَ النِّساءِ على أربَعمائَةِ دينارٍ إلَّا عَن ذلِكَ.وكانَ الَّذي أملكَها للنَّبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ خالِدُ بنُ سَعيدِ بنِ العاصِ)الرَّوضُ الأنِف ٢٣٠/٢،السِّيرَةُ النَّبويَّةُ لابنِ كثيرٍ ٥ /٣٥٦.

ـ ومِن أعمالِهِ الجليلَةِ بعدَ الإيمانِ باللهِ تَعالى ورسولِهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)أنَّهُ وَفَّرَ الأمنَ والأمانَ لِمَن هاجَرَ إليهِ مِنَ الصَّحابَةِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم)؛لإقتِناعِهِ بالدّينِ الَّذي هُم عَلَيهِ:

ـ (قالَ ابنُ إسحاقٍ: فَلَمَّا رأتْ قريشُ أنَّ أصحابَ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قد نَزَلوا بَلَداً أصابوا بِهِ أمناً وقراراً، وأنَّ النَّجاشيَّ قد مَنَعَ مَن لَجَأَ إليهِ مِنهُم)الرَّوضُ الأنِف ١٧٤/٣

ـ (عن ابنِ إسحاقٍ قالَ:وكانَ مِمَّا قيلَ مِنَ الشِّعرِ في الحبَشَةِ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ الحارِثِ بنِ قيسِ بن عديّ لَمَّا أمِنوا بأرضِ الحبَشَةِ وحَمِدوا جوارَ النَّجاشيّ،وعَبَدوا اللهَ لا يخافونَ على دينِهِم أحَداً،فقالَ أبياتاً مِنها

إنَّا وجَدْنا بلادَ اللهِ واسِعَةً تُنجي مِنَ الذُّلّ والمخزاةِ والهونِ
فلا تقيموا على ذُلّ الحياةِ ولا خزيِ المماتِ وعيبٍ غيرِ مأمونِ)أسَدُ الغابَةِ ٢٠٨/٣

ـ ومِن أعمالِهِ الجليلَةِ بعدَ الإيمانِ حرصُهُ على أصحابِ رسولِ اللهِ(ﷺ):وهذا مِن علاماتِ إيمانِهِ بالدّينِ الحنيفِ،عدمُ تسليمِهِ عمروَ بنَ أميَّةَ ـ وكانَ ابنُ أميَّةَ رسولَ رسولِ اللهِ(ﷺ)إليهِ ـ لِعمروِ بنِ العاصِ وقد سألَ النَّجاشيَّ ذلِكَ،وابنُ العاصِ مِنَ المقرَّبينَ إلى النَّجاشيّ،وما امتَنَعَ إلَّا لأنَّهُ رسولُ رسولِ اللهِ(ﷺ)؛وقد كانَ هذا سَبَباً كافِياً أنْ يمتَنِعَ بل أنْ يغضَبَ ذلِكَ الغَضَبَ لِذلِكَ الطَّلبِ مِن بنِ العاصِ:قالَ عمروٌ بنُ العاصِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):(فواللهِ إنَّا

لَعِندَهُ إذ جاءَهُ عمروٌ بنُ أميَّةَ الضُّمريّ، وكانَ رسولُ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قد بَعَثَهُ إليهِ في شأنِ جعفَرٍ وأصحابِهِ. قالَ فَدَخَلَ عَلَيهِ ثمَّ خَرَجَ مِن عندِهِ. قالَ فقلتُ لأصحابي:هذا عمروٌ بنُ أميَّةَ الضُّمريّ،لو قد دخلتُ على النَّجاشيّ وسألتُهُ إيَّاهُ فأعطانيهُ فضربتُ عنقَهُ،فإذا فعلتُ ذلِكَ رأَتْ قريشُ أنِّي قد أجزأتُ عنها حينَ قَتَلتُ رسولَ محمَّدٍ.

قالَ: فدَخَلتُ عَلَيهِ فَسَجَدتُ لَهُ كما كُنتُ أصنعُ فقالَ مرحَباً بصديقي، أهديتَ إليَّ مِن بلادِكَ شيئاً؟

قالَ قلتُ: نَعَم أيُّها الملكُ قد أهديتُ إليكَ أدماً كثيراً؛قالَ ثمَّ قرَّبتُهُ إليهِ فأعْجَبَهُ واشتَهاهُ،ثمَّ قلتُ لَهُ:أيُّها الملكُ: إنِّي قد رأيتُ رَجُلاً خَرَجَ مِن عندِكَ،وهو رسولُ رجلٍ عدوٍّ لَنا،فأعطِنيهُ؛لأَقتُلَهُ فإنَّهُ قد أصابَ مِن أشرافِنا وخيارِنا،قالَ:فَغَضِبَ ثمَّ مَدَّ يَدَهُ فَضَرَبَ بِها أنفَهُ ضَربَةً ظَنَنتُ أنَّهُ قد كَسَرَهُ فلو انشَقَّتْ لِيَ الأرضُ لَدَخَلتُ فيها فَرَقاً مِنهُ،ثمَّ قُلتُ لَهُ أيُّها الملكُ: واللهِ لو ظَنَنتُ أنَّكَ تكرَهُ هذا ما سألْتُكَهُ،قالَ: أتسألُني أنْ أعطيكَ رسولَ رَجُلٍ يأتيهِ النَّاموسُ الأكبرُ الَّذي كانَ يأتي موسى؛لِتقتُلَهُ)الرَّوضُ الأنف ٢٨٥/٦.ومِن ذلِكَ أيضاً حِرصُهُ على أصحابِ رسولِ اللهِ(ﷺ) أنْ يوفِّر لَهُم الأمنَ والأمانَ في مَملَكَتِهِ:

قالَ ابنُ إسحاقٍ:وحدَّثَني جعفَرٌ بنُ محمَّدٍ،عَن أبيهِ قالَ اجتَمَعَتْ الحبَشَةُ،فقالوا للنَّجاشيِّ إنَّكَ قد فارقتَ دينَنا،وخَرَجوا عَلَيهِ،قالَ فأرسَلَ إلى جعفَرٍ وأصحابِهِ فهيَّأَ لَهُم سُفُناً،وقالَ اركبوا فيها،وكونوا كما أنتُم فإنْ هُزِمتُ فامضوا حَتَّى تَلحَقوا بحيثُ شئتُم،وإنْ ظَفِرتُ فاثبُتوا)الرَّوضُ الأنف١٥٨/٣-١٥٩

ـ ومِن أعمالِهِ الأخرى: الدَّعوَةُ إلى إعتِناقِ هذا الدِّينِ الحنيفِ والدَّعوَةُ إلى الإسلامِ:وذَكَرَ الواقديُّ قالَ: وفي سَنَةِ ثمانٍ قدمَ عمروٌ بنُ العاصِ مُسلِماً على رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قد أسلَمَ عندَ النَّجاشيّ ٠٠٠.وقيلَ: إنَّهُ لَم يأتِ مِن أرضِ الحبَشَةِ إلَّا مُعتَقِداً للإسلامِ، وذلِكَ أنَّ النَّجاشيَّ كانَ قالَ: يا عمرُو، كيْفَ يعزُبُ عَنكَ أمرُ ابنِ عمِّكَ فواللهِ إنَّهُ لَرَسولُ اللهِ حَقّاً. قالَ: أنتَ تقولُ ذلِكَ؟ قالَ: إي واللهِ فأَطِعني. فَخَرَجَ مِن عندِهِ مُهاجِراً إلى النَّبيّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)،فأسلَمَ قبلَ عامِ خيبرَ.والصَّحيحُ أنَّهُ قدمَ على رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)في سَنَةِ ثمانٍ، قبلَ الفتحِ بستَّةِ أشهُرٍ)الإستيعاب٣٦٧/١،أسدُ الغابَة ٢٠٦/٤، الرَّوضُ الأنف ٢٨٥/٦. وفيهِ نَزَلَتْ الآيَةُ الكريمَةُ:( وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ ...)،أو فيهِ وفي غيرِهِ،فالعبرَةُ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ السَّبَبِ:

ـ (عَن أنسٍ قالَ: قالَ نَبيُّ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)لأصحابِهِ: قوموا فَصَلُّوا على أخيكُم النَّجاشيّ، فقالَ بعضُهُم لِبَعضٍ: يأمُرُنا أنْ نُصلِّي على علجٍ مِنَ الحبَشَةِ ؟ فأنزَلَ اللهُ تعالى:( وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ - الآيَةُ.)أسبابُ النُّزولِ للواحديّ١٣٣/١.

ـ (قولُهُ تعالى:{وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ} قالَ جابرٌ بنُ عبدِاللهِ وأنسٌ وابنُ عبَّاسٍ وقتادَةَ والحسَنُ : نَزَلَتْ في النَّجاشيّ...ثمَّ ذَكَرَ صلاةَ الجنازَةِ عَلَيهِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيّ٣٢٢/٤،و التَّفسيرُ القيِّمِ لابنِ القيِّمِ١٨٩/١-١٩٠.

ـ (فقالَ بعضُهُم:عَنى بها أصحمَةَ النَّجاشيَّ، وفيهِ أُنزِلَتْ.وقالَ آخرونَ: بل عَنى بذلِكَ مُسْلِمَةَ أهلِ الكتابِ ...عَن مجاهِدٍ:( وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ) مِنَ اليهودِ والنَّصارى، وهُم مسلِمَةُ أهلِ الكتابِ.قالَ أبو جعفَرٍ: وأولى هذِهِ الأقوالُ بتأويلِ الآيَةِ ما قالَهُ مجاهِدٌ ...فالآيَةُ وإنْ كانَتْ نَزَلَتْ في النَّجاشيّ،فإنَّ اللهَ تبارَكَ وتعالى قد جَعَلَ الحكمَ الَّذي حَكَمَ بِهِ للنَّجاشيّ،حُكماً لِجَميعِ عبادِهِ الَّذينَ هُم بِصِفَةِ النَّجاشيّ في اتِّباعِهِم)البيانُ في تأويلِ القرآنِ للطَّبريّ٤٩٨/٧-٤٩٩.

**ما لَم يفعَلهُ النَّجاشيُّ(رحمَهُ اللهُ):**

قُلنا:أنَّ النَّجاشيَّ(رحمَهُ اللهُ)عَمِلَ بِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ الإسلاميّ الحنيفِ مِن توحيدِ اللهِ تعالى والإيمانِ برسولِ اللهِ(ﷺ)،ونفي البُنُوَّةِ والألوهيَّةِ عَن عيسى(عَلَيهِ السَّلامُ)،وغيرُ مُكَلَّفٍ مِن قبلِ رسولِ اللهِ(ﷺ) بالحكمِ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ؛إذ لَم يُبَلِّغْهُ بشيءٍ مِن تلكَ الأحكامِ إلى أنْ تُوفِّيَ النَّجاشيُّ(رحمَهُ اللهُ)وهو على ذلِكَ،ومِن هُنا تَرَحَّمَ عَلَيهِ الرَّسولُ(ﷺ)،وصَلَّى عَلَيهِ صَلاةَ الغائِبِ؛عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا) رواهُ الإمامُ البخاريُّ.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ(صلى الله عليه وسلم)نَعَى لَهُمْ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَقَالَ اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ) رواهُ الإمامُ البخاريُّ.

وبسبَبِ عَدَمِ رؤيَتِهِ للنَّبيّ(ﷺ) إعتبَرَهُ العلماءُ مِنَ التَّابعينَ،ولَم يعتَبِروهُ مِنَ الصَّحابَةِ كما أخرَجَهُ ابنُ منده وأبو نعيمٍ: (وهذا وأشباهُهُ مِمَّن لَم يَرَ النَّبيَّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) ليسَ لِذِكرِهِم في الصَّحابَةِ مَعنىً؛ وإنَّما اتَّبعناهُم في ذلِكَ)أسَدُ الغابَةِ في معرفَةِ الصَّحابَةِ ٦٢/١.

- فالنَّجاشيُّ عَمِلَ بِما بَلَغَهُ مِن دينِ اللهِ تعالى. فأينَ دعاةُ الديمقراطيَّةِ مِنَ النَّجاشيّ (رحمَهُ اللهُ)؟
- النَّجاشيُّ وَحَّدَ اللهَ تعالى وهو مؤمِنٌ بشهادَةِ اللهِ تعالى،وبشهادَةِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)، وأعضاءُ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ،ومنهُم أعضاءُ المجلِسِ التَّشريعيّ مشركونَ باللهِ تعالى؛ إذ اتَّخذوا مِن لجنَةِ كتابَةِ الدُّستورِ لَهُم آلهَةً وأرباباً.
- النَّجاشيُّ(رحمَهُ اللهُ)لَم يَبلُغْهُ شيءٌ مِنَ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ لِيَعمَلَ بِهِ،فما الَّذي يغيبُ مِن أحكامِ الشَّرعِ الإسلاميّ الحنيفِ عَن أعضاءِ المجلِسِ التَّشريعيّ!؟ أليسوا يدَّعونَ أنَّهُم مسلِمونَ،وأفراداً في أحزابٍ تدَّعي الإسلامَ ؟

- النَّجاشيُّ كانَ يحمي المسلِمينَ الَّذينَ فارَقوا الشِّركَ وأهلَهُ مِنَ النَّصارى في بلادِهِ،فعاشَ المسلِمونَ في بلادِ الحَبَشَةِ في أمنٍ وأمانٍ يعبُدونَ اللهَ تَعالى،والحكومَةُ الطَّاغوتيَّةُ وأعضاءُ المجلِسِ التَّشريعيِّ جزءٌ مِنهُم،حربٌ على أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ الَّذينَ يريدونَ تحكيمَ شرعِ اللهِ تَعالى وباسمِ الإرهابِ نُصرَةً للنَّصارى. أفَمَن يحمي المسلِمينَ مِنَ النَّصارى كَمَن يَنصُرُ ويعينُ النَّصارى على المسلِمينَ !؟
- النَّجاشيُّ ماتَ على الإيمانِ باللهِ ورسولِهِ؛بدليلِ أنَّ الرَّسولَ(ﷺ) صَلَّى عَلَيهِ وتَرَحَّمَ،مَن يموتُ مِن أعضاءِ الحكومَةِ ما لَم يَتُبْ إلى اللهِ تَعالى مِمَّا هو عَلَيهِ فإنَّهُ يموتُ مُرتَدّاً عَن دينِ اللهِ تَعالى.

**الشُّبهَةُ الرَّابِعَة:** عامُ الرَّمادَةِ وعَدَمُ قطعِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عنهُ)يَدَ السَّارِقِ. وهذا تعطيلٌ لأحكامِ اللهِ تَعالى،ولَم يُكَفِّرْهُ أَحَدٌ مِنَ المسلِمينَ،كذلِكَ مَن عَطَّلَ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ لا يُكَفَّرُ.

هذا مُجمَلُ قولِهِم في هذِهِ المسألَةِ،وهذِهِ مِن أكثَرِ المسائِلِ الَّتي أثارَها إخوانُ مِصرَ في الفَضائيَّاتِ بعدَ وصولِ مرشَّحِهِم إلى حكمِ مِصرَ؛لِيُثبِتوا لأنفُسِهِم وللمخدوعِينَ بِهِم أنَّ بنَ مرسي لَهُ سَلَفٌ في الأحكامِ الشَّرعيَّةِ الَّتي سَيُعَطِّلُها في مِصرَ !- نسألُ اللهَ تَعالى العافيَةَ -.

كذلِكَ فَتَّشوا في الكُتُبِ بُغيَةَ الوصولِ إلى آثارٍ تدعَمُ هَدَفَهُم في تبديلِ معاني الشَّريعَةِ... فَمِن ذلِكَ أنَّهُم استَدَلُّوا بفعلِ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)في مَنعِهِ إقامَةَ حَدِّ قَطعِ يَدِ السَّارِقِ عامَ الرَّمادَةِ على جوازِ تعطيلِ العَمَلِ بالنَّصِّ حينَ الحاجَةِ.. هكذا زَعَموا، ولا رَيبَ أنَّ هذا مُنتهى الجهلِ. راجِعْ موسوعَةَ الرَّدِّ على المذاهِبِ الفكريَّةِ المعاصِرَةِ /العصرانيُّونَ ودعوى الوسَطيَّةِ.

**حقائِقُ عَن عامِ الرَّمادَةِ :**

عامُ الرَّمادَةِ : كانَ في زَمَنِ عُمَرَ (رضي الله عنه) في سَنَةِ ثماني عشرَةَ مِنَ الهجرَةِ:

ـ يقولُ ابنُ حَجَرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(وذَكَرَ بنُ سعدٍ وغيرُهُ أنَّ عامَ الرَّمادَةِ كانَ سَنَةَ ثماني عشرَةَ،وكانَ ابتداؤهُ الحدودَ الحاج منها،ودامَ تسعَةَ أشهُرٍ،والرَّمادَةُ بفتحِ الرَّاءِ وتخفيفِ الميمِ،سُمِّيَ العامُ بِها؛لِما حَصَلَ مِن شِدَّةِ الجدبِ فإغبَرَّتْ الأرضُ جِدّاً مِن عَدَمِ المطرِ)فتحُ الباري١٢/٣٢٣،نيلُ الأوطارِ١٢/٧. سبلُ السَّلامِ/ التوسُّلُ بدعاءِ الأحياءِ.

ـ ( ويقالُ لِتِلكَ السَّنَةِ عامُ الرَّمادَةِ: أيْ وكانَتْ تلكَ السَّنَةُ أجدَبَتْ الأرضُ إجداباً شَديداً، حتَّى جَعَلَتْ الوحوشُ تأوي إلى الإنسِ،ويذبَحُ الرَّجُلُ الشَّاةَ فيعافُها،أيْ لِخُبثِ لَحمِها،وكانَتْ الرِّيحُ إذا هَبَّتْ ألقتْ تراباً كالرَّمادِ، فَسُمِّيَ ذلِكَ العامُ عامَ الرَّمادَةِ.) السِّيرَةُ االحَلَبِيَّة ٣/٢٣٧

وفي هذِهِ السَّنَةِ أَمَرَ أميرُ المؤمنينَ عُمَرُ(رضي الله عنه)بعَدَمِ قَطعِ يَدِ السَّارِقِ؛إستَدَلَّ بَعَمَلِ الفاروقِ(رضي الله عنه)أهلُ الأهواءِ مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ على جوازِ تعطيلِ النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ عِندَ الحاجَةِ؛ لِيَستَدِلُّوا بِهِ على جوازِ دُخولِهِم في المجالِسِ التَّشريعيَّةِ والحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ حيثُ النُّصوصُ مُعَطَّلَةٌ والشَّريعَةُ قد نُحِّيَتْ جانِباً !!ورأوا أنَّ عَمَلَ أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ(رضي الله عنه)كانَ مَبنيّاً على المصلَحَةِ العامَّةِ،وأنَّ المصلَحَةَ حَمَلَتْ وَلِيَّ الأمرِ الفاروقَ عُمَرَ(رضي الله عنه) على وقفِ العَمَلِ بالنَّصِّ القرآنيِّ،إذ أنَّ تطبيقَ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ في بعضِ الأحيانِ يدفَعُ إلى العصيانِ وهو أشَدُّ وأسوءُ مِنَ التَّجاوزِ على النَّصِّ القرآني للضَّرورَةِ،وهُنا المصلَحَةُ،أيْ عَطِّلْ أحكامَ اللهِ تعالى كي لا يَتَمَرَّدَ عَلَيكَ المجتَمَعُ.وهذا هو التَّأصيلُ الشَّرعيُّ الباطِلُ لِمَن يُسَمُّونَهُم بالمفَكِّرينَ مِن إخوانِ مِصرَ؛لأنَّهُم يشارِكونَ في حكوماتٍ طاغوتيَّةٍ ولو أنَّهُم مِن خلالِ المجالِسِ التَّشريعيَّةِ طالبوا بتطبيقِ أحكامِ اللهِ تعالى فإنَّ المجتَمَعَ الدِّيمقراطيَّ سَيَتَمَرَّدُ عَلَيهِم ،إذاً المصلَحَةُ تقتَضي تعطيلَ أحكامِ اللهِ تَعالى؛لأنَّ مفسَدَةَ العصيانِ للحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ! أشدُّ وأسوءُ مِن مُجَرَّدِ التَّجاوزِ على النُّصوصِ القرآنيَّةِ للضَّرورَةِ. إنَّ هذا القولُ ينتَهي بِهِم إلى إلغاءِ العَمَلِ بالشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ وهُم ماقالوهُ إلَّا لأجلِ ذلِكَ،وما هو إلَّا تبريرٌ لِعَمَلِهِم في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ والمجالِسِ التَّشريعيَّةِ المعطِّلَةِ لأحكامِ اللهِ تَعالى ، فَمِمَّا قالوهُ في مجلَّةِ مجمَعِ الفقهِ الإسلاميِّ ما نَصُّهُ :(فالمصلَحَةُ العامَّةُ...إنَّما هي قاعِدَةٌ ثابِتَةٌ أصيلَةٌ يلتَزِمُها الإمامُ في تَصَرُّفاتِهِ،وإنْ إضطَرَّهُ إلتزامُها إلى تأويلِ نَصٍّ أو وقفِ العَمَلِ بِهِ ، كما فَعَلَ عُمَرُ...مِن وقفِهِ العَمَلَ بقطعِ يَدِ السَّارِقِ في عامِ الرَّمادَةِ إعتباراً لِحالِ النَّاسِ وما هُم عَلَيهِ يومئذٍ مِنَ الخصاصَةِ الَّتي تَضطَرُّ البعضَ مِنهُم إلى تَصَرُّفاتٍ لو طُبِّقَ فيها الحكمُ المنصوصُ عَلَيهِ في الكِتابِ أو في السُّنَّةِ لأوسَعَهُم نكالاً،وإذا فُقِدَ يدفَعُهُم إلى العصيانِ،وهو أشَدُّ وأسوءُ عاقِبَةً مِن مُجَرَّدِ التَّجاوزِ اضطراراً لِمَا حظرتهُ النُّصوصُ وأوجَبَتْ عَلَيهِ العقوبَةُ في الأحوالِ العاديَّةِ)مجلَّةُ مجمَعِ الفقهِ الإسلاميِّ ٤/١٣١٥.

وهؤلاءِ كما يقولُ صاحِبُ كتابِ(تربيَةِ ملكَةِ الإجتهادِ مِن خلالِ بدايَةِ المجتَهِدِ ):(أهلُ الأهواءِ مِمَّن يلبِّسونَ على النَّاسِ بشعارِ "حيثُما وجِدَتْ المصلَحَةُ فثمَّ شرعُ اللهِ" لِيَنتَهوا إلى إلغاءِ الشَّريعَةِ وإبطالِ دينِ اللهِ ،بينَما شعارُ أهلِ السُّنَّةِ(حيثُما وجدَ شرعُ اللهِ فثمَّ المصلحَةُ الحقيقيَّةُ ) ١/٢٨٦.

واشتَرَطَ مجوِّزوا الإشتراكِ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ شروطاً ما أنزَلَ اللهُ تعالى بها مِن سُلطانٍ؛ لِتَطبيقِ أحكامِ اللهِ تَعالى.وهذِهِ الشُّروطُ في حقيقَتِها ما وضَعوها إلَّا لِتَعطيلِ أحكامِ اللهِ تَعالى، فزيَّنَ لَهُم الشَّيطانُ أعمالَهُم فوضَعوا القاعِدَةَ الَّتي تُعَطِّلُ النُّصوصَ،والَّتي تقولُ:(لا تُستوفى الحدودُ حَتَّى تُعطى الحقوقُ).وهذا الفهمُ السَّقيمُ لِدينِ اللهِ تَعالى جَرَّأَ ذاكِرَ القاعِدَةِ على القولِ :( وأظُنُّ أنَّهُ مِنَ السَّذاجَةِ والجهلِ أيضاً أنْ نعاقِبَ الزَّاني؛ونحنُ نسمَحُ بكلِّ ألوانِ الفسقِ والفجورِ،والدَّعوَةِ إلى الخناءِ). ملاحظاتٌ على بعضِ كُتُبِ عبدِ الرَّحمنِ عبدِ الخالِقِ.

لا تستَغرِبْ أخا الإسلامِ ما نَسَبَهُ إلى نفسِهِ،وإلى مَن هُم على شاكِلَتِهِ؛لأنَّهُم أعضاءٌ في حكوماتٍ تبيحُ كلَّ الَّذي ذَكَرَهُ وأكثَرَ،وما قالَهُ الرَّجُلُ فهو تعبيرٌ عَن أنفُسِهِم هُم وعَن حالِهِم،أيْ هُم سُذَّجٌ وجُهَّالٌ إذا طالَبوا برجمِ الزَّاني،وهُم أعضاءٌ في حكومَةٍ تجيزُ وتبيحُ الزِّنا،وكلَّ ما يُقَرِّبُ إليهِ مِن قولٍ وعَمَلٍ؛إنَّهُم إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم ولاعَجَبَ.

أمَّا الَّذينَ يطالِبونَ برجمِ الزَّاني مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ لا يَعتبِرونَ أنفُسَهُم سُذَّجاً ولا جُهَّالاً ؛لأنَّهُم يعلَمونَ أنَّ ذلِكَ لا يكونُ مِن خلالِ الطَّواغيتِ،ولا المجالِسِ الشِّركِيَّةِ،وإنَّما يكونُ مِن خلالِ تحكيمِ شرعِ اللهِ تَعالى في كلِّ صغيرَةٍ وكبيرَةٍ؛حيثُ لا يسمَحُ بأيِّ لونٍ مِن(ألوانِ الفسوقِ والفجورِ والدَّعوَةِ إلى الخناءِ) بإذنِ اللهِ تَعالى.

ومِن هذا النَّمطِ السَّقيمِ فَهمُ النَّمساويِّ(محمَّد أسد)للإسلامِ؛حيثُ يشتَرِطُ توفيرَ المستوى المعيشي لأفرادِ المجتَمعِ الإسلاميِّ؛لِتَطبيقِ عقوبَةِ القطعِ،ويوافِقُهُ أصحابُ الموسوعَةِ ! يقولُ محمَّد إقبال:(إنَّهُ إذا لَم يَقُمْ المجتَمعُ الإسلاميُّ بتوفيرِ المستوى المعيشيِّ الملائمِ لأفرادِهِ فلا محلَّ عندئذٍ لِتَطبيقِ عقوبَةِ القطعِ) وعَلَّقَ أصحابُ الموسوعَةِ على كلامِهِ مباشَرَةً مستَدِلِّينَ بِعَمَلِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)عامَ الرَّمادَةِ،فقالوا:

وهو كما يرى القارئُ كلامٌ معقولٌ جِدَّاً،وقد سارَ عَلَيهِ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ(رَضِيَ اللهُ عنهُ)في عامِ الرَّمادَةِ،إذ سِيقَ إليهِ رجلانِ متَّهَمانِ بِسَرِقَةِ بعيرٍ وأَكْلِهِ، فكادَ أنْ يُطَبِّقَ عَلَيهِما الحدَّ، لكنَّهُ لَمَّا عَلِمَ أنَّهُما كانا واقعينِ تحتَ ضَغطِ الجوعِ والحاجَةِ أسقطَ عنهُما العقوبَةَ، وهَدَّدَ بها سيدَهُما الَّذي كانَ يُضَيِّقُ عَلَيهِما في الطَّعامِ مِمَّا اضطَرَّهُما إلى الإقدامِ على هذِهِ السَّرِقَةِ ).موسوعَةُ الرَّدِّ على المذاهِبِ الفكريَّةِ المعاصِرَةِ / المستشرِقُ النَّمساويُّ محمَّد أسد.

أقولُ:هذا الكلامُ يَصِحُّ إذا كانَتْ المجاعَةُ حالَةٌ عامَّةٌ بينَ المسلمينَ في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ كعامِ الرَّمادَةِ في زَمَنِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)فحينَها يُدفَعُ حَدُّ السَّرِقَةِ بشبهَةِ الإضطرارِ كما سيأتي.أمَّا في غيرِ عامِ المجاعَةِ فلا يُمكِنُ تعميمُ عَمَلِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ) البَتَّةَ.هذانِ عبدانِ سَرَقا؛لأنَّ مولاهُما كانَ قد جَوَّعَهُما فاستَحَقَّ السَّيِّدُ العقوبَةَ مِنَ الفاروقِ(ﷺ)،ففي غيرِ عامِ المجاعَةِ إذا سَرَقَ حُرٌّ أيُعاقِبُ الفاروقُ –حاشاهُ- نَفسَهُ؛ لأنَّهُ لَم يوفِّرْ للسَّارِقِ المستوى المعيشيَّ المطلوبَ، أمْ يَقطَعُ يَدَ السَّارِقِ ؟

بناءً على فهمِ إخوانِ مِصرَ فإنَّ على الفاروقِ أنْ يعاقِبَ –حاشاهُ- نفسَهُ لا أنْ يقطَعَ يَدَ السَّارِقِ؛لأنَّهُ لَم يوفِّرْ لذلِكَ السَّارِقِ الحرِّ المستوى المعيشيِّ الَّذي يَمنَعُهُ مِنَ السَّرِقَةِ!!

وما قالَ إخوانُ مِصرَ بهذا القولِ إلَّا لِيُبَرِّروا عَمَلَ الطَّواغيتِ غيرَ الشَّرعيِّ بالدَّليلِ الشَّرعيِّ بزعمِهِم !

وبِمَا أنَّ السَّرِقَةَ نوعٌ مِنَ الفسادِ في المجتَمعِ وعُمَرُ(ﷺ) بسبَبِهِ أوقَفَ القطعَ ـ كما يزعمونَ ـ إذاً انتشارُ الفسادِ في هذا العصرِ في المجتَمعِ سبَبٌ وجيهٌ عندَ القومِ لاسقاطِ الحدودِ؛والدَّليلُ ما فَعَلَهُ أميرُ المؤمنينَ عُمَرُ (ﷺ).

وجاءَ في كتابِ أسبابِ النَّصرِ لِسفرِ الحولي:(وما يُسَمَّونَ -الآنَ- بالمدرَسَةِ العصريَّةِ الَّذينَ يرونَ إسقاطَ الحدودِ في هذا العصرِ؛لِكثرَةِ الفسادِ الإجتماعيِّ والإقتصاديِّ، ويستَدِلُّونَ بِمَا جاءَ في السِّيَرِ عَن عُمَرَ- رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنهُ- فنقولُ لَهُم: هذا قياسٌ فاسِدٌ باطِلٌ، ولا يَصِحُّ ذلِكَ).

وما أوتِيَ إخوانُ مِصرَ إلَّا مِن قِبَلِ مَن يُسَمُّونَهُم بالمفَكِّرينَ الَّذينَ يَحمِلُونَ الأدلَّةَ على ما يوافِقُ منهاجَ الحزبِ،وإنْ خالَفَ الشَّرعَ كالتَّبريراتِ الَّتي انتحَلوها لِعَمَلِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ) في عامِ الرَّمادَةِ، ومِن تبريراتِهِم فسادُ المجتَمعِ وخشيَةُ التَّمرُّدِ على الطَّاغوتِ يُمكِنُ تعطيلُ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ وإيقافُ العَمَلِ بها.

كلُّ ذلِكَ الفَهمُ السَّقيمُ مستقىً مِن عَمَلِ الفاروقِ(ﷺ)عامَ الرَّمادَةِ؛فقط لِيُبَرِّروا وجودَهُم في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ والمجالِسِ التَّشريعيَّةِ الَّتي تحكُمُ بدينِ الديمقراطيَّةِ،وقد ألغو وعطَّلوا الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ الغَرَّاءَ ،إنَّهُم إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم فلا عَجَبَ.

الرَّدُّ:

عُمَرُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)وعامُ الرَّمادَةِ في كُتُبِ السِّيرَةِ:

- ذَكَرَ الإمامُ الذَّهبيُّ(رحمَهُ اللهُ)في السِّيرَةِ النَّبويَّةِ:(وعَن أسلَمَ قالَ:كُنَّا نقولُ: لو لَم يرفَعْ اللهُ المحلَ عامَ الرَّمادَةِ لَظَنَّنا أنَّ عُمَرَ يموتُ)السِّيرَةُ النَّبويَّةُ لِشَمسِ الدِّينِ الذَّهبيِّ ٢٨٧/٣.
- وذَكَرَ الإمامُ االبخاريُّ(رحمَهُ اللهُ)في الأَدَبِ المفردِ وبِسَنَدٍ صحيحٍ قالَ:(إنَّ عُمَرَ بنِ الخطَّابِ (ﷺ) قالَ:عامَ الرَّمادَةِ ـ وكانَتْ سَنَةً شديدَةً مُلِمَّةً بعدَ ما اجتَهَدَ عُمَرُ في إمدادِ الأعرابِ بالإبلِ والقَمحِ والزَّيتِ مِنَ الأريافِ كلِّها حتَّى بَلَحَتْ الأريافُ كلُّها مِمَّا جَهَدَها ذلِكَ فقامَ عُمَرُ يدعو ـ فقالَ: اللهُمَّ اجعَلْ رزقَهُم على رؤوسِ الجبالِ،فاستَجابَ اللهُ لَهُ وللمسلِمينَ،فقالَ حينَ نَزَلَ بِهِ الغيثُ:الحمدُ للهِ،فواللهِ لو أنَّ اللهَ لَم يفرجْها ما تَرَكْتُ أهلَ بيتٍ مِنَ المسلِمينَ لَهُم سعَةٌ إلَّا أدخَلْتُ مَعَهُم أعدادَهُم مِنَ الفُقَراءِ،فَلَم يَكُنْ اثنانِ يَهلِكانِ مِنَ الطَّعامِ على ما يقيمُ واحِداً)الأَدَبُ المفرَدُ/ بابُ المواساةِ في السَّنَةِ والمجاعَةِ / صحيحُ الإسنادِ.
- ذَكَرَ الإمامُ المنَاويُّ(رحمَهُ اللهُ)حديثَ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)الَّذي يرويهِ البُخاريُّ ومسلِمٌ واللفظُ لِمُسلِمٍ(رحمَهُما اللهُ):(طعامُ الواحِدِ يكفي الاثنينِ،وطعامُ الاثنينِ يكفي الأربَعَةَ وطعامُ الأربَعَةِ يكفي الثَّمانِيَةَ).

ثمَّ ذَكَرَ(رحمَهُ اللهُ)قولَ أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)وهو يشيرُ إلى أنَّ عَمَلَ عُمَرَ كانَ على قولِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)فقالَ:(قالَ ابنُ الأثيرِ:...ومِنهُ قولُ عُمَرَ عامَ الرَّمادَةِ" لَقَد هَمَمتُ أنْ أنزِلَ على أهلِ كلِّ بيتٍ مثلَ عَدَدِهِم فإنَّ الرَّجُلَ لا يهلَكُ على نصفِ بطنِهِ)اهـ.

واستَنبَطَ مِنهُ أنَّ السُّلطانَ في المسغَبَةِ يفرِّقُ الفقراءَ على أهلِ السَّعَةِ بقدرِ ما لا يحيقُ بِهِم)فيضُ القديرِ/ ج١٥ص١٥٢.

- وذَكَرَ السُّيوطيُّ(رحمَهُ اللهُ)في جامعِ الأحاديثِ:(عَن يحيى بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ حاطِبٍ:أنَّ عُمَرَ أخَّرَ الصَّدقَةَ عامَ الرَّمادَةِ فَلَم يبعَثْ السُّعاةَ فَلَمَّا كانَ قابِلٌ ورَفَعَ اللهُ ذلِكَ الجدبَ أَمَرَهُم أنْ يخرُجوا،فأخذوا عقالَينِ فأمَرَهُم أنْ يقسِموا فيهِم عقالاً ويقدِموا عليهِ بعقالٍ١٠(١) ابنُ سعدٍ عنِ ابنِ

أبي ذبابٍ مثلُهُ ، أبو عبيدٍ فى الأموالِ)جامعُ الأحاديثِ لجلالِ الدِّينِ السُّيوطيِّ/ مسنَدُ عُمَرَ. وبيانُ مشكِلِ الآثارِ للإمامِ الطَّحاويِّ ١٤٤/١٠.

وأشياءُ كثيرةٌ أخرى ذَكَرَها أهلُ السِّيرَةِ عَن أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)في تلكَ السَّنَةِ.

لماذا لَم يوجِبْ أميرُ المؤمِنينَ عُمَرُ قَطَعَ يَدِ السَّارِقِ عامَ الرَّمادَةِ؟هل هو جرأةٌ مِنهُ ـ حاشاهُ ـ على اللهِ تَعالى أم أَنَّهُ إجتهادٌ أمامَ النَّصِّ أمْ لَهُ مِنَ الشَّرعِ مستَنَدٌ؟

إنَّ مِمَّا ينبَغِي الإحاطَةُ بِهِ عَن حالِ إخوانِ مِصرَ في دفاعِهِم المستميتِ عَنِ العَمَلِ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ وفي المجالِسِ الشِّركِيَّةِ،أنَّ لَدَيهِم الإستعدادَ أنْ يَتَّهِموا الأنبياءَ كيوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)والخلفاءَ الرَّاشدينَ المبشَّرينَ بالجنَّةِ كالفاروقِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)بِمَا يخرِجُهُم مِنَ المِلَّةِ ـ حاشاهُم ـ فقط؛ليأتوا بالدَّليلِ كَمَا يزعُمونَ على جوازِ مُمَارَسَةِ الكفرِ والرِّدَّةِ مِن خلالِ العضويَّةِ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ والمجالِسِ التَّشريعيَّةِ الشِّركِيَّةِ؛لأَنَّهُم فِرقَةٌ ـ وقانا اللهُ شَرَّها ـ جلُّ هَمِّها التَّأصيلُ وبالأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ ـ كَما يخدَعونَ أنفُسَهُم والمسلِمينَ مِن حولِهِم ـ على أنَّ الحكمَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى عَمَلٌ شرعيٌّ،وأنَّهُ مِن دينِ اللهِ تَعالى،فأهلُ السُّنَّةِ والجماعَةِ يرونَ الحكمَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى رِدَّةً وكفراً مخرِجاً مِنَ المِلَّةِ، والمرجِئَةُ يَرونَ أَنَّهُ كفرٌ دونَ كُفرٍ،أَمَّا إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم فإِنَّهُم يرونَ ذلِكَ مِنَ الدِّينِ وقد أدَّى بِهِم ذلِكَ إلى:

١ـ أنْ يكونوا مطايا لكلِّ مَن يَتَواجَدونَ في هذا الميدانِ الكفريِّ بدونِ استثناءٍ،وقد رأيناهُم في العِراقِ فَهُم الَّذينَ أقاموا دولَةَ الرَّافِضَةِ الَّتي يُسَمُّونَها بالدِّيمقراطيَّةِ مِن خلالِ مشارَكَتِهِم في الحكمِ على أَنَّهُم يُمَثِّلونَ أهلِ السُّنَّةِ وكانَ لَهُم قَصَبُ السَّبقِ في الدَّعوَةِ إلى التَّوافِقِ في كلِّ ما يختَلِفُ فيهِ الشُّرَكاءُ المتَشاكسونَ.

٢ـ أنْ يحرِصوا على أنْ يُقَدِّموا الإسلامَ الَّذي يُرضي الكفَّارَ- وفي مقدِّمَتِهِم النَّصارى-،وكلَّ مُنحَرِفٍ عَن دينِ اللهِ تَعالى مِنَ الأحزابِ العلمانيَّةِ. وأنْ يَتَنازَلوا عَن أيِّ جزءٍ مِنَ الإسلامِ مِمَّا لايُرضي المزيفينَ مِن دعاةِ حِمايَةِ حقوقِ الإنسانِ،وما أكثَرَ ما لايُرضي الكفَّارَ مِن دينِنا الإسلاميِّ الحنيفِ فما أكثَرَ تنازلاتِهِم، قالَ تَعالى:(وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ...)،(وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا...).

فالأصلُ أنْ لا نَتَراجَعَ عَن شيءٍ مِن دينِنا،وإنْ قاتَلَنا أعداءُ اللهِ تَعالى؛لأَنَّهُم لا يستَطِيعونَ بالقتالِ أنْ يَرُدُّونَنا عَن شيءٍ مِن دينِنا،إلَّا أنَّ إخوانَ مِصرَ وأذنابَهُم تنازَلوا عَن دينِهِم لليهودِ والنَّصارى ولكلِّ طاغوتٍ مُرتَدٍّ عَن دينِ اللهِ تَعالى مِن غيرِ قتالٍ،كيفَ لا وشعارُهُم الَّذي لا يخجَلونَ مِنَ التَّبَجُّحِ بِهِ على الملأِ: إنَّهُم حزبٌ سياسيٌّ مسالِمٌ يرفُضُ العُنفَ وإستخدامَ السِّلاحِ،وقد أَنِفوا بأنفُسِهِم أنْ يكونوا مخاطِبينَ بآياتِ القِتالِ في سبيلِ اللهِ تَعالى،وما ذاكَ إلَّا لأنَّ مَن هُم حريصونَ على مرضاتِهِم مِن كلِّ لونٍ مِن ألوانِ الكفرِ والرِّدَّةِ يريدونَهُ إسلاماً مُسالِمَاً!

وأنْ يكونوا مطايا لكلِّ كافِرٍ أو مُرتَدٍّ أو مُشرِكٍ،وأنْ يَتَمَثَّلوا الإسلامَ الَّذي يُرضي الغربَ والطَّواغيتَ ويسخِطُ اللهَ تَعالى لا يمكِنُ أنْ يَتِمَّ لَهُم الأمرانِ بالأدلَّةِ الشَّرعيَّةِ المحكَمَةِ،ولِهذا تَجِدُ جُلَّ إهتمامِهِم وبحثِهِم في السِّيرَةِ وقراءتِها،وحتَّى هذِهِ لا تسلَمَ لَهُم إلَّا بتحريفِها وحملِها على الأوجُهِ البعيدَةِ عَن مراميها كما رأينا في حادِثَةِ عامِ الرَّمادَةِ.

فاتَّهموا أميرَ المؤمنينَ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)بأَنَّهُ عَطَّلَ شريعَةَ اللهِ تَعالى وألغى وأوقَفَ العَمَلَ بالنُّصوصِ الشَّرعيَّةِ للمصلَحَةِ العامَّةِ،وزعَموا أنَّ إنتِشارَ الفسادِ يمنَعُ مِن تطبيقِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ؛لأنَّ ذلِكَ يؤدِّي إلى مفسَدَةِ التَّصدِّي للحاكِمِ ـ كما زعموا ـ الَّذي هو في نَظَرِهِم أشَدُّ مِن مفسَدَةِ تعطيلِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ!

فما أَشَدَّ حِرصَ هؤلاءِ في الحفاظِ على الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ،وما ذلِكَ إلَّا لأنَّ الحفاظَ على كلِّ مرتَدٍّ محارِبٍ للهِ ولِرَسولِهِ وللمؤمنينَ حفاظٌ على أنفُسِهِم وعلى وجودِهِم في مواطِنِ الكفرِ والرِّدَّةِ،وعَمَلُهُم هو ترويضٌ للمسلِمينَ مِنَ التَّفكيرِ في الخروجِ على الطَّواغيتِ فإذا أثبَتوا للمسلِمينَ أنَّ الحاكِمَ في بلادِ الإسلامِ يُمكِنُ أنْ يكونَ حاكِماً مسلِماً وإنْ عَطَّلَ أحكامَ اللهِ تَعالى فما الفرقُ عِندَ ذلِكَ بينَ أميرِ المؤمِنينَ الفاروقِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)وبينَ نوري المالكيِّ وابنِ مرسي،وأعني بِهِ رئيسَ دولَةِ مِصرَ فإِنِّي استكثِرُ عَلَيهِ اسمَهُ الأوَّلَ إذ كيفَ يحمُلُ ذلِكَ الإسمَ مَن فاقَ كلَّ الطَّواغيتِ في تَحَدِّي اللهِ تَعالى،إذ أنَّ الطَّواغيتَ يقسِمونَ باللهِ تَعالى أنْ يعمَلوا بالدُّستورِ أمامَ مَن يُجَدِّدُهُ القانونُ الوضعيُّ أمَّا ابنُ مرسي فإِنَّهُ ما تَرَكَ جمعاً إلَّا وأشهَدَهُم على نفسِهِ أنْ سيحادِدَ اللهَ تَعالى في الحكمِ !!

لماذا لَم يَقطَعْ أميرُ المؤمنينَ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ) يَدَ مَن سَرَقَ في عامِ الرَّمادَةِ ؟

ابتداءً لابُدَّ مِن معرِفَةِ شروطِ السَّرِقَةِ،ومَتَى يعدُّ أخذُ مالِ الآخرينَ سَرِقَةً في الشَّرعِ الحنيفِ فتُقطَعُ يَدُ السَّارِقِ ؟ ومَتَى لا يُعَدُّ فلا تُقطَعُ ؟

قالَ تَعالى:(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ٠٠٠٠)،فهذا إطلاقٌ في كتابِ اللهِ تَعالى قَيَّدَتهُ السُّنَّةُ المطَهَّرَةُ بثلاثَةِ قيودٍ وهي :

(١)والعقالُ : الحبلُ الَّذي يعقَلُ بِهِ البعيرُ الَّذي كانَ يؤخَذُ في الصَّدَقَةِ ؛لأنَّ على صاحِبِها التَّسليمُ،وإنَّما يَقَعُ القبضُ بالرِّباطِ. وقيلَ:أرادَ ما يساوي عِقالاً مِن حقوقِ الصَّدَقَةِ،ومِن هذا قولُ الصِّديقِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):(واللهِ لو مَنَعوني عِقالاً).وقيلَ:إذا أَخَذَ المصدِّقُ أعيانَ الإبلِ.قيلَ: أَخَذَ عقالاً وإذا أَخَذَ أثمانَها،قيلَ: أَخَذَ نقداً.وقيلَ:أرادَ بالعقالِ صَدَقَةَ العامِ،ومِنهُ قولُ الفاروقِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):(بَعَثَ عامِلَهُ فقالَ:أعقِلْ عَنهُم عقالَينِ، فأقسِمْ فيهِم عِقالاً واثنِني بالآخَرِ، يريدُ صدَقَةَ عامينِ)ذَكَرَ ذلِكَ صاحِبُ تحفَةِ الأحوذي شرح جامع الترمذي١٣/ ٣٢٨.

١. تحديدُ قيمَةِ المسروقِ: عَن عامِرِ بنِ سَعدٍ عَن أبيهِ أنَّ النَّبيَّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ و سَلَّمَ)قالَ:(تُقطَعُ اليَدُ في ثَمَنِ المجنِّ)رواهُ الإمامُ أحمَدُ،صَحيحٌ لِغَيرِهِ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):(قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلاَثَةُ دَرَاهِمَ) رواهُ الإمامُ مسلمٌ.عَنْ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قَالَ:(تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبُعِ دِينَارٍ)رواهُ الإمامُ البخاريُّ. ربعُ دينارٍ تعدِلُ ثلاثَةَ دراهِمَ.فلو سَرَقَ أقلَّ مِن ربعِ دينارٍ لا تُقطَعُ يدُهُ؛لأَنَّها لَم تَبْلُغْ نصابَ ما يُقطَعُ بِهِ.إذن فلا بُدَّ مِن مراعاةِ نِصابِ المسروقِ،وأنْ يكونَ ربعَ دينارٍ فصاعِداً.

٢. تحديدُ المكانِ الَّذي سُرِقَ مِنهُ المالُ،والَّذي يُسَمَّى بالحرزِ،فلابُدَّ أنْ يكونَ المسروقُ في حرزٍ: والحرزُ كلُّ مكانٍ يحفَظُ فيهِ المالُ يُسَمَّى حِرزاً،ولِكُلِّ مالٍ حرزُهُ ،ومِن أدِلَّةِ ذلِكَ:(عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):{أَنَّ(النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)قَالَ - لَمَّا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ:(هَلا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟}أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالاَرْبَعَةُ،وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَالْحَاكِمُ.وأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ:{بَيْنَمَا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ مُضْطَجِعٌ بِالْبَطْحَاءِ إذْ جَاءَ إنْسَانٌ فَأَخَذَ بُرْدَةً مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ،فَقَالَ:إنِّي أَعْفُو وَأَتَجَاوَزُ ،فَقَالَ:(فَهَلا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ}.وَلَهُ أَلْفَاظٌ فِي بَعْضِهَا( أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ )،وَفِي أُخْرَى:(فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ نَائِمًا).وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِيمَا كَانَ مَالِكُهُ حَافِظًا لَهُ ،وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُغْلَقًا عَلَيْهِ فِي مَكَانٍ.قَالَ الشَّافِعِيُّ:رِدَاءُ صَفْوَانَ كَانَ مُحَرَّزًا بِاضْطِجَاعِهِ عَلَيْهِ.وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ...وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِشَرْطِيَّتِهِ،فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَ الامَامُ يَحْيَى:إنَّ لِكُلِّ مَالٍ حِرْزًا يَخُصُّهُ فَحِرْزُ الْمَاشِيَةِ لَيْسَ حِرْزُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.وَقَالَ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ:مَا أُحْرِزَ فِيهِ مَالٌ فَهُوَ حِرْزٌ لِغَيْرِهِ،إذْ الْحِرْزُ مَا وُضِعَ لِمَنْعِ الدَّاخِلِ أَلا يَدْخُلَ وَالْخَارِجِ أَلا يَخْرُجَ وَمَا كَانَ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِحِرْزٍ).سبلُ السَّلامِ /الحرزُ وشروطُهُ.

عَن عمرِو بنِ شعيبٍ عَن أبيهِ عَن جَدِّهِ أَنَّ رَجُلاً مِن مزينَةَ سألَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ و سَلَّمَ عَنِ الثِّمَارِ فقالَ:(ما أَخَذَ في أكمامِهِ فاحتَمَلَ فَثَمَنُهُ ومِثْلُهُ مَعَهُ . وما كانَ مِنَ الجرينِ ففيهِ القطعُ إذا بَلَغَ ثَمَنَ المجنّ.وإنِ أكَلَ ولَم يأخُذْ فليسَ عَلَيهِ)رواهُ ابنُ ماجَةَ(رحِمَهُ اللهُ) بتحقيقِ وتعليقِ محمَّد فؤاد عبدُ الباقي والحديثُ/ حسنٌ.وفي روايةِ النَّسائيّ:(عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ فَقَالَ:(مَا أَصَابَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ غَيْرِ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ وَالْعُقُوبَةُ،وَمَنْ سَرَقَ شَيْئاً مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ وَمَنْ سَرَقَ دُونَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ غَرَامَةُ مِثْلَيْهِ وَالْعُقُوبَةُ)والحديثُ حسنٌ.

الجرينُ:الموضِعُ الَّذي يجفَّفُ فيهِ التَّمرُ. والَّذي في أكمامِهِ:يقطَعُ مِنَ الشَّجرِ،وقبلَ أنْ يُنقَلَ للتَّجفيفِ.والمجنُّ : التُّرْسُ.يقولُ ابنُ القيِّمِ(رحِمَهُ اللهُ):(فَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاء فِي الْقَوْل بِمُوجَبِ هَذِهِ الأَحَادِيث.فَذَهَبَتْ طَائِفَة إِلَى أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ،وَأَنَّهُ يَسُوغ الأَكْلُ مِنْ الثِّمَارِ،وَشُرْبُ اللَّبَن لِضَرُورَةٍ وَغَيْرِهَا.وَلا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَهَذَا الْمَشْهُور عَنْ أَحْمَد.وَقَالَتْ طَائِفَة:لايَجُوز لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إلا لِضَرُورَةٍ مَعَ ثُبُوت الْعِوَضِ فِي ذِمَّتِهِ.وَهَذَا الْمَنْقُول عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيّ وَأَبِي حَنِيفَةَ...)،ثمَّ ذَكَرَ ابنُ القيِّمِ(رحِمَهُ اللهُ)أدِلَّةَ القائلينَ بذلِكَ وردَّهُ فقالَ:إنَّ تلكَ الأَدِلَّةَ:(إنَّمَا يَدُلّ عَلَى تَحْرِيم الاكْل بِالْبَاطِلِ الَّذِي لَمْ يَأْذَن فِيهِ الشَّارِع وَلا الْمَالِك،فَإِذَا وُجِدَ الأذن الشَّرْعِيّ ،أَوْ الاذْن مِنْ الْمَالِك،لَمْ يَكُنْ بَاطِلا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِذْنَ الشَّرْعِ أَقْوَى مِنْ إِذْنِ الْمَالِكِ.فَمَا أَذِنَ فِيهِ الشَّرْعُ أَحَلُّ مِمَّا أَذِنَ فِيهِ الْمَالِكُ وَلِهَذَا كَانَتْ الْغَنَائِمُ مِنْ أَحَلِّ الْمَكَاسِبِ وَأَطْيَبِهَا،وَمَالُ الْوَلَدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَبِ مِنْ أَطْيَبِ الْمَكَاسِبِ،وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْوَلَدُ.وَأَيْضاً فَإِنَّهُ مِنْ الْمُسْتَحِيلِ أَنْ يَأْذَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَمَنَعَ مِنْهُ).تهذيبُ سَنَنِ أبي داوودَ وإيضاحُ مشكلاتِهِ لابنِ القيِّمِ(رحِمَهُما اللهُ).

والَّذي يُفهَمُ مِن مجموعِ هذِهِ الأحاديثِ الشَّريفَةِ:

١. إذا أَخَذَ مسلِمٌ جائِعٌ ثمراً مِن بستانٍ؛ليسُدَّ حاجَتَهُ الضَّروريَّةَ حتَّى لا يموتَ،فلا شيءَ عَلَيهِ،ولا يُعَدُّ سارِقاً حتَّى لو كانَ صاحِبُ التَّمرِ كارِهاً لذلِكَ،بشرطِ أنْ لا يبغي:أيْ لايأخُذَ شيئاً بعدَ سَدِّ رَمَقِهِ.

٢. فإذا أَخَذَ مِنهُ شيئاً بعدَ أنِ أكَلَ وسدَّ جوعَهُ ولَم يبلُغْ النِّصابَ،وقبلَ أنْ يأويهِ الجرينُ فَعَلَيهِ ثَمنُهُ ومِثْلُهُ مَعَهُ.(قيلَ:هو مِن بابِ التَّعزيرِ بالمالِ،وغالِبُ العلماءِ على أنَّ التعزيرَ بالمالِ منسوخٌ). سنَنُ ابنِ ماجَةَ بتحقيقِ وتعليقِ محمَّد فؤاد عبد الباقي.

٣. فإنْ أخَذَهُ مِنَ الجرينِ وهو الموضِعُ الَّذي يجَفَّفُ فيهِ التَّمرُ ويحفَظُ،وبلغَتْ قيمتُهُ ربعَ دينارٍ فأكثَرَ ففيهِ القطعُ.

ثالِثاً: أنْ لا يكونَ للسَّارِقِ شُبهَةُ حقٍّ في المسروقِ:كأنْ يكونَ شريكاً مَعَهُ في تجارَةٍ أو أيِّ شبهَةٍ أخرى ،فلا يُقامُ عَلَيهِ الحدُّ؛لِقَولِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):(لأنْ أُعَطِّلَ الحدودَ بالشُّبهاتِ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أقيمها بالشُّبهاتِ).ورجالُهُ ثقاتٌ،لكنَّهُ مُنقطِعٌ بينَ إبراهيمَ وعُمَرَ،لكِنْ قالَ السَّخَّاويُّ:(وكذا أخرَجَهُ ابنُ حزمٍ في (الإيصالِ) لَهُ بسَنَدٍ صحيحٍ) إرواءُ الغليلِ / ج٧.ولقولِ ابنِ مسعودٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):(ادرؤوا الجلدَ والقتلَ عَنِ المسلِمينَ ما استَطَعتُم)رواهُ ابنُ أبي شيبَةَ والبيهقيُّ باسنادٍ حَسَنٍ. أمَّا حديثُ(ادرؤوا الحدودَ بالشُّبهاتِ) فهو حديثٌ ضعيفٌ؛لأنَّ مدارَ الحديثِ على يزيدَ بنِ زيادٍ الدِّمشقيِّ وهو متروكٌ.يقولُ الإمامُ الذَّهبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(كانَ يزيدُ بنُ أبي زيادٍ مِن أئِمَّةِ الشِّيعَةِ الكبارِ...قالَ البُخاريُّ:منكَرُ الحديثِ . وقالَ التِّرمذيُّ وغيرُهُ : ضعيفٌ . وقالَ النَّسائيُّ : متروكٌ ) ميزانُ الإعتدالِ ٢٧٨/٣.قالَ ابنُ المنذِرِ:( أجمَعَ كلُّ مَن نحفَظُ عنهُ مِن أهلِ العلمِ أنَّ الحدودَ تُدرأُ بالشُّبهاتِ)،لِحَديثِ:(ادرؤوا الحدودَ بالشُّبهاتِ) منزلَةُ السُّنَّةِ في التَّشريعِ / لإبراهيمَ عبدِ المقتدِرِ.

إذا تَوَفَّرَتْ هذِهِ الشُّروطُ الثَّلاثَةُ في السَّارِقِ فإنَّ الشَّرعَ الحنيفَ يوجِبُ قَطعَ يَدِهِ،وبتَخَلُّفِ أيِّ شرطٍ مِن هذِهِ الشُّروطِ فإنَّ آخِذَ مالِ غيرِهِ،وإنْ كانَ على وجهٍ غيرِ شرعيٍّ،لا يلزَمُهُ قطعُ يَدِهِ شرعاً.

فما الَّذي حَمَلَ أميرَ المؤمنينَ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)على عَدَمِ إعتبارِ ما يؤخَذُ مِن مالِ الآخرينَ سَرِقَةً، وإن بَلَغَ نِصاباً،وأُخِذَ مِنَ الحرزِ ؟

إنَّ الوقوفَ على معرِفَةِ سَبَبِ ذلِكَ يكونُ:

١. بتصريحٍ مِن أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)،وهو صاحبُ الشَّأنِ وأدرى النَّاسِ بما عَمِلَ ولِمَاذا عَمِلَ. فإنْ جاءَ مِنهُ البيانُ فلا قولٌ لأحَدٍ بعدَهُ ولا كلامٌ،وما يَذكُرُهُ مِن سَبَبٍ لايناقِشُ شرعيَّتَهُ مَن يأتي بَعدَهُم مِنَ المسلمينَ؛لأنَّ الَّذي أَمَرَ بذلِكَ أميرُ المؤمنينَ عُمَرُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)-وما أدراكَ ما عُمَرُ- وبِمحضَرِ كِبارِ الصَّحابَةِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم).
٢. فإنْ لَم يَكُنْ هُناكَ تصريحٌ واضِحٌ مِن أميرِ المؤمنينَ في سَبَبِ عَدَمِ القطعِ في عامِ الرَّمادَةِ،فإنَّ أحقُّ مَن يؤخَذُ بقولِهِ بعدَهُ هو مَن واكَبَ ذلِكَ الحَدَثَ وعاصَرَهُ؛لأنَّ المشكِلَةَ كانَتْ عامَّةً ولَم تَكُنْ خاصَّةً،والحكمُ وأسبابُهُ لايخفى على أهلِ المدينَةِ.
٣. فإنْ لَم يَكُنْ فعندَ ذلِكَ يأتي دورُ العلماءِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ في بيانِ الصَّوابِ في ذلِكَ،ولا يُسمَعُ لأهلِ الأهواءِ والضَّلالاتِ في مثلِ هذِهِ المسائِلِ.

والقولُ ما قالَهُ عُمَرُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)كما صَحَّ عَنهُ:(لإنْ أُعَطِّلَ الحدودَ بالشُّبهاتِ أَحَبُّ إليَّ مِن أنْ أقيمَها بالشُّبهاتِ).إذاً العلَّةُ في عَدَمِ قطعِ يَدِ السَّارِقِ هي:الشُّبهَةُ وعَدَمُ وجودِها شرطٌ في قطعِ يَدِ السَّارِقِ مَعَ بلوغِ النِّصابِ،والأَخْذِ مِنَ الحرزِ.
فهل يحقُّ بعدَ هذا التَّصريحِ مِن صاحِبِ الأمرِ والشَّأنِ أنْ نبحَثَ عَن تبريرٍ وتعليلٍ؟
مِن خلالِ دراسَةِ واقِعِ النَّاسِ في تلكَ الفترَةِ في كُتُبِ السِّيرَةِ والحديثِ يَتَبَيَّنُ ما أصابَ المسلمينَ مِنَ الجوعِ والمخمَصَةِ والحاجَةِ إلى الطَّعامِ، فالَّذي يَمُدُّ يَدَهُ إلى مالِ غيرِهِ مِنَ المسلِمينَ إنَّما دَفَعَهُ إلى ذلِكَ الإضطِرارُ. فإذا كانَ الجوعُ هو الدَّافِعُ إلى تَناوُلِ الحرامِ للإبقاءِ على النَّفسِ فإنَّ الاسمَ الشَّرعيَّ لِمُتناوِلِ الحرامِ هو:(مضطَرٌّ)،والدَّافِعُ هو:( الاضطرارُ )؛قالَ تَعالى:(فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ). (والمخمَصَةُ:المجاعَةُ ) مختارُ الصِّحاحِ.فاللهُ تعالى سَمّى الجائِعَ مضطرّاً.فالعِلَّةُ في ترخيصِ تناولِ الحرامِ إنَّما هي الجوعُ المفضي إلى الهلاكِ،والمالُ المملوكُ للغيرِ مالٌ حرامٌ لِمَن يأخُذُهُ بغيرِ وجهٍ شرعيٍّ،فَمَن اضطرَّ إلى تناولِهِ وهو غيرُ باغٍ ولا عادٍ في حالِ مخمَصَةٍ وجوعٍ فلا إثمَ عَلَيهِ. وقد مَرَّ مَعَنا أنَّ للمسلمِ أنْ يأكُلَ مِن ثَمَرِ غيرِهِ ما يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ ويبقي عَلَيهِ حياتَهُ على أنْ لا يَخرُجَ مَعَهُ شيءٌ مِمَّا أَكَلَ. وكانَ أهلُ المدينَةِ أهلُ حيطانٍ وثمارٍ وهُم على درايَةٍ بهذِهِ الأحكامِ، لكنَّ الجوعَ دَفَعَ أولئكَ على هذا الفعلِ.
وكلُّ مَن وقفنا على قولِهِ مِمَّن تَكلَّمَ بهذا الموضوعِ - إلَّا مَن يسمُّونَهُم بالمفكِّرينَ - فإنَّهُم نَصُّوا على أنَّ عِلَّةَ عَدَمِ قطعِ يَدِ السَّارِقِ في عامِ الرَّمادَةِ إنَّما كانَتْ الجوعُ والحاجَةُ إلى الطَّعامِ،وهي قرينَةٌ قويَّةٌ جدّاً للإضطرارِ إلى السَّرِقَةِ المحرَّمَةِ ،والإضطرارُ شبهَةٌ؛لِما جاءَ في تفسيرِ ظلالِ القرآنِ(فأمَّا حينَ توجَدُ شبهَةٌ مِن حاجَةٍ أو غيرِها، فالمبدأُ العامُّ في الإسلامِ هو درءُ الحدودِ بالشُّبهاتِ؛لِذلِكَ لَم يَقطَعْ عُمَرُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)في عامِ الرَّمادَةِ ،حينما عَمَّتْ المجاعَةُ). وفي الموسوعَةِ الفقهيَّةِ الكويتيَّةِ ٢١٢/٢٧(وعُمَرُ نفسُهُ لَم يُقِمْ حَدَّ السَّرِقَةِ عامَ الرَّمادَةِ؛لأَنَّهُ جَعَلَ مِنَ المجاعَةِ العامَّةِ قرينَةً على الاضطرارِ،والاضطرارُ شبهَةٌ في السَّرِقَةِ تَمنَعُ الحدَّ عَنِ السَّارِقِ بل تبيحُ لَهُ السَّرِقَةَ في حدودِ الضَّرورَةِ). وفي فتاوى الشَّبكَةِ الإسلاميَّةِ(وأمَّا السَّرِقَةُ، فقيلَ لا تحلُّ بالاضطرارِ، لِتَعَلُّقِها بحقِّ الغيرِ، وقيلَ تحلُّ بِهِ وهو الصَّوابُ ...، وإذا ثَبَتَ أنَّهُ سَرَقَ وهو مُضطرٌّ اضطراراً يبيحُ أكلَ الميتَةِ لَم يُقِمْ عَلَيهِ حَدَّ السَّرِقَةِ، وهذا هو السَّبَبُ في تعطيلِ عُمَرَ لِحَدِّها عامَ الرَّمادَةِ.). وفي فتاوى ابنِ بازٍ٢١(فإذا كانَ عامُ مجاعَةٍ واشتَدَّتْ الحالُ بالنَّاسِ لا ينبغي القَطعُ في هذِهِ الحالَةِ للسَّارِقِ إذا ادَّعى أنَّ الَّذي حَمَلَهُ على ذلِكَ الضِّيقُ والحاجَةُ وعَدَمُ وجودِهِ شيئاً يقيمُ أودَهُ ويسدُّ حاجَتَهُ؛لأنَّ هذا شبهَةٌ في جوازِ القطعِ، والحدودُ تدرأُ بالشُّبهاتِ،ولِهذا أَمَرَ عُمَرُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)وأرضاهُ في عامِ الرَّمادَةِ بِعَدَمِ القطعِ،وحَكَمَ بذلِكَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)وأرضاهُ لِهَذِهِ الشُّبهَةِ). و(وما جاءَ عَن عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)في عامِ الرَّمادَةِ ليسَ مِن بابِ تعطيلِ حَدِّ السَّرِقَةِ، بل هو مِن بابِ درءِ الحدودِ بالشُّبهاتِ؛ وهذِهِ قاعِدَةٌ في إقامَةِ الحدودِ أنَّها تُدفَعُ بالشُّبهاتِ؛لأَنَّهُ في عامِ الرَّمادَةِ عَمَّتْ المجاعَةُ،وكَثُرَ المحاويجُ والمضطرُّونَ، فيصعُبُ التَّمييزُ بينَ مَن يسرِقُ مِن أجلِ الحاجَةِ والضَّرورَةِ، ومَن يسرِقُ وهو مستَغنٍ، ولِهذا أسقَطَ عُمَرُ(رَضِي اللهُ عَنهُ)القطعَ عَنِ السَّارِقِ في عامِ المجاعَةِ،كما أخرَجَ ذلِكَ عبدُ الرَّزاقِ (١٨٩٩٠) عَن معمرٍ عَن يحيى بنِ أبي كثيرٍ قالَ:قالَ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):(لا يقطَعُ في عذقٍ،ولا عامَ السَّنَةِ)(١).
والعذقُ هو:النَّخلَةُ أوالغصنُ مِنَ النَّخلِ فيهِ ثَمَرُهُ.والسَّنَةُ:الجدبُ،والقحطُ،وانقطاعُ المطَرِ،ويبسِ الأرضِ.
قالَ السَّعديُّ: " سألتُ أحمَدَ عَن هذا الحديثِ فقالَ: العذقُ النَّخلَةِ، وعامُ سَنَةٍ: المجاعَةُ، فقلتُ لأحمَدَ: تقولُ بِهِ؟ فقالَ: إيْ لَعَمري، قلتُ: إنْ سَرَقَ في مجاعَةٍ لا تقطَعُهُ؟ فقالَ: لا، إذا حَمَلَتْهُ الحاجَةُ على ذلِكَ، والنَّاسُ في مجاعَةٍ وشَدَّةٍ.
قالَ ابنُ القَيِّمِ:(ومقتضى قواعُدِ الشَّرعِ إذا كانَتْ السَّنَةُ سَنَةَ مجاعَةٍ وشِدَّةٍ،غَلَبَ على النَّاسِ الحاجَةُ والضَّرورَةُ،فلا يكادُ يسلَمُ السَّارِقُ مِن ضرورَةٍ تدعوهُ إلى ما يسدُّ بِهِ رَمَقَهُ...وهذِهِ شبهَةٌ قويَّةٌ تدرأُ القَطعَ عَنِ المحتاجِ).فتاوى وإستشارات إسلام اليوم.
فالمانِعُ مِن قَطعِ يَدِ السَّارِقِ في عامِ الرَّمادَةِ مانِعٌ شرعيٌّ مُعتَبَرٌ،ومِنَ الخطأِ الفادِحِ أنْ يقالَ:أنَّ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)عَطَّلَ الحكمَ الشَّرعيَّ أو لَم يُعمِلْ النَّصَّ القرآنيَّ أو أوقَفَ العَمَلَ بالحدودِ دونَ ذِكرِ العِلَّةِ في عَدَمِ القَطعِ،كلُّ هذِهِ التَّعبيراتِ خاطِئَةٌ ومِنَ الإفتراءِ على أميرِ المؤمنينَ.
فَعَلى مَن يَتَفَوَّهُ بها أو يدوِّنُها أنْ يَتَّقي اللهَ عزَّ وجلَّ في نَفسِهِ ابتداءً،وفي أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ ثانياً،وفي المسلِمينَ ثالِثاً؛لأَنَّها أصبَحَتْ دعوَةَ ضلالَةٍ بِيَدِ

---

(١)- قال صاحِبُ التَّوسُّطِ والاقتصادِ لعوي السَّقافِ عَن هذِهِ الرِّوايَةِ: ( وهذا إسنادٌ منقَطِعٌ؛ فيحيى بنُ أبي كثيرٍ لَم يسمَعْ مِن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ.انظُرْ: ((مُصَنَّفَ عَبدِ الرَّزَّاقِ))(٢٤٢/١٠)، ((مُصَنَّفَ ابنِ أبي شيبةَ))(٢٧/١٠).)أ ٠ هـ
اقولُ: إلَّا أنَّ الرِّوايَةَ جاءَتْ مُتَّصِلَةً في (مُصَنَّفِ ابنِ أبي شيبَةَ ) بابُ : الرَّجُلُ يسرِقُ التَّمرَ والطَّعامَ:
عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ حسان بْنِ زَاهِرٍ ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ حُدَيرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ وهو يَقُولُ :(لاَ قَطْعَ فِي عِذْقٍ ، وَلاَ فِي عَامِ سَنَةٍ.)

إخوانِ مِصرَ وأذنابِهِم،وظنّي أنَّ الفاروقَ سَيُخاصِمُ كلَّ هؤلاءِ إلى اللهِ تعالى يومَ القيامَةِ؛لِمَا افتروهُ عَلَيهِ وليُسَوِّغوا كفراً بواحاً،والمعروفُ عَنهُ عِندَ الصَّحابَةِ أَنَّهُ على شِدَّتِهِ في الحقِّ كانَ وقّافاً عِندَهُ:

عِن(ابْنِ عَبَّاسٍ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)قَالَ قَدِمَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الْحُرِّ بْنِ قَيْسٍ وَكَانَ مِنْ النَّفَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ عُمَرُ وَكَانَ الْقُرَّاءُ أَصْحَابَ مَجَالِسِ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ كُهُولا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا فَقَالَ عُيَيْنَةُ لأبنِ أَخِيهِ:يَا ابْنَ أَخِي هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الامِيرِ فَاسْتَأْذِنْ لِي عَلَيْهِ،قَالَ:سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:فَاسْتَأْذَنَ الْحُرُّ لِعُيَيْنَةَ فَأَذِنَ لَهُ عُمَرُ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ:هِيْ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَوَاللَّهِ مَا تُعْطِينَا الْجَزْلَ ولاتَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ. فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى هَمَّ أَنْ يُوقِعَ بِهِ.فَقَالَ لَهُ الْحُرُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ(صلى الله عليه وسلم):{خُذْ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنْ الْجَاهِلِينَ}وَإِنَّ هَذَا مِنْ الْجَاهِلِينَ،وَاللَّهِ مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلاهَا عَلَيْهِ وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ).رواهُ الإمامُ البخاريُّ.

فعلَيهِم أنْ يَتّقوا اللهَ تعالى في أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ فإنَّهُ لَم يفعَلْ مِمّا قالوهُ شيئاً:لَم يُعَطِّلْ نَصّاً،ولَم يوقِفْ العَمَلَ بِحَدِّ السَّرِقَةِ،ولَم يُلْغِ الحكمَ بِهِ في تلكَ السَّنَةِ،وإنَّما الَّذي حَدَثَ أنَّ حدَّ السَّرِقَةِ دَخَلَتْ فيهِ شبهَةُ الإضطرارِ بِسَبَبِ الجوعِ الشَّديدِ،والحاجَةِ الى الطَّعامِ،فإذا سَرَقَ أَحَدٌ مايَسُدُّ رَمَقَهُ،ويدفَعُ عَن نفسِهِ وأهلِ بيتِهِ غائِلَةَ الجوعِ،فإنَّهُ بناءً على تلكَ الشُّبهَةِ لايُعَدُّ سارِقاً عِندَ أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ،ومَن مَعَهُ مِن كبارِ الصَّحابَةِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم)في مدينَةِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)،فإذا لَم تَثبُتْ السَّرِقَةُ على أَحَدٍ في تلكَ السَّنَةِ،هل يقالُ:أنَّ الفاروقَ عَطَّلَ أو أوقَفَ أو ألغى العَمَلَ بالنَّصِّ القرآنيّ؟

مثالُ ذلِكَ:لو أنَّ اللهَ تعالى مَكَّنَ للمسلِمينَ في الأرضِ واستقامَ النَّاسُ على دينِ اللهِ تعالى،ثمَّ على مدى سَنَةٍ كامِلَةٍ لَم يُرجَمْ أَحَدٌ،وعندَ البحثِ عَن عَمَلِ القضاةِ المسلِمينَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَم يُقِرَّ أَحَدٌ أمامَهُم بالزِّنا،ولَم يَشهَدْ أربَعَةٌ مِنَ الشُّهودِ على أَحَدٍ بالزِّنا،ولكِن إعتَرَفَ أفرادٌ بأَنَّهُم قَبَّلوا أو ضاجَعوا أو ما إلى ذلِكَ، فهل يُقالُ عَنِ الخليفَةِ:أَنَّهُ مُعَطِّلٌ لِحُكمِ الزِّنا أو أوقَفَ العَمَلَ بِهِ أو ألغاهُ؟ سبحانَكَ هذا بهتانٌ عظيمٌ. وكذلِكَ حالُ أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ) في حَدِّ السَّرِقَةِ في عامِ الرَّمادَةِ.

هُناكَ فرقٌ لايَخفى على ذي بَصَرٍ وبصيرَةٍ بينَ تعطيلِ حَدٍّ مِن حدودِ اللهِ تعالى،وبينَ عَدَمِ إقامَتِهِ لِعَدَمِ وجودِ مَن يتجاوزُهُ.وأمرٌ آخَرُ يجِبُ الإشارَةُ إليهِ:إنَّ الشُّبهَةَ كانَتْ عامَّةً للمسلِمينَ في تلكَ السَّنَةِ،ولَم تَكُنْ خاصَّةً؛ولِذا أصبَحَ كلُّ مَن يأخُذُ مالاً لِغَيرِهِ لا يُعَدُّ سارِقاً ،وبالضَّرورَةِ لا قَطَعَ عَلَيهِ. وما يَدَّعيهِ إخوانُ مِصرَ وأذنابُهُم مِن تعطيلِ الأحكامِ الشَّرعِيَّةِ؛لأنَّ حاجَةَ النَّاسِ لَم تَتَحَقَّقْ،ويَستدِلُّونَ بِعَمَلِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ).فإنَّ هذا قياسٌ مَعَ الفارِقِ،وهذا لايَخفى على المتأَمِّلِ المنصِفِ.

وحَدَثَ أمرٌ آخَرُ في خلافَةِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):أنَّ اثنينِ مِن عبيدِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ حاطِبِ بنِ أبي بلتعَةَ سَرقوا ناقَةً لِمزنيٍّ ونحروها،وعلِمَ مِنهُم السَّرِقَةَ بإعترافِهِم فأَمَرَ عُمَرُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)بقطعِ أيديهِما إلَّا أَنَّهُ عَلِمَ أنَّ الدَّافِعَ لِهؤلاءِ إلى السَّرِقَةِ إنَّما كانَ الجوعُ الملجِيءُ إلى السَّرِقَةِ؛إذ أنَّ مولاهُم كانَ يُجَوِّعُهُم، وبِما أنَّ الجوعَ الملجِيءَ إلى السَّرِقَةِ شبهَةٌ عِندَ عُمَرَ والصَّحابَةِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم)والحدودُ تدرأُ بالشُّبهاتِ فإنَّ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)أسقطَ عَنهُم الحدَّ لِتلكَ الشُّبهَةِ،وعَزَّرَ مَن كانَ السَّبَبَ في إلجائِهِما إلى السَّرِقَةِ بدفعِ ثَمَنِ النَّاقَةِ مُضاعَفاً؛لأنَّ الرَّسولَ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قد أوصى بإحسانِ معامَلَةِ العبدِ:عَن أبي البسرِ صاحِبِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ) أنَّ رسولَ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ)قالَ:(أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ وَأَلْبِسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ) رواهُ الإمامُ مسلِمٌ.

عندَما يكونُ الجوعُ حالَةً عامَّةً في موطِنٍ فإنَّ شبهَةَ الإضطرارِ إلى السَّرِقَةِ تكونُ مانِعَةً مِن إقامَةِ حَدِّ السَّرِقَةِ على السَّارِقِ للشُّبهَةِ أوَّلاً،ولِصُعوبَةِ التَّمييزِ بينَ مَن يسرِقُ مضطَرّاً وبينَ مَن يسرِقُ وهو مستغنٍ.

أمّا في الحالاتِ الفرديَّةِ فإذا تبَيَّنَ أنَّ الدَّافِعَ إلى السَّرِقَةِ وبالأدِلَّةِ كانَ الجوعُ الملجيءُ إلى الموتِ،فإنَّ شُبهَةَ الإضطرارِ تكونُ مانِعَةً مِن إقامَةِ الحدِّ على ذلِكَ السَّارِقِ.

هل يستَطيعُ أَحَدٌ مِنَ المسلِمينَ مِن ولاةِ الأمرِ أنْ يُلغِيَ أو يُعَطِّلَ حَدّاً مِن حدودِ اللهِ تعالى ؟

أوامِرُ اللهِ تعالى وأوامِرُ الرَّسولِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)على الوجوبِ،فلا يملِكُ أَحَدٌ الإختيارَ في الإتيانِ أو التَّركِ؛قالَ تعالى:( وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِيناً ...).

وجاءَ في آياتِ الأحكامِ للجصَّاصِ:( فيهِ الدَّلالَةُ على أنَّ أوامِرَ اللهِ وأوامِرَ رسولِهِ على الوجوبِ؛لأَنَّهُ قد نَفَى بالآيَةِ أنْ تَكونَ لنا الخيَرَةُ في تركِ أوامِرِ اللهِ وأوامِرِ الرَّسولِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)،ولو لَم يَكُنْ على الوجوبِ لَكُنَّا مخيَّرينَ بينَ التَّركِ والفعلِ وقد نَفَتْ الآيَةُ التَّخييرَ،وقولُهُ تعالى:(وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)في نَسَقِ ذِكرِ الأوامِرِ يَدُلُّ على ذلِكَ أيضاً وأنَّ تارِكَ الأمرِ عاصٍ للهِ تعالى ولِرَسولِهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)فقد انتَظَمَتْ الآيَةُ الدَّلالَةَ على وجوبِ أوامِرِ اللهِ وأوامِرِ الرَّسولِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) مِن وجهينِ:أحدُهُما أنَّها نَفَتْ التَّخييرَ مَعَهُما.والثَّاني أنَّ تارِكَ الأمرِ عاصٍ للهِ ورسولِهِ).

واختيارُ غيرِ أمرِ اللهِ تعالى مخالَفَةٌ،والمخالَفَةُ لأمرِهِ تعالى عِصيانٌ؛قالَ تعالى لآدَمَ(عَلَيهِ السَّلامُ):(لا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ...)فَسَمَّى اللهُ عَزَّ وجلَّ هذِهِ المخالَفَةَ لأمرِهِ عِصياناً(وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى)،وكذلِكَ أَمَرَ موسى أخاهُ هارونَ(عَلَيهِما السَّلامُ)فقالَ:( اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ) إلى أنْ قالَ: ( أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي...).وقالَ تعالى:( فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ).

ولاتُقبَلُ الشَّفاعَةُ في إسقاطِ الحدِّ على مَن وَجَبَ عَلَيهِ وحسبُكَ مِن ذلِكَ قولُ الرَّسولِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)لأسامَةَ بنِ زيدٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ):(أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ).

عَنْ عَائِشَةَ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا):(أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)،فَقَالُوا:وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ،فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ):(أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ)،ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ثُمَّ قَالَ:(إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا).رواهُ الإمامُ البخاريُّ.

فإذا بَلَغَ الحَدُّ الإمامَ فإنَّ الإمامَ لا يملِكُ إلَّا إقامَتَها،وإنْ تنازَلَ صاحِبُ الحقِّ عَن حَقِّهِ؛عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ(صلى الله عليه وسلم)قَالَ:(تَعَافُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ،فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ)رواهُ البيهقيُّ في السُّنَنِ الصُّغرى.

هل تقصيرُ الحاكِمِ المسلِمِ مِن تحقيقِ العَدالَةِ في توزيعِ الأرزاقِ مانِعٌ مِن إقامَةِ حدودِ اللهِ تعالى؟

إنَّ حدَّ السَّرِقَةِ يَسقُطُ بِعَدَمِ توفُّرِ الشُّروطِ،أمَّا إذا توفَّرَتْ الشُّروطُ فإنَّ حَدَّ السَّرِقَةِ لايستَطيعُ أَحَدٌ أنْ يسقِطَهُ عَن أَحَدٍ إلَّا تَعَدِّياً لِحُدودِ اللهِ تعالى أو اتِّباعاً لِهوىً أو محاباةً لأَحَدٍ،ولكِنْ لَم يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ المسلِمينَ أنَّ ظلمَ الحاكِمِ للرَّعيَّةِ مِنَ النَّاحِيَةِ المادِّيَّةِ أيْ عَدَمُ توزيعِ المالِ بينَ المسلِمينَ أو عَدَمُ إعطائِهِم ما لَهُم مِن حَقٍّ ماليٍّ في بيتِ المالِ سَبَبٌ لِجَوازِ السَّرِقَةِ،هل يجيزُ ظلمَ الحاكِمِ للمسلِمِ بمنعِ حَقِّهِ أو عَدَمِ توفيرِ ما يُغنيهِ أنْ يظلِمَ ذلِكَ المسلِمُ مسلِماً آخَرَ بسرِقَةِ أموالِهِ المعصومَةِ؟

مَتَى كانَ الظُّلمُ الواقِعُ على المسلِمِ في أيِّ مجالٍ مِن مجالاتِ الحياةِ سَبَباً شَرعيّاً؛لِيَظلِمَ ذلِكَ المسلِمُ مسلِماً آخَرَ؟فما بالُكَ أنَّ تحقيقَ العدالَةِ الَّتي تُسَمَّى اجتِماعيَّةً لايُمكِنُ أنْ تنضَبِطَ بضوابِطَ محدودَةٍ، ومَهمَا حَرَصَ وَلِيُّ الأمرِ على تحقيقِ ذلِكَ فإنَّهُ سَيَكونُ في المجتَمَعِ مَن لايَصِلُهُ حَقُّهُ، فهل يَحِقُّ لهؤلاءِ أنْ يَدَّعوا أنَّ الشَّرعَ الحنيفَ قد أجازَ لَهُم السَّطوَ على أموالِ المسلِمينَ؛لِيَستَرِدُّوا ما لَم يَصِلْ إليهِم مِن حَقِّهِم مِنَ الحاكِمِ المسلِمِ؟ سبحانَكَ هذا بهتانٌ عَظيمٌ.

الشُّبهَةُ الخامِسَةُ:في تعطيلِ أحكامِ اللهِ المعطَّلَةِ: قولُهُم:أنَّ عُمَرَ(رضي الله عنه) لَم يَعطِ المؤلَّفَةَ قُلوبُهُم ما كانَ الرَّسولُ (ﷺ) يعطيهِم وأبو بَكرٍ وعُمَرُ لِسَنواتٍ مِن خلافَتِهِ، وإنَّ عَمَلَ الفاروقِ هذا تعطيلٌ لِمَا نَصَّ عَلَيهِ القرآنُ الكريمُ مِن سَهمِ المؤلَّفَةِ قلوبُهُم.

أقولُ مستَعيناً باللهِ تعالى:

سهمُ المؤلَّفَةِ قلوبُهُم ثابِتٌ بالكتاب والسنة ، قال تعالى:( إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ...).

وعِندَما قالَ الأنصارُ في غزوَةِ حنينَ ما قالوا بسبَبِ ما أعطى الرَّسولُ(ﷺ)لقريشَ.

قالَ رَسولُ اللهِ(ﷺ):(فَإِنِّي أُعْطِي رِجَالاً حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ. أَتَأَلَّفُهُمْ. أَفَلاَ تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالأَمْوَالِ، وَتَرْجِعُونَ إِلَىٰ رِحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللهِ ؟ فَوَاللهِ لَمَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ)،فَقَالُوا: بَلَىٰ. يَا رَسُولَ اللهِ قَدْ رَضِينا.) رواه الامام مسلم،وعن عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أُتِيَ بِمَالٍ أَوْ سَبْيٍ فَقَسَمَهُ فَأَعْطَى رِجَالًا وَتَرَكَ رِجَالًا فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ :(أَمَّا بَعْدُ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدَعُ الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ الَّذِي أُعْطِي وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ الْغِنَى وَالْخَيْرِ فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ ) فَوَاللَّهِ مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُمْرَ النَّعَمِ ) رواهُ الإمامُ البخاريُّ (رحمَهُ اللهُ).

هل نُسِخَ سهمُ المؤلَّفَةِ قلوبُهُم ؟

- يقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمَهُ اللهُ):(مَا شَرَعَهُ النَّبِيُّ(ﷺ) شَرْعًا مُعَلَّقًا بِسَبَبٍ إنَّمَا يَكُونُ مَشْرُوعًا عِنْدَ وُجُودِ السَّبَبِ : كَإِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ؛ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.وَبَعْضُ النَّاسِ ظَنَّ أَنَّ هَذَا نُسِخَ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ:أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ أَغْنَى عَنْ التَّأَلُّفِ،{فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}،وَهَذَا الظَّنُّ غَلَطٌ) الفتاوى الكُبرى / فصلٌ في الطَّلاقِ في الحيضِ.
- (وقالَ يونُسُ : سألتُ الزُّهريَّ عَنهُم فقالَ:لا أعلَمُ نسخاً في ذلِكَ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ التَّوبة،والبَحرُ المحيط/ سورَةُ التَّوبة.
- (قالَ الزُّهريُّ : لا أعلَمُ شيئاً نَسَخَ حكمَ المؤلَّفَةِ قلوبُهُم . وهذا القولُ الصَّحيحُ .) إيقاظُ الأفهامِ في شرحِ عمدَةِ الأحكامِ٨٤/٣.

مَنْ هُم المؤلَّفَةِ قلوبُهُم ؟

إختَلَفَتْ أقوالُ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ في تحديدِ المؤلَّفَةِ قلوبُهُم إلى أقوالٍ:

١. منهُم مَن قالَ:إنَّهُم مسلِمونَ،ثمَّ تعدَّدَتْ أقوالُهُم في تحديدِ مِن أيِّ طَبَقَةٍ هُم:
   أ. إنَّهُم مسلِمونَ ضعفاءُ الإيمانِ.
   ب. إنَّهُم أقوياءُ الإيمانِ،ولكِنَّهُم شرفاءُ في قومِهِم.
   ت. إنَّهُم مسلِمونَ،ولكِنَّ الأحكامَ الشَّرعيَّةَ لَم تَتَمَكَّنْ مِن نفوسِهِم.
   ث. إنَّهُم مسلِمونَ،ولكِنَّهُم إزاءَ قومٍ مِنَ الكفَّارِ،والمسلِمون لا يَصِلونَ إليهِم إلَّا بمؤونَةٍ.
   ج. إنَّهُم مسلِمونَ وإزاءَ قومٍ يمنَعونَ الزَّكاةَ.
   ح. إنَّهُم مسلِمونَ يُعطَونَ لإصلاحِ نفوسِهِم وعشيرَتِهِم أو لِكَفِّ شَرِّهِم عَنِ المسلِمينَ.
٢. هُم وجوهُ العَرَبِ.
٣. إنَّهُم كفَّارٌ مثلُ عامِرِ بنِ الطُّفيلِ.

يقولُ الشَّافعيُّ(رحمَهُ اللهُ):المؤلَّفَةُ قلوبُهُم ضَربانِ:ضربٌ مشركونَ فلا يُعطَونَ...)الكشفُ والبيانُ/ سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ اللهُ):(وأمَّا المؤلَّفَةُ قلوبُهُم،فإنَّهم قومٌ كانوا يتألَّفونَ على الإسلامِ مِمَّن لَم تَصِحَّ نُصرَتُهُ استصلاحاً بِهِ نفسَهُ وعشيرَتَهُ، كأبي سفيانَ بنِ حربٍ وعيينَةَ بنِ بدرٍ والأقرعُ بنِ حابِسٍ، ونظرائِهِم مِن رؤساءِ القبائِلِ).جامِعُ البيانِ في أحكامِ القرآنِ/ سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ ابنُ العربِيّ(رحمَهُ اللهُ):(الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ:فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ : الْأَوَّلُ : مَنْ قَالَ : إنَّهُمْ مُسْلِمُونَ يُعْطَوْنَ لِضَعْفِ يَقِينِهِمْ [ حَتَّى يَقْوَوْا ]،مَثَّلَهُمْ بِأَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ،وَالْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ،وَالْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ ، وَمَنْ قَالَ : إنَّهُمْ كُفَّارٌ مَثَّلَهُمْ بِعَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ .وَمِنْ قَالَ : إنَّهُمْ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَلَهُمْ إلَى الْإِسْلَامِ مَيْلٌ مَثَّلَهُمْ بِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ ) أحكامُ القرآنِ /سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ السُّيوطِيُّ(رحمَهُ اللهُ):(وأخرَجَ ابنُ أبي حاتِمٍ وأبو الشَّيخِ عَنِ الضَّحَّاكِ قالَ:المؤلَّفَةُ قلوبُهُم قومٌ مِن وجوهِ العَرَبِ يقدِمونَ عَلَيهِ فينفِقُ عَلَيهِم مِنها ما داموا حَتَّى يُسلِموا أو يرجِعوا).الدُّرُّ المنثور/ سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ الإمامُ النَّيسابوريُّ (رحمَهُ اللهُ):(وقالَ الشَّافعِيُّ:المؤلَّفَةُ قلوبُهُم ضَربانِ:ضربٌ مشركونَ فلا يُعطَونَ،وضَربٌ مسلِمونَ( إذا أعطاهُم الإمامُ كَفُّوا شَرَّهُم عَنِ المسلِمينَ).الكشفُ والبيان/سورَةُ التَّوبَة.

يقولُ الإمامُ البَغويُّ(رحمَهُ اللهُ):{وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ} فالصِّنفُ الرَّابِعُ مِنَ المستحِقِّينَ للصَّدَقَةِ هُم: المؤلَّفَةُ قلوبُهُم، وهُم قسمانِ:قِسمٌ مسلِمونَ،وقِسمٌ كفَّارٌ.فأمَّا المسلِمونَ:فقسمانِ: قِسمٌ دَخَلوا في الإسلامِ ونيَّتُهُم ضعيفَةٌ فيهِ،فكانَ النَّبِيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)يعطيهِم تألُّفاً كما أعطى عيينَةَ بنِ بدرٍ،والأقرعِ بنِ حابِسٍ، والعبَّاسِ بنِ مرداسٍ،أو أسلَموا ونيَّتُهُم قويَّةٌ في الإسلامِ،وهُم شرفاءُ في قومِهِم مثلُ: عديّ بنِ حاتِمٍ، والزِّبْرِقانِ بنِ بدرٍ، فكانَ يعطيهِم تألُّفاً لِقَومِهِم، وترغيباً لأمثالِهِم في الإسلامِ، فهؤلاءِ يجوزُ للإمامِ أنْ يعطيَهُم مِن خمسِ خمسِ الغَنيمَةِ،والفيءُ سهمُ النَّبِيّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)،وكانَ النَّبِيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)يُعطيهِم مِن ذلِكَ ولا يُعطيهِم مِنَ الصَّدقاتِ.

والقِسمُ الثَّاني مِنَ مؤلَّفَةِ المسلِمينَ: أنْ يكونَ قومٌ مِنَ المسلِمينَ بإزاءِ قومٍ كفَّارٍ في موضِعٍ مُتَناطٍ لا تبلُغُهُم جيوشُ المسلِمينَ إلَّا بمؤونَةٍ كثيرَةٍ وهُم لا يجاهِدونَ، إمَّا لضعفِ نيَّتِهِم أو لِضَعفِ حالِهِم، فيجوزُ للإمامِ أنْ يعطيَهُم مِن سهمِ الغزاةِ مِن مالِ الصَّدَقَةِ. وقيلَ: مِن سهمِ المؤلَّفَةِ. ومِنهُم قومٌ بإزاءِ جماعَةٍ مِن مانعِي الزَّكاةِ يأخُذونَ مِنهُم الزَّكاةَ يحمِلونَها إلى الإمامِ،فيعطيهِم الإمامُ مِن سهمِ المؤلَّفَةِ مِنَ الصَّدقاتِ. وقيلَ: مِن سهمِ سبيلِ اللهِ)تفسيرُ البغويّ/سورَةُ التَّوبَة.

(وَأَمَّا الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ قَوْمٌ ذُو وَعْدٍ وَسَعَةٍ وَقُدْرَةٍ عَلَى الْأَدَاءِ أَجَابُوا إلَى الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ نُفُوسِهِمْ هَذَا الَّذِي قَالَهُ شُيُوخُنَا وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ تَمَكَّنَ مِنْ نُفُوسِهِمْ غَيْرَ أَنَّ الطَّاعَةَ لِأَحْكَامِهِ لَا تَتَمَكَّنُ مِنْ نُفُوسِهِمْ فَكَانَ النَّبِيُّ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)يستألفهم بِالْعَطَاءِ وَيُحَبِّبُ إلَيْهِمْ الْإِيمَانَ وَيَكُفُّ بِهِ أَذِيَّتَهُمْ) المنتقى شرحُ الموطأ ١١/٢.

هل أهلُ هذا السَّهمِ باقونَ ؟

ـ قالَ ابنُ القَيِّمِ(رحمَهُ اللهُ)في كتابِهِ(إغاثَةُ اللهفانِ):(الأحكامُ نوعانِ:نوعٌ لا يَتَغَيَّرُ عَن حالٍ واحِدَةٍ هو عَلَيها لا بحسبِ الأزمِنَةِ ولا الأمكِنَةِ ولا اجتهادِ الأئِمَّةِ،كوجوبِ تحريمِ المحرَّماتِ والحدودِ المقدَّرَةِ بالشَّرعِ على الجرائِمِ ونحوِ ذلِكَ،فهذا لا يَتَطَرَّقُ إليهِ تغييرٌ ولا اجتهادٌ يخالِفُ ما وُضِعَ عَلَيهِ .

النَّوعُ الثَّاني:ما يَتَغَيَّرُ بحسبِ اقتضاءِ المصلَحَةِ لَهُ زماناً ومكاناً وحالاً،كمقاديرِ التَّعزيراتِ وأجناسِها وصفاتِها فإنَّ الشَّارِعَ يُنَوِّعُ فيها بحسبِ المصلَحَةِ)فتاوى الشَّبَكَةِ الإسلاميَّةِ.

وسهمُ المؤلَّفَةِ قلوبُهُم مِنَ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ القابِلَةِ للتَّغَيُّرِ،بحسبِ إجتهادِ الحاكِمِ،وبحسبِ المصلَحَةِ فقد يرى الحاكِمُ في وقتٍ ما أنْ يُعطِيَ المؤلَّفَةَ قلوبُهُم إذا توفَّرَتْ صِفَةُ التَّأليفِ فيمن يُرادُ أنْ يُعطى لَهُ،أمَّا إذا انتفَتْ الصِّفَةُ فإنَّ مِنَ الإلتزامِ بأمرِ اللهِ تعالى أنْ لا يُعطَوا،بل الَّذي يُعطي مِن غيرِ تَوَفُّرِ الصِّفَةِ فيمن يُعطي لَهُ يكونُ تَصَرُّفاً خاطِئاً مبعَثُهُ الجهلُ أو المحاباةُ أو الهوى أو أنَّ المعطى لَهُ صاحِبُ حظوَةٍ أو قرابَةٍ أو ما إلى ذلِكَ.

وبناءً على ما تَقَدَّمَ فقد إختلَفَتْ أقوالُ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ في بقاءِ هذا الصِّنفِ أو عَدَمِ بقائِهِ إلى أقوالٍ:

١ـ مِنَ العلماءِ مَن قالَ:إنَّ هذا الصِّنفَ قد زالَ وانقطَعَ بعِزَّةِ الإسلامِ وظهورِهِ،وهو قولُ أبي بكرٍ وعُمَرَ (رَضِيَ اللهُ عَنهُما)،والمشهورُ مِن قولِ الإمامِ أبي حنيفَةَ ومالِكٍ،وهو قولُ الحسَنِ والشَّعبِيّ وبنِ جريرٍ وبنِ عطيَّةَ. وقالوا:لأنَّ المعنى الَّذي لأجلِهِ كانوا يُعطَونَ قد زالَ بإعزازِ الإسلامِ واستغنائِهِ عَن تأليفِ القُلوبِ.

ـ يقولُ بنُ كثيرٍ(رحمَهُ اللهُ):(فرُوِيَ عَن عُمَرَ،وعامِرٍ الشَّعبِيّ وجماعَة:أنهم لا يُعطَونَ بعدَهُ؛لأنَّ اللهَ قد أعزَّ الإسلامَ وأهلَهُ، ومَكَّنَ لَهُم في البلادِ، وأذَلَّ لَهُم رقابَ العبادِ).تفسيرُ بنِ كثيرٍ/سورَةُ التَّوبَة.

٢ـ وقالَ آخرونَ:إنَّهُم باقونَ وأنَّ حكمَهُم باقٍ،وهو قولُ الحسينِ(ﷺ)والطَّبريّ وأبي جعفرٍ محمَّدٍ بنِ عليٍّ وأبي ثورٍ.

ـ(وهذا مذهبُ الأكثَرِ؛لِعُمومِ الآيَةِ(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ....).فإنَّ اللهَ سَمَّى المؤلَّفَةَ قلوبُهُم في الأصنافِ الَّذينَ سَمَّى الصَّدَقَةَ لَهُم).إيقاظُ الأفهامِ في شرحِ عُمدَةِ الأحكامِ ٨٤/٣.

ـ يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ اللهُ):(وقالَ آخرونَ: بل يُعطَونَ؛لأنَّهُ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قد أعطاهُم بعدَ فتحِ مَكَّةَ وكسرِ هَوازِنَ).تفسيرُ ابنِ كثيرٍ/سورَةِ التَّوبَة.

ـ يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ اللهُ):(والصَّوابُ مِنَ القولِ في ذلِكَ عندي:أنَّ اللهَ جَعَلَ الصَّدَقَةَ في معنَيَينِ:

أحدُهُما:سَدُّ خلَّةِ المسلِمينَ،والآخَرُ معونَةُ الإسلامِ وتقويتُهُ،فما كانَ في معونَةِ الإسلامِ وتقويَةِ أسبابِهِ فإنَّهُ يُعطاهُ الغنِيُّ والفقيرُ؛لأنَّهُ لا يُعطاهُ مَن يُعطاهُ بالحاجَةِ مِنهُ إليهِ،وإنَّما يُعطاهُ معونَةً للدِّينِ،وذلِكَ كما يُعطي الَّذي يعطاهُ بالجهادِ في سبيلِ اللهِ، فإنَّهُ يُعطي ذلِكَ غنيّاً كانَ أو فقيراً للغزوِ لا لِسَدّ خلَّتِهِ.

وكذلِكَ المؤَلَّفَةُ قلوبُهُم يُعطَونَ ذلِكَ وإنْ كانوا أغنياءَ،إستصلاحاً بإعطائِهِم أمرَ الإسلامِ وطلبَ تقويَتِهِ وتأييدِهِ. وقد أعطى النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مَن أعطى مِنَ المؤَلَّفَةِ قلوبُهُم،بعدَ أنْ فَتَحَ اللهُ عَلَيهِ الفتوحَ وفشا الإسلامُ وعزَّ أهلُهُ،فلا حُجَّةَ لِمُحتَجٍّ بأنْ يقولَ:لا يَتَألَّفُ اليومَ على الإسلامِ أَحَدٌ لامتناعِ أهلِهِ بكثرَةِ العَدَدِ مِمَّن أرادَهُم وقد أعطى النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مَن أعطى مِنهُم في الحالِ الَّتي وَصَفَ) جامِعُ البيانِ في أحكامِ القرآنِ/سورَةُ التَّوبَة.

٣ـ إنَّهُم يزالونَ إنْ قويَ الإسلامُ ويُعطَونَ إذا احتيجَ إليهِم:

يقولُ ابنُ العربيِّ(رحمَهُ اللهُ):(وَالَّذِي عِنْدِي:أَنَّهُ إنْ قَوِيَ الْإِسْلَامُ زَالُوا،وَإِنْ اُحْتِيجَ إلَيْهِمْ أُعْطُوا سَهْمَهُمْ، كَمَا كَانَ يُعْطِيهِ رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛فَإِنَّ الصَّحِيحَ قَدْ رُوِيَ فِيهِ:{بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ}أحكامُ القرآنِ/سورَةُ التَّوبَة.

ذَكَرَ هذِهِ الأقوالَ الإمامُ الطَّبريُّ والقرطبيُّ وابنُ العربيِّ والنيسابوريُّ وغيرُهُم(رحمَهُم اللهُ).

مَنِ الَّذي مَنَعَ سَهمَ المؤَلَّفَةِ قلوبُهُم ؟

مِنَ الخطأِ أنْ يُقالَ:أنَّ عُمَرَ(رضي الله عنه)مَنَعَ سَهمَ المؤَلَّفَةِ قلوبُهُم إذ الصَّوابُ مِنَ القولِ:أنَّ الَّذي مَنَعَهُم ابتداءً الصِّدّيقُ خليفَةُ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)ومَن مَعَهُ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ).

ــ ( قالَ أبو بكرِ بنِ أبي شيبَةَ عَن عبيدَةَ قالَ: "جاءَ عيينَةُ بنُ حصنٍ والأقرَعُ بنُ حابِسٍ إلى أبي بكرٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ) فقالا:يا خليفَةَ رسولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)إنَّ عندنا أرضاً ليسَ فيها كلأٌ ولا منفعَةٌ، فإنْ رأيتَ أنْ تقطعَناها. قالَ: فأقطَعَها إيَّاهُما وكَتَبَ لَهُما عَلَيهِ كِتاباً، وأشهَدَ عُمَرَ وليسَ في القومِ، فانطَلَقا إلى عُمَرَ لِيُشهِداهُ، فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ ما في الكِتابِ تناوَلَهُ مِن أيديهِما ثُمَّ تَفَلَ فيهِ فَمَحاهُ (١)، فَتَذَمَّرا وقالا لَهُ مقالَةً سيِّئَةً ٠

فقالَ:إنَّ رسولَ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)كانَ يَتَألَّفُكُما والإسلامُ يومئذٍ قليلٌ،وإنَّ اللهَ قد أعزَّ الإسلامَ فاذهَبا فاجهَدا جهدَكُما لا أرعى اللهُ عَلَيكُما إنْ أرعيتُما)إتحافُ الخيرَةِ المهَرَةِ بزوائِدِ المسانيدِ العَشَرَةِ / بابُ الإقطاعِ وما جاءَ فيمن سألَ الإمامَ شيئاً فكتَبَ لَهُ/ هذا إسنادٌ رواتُهُ ثقاتٌ ٠ وذَكَرَهُ الإمامُ البيهقيُّ ٠ والإمامُ الجصَّاصُ في تفسيرِهِ.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(قالَ بعضُ علماءِ الحنفيَّةِ:لَمَّا أعزَّ اللهُ الإسلامَ وأهلَهُ وقَطَعَ دابِرَ الكافرينَ(لَعَنَهُم اللهُ)اجتمَعَتْ الصَّحابَةُ رضوانُ اللهُ عَلَيهِم أجمعينَ في خلافَةِ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ على سقوطِ سَهمِهِم) الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ / تفسيرُ سورَةِ التَّوبَة٠

يقولُ السُّيوطيُّ (رحمَهُ اللهُ):(وأخرَجَ البخاريُّ في تاريخِهِ وابنُ المنذِرِ وابنُ أبي حاتِمٍ وأبو الشَّيخِ عَنِ الشَّعبيِّ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قالَ : لَيسَتْ اليومَ مؤَلَّفَةٌ قلوبُهُم إنَّما كانَ رجالٌ يتألَّفُهُم النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ و سَلَّمَ)فلمَّا أنْ كانَ أبو بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ قَطَعَ الرِشا في الإسلامِ) الدُّرُّ المنثور،والبيانُ للنَّيسابوريِّ / سورَةُ التَّوبَة .

يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ (رحمَهُ اللهُ):(عَن عامِرٍ قالَ:إنَّما كانَتْ المؤَلَّفَةُ قلوبُهُم على عهدِ النَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)،فلمَّا وَلِيَ أبو بَكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ انقَطَعَتْ الرِّشا)جامِعُ البيانِ في أحكامِ القرآنِ/ سورَةُ التَّوبَة٠

فالَّذي مَنَعَ مَن كانَ مِن أهلِ المؤَلَّفَةِ قلوبُهُم في زَمَنِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)أبو بَكرٍ(رضي الله عنه) وعُمَرُ وقالَ بِهِ بَعضُ أصحابِ المذاهِبِ،وبعضُ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،إذاً لَم ينفرِدْ عُمَرُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)بالقولِ بِهِ وأنَّهُ رأيٌ عندَ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ.

لِماذا مَنَعَ المؤَلَّفَةَ قلوبُهُم ؟

إنَّ عَدَمَ إعطاءِ المؤَلَّفَةِ قلوبُهُم المالَ لَم يَكُنْ تعطيلاً لِحُكمٍ مِن أحكامِ اللهِ تَعالى،ومعاذَ اللهِ أنْ يقدِمَ الصِّدّيقُ أو الفاروقُ أو أَحَدٌ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)على شيءٍ مِن ذلِكَ،ولكِنَّها نصوصٌ مرتبِطَةٌ بأشخاصٍ معيَّنينَ حالُهُم حالُ ابنِ السَّبيلِ وحالُ الغارِمينَ إنْ وُجِدوا،فلا يُمكِنُ لِمَن يحكُمُ بِما أنزَلَ اللهُ تَعالى أنْ يَمنَعَهُم،وإنْ لَم يكونوا فلا يُمكِنُ لأحَدٍ يحكُمُ بِما أنزَلَ اللهُ تَعالى أنْ يصرِفَها في أناسٍ لَيسوا مِن أهلِ السَّهمِ،فليسَ مَنعُ مَن يستَحِقُّ العطاءَ مِنَ الدِّينِ كما أنَّهُ ليسَ مِنَ الدِّينِ إعطاءُ مَن لا يستَحِقُّ .

وهُناكَ فرقٌ بينَ إلغاءِ حكمٍ مِن أحكامِ اللهِ تَعالى مِن أساسِهِ وبينَ عَدَمِ إنزالِهِ في بعضِ الأفرادِ لأسبابٍ.

فالفاروقُ لَم يُلغِ حُكمَ المؤَلَّفَةِ قلوبُهُم مِن أصنافِ مَن يستَحِقُّونَ الزَّكاةَ،ولكِنْ رأى أنَّ مَن كانَ يُعطى باسمِ هذا السَّهمِ لَم يعودوا مِن أهلِ هذا السَّهمِ،وعَمَلُ الفاروقِ وما استَدَلَّ بِهِ مِن آيَةٍ لا يُعَدُّ نسخاً لِسَهمِ المؤَلَّفَةِ قلوبُهُم كما قالَ ابنُ تيميَّةَ(رحمَهُ اللهُ).

والمسألَةُ مبناها على الإجتهادِ،فإنَّ الغاياتِ الَّتي مِن أجلِها يُعطى بعضُ النَّاسِ،يُعطونَ طالَما أنَّ الغايَةَ مِنَ العَطاءِ مُتَحَقِّقَةٌ فيهِم فإذا انتفَتْ الغايَةُ الَّتي لأجلِها يُعطونَ فإنَّهُم يُمنَعونَ،وقد رأى الفاروقُ أنَّ الغايَةَ الَّتي لأجلِها كانَ رسولُ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)يُعطي المؤَلَّفَةَ قلوبُهُم قد زالَتْ،وكانَ مِن رأيِهِ كما صَحَّ عَنهُ(رضي الله عنه)أنَّ العِلَّةَ في العِطاءِ كانَ قِلَّةُ المسلِمينَ فإذا أعزَّ اللهُ الإسلامَ لَم يَعُدْ هُناكَ الدَّافِعُ الشَّرعيُّ للإستمرارِ في العطاءِ،حالُهُم حالُ الغريمِ الَّذي يُعطى طالَما أنَّ عَلَيهِ دَينٌ فإذا مَكَّنَهُ اللهُ تَعالى مِنَ الوفاءِ فإنَّهُ لايُعَدُّ بعدَ ذلِكَ مِن صنفِ الغارِمينَ،ومَن يَمنَعُهُ مَنِ العَطاءِ بعدَ ذلِكَ لا يُسَمَّى مُعَطِّلاً اومُجتَهِداً أمامَ النَّصِّ أو أنَّهُ يُراعي المصلَحَةَ في إنزالِ أحكامِ اللهِ تَعالى.

..............................................................................................

(١)وقد ذَكَرَ بعضُهُم أنَّ عُمَرَ (رضي الله عنه) تَفَلَ في كتابِ أبي بَكرٍ الَّذي كَتَبَهُ لِعُيينَةَ والأقرعِ ثمَّ يسكُتْ ، وهذا فيهِ نَيلٌ مِنَ الصِّدّيقِ ومِنَ الفاروقِ وهو مُرادُ مَن ينقَلُ الكلامَ المبتورِ ، إلَّا أنَّ الصَّوابَ في الأمرِ أنَّ الفاروقَ لَم يتفُلْ في كتابِ أبي بكرٍ مِن بابِ الإستهانَةِ بقرارِ الصِّدّيقِ ولا الإهانَةِ لَهُ ـ حاشاهُما ـ وإنَّما تَفَلَ لِيَمحو الكتابَةَ إذ هي أسرَعُ وأقرَبُ وسيلَةٍ لِمَسحِ تلكَ الكِتابَةِ ،وقد جاءَ في النَّصِّ (ثمَّ تَفَلَ فيهِ فمحاهُ ) فَمَعَ وجودِ المحوِ اصبَحَتْ الغايَةُ مِنَ التَّفلِ واضِحَةٌ ولَم يَكُنْ لِذاتِهِ ٠

ـ يقولُ ابنُ تيميَّةَ (رحمَهُ اللهُ) : (وَلَكِنَّ عُمَرُ اسْتَغْنَى فِي زَمَنِهِ عَنْ إعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، فَتَرَكَ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إلَيْهِ ؛ لَا لِنَسْخِهِ ، كَمَا لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ عُدِمَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ ابْنُ السَّبِيلِ ، وَالْغَارِمُ وَنَحْوُ ذَلِكَ .)الفتاوى الكبرى/ فصلٌ في الطَّلاقِ في الحيضِ.

ـ يقولُ ابنُ العربيّ (رحمَهُ اللهُ) : ( وَقَدْ قَطَعَهُمْ عُمَرُ لِمَا رَأَى مِنْ إعْزَازِ الدِّينِ .) أحكامُ القرآنِ / سورَةُ التَّوبَة

ـ يقولُ القرطبيُّ (رحمَهُ اللهُ) :( وإِنَّمَا قَطَعَهُمْ عُمَرُ لِمَا رَأَى مِنْ إِعْزَازِ الدِّينِ ) جامعُ البيانِ لأحكامِ القرآنِ / سورَةُ التَّوبَة .

فكيفَ يستَدِلُّ المشارِكونَ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ والمجالِسِ التَّشريعيَّةِ الشِّركيَّةِ المعطِّلونَ لأحكامِ اللهِ تَعالى والحاكِمونَ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ بِعَمَلِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)على جوازِ المشارَكةِ بتلكَ الحكوماتِ وعلى جوازِ الحكمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى،وعلى جوازِ تَعطيلِ بعضِ أحكامِ اللهِ تَعالى في الحكمِ ؟

أيُمكِنُ أنْ يكونَ عدمُ إعطاءِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)سَهماً لأناسٍ يرى أنَّهم لَيسوا مِن أهلِ ذلِكَ السَّهمِ مُعَطِّلاً لأحكامِ اللهِ تَعالى،ويُبنى عَلَيهِ جَوازُ الدُّخولِ في حكوماتٍ قد عَطَّلَتْ أحكامَ الشَّرعِ جُملَةً وتفصيلاً ؟

## الفصلُ التَّاسِع
## ((مساجِدُ ضرارٍ))

### المبحَثُ الأوَّل
### ((تمهيدٌ))

هَل الخُطباءُ الَّذينَ يَدعونَ إلى الكفرِ والرِّدَّةِ مِن حيثُ يعلَمونَ،أو لايعلَمونَ يتَحَمَّلونَ هُم لِوَحدِهِم جريرَةَ رِدَّةِ المسلِمينَ عَن دينِ اللهِ تَعالى؟وهل أنَّ المسلِمينَ الَّذينَ يُصَلُّونَ في تلكَ المساجِدِ لَهُم نصيبٌ في سَبَبِ تلكَ الرِّدَّةِ عَنِ الدِّينِ؟

إنَّ أولئكَ الخطباء لَهُم النَّصيبُ الأوفرُ في تَحَمُّلِ جريرَةِ مَن يرتَدُّ عَن دينِ اللهِ تَعالى بسبَبِ دَعوَتِهِم الباطِلَةِ مِن على المنابرِ،ولكِنَّ ذلِكَ لا يعني أنَّ مَن يستَجيبُ لَهُم لاوزرَ عَلَيهِ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قَالَ:(مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا،وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلاَلَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا).رواهُ الإمامُ مسلِمٌ(رحمَهُ اللهُ).

فلو عَلِمَ المسلِمونَ مِمَّن يأخُذونَ دينَهُم،وفي أيّ المساجِدِ يجوزُ لَهُم أنْ يُصَلُّوا فيها،وأيُّها لايجوزُ لَنَجا الكَثيرُ مِنَ المسلِمينَ مِنَ الوقوعِ في الرِّدَّةِ بسَبَبِ دعوَةِ خطباءِ الضَّلالَةِ.

فما هي حقيقَةُ مساجِدِنا ؟ وهل فيها شيءٌ مِن مساجِدِ ضرارٍ-الَّتي نَهانا اللهُ تَعالى عَنِ الصَّلاةِ فيها-؟

### المبحَثُ الثَّاني
### ((لَمحَةٌ عَن تاريخِ مسجِدِ ضِرارٍ))

إنَّ الَّذي أَمَرَ ببناءِ هذا المسجِدِ كما ذَكَرَ أهلُ التَّفسيرِ،وأهلُ السِّيرَةِ هو: أبو عامِرٍ الرَّاهِبِ،وهو خزرَجيٌّ مِن أهلِ المدينَةِ،وسُمِّيَ بذلِكَ؛لأنَّهُ كانَ يَتَعَبَّدُ،ويَلتَمِسُ العِلمَ.

قالَ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ اللهُ):(وكانَ أبو عامِرٍ قد تَرَهَّبَ في الجاهليَّةِ وتَنَصَّرَ ولَبِسَ المسوحَ،وأنكَرَ دينَ الحنيفيَّةِ لَمَّا قدمَ رسولُ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)المدينَةَ وعاداهُ).تفسيرُ ابنِ كثيرٍ/سورَةُ التَّوبَة.

وقالَ الإمامُ البَغويُّ(رحمَهُ اللهُ):(وكانَ قد ترهَّبَ في الجاهليَّةِ وتنصَّرَ ولَبِسَ المُسوحَ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)المدينَةَ،قالَ لَهُ أبو عامِرٍ:ماهذا الَّذي جئتَ بِهِ؟قالَ:جئتُ بالحنيفيَّةِ دينِ إبراهيمَ،قالَ أبوعامِرٍ:فإنَّا عَلَيها،فقالَ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):"إنَّكَ لَستَ عَلَيها"،قالَ: بَلَى،ولكنَّكَ أدخَلتَ في الحنيفيَّةِ ما ليسَ مِنها،فقالَ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):"ما فَعلتُ،ولكنّي جئتُ بها بيضاءَ نَقيَّةً"،فقالَ أبو عامِرٍ:أماتَ اللهُ الكاذبَ مِنَّا طريداً وحيداً غريباً،فقالَ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) "آمين".وسَمَّاهُ أبا عامِرِ الفاسِقَ.فلَمَّا كانَ يومُ أُحُدٍ،قالَ أبو عامِرٍ لِرَسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):لا أَجِدُ قوماً يقاتلونَكَ إلَّا قاتَلتُكَ مَعَهُم،فَلَمْ يَزَلْ يقاتِلُهُ إلى يومِ حُنينَ،فلمَّا إنهَزَمَتْ هوازِنُ يئِسَ وخَرَجَ هارِباً إلى الشَّامِ،فأرسَلَ إلى المنافِقينَ أنِ استَعِدُّوا بِمَا استَطَعتُم مِن قوَّةٍ ومِن سلاحٍ،وابنوا لي مسجِداً فإنِّي ذاهِبٌ إلى قيصَرَ ملكِ الرُّومِ فآتٍ بجندٍ مِنَ الرُّومِ، فأُخرِجُ محمَّداً وأصحابَهُ، فبَنَوا مسجِدَ الضِّرارِ إلى جنبِ مسجِدِ قباءٍ)البغويُّ/التَّوبَة.

وفي غزوَةِ أُحُدٍ كانَ مَعَ المشرِكينَ،يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحمَهُ اللهُ):(وكانَ هذا الفاسِقُ قد حَفَرَ حفائِرَ فيما بينَ الصَّفينِ،فوقَعَ في إحداهِنَّ رسولُ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)...وتَقَدَّمَ أبو عامِرٍ في أوَّلِ المبارَزَةِ إلى قومِهِ مِنَ الأنصارِ،فخاطَبَهُم واستَمالَهُم إلى نَصرِهِ ومِوافَقَتِهِ،فَلَمَّا عرفوا كلامَهُ قالوا:لا أنعَمَ اللهُ بِكَ عيناً يا فاسِقُ يا عدوَّ اللهِ،ونالوا مِنهُ وسبُّوهُ. فَرَجِعَ وهو يقولُ: واللهِ لقد أصابَ قومي بعدي شَرٌّ).

هذا مجمَلُ ما ذَكَرَهُ أَئِمَّةُ التَّفسيرِ كالإمامِ الطَّبريِّ والقرطبيِّ وغيرِهِم(رحمَهُم اللهُ).

وأبو عامِرٍ: هو والِدُ الصَّحابيِّ الجليلِ حنظَلَةَ -غسيلِ الملائكَةِ-(رَضِيَ اللهُ عَنهُ).

والَّذي تَوَلَّى تنفيذَ طَلَبِ أبي عامِرٍ هُم مِن منافقي المدينَةِ،وقد ذَكَرَ العُلَماءُ أنَّ عَدَدَهُم اثنا عشرَ رَجُلاً مِنَ الأوسِ والخزرَجِ ومَعَهُم مَن كانَ لايعلَمُ الغايَةَ مِن بنائِهِم المسجِدَ،عندَما إستأذنوا الرَّسولَ(ﷺ)في البناءِ بَرَّروا عَمَلَهُم أنَّهم يَبنونَهُ للضُّعفاءِ والمرضى والليلَةِ الشَّاتيَةِ والمطيرَةِ،وطَلبوا مِنَ الرَّسولِ(ﷺ) أنْ

يُصَلِّي لَهُم فيهِ،وما ذلِكَ إلَّا لِيَنالَ ذلِكَ المسجِدُ الشَّرعيَّةَ في الوجودِ وفي التَّواجُدِ فيهِ للعبادَةِ،وعَصَمَ اللهُ تعالى الرَّسولَ(ﷺ)عَنِ الصَّلاةِ فيهِ،وقالَ:إنَّهُ على أُهبَةِ سَفَرٍ عندَما يرجِعُ سَيُصَلِّي لَهُم إنْ شاءَ اللهُ تعالى،وكانَ ذلِكَ في الوقتِ الَّذي قد تأَهَّبَ الرَّسولُ(ﷺ)للخروجِ إلى تَبوكَ في السَّنَةِ التَّاسِعَةِ مِنَ الهجرَةِ واللهُ تعالى فضحَ نِيَّاتِهِم الحقيقيَّةَ المكبوتَةَ في دواخِلِ نفوسِهِم والَّتي لا يعلَمُها إلَّا اللهُ تعالى؛قالَ تعالى:( وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ).إذْ لا أَحَدَ مِنَ البَشَرِ يَعلَمُ ما في نُفوسِ الآخَرينَ حَتَّى الرَّسولُ(ﷺ)ما تَبَيَّنَ لَهُ حقيقَةَ ما كانوا يُريدونَ إلَّا بعدَ نزولِ الوحيِ.فقبلَ الوحيِ أرادَ أنْ يُصَلِّي في ذلِكَ المسجِدِ وبعدَ الوحيِ أَمَرَ بحرقِ وتهديمِ ذلِكَ المسجِدِ.

## المبحَثُ الثَّالِث

## ((الغايَةُ مِن بناءِ مسجِدِ ضرارٍ))

قالَ تعالى:(وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا...)التَّوبَة.

وهذِهِ الغاياتُ تُعَدُّ صفاتاً لذلِكَ المسجِدِ وهي: ضرارٌ،وكفرٌ،وارصادٌ لِمَن حارَبَ اللهَ ورسولَهُ مِن قبلُ، وتفريقٌ بينَ المؤمنينَ. فهل هذِهِ الصِّفاتُ خاصَّةٌ ومقتَصِرَةٌ على ذلِكَ المسجِدِ،أم أنَّها صِفاتٌ عامَّةٌ قد يوصَمُ بها بعضُ المساجِدِ وإلى قيامِ السَّاعَةِ؟

أعلَم وفَّقَنا اللهُ لِمَا يُحِبُّهُ ويرضاهُ: أنَّ المساجِدَ تنقَسِمُ إلى ثلاثَةِ أقسامٍ:

١. مسجِدٌ أُسِّسَ على التَّقوى مِن أوَّلِ يومٍ ولَم يطرأْ عَلَيهِ أيُّ صِفَةٍ مِن صفاتِ مسجِدِ ضرارٍ.

حكمُ الصَّلاةِ في هذا النَّوعِ مِنَ المساجِدِ: يجوزُ للمسلِمِ أنْ يُصَلِّيَ فيهِ الجمعَةَ والجماعَةَ.

حكمُ بنائِهِ:يُصانُ مِن أيِّ نوعٍ مِن أنواعِ الإعتداءِ مِن أيِّ جِهَةٍ كانَتْ.

٢. مسجِدٌ أُسِّسَ على التَّقوى ولكِن طَرَأَ عَلَيهِ صِفَةٌ أو أكثَرُ مِن صفاتِ مساجِدِ ضرارٍ.

حُكمُ الصَّلاةِ في هذا النَّوعِ مِنَ المساجِدِ:لاتَجوزُ الصَّلاةُ فيها لا الجمعَةُ ولا الجماعَةُ فترَةَ بقاءِ هذِهِ الصِّفَةِ فيهِ.

حكمُ البناءِ يُصانُ مِنَ العَبَثِ أو الأذيَّةِ أو الإعتداءِ مِن أيَّةِ جِهَةٍ كانَتْ.

فائدَةٌ:المطلوبُ مِنَ المسلِمينَ أنْ يعمَلوا على إزالَةِ صِفَةِ الضُّرِّ عَن هذِهِ المساجِدِ؛ليَعودَ مَسجِداً أُسِّسَ على التَّقوى مِن أوَّلِ يومٍ.

٣. مسجِدٌ أُسِّسَ على أساسِ ضُرٍّ: أيْ لأجلِ غايَةٍ أو أكثَرَ مِن تلكَ الغاياتِ الَّتي بُنِيَ لأجلِها مسجِدُ ضرارٍ.

حكمُ الصَّلاةِ فيهِ:لاتَجوزُ لا الجمعَةُ ولا الجماعَةُ أبَداً.

حكمُ بنائِهِ:يحرَقُ ويهدَمُ ويُزالُ بناؤهُ بالكامِلِ.

فائدَةٌ:قد يقالُ ألا يُمكِنُ أنْ نستَفيدَ مِنَ البناءِ إذا مَكَّننا اللهُ تعالى في الأرضِ،فنُبقي البناءَ ونحَوِّلُهُ إلى مِرفَقٍ يُمكِنُ الإستفادَةُ مِنهُ؟

أقولُ:هديُ رسولِ اللهِ(ﷺ)في العَمَلِ بمثلِ هذِهِ المساجِدِ:الهدمُ والتَّحريقُ والإزالَةُ وأنْ تتَحَوَّلَ الأرضيَّةُ إلى مكانٍ تُرمى بها القاذوراتُ؛يقولُ ابنُ العربيِّ(رحمَهُ اللهُ):(فَلَمَّا نَزَلَ النَّبِيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) بِقُرْبِ الْمَدِينَةِ رَاجِعًا مِنْ سَفَرِهِ أَرْسَلَ قَوْمًا لِهَدْمِهِ، فَهُدِمَ وَأُحْرِقَ)أحكامُ القرآنِ/سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ اللهُ):(فَلَمَّا نَزَلَ بذي أوانٍ،أتاهُ خبرُ المسجِدِ،فَدَعا رسولُ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مالِكاً بنِ الدُّخْشُمِ،أخا بني سالِمِ بنِ عوفٍ،ومَعَنَ بنِ عديٍّ ـ أو أخاهُ عاصِماً بنِ عديٍّ ـ أخا بني العجلانِ فقالَ: انطَلِقا إلى هذا المسجِدِ الظَّالِمِ أهلُهُ فاهدُماهُ وحرِّقاهُ!فخرجا سريعَينِ حَتَّى أتَيَا بني سالِمِ بنِ عوفٍ،وهُم رهطُ مالِكِ بنِ الدُّخْشُمِ،فقالَ مالِكٌ لِمَعَنٍ: أنْظِرني حتَّى أخْرُجَ إليكَ بنارٍ مِن أهلي!فدَخَلَ [إلى]أهلِهِ،فأَخَذَ سَعفًا مِنَ النَّخلِ،فأشعَلَ فيهِ ناراً،ثمَّ خَرجا يشتَدَّانِ حَتَّى دَخلا المسجِدَ وفيهِ أهلُهُ،فَحَرَّقاهُ وهَدَّماهُ،وتفَرَّقوا عنهُ.ونَزَلَ فيهِم مِنَ القرآنِ ما نَزَلَ:(والَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِراراً وَكُفْراً).جامِعُ البَيانِ في تأويلِ آياتِ القرآنِ/سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ الإمامُ البغويُّ(رحمَهُ اللهُ):(وأَمَرَ النَّبِيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)أنْ يَتَّخِذَ ذلِكَ كِناسَةً تلقى فيهِ الجِيَفُ والنَّتَنُ والقُمامَةُ).تفسيرُ البَغويّ.

وعَدَمُ إنزالِ هذا الحكمِ على ذلِكَ النَّوعِ مِنَ المساجِدِ مخالَفَةٌ لِحُكمِ رسولِ اللهِ(ﷺ)،فالخيرُ كلُّ الخيرِ في أنْ يُعمَلَ في تلكَ المساجِدِ مافَعَلَهُ الرَّسولُ(ﷺ)،ولَو كانَ الخيرُ في الإبقاءِ لأبقى الرَّسولُ(ﷺ)ذلِكَ المسجِدَ ولَحَوَّلَهُ إلى بناءٍ يُمكِنُ الإستفادَةُ مِنهُ بعدَ إخراجِ أهلِهِ مِنهُ،ولكنَّهُ(ﷺ)لَم يَفعَلْ ذلِكَ،إذاً لاخيرَ في الإبقاءِ،بل لا أُعَدُّ جريئاً إنْ قلتُ:إنَّ إبقاءَ بناياتِ تلكَ المساجِدِ مِنَ التَّقديمِ بينَ يدي اللهِ ورسولِهِ. فائدة:الحكمَةُ في إزالَةِ بناءِ هذا النَّوعِ مِنَ المساجِدِ؛لإجتثاثِ بؤرَةِ الفسادِ مِن جذورِهِ؛ولِكَي لا يَبقى مِن أهلِ المدينَةِ مَن يرى ذلِكَ البِناءَ الَّذي يكونُ مدعاةً للشَّيطانِ،ومصيدَةً؛لإحياءِ ما يُمكِنُ أنْ يكونَ في مثلِ تلكَ المساجِدِ.

فائدة:وقد يكونُ في النَّاسِ مَن يدعونَ إلى الصَّلاةِ فيهِ،ويُنسَبُ إلى الظُّلمِ مَن يَمنَعُ الصَّلاةَ فيهِ؛مستَدِلًّا بقولِ اللهِ تعالى:(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا).

إنَّ التَّمكينَ في الأرضِ للمسلِمينَ بينَ مَدٍّ وجزرٍ،ففي فترَةِ الضَّعفِ قد يَعمَلُ أصحابُ ذلِكَ المسجِدِ على إحياءِ ما مُنِعوا مِنهُ في السَّابِقِ.

أمَّا بالنِّسبَةِ إلى هذا النَّوعِ مِنَ المساجِدِ أقصِدُ النَّوعَ الثَّالِثَ فإنَّا وللهِ الحمدُ نحسِنُ الظَّنَّ بأهلِ السُّنَّةِ بُناةِ المساجِدِ فلا نُظُنُّ أنَّ أحَداً مِنهُم يَبني مسجِداً بنيَّةِ الإضرارِ بالإسلامِ والمسلِمينَ ـ واللهُ تعالى حسيبُهُم.

ويدخُلُ في هذا الصِّنفِ ما بَناهُ الرَّافِضَةُ وسَمَّوهُ مَسجِداً.

فائدة١:لا يدخُلُ في حديثي حُسَيْنِيّاتُ الرّافِضَةِ؛لأنّها لَيسَتْ مِنَ الإسلامِ في شيءٍ،وكذلِكَ لايدخُلُ في حديثي تَكياتُ الصُّوفيّةِ؛لأنّها لَيسَتْ أماكِنَ شرعيَّةً للعِبادَةِ في الإسلامِ،بل هي مِنَ البِدَعِ الّتي أحدَثَها أهلُ التَّصوُّفِ في دينِ اللهِ تَعالى.

فائدة٢:المساجِدُ الّتي بناها الرَّئيسُ العراقيُّ السَّابِقُ فهي لَم تُبْنَ على أساسِ تقوىً مِن اللهِ تَعالى،وإنَّما هي مساجِدُ بُنِيَتْ على الرِّياءِ،وصِفاتُ مساجِدِ ضرارٍ شيءٌ زائِدٌ على ذلِكَ الأصلِ،وسَنَتَكَلَّمُ عَنها إنْ شاءَ اللهُ تَعالى بالتَّفصيلِ.

فائدة٣:ليسَ هُناكَ أشكالٌ في المساجِدِ الّتي أُسِّسَتْ على أساسِ تقوىً ولَم يَطْرَءْ عَلَيها صِفَةٌ مِن صفاتِ مسجِدِ ضرارٍ،ولا إشكالَ في النَّوعِ الثَّالِثِ -المسجِدُ الّذي بُنِيَ على أساسِ ضُرٍّ-،إنَّما الإشكالُ في النَّوعِ الثَّاني -وهي المساجِدُ الّتي بُنِيَتْ على تقوىً مِنَ اللهِ تَعالى ثُمَّ طَرَأَ عَلَيها صِفَةٌ مِن صفاتِ ضرارٍ- هذا الّذي سَنَتَناوَلُهُ بالتَّفصيلِ-إنْ شاءَ اللهُ تَعالى-:

قُلنا:لاتجوزُ الصَّلاةُ(لاجُمعَةٌ ولا جماعَةٌ)في هذا النَّوعِ مِنَ المساجِدِ؛لِقولِهِ تَعالى:( لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ):

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(وقولُهُ:{ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا } نَهْيٌ مِنَ اللهِ لِرَسولِهِ(صَلَواتُ اللهِ وسلامُهُ عَلَيهِ)، والأُمَّةُ تَبَعٌ لَهُ في ذلِكَ عَن أنْ يقومَ فيهِ،أي:يصلِّي فيهِ أبَداً)تفسيرُ ابنِ كثيرٍ/سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ ابنُ العربيِّ(رحِمَهُ اللهُ):(فَإِذَا قَالَ " أَبَدًا " فَكَأَنَّهُ قَالَ:لَا تَقُمْ فِي وَقْتٍ مِنْ الْأَوْقَاتِ،وَلَا فِي حِينٍ مِنْ الْأَحْيَانِ)أحكامُ القرآنِ/تفسيرُ سورَةِ التَّوبَة.

ويقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(وأمَّا النَّهيُ عَنِ الصَّلاةِ في مسجِدِ الضِّرارِ؛فدليلُهُ قولُهُ تَعالى:{لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَداً}أضواءُ البيانِ/سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ الإمامُ الجصَّاصُ(رحِمَهُ اللهُ):(وهذا يَدُلُّ على أنَّ بعضَ الأماكِنِ قد يكونُ أولى بفعلِ الصَّلاةِ فيهِ مِن بعضٍ وأنَّ الصَّلاةَ قد تكونُ منهيَّةٌ عنها في بعضِها)أحكامُ القرآنِ للجَصَّاصِ/سورَةُ التَّوبَة.

كيفَ حُمِلَتْ كلمَةُ(لا تَقُمْ)على (لا تُصَلِّ)؟

إنَّ كلمَةَ(لا تَقُمْ)إمَّا أنْ تُحمَلَ على معناها اللغويِّ فيكونُ المقصودُ منها:لا تَقِفْ؛لأنَّ معنى القيامِ هو الوقوفُ،ويقيناً ليسَ هذا مرادَ اللهِ تَعالى؛لأنَّ المساجِدَ ما بُنِيَتْ للوقوفِ فيها أو على النَّهيِ عَنِ الوقوفِ فيها،فلا بُدَّ والحالُ هذِهِ مِن حملِها على المعنى الشَّرعيِّ للكَلِمَةِ،والمعنى الشَّرعيُّ هي:لا تُصَلِّ فيهِ أبداً، والأدِلَّةُ على ذلِكَ:

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(قولُهُ تَعالى:{لاتَقُمْ فِيهِ أَبَداً}يعني مسجِدَ الضِّرارِ؛أيْ لاتَقُمْ فيهِ للصَّلاةِ. وقد يُعَبَّرُ عَنِ الصَّلاةِ بالقيامِ؛يُقالُ:فلانٌ يقومُ الليلَ أيْ يُصَلِّي؛ومِنهُ الحديثُ الصَّحيحُ:"مَن قامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِن ذَنبِهِ".أخرَجَهُ البخاريُّ عَن أبي هريرَةَ عَنِ النَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ))الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/تفسيرُ سورَةِ التَّوبَة.

وفي ذلِكَ المعنى حديثُ رسولِ اللهِ(ﷺ):عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)عَنْ النَّبِيِّ(ﷺ)قَالَ:(مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)رواهُ الإمامُ البخاريُّ(رحِمَهُ اللهُ).فلا يُمكِن بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ حَملُ القيامِ هُنا إلَّا على الصَّلاةِ،وهذا الّذي عَلَيهِ الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ مُنذُ عَهدِ رسولِ اللهِ(ﷺ)،إذ لَم يَفْهَمْ أَحَدٌ مِنَ المسلِمينَ مِنَ الحديثِ أنْ يقومَ ليالي رَمَضانَ ولا لَيلَةَ القدرِ وقوفاً على رجلَيهِ.

وإطلاقُ كلِمَةِ القيامِ على الصَّلاةِ مِن بابِ إطلاقِ الاسمِ على أهَمِّ ما يُعرَفُ بِهِ الشيءُ،وأشهَرُ ركنٍ في الصَّلاةِ القيامُ؛عَنْ عَائِشَةَ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)كَانَ يَقُومُ مِنْ اللَّيْلِ حَتَّى تَتَفَطَّرَ قَدَمَاهُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ لِمَ تَصْنَعُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ قَالَ :(أَفَلَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا فَلَمَّا كَثُرَ لَحْمُهُ صَلَّى جَالِسًا فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ)رواهُ الإمامُ البخاريُّ.وهو مِن بابِ إطلاقِ الجزءِ وإرادَةُ الكلِّ،فإنَّ القيامَ جزءٌ مِنَ الصَّلاةِ،ومثلُ هذا موجودٌ في القرآنِ الكريمِ؛قالَ تعالى:( وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ )،والمقصودُ بالرَّقَبَةِ هُنا العبدُ كلُّهُ ولَيسَتْ الرَّقَبَةُ وهي جزءٌ مِنهُ،كما أنَّ فيهِ إطلاقُ الكلِّ وإرادَةُ الجزءِ؛كما في قولِ اللهِ تَعالى:( يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ)والمقصودُ الأناملُ وليسَ كلَّ الإصبعِ يقيناً.اذاً تفسيرُ قولِ اللهِ تَعالى:(لاتَقُمْ فِيهِ أَبَداً)أي لاتُصَلِّ فيهِ في أيِّ وقتٍ مِنَ الأوقاتِ.

هل الآنَ في مساجِدِ أهلِ السُّنَّةِ الّتي بُنِيَتْ على أساسِ تقوى واللهُ حَسِيبُهُم - مساجِدُ طَرَأَ عليها صِفَةٌ مِن صِفاتِ مَسجِدِ ضِرارٍ؟

إنَّ مَعرِفَةَ تلكَ الصِّفاتِ الّتي ذَكَرَها اللهُ تَعالى في تلكَ الآيَةِ الكريمَةِ ومعرِفَةَ معانيها على ضوءِ فهمِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ تُبَيِّنُ لَنا الحقيقَةَ الّتي يَجِبُ عَلَينا مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرعيَّةِ الإلتزامَ بِها.

## المبحَثُ الرَّابِع

## ((صِفاتُ مسجِدِ ضِرارٍ))

الصِّفَةُ الأولى: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً):

(ضِراراً):هُنا مَفعولٌ لَهُ ويُسَمَّى أيضاً مفعولاً لأجلِهِ،أيْ أنَّ هذا المسجِدَ ما بُنِيَ إلَّا ليَضرَّوا المؤمِنينَ. وجاءَتْ الصِّفَةُ بصيغَةِ(ضِراراً)،ولَم تأْتِ بصيغَةِ(ضُرَّاً)،كما وردَتْ في الأحاديثِ:عَنْ اِبْنِ عَبَّاسٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُما)قالَ:قَالَ رَسُولُ اَللَّهِ(ﷺ):(لَاضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهْ).بلوغُ المرامِ مِن أدِلَّةِ الأحكامِ ٣٥٤/١ وقال في الحاشِيَةِ:حديثٌ صحيحٌ بطرقِهِ وشواهِدِهِ؛إذ قَد رويَ عَن عَدَدٍ كبيرٍ مِنَ الصَّحابَةِ،وبطرقٍ عِدَّةٍ، كما صَحَّحَهُ جماعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ).

فالرَّسولُ (ﷺ) نَهى عَنِ الضُّرِّ ونَهى عَنِ الضِّرارِ،فما الفرقُ بَينَ الصِّيغَتَينِ؟

مِنَ العُلماءِ مَن قالَ:إنّهُا بمعنىً واحِدٍ،إلّا أنَّ مِنَ الثَّابِتِ في لُغَةِ العَرَبِ:أنَّ الزِّيادَةَ في المبنى زيادَةٌ في المعنى.قالَ الإمامُ الصَّنعانيُّ(رحِمَهُ اللهُ):الضَّرَرُ إبتداءُ الفِعلُ،والضِّرارُ:الجزاءُ عَلَيهِ).سبلُ السَّلام ٥٦/١

وكذلِكَ قالَ أبو عُمَرَ النَّمريُّ:(لايَضُرُّ أَحَدٌ أَحداً ابتداءً،ولايَضُرُّهُ أنْ ضَرَّهُ كما قالَ:(لا تَخُنْ مَن خانَكَ)الإستذكار١٩١/٧.فالضُّرُّ: أنْ تُسيءَ إلى غيرِكَ،ورَدُّهُ على تلكَ الإساءَةِ يُسَمَّى ضِراراً.

بناءً على هذا الفهمِ الدَّقيقِ لِكَلِمَةِ(ضِرارٍ)ندرِكُ أنَّ الإسلامَ عندَما دَخَلَ المدينَةَ رأى أهلُ ذلِكَ المسجِدِ (أبا عامِرٍ الفاسِقَ ومَن مَعَهُ مِنَ المنافِقينَ) أنَّ الإسلامَ قد(ضَرَّهُم)فَعَمِلوا على أنْ يَرُدُّوا على مَن أساءَ لَهُم بزعمِهِم،فكانَتْ نهايَةُ المطافِ لِرَدِّهِم أنْ انتَهى بِهِم الأمرُ إلى تحريكِ الرُّومِ؛لِمُحارَبَةِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ)وكانَ مِن مُتِمَّاتِ ذلِكَ العملِ بناءُ ذلِكَ المسجِدِ الَّذي ذَكَرَهُ اللهُ تعالى في القرآنِ الكريمِ؛لِيَرُدُّوا على المسلمينَ الضَّرَرَالَّذي لَحِقَ بِهِم مِنهُم،ورَدُّهُم هذا يُسَمَّى(ضِراراً)مِن هُنا تدرِكُ دقَّةَ التَّعبيرِ الرَّبَّانِيِّ عَن عَمَلِ أولئِكَ المنافِقينَ.

وممَّا ينبَغي التَّنبيهُ عَلَيهِ:أنَّ مَن صَدَرَ مِنهُ(الضُّرُّ)يَجِبُ أنْ يَكونَ على الحقِّ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرعِيَّةِ،وأنَّ مَن يصدِرُ مِنهُ(الضِرارُ) يجبُ أنْ يكونوا على الباطِلِ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرعيَّةِ.ونحنُ الآنَ لانَتَكَلَّمُ عَنِ الإسلامِ على العمومِ ومِنَ الَّذينَ تَضَرَّروا مِنهُ،وإنَّما نَتَكَلَّمُ عَنِ المجاهِدينَ في العِراقِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ وعَنِ الَّذينَ تَضَرَّروا مِن هذا الجهادِ مِن أهلِ السُّنَّةِ أو مِنَ المنتَسِبينَ إليهِم،وكيْفَ كانَ رَدُّهُم في المساجِدِ حَصراً على ذلِكَ الضَّرَرِ الَّذي نالَهُم مِنَ المجاهِدينَ ؟

فهل هذِهِ الصِّفَةُ الآنَ طَرَأَتْ على مساجِدِ أهلِ السُّنَّةِ؟

نرجِعُ الى أصنافِ خطباءِ المساجِدِ الَّذينَ سَبَقَ أنْ أشرنا إليهِم:

الصِّنفُ الأوَّلُ:خطباءُ أهلِ التَّصَوُّفِ،هل لَحِقَ هؤلاءِ واتباعَهُم الضُّرُّ مِنَ المجاهِدينَ ومِن عَمَلِهِم ؟

أقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى:إنَّ هؤلاءِ يَرَونَ أنَّهُم قد تَضَرَّروا بِعَمَلِ المجاهِدينَ ومِنَ الضَّرَرِ الَّذي لَحِقَهُم:

١. أنَّهُم يَرونَ أنَّ منتَسِبي الجيشِ والشُّرطَةِ مسلِمونَ،والمجاهِدونَ يقتُلونَهُم بغيرِ وجهٍ شرعيٍّ -كما زعموا- فالمجاهِدونَ في نَظَرِهِم يقتُلونَ المسلِمينَ.وقد بَيَّنَّا حكمَ الجيشِ والشُّرطَةِ فيما سَبَقَ -وللهِ الفضلُ والمنَّةُ-.

٢. ومِنَ الأضرارِ الَّتي يرونَ أنَّها لَحِقَتْ بِهِم بِفِعلِ المجاهِدينَ:مَنعُهُم مِنَ البِدَعِ الَّتي تُعَدُّ مِن أساسيَّاتِ دينِهِم ،وبدَعُهُم لاتَخفى على مَن أنارَ اللهُ تَعالى بَصَرَهُ بِمنهاجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،وهي كثيرَةٌ ومِنها المكَفِّرَةُ ومنها المفَسِّقَةُ؛عَنْ عَائِشَةَ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)قَالَتْ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):(مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ)رواهُ الإمامُ البخاريُّ(رحِمَهُ اللهُ).وفي روايَةٍ للإمامِ مسلِمٍ(رحِمَهُ اللهُ):( مَن عملَ عملاً ليسَ عَلَيهِ أمرُنا فهو رَدٌّ).

٣. ومِنَ الأضرارِ الَّتي يَرونَ أنَّها لَحِقَتْ بِهِم مِن عَمَلِ المجاهِدينَ:تهديمُ ما بَنَوهُ على قبورِ بعضِ الموتى،واعتَبَروا ذلِكَ الهدمُ مساساً بِماهُم عَلَيهِ مِنَ الدِّينِ واعتداءً على الصَّالحينَ الَّذينَ يَتَوَسَّلونَ بِهِم ويستَغيثونَ ويطلُبونَ مِنهُم؛عَنْ عَائِشَةَ(رَضِيَ اللهُ عنها)أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ(رَضِيَ اللهُ عَنها)ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا:مَارِيَةُ فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنْ الصُّوَرِ،فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):(أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمْ الْعَبْدُ الصَّالِحُ أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ)رواهُ الإمامُ البخاريُّ (رحِمَهُ اللهُ)٠

إذاً هؤلاءِ يَرونَ أنَّهُم قد لَحِقَهُم(الضُّرُّ)مِنَ الجهادِ والمجاهِدينَ،وهُم فيما ذَهَبوا إليهِ يَقيناً هو الباطِلُ، وسَبَبُ باطِلِهِم هو إتِّخاذُ خطبائِهِم مِن منابِرِ المساجِدِ موقِعاً للرَّدِّ على الجهادِ وأهلِهِ.

فأيُّ خطيبٍ مِن هؤلاءِ يَرُدُّ على أهلِ الجهادِ عَمَلَهُم ويراهُم أنَّهُم على الباطِلِ في تلكَ النُّقاطِ الَّتي ذكرناها وفي شبيهاتِها،ويحرِّضُ المسلِمينَ ضِدَّهُم،ويُكَرِّهُهُم للمسلِمينَ ويدعوا للدُّخولِ في الجيشِ والشُّرطَةِ لِمُحارَبَةِ المجاهِدينَ،فَعَمَلُهُ هذا مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرعيَّةِ(ضِرارٌ)؛لأنَّ عَمَلَهُم هذا كانَ رَدًّا على ما لَحِقَ بِهِم وبدينِهِم،وعلى هذا الاعتبارِ فإنَّ هذِهِ المساجِدُ قد دَخَلَتْها صِفَةٌ مِن صفاتِ مساجِدِ ضِرارٍ.

حكمُ الصَّلاةِ في هذِهِ المساجِدِ:(لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً).

الصِّنفُ الثَّاني:خطباءُ إخوانِ مِصرَ في العراقِ وذَنَبِهِم الحزبِ ٠٠٠العراقيِّ:هل تَضَرَّرَ هؤلاءِ مِن جهادِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ في العِراقِ ؟

مِنَ الثَّابِتِ أنَّ هؤلاءِ أَينَما وجِدوا في بلادِ الإسلامِ أنَّهُم مِن أَكْبَرِ الدُّعاةِ إلى الحكمِ بالقوانينِ الوضعيَّةِ الشَّيطانيَّةِ،وما أنْ يَتَغَيَّرَ حاكِمٌ ويسقُطُ نظامٌ إلَّا وتجِدُهُم في مُقَدِّمَةِ الدَّاعينَ إلى إعادَةِ كتابَةِ الدُّستورِ وإلى تشكيلِ اللجانِ؛لِكتابَةِ الدُّستورِ بل في مقَدِّمَةِ المسهِمينَ في كتابَةِ الدُّستورِ،وأينَما تواجَدوا مِن بلادِ الإسلامِ أنَّهُم مِنَ المشارِكينَ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ هذا الَّذي حَدَثَ في العراقِ والسُّودانِ،وهو الآنَ يَحدُثُ في تونُس وفي مِصرَ وفي ليبيا وفي الأردن،وسيحدُثُ في غيرِها إلَّا أنْ يشاءَ اللهُ تَعالى.ولو أنَّ هؤلاءِ دافَعوا عَن تحكيمِ شرعِ اللهِ تَعالى عَمَلِيّاً كما يُدافِعونَ عَنِ الدَّساتيرِ وكتابَتِها والحكمِ بها والحِرصِ الشَّديدِ على عَدَمِ مخالَفَتِها لَكانوا على غيرِ ماهُم عَلَيهِ الآنَ مِنَ الذُّلِّ والهَوانِ.

وعَمَلُ المجاهِدينَ على النَّقيضِ مِمَّا يرومُ هؤلاءِ،وعلى خلافِ ما يريدونَهُ ويعمَلونَ بِهِ ولَهُ،عَمَلُ المجاهِدينَ إلغاءُ هذِهِ القوانينِ والحكمُ بِمَا أَنزَلَ اللهُ تَعالى.

ومِنَ الثَّابِتِ عَن إخوانِ مِصرَ في العِراقِ وأذنابِهِم وكذلِكَ أَينَما وجِدوا في بلادِ الإسلامِ أنَّهُم مِن أَشَدِّ الدُّعاةِ إلى الدِّيمقراطيَّةِ؛لأنَّ هذا النَّوعَ مِنَ النِّظامِ يتيحُ لَهُم العَمَلَ الحزبيَّ،إذْ مِن أساسيَّاتِ الأنظِمَةِ الدِّيمقراطيَّةِ:التَّعدُّديَّةِ الحزبيَّةِ،ولكي يُعطوا لأنفُسِهِم الصِّبغَةَ الشَّرعيَّةَ وهُم يَدعونَ ويعمَلونَ جادِّينَ لإحياءِ دينِ الدِّيمقراطيَّةِ فإنَّهُم يُسَمُّونَ الإسلامَ ديناً ديمقراطيَّاً.

وفي حكمِ المجاهِدينَ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ على الدِّيمقراطيَّةِ الَّتي عَلَيها قيامُ إخوانِ مِصرَ وأذنابِهِم، بأنَّها نظامٌ كفريٌّ،والعامِلينَ بها والدَّاعينَ إليها مُرتَدُّونَ عَن دينِ اللهِ تَعالى،والإنتِخاباتِ رِدَّةٌ،والمشارِكونَ فيها مرتَدُّونَ؛لأَنَّهُم يعلَمونَ أنَّ هؤلاءِ الَّذينَ يعطونَ لَهُم أصواتَهُم لِيَحكموا باسمِهِم سَيحكُمونَ بالقوانينِ الوضعيَّةِ الشَّيطانيَّةِ الَّتي تحلِّلُ ما حَرَّمَ اللهُ تَعالى،وتُحَرِّمُ ما أَحَلَّ اللهُ تَعالى،بل يسخِّرونَ وزارتَي الدِّفاعِ والدَّاخليَّةِ للدِّفاعِ عَن تلكَ القوانينِ ومتابَعَةِ واعتقالِ وقتلِ كلِّ مَن يريدُ المساسَ بتلكَ القوانينِ أو يعمَلُ على إزالَتِها وإنْ كانَ البديلُ شريعَةَ اللهِ تَعالى،ويرونَ أنَّ هذِهِ الحكوماتِ كفريَّةٌ وأنَّ المشارِكينَ فيها مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ مرتَدُّونَ عَن دينِ اللهِ تَعالى.

ومِن هُنا فقد لَحِقَ بإخوانِ مِصرَ وذَنَبِهِم مِنَ المجاهِدينَ(ضَرَرٌ)وهُم على الباطِلِ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ يقيناً في كلِّ ما ذهبوا إليهِ مِنَ المسائِلِ الَّتي ذَكرناها،فانبرى خطباؤهُم ومايُسَمُّونَهُم بالدُّعاةِ في محاضراتِهِم ولقاءاتِهِم وجولاتِهِم وعلى المنابِرِ في المساجِدِ وغيرِها بالتَّشنيعِ على الجهادِ وأهلِهِ،وهُم يدافِعونَ عَن كلِّ تلكَ الكفريَّاتِ الَّتي ذَكرناها،فَرَدُّ فعلِهِم على أعمالِ المجاهِدينَ بتلكَ الطَّريقَةِ المبنيَّةِ على الرِّدَّةِ والكُفرِ يُسَمَّى مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ(ضِراراً).

فأيُّ مسجِدٍ فيهِ أَحَدٌ مِن هؤلاءِ سواءً كانوا خطباء أم محاضِرينَ أم أئِمَّةَ صَلواتٍ فإنَّ أمرَ اللهِ تَعالى إليكَ أيُّها المسلِمُ(لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً).

الصِّنفُ الثَّالِثُ:خطباءُ المرجِئَةِ أحبابُ الطَّواغيتِ:هؤلاءِ الَّذينَ يرونَ الطَّواغيتَ الَّذينَ يحكمونَ بالقوانينِ الوضعيَّةِ أنَّهُم أمراءُ للمؤمِنينَ وأنَّ طاعَتَهُم واجِبَةٌ عَلَيهِم وعلى جميعِ المسلِمينَ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ-زعموا-.وإنَّ مَن يقاتِلُ هؤلاءِ الطَّواغيتَ خوارِجُ وأنَّهُم كلابُ أهلِ النَّارِ،وإنَّ جيشَ الطَّاغوتِ وشرطَتُهُ هُم المجاهِدونَ الحقيقيُّونَ، وإنَّ وجودَهُم في الشَّوارِعِ وفي نُقاطِ الحراسَةِ رباطٌ في سبيلِ اللهِ –زعموا-.والمجاهِدونَ في سبيلِ اللهِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ يرونَ أنَّ هؤلاءِ الطَّواغيتَ مُرتَدُّونَ عَن دينِ اللهِ تَعالى،وكذلِكَ جيشَهُم وشُرَطَهُم وأنَّ قتالَهُم فَرضٌ عِندَ القُدرَةِ؛إذ أنَّ مايظهَرُ مِنهُم مِنَ الكفرِ البواحِ لايخفى إلَّا على مَن أعمى اللهُ تَعالى بَصَرَهُ وبصيرَتَهُ مِن صنفِ أهلِ الإرجاءِ،وإعلانُ الحربِ على أميرِ المرجِئَةِ ولا أقولُ المؤمِنينَ مِن قِبَلِ المجاهِدينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ الحقِ(ضَرَراً).

خطباءُ المرجِئَةِ أفتوا بجوازِ العَمَلِ عندَ الكافِرِ الصَّائِلِ(الجيشِ الأمريكيِّ)الَّذي قِتالُهُ فَرضُ عينٍ على كلِّ مسلِمٍ ومِن أوجَبِ الواجباتِ بعدَ الإيمانِ باللهِ تَعالى كما يقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحمَهُ اللهُ).والمجاهِدونَ يعتبرونَ العَمَلَ عِندَ الكافِرِ الصَّائِلِ خلافُ مايوجِبُهُ الشَّرعُ الحنيفُ على المسلِمِ،وإعانَةٌ لَهُ على المجاهِدينَ المسلِمينَ،وإعانَةُ الكافِرِ على المسلِمِ رِدَّةٌ عَن دينِ اللهِ تَعالى تهدرُ دَمَهُ.

فقد لَحِقَ هؤلاءِ ضَرَرٌ مِنَ الجهادِ والمجاهِدينَ وهُم في كلِّ ذلِكَ على الباطِلِ الَّذي لا يخفى على مَن لَم تَتَلَوَّثْ فطرَتُهُ مِن عامَّةِ المسلِمينَ.

فانبرى خُطَباؤهُم مِن على المنابِرِ وفي الفضائيَّاتِ وفي كتاباتِهِم يُشَنِّعونَ على الجهادِ وأهلِهِ ويعمَلونَ على ترسيخِ أركانِ الدَّولَةِ الطَّاغوتيَّةِ وتحريضِ المسلِمينَ مِن روَّادِ المساجِدِ على الجهادِ وأهلِهِ،الاسمُ الشَّرعيُّ لِرَدِّهِم على المجاهِدينَ بِسَبَبِ ما لَحِقَ بِهِم مِن ضَرَرٍ شرعيٍّ يُسَمَّى(ضِراراً).

فأيُّ مسجِدٍ فيهِ أَحَدٌ مِن هؤلاءِ سواءً كانوا خُطباءَ أم أئِمَّةَ مساجِدَ فإنَّ أمرَ اللهِ تَعالى إليكَ أيُّها المسلِمُ(لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً).

الصِّفَةُ الثَّانية:(وَكُفراً):

والواو هُنا حَرفُ عطفٍ و(كُفرا) مَعطوفٌ على(ضِراراً)فيكونُ العامِلُ في(ضِراراً)عامِلاً في(كفراً) فيكونُ تقديرُ الآيَةِ الكريمَةِ:الَّذينَ اتَّخذوا مسجِداً ضِراراً والَّذينَ اتَّخذوا مسجِداً كُفراً.

ليسَ المقصودُ مِن اتِّخاذِهِم المسجِدِ كُفراً،بنايَةَ المسجِدِ أوهيكلَ المسجِدِ كيفما كانَ البناءُ أو مادَّتُهُ،وإنَّما المقصودُ كما قالَ:الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(وقيلَ:{وَكُفْراً}أيْ بالنَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)وبِمَا جاءَ بِهِ؛قالَهُ القشيريُّ وغيرُهُ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/تفسيرُ سورَةِ التَّوبَة.

وقالَ السَّمرقنديُّ(رحمَهُ اللهُ):({ وَكُفْراً }؛يعني:وإظهاراً للكفرِ)البحرُ المحيط / تفسيرُ سورَةِ التَّوبَة.

وقالَ الرَّازيُّ(رحمَهُ اللهُ):(والصِّفَةُ الثَّانيَة:قولُهُ:{وَكُفْراً}قالَ ابنُ عبَّاسٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُما):يريدُ بِهِ ضَرَراً للمؤمِنينَ وكفراً بالنَّبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ،وبِما جاءَ بِهِ.وقالَ غيرُهُ اتَّخذوهُ لِيَكفروا فيهِ بالطَّعنِ على النَّبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ والإسلامِ)تفسيرُهُ/ تفسيرُ سورَةِ التَّوبَة.

فالمقصودُ بهذِهِ الصِّفَةُ الثَّانيَة:الكفرُ بالنَّبيِّ(ﷺ)وبِمَا جاءَ بِهِ،والطَّعنُ على النَّبيِّ(ﷺ)والإسلامِ،وإظهارُ ذلِكَ في المسجِدِ. ويُمْكِنُ أنْ يُلَخَّصَ قولُ العلماءِ(رحِمَهُم اللهُ)في معنى الكفرِ في الآيَةِ: أيْ الدَّعوةُ إلى الكفرِ في المسجِدِ.

هل هذِهِ الصِّفَةُ متحقِّقَةٌ في مساجِدِ أهلِ السُّنَّةِ؟هل طَرَأَتْ هذِهِ الصِّفَةُ على مساجِدِنا ؟هل دُعِيَ إلى الكفرِ في تلكَ المساجِدِ علانيَةً ؟

لقد دُعِيَ المسلِمونَ في المساجِدِ ومِن قبلِ الخطباءِ ودُعاةِ الضَّلالَةِ إلى الذَّهابِ إلى مراكِزِ التَّصويتِ على الدُّستورِ لِيُعلِنوا عَن إرادَتِهِم وموافَقَتِهِم للتَّحاكُمِ بذلِكَ الدُّستورِ.وهذِهِ دَعوَةٌ إلى الكفرِ أُعلِنَتْ في المساجِدِ ودُعِيَ إليها المسلِمونَ مِن روَّادِ المساجِدِ.ودُعِيَ المسلِمونَ ومِن خلالِ المساجِدِ إلى الذَّهابِ إلى مراكِزِ الإقتراعِ لإعطاءِ أصواتِهِم لِمَن يَرونَهُ أفضَلَ مَن يحكُمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ،وأنَّهُ أفضَلُ مَن يحكُمُ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ الوضعيَّةِ،وهذِهِ دَعوَةُ كفرٍ أُعلِنَتْ في المساجِدِ دَعَى الخطباءُ المسلِمينَ مِن روَّادِ المساجِدِ إليها.ولقد دُعِيَ مِن خلالِ المساجِدِ إلى الدِّيمقراطيَّةِ الَّتي تَبَنَّتْها دولَةُ أمريكا وتحاوِلُ بكلِّ ما أُوتِيَتْ أنْ تفرِضَها على المسلِمينَ بالتَّرغيبِ والتَّرهيبِ،ولا تَتَأَخَّرُ عَن إستخدامِ القوَّةِ إنْ تَطَلَّبَ الأمرُ وهذِهِ كما مَرَّتْ مَعَنا دعوةٌ إلى الكفرِ أُعلِنَتْ في المساجِدِ ودُعِيَ إليها المسلِمونَ مِن روَّادِ المساجِدِ.ولقد دُعِيَ مِن خلالِ المساجِدِ إلى الإنخراطِ في الجيشِ والشُّرطَةِ لِيُرَسِّخوا أركانَ الدَّولَةِ الدِّيمقراطيَّةِ في ظاهِرِها،الرَّافضيَّةِ الصَّفويَّةِ في حقيقَتِها،ولِيُحارِبوا مَن يريدُ تقويضَ أركانِ هذِهِ الدَّولَةِ الكفريَّةِ لِتَحكيمِ شرعِ اللهِ تَعالى ، وهذِهِ دَعوَةٌ إلى الكفرِ أُعلِنَتْ في المساجِدِ ودُعِيَ إليها المسلِمونَ مِن روَّادِ المساجِدِ .

فأيُّ مسجِدٍ دُعِيَ فيهِ إلى الكفرِ باللهِ تَعالى في المسائِلِ الَّتي ذَكَرْتُها أو في غيرِها فإنَّ أَمرَ اللهِ تَعالى إليكَ أيُّها المسلِمُ (لا تَقُمْ فيهِ أَبَداً).

الصِّفَةُ الثَّالِثَة:(تفريقاً بَينَ المؤمِنينَ):

إنَّ تأليفَ قلوبِ أهلِ الإيمانِ وتحقيقَ الأُخُوَّةِ بينَهُم وجمعَهُم،وإزالَةَ العداوَةِ مِن بينِهِم مِن أكبرِ نِعَمِ اللهِ تَعالى على هذِهِ الأُمَّةِ المبارَكَةِ،قالَ تعالى:( وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً ).

وقد أَمَرَنا اللهُ تَعالى بالإعتصامِ بالدِّينِ الَّذي يُؤدِّي إلى توحيدِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ وعَدَمِ تَفَرُّقِهِم؛قالَ تعالى: (وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ)،وعَمَلُ أعداءِ اللهِ تَعالى يَنصَبُّ على تفريقِ هذا الجمعِ المبارَكِ بإتّخاذِ كلِّ الوسائِلِ المؤدِّيَةِ إلى ذلِكَ ولو عَن طريقِ بناءِ مَسجِدٍ،فَهُم على استعدادٍ أنْ يَبنوا المساجِدَ؛لِيُفَرِّقوا بَينَ المسلِمينَ مِن خلالِ تلكَ المساجِدِ.

الإختلافُ في المساجِدِ إمَّا إختلافُ اعتقادٍ ومنهاجٍ كحالِ الأحزابِ والتَّجَمُّعاتِ الَّتي تَدَّعي الإنتسابَ إلى الإسلامِ،وإمَّا إختلافُ أبدانٍ وذلِكَ بكثرَةِ المساجِدِ في الحيِّ الواحِدِ.

وكلٌّ واحِدٍ مِن هذينِ الفِرقَتينِ تؤدِّي إلى الآخَرِ.فالإختلافُ في الإعتقادِ والمنهاجِ يؤدّي إلى الإفتراقِ في الأبدانِ والإفتراقُ في الأبدانِ مَعَ تَعَدُّدِ المناهِجِ في المساجِدِ يؤدّي إلى الإفتراقِ في العقيدَةِ والمنهاجِ، وقد تَنَبَّهَ أعداءُ هذا الِّدينِ مِنَ البدايَةِ إلى أَهَمِّيَّةِ المسجِدِ في التَفريقِ بينَ أبناءِ الأمَّةِ الإسلاميَّةِ وقد أصابوا في ذلِكَ،فإنَّ الإختلافَ في المساجِدِ يؤدّي حتماً إلى الإختلافِ في الأُمَّةِ وأَشَدُّ ما يُفَرِّقُ الأُمَّةَ الآنَ مساجِدُها،فإنَّ المساجِدَ الآنَ في جميعِ أرجاءِ بلادِ الإسلامِ باتَتْ أماكِنَ تَجَمُّعٍ للفئاتِ فهي مُقَسَّمَةٌ بينَ إخوانِ مِصرَ وأتباعِهِم فإنَّ لِهؤلاءِ مساجِدُهُم الخاصَّةُ بِهِم،ومساجِدُ المرجِئةِ والَّذينَ يُسَمُّونَ أنفُسَهُم بالسَّلَفِيَّةِ لَهُم مساجِدُهُم الخاصَّةُ بِهِم،وأهلُ التَّصَوُّفِ لَهُم مساجِدُهُم الخاصَّةُ بِهِم وهكذا،بل التَّكَتُّلُ الواحِدُ لَهُم تقسيماتٌ فيما بينَهُم؛وقد باتَتْ المساجِدُ معروفَةٌ تحتَ تلكَ العناوينِ ويعرِفُها عامَّةُ المسلِمينَ فبإمكانِ أيِّ مسلِمٍ أنْ يُصَنِّفَ تِلكَ المساجِدَ وعلى تِلكَ التَّقسيماتِ،وما ذلِكَ إلَّا لأنَّنا فَقَدْنا الرأسَ الَّذي يَجمَعُنا على خطيبٍ واحِدٍ في المنطقَةِ الواحِدَةِ،وفقدنا على إثرِها اللغَةَ الشَّرعيَّةَ الَّتي تدعوا إلى توحيدِ المسلِمينَ على الكِتابِ والسُّنَّةِ بعيداً عَن تأويلاتِ المنحَرِفينَ والضَّالّينَ وأصحابِ الأهواءِ،فهذِهِ الفُرقَةُ الَّتي نَراها مِن خلالِ المساجِدِ وَضَعَ الأساسَ لَها أولئِكَ المنافِقونَ وبِطَلَبٍ مِن أبي عامِرٍ الفاسِقِ وسارَ على أَثَرِهِم هؤلاءِ الشَّتاتُ الَّذينَ فَرَّقوا دينَهُم وكانوا شِيَعاً.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحَمَهُ اللهُ):(قالَ علماؤنا:لا يجوزُ أنْ يُبنى مسجِدٌ إلى جنبِ مسجِدٍ ، وَيَجِبُ هدمُهُ ؛ والمنعُ مِن بنائِهِ لِئَلَّا يَنصِرِفُ أهلُ المسجِدِ الأوَّلِ فيبقى شاغِراً،إلَّا أنْ تكونَ المحلَّةُ كبيرَةً فلا يكفي أهلَها مسجِدٌ واحِدٌ فيُبنى حينئذٍ.وكذلِكَ قالوا:لا يَنبغي أنْ يُبنى في المصرِ الواحِدِ جامِعانِ وثلاثةٌ،ويجِبُ مَنَعَ الثّاني،ومَن صَلَّى فيهِ الجمعَةَ لَم تُجزِهِ. وقد أَحرَقَ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مسجِدَ الضِّرارِ وهَدَمَهُ. وأَسنَدَ الطَّبريُّ عَن شقيقٍ أنَّهُ جاءَ لِيُصَلِّي في مسجِدِ بني غاضِرَةَ فوَجَدَ الصَّلاةَ قد فاتَتْهُ،فقيلَ لَهُ:إنَّ مسجِدَ بني فلانٍ لَم يُصَلِّ فيهِ بعدُ؛فقالَ:لا أُحِبُّ أنْ أصلي فيهِ؛لأنَّهُ بُنِيَ على ضِرارٍ...)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/تفسيرُ سورَةِ التَّوبَةِ.

ويقولُ ابنُ العربيِّ(رحمَهُ اللهُ):(قَوْلُهُ:{وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ}:يَعْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا جَمَاعَةً وَاحِدَةً فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ،فَأَرَادُوا أَنْ يُفَرِّقُوا شَمْلَهُمْ فِي الطَّاعَةِ)آياتُ الأحكامِ/تفسيرُ سورَةِ التَّوبَةِ.

يقولُ ابنُ أبي حاتِمٍ(رحمَهُ اللهُ):(عَن عبدِ الرَّحمنِ بنِ زيدِ بنِ أسلَمَ في قولِ اللهِ:وتفريقاً بينَ المؤمِنينَ: يُفَرِّقونَ جماعَتَهُم؛لأنَّهُم كانوا يُصَلُّونَ جميعاً في مسجِدِ قباءٍ لِئَلَّا يُصَلِّي في مسجِدِ قباءٍ جميعُ المؤمِنينَ)

ويقولُ السَّمرقنديُّ(رحمَهُ اللهُ):(وللتَّفريقِ بينَ المؤمِنينَ لِكَي يُصَلِّي بعضُهُم في مسجدِ قباءٍ وبعضُهُم في مسجِدِهِم ، ولِيَجتَمِعَ النَّاسُ إلى مسجِدِهِم ويَتَفَرَّقَ أصحابُ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ))البحرُ المحيطُ/ تفسيرُسورَةِ التَّوبَةِ.

ويقولُ الإمامُ الجصَّاصُ(رحمَهُ اللهُ):(كانَ مرادُهُم التَّفريقُ بينَ المؤمِنينَ وأنِ يَتَحَزَّبوا فَيُصَلِّي حِزبٌ في مسجِدٍ وحزبٌ في مسجِدٍ آخَرَ لِتَختَلِفَ الكَلِمَةُ وتَبطُلَ الإلفَةُ والحالُ الجامِعَة)أحكامُ القرآنِ/ سورَةُ التَّوبَةِ

وصِفَةُ التَّفريقِ بينَ المؤمنينَ عَن طريقِ المساجِدِ:

إمَّا أنْ يُبنى المسجِدُ لِهذِهِ الغايَةُ ابتداءً كانَتْ تبني طائِفَةٌ مِن تلكَ الطَّوائِفِ الَّتي ذكَرناها مسجِداً لِنَفسِها للدَّعوَةِ إلى منهاجِهِم المنحرِفِ عَن دينِ اللهِ تَعالى في ذلِكَ المسجِدِ،فهذا مَسجِدٌ أُسِّسَ على ضِرارٍ مِن أوَّلِ يومِ حالُهُ حالُ المسجِدِ الأصلِ المذكورِ في القرآنِ الكريمِ.وإمَّا أنْ يُبنى على تقوىً ولكِن مِن غيرِ حاجَةٍ إلى بنائِهِ إلى جانِبِ مسجِدٍ مبنيٍّ على أساسِ تقوىً ولَم يَطرَأْ عَلَيهِ ضُرٌّ، فإنَّ هذا البناءَ الجديدَ يؤدّي إلى الفُرقَةِ بينَ المؤمِنينَ وهذِهِ إحدى غاياتُ بناءِ مسجِدِ ضِرارٍ،فلا يجوزُ شرعاً أنْ يُبنى مسجِدٌ وفي الحيِّ مسجِدٌ يكفي لأهلِ الحيِّ أو المنطِقَةِ أُسِّسَ على التَّقوى ولَم يَطرَأْ عَلَيهِ ضُرٌّ،فَمَن بَنى مسجِداً إلى جانِبِ مسجِدٍ مبنيٍّ قَبلَهُ ومِن غيرِ حاجَةِ المسلِمينَ إلى المسجِدِ الجديدِ فإنَّ المسجِدَ الجديدَ مسجِدٌ يؤدّي إلى التَّفريقِ بَينَ المؤمِنينَ،وهذِهِ صِفَةٌ مِن صِفاتِ مسجِدِ ضِرارٍ لاتجوزُ الصَّلاةُ فيهِ،فَعَلى المسلِمينَ أنْ يَتَّقوا اللهَ في أنفُسِهِم وفي المسلِمينَ فلايقدموا على عَمَلٍ شرعيٍّ يؤدّي إلى غايَةٍ غيرِ شرعيَّةٍ. وقد ذكَرنا الفتوى الَّتي ذكَرها الإمامُ القرطبيُّ (رحمَهُ اللهُ).

وهذِهِ الأموالُ الَّتي تُصرَفُ لِبناءِ المساجِدِ مِن غيرِ حاجَةٍ إليها لو أنَّها أُعطِيَتْ إلى بعضِ الأُسَرِ المسلِمَةِ الفقيرَةِ وأغنَوهُم لَتَحَوَّلَتْ حالُ تِلكَ الأُسَرِ بإذنِ اللهِ تَعالى مِنَ الفقرِ الى الغنى.

ومِمَّا يلاحَظُ هُنا مَدى إهتمامِ الشَّرعِ الحنيفِ بوحدَةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ وتوحيدِ صَفِّهِم ووحدَتِهِم على الحقِّ بحيثُ أنَّ أيَّ عَمَلٍ يؤدّي الى التَّفرقَةِ بينَهُم فإنَّهُ يُمنَعُ،وإنْ وجِدَ يُزالُ حَتَّى ولو كانَ مسجِداً يعبدُ اللهَ تَعالى فيهِ ويُذكَرُ.

ونحنُ نَتَكَلَّمُ عَن وحدَةِ صَفِّ المسلِمينَ وجَمعِ كَلِمَتِهِم إيَّاكَ أَيُّها الحبيبُ أنْ تَغتَرَّ بِدَعوَةِ إخوانِ مِصرَ وأتباعِهِم فإنَّهُم يُكثِرونَ مِن ذكرِ وحدَةِ الصَّفِّ وتوحيدِ الكَلِمَةِ؛لأنَّ هذِهِ دعوَةُ حقٍّ ولكِنْ أرادَ بِها إخوانُ مِصرَ واتباعُهُم الباطِلَ.فإنَّهُم يريدونَ أنْ يجمَعوا ويُوَحِّدوا بينَ كلِّ منتَسِبٍ إلى الإسلامِ وإنْ كانَ

رافضيّاً،أوصوفيّاً،أو مرجئيّاً،أوعلمانيّاً سواءً كانوا أفراداً،أو أحزاباً،ولاغرابَة فإنّهُم يعمَلونَ وفقَ القاعِدَةِ الَّتي وَضَعَها لَهُم حَسَنُ البَنَّا ويسَمِّيها يوسُفُ أعني القرضاوي بالقاعِدَةِ الذَّهبيَّةِ والَّتي تقولُ: لِنَعمَلَ فيما اتَّفَقنا عَلَيهِ وليَعذِرْ بعضُنا بعضاً فيما اختَلَفنا فيهِ !!!.

وعلى هذهِ القاعِدَةِ لامانِعَ لَدَيهِم مِن أنْ يَتَوَحَّدوا مَعَ كلِّ الفئاتِ الموجودَةِ في السَّاحَةِ تحتَ اسمِ المواطَنَةِ والبَلَدِ الواحِدِ ، ومَعَ النَّصارى تحتَ اسمِ الأُخوَّةِ في البَشَرِيَّةِ.

وهذِهِ المسأَلَةُ تُحَلُّ بإذنِ اللهِ تعالى عِندَما يُمَكِّنُ اللهُ تَعالى للمسلِمينَ وسَيَدرُسُ العلماءُ الرَّبَّانيُّونَ أوضاعَ تلكَ المساجِدِ وهُم سَيُقَرِّرونَ بإذنِ اللهِ تَعالى أيُّ المساجِدِ تَبقى.

الصِّفَةُ الرَّابعَة:( وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ )

وهذا الجزءُ معطوفٌ على(ضِراراً)فيكونُ تقديرُ الآيَةِ:والَّذينَ اتَّخذوا مسجِداً إرصاداً لِمَن حارَبَ اللهَ ورسولَهُ مِن قبلُ،أيْ أنَّ المسجِدَ بُنِيَ لأجلِ هذِهِ الغايَةِ مِن بينِ تلكَ الغاياتِ.

ومعنى الإرصادِ أيْ مكاناً للرَّصدِ،والرَّصدُ هو التَّرَقُّبُ والإنتِظارُ.

يقولُ ابنُ العربِيِّ(رحِمَهُ اللهُ):(قَوْلُهُ تَعَالَى{وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ}:يُقَالُ:أَرْصَدْتُ كَذَا لِكَذَا إذَا أَعْدَدْتَهُ مُرْتَقِبًا لَهُ)آياتُ الأحكامِ/سورَةُ التَّوبَة.

ويقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(والإرصادُ:الإنتظارُ؛تقولُ:أرصدتُ كذا إذا أعددتُهُ مرتَقباً لَهُ بِهِ.

قالَ أبو زيدٍ:يقالُ: رَصدتُهُ وأرصدتُهُ في الخيرِ،وأرصدتُ لَهُ في الشَّرِّ.

وقالَ ابنُ الأعرابِيّ:لا يقالُ إلَّا أرصدتُ،ومعناهُ ارتَقَبتُ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ التَّوبَة.

يقولُ الجَصَّاصُ(رحِمَهُ اللهُ):(قبل قالَ ابنُ عبَّاسٍ ومجاهِدٌ...إرصاداً لَهُ يعني مُتَرَقِّبِينَ لَهُ)آياتُ الأحكامِ /سورَةُ التَّوبَة. فالإرصادُ هو التَّرَقُّبُ والإنتِظارُ كما قالَ العلماءُ(رحِمَهُم اللهُ)والَّذي كانَ يقومُ بعمليَّةِ الرَّصدِ:هُم المنافِقونَ الَّذينَ في المدينَةِ وهُم بُناةُ مسجِدِ ضِرارٍ،أيْ اتَّخَذَ أولئكَ المنافِقونَ ذلِكَ المسجِدَ الَّذي بنوهُ إرصاداً أي إرتِقاباً وانتِظاراً لِقُدومِ مِن وَصَفَهُ اللهُ تعالى بأنَّهُ(حارَبَ اللهَ ورسولَهُ مِنْ قَبْلُ) الَّذي هو أبو عامِرٍ الفاسِقُ أو مَن يَنوبُ عَنهُ مِمَّن يُرسِلُهُم مِن بلادِ الرُّومِ.

يقولُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):يعني أبا عامِرٍ الرَّاهِبَ...فإنَّهُ كانَ قالَ للنَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):لا أَجِدُ قوماً يُقاتِلونَكَ إلَّا قاتَلتُكَ مَعَهُم؛فَلَم يَزَلْ يُقاتِلُهُ إلى يومِ حنينَ.فلَمَّا انهَزَمَتْ هوازِنُ خَرَجَ إلى الرُّومِ يَستَنْصِرُ،وأرسَلَ إلى المنافِقينَ،وقالَ:استَعِدُّوا بِما استَطَعتُم مِن قوَّةٍ وسلاحٍ،وابنوا مسجِداً فإنِّي ذاهِبٌ إلى قيصَرَ فآتٍ بجندٍ مِنَ الرُّومِ لأُخرِجَ محمَّداً مِنَ المدينَةِ؛فَبَنوا مسجِدَ الضِّرارِ...وقولُهُ تعالى:{مِنْ قَبْلُ}أي مِن قبلِ بناءِ مسجِدِ الضِّرارِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ التَّوبَة.

وقولُ أبي عامِرٍ لِمُنافِقي المدينَةِ ذَكَرَهُ الإمامُ الطَّبريُّ وابنُ كثيرٍ وابنُ أبي حاتمٍ والفَخرُ الرَّازي(رحِمَهُم اللهُ)في التَّفسيرِ.

فالغايَةُ الرَّابِعَةِ مِن بناءِ ذلِكَ المسجِدِ؛لِتَغطيَةِ تحرُّكاتِ أولئكَ المنافِقينَ في ترتيبِ أمورِهِم لِمُحارَبَةِ الرَّسولِ(ﷺ)والصَّحابَةِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم)فقد وَعَدَهُم أبو عامِرٍ الفاسِقُ بأنَّهُ سيأتي بالرُّومِ لإخراجِ الرَّسولِ (ﷺ)ومَن مَعَهُ مِنَ المدينَةِ،ومثلُ هذا الإتِّفاقِ يحتاجُ إلى تواصلٍ لِنقلِ أخبارِ الفاسِقِ الى المنافِقينَ،ولِنَقلِ أخبارِ المدينَةِ إلى الفاسِقِ،إلَّا أنَّ هذِهِ الحَرَكَةَ سَتَكونُ مكشوفَةٌ إنْ لَم يُوجِدوا لَها الغطاءَ الَّذي يَمنَعُ التِفاتَ الأنظارِ إليهِم وإلى تحرُّكاتِهِم واتِّفاقاتِهِم ولقاءاتِهِم فكانَ الحلُّ فيما اقترحَهُ عَلَيهِم الفاسِقُ أنْ يبنوا مسجِداً.

يقولُ الإمامُ الجصَّاصُ(رحِمَهُ اللهُ):(فَيَتَفاوضونَ فيما بينَهُم مِن غيرِ خوفٍ مِنَ المسلِمينَ؛لأَنَّهُم كانوا يَخلونَ فيهِ فلا يُخالِطُهُم فيهِ غيرُهُم) أحكامُ القرآنِ.

يقولُ ابنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(وَكَتَبَ إلى جماعَةٍ مِن قومِهِ...وأَمَرَهُم أنْ يَتَّخِذوا لَهُ مَعقِلاً يقدمُ عَلَيهِم فيهِ مَن يقدمُ مِن عندِهِ لأداءِ كُتُبِهِ ويكونَ مرصَداً لَهُ إذا قدمَ عَلَيهِم بعدَ ذلِكَ، فشَرَعوا في بناءِ مسجِدٍ مجاوِرٍ لِمَسجِدِ قباءٍ،فَبَنَوهُ وأحكَموهُ،وفرغوا مِنهُ قبلَ خروجِ النَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)إلى تَبوكَ)تفسيرُ سورَةِ التَّوبَة.

هل هذِهِ الصِّفَةُ طَرَأَتْ على مساجِدِ أهلِ السُّنَّةِ الآنَ ؟

في بدايَةِ السُّقوطِ كانَ الأمرُ واضِحاً جِدَّاً إلَّا أنَّ توالي العَمَليَّاتِ ودخولَ بعضِ أولئكَ الرؤوسِ دائرَةَ الخَطَرِ مِن قِبَلِ المجاهِدينَ دَفَعَهُم إلى الإنزواءِ والإبتِعادِ عَنِ الأنظارِ.

في بدايَةِ الأمرِ كانَتْ المساجِدُ محطَّاتٍ لقاءاتِ الأحزابِ كأفرادٍ وكقياداتٍ،فأيُّ مسجِدٍ مِن تلكَ المساجِدِ المصنَّفَةِ الَّتي ذكرناها سابِقاً إذا تَحَوَّلَ إلى مقرٍّ للحزبِ بشكلٍ رسميّ،أو بشكلٍ غيرِ رسميٍّ،وبشكلٍ علنيٍّ أو سرِّيٍّ،ولَهُم قياديُّونَ يوجِّهونَهُم مِن خارجِ المسجِدِ في الحكومَةِ الطَّاغوتيَّةِ في بغدادَ،أو في الحكوماتِ المحلِّيَّةِ،أو مِن مقرَّاتِ الحزبِ،وحركاتُ أهلِ المسجِدِ مُتَوَقِّفَةٌ على التَّعليماتِ الَّتي تأتيهِم مِن تلكَ القياداتِ،ومن في المسجِدِ يَتَرَصَّدونَ قدومَ أولئكَ لِيَتَلَقَّوا مِنهُم التَّوجيهاتِ للعَمَلِ على المدى القريبِ أو على المدى البعيدِ فإنَّ هذا المسجِدَ قد دَخَلَتْهُ صِفَةٌ مِن صِفاتِ مسجِدِ(ضِرارٍ)وما أشبَهَ أولئِكَ القياديِّينَ الَّذينَ يوجِّهونَ أفرادَهُم المتواجِدينَ في المسجِدِ؛لِمُحارَبَةِ المجاهِدينَ في سبيلِ اللهِ مِن أهلِ السُّنَّةِ،ولِمُحارَبَةِ ما يَدينونَ بِهِ مِنَ الدِّينِ الحنيفِ،أقولُ ما أشبَهَ هؤلاءِ بمنافقي المدينَةِ وما أشبَهَ أولئِكَ بأبي عامِرٍ الفاسِقِ.

قد يُقالُ:هل محارَبَةُ الإرهابيِّينَ(المجاهِدينَ)يخرِجُ المسلِمَ مِنَ الإسلامِ،ويحوِّلُ المسجِدَ إلى مسجِدِ ضِرارٍ ؟

نعم إذا كانَ المجاهِدونَ يجاهِدونَ؛لإخراجِ الكافِرِ الصَّائلِ فَمَن أعانَهُم على المجاهِدينَ بإسمِ محارَبَةِ الإرهابِ فقد خَرَجَ مِنَ المِلَّةِ كما مَرَّ مَعَنا،وما أكثَرَ المساجِدَ الَّتي كانوا يعمَلونَ مِن خلالِها.

بعدَ هزيمَةِ الكافِرِ الصَّائلِ فإنَّ المجاهِدينَ عَمِلوا ويَعمَلونَ على إعادَةِ الدَّولَةِ الإسلاميَّةِ وإقامَتِها والَّتي أعلَنوا عنها سابِقاً،فَمَن أعانَ الدَّولَةَ الرَّافضيَّةَ،والحكومَةَ الَّتي تَحكُمُ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ على المجاهِدينَ الَّذينَ يُجاهِدونَ؛لِتَحكيمِ شَرعِ اللهِ تَعالى فقد خَرَجَ مِنَ المِلَّةِ؛لأنَّ هذِهِ الحكومَةَ الصَّفويَّةَ حكومَةٌ مُمتَنِعَةٌ بشوكَةٍ تَمنَعُ تَحكيمَ شَرعِ اللهِ تَعالى فَمَن أعانَهُم فإنَّهُ مِنهُم،وحُكمُ الفِئَةِ المُمتَنِعَةِ عَن شرعِ اللهِ تَعالى بشوكَةٍ واضِحٌ،فإنَّ الصَّحابَةَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم)وبالإجماعِ حَكَموا بِرِدَّةِ مَنِ امتَنَعَ بشوكَةٍ عَن أداءِ الزَّكاةِ.

هل مَن يقدمُ مِن خارِجِ المنطقَةِ إلى المنطقَةِ ويلتَقي بأتباعِهِ في المسجِدِ يجعَلُ القادِمَ؛محارِباً للهِ ورسولِهِ مِن قبلُ؟

إنْ كانَ القادِمُ عضواً في حزبٍ مشارِكٍ في الحكومَةِ الطَّاغوتيَّةِ،أو كانَ عضواً في الحكومَةِ الطَّاغوتيَّةِ فإنَّهُ محارِبٌ للهِ ولِرَسولِهِ مِن قبلُ،ومحارِبٌ لِمَن يريدُ تحكيمَ شَرعِ اللهِ تَعالى،فإنْ كانَ يلتَقي بأتباعِهِ في المسجِدِ ليوجِّهَهُم،وليَعلَمَ مِنهُم أخبارَ منطقَةِ تواجُدِ المسجِدِ،فإنَّ المسجِدَ مسجِدُ ضرارٍ.

فإذا وَقَفتَ على مسجِدٍ فيهِ هذِهِ الصِّفَةُ فالتَزِمْ أمرَ اللهِ تَعالى إليكَ أيُّها المسلِمُ:(لا تَقُمْ فيهِ أبداً).

هَل وجودُ الجواسيسِ وعيونِ المرتَدِّينَ في المسجِدِ يُدخِلُهُ في بابِ(وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ)؟

يقيناً:لا، وجهُ الشَّبَهِ بينَهما أنَّ كِلا الفريقَينِ اتَّخذوا المسجِدَ مكاناً للرَّصدِ إلَّا أنَّهُم اختَلَفوا فيمَن يرصدونَ أيْ يرقبونَ وينتَظِرونَ،أهلُ مسجِدِ ضرارٍ يرقبونَ وينتَظِرونَ قدومَ مَن حارَبَ اللهَ ورسولَهُ مِن خارِجِ المسجِدِ،أمَّا الجواسيسُ وأشباهُهُم فإنَّهُم يرصُدونَ مَن آمَنَ باللهِ وبرسولِهِ(ﷺ)في داخِلِ المسجِدِ فلا يؤثِّرُ وجودُ الجواسيسِ وعيونُ الكفَّارِ والمرتَدِّينَ على المسجِدِ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ ولا في الصَّلاةِ فيهِ.

هل يُشتَرَطُ أنْ تكونَ الصِّفاتُ الأربَعَةُ موجودَةً في المسجِدِ ليُعَدَّ مسجِدَ ضرارٍ أم يكفي أنْ تدخُلَ في المسجِدِ صِفَةٌ واحِدَةٌ مِن تلكَ الصِّفاتِ؟

يكفي توفُّرُ صِفَةٍ واحِدَةٍ مِن تلكَ الصِّفاتِ في الحكمِ على المسجِدِ بأنَّهُ بُنِيَ على ضرٍّ أو بُنِيَ على تقوىً وطَرَأَ عَلَيهِ(ضرٌّ).وقد مَرَّ مَعَنا قولُ الإمامِ القرطبيِّ الَّذي يوجِبُ هَدمَ المسجِدِ الَّذي بُنِيَ مِن غيرِ حاجَةٍ إلى جانِبِ مسجِدٍ آخَرَ،ولايُجيزُ الصَّلاةَ فيهِ إنْ لَم يهدَمْ، فهذا حكمٌ على المسجِدِ بأنَّهُ ضرارٌ بتوفُّرِ صِفَةٍ واحِدَةٍ فقط مِن صِفاتِ مسجِدِ ضرارٍ.

إذا يكفي أنْ يكونَ في المسجِدِ صِفَةٌ واحِدَةٌ مِن صفاتِ مَسجِدِ ضرارٍ؛ليُعتَبَرَ المسجِدُ مسجِداً قد طَرَأَ عَلَيهِ ضرٌّ ولا تَجوزُ الصَّلاةُ فيهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو(رضي الله عنهما)أَنَّ النَّبِيَّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قَالَ:(أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ)رواهُ الإمامُ البخاريُّ(رحمَهُ اللهُ).

فإذا اجتَمَعَتْ الصِّفاتُ الأربَعُ فهذا مسجِدُ ضرارٍ خالِصٍ،وإذا وجِدَتْ فيهِ صِفَةٌ ففيهِ خصلَةٌ مِن ضرارٍ حتَّى تزالَ مِنهُ تلكَ الصِّفَةُ.

كيفَ يُصَلِّي المسلِمُ في مسجِدٍ يَتَهَجَّمُ فيهِ الخطيبُ والإمامُ على أفضلِ عبادِ اللهِ على وجهِ الأرضِ الآنَ ،العبادِ الَّذينَ يضحُّونَ بالغالي والنَّفيسِ لِنُصرَةِ دينِ اللهِ تَعالى،يعرِّضونَ أنفُسَهُم وأهليهِم وذويهِم للقتلِ والتَّشريدِ والإعتقالِ والتَّنكيلِ والجراحِ كلُّ ذلكَ فقط؛لِتكونَ كلِمَةُ اللهِ هي العليا،وأنْ ينقادَ النَّاسُ لِشَرعِ اللهِ تَعالى لا لِشَريعَةِ الشَّيطانِ؛قالَ تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)،( فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ ...).

وفي الوقتِ الَّذي يُشَنِّعونَ فيهِ على عبادِ اللهِ المجاهِدينَ،تَجِدُهُم يَتَوَدَّدونَ إلى الكافِرِ الصَّائِلِ وينصرونَهُ وينتَصِرونَ بهِ!!

وتراهُم يعمَلونَ بكلِّ ما أوتوا لِتَرسيخِ أركانِ الدَّولَةِ الرَّافضيَّةِ،هذِهِ الدَّولَةُ الَّتي هي أشَدُّ على الإسلامِ والمسلمينَ مِن كلِّ الفئاتِ،وإنْ كانَ اليهودُ والمشركونَ أشَدَّ النَّاسِ عداوَةً للمسلِمينَ فإنَّ الرَّافِضَةَ قد جَمَعوا بينَهُما في عدائِهِم لأهلِ السُّنَّةِ،هذِهِ الدَّولَةُ الَّتي لاتَتَوانى في التَّنكيلِ بِهِم وبشبابِ أهلِ السُّنَّةِ قتلاً وإعتِقالاً وتعذيباً وحكماً بالقتلِ أو بالسِّجنِ وبِمَدياتٍ مختَلِفَةٍ على إعترافاتٍ انتُزِعَتْ مِنهُم بالإكراهِ وتحتَ أقسى أنواعِ التَّعذيبِ،وهُم ليسَ فيهِم مِمَّا نُسِبَ إليهِم مِنَ التُّهَمِ شيءٌ غيرُ أنَّهُم مِن أهلِ السُّنَّةِ أو مِمَّن ينتَسِبونَ إليهِم،هذِهِ هي تُهمَتُهُم الحقيقيَّةُ،وكلُّ الَّذي يُفعَلُ بِهِم لأنَّهُم كذلِكَ،وتَجِدُ الخطباءَ وما يُسَمَّونَ بالدُّعاةِ ألسِنَتُهُم رطبَةٌ بالثَّناءِ على تلكَ الدَّولَةِ الرَّافضيَّةِ الفاسِدَةِ المفسِدَةِ وأنَّهُم أخوَةٌ وأنَّ الإرهابيّينَ يعمَلونَ على التَّفريقِ والإيقاعِ بينَهُم وبينَ الرَّافِضَةِ!!

أتُصَلِّي في مسجِدٍ هذِهِ حالُ خطبائِها وأئِمَّتِها؟

أتُصَلِّي في مسجِدٍ يُدعى فيهِ إلى الكفرِ باللهِ تَعالى وبرسولِهِ(ﷺ)،وقد تَبَيَّنَ لَكَ بعضُ الكفريَّاتِ الَّتي دُعِيَ إليها المسلِمونَ مِن تلكَ المساجِدِ،بل قد تكونُ أنتَ مِن ضحاياهُم،وإنْ لَم تَتَدارَكْ نفسَكَ وتَتُبْ إلى اللهِ تَعالى عَمَّا أقحَموكَ فيهِ مِنَ الرِّدَّةِ فاعلَمْ أنَّكَ لَن تموتَ على دينِ الإسلامِ،ولا على مِلَّةِ رسولِ اللهِ (ﷺ). كفاكَ انخِداعاً بهؤلاءِ وتَجاهلاً للأقوالِ والأحكامِ المبنيَّةِ على أُسُسٍ شرعيَّةٍ الَّتي ذكرتُها لَكَ. فواللهِ إنَّنا أخوفُ النَّاسِ في الدِّماءِ وفي الأموالِ وما أقدَمنا على أمرٍ إلَّا بعدَ أنْ تَبَيَّنَ لنا وجهُ الشَّرعِ الحنيفِ فيهِ، فواللهِ إنَّ مَن غَرَّرَ بِكَ ودَفَعَكَ إلى موطِنِ الرِّدَّةِ أرادَكَ لِدُنياهُ طوالَ السِّنينَ،ما الَّذي فَعَلوهُ لَكُم ما الَّذي غَيَّروهُ مِن حياتِكُم وما الَّذي انجزوهُ لَكُم؟ إنَّ المحصِّلَةَ الوحيدَةَ لِدُخولِكَ الرِّدَّةَ: هي المكاسِبُ المادِيَّةُ الَّتي ينالُها أعضاءُ الحكومَةِ بحكمِ المناصِبِ الَّتي احتَلُّوها مِن راتِبٍ إلى سَرِقَةٍ إلى نَفعِ ذويهِم وأقاربِهِم، وأعلَمْ يا أخا الإسلامِ أنَّ هؤلاءِ الرُّويبِضَةِ سَيَتَبَرَّؤونَ مِنكَ في الآخِرَةِ؛لأنَّهُم أرادوكَ لِدُنياهُم،فَبِعتَ آخِرَتَكَ لأجلِهِم!!

ونحنُ حريصونَ على آخرَتِكَ أنْ تُضيّعها أكثرَ مِن حرصِكَ أنتَ علَيها،وحريصونَ على دُنياكَ حتَّى تكونَ في مرضاةِ اللهِ تعالى،وأنْ تنالَ الحقَّ الَّذي لَكَ دونَ أنْ تَفقِدَ شيئاً مِنَ العِزَّةِ الَّتي جَعَلَها اللهُ تَعالى لَكَ،فاحذَرْ يا أخا الإسلامِ مِن كلِّ مَن ذَكرناهُم،وإيَّاكَ أنْ ترتادَ مسجِداً فيهِ شيءٌ مِن صِفاتِ مسجِدِ ضرارٍ فتُخالِفَ أمرَ اللهِ تَعالى فتَهْلَكَ.

هل يسعُنا مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرعيَّةِ أنْ نَدَعَ الصَّلاةَ في المساجِدِ الَّتي فيها صِفَةُ ضرارٍ فلا نُصَلِّي فيهِ لا جمعَةً ولا جماعَةً ؟

نعم إنْ لَم تَجِدْ مسجِداً لَيسَ فيهِ شيءٌ مِن صِفاتِ مسجِدِ ضرارٍ عَلَيكَ أنْ تَدَعَ الصَّلاةَ في كلِّ تلكَ المساجِدِ؛لأنَّ الَّذي قالَ لَكَ:( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ )قد قالَ لَكَ:(لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً)فتكونُ هذِهِ الآيَةُ مخصَّصَةً لِتلكَ الآيَةِ،أيْ عَلَيكَ أنْ تَسعى للصَّلاةِ في المساجِدِ إلَّا إذا كانَ مسجِداً ضِراراً فلا تُصلِّ فيهِ أبداً.

والرَّسولُ(ﷺ) المبلِّغُ عَنِ اللهِ تعالى والَّذي حَثَّ على كثرَةِ الخُطى إلى المساجِدِ:عَن أبي هُريرَةَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)قالَ:قالَ رسولُ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):( عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَرْفَعُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ الدَّرَجَاتِ وَيُكَفِّرُ بِهِ الْخَطَايَا إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ )رواهُ الإمامُ أحمَدُ وإسنادُهُ صحيحٌ على شَرطِ مسلِمٍ(رحمَهُما اللهُ).

فقد أمَرَ بهدمِ ذلِكَ المسجِدِ وما كانَ يَمُرُّ مِن طريقِ ذلِكَ المسجِدِ بعدَ ذلِكَ.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(وقد رويَ أنَّ رسولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)لَمَّا نَزَلَتْ هذِهِ الآيَةُ كانَ لا يَمُرُّ بالطَّريقِ الَّذي فيهِ المسجِدُ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ / سورَةُ التَّوبَة.

وإنَّ في تركِ الصَّلاةِ خلفَ هؤلاءِ نجاتَكَ مِن دعواتِهِم الكفريَّةِ.فالكثيرُ مِن روَّادِ المساجِدِ الَّذينَ ارتدُّوا عَن دينِ اللهِ تَعالى كانَ بسبَبِ خُطباءِ الفتنَةِ أولئكَ، الدُّعاةُ على أبوابِ جَهَنَّمَ،وقد عَلِمتَ بعضَ مواطِنِ الرِّدَّةِ الَّتي أقحموكَ وأقحموا المسلِمينَ فيها.( وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ).

إنَّ هؤلاءِ المنافِقينَ الَّذينَ فَضَحَ اللهُ تَعالى سرائِرَهُم ونيَّاتِهِم الحقيقيَّةَ في بناءِ ذلِكَ المسجِدِ وعَلِمَ المسلِمونَ مِن أمرِهِم ماعَلِموا،أرادوا أنْ يكذِّبوا الوحيَ الرَّبَّانِيَّ فقالوا مُعَزِّزينَ كَذِبَهُم بالحلِفِ باللهِ:(إنْ أَرَدْنا إِلَّا الْحُسْنَى)أيْ ما بَنَيْنا هذا المسجِدَ إلَّا لِذَوي الحاجَةِ وللضُّعفاءِ وللصَّلاةِ في الليلَةِ المطيرَةِ الشَّاتيَةِ؛وكي لاتَفوتَنا صَلاةٌ في جماعَةٍ،وهذِهِ حالُ المنافِقينَ في الدُّنيا يكذِبونَ ويحلِفونَ باللهِ على الكَذِبِ كما في هذِهِ الآيَةِ!وكذلِكَ حالُهُم في الآخِرَةِ؛قالَ تَعالى:( يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ۚ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ )

فائدَةٌ مهمَّةٌ جدَّاً جِدَّاً:

إنَّ هذِهِ الصِّفاتِ الَّتي ذكرناها لِمَساجِدِ ضرارٍ مِن كتابِ اللهِ تَعالى،وعلى ضوءِ فَهمِ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ فإنَّها لاتُنَزَّلُ إلَّا على المسجِدِ الَّذي فيهِ تلكَ الصِّفَةُ ممَّن هو مُتَيَقِّنٌ مِنها،وأنا أبرىءُ إلى اللهِ تَعالى مِن كلِّ مَن يُعَمِّمُ ما قلناهُ على كلِّ المساجِدِ دونَ الوقوفِ بدِقَّةٍ على الصِّفَةِ ووجودِها في المسجِدِ ، فهذِهِ الأحكامُ لا تَنزِلُ إلا على المسجِدِ الَّذي أنتَ على علمٍ بحالِها عَن كثَبٍ،ومُتَيَقِّنٍ مِن وجودِ صِفَةِ ضرارٍ فيهِ.

أمَّا المساجِدُ الَّتي لانَعرِفُ عَن حالِها شيئاً فهي مساجِدُ مستورَةُ الحالِ،يجوزُ للمسلِمِ أنْ يُصَلِّي فيها دونَ أنْ يسألَ عَن حالِ المسجِدِ ودونَ أنْ يَتَحَرَّى،لكِنْ إنْ تَبَيَّنَ لَهُ شيءٌ مِن تلكَ الصِّفاتِ في مسجِدٍ مِنَ المساجِدِ فعَلَيهِ أنْ يمتَنِعَ عَنِ الصَّلاةِ فيهِ.

مسجِدٌ بُنِيَ على الرِّياءِ:

هُناكَ مساجِدُ تُبنى على الرِّياءِ،كيفَ نُثبِتُ ذلِكَ؟وما حُكمُ هذِهِ المساجِدِ؟ وما حُكمُ الصَّلاةِ فيها؟

قالَ تَعالى:( لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ )،والمسجِدُ الَّذي لَم يُؤَسَّسْ على التَّقوى إمَّا أنَّهُ مسجِدُ ضرارٍ أو مسجِدُ رياءٍ.

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(قالَ علماؤنا:وكلُّ مسجِدٍ بُنِيَ على ضرارٍ أو رياءٍ وسمعَةٍ فهو في حكمِ مسجِدِ الضِّرارِ لاتَجوزُ الصَّلاةُ فيهِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ التَّوبَة.

(وقيلَ:كلُّ مسجِدٍ بُنِيَ مباهاةً أو رياءً وسمعَةً أو لِغَرَضٍ سوى ابتغاءِ وجهِ اللهِ أو بِمالٍ غيرِ طَيِّبٍ،فهو لاحِقٌ بمسجدِ الضِّرارِ)الكشَّافُ عَن حقائِقِ التَّرتيلِ وعيونُ الأقاويلِ في وجوهِ التَّأويلِ/ سورَةُ التَّوبَة.

والمسجِدُ الَّذي بُنِيَ على الرِّياءِ وأعني بذلِكَ المساجِدَ الَّتي بناها الرَّئيسُ العراقيُّ السَّابِقُ وكلُّ مسجِدٍ يبنيهِ طاغوتٌ مِن هؤلاءِ الطَّواغيتِ الَّذينَ يحكمونَ البلادَ بدينِ الدِّيمقراطيَّةِ وبالقوانينِ الوضعيَّةِ.

وقد يُقالُ:إنَّ الرِّياءَ مِن أعمالِ القلوبِ فكيفَ يُمكِنُ أنْ نحكُمَ على أعمالِ الآخرينَ بأنَّها أعمالٌ مبعَثُها الرِّياءُ؟ إنَّ مِن علاماتِ معرفَةِ الرِّياءِ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ:مخالَفَةُ القولِ للعَمَلِ مخالَفَةً واضِحَةً بَيِّنَةً لا يُختَلَفُ فيها ولا يَقبَلُ الإحتمالُ:فَمَن قالَ قولاً ثمَّ كذَّبَ فعلُهُ قولَهُ فإنَّ هذِهِ علامَةٌ على عَدَمِ صلاحِ قلبِهِ، أيْ ما يظهَرُ على الجوارِحِ دليلٌ على ما في القلبِ؛قالَ تَعالى:(وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ)،عن النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:(...أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)رواهُ البخاريُّ ومسلِمٌ.

أمَّا ما هي العلاماتُ الَّتي تَدُلُّ على أنَّ تلكَ المساجِدَ قد بناها ذلِكَ الرَّجُلُ على الرِّياءِ:

١ـ عقيدَةُ الرَّئيسِ العراقيِّ السَّابِقِ كانَتْ عقيدَةً قوميَّةً(البَعثَ)يوالي على أساسِها،ويُقرِّبُ ويحابي ويعادي ،بل ويحكُمُ بالإعدامِ على مَن يَمُسُّ تلكَ العقيدَةَ ويعذِّبُ ويسجِنُ،وقد ماتَ وهو على تلكَ العقيدَةِ،وعقيدَةُ البعثِ عقيدَةٌ كفريَّةٌ منشأً وتأصيلاً.ومِنَ الثَّابِتِ أنَّهُ ماحَكَمَ يوماً بشرعِ اللهِ تعالى في سَنَةٍ مِن سنواتِ حكمِهِ الَّتي بَلَغَتْ ما ينوفُ على الثَّلاثينَ سَنَةً،بل كانَ مِن أشَدِّ النَّاسِ على أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ وانتهى بِهِ الأمرُ في نهايَةِ المطافِ أنْ سَخَّرَهُ اللهُ تَعالى وبدأَ يَتَعاطَفُ مَعَ الدِّينِ،فكانَتْ مِن حَمَلاتِهِ الأَخيرَةِ: الحملَةُ الإيمانيَّةُ الوطنيَّةُ.وأرخى الحبلَ لِدينِ أهلِ التَّصَوُّفِ فأصبَحَ هو الدِّينُ السَّائِدُ في البَلَدِ عَن طريقِ ربطِهِم بأحَدِ أزلامِهِ:عزَّة إبراهيم الدُّوري فزادَ على نَتانَةِ البعثِ خرافَةَ التَّصَوُّفِ ، وأصبَحَ الصُّوفيُّ هو الوجهُ الَّذي يُمَثِّلُ الإسلامَ وهو المُقَدَّمُ في العِلمِ والخُطَبِ والإمامَةِ ، وقد أعانَهُم أولئكَ على تشخيصِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ بحكمِ معرفَتِهِم بمنهاجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ فكانَ الخطيبُ يُعزَلُ بإشارَةٍ مِن هؤلاءِ،بل أصبَحَ خطباءُ أهلِ التَّصَوُّفِ أهلَ البِدَعِ قولُهُم مُقَدَّمٌ على تقاريرِ الجهازِ الحزبيِّ والأمنيِّ والإستخباراتيِّ٠وما ذلِكَ بغريبٍ فإنَّ كُلَّ الطَّواغيتِ في نهايَةِ أمرِهِم يَتَمَسَّحونَ بالدِّينِ أيَّ دينٍ كانَ والشَّرطُ الأساسُ في ذلِكَ الدِّينِ الَّذي يَتَمَسَّحونَ بِهِ ، أنْ لايُشَكِّلَ خَطَراً على وجودِهِم وكراسيهِم ٠

هذِهِ حقيقَةُ الرَّجُلِ ومِن خلالِ هذا الواقِعِ أسْهَمَ في بناءِ المساجِدِ فَبَنى في كُلِّ محافَظَةٍ مسجداً ضخماً وبَنى في الأقضِيَةِ أيضاً ٠

٢ـ مراقَبَةُ المساجِدِ ومِن بَيْنِها المساجِدُ الَّتي بَناها:وأَعني بذلِكَ شبابَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ وتشخيصِهِم ،وكانَتْ المتابَعَةُ تَتِمُّ مِن خلالِ المسؤولِ الحزبيِّ المكلَّفِ بمراقَبَةِ المسجِدِ،وهذا كانَ يُعرَفُ بسهولَةٍ؛لأَنَّهُ في الأصلِ تَجِدُهُ تارِكَ صلاةٍ ومعروفٌ بانتمائِهِ الحزبيِّ في منطقَتِهِ،وإنْ لَم يَكُنْ تارِكَ صلاةٍ فهو ليسَ مِنَ المواضبينَ على الصَّلاةِ في المسجِدِ،وفَجأةً تَرى أنَّ ذلِكَ الرَّفيقَ في حزبِ البعثِ أَصبَحَ مِن روادِ المسجِدِ يُصَلِّي الأوقاتَ الخمس،وإلى جانِبِ هذا تَجِدُ رجلَ الأمنِ المكلَّفَ بِمُتابَعَةِ المسجِدِ ومعروفٌ مَدى فسادِ هذِهِ الفِئَةِ في ذلِكَ الوقتِ،وأحياناً كانَ يُصَلِّي في المسجِدِ،أمَّا مُتابَعَتُهُ للمسجِدِ فعلى طَريقَةِ الأمنِ في العَمَلِ مِن خلالِ الوكلاءِ الَّذينَ يُجَنِّدونَهُم مِن أهلِ المسجِدِ،وقد عَلِمنا بَعدَ سقوطِ دولَتِهِم ومِن خلالِ أوراقِ دائِرَةِ الأمنِ أنَّ مِنَ الوكلاءِ مَن كانَ يَتَوَلَّى الآذانَ في المسجِدِ ومِنهُم مَن كانَ إماماً يؤمُّ المسلِمينَ ومِنهُم الخطباءُ. فَكَمْ مِن شابٍ مسلِمٍ انتَهى بِهِ الأمرُ إلى دهاليزِ السُّجونِ المظلِمَةِ لا لِشَيءٍ إلَّا لأنَّ أجهِزَةَ البعثِ علموا مِنهُ أَنَّهُ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ ، وقد نالَنا مِنهُم ما نالَنا وللهِ الحمدُ وباسمِ الوهَّابِيَّةِ الَّتي كانَتْ تُهمَةَ أهلِ السُّنَّةِ في ذلِكَ الوقتِ ، وكانَ مِن نتائِجِ تلكَ المتابَعَةِ وذلِكَ التَّشخيصِ أن أُمِروا بحلقِ لِحى مَن شَخَّصوهُ مِن شَبابِ أهلِ السُّنَّةِ ، وما كانوا يَترُكونَ أحَدَنا بعدَ الإستدعاءِ إلَّا أنْ توافِقَهُم على أنَّكَ سَتحلِقُ لِحيَتَكَ بالموسِ وقد استُدعيتُ للمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عِندَما رأوا أنِّي ما استخدَمتُ الموسَ وإنَّما خَفَّفْتُ مِن لِحيَتي حَتَّى باتَتْ كَلِحيَةِ إخوانِ مِصرَ وأتباعِهِم ، إلَّا أنَّ ذلِكَ لَم يُرضِهِم فاستُدعيتُ مَرَّةً أخرى وبعدَ لِقاءٍ طويلٍ وأخذٍ وردٍّ ، كانَ آخِرَ ما تلَفَّظَ بِهِ المسؤولُ الحزبيُّ أنَّهُ أصدَرَ أمراً إلى الجالِسينَ مِن أعوانِهِ وهُم المتَنَفِّذونَ في المنطِقَةِ فقالَ : بَعدَ أنْ ينزِلَ مِن عندِنا إذا رأيتُموهُ ولَم يَحلِقْ لِحيَتَهُ بالموسِ خُذوهُ وسَلِّموهُ إلى الشُّعبَةِ الخامِسَةِ دونَ أن تَرجِعوا إليَّ ٠

ومُنِعنا مِنَ الخطابَةِ ومُنِعنا حَتَّى مِنَ الآذانِ ومُنِعنا مِنَ الصَّلاةِ في بعضِ المساجِدِ وما ذَكَرتُ ما نالَنا مِنهُم ونسألُ اللهَ تعالى أن يؤجِرَنا وأنْ لا يحرِمَنا أجرَ ما نالَنا مِنَ البعثيّينَ ، أقولُ ما ذَكَرتُ ما ذَكَرتُ إلَّا لأُدَلِّلَ بأقربِ شاهِدٍ(مِن نفسي)على تَعامُلِ البعثيّينَ مَعَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ،وأعوذُ باللهِ مِن تزكِيَةِ النَّفسِ والرَّسولُ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)ذَكَر بعضَ مالاقاهُ مِن قريشٍ.

عَنْ عَائِشَةَ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)،قَالَتْ:قُلْتُ:يَارَسُولَ اللَّهِ،هَلْ مَرَّ عَلَيْكَ يَوْمٌ أَشَدُّ مِنْ يَوْمِ أُحُدٍ؟ قَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكِ شَرًّا،وَأَشَدُّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلَ بْنِ كُلالٍ،فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ فَانْطَلَقْتُ،وَأَنَا حَزِينٌ حَتَّى بَلَغْتُ قَرْنَ الثَّعَالِبِ...)مسند أبي عوانه ٩١/٨.وكذلِكَ الصَّحابَةُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم)ومِن بعدِهِم.ولا تفوتُني الإشارَةُ في هذا المقامِ أنَّ لِحيَةَ أهلِ الإرجاءِ الطَّويلَةَ الموافِقَةَ للسُّنَّةِ ماكانَتْ تزعِجُ البعثيّينَ،وكذلِكَ لِحيَةُ اليزيديِّ.وكذا لايفوتُني في هذا المقامِ مِن أنْ أنوِّهَ أيضاً إلى أنَّكَ إذا سَمِعتَ أنَّ بعضَ أعضاءِ حزبِ إخوانِ مِصرَ في العراقِ وأنَّ بعضَ أعضاءِ الحزبِ ٠٠٠ العراقيِّ نالَهُم ما نالَنا مِنَ البعثيّينَ فلا تغترَّ بِهِم،فإنَّ هؤلاءِ دينُهُم دينُ المتَغَيِّراتِ وحسبُكَ مِنهُم وإنْ كانَ البعثيّونَ نالوا مِنهُم فإنَّهُم بعدَ سقوطِ دولَةِ البعثيّينَ كانوا مِن أشَدِّ المدافِعينَ عَنهُم وراجِعوا إن شئتُم اللقاءَ الخاصَ بمحسن عبد الحميد الَّذي أجرتهُ مَعَهُ جريدَةُ المدى،وهذِهِ اللقاءاتُ كانَتْ تُنشَرُ كُلَّ خميسٍ وقد قَرَأتُها إلَّا أنَّني لا أَتَذَكَّرُ التَّاريخَ والعَدَدَ،ومَن أرادَ أنْ يَتَأَكَّدَ فإنَّهُ سَيَصِلُ بإذنِ اللهِ تعالى،وسبَبُ تَمَاهُلي في هذا الأمرِ وعدَمِ توثيقِهِ؛لأنَّ وقتي أعَزُّ مِن أنْ أُضَيِّعَهُ في مسألَةٍ باتَتْ مِنَ الواضحاتِ وهؤلاءِ لا يساوونَ عندي قلامَةَ ظفرٍ فدونَكُم والجريدَة.

هذا هو واقِعُ مساجِدِ أهلِ السُّنَّةِ في العراقِ في زمَنِهِ ، وكانَ الشَّابُ الَّذي يُلقى عَلَيهِ القبضُ لِسَبَبٍ مِنَ الأسبابِ يُسألُ : أتُصَلِّي ؟ فإنْ قالَ : نعم ، يسألُ بعدَها مباشَرَةً : في أيِّ مسجِدٍ ؟ وعلى ضوءِ الإجابَةِ يكونُ التَّشديدُ والتَّخفيفُ في التَّحقيقِ والمؤاخَذَةِ ، فالصَّلاةُ عِندَ أجهِزَةِ الأمنِ والإستخباراتِ في بعضِ المساجِدِ تُهمَةٌ وقرينَةٌ على اتِّجاهِ ذلِكَ المسلِمِ ، مِن خلالِ ذلِكَ الواقِعِ المعاشِ كانَ ذلِكَ الطَّاغوتُ يبني المساجِدَ ٠

٣ـ عدمُ حكمِهِ بما أنزَلَ اللهُ تعالى : أيبني مسجداً للهِ وهو لا يحكُمُ بشريعَةِ اللهِ تعالى ؟

أيبني مسجداً للهِ ويحارِبُ مَن يعرِفُهُم أنَّهُم مِن عبادِ اللهِ ويقتُلُهُم ويسجِنُهُم ؟

وللعلمِ فإنَّ البعثيّينَ أعداءُ اللهِ والدِّينِ كانوا يعرفونَ أهلَ السُّنَّةِ عَن غيرِهِم مِنَ الفِرَقِ الإسلامِيَّةِ ، فكانوا على عِلمٍ أنَّ الصُّوفيَّةَ لا يُشَكِّلونَ عَلَيهِم خَطراً إلَّا ما كانَ مِن انقلابِ الكسنزانيِّ عَلَيهِم ووقوفِهِ مَعَ الصَّليبيّينَ مؤخَّراً قبيلَ سُقوطِ نظامِ صدَّام،والمرجِئَةُ كذلِكَ وأخطأوا في حساباتِهِم مَعَ الحزبِ ٠٠٠العراقيِّ فإنَّ هؤلاءِ كانَ يُمكِنُ أنْ يَقِفوا مَعَهُم ويؤازِروهُم ويساندوهُم لولا أنَّهُم وضعوهُم في خانَةِ الأعداءِ وتعامَلوا مَعَهُم على هذا الأساسِ ، والعلَّةُ في ذلِكَ أنَّ الحكَّامَ لا يحسِبونَ لإخوانِ مِصرَ ولا لأذنابِهِم أيَّ حسابٍ ولكِن يخشونَ مِمَّن يخرجونَ مِن تحتِ خيمَتِهِم وهُم كثيرونَ فإنَّ هؤلاءِ المنشَقّينَ عَنِ النَّهجِ الإخوانيِّ العلمانيِّ هُم الَّذينَ يُشَكِّلونَ الخَطَرَ ٠

٤- في العِراقِ الحاكِمُ الَّذي يَترُكُ ذِكراً مَن يَترُكُ أثَراً يذكُرُهُ الأجيالُ بِهِ عبرَ التَّاريخ ، وتَبقى تِلكَ الآثارُ شاهِدَةً على مِن بناها وهي مُتَمَثِّلَةٌ في القصورِ والبِناياتِ الغريبةِ والتَّماثيلِ والحصونِ والمساجِدِ والحروبِ ، وقد أخَذَ طاغوتُ العِراقِ مِن كلِّ ذلِكَ نصيباً ، فخاضَ الحروبَ وَبَنى القُصورَ وَرَمَّمَ الآثارَ وأحياها وَبَنى المساجِدَ وهو بعثيٌّ يدينُ بعقيدَةِ قائِدِهِ المؤسِّسِ النَّصرانِيِّ الهالِكِ ميشيل عفلق وما أعلَنَ عَن تَخَلِّيهِ عَن تلكَ العقيدَةِ في جلساتِ المحاكِماتِ الَّتي كانَتْ تُعقَدُ .

كيفَ لا يكونُ رياءً بناءُ تِلكَ المساجِدِ وذلِكَ تاريخُ الرَّجُلِ ؟

كيفَ لا يكونُ بناءُ تلكَ المساجِدِ رياءً وهو لَم يحكُمْ بما أنزَلَ اللهُ تَعالى ؟ أيبنونَ مسجِداً للهِ وهُم قد عَطَّلوا شَرعَهُ وحارَبوهُ ؟

أيبنونَ مسجِداً للهِ وهُم يقتلونَ عبادَهُ ويضطَهِدونَهُم لا لِشَيءٍ إلَّا لأنَّهُم يعلَمونَ أنَّ وجودَ هؤلاءِ على المدى البعيدِ سَيكونُ وبالاً عَلَيهِ وأنَّهُم سَيُشَكِّلونَ خَطَراً على وجودِهِم .

إنَّ المساجِدَ الَّتي يبنيها الطَّواغيتُ المحاربونَ للهِ ولِرَسولِهِ وللمؤمِنينَ ، مساجِدُ ما بُنِيَتْ على أساسِ تقوىً مِنَ اللهِ تَعالى ، وكلُّ مسجِدٍ لَم يُبنَ على أساسِ تقوىً مِنَ اللهِ تَعالى فإمَّا أنَّها بُنِيَتْ على أساسِ ضُرٍّ أو رياءٍ ، وبِمَا أنَّ الطَّاغوتَ ماكانَ يَتَوَلَّى اختيارَ الخطباءِ للمساجِدِ الَّتي بَناها وإنَّما كانَ ذلِكَ مِن عَمَلِ وزارَةِ الأوقافِ ، وهذِهِ الوزارَةُ كانَتْ مُنظَبِطَةً بضوابِطِ الدَّولَةِ وبضوابِطِ حزبِ البَعثِ ؛ ولِهَذا الموافَقَةُ على تعيينِ أو تكليفِ خطيبٍ كانَ يحتاجُ إلى الموافَقَةِ الأمنيَّةِ والموافَقَةِ الحزبيَّةِ ، وهؤلاءِ ما كانوا يوافِقونَ على كلِّ مَن لَهُم عَلَيهِ مؤشِّرٌ بأنَّهُ وهابيٌّ ، ومَن لَم يكتَشِفوهُ كانَ يُعزَلُ بعدَ ظهورِ أمرِهِ بناءً على الحقائِقِ الَّتي ذكَرناها لا يُمكِنُ أنْ تكونَ تلكَ المساجِدُ بُنِيَتْ على أساسِ تقوىً مِنَ اللهِ تَعالى وإنَّما على أساسِ رياءٍ للأدِلَّةِ الَّتي ذكَرناها ، وحكمُ المساجِدِ الَّتي تُبنى على الرِّياءِ كَحُكمِ مساجِدِ ضرارٍ كما قالَ الإمامُ القرطبيُّ (رحِمَهُ اللهُ) .

فإذا عَلِمتَ ذلِكَ فاعلَمْ أنَّهُ لا تجوزُ الصَّلاةُ في تلكَ المساجِدِ ، أمَّا إذا أُضيفَ إلى أصلِ الرِّياءِ صِفَةٌ مِن صفاتِ مساجِدِ ضرارٍ فإنَّها عِندَ ذلِكَ ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ .

ونَترُكُ الحديثَ عَنِ المساجِدِ الَّتي فيها قبورٌ لأنَّ هذا ليسَ مِن موضوعِنا ، ولكِنْ إذا يَسَّرَ اللهُ تَعالى لَنا الحديثَ عَن شركِ الدُّعاءِ فَسَنَتَطَرَّقُ لَها إنْ شاءَ اللهُ تَعالى .

اذاً ليسَ الخطيبُ لوحدِهِ يَتَحَمَّلُ جريرَةَ رِدَّةِ المسلِمينَ في منطِقَتِهِ ، فإذا عَلِمنا أيَّ المساجِدِ يُجيزُ لَنا الشَّرعُ الحنيفُ الصَّلاةَ فيها وأيَّ المساجِدِ لا يُجيزُ، عندَ ذلِكَ يُمكِنُ أنْ ندفعَ عَن أنفُسِنا الكَثيرَ مِن دعواتِ الضَّلالَةِ وأخذِ الدِّينِ مِنَ العلماءِ المضلِّينَ الَّذينَ إنَّما هُم دعاةٌ على أبوابِ جَهَنَّمَ .

عَن حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ (قالَ): كَانَ النَّاس يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ) عَنْ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنْ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ،قَالَ:(نَعَمْ)،قُلْتُ:وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟قَالَ:(نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ)،قُلْتُ:وَمَا دَخَنُهُ؟قَالَ:(قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ)قُلْتُ:فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟قَالَ:(نَعَمْ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا)قُلْتُ:يَارَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا،قَالَ:(هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا)قُلْتُ:فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟قَالَ:(تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ)قُلْتُ:فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟قَالَ: (فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ)رواهُ البخاريُّ.

إنْ لَم يَكُنْ مَن يدعو المسلِمينَ ليقولوا للقوانينِ الشَّيطانيَّةِ:نعم،داعيَةً على أبوابِ جَهَنَّمَ فَمَن يكونُ؟إنْ لَم يَكُنْ مَن يدعُو المسلمينَ للذَّهابِ إلى الإنتخاباتِ؛لإعطاءِ أصواتِهِم لِمَن يحكُمُ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ داعيةً على أبوابِ جَهَنَّمَ فَمَن يكونُ؟إنْ لَم يكُن مَن يدعو المسلِمينَ إلى الحكمِ بالنِّظامِ الدِّيمقراطيِّ ،داعِيَةً على أبوابِ جَهَنَّمَ فَمَن يكونُ؟إنْ لَم يَكُنْ مَن يدعو المسلِمينَ إلى محارَبَةِ مَن يجاهِدُ لِتَحكيمِ شَرعِ اللهِ تَعالى داعِيَةً على أبوابِ جَهَنَّمَ فَمَن يكونُ؟إنْ لَم يَكُنْ مَن يدعو المسلِمينَ للدُّخولِ في الجيشِ والشُّرطَةِ(انصارِ الطَّواغيتِ بالسِّلاحِ)،داعيَةً على أبوابِ جَهَنَّمَ فَمَن يكونُ؟

العَمَلُ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ:إنَّ العَمَلَ في هذِهِ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ يَتَنَوَّعُ ويَختَلِفُ بينَ كونِ العَمَلِ كُفراً مخرِجاً مِنَ المِلَّةِ،وبينَ كونِهِ معصيَةً وصاحِبُهُ آثِمٌ وما يكسبُهُ مِن مالٍ حرامٌ،وبينَ كونِهِ جائزاً.

وعندَ الحديثِ عَن هذِهِ المسألَةِ يجِبُ أنْ نُفَرِّقَ بينَ حكومَةٍ طاغوتيَّةٍ والجهادُ قائِمٌ ضِدَّها في داخِلِ البَلَدِ ، وبينَ حكومَةٍ قد استَتَبَّ فيها الأمرُ لَهُم .

ففي حالَةِ قيامِ الجِهادِ في الدَّولَةِ ضدَّ الطَّاغوتِ لإعلاءِ كلِمَةِ اللهِ تَعالى وليَكونَ الدِّينُ كلُّهُ للهِ تَعالى وليس لِغَيرِهِ فإنَّ على جميعِ المسلِمينَ في تلكَ الدَّولَةِ أنْ يساندوهُم ويكونوا أعواناً لَهُم؛ليَحكموا شرعَ اللهِ تَعالى،والمتَخَلِّفُ عَنهُم آثِمٌ،ونَترُكُ الحديثَ الآنَ عَنِ العامِلينَ مَعَ مثلِ هذِهِ الحكومَةِ الَّتي قامَ الجهادُ فيها.

أمَّا الدَّولَةُ الطَّاغوتيَّةُ الآمِنَةُ المستَقِرَّةُ فإنَّ على المسلِمينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ أنْ يعمَلوا على إعدادِ أنفُسِهِم لإزالَةِ تلكَ الحكومَةِ الطَّاغوتيَّةِ مِنَ النَّاحيَةِ الإيمانيَّةِ ومِنَ النَّاحِيَةِ المادِّيَّةِ قَدَرَ ما يستَطيعونَ بَعدَ الاستِعانَةِ باللهِ تَعالى .

## الفصلُ العاشِر

## ((الوظائِفُ والأعمالُ في ظلِّ الحكوماتِ الطّاغوتيّةِ))

وفي العِراقِ الآنَ الجهادُ قائمٌ ضدَّ الحكومَةِ الرّافضيَّةِ وأعوانِهِم مِنَ الصَّليبيّينَ ومِنَ المتهالِكينَ مِنَ المنتَسِبينَ إلى أهلِ السُّنَّةِ فكلُّ عَمَلٍ في هذِهِ الحكومَةِ الكافِرَةِ ومَن ستأتي بعدَها مِن حكوماتٍ طاغوتيّةٍ فإنَّ:أعضاء الحكومَةِ بسلطاتِها الثّلاثِ(التَّشريعيَّةِ(البرلمانِ)والتّنفيذيّةِ(أيْ الوزراءِ وأعوانُهُم مِنَ النُّوّابِ والمدراءِ العامّينَ)،والسُّلطَةُ القضائيَّةُ)فهؤلاءِ مرتَدُّونَ عَن دينِ اللهِ تَعالى دونَ استِثناءٍ.

ومنتَسبي وزارَةِ الدِّفاعِ والدّاخليَّةِ فهؤلاءِ مرتَدُّونَ بدونِ استِثناءٍ وقد سَبَقَ أنْ تكَلَّمنا عَنهُم ٠

أمّا الحديثُ عَنِ الوظائِفِ الأخرى كالوزاراتِ الّتي تُسَمّى بالخَدَميَّةِ : وهي الصِّحَّةُ والبَلَديَّةُ والتَّعليمُ٠

أقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى:إنَّ العَمَلَ عندَ الكافِرِ سواءً كانَ أصليّاً،أو مُرتدّاً عَن دينِ اللهِ تَعالى فإنَّ العُلَماءَ (رحِمَهُم اللهُ تَعالى)قد كَرِهوهُ سواءً كانَ في أرضِ حربٍ،أو أرضِ إسلامٍ،وما أجازوهُ إلّا بشروطٍ وقد سَبَقَ أنْ نَقَلْنا أقوالَ العُلَماءِ في ذلِكَ.

أمّا إذا كانَ العَمَلُ عِندَ الحكومَةِ الرّافضيَّةِ والجهادُ قائمٌ ومستَمِرٌ وللهِ الفضلُ والمنَّةُ ، فإنَّ العَمَلَ في هذِهِ الحكومَةِ يأخُذُ بُعداً أبعَدَ مِن مُجَرَّدِ الكراهيَّةِ بالنِّسبَةِ للمسلِمينَ؛فإنَّ العَمَلَ في دوائِرِ مثلِ هذِهِ الدَّولَةِ مساهمَةٌ في الحفاظِ علي وجودِها وإمدادٌ في عمرِها فالموظَّف يَتَحَمَّلُ جريرَةَ ذلِكَ؛لأنَّ الحكوماتِ تسقُطُ بالقُوَّةِ وتسقُطُ بتعطيلِ الدَّوائِرِ الحكوميَّةِ ٠

أمّا العَمَلُ في الوزاراتِ الّتي تُسَمّى خدميَّةً فإنَّ العَمَلَ فيها الأصلُ أنَّهُ مكروهٌ ، والشُّروطُ الّتي وَضَعَها العُلَماءُ لِجَوازِ عَمَلِ المسلمِ عِندَ المشرِكِ هي :

أ- أنْ يكونَ المسلِمُ مضطَرّاً إلى هذا العَمَلِ الّذي لا يَجِدُ البديلَ عَنهُ.

ب- أنْ لايعودَ عَمَلُهُ بِضَرَرٍ على المسلِمينَ،وقد أشرنا إلى الضَّرَرِ الّذي يَلحَقُ بالمسلِمينَ في حالِ استِمرارِ عَمَلِ دوائِرِ الدَّولَةِ.

ت- أنْ يكونَ العَمَلُ مِمّا أحَلَّهُ الشَّرعُ.

ث- أنْ لايؤدّي إلى تقويَةِ الكافِرِ.

فالأعمالُ الّتي لَيسَ فيها رِدَّةٌ عَن دينِ اللهِ تَعالى فإنَّها تُعرَضُ على هذِهِ الشُّروطِ فَمَن خَلِيَ عَمَلُهُ مِنَ المخالَفاتِ لِهذِهِ الشُّروطِ وكانَ موافِقاً لَها فإنَّهُ يجوزُ للمسلمِ العَمَلُ عِندَ المشرِكِ مَعَ الكراهَةِ ، أمّا إنْ كانَ العامِلُ تارِكاً للجهادِ فإنَّهُ آثِمٌ؛لأنَّ مالايَتِمُّ الواجِبُ إلّا بِهِ فهو واجِبٌ،وتحكيمُ شرعِ اللهِ تَعالى واجِبٌ على المسلِمينَ مِن أهلِ السُّنَّةِ وهذا الواجِبُ لا يَتِمُّ إلّا بالقِتالِ والجهادِ في سبيلِ اللهِ تَعالى.

وأمّا وزارَةُ الصِّحَّةِ:ونتَكَلَّمُ عَنِ الطَّبيبِ والطَّبيبَةِ والمضمِّدينَ والمضَمِّداتِ والصَّيدليّينَ والعامِلينَ في المجالاتِ الإداريَّةِ كبيعِ البِطاقاتِ وغيرِهِم:

الطَّبيبُ والطَّبيبَةُ في المستَشفياتِ:

١ـ اذا عالَجوا مَن يُجرَحُ مِنَ الجيشِ والشُّرطَةِ في قِتالِهِم للمجاهِدينَ فإنَّهُم يُعدُّونَ مِن أنصارِ الطَّواغيتِ ؛ لأنَّ الجنديَّ والشُّرطيَّ إذا اكتَسَبَ الشِّفاءَ التّامَّ فإنَّهُ يعودُ مَرَّةً أخرى إلى محارَبَةِ المجاهِدينَ في سبيلِ اللهِ تَعالى مِن أي موقِعٍ كانَ ضِمنَ تلكَ الوزارتينِ ، والخوفُ على النَّفسِ لَيسَ عُذراً لأنَّ بإمكانِ الطَّبيبِ والطَّبيبَةِ أن يترُكوا العَمَلَ في تلكَ المستَشفياتِ وأن يعمَلوا في المستَشفياتِ الأهليَّةِ أو في عياداتٍ خاصَّةٍ ؛ لأنَّ هذا العَمَلَ يخالِفُ ثلاثَةَ شروطٍ مِنَ الشُّروطِ الّتي وضَعَها العُلَماءُ في جوازِ العَمَلِ عِندَ الكافِرِ:إنَّ عَمَلَهُ يَعودُ بالضَّرَرِ على المجاهِدينَ،وهذا العَمَلُ لا يُجيزُهُ الشَّرعُ الحنيفُ أنْ يُعالِجَ مَن يقاتِلُ في سبيلِ الطّاغوتِ،وعَمَلُهُ يُقَوّي المرتَدّينَ على المسلِمينَ.

٢ـ إنْ أخبَرَ الأجهِزَةَ المعنيَّةَ للدَّولَةِ عَمَّن يُعالِجُهُم مِنَ المجاهِدينَ؛يكونُ بذلِكَ مِنَ الَّذينَ يُعينونَ المرتَدّينَ على المسلِمينَ وهذا عَمَلٌ مخرِجٌ مِنَ الملَّةِ،ولاعُذرَ لأحَدٍ مِنهُم،وقد بَيَّنّا حُكمَ الشَّرعِ وللهِ الفضلُ والمنَّةُ في الجيشِ والشُّرطَةِ.

٣ـ إنْ امتَنَعَ عَن معالَجَةِ مَن يُجرَحُ مِنَ المجاهِدينَ في داخِلِ المستَشفى عَن عِلمٍ،فإنْ كانَ عَن خوفٍ على نفسِهِ فإنَّهُ آثِمٌ،وإنْ امتَنَعَ على أنَّهُ إرهابيٌّ ويعلَمُ أنَّ هؤلاءِ الإرهابيّينَ يريدونَ تحكيمَ شرعِ اللهِ تَعالى وامتَنَعَ لِهذا السَّبَبِ،فهو مِن ضِمنِ مَن أعلَنوا الحربَ على الإسلامِ باسمِ الإرهابِ.

## الفصلُ الحادي عَشَر

## ((موقِفُنا مِنَ الدُّستورِ مِنَ النّاحِيَةِ الشَّرعيَّةِ))

### المبحَثُ الأوَّل

### ((الواجِباتُ المتَرَتِّبَةُ على المسلِمينَ تِجاهَ الدَّساتيرِ الوضعيَّةِ))

**أوّلاً**: يَجِبُ على المسلِمِ أنْ يكفُرَ بهذِهِ القوانينِ،أيْ أنْ لا يُقِرَّ ولا يعتَرِفَ بِها؛لأنَّ هذِهِ القوانينَ كما مَرَّ مَعَنا أنَّهُ دينٌ ومَن أقَرَّ بِهِ أو اعتَرَفَ فقد آمَنَ بدينٍ غيرِ دينِ الإسلامِ واللهُ تَعالى يقولُ:( وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ )،ويقولُ ابنُ تيميَّةَ(رحِمَهُ اللهُ)في الفتاوى٣/ ٣١٧:(ومعلومٌ بالاضطرارِ مِن دينِ المسلِمينَ وباتِّفاقِ جميعِ المسلِمينَ أنَّ مَن سَوَّغَ اتِّباعَ غيرِ دينِ الإسلامِ أو اتِّباعَ شريعَةً غيرَ شريعَةِ محمَّدٍ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)فهو كافِرٌ وهو ككُفرِ مَن آمَنَ ببعضِ الكِتابِ وكَفَرَ ببعضٍ.)أصوُل وتاريخُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ١/ ٤٥٥.

وقد سَبَقَ أن اثبَتْنا أن هذِهِ القوانينَ دينٌ...وتعتَبَرُ هذِهِ القوانينُ ديناً إذا نظرنا إلى الدِّينِ على أنَّهُ أسلوبٌ في الحياةِ أو تشريعٌ ينظِّمُ حياةَ النّاسِ،التَّشريعُ الَّذي لا يُمكِنُ أن يستَغني عَنهُ البشريَّةُ أينَما وجدوا وهذِهِ الحاجَةُ تَتَحَقَّقُ إمّا عَن طريقِ التَّشريعِ الرَّبّانيِّ الموحى إلى الرَّسولِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)وإمّا

عَن طريقِ أناسٍ يُقَنِّنونَ للنَّاسِ حياتَهم يُسَمُّونَهُم بلجنةِ كتابَةِ الدُّستورِ،فكما أنَّ الدِّينَ يُنَظِّمُ حياةَ النَّاسِ فكذلِكَ القوانينُ الوضعيَّةُ ، إذاً هذِهِ القوانينُ دينٌ ولكِنَّهُ دينٌ باطِلٌ ٠

**ثانياً**: ـ أن لانتَحاكَمَ إلى المحاكِمِ الَّتي تَحكُمُ بتلكَ القوانينِ الوضعيَّةِ لا في الدِّماءِ ولا في الأموالِ ولا في الأعراضِ لا في صغيرَةٍ ولا في كبيرَةٍ،قالَ تعالى:( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً)وسَبَبُ نزولِ الآيَةِ:(يُرْوَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي{رَجُلٍ مِنْ الْمُنَافِقِينَ نَازَعَ رَجُلًا مِنْ الْيَهُودِ،فَقَالَ الْيَهُودِيُّ:بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَبُو الْقَاسِمِ،وَقَالَ الْمُنَافِقُ:بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْكَاهِنُ،وَقِيلَ:قَالَ الْمُنَافِقُ:بَيْنِي وَبَيْنَكَ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ،يَفِرُّ الْيَهُودِيُّ مِمَّنْ يَقْبَلُ الرِّشْوَةَ وَيُرِيدُ الْمُنَافِقُ مَنْ يَقْبَلُهَا...اخْتَارَ الطَّبَرِيُّ أَنْ يَكُونَ نُزُولُ الْآيَةِ فِي الْمُنَافِقِ وَالْيَهُودِيِّ ثُمَّ تَتَنَاوَلُ بِعُمُومِهَا قِصَّةَ الزُّبَيْرِ،وَهُوالصَّحِيحُ)أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيّ/تفسيرُ سورَةِ النِّساءِ.واللهُ تعالى حَكَمَ على إيمانِ ذلِكَ الرَّجُلِ أنَّهُ زَعَم بمجَرَّدِ تَحَقُّقِ الإرادَةِ مِنهُ للتَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ ومعلومٌ أنَّ هُناكَ فرقٌ بينَ التَّحاكُمِ وبينَ إرادَةِ التَّحاكُمِ فإنَّ الإرادَةَ هي الرَّغبَةُ في إتيانِ الشَّيءِ وهي مَرحَلَةٌ تسبِقُ الفِعلَ ، والفِعلُ قَد يَتَحَقَّقُ بعدَ ذلِكَ أو لا يَتَحَقَّقُ ٠

فَمَن آمَنَ باللهِ تعالى وبالرَّسولِ (ﷺ) فإنَّ هذا الإيمانَ يمنَعُهُ مِنَ التَّحاكُمِ إلى هذِهِ المحاكِمِ الَّتي تحكُمُ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ؛لأنَّ هذِهِ المحاكِمَ محاكِمُ طاغوتيَّةٌ فَمَن تحاكَمَ بعدَ الإيمانِ باللهِ تعالى وبرسولِهِ (ﷺ)فإنَّ هذا التَّحاكُمَ يثبِتُ أن ذلِكَ الإيمانَ زعمٌ،أيْ ادِّعاءٌ لا حقيقَةٌ،وإلَّا لوكانَ ذلِكَ الإيمانُ حقيقيَّاً لَمَنَعَ صاحِبَهُ مِنَ التَّحاكُمِ إلى تلكَ المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ٠والزَّعمُ هو الادِّعاءُ الكاذِبُ:يقولُ الشَّيخُ محمَّدٌ بنُ إبراهيمَ رحمَهُ اللهُ في رسالَتِهِ في تحكيمِ القوانينِ(فإنَّ قولَهُ عزَّ وجلَّ:{يزعمون} تكذيبٌ لَهُم فيما ادَّعَوهُ مِنَ الإيمانِ،فإنَّهُ لا يجتَمِعُ التَّحاكُمُ إلى غيرِ ماجاءَ بِهِ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مَعَ الإيمانِ في قلبِ عبدٍ أصلاً، بل أَحَدُهُما ينافي الآخَرَ ) الدُّرَرُ السَّنِيَّة ٢٠٦/١٦.

ـ الدُّرُّ المصونُ في الكتابِ المكنونِ:(قالَ ابنُ دريدٍ:"أكثَرُ ما يقعُ على الباطِلِ"وقالَ عَلَيهِ السَّلامُ: "بئسَ مطيَّةُ الرَّجُلِ زعموا" وقالَ الأعشى:

ونُبِّئتُ قيساً ولم أَبْلُهُ * كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنْ.

فقالَ الممدوحُ: "وما هو إلَّا الزَّعمُ" وحَرَمَهُ ولَم يُعْطِهِ شيئاً)تفسيرُ سورَةِ النِّساءِ.

ـ جاءَ في الخازِنِ:( الزُّعمُ والزَّعمُ بضمِّ الزَّايِ وفتحِها لُغتانِ وأكثَرُ ما يُستَعمَلُ الزَّعمُ بمعنى القولِ الَّذي لا يَتَحَقَّقُ.وقيل هو حكايَة قُولٍ يكونُ مَظَنَّةً للكَذِبِ ولذلِكَ قيلَ : زعمَ مطيَّةُ الكذِبِ ، والمرادُ بِهِ في هذِهِ الآيَةِ الكذبُ)علاءُ الدِّينِ البغداديّ / تفسيرُ سورَةِ النِّساءِ

إنَّ قولَهُ عزَّ وجلَّ (يزعمونَ) تكذيبٌ لَهُم فيما ادَّعَوهُ مِنَ الإيمانِ، فإنَّهُ لا يجتَمِعُ التَّحاكُمُ إلى غيرِ ما جاءَ بِهِ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مَعَ الإيمانِ في قلبِ عبدٍ أصلاً، بل أحَدُهُما ينافي الآخَرَ، والطَّاغوتُ مشتقٌ مِنَ الطُّغيانِ، وهو تجاوزُ الحَدِّ. فكلُّ مَن حَكَمَ بغيرِ ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)أو حاكَمَ إلى غيرِ ما جاءَ بِهِ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)فقد حَكَمَ بالطَّاغوتِ وحاكَمَ إليهِ؛ وذلِكَ أَنَّهُ مِن حقِّ كلِّ أحدٍ أنِ يكونَ حاكِماً بِمَا جاءَ بِهِ النَّبيُّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)فقط لايخالِفُهُ. كما أنَّهُ مِن حقِّ كلِّ أَحدٍ أنْ يحاكِمَ إلى ما جاءَ بِهِ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فَمَن حَكَمَ بخلافِهِ أو حاكَمَ إلى خلافِهِ فقد طغى، وجاوَزَ حدَّهُ حكماً وتحكيماً، فصارَ بذلِكَ طاغوتاً لِتجاوزِهِ الحدَّ ٠

وصورَةُ سَبَبِ النُّزولِ : أنَّ أحكامَ اللهِ تعالى كانَتْ قائِمَةً ويحكُمُ بها الرَّسولُ (ﷺ) وهو بينَ ظهرانيهِم ، وفي المدينَةِ مَن يحكُمُ بغيرِ أحكامِ اللهِ تعالى وهو اليهوديُّ كعبُ ابنُ الأشرَفِ ٠وبسَبَبِ تركِ المنافِقِ التَّحاكُمَ إلى شَرعِ اللهِ تَعالى مَعَ وجودِهِ وتحاكُمِهِ إلى الطَّاغوتِ كَعبِ بنِ الأشرفِ نَزَلَتْ الآيَةُ.

يقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحمَهُ اللهُ):(ومِن أصرَحِ الأدِلَّةِ في هذا: أنَّ اللهَ جلَّ وعلا في سورَةِ النِّساءِ بَيَّنَ أنَّ مَن يُريدونَ أنْ يَتَحاكموا إلى غيرِ ما شَرَّعَهُ اللهُ يَتَعَجَّبُ مِن زعمِهِم أَنَّهُم مؤمِنونَ، وما ذلِكَ إلَّا لأَنَّ دعواهُم الإيمانَ مَعَ إرادَةِ التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ بالِغَةٌ مِنَ الكذِبِ ما يحصُلُ مِنهُ العَجَبُ) أضواءُ البيانِ / تفسيرُ سورَةِ النِّساء

فالعِلَّةُ في تحويلِ التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ الإيمانَ مِن إيمانٍ الى زعمٍ هو تحقُّقُ إرادَةِ التَّحاكُمِ إلى الطَّاغوتِ عِندَ ذلِكَ المنافِقِ ، والَّذي جَعَلَ ما يظهِرُهُ مِنَ الإيمانِ كَذِباً ، أنَّهُ أرادَ أنْ يَتَحاكَمَ إلى جِهَةٍ قالَ اللهُ تعالى عنها:( وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً )أيْ أنْ لا يُقِرُّوا لَهُم بحكمٍ ولا حاكمِيَّةٍ وكلُّ مَنِ اعتنَقَ الإسلامَ فإنَّهُ مأمورٌ بأمرِ اللهِ تعالى أن يكفُرَ بالطَّاغوتِ والتَّحاكُمُ إلى الطَّاغوتِ ينفي عَمَليَّاً الكفرَ بالطَّاغوتِ ، أي أنَّهُ لَم يَكفُرْ بالطَّاغوتِ وإلَّا لامتَنَعَ عَنِ التَّحاكُمِ إليهِ ، ولا يمكِنُ أن يجتَمِعَ في القلبِ إيمانٌ باللهِ تعالى وعدمُ كفرٍ بالطَّاغوتِ،والتَّحاكُمُ دليلٌ عمليٌّ على عَدَمِ الكفرِ بالطَّاغوتِ فإذا اجتَمَعا في قلبِ إنسانٍ،فإنَّ اللهَ تعالى قد حَكَمَ على الإيمانِ بأنَّهُ زعمٌ كاذِبٌ؛لأنَّهُ لو كانَ صادِقاً في إيمانِهِ لَمَا تحاكَمَ إلى الطَّاغوتِ،قالَ تعالى:( وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً).

## المبحثُ الثَّاني

## ((المسلِمونَ والمحاكِمِ))

إنَّ صورَةَ سَبَبِ النُّزولِ منتفِيَةٌ الآنَ مِنَ السَّاحَةِ الإسلاميَّةِ أي أنَّ السَّاحَةَ مقتصِرَةٌ على المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ في حالِ غيابٍ تامٍّ لِسُلطانِ وسُلطَةِ المسلِمينَ ومحاكِمِهِم .

فهُنا فَرقٌ بينَ الواقِعِ المعايَشِ وبينَ سَبَبِ نزولِ الآيَةِ الكريمةِ.

فهل مَن تحاكَمَ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ بِسَبَبِ غيابِ سُلطَةِ المسلِمينَ ومحاكِمِهِم الشَّرعيَّةِ تنالُهُ الآيَةُ ، وأنَّهُ مرتَدٌّ عَن دينِ اللهِ تَعالى وأنَّ ما يدَّعيهِ مِنَ الإيمانِ إنَّما هو زعمٌ كاذِبٌ ؟

إنَّ العِلَّةَ المانِعَةَ مِنَ التَّحاكُمِ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ هي : الكفرُ بالطَّاغوتِ ، واستدراجُ الشَّيطانِ الإنسانَ بسبَبِهِ إلى الضَّلالِ البعيدِ قالَ اللهُ تَعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيداً)

فالعِلَّةُ الأولى : الكفرُ بالطَّاغوتِ : وهذِهِ العِلَّةُ يَجِبُ أنْ تكونَ مُتَحَقِّقَةٌ عِندَ المسلِمِ سواءً وجِدَتْ المحاكِمُ الطَّاغوتيَّةُ إلى جانِبِ المحاكِمِ الإسلاميَّةِ كصورَةِ سَبَبِ النُّزولِ ، او كانَتْ المحاكِمُ الطَّاغوتيَّةُ هي السَّائِدَةُ على السَّاحَةِ مَعَ غيابِ المحاكِمِ الإسلاميَّةِ بِسَبَبِ غيابِ السَّطوَةِ والسُّلطَةِ كحالِ المسلِمينَ في جميعِ أمصارِ الإسلامِ في هذِهِ العُصورِ وذلِكَ :

١ـ لأنَّ الكفرَ بالطَّاغوتِ مِن دعوَةِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مِن أوَّلِ يومٍ بُعِثَ فيهِ قبلَ نزولِ التَّشريعاتِ كما جميعُ الأنبياءِ والرُّسُلِ ، قالَ تَعالى:( وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ).

٢ـ إنَّ شرطَ الدُّخولِ في الإسلامِ الكفرُ بالطَّاغوتِ ابتداءً ؛ لأنَّ الشَّهادتينِ لا تستقيمُ للمسلِمِ إلَّا بالكفرِ بالطَّاغوتِ ويجبُ أن يستقيمَ المسلِمِ على ذلِكَ إلى الموتِ،قالَ تَعالى:(فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالعُرْوَةِ الوُثْقَى).ومَن تَحاكَمَ إلى الطَّاغوتِ لَم يَكفُرْ بِهِ ، وما يدَّعيهِ مِن إيمانٍ بعدَ ذلِكَ إنَّما هو زعمٌ كاذِبٌ. وفي أركانِ الإيمانِ:ما يشتَرَطُ ابتداءً يُشتَرَطُ انتهاءً.

٣ـ بَعدَ اعتناقِ الإسلامِ يفقِدُ المسلِمُ الخيارَ في الكفرِ أو عدَمِهِ بالطَّاغوتِ،بل يجبُ عَلَيهِ أنْ يكفُرَ بالطَّاغوتِ،قالَ تعالى:(يُريدونَ أنْ يَتحاكَموا إلى الطَّاغوتِ وقد أُمِرُوا أنْ يكفُروا بِهِ).واللهُ تعالى لَم يَقُلْ في المنعِ مِنَ التَّحاكُمِ:وقد أُمِروا أنْ لا يَتحاكَموا؛لأنَّهُ لو قالَ:وقد أُمِروا أنْ لا يَتَحاكَموا،فَمَن خالَفَ الأمرَ الرَّبَّانيَّ فإنَّ تلكَ المخالَفَةَ تُعَدُّ معصيَةً كحالِ المعاصي الأُخرى،إلَّا أنَّهُ قالَ(وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ)أي أنْ يكفُروا بالطَّواغيتِ الَّذينَ يحكُمونَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ وبمحاكِمِهِم وبحُكمِهِم،ومِنَ الثَّابتِ أنَّ الكفرَ بالشَّيءِ لا يمكِنُ أنْ يكونَ في وقتٍ كُفراً وفي وقتٍ آخَرَ شيئاً غيرُهُ،وفي وقتٍ لايؤتى بِهِ وفي وقتٍ آخَرَ يمكِنُ اتيانِهِ.والتَّحاكُمُ إلى تلكَ المحاكِمِ في وقتِ تمكينِ المسلِمينَ أو في وقتِ غَلَبَةِ الطَّواغيتِ يعني عدمَ الكفرِ بالطَّاغوتِ الَّذي أَمَرَنا اللهُ تعالى أنْ نكفُرَ بِهِ؛يقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(لأنَّ الكفرَ بالطَّاغوتِ شرطٌ في الإيمانِ باللهِ أو ركنٌ مِنهُ ، كما هو صريحُ قولِهِ:{فَمَنْ يَكْفُرْ بالطاغوت})أضواءُ البيانِ/نساء،ويقولُ علاءُ الدِّينِ البغداديُّ(رحِمَهُ للهُ):(وقد أُمِروا أنْ يكفُروا بِهِ يعني:بالطَّاغوتِ لأنَّ الكفرَ بالطَّاغوتِ إيمانٌ باللهِ...) تفسيرُ الخازِنِ / سورةُ ال عمرانَ،ويقولُ الشَّيخُ المقدسيُّ فكَّ اللهُ أسرَهُ (إذ أنَّ صورَةَ سَبَبِ النُّزولِ، كانَ لِحُكمِ اللهِ فيها سلطانٌ، وأعرضَ عنهُ مَن نَزَلَتْ فيهِ الآياتُ مختاراً حكمَ الطَّاغوتِ، لكنَّ المسلمينَ قد أُمِرُوا بالكفرِ بالطَّاغوتِ واجتنابِهِ منذُ أوَّلِ الإسلامِ، وقبلَ نزولِ هذِهِ الآياتِ، ومرادُنا أنَّ الأمرَ ليسَ محصوراً في صورَةِ سَبَبِ النُّزولِ، إذ أنَّ الكفرَ بالطَّاغوتِ ركنُ التَّوحيدِ، وقد قالَ تَعالى مُنكِراً على مَن أرادَ التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوتِ: {يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يكفُروا بِهِ} فالتَّحاكُمُ إلى الطَّاغوتِ إيمانٌ بِهِ يناقِضُ ما افترَضَهُ اللهُ على المسلِمينَ مِنَ الكفرِ بِهِ.

فالواجِبُ على كلِّ مسلِمٍ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ وعلى كلِّ حالٍ أنْ يجتَنِبَ عبادَةَ الطَّواغيتِ، ونصرَتَها، والتَّحاكُمَ إليها، ولو ذَهَبَتْ دنياهُ كلُّها، إذ لا يُعذَرُ في التَّحاكُمِ إلى شرائِعِ الطَّاغوتِ المضادِّ لِشَريعَةِ اللهِ إلاَّ المكرَهُ) النُّكتُ اللوامِعُ في الرَّدِّ على كتابِ الجامِعِ للشَّيخِ المقدسيّ فكَّ اللهُ أسرَهُ.

والعِلَّةُ الثَّانيةُ:المانِعَةُ مِنَ التَّحاكُمِ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ في حالِ وجودِ سلطانِ المسلِمينَ وسلطَتِهِم ومحاكِمِهِم أو عَدَمِ وجودِها،هي استدراجُ الشَّيطانِ الإنسانَ بسبَبِهِ إلى الضَّلالِ البعيدِ،قالَ تَعالى:(وَيُرِيدُ الشَّيطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً)أي يريدُ الشَّيطانُ أنْ يضلَّ المسلِمينَ بذلِكَ التَّحاكُمِ ضلالاً بعيداً، فالتَّحاكُمُ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ إنَّما هو استدراجٌ مِنَ الشَّيطانِ لِتحقيقِ إرادَتِهِ في إضلالِ المتحاكِمِينَ عَن طريقِ الهدى والرَّشادِ وعَن دينِ اللهِ تَعالى ضلالاً بعيداً ، فالتَّحاكُمُ مدخَلٌ مِن مداخِلِ الشَّيطانِ لانتزاعِ الإيمانِ مِنَ المسلِمِ ، وهذِهِ الإرادَةُ الشَّيطانيَّةُ لا يمكِنُ أنْ تكونَ مقتَصِرَةً على حالِ وجودِ المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ إلى جنبِ المحاكِمِ الإسلاميَّةِ ، بل هي موجودَةٌ وأكبرُ مِن ذي قبلٍ في حالِ عَدَمِ وجودِ المحاكِمِ الإسلاميَّةِ ؛ فإنَّ تبريراتِ التَّحاكُمِ وتسويغاتِهِ المقنعَةِ تكونُ اكثَرَ وتأثيرُ إرادَةِ الشَّيطانِ في الدَّفعِ إلى التَّحاكُمِ يكونُ أشَدَّ.

وبثبوتِ العِلَّتينِ في المنعِ مِنَ التَّحاكُمِ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ فلا فَرقَ بينَ مَن تحاكَمَ إلى الطَّاغوتِ مَعَ وجودِ المحاكِمِ الإسلاميَّةِ وبينَ مَن تحاكَمَ إليهِ مَعَ عَدَمِ وجودِ المحاكِمِ الإسلاميَّةِ .

وبيانُ ذلِكَ للمسلِمينَ يحقِّقُ غاياتٍ شرعيَّةٍ :

الأوَّل :إنَّ هذا مِنَ الدِّينِ الَّذي يَجِبُ أنْ يُبَيَّنَ للمسلِمينَ؛لِيَكونوا على بيِّنَةٍ مِن أمرِهِم في هذِهِ المسأَلَةِ الَّتي كادَتْ أنْ تكونَ مِنَ المسائِلِ الخفيَّةِ.

الثَّاني : أنَّ بيانَ ذلِكَ سيؤدِّي إلى امتناعِ الملتَزمينَ مِنَ المسلِمينَ، مِنَ التَّحاكُمِ إلى هذِهِ المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ .

الثَّالِث : أنَّ ذلِكَ يقيناً سيكونُ دافِعاً عِندَ الكثيرِ مِنَ المسلِمينَ للعَمَلِ على إزاحَةِ الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ إذا علِمُوا أنَّهُ لا يجوزُ لَهُم شَرعاً التَّحاكُمُ إلى تلكَ المحاكِمِ فإنَّ ذلِكَ سيُكَلِّفُهُم الكثيرَ، فإنْ لَم يعمَلوا فعلى أقلِّ تقديرٍ سوفَ لا يُنكِرونَ على مَن يعمَلُ على إزالَةِ الطَّواغيتِ ومحاكِمِها إنْ لَم نَقُلْ أنَّهُم

سيعينونَهم ، وفي هذا مِنَ الخيرِ للإسلامِ والمسلمينَ الشَّيءِ الكثيرَ ، وقد رأينا في العراقِ عَدَمَ ادراكِ المسلمينَ لِهذِهِ الغاياتِ مِنَ الجهادِ كَمْ سَهَّلَ لَهُم الوقوفَ إلى جانبِ الطَّواغيتِ ونصرتِهُم والانتصارَ بِهِم وكَمْ كَلَّفَتْنا مِن دماءٍ وأموالٍ وجهودٍ.

والتَّحاكُمُ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ مَعَ عدمِ وجودِ المحاكِمِ الشَّرعيَّةِ لَيسَ على وجهٍ واحِدٍ بل لَهُ تشعُّباتٍ وأنواعٍ لابُدَّ مِنَ الإحاطَةِ بها ومعرفَةِ ما يكونُ كفراً مِنها وما لايكونُ ، فأقولُ مستعيناً باللهِ تَعالى :

١ـ المتحاكِمُ إلى هذِهِ المحاكِمِ إمَّا أنَّهُ كانَ مضطرَّاً إلى التَّحاكُمِ أو غيرَ مضطرٍّ ، فإنْ كانَ مضطَرَّاً:

أ ـ فإمَّا أنَّهُ مكرَهٌ بشروطِ الإكراهِ المعروفَةِ في الشَّرعِ الحنيفِ ، كانَ يؤدّي تركُ التَّحاكُمِ إلى قتلِهِ أو سجنِهِ أو ضياعِ مالِهِ ، فَلَهُ حكمُ المكرَهِ .

ب ـ وإمَّا أنَّهُ مُتَأَوِّلٌ أنَّهُ مكرَهٌ وهو ليسَ كذلِكَ فَيُبَيَّنُ لَهُ وجهُ الحقِّ ، فإنْ أصَرَّ بعدَ العلمِ يرفَعُ عَنهُ حكمُ المكرَهِ .

ج ـ وإمَّا أنَّهُ حُوكِمَ إلى تلكَ المحاكِمِ ، أي أُقيمَتْ عَلَيهِ دعوى مِن طرَفٍ في تلكَ المحاكِمِ ، فإنْ كانَ الَّذي أقامَ عَلَيهِ الدَّعوى في تلكَ المحاكِمِ طالبَ حقٍّ فعلى المسلِمِ أنْ يرضَخَ للحقِّ خارجَ تلكَ المحاكِمِ وبعيداً عَنها وبدونِها ، وإنْ كانَ مَن أقامَ عَلَيهِ الشَّكوى على باطِلٍ فَلَهُ أنْ يدفعَ عَن نفسِهِ خارجَ تلكَ المحاكِمِ ما استَطاعَ إلى ذلِكَ سبيلاً وإنْ اضطرَّ إلى الحضورِ إلى تلكَ المحاكِمِ فَلَهُ والحالُ هذِهِ أنْ يدافِعَ عَن نفسِهِ ويدفَعَ ما نُسِبَ إليهِ مِن افتراءٍ ، فلا يُعَدُّ والحالُ هذِهِ مِنَ المتحاكِمينَ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ وقد استُدعيَ إبراهيمُ (عَلَيهِ السَّلامُ) إلى محكمَةِ أهلِ المدينَةِ الَّتي كَسَّرَ آلِهَتَهُم وحَضَرَ المحكَمَةَ وأجابَ عَن أسئلَتِهِم ودافَعَ عَن نفسِهِ وأثبَتَ أنَّهُم على الباطِلِ ، ومِنَ المعلومِ أنَّ اولئكَ كانوا مشركِينَ يعبُدونَ الأصنامَ.ويوسُفُ(عَلَيهِ السَّلامُ)عِندَما سُجِنَ بافتراءِ امرأةِ العزيزِ ونسوَةِ المدينَةِ وجاءَ أمرُ الملِكِ بأنْ يخرُجَ مِنَ السِّجنِ قالَ للمبَلِّغِ:( ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ).وقامَ الملِكُ باستدعاءِ زوجَةِ العزيزِ ونسوَةِ المدينَةِ وتبَيَّنَتْ براءةُ يوسُفَ(عَلَيهِ السَّلامُ)والملِكُ في كلِّ ذلِكَ كانَ كافِراً.

٢ـ مستجيرٌ بِهِم لاستردادِ بعضِ الحقوقِ الَّتي لا سبيلَ إلى استعادَتِها إلَّا بالاستعانَةِ بالطَّواغيتِ على أنْ لا يكونَ فيها إقامَةُ دعوى ضدَّ أحَدٍ ؛ لأنَّ إقامَةَ الدَّعوى تحوِّلُ المسألَةَ مِنَ الإستجارَةِ الى التَّحاكُمِ الَّذي نهانا الشَّارِعُ الحكيمُ عَنهُ ، فَمَن ضَيَّعَ ابناً أو خُطِفَ مِنهُ أو سُرِقَتْ سيَّارَتُهُ أو مالُهُ وما شابَهَ ذلِكَ يجوزُ أنْ يستَجيرَ بهؤلاءِ لِيَعمَلوا على إعادَةِ ما أُخِذَ مِنهُ إليهِ،ولكِنْ على أنْ لا يَتَقَدَّمَ بِشَكوى على الجاني في تِلكَ المحاكِمِ الشَّيطانيَّةِ في تلكَ القضيَّةِ؛لأنَّ الرَّسولَ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)كانَ عَمُّهُ أبو طالِبٍ ينافِحُ ويدافِعُ ويرُدُّ أذى قريشٍ عَنهُ وهو على شِركِهِ،ويقيناً الرَّسولُ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)كانَ يعلَمُ أنَّهُ مشركٌ،ولكِنَّهُ لَم يَمنَعْهُ مِن أنْ يَرُدَّ عَنهُ ويحميهِ.إنَّ ذهابَ كلِّ ما يملِكُهُ المسلِمُ مِن مالٍ وبغيرِ وجهِ حقٍّ أهونُ بكثيرٍ مِن ذهابِ آخرتِهِ.إنَّ استيفاءَ جميعِ الحقوقِ في الدُّنيا محالٌ ، إذ أنَّ بعضَ الحقوقِ تُستَرَدُّ في الآخِرَةِ ، وترْكُ التَّحاكُمِ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ يدخُلُ في الإيمانِ باليومِ الآخِرِ ، فَمَن كانَ لَهُ حقٌّ يُستَوفى عَن طريقِ التَّحاكُمِ إلى الطَّواغيتِ فإنَّ مِنَ الايمانِ باليومِ الآخِرِ أنْ تُترَكَ ذلِكَ التَّحاكُمَ امتثالاً لأمرِ اللهِ تَعالى:(وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ)،وإيماناً أنَّ اللهَ تَعالى يَضَعُ الموازينَ القِسطَ يومَ القيامَةِ فلا تُظلَمُ نفسٌ شيئاً ، ومَن كانَ لَهُ حقٌّ عِندَ أحَدٍ فإنَّ اللهَ تَعالى سَيسْتوفيهِ مِنهُ وبالعُملَةِ الصَّعبَةِ ( الحسناتِ )عَن أبي هُريرةَ - رَضِيَ اللهُ عَنهُ -:أنَّ رسولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ -،قالَ:((أتدرونَ مَنِ المُفْلِسُ ؟))قالوا:المفْلسُ فينا مَنْ لا دِرهَمَ لَهُ ولا مَتاعَ ،فَقَالَ:(إنَّ المُفْلسَ مِنْ أُمَّتي مَنْ يأتي يومَ القيامَةِ بصلاةٍ وصيامٍ وزكاةٍ ، ويأتي وقَدْ شَتَمَ هَذا ، وقَذَفَ هَذا ، وَأَكَلَ مالَ هَذا ، وسَفَكَ دَمَ هَذا ، وَضَرَبَ هَذا ، فيُعْطَى هَذا مِنْ حَسَناتِهِ ، وهَذا مِنْ حَسناتِهِ ، فإنْ فَنِيَتْ حَسَناتُه قَبْلَ أنْ يُقضى مَا عَلَيهِ ، أُخِذَ منْ خَطَاياهُم فَطُرِحَتْ عَلَيهِ ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ)) رواهُ الإمامُ مسلِمٌ.

إنَّ تركَ المسلمينَ العَمَلَ على تحكيمِ شَرعِ اللهِ تَعالى خطأٌ مِنهُم،والتَّحاكُمُ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ خطأٌ آخَرُ ، فلا يُمكِنُ أنْ يَكونَ خَطؤنا الأوَّلُ مُبَرِّراً لِخَطَئِنا الثَّاني ؛ لأنَّ الخطأَ لا يكونُ مسوِّغاً لِخَطَإٍ آخَرَ فما بالُكَ فيما يَتَعَلَّقُ بأركانِ الإيمانِ !!

٣ـ مُتَحاكِمٌ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ وهو بإمكانِهِ أنْ يَتَحاكَمَ إلى مَن يحكُمُ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ كالمحاكِمِ القَضائيَّةِ الَّتي كانَتْ موجودَةً سابقاً وكالعلماءِ الَّذينَ عُرِفوا في بعضِ المناطِقِ بالفصلِ بَينَ النَّاسِ بشرعِ اللهِ تَعالى مَعَ غيابِ سُلطَةِ المسلمينَ ، فَمَن تَرَكَ التَّحاكُمَ إليهِم وتحاكَمَ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ فإنَّهُ يدخُلُ في صورَةِ سبَبِ نزولِ الآيَةِ ، أيْ أنَّهُ بهذا التَّحاكُمِ يكونُ مُرتَدّاً عَن دينِ اللهِ تَعالى وإيمانُهُ زَعمٌ .

أمَّا عَنِ الطَّواغيتِ الَّذينَ يحكُمونَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى :إذا كانَ الَّذي يَتَحاكَمُ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ مُرتَدّاً عَن دينِ اللهِ تَعالى وما يظهِرُهُ مِن إيمانٍ إنَّما هو زَعمٌ ، فالطَّواغيتُ الَّذينَ يحكُمونَ بتلكَ القوانينِ ويحمِلونَ النَّاسَ على التَّحاكُمِ إلى تِلكَ المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ فَدُخولُهُم في الآيَةِ مِن بابِ أولى وإنْ ظَهَرَ مِنهُم شيءٌ اسمُهُ إيمانٌ أو مظهَرٌ مِن مظاهِرِ الإسلامِ ، فإنَّهُ زَعمٌ كما قالَ اللهُ تَعالى.

**ثالثاً**:إنَّ مَن يَتَحاكَمُ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ مُرتَدٌّ عَن دينِ اللهِ تَعالى قالَ تَعالى:( فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ).

بعد أنْ حَذَّرَ اللهُ تَعالى المؤمنينَ مِنَ التَّحاكُمِ إلى الطَّواغيتِ وإنَّ التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوتِ إيمانٌ بِهِ وكفرٌ باللهِ تَعالى،بينَ اللهِ تَعالى وبأسلوبِ التَّحذيرِ إلى مَن يكونُ التَّحاكُمُ فقالَ عزَّ وجلَّ :(فلا وَرَبِّكَ ....)فكما أنَّ التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوتِ ينفي الايمانَ كذلِكَ عَدَمُ تحكيمِ الشَّرعِ الحنيفِ في الخصوماتِ ينفي الإيمانَ.وسبَبُ نزولِ الآيَةِ كما ذكَرَهُ البخاريُّ (رحِمَهُ اللهُ)والمفسِّرونَ (رحِمَهُم اللهُ):(وَيُرْوَى فِي الصَّحِيحِ أَنَّ { رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ فِي شِرَاجِ الْحُرَّةِ ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (اسْقِ يَا زُبَيْرُ ، وَأَرْسِلْ الْمَاءَ إلَى جَارِكَ الْأَنْصَارِيِّ)فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : آنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ ،فَتَلَوَّنَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ لِلزُّبَيْرِ :( أَمْسِكْ الْمَاءَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَدْرَ ، ثُمَّ أَرْسِلْهُ ) } .قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ : وَأَحْسَبُ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ : { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ } إلَى آخِرِهِ) آياتُ الأحكامِ لابنِ العربيِّ/ سورَةُ النِّساء.

ومعنى قولِ اللهِ تعالى ( فيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ):يقولُ الإمامُ القرطبيُّ (رحمَهُ اللهُ) : (و"شجر "معناهُ اختلَفَ واختَلَطَ ؛ ومنهُ الشَّجَرُ لاختلافِ أغصانِهِ. ويقالُ لِعصيّ الهودَجِ : شجارٌ؛لِتداخُلِ بعضِها في بعضٍ) جامِعُ البَيانِ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ النِّساءِ.ويقولُ أبو حيَّانٍ التَّوحيديّ(رحمَهُ اللهُ):(شَجَرَ أمرٌ:التَبَسَ، يشجُرُ شجوراً وشجراً،وشاجَرَ الرَّجُلُ غيرَهُ في الأمرِ نازَعَهُ فيهِ،وتشاجَروا)البحرُ المحيطُ/سورَةُ النِّساء.ويقولُ أبو حيَّانٍ التَّوحيديُّ(رحمَهُ اللهُ):{ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ } قالَ مجاهِدٌ وغيرُهُ : نَزَلَتْ فيمن أرادَ التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوتِ. ورجَّحَهُ الطَّبريُّ لأنَّهُ أشبَهُ بنَسَقِ الآياتِ٠٠٠) البحرُ المحيط / سورَةُ النِّساء.

أقسَمَ اللهُ تعالى بذاتِهِ العَليَّةِ على نفيِ الإيمانِ في الخصوماتِ إلَّا بثلاثَةِ شروطٍ :

١ـ أنْ يكونَ التَّحاكُمُ إلى رسولِ اللهِ (ﷺ) أي إلى ذاتِهِ في حياتِهِ وإلى الشَّرعِ الحنيفِ الَّذي جاءَ بِهِ عَن رَبِّهِ بَعدَ وفاتِهِ ، أيْ إلى الكِتابِ والسُّنَّةِ ؛ لأنَّ الرَّسولَ (ﷺ) في حياتِهِ ما كانَ يحكُمُ بينَ المتخاصِمينَ إلَّا بهما كما في حديثِ أبي هريرَةَ وزيدِ بنِ خالِدٍ الجهنيّ () في قصَّةِ الرَّجُلَينِ الَّذين تحاكَما إليهِ (ﷺ):قالا:( إِنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْشُدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ نَعَمْ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأْذَنْ لِي ٠٠٠فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ٠٠٠) رواهُ الإمامُ البخاريُّ (رحمَهُ اللهُ)٠

٢ـ أنْ لا يجدُ حرجاً في قلبِهِ مِن حكمِ الشَّرعِ إنْ وَقَعَ الحقُّ عَلَيهِ بَعدَ التَّحاكُمِ وهذا شرطُ الإستسلامِ القلبيّ قالَ تعالى:( ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ )ومعنى حَرَجاً:يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):(أي ضيقاً وشَكَّاً...وقالَ الضَّحَّاكُ:أيْ إثماً بإنكارِهِم ما قَضَيتَ)جامِعُ البيانِ/ سورَةُ النِّساء.

والحَرَجُ على ثلاثَةِ أوجُهٍ :

الأوَّل:بمعنى الشَّكِّ؛كهذه الآيَةِ،ومثلُهُ:(فَلاَ يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ)أي:شَكٌّ .

والثَّاني "بمعنى الضِّيقِ ؛ قالَ - تعالى - : ( وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ) أي ضيقٍ .

الثَّالث : بمعنى الإثْمِ ؛ قالَ : - تعالى - : ( وَلاَ عَلَى الْمَرْضَى وَلاَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ )أي:إثمٌ...)اللبابُ في علمِ الكِتابِ/سورَةُ النِّساء.

فالشَّرطُ الثَّاني لإثباتِ الإيمانِ في الخصوماتِ انتفاءُ الحَرَجِ مِنَ القلبِ في قبولِ حكمِ الشَّرعِ ، فَمَن ضاقَ صَدرُهُ مِن قبولِ حكمِ الشَّرعِ كَحُكمٍ أو أنَّهُ ظالمٌ أو أنَّ غيرَهُ أحسَنُ أو اعتراضاً أو إباءً واستكباراً:(فلاوَرَبِّكَ لايؤمِنونَ)٠ومِن لُطفِ اللهِ تعالى عَلَينا وهو اللطيفُ الخبيرُ،أنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ الإنتقالَ مِنَ التَّحاكُمِ إلى انتِفاءِ الحَرَجِ بحرفِ العطفِ(ثمّ)وهو حرفٌ يفيدُ التَّرتيبَ مَعَ التَّراخي في الزَّمَنِ بينَ الأمرينِ،وهذِهِ الأزمِنَةُ تُقَدَّرُ بقدرِها حسبَ الوقائعِ قالَ تعالى:(قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ * مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ * مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ * ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ * ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ).

والإيمانُ كما هو ثابتٌ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ مُتفاوِتٌ بينَ النَّاسِ بل في الإنسانِ الواحِدِ يزيدُ وينقُصُ ، واللهُ تعالى قد راعى في عبادِهِ هذا التَّفاوتَ في الإيمانِ فَرَتَّبَ جلَّ في علاهُ الحكمَ الشَّرعيَّ على أدنى درجاتِ الإيمانِ ، أيْ أنَّ مَن كانَ في إيمانِهِ ضَعفٌ ، فإنَّهُ بعدَ التَّحاكُمِ سَيَجِدُ الضِّيقَ والحَرَجَ في قبولِ الحكمِ الشَّرعيّ في بدايَةِ الأمرِ ، إلَّا أنَّ أمثالَ هؤلاءِ قد ينتفي الحرجُ الَّذي وجَدَهُ في قلبِهِ مِن قبولِ الحكمِ الشَّرعيّ ، فإذا انتفى الحرَجُ ولو بعدَ فترَةٍ مِنَ الزَّمَنِ مَها طالَتْ تلكَ الفَترَةُ أو قَصُرَتْ فإنَّ الشَّرطَ الثَّاني في إثباتِ الإيمانِ يَتَحَقَّقُ ويرتَفِعُ عَنهُ في هذِهِ المرحَلَةِ ( فلا وَرَبِّكَ لا يُؤمِنونَ )٠ وهذا معنى استِخدامِ حَرفِ العَطفِ (ثمَّ) هُنا ٠

٣ـ وبعدَ انتفاءِ الحَرَجِ لا يبقى شيءٌ يَمنَعُ مِنَ الاستسلامِ لِحُكمِ الشَّرعِ وهو الشَّرطُ الثَّالثُ،قالَ تعالى:(وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً)ومِن هُنا جاءَ الرَّبطُ بينَ انتفاءِ الحَرَجِ والاستسلامِ بحرفِ العطفِ(و)الَّذي يفيدُ الجمعَ٠

ومعنى الاستسلام : هو الانقيادُ الكامِلُ والخضوعُ لِحُكمِ الشَّرعِ ؛يقولُ الإمامُ القرطبيُّ(رحمَهُ اللهُ):{وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً}أيْ ينقادوا لأمرِكَ في القَضاءِ. وقالَ الزَّجَّاجُ : "تسليما "مصدَرٌ مؤكِّدٌ ؛ فإذا قلتَ : ضربتُ ضرباً فكأنَكَ قلتَ لا أَشُكُّ فيهِ ؛ وكذلِكَ "ويسلِّموا تسليماً "أيْ ويسلِّموا لِحُكمِكَ تسليماً لا يدخلونَ على أنفُسِهم شكَّاً) جامِعُ البيانِ لأحكامِ القرآنِ / سورَةُ النِّساء.

(قوله:(وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً)(أي:ينقادوا للأمرِ كمالَ الانْقِيَادِ،واعلَمْ أنَّ قولَهُ:(ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ) المرادُ مِنهُ:الانْقِيَاد في البَاطِنِ،وقولُهُ( وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً)المُراد منه:الانْقِيَادُ في الظَّاهِرِ) اللبابُ في علمِ الكِتابِ لأبي الحفصِ الحنبليّ/ سورَةُ النِّساء.

أمَّا مِمَّن امتنَعَ عَنِ الاستسلامِ لِحُكمِ الشَّرعِ رَدَّاً أو إباءً أو استكباراً(فلا وَرَبِّكَ لايؤمِنونَ)،أمَّا إنْ كانَ عَدَمُ الإستسلامِ مَعَ إقرارٍ بحكمِ الشَّرعِ فإنَّهُ آثِمٌ ومرتَكِبٌ كبيرَةً؛يقولُ الإمامُ الجصَّاصُ(رحمَهُ اللهُ):(وفي هذِهِ الآيَةِ دلالَةٌ على أنَّ مَن رَدَّ شيئاً مِن أوامِرِ اللهِ تعالى أو أوامِرِ رسولِهِ(ﷺ)- فهو خارِجٌ مِنَ الإسلامِ سواءً رَدَّهُ مِن جِهَةِ الشَّكِّ فيهِ أو مِن جِهَةِ تركِ القبولِ والإمتناعِ مِنَ التَّسليمِ وذلِكَ يوجِبُ صِحَّةَ ما ذَهَبَ إليهِ الصَّحابَةُ في حكمِهِم بارتدادِ مَن امتنَعَ مِن أداءِ الزَّكاةِ وقتلِهِم وسبيِ ذراريهِم؛لأنَّ اللهَ تعالى حَكَمَ بأنَّ مَن لَم يُسلِّمْ للنَّبيّ(ﷺ) قضاءَهُ وحكمَهُ فليسَ مِن أهلِ الإيمانِ) تفسيرُ آياتِ الأحكامِ/سورَةُ النِّساءِ.

( وهذا نَصٌ في تَكْفِيرِ من لَمْ يَرْضَ بحُكْمِ الرَّسُولِ(عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ)...وهذه الآياتُ تَدُلُّ على أنَّ من رَدَّ شيئاً من أوَامِرِ اللهِ والرَّسُول فهُو خَارِجٌ عن الإسْلام ، سواءٌ رَدَّهُ من جِهَةِ الشِّرْكِ أو من جَهَةِ التَّمَرُّد،وذلك يُوجِبُ صِحَّة ما ذَهَبَتْ إليه الصَّحابَة(رَضِيَ اللهُ عَنهُم)من الحُكْمِ بارْتِدَادِ مَانِعِي الزَّكاة، وقَتْلِهم،وسَبي ذراريهِم)اللبابُ في علمِ الكتابِ أبو حفصٍ عُمَرُ الدِّمشقيُّ الحنبليُّ/ النِّساء.

(فأقسَمَ بنفسِهِ: أنَّ الخلقَ لايؤمِنونَ،حَتَّى يحكِّموا الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في جميعِ مواردِ النِّزاعِ؛فإذا حكَمَ انتفى الحرجُ باطِناً،وحَصَلَ التَّسليمُ الكاملُ ظاهِراً؛ فَمَن لَم يحصُلْ مِنهُ ذلِكَ فالإيمانُ منتفٍ عَنهُ) الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ في الأجوبَةِ النَّجدِيَّةِ ٥٠٧/١٠.

(فأقسَمَ بنفسِهِ: أنَّ النَّاسَ لا يؤمِنونَ حتَّى يحكِّموا رسولَ اللهِ، في جميعِ ما تنازعوا فيهِ، مِن دقيقٍ وجليلٍ، فإذا لَم يحكِّموهُ فليسوا بمؤمِنينَ.والأدِلَّةُ في هذا كثيرَةٌ، وكلُّها تبيِّنُ أنَّ الإيمانَ لا يحصُلُ مَعَ عدَمِ تحكيمِ الرَّسولِ، ثمَّ الإنقيادُ لِحُكمِهِ والرِّضى والتَّسليمُ؛ ومِن أكبرِ البلايا وأعظَمِ الرَّزايا أنْ يكونَ الإنسانُ قد ارتكَبَ هذِهِ القواصِمَ، وخَرَجَ مِن دائِرَةِ الإيمانِ، وصارَ مِن أهلِ الفُسوقِ والعصيانِ (١)، وهو مَعَ ذلِكَ يدَّعي أنَّهُ مِنَ المؤمِنينَ.فإنْ كنتَ لا تدري فتلكَ مُصيبَةٌ ... وإنْ كنتَ تدري فالمصيبَةُ أعظَمُ) الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ في الأجوبَةِ النَّجدِيَّةِ ٢٢٩/١٤-٢٣٠ (١)المقصودُ الفِسقُ الأكبَرُ والمعصيَةُ المخرِجَةُ مِنَ المِلَّةِ ؛ العبارَةُ الَّتي قبلَها والعبارَةُ الَّتي بعدَها تُثبِتُ ذلِكَ ؛ لأنَّ الفاسِقَ والعاصي لا يُقالُ عَنهُ خَرَجَ مِن دائرةِ الإيمانِ ، ولا يُسَمَّى أيضاً أنَّهُ يدَّعي الإيمانَ ٠

( أقسَمَ اللهُ سبحانَهُ في هذِهِ الآيَةِ الكريمَةِ أنَّ العِبادَ لا يؤمِنونَ،حتَّى يحكِّموا الرَّسولَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ فيما شَجَرَ بينَهُم، وينقادوا لِحُكمِهِ راغِبينَ مسلِمينَ، مِن غيرِ كراهيَّةٍ ولا حَرَجٍ؛ وهذا يعمُّ مشاكِلَ الدِّينِ والدُّنيا. فهو صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ هو الَّذي يحكُمُ فيها بنفسِهِ في حياتِهِ، وبِسنَّتِهِ بعدَ وفاتِهِ، ولا إيمانَ لِمَن أعرَضَ عَن ذلِكَ أو لَم يرضَ بِهِ.) الدُّرَر٢٢٢/١٦

ـ يقولُ الإمامُ الشَّنقيطِيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(أقسَمَ تعالى في هذِهِ الآيَةِ الكريمَةِ بِنَفسِهِ الكريمَةِ المقدَّسَةِ، أنَّهُ لا يؤمِنُ أحَدٌ حَتَّى يحكِّمَ رسولَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ في جميعِ الأمورِ، ثمَّ ينقادُ لِمَا حَكَمَ بِهِ ظاهِراً وباطِناً ويسلِّمهُ تسليماً كلِّيَّاً مِن غيرِ مُمانَعَةٍ ولا مُدافعَةٍ ولا مُنازَعَةٍ، وبيَّنَ في آيَةٍ أخرى أنَّ قولَ المؤمِنينَ محصورٌ في هذا التَّسليمِ الكُلِّيِّ، والانقيادِ التَّامّ ظاهِراً وباطِناً لِما حَكَمَ بِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وهي قولُهُ تعالى:{إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا}) أضواءُ البيانِ/ سورَةُ النِّساء

فاذا كانَ التَّحاكُمُ إلى الطَّواغيتِ رِدَّةً وعملاً مخرِجاً مِنَ المِلَّةِ إلَّا المكرَهُ ٠

اذا كانَ ردُّ شيءٍ مِن أوامِرِ اللهِ تعالى أو أمرِ رسولِهِ(ﷺ) مِن جِهَةِ الشَّكِّ أو تركُ القبولِ أو الإمتناعُ عَنِ التَّسليمِ والتَّمرُّدُ كفراً وردَّةً وخُروجاً مِنَ المِلَّةِ ، هل يُمكِنُ أنْ يَمُرَّ على المسلِمينَ وقتٌ تخلو فيهِ السَّاحَةُ الإسلاميَّةُ مِنَ المحاكِمِ الشَّرعيَّةِ ومِمَّن يحكُمُ بشرعِ اللهِ تعالى ، ويقتَصِرُ الأمرُ على المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ دونَ منازِعٍ ؟

إنَّ ما أدينُ اللهَ تعالى بِهِ : أنَّ حصولَ هذا الأمرِ في بلادِ الإسلامِ محالٌ وذلِكَ:

لانَّ الكفرَ بالطَّاغوتِ ركنٌ في الإيمانِ وحاشا للهِ تعالى أنْ يترُكَ عبادَهُ أمامَ الطَّاغوتِ دونَ أنْ يكونَ هُناكَ ما يعصِمُهُم مِنَ التَّحاكُمِ إليهِ،قالَ تعالى:( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ )ففي خِضَمِّ هذا الضَّلالِ لا بُدَّ أنْ يكونَ هُناكَ ما هَيَّأَهُ اللهُ تعالى للمسلِمينَ يعينُهُم على أن يتَّقوا اللهَ تعالى فيما أَمَرَ وفيما نهى بغضِّ النَّظَرِ عَن أخذِهِم بِهِ أو عَدَمِ أخذِهِم بِهِ٠

وبِمَا أنَّ التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوتِ مَصيدَةٌ للشَّيطانِ يريدُ أنْ يضلَّ عبادَ اللهِ تعالى مِن خلالِ التَّحاكُمِ إلى تلكَ المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ ضلالاً بعيداً ، فحاشا للهِ أنْ يترُكَ عبادَهُ يستفرِدُ بِهِم الشَّيطانُ دونَ أنْ يكونَ هُناكَ ما يحصِّنُهُم ويمنَعُهُم مِن سلوكِ تلكَ السُّبُلِ قالَ تعالى:( وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ٠٠٠ )فهل يمكِنُ أنْ تخلوا ساحَةُ المسلِمينَ مِن سبيلِ اللهِ تعالى حيثُ سُبُلُ الشَّيطانِ والطَّواغيتِ ؟

أقولُ مستَعيناً باللهِ تعالى:أنَّ المسلِمينَ في مسأَلَةِ الخصوماتِ وما يجري بينَهُم مِن نزاعاتٍ على أنْماطٍ:

١ـ في حالَةِ وجودِ سلطَةٍ وسُلطانٍ للمسلِمينَ فإنَّ المحاكِمَ الشَّرعيَّةَ تكونُ قائِمَةً والمسلِمونَ لا يملِكونَ إلَّا التَّحاكُمَ إلى تلكَ المحاكِمِ الشَّرعيَّةِ ، والحاكِمُ المسلِمُ لا يأذَنُ بوجودِ أيَّةِ محكَمَةٍ غيرِ شرعيَّةٍ مِن أيِّ نوعٍ كانَ إلَّا ما يكونُ لأهلِ الذِّمَّةِ وهي تكونُ محصورَةً بينَهُم هُم يتَحاكَمونَ إليها فلا محاكِمَ طاغوتيَّةً تحكُمُ بالقوانينِ الوضعيَّةِ الشَّيطانيَّةِ ولا محاكِمَ عشائريَّةً تحكُمُ بالأعرافِ العشائريَّةِ ٠ فإنْ وجِدَتْ وتحاكَمَ إليها أحَدٌ مِنَ المسلِمينَ فحالُهُ كحالِ ذلِكَ المنافِقِ الَّذي نزَلَتْ الآيَةُ بحقِّهِ ٠فهو داخِلٌ في صورَةِ سَبَبِ النُّزولِ وهو مِمَّن قالَ اللهُ تعالى فيهِم ( فلا وَرَبِّكَ لا يؤمِنونَ ٠٠)

٢ـ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ وفي بعضِ البُلدانِ كانوا يجيزونَ للمسلِمينَ أنْ تكونَ لَهُم محاكِمُهُم الخاصَّةُ بِهِم تَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى ، كما في موريتانيا في زَمَنِ الإحتلالِ الفرنسيِّ حيثُ كانَ الشَّيخُ الفاضِلُ الإمامُ الشَّنقيطِيُّ(رحِمَهُ اللهُ)قاضِياً يحكُمُ بينَ المسلِمينَ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى ، وكذلِكَ في مِصرَ حيثُ كانَتْ المحكَمَةُ الشَّرعيَّةُ الَّتي تحكُمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى حيثُ كانَ الشَّيخُ الجليلُ أحمد شاكِر قاضياً فيها ، وفي دولَةِ البعثيِّينَ كانَ تقسيمُ المالِ الموروثِ بَينَ الورَثَةِ على الاختيارِ : تقسيمٌ شرعيٌّ وتقسيمٌ قانونيٌّ يساوي بينَ الذَّكَرِ والأُنثى بحث

ففي المسائِلِ الَّتي تَنظُرُ فيها تلكَ المحاكِمُ الشَّرعيَّةِ يجِبُ على المسلِمينَ أنْ يتحاكَموا إلى تلكَ المحاكِمِ ، ومَنْ أعرَضَ عَن تلكَ المحاكِمِ الشَّرعيَّةِ في قضيَّةٍ تنظُرُ فيها تلكَ المحكَمَةُ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ أو الأعرافُ العشائريَّةِ فإنَّهُ داخِلٌ في صورَةِ سبَبِ نزولِ قولِ اللهِ تعالى : ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا ٠٠) وهو مِمَّن قالَ تعالى فيهِم : ( فلا وَرَبِّكَ لا يؤمِنونَ ٠٠٠)٠

٣ـ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ حيثُ لا محاكِمَ ظاهِرَة إلَّا المحاكِمَ الطَّاغوتيَّةَ الَّتي تحكُمُ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ ، فكيفَ يَتَّقي المسلِمُ اللهَ تعالى في هذِهِ الأجواءِ ؟ وأينَ سبيلُ اللهِ تعالى بينَ هذِهِ السُّبُلِ ؟

إنَّهم العلماءُ؛قالَ تَعالى:( أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ) أولي الأمرِ،مِنَ العُلماءِ مَن قالَ : أنَّهم الأمراءُ :(قَالَ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ : هُمْ أَصْحَابُ السَّرَايَا ، وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ،وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ ، إذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ) أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيِّ ٤٠٢/٢.

( قالَ أبو جعفَرٍ: وأَولَى الأقوالِ في ذلِكَ بالصَّوابِ، قولُ مَن قالَ: هُم الأمراءُ والولاةُ لِصَحَّةِ الأخبارِ عَن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ بالأمرِ بطاعَةِ الأَئِمَّةِ والولاةِ فيما كانَ [لله] طاعةٌ، وللمسلِمينَ مصلَحَةٌ ) جامِعُ البيانِ ٥٠٢/٨.

ومِنهُم مَن قالَ : أنَّهم العلماءُ( قَالَ جَابِرٌ : هُمْ الْعُلَمَاءُ ، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ التَّابِعِينَ ، و اخْتَارَهُ مَالِكٌ ؛ قَالَ مُطَرِّفٌ وَابْنُ مَسْلَمَةَ : سَمِعْنَا مَالِكًا يَقُولُ : هُمْ الْعُلَمَاءُ ) أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيِّ ٤٠٢/٢

وقالَ عليُّ بنِ أبي طلحَةَ عن ابنِ عبَّاسٍ {وأولي الأمرِ مِنكُم} يعني أهلَ الفِقهِ والدِّينِ، وكذا قالَ مجاهِدٌ وعطاءٌ والحسنُ البصريُّ وأبو العاليَةِ {وأولي الأمرِ مِنكُم} يعني العُلماءَ ) تفسيرُ بنِ كثيرٍ ١٩٢/٥

يقولُ الإمامُ القرطبيُّ (رحِمَهُ اللهُ):(وأمَّا القولُ الثَّاني فيدُلُّ على صِحَّتِهِ قولُهُ تعالى {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} . فأمَرَ تعالى بردِّ المتنازَعِ فيهِ إلى كتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ، وليسَ لِغَيرِ العُلماءِ معرفَةُ كَيفيَّةِ الرَّدِّ إلى الكِتابِ والسُّنَّةِ ؛ ويَدُلُّ هذا على صِحَّةِ كونِ سؤالِ العلماءِ واجِباً ، وامتثالُ فتواهُم لازِماً.) الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ / سورَةُ النِّساء

ومِنهُم مَن قالَ أنَّهم الأُمراءُ والعلماءُ جميعاً :يقولُ ابنُ العربيِّ(رحِمَهُ اللهُ):(وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُمْ الْأُمَرَاءُ وَالْعُلَمَاءُ جَمِيعًا ، أَمَّا الْأُمَرَاءُ فَلِأَنَّ أَصْلَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ وَالْحُكْمَ إلَيْهِمْ .وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ فَلِأَنَّ سُؤَالَهُمْ وَاجِبٌ مُتَعَيِّنٌ عَلَى الْخَلْقِ ، وَجَوَابُهُمْ لَازِمٌ ، وَامْتِثَالُ فَتْوَاهُمْ وَاجِبٌ) أحكامُ القرآنِ ٢/ ٤٠٢

يقولُ الإمامُ الشَّنقيطيُّ(رحِمَهُ اللهُ):(والتَّحقيقُ في معنى الآيَةِ الكريمَةِ أنَّ المرادَ بأولي الأمرِ: ما يشملُ الأمراءَ والعُلماءَ؛ لأنَّ العُلماءَ مبلِّغونَ عَنِ اللهِ وعَن رسولِهِ، والأمراءُ منفِّذونَ، ولا تجوزُ طاعَةُ أحَدٍ مِنهُم إلَّا فيما أَذَنَ اللهُ فيهِ ) أضواءُ البيانِ / سورَةُ محمَّد

يقولُ بنُ كثيرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(واللهُ أعلَمُ أنَّها عامَّةٌ في كلِّ أولي الأمرِ مِنَ الأمراءِ والعُلماءِ) تفسيرُ بنِ كثيرٍ١٩٢/٥.

أمَّا كونُ كلِّ مَن انتَسَبَ إلى العلمِ لَيسَ بعالِمٍ بسبَبِ تَفَرُّقِ الأُمَّةِ إلى فِرَقٍ وشِيَعٍ ، وكَونُ الأُمَّةِ لَم تَعُدْ ترى الرُّجوعَ إلى العلماءِ ، وتشويهُ صورَةِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ في المجتَمَعِ وتنفيرُ النَّاسِ مِنهُم تحتَ اسمِ الوهَّابيَّةِ أحياناً والأُصوليَّةِ أخرى والمتشَدِّدونَ ثالِثاً والارهابيُّونَ أخيراً ، كلُّ ذلِكَ لا يمنَعُ مِن وجوبِ الرُّجوعِ إلى العلماءِ وطاعَتِهِم ، وقد رأينا هؤلاءِ في زَمَنِ البعثيِّينَ وكانوا يحكمونَ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى بينَ مَن يَتَحاكَمُ إليهِم مِنَ المسلِمينَ ، وعرفَ البعضُ مِنهُم عِندَ النَّاسِ بذلِكَ وعلى سَمعِ البعثيِّينَ ونظرِهِم وما أظُنُّ أنَّ مِصراً مِن أمصارِ الإسلامِ يخلوا مِن أمثالِ هؤلاءِ ، وعَمَلُ هؤلاءِ العُلماءِ كانَ :

أ- النَّظرُ في الخصوماتِ الَّتي تكونُ بينَ المسلمينَ كحالاتِ الطَّلاقِ والزَّواجِ والميراثِ والأموالِ والنِّزاعاتِ الَّتي تكونُ بينَهُم ، إلَّا في مسألَةِ عَقدِ النِّكاحِ فإنَّ البعثيِّينَ كانوا يمنَعونَ العلماءَ مِن عقدِ النِّكاحِ خارِجَ المحكَمَةِ الطَّاغوتيَّةِ وبِمَا أنَّ المسألَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بالدِّينِ فإنَّ المسلِمينَ كانوا يلجؤونَ إلى العلماءِ فكانوا يعقدونَهُ في الخفاءِ غيرَ آبهينَ بالبعثِ وحكمِهِ ، وذلِكَ أنَّ المسلِمينَ في مناطِقِنا اعتادوا احضارَ عالِمٍ مسلِمٍ في جلسَةِ عقدِ الزَّواجِ أو بعدَ ذلِكَ ثمَّ يسجِّلونَهُ في المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ بعدَ ذلِكَ ، والعامِلونَ في المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ كانوا يعلَمونَ ذلِكَ إلَّا أنَّهُم كانوا يغضُّونَ النَّظرَ عَنهُ وكانَ يكفي أنْ يُحظِرَ الزَّوجانِ تقريراً طبِّيّاً مِنَ المستشفى يُثبِتُ أنَّ الزَّوجَةَ باكِرٌ وإنْ كانَ بعدَ الزَّواجِ .

ب - كانوا ينظرونَ في الدِّماءِ ، في القَتلِ العمدِ والخطأ ، وفي القتلِ العمدِ حيثُ جَرَتْ الأحكامُ الجاهليَّةُ كانوا يقتلونَ كلَّ مَن يمتُّ إلى القاتِلِ بِصِلَةِ قرابَةٍ ، وأولياءُ المقتولِ كانوا يستفتونَ العلماءَ عَن حكمِ الشَّرعِ في مسألَتِهِم ، وكانَ العلماءُ يفتونَهُم : أنَّ ليسَ لَكُم الحقُّ مِنَ النَّاحيَةِ الشَّرعيَّةِ في قتلِ أحَدٍ إلَّا مَن قَتَلَ ، ونصحٌ وتخويفٌ باللهِ تعالى مَن قَتَلَ مَن ليسَ لَهُ جريرَةٌ في القتلِ أو قتلِ بريءٍ بجريرَةِ غيرِهِ إلى جانبِ بيانِ الأحكامِ الأُخرى المتعلِّقَةِ بالمسألَةِ وإنَّ الشَّرعَ الحنيفَ يُجيزُ لَهُم التَّنازُلَ إلى الدِّيَةِ كامِلَةً ولَهُم أنْ يعفوا إلى بعضِ الدِّيَةِ ولَهُم العفوُ مِن غيرِ مقابِلٍ والتَّحذيرُ مِنَ القتلِ بعدَ الصُّلحِ أو التَّنازُلِ إلى الدِّيَةِ أو العفو ، قالَ تَعالى :( فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ )

وخلالَ فترَةٍ قد لا تكونُ وجيزَةً أصبَحَ حكمُ هذِهِ المسألَةِ مِمَّا عُرِفَ مِنَ الدِّينِ بينَ المسلِمينَ ، ومَن خالَفَ كانَ يُخالِفُ عَن عِلمٍ .

والقولُ أنَّ العالِمَ ليسَ لَهُ سلطَةٌ ولا قوَّةٌ تعينُهُ على استردادِ الحقِّ مِنَ الظَّالِمِ إلى المظلومِ ، أو أنَّ الطَّرَفَ الآخَرَ لايرضى أنْ يَتَحاكَمَ إلى شرعِ اللهِ تعالى ، او أنَّهُ صاحِبُ سلطَةٍ وسطوَةٍ يَتَقَوَّى بالطَّاغوتِ ولا يُستدعى إلى تحكيمِ شَرعِ اللهِ تعالى فَفي مثلِ هذِهِ الأحوالِ لا يمكِنُ للعالِمِ أنْ يحمِلَ ذَلِكَ الطَّرَفَ على التَّحاكُمِ إلى الشَّرعِ فضلاً أنْ يُلزِمَهُ بأحكامِ الشَّرعِ الحنيفِ ، أو أنَّهُ يَتَحاكَمُ ويعلَمُ أنَّ عَلَيهِ أنْ يُعيدَ الحقَّ إلى أهلِهِ إلَّا أنَّهُ لا يفعَلُ ذلِكَ ، والعالِمُ لا يملِكُ القُوَّةَ على إلزامِ أمثالِ هؤلاءِ .

قد عَلِمنا أنَّ بَعضَ المسلِمينَ مِمَّن يَتَحاكَمونَ إلى شرعِ اللهِ تَعالى قد لا يستَسْلِمُ لِحُكمِ الشَّرعِ ابتداءً ومِن هُنا كانَ قولُ اللهِ تَعالى (ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا )،إذا قُلنا أنَّ القوَّةَ هي الَّتي تُلزِمُ النَّاسَ على الإلتزامِ بالأحكامِ سواءً كانَتْ شرعيَّةً أو طاغوتيَّةً فإنَّ القوَّةَ المعنويَّةَ الَّتي يَملِكُها العالِمُ المسلِمُ - في وقتٍ غابَ فيهِ سلطَةُ المسلِمينَ وسلطانُهُم - تفوقُ القوَّةَ المادِّيَّةَ الَّتي يَمْلِكُها الطَّواغيتُ بِشُرَطِهِم وسجونِهِم ، إنَّهُ يملِكُ التَّخويفُ باللهِ تَعالى وما سيؤلُ إلَيهِ الحالُ في الآخِرَةِ ، وقد يكونُ في الدُّنيا أيضاً والَّتي لا يُمكِنُ التَّنصُّلُ أو التَّحايُلُ على وعيدِ اللهِ تَعالى - حاشاهُ - بَينَما يُمكِنُ التَّحايُلُ على أحكامِ المحاكِمِ الشَّيطانيَّةِ وبِموادِ القانونِ الكفريِّ.

فالقولُ أنَّ في ظلِّ ظُلمِ الطَّواغيتِ لا توجَدُ محاكِمُ إسلاميَّةٌ تحكُمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى مُطلَقاً قولٌ بعيدٌ عَنِ الصَّوابِ ، والقولُ أنَّ أحكامَ الشَّرعِ الحنيفِ مُعَطَّلَةٌ في ظلِّ ظلمِ الطَّواغيتِ ، قولٌ لايُسَلَّمُ لَهُ على الإطلاقِ ؛ فإنَّ عُلَماءَ المسلِمينَ كانوا يَستطِيعونَ أنْ يحكُموا بينَ المسلِمينَ وفي زَمَنِ البعثيِّينَ في كلِّ ما يَمُتُّ إلى الشَّرعِ الحنيفِ بِصِلَةٍ وإنْ كانوا لا يملِكونَ السُّلطَةَ التَّنفيذيَّةَ المادِّيَّةَ لإلزامِ المتحاكِمِينَ بالأحكامِ الشَّرعيَّةِ ، وما لا يُدرَكُ كلُّهُ لا يُترَكُ جلُّهُ.

فإذا كانَ حُكمُ اللهِ تعالى لَم تَخلُ مِنهُ السَّاحَةُ الإسلاميَّةُ في أوضاعِنا الرَّاهِنَةِ حيثُ غيابُ السُّلطَةِ والسُّلطانِ للمسلِمينَ فما حُكمُ مَن يَتَحاكَمُ إلى المحاكِمِ الطَّاغوتيَّةِ في مثلِ هذِهِ الأجواءِ ؟

إنَّ مِن مسائِلِ الأسماءِ والأحكام أنَّ مَن يَقَعُ في الشِّركِ الأكبرِ أو ماعُلِمَ مِنَ الدِّينِ بالضَّرورَةِ فإنَّهُ لا يُعذَرُ بالجهلِ فإنَّ الجهلَ يَرفَعُ الحكمَ ولكِن لا يرفَعُ عَنهُ اسمَ الشِّركِ .

## المبحَثُ الثَّالِث

## ((سَبَبُ نزولِ الآياتِ))

■ تَعَدَّدَتْ الآراءُ في سَبَبِ النُّزولِ وقد بَحَثَ ذلِكَ الإمامُ ابنُ العربيّ (رحمَهُ اللهُ)وبَيَّنَ :

(وَأَمَّا مَنْ قَالَ:إنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ ، وَمَا شَكَوْهُ مِنْ التَّفْضِيلِ بَيْنَهُمْ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُ كَانَ تَحْكِيمًا مِنْهُمْ لِلنَّبِيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) لَا شَكْوَى).وكذلِكَ القولُ أنَّها نَزَلَتْ في أبي لُبابَةَ(فَضَعِيفٌ لَا أَصْلَ لَهُ)أحكامُ القرآنِ/سورَةُ المائدة.ويقولُ أيضاً:(وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، كِلَاهُمَا فِي وَصْفِ الْقِصَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إلَى النَّبِيِّ () وَحَكَّمُوهُ )أحكامُ القرآنِ / سورَةُ المائدة.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ(رَضِيَ اللهُ عَنهُما)أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ):(مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ ؟)فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ،فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ:كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ : ارْفَعْ يَدَكَ فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ .فَقَالُوا : صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُجِمَا) رواهُ الإمامُ البُخاريُّ.

وعَنِ البراءِ بنِ عازِبٍ، قالَ: مَرَّ على النَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) بيهوديٍّ مُحَمَّمٍ مجلودٍ، فدعاهُم فقالَ: هكذا تجدونَ حَدَّ مَن زنى ؟ قالوا: نعم. فدعا رَجُلاً مِن علمائِهِم، فقالَ: أنشدُكَ اللهَ الَّذي أنزلَ التَّوراةَ على موسى، هكذا تجدونَ حَدَّ الزَّاني في كتابِكُم ؟ قالَ: لا، ولولا أنَّكَ أنشدتني بهذا لَم أُخبِرْكَ، نَجِدُ حدَّهُ في كتابِنا الرَّجمَ، ولكنَّهُ كَثُرَ في أشرافِنا، فكُنَّا إذا أخذنا الشَّريفَ تركناهُ وإذا أخذنا الوضيعَ أقمنا عَلَيهِ الحدَّ، فقلنا تعالوا فلنجتَمِعْ جميعاً على التَّحميمِ والجلدِ مكانَ الرَّجمِ. فقالَ رسولُ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ):اللهُمَّ أنِّي أوَّلُ مَن أحيا أمرَكَ إذ أماتوهُ. فأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فأنزلَ اللهُ: يا أَيُّها الرَّسولُ لا يحزنْكَ الَّذينَ يُسارِعونَ في الكُفرِ... إلى قولِهِ: ومَن لَم يَحكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافِرونَ يعني اليَهودَ، فأولئكَ هُم الظَّالِمونَ يعني اليهودَ، فأولئكَ هُم الفاسِقونَ للكفَّارِ كُلِّها)جامِعُ البيانِ في أحكامِ القرآنِ / سورَةُ المائدَةِ ـ إكمالُ المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض / بابُ رجمِ اليهودِ.

(وقال الباجي ظاهرُ الأمرِ قَصَدوا في جوابِهِم تحريفَ حُكمِ التَّوراةِ والكذبِ على النَّبيِّ إمَّا رجاءَ أنْ يحكُمَ بينَهُم بغيرِ ما أنزلَ اللهُ وإمَّا لأنَّهُم قَصَدوا بتحكيمِهِ التَّخفيفَ عَنِ الزَّانِيَينِ واعتقدوا أنَّ ذلِكَ يُخرِجُهُم عَمَّا وَجَبَ عَلَيهِم أو قَصَدوا اختبارَ أمرِهِ لأنَّهُ مِنَ المقَرَّرِ أنَّ مَن كانَ نَبيّاً لا يُقِرُّ على باطِلٍ فَظَهَرَ بتوفيقِ اللهِ نبيُّهُ كذبَهُم وصدقَهُ وللهِ الحمدُ) فتح الباري ٢٩٦/٧.

■ واختَلَفَتْ أقوالُ العلماءِ(رَحِمَهُم اللهُ)في تحديدِ مَنِ المرادُ مِنَ الآياتِ الثَّلاثِ إلى:

**أوَّلاً**:مِنهُم مَن قالَ: إنَّها عامَّةٌ في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزلَ اللهُ تعالى.ومِمَّن قالَ ذلِكَ مِنَ العُلماءِ:ابنُ مسعودٍ والحسنُ وإبراهيمُ:هي عامَّةٌ يعني فيمَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزلَ اللهُ. انظُرْ أحكامَ القرآنِ لابنِ العربيِّ، وزادُ القرطبيِّ(رحمَهُ اللهُ):(مِنَ المسلِمينَ واليهودِ والكفَّارِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ/سورَةُ المائدة.

يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ اللهُ):(ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافِرونَ)لفظُ(مَنْ)مِن صيغِ العمومِ فيفيدُ أنَّ هذا غيرَ مختَصٍّ بطائِفَةٍ معيَّنَةٍ بلْ بكلِّ مَن وَلِيَ الحكمَ)ثمَّ نَقَلَ رحمَهُ اللهُ أقوالَ غيرِهِ)فتحُ القديرِ /سورَةُ المائدة. ويقولُ الرَّازيِ(رحمَهُ اللهُ) في تفسيرِهِ ردّاً على مَن قالَ:(أنَّ هذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ في اليهودِ فتكونُ مختَصَّةً بِهِم،وهذا ضعيفٌ لأنَّ الاعتبارَ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ السَّبَبِ)أ.هـ.

**ثانياً** : ومِنهُم مَن قالَ أنَّها في اليهودِ خاصَّةً إلَّا أنَّها تشمَلُ المسلِمينَ أيضاً وَمِمَّن قالَ ذلِكَ مِنَ العلماءِ :

يقولُ الطَّبريُّ (رحمَهُ اللهُ):(وأولى هذِهِ الأقوالِ عندي بالصَّوابِ، قولُ مَن قالَ: نَزَلَتْ هذِهِ الآياتُ في كفَّارِ أهلِ الكتابِ، لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها مِنَ الآياتِ فَفِيهِم نَزَلَتْ وهُم المعنيُّونَ بِها... فإنْ قالَ قائِلٌ: فإنَّ اللهَ تعالى ذِكرُهُ قد عمَّ بالخبَرِ بذلِكَ عَن جميعِ مَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أنزلَ اللهُ، فكيفَ جَعَلتَهُ خاصَّاً ؟

قيلَ: إنَّ اللهَ تعالى عمَّ بالخبَرِ بذلِكَ عَن قومٍ كانوا بحكمِ اللهِ الَّذي حَكَمَ بِهِ في كتابِهِ جاحِدينَ ، فأخبَرَ عَنهُم أنَّهُم بِتَركِهِم الحكمَ على سبيلِ ما تركوهُ كافِرونَ. وكذلِكَ القولُ في كلِّ مَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أنزلَ اللهُ جاحِداً بِهِ، هو باللهِ كافِرٌ ) جامِعُ البيانِ / سورَةُ المائدة.

ـ( قيلَ لِحُذيفَةَ (ﷺ) ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافِرونَ نَزَلَتْ في بني إسرائيلَ ؟ قالَ :

نِعمَ الأخوَةُ لَكُم بَنو إسرائيلَ إنْ كانَتْ لَكُم كلَّ حلوَةٍ ولَهُم كلَّ مُرَّةٍ وَلَتَسْلُكُنَّ طريقَهُم قَدَّ الشِّراكِ)أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيِّ،والجامِعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيِّ،وتفسيرُ بنِ أبي حاتم (رحمَهُم اللهُ).

ـ(وقالَ النُّخعيُّ والحسَنُ : نَزَلَتْ هذِهِ الآياتُ في بني إسرائيلَ ورَضِي لهذِهِ الأمَّةِ بها فهي على النَّاسِ كلِّهِم واجِبَةٌ) الكشفُ والبيانُ للنَّيسابوريّ/ سورَةُ المائدة،وأحكامُ القرآنِ لابنِ العربيّ/سورَةُ المائدة.

وذكَرَ هذِهِ الأقوالَ الإمامُ الطَّبريُّ (رحمَهُ اللهُ) أيضاً في تفسيرِهِ.

**ثالِثاً** : ومِنهُم مَن قالَ أنَّها خاصَّةٌ ثمَّ اختلَفوا في تحديدِ مَن يدخُلُ في نطاقِ الآيَةِ :

قسمٌ مِنَ العلماءِ قالوا : انها خاصة في المسلمين :( فروي عن الشعبي أنها في المسلمين، ٠٠٠ وروي عن طاوس أيضاً أنها في المسلمين) اضواء البيان / سورة المائدة ـ ابن ابي حاتم (رحمه الله)

وقسم قالوا أنَّها في اليهودِ خاصَّةٌ : (فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْكَافِرُونَ وَالظَّالِمُونَ وَالْفَاسِقُونَ كُلُّهُ لِلْيَهُودِ) أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيّ / سورَةُ المائدة

ـــ ( عَنِ ابنِ عبَّاسٍ قالَ إنَّما أنزَلَ اللهُ ( ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافِرونَ ، والظَّالِمونَ ، الفاسِقونَ ) فى اليهودِ خاصَّةً وقد روى نحو هذا عَن جماعَةٍ مِنَ السَّلَفِ) فتحُ القديرِ/ سورَةُ المائدة

ـــ ( قالَ قتادَةُ والضَّحَّاكُ: نَزَلَتْ هذِهِ الآياتُ الثَّلاثُ في اليهودِ دونَ مَن أساءَ مِن هذِهِ الأُمَّةِ) تفسيرُ البغويّ / سورَةُ المائدة٠

ـــ (الشَّعبيُّ قالَ : هي في اليهودِ خاصَّةً ، واختارَهُ النَّحَّاسُ ؛ قالَ : ويَدُلُّ على ذلِكَ ثلاثَةُ أشياءَ :

مِنها أنَّ اليهودَ قد ذُكِروا قبلَ هذا في قولِهِ : {لِلَّذِينَ هَادُوا} فعادَ الضَّميرُ عَلَيهِم ، ومنها أنَّ سِياقَ الكلامِ يَدُلُّ على ذلِكَ ؛ ألا ترى أنَّ بعدَهُ {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ} فهذا الضَّميرُ لليهودِ بإجماعٍ ، وأيضاً فإنَّ اليهودَ هُمُ الَّذينَ أنكروا الرَّجمَ والقصاصَ) الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيّ / سورةُ المائدة٠

ومِنهُم مَن قالَ إنَّها في أهلِ الكِتابِ : ( عَنِ الضَّحَّاكِ: ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافِرونَ والظَّالمونَ والفاسِقونَ قالَ: نَزَلَتْ هؤلاءِ الآياتُ في أهلِ الكتابِ ، وزادَ عكرِمَةُ (رحِمَهُ اللهُ) لِمَا تركوا مِن كتابِ اللهِ ) جامِعُ البيانِ لأحكامِ القرآنِ / سورَةُ المائدة٠

ومِنهُم مَن قالَ أنَّها في الكفَّارِ: ( قوله تعالى : {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} و {الظَّالِمُونَ} و {الْفَاسِقُونَ} نَزَلَتْ كلُّها في الكفَّارِ ؛ ثَبَتَ ذلِكَ في صحيحِ مسلمٍ مِن حديثِ البراءِ)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيّ / سورَةُ التَّوبَة ٠

(عَن أبي صالحٍ، قالَ: الثَّلاثُ الآياتُ الَّتي في المائدة وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ، فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ليسَ في أهلِ الإسلامِ منها شيءٌ، هي في الكفَّارِ) جامِعُ البيانِ في أحكامِ القرآنِ الإمامُ الطَّبريُّ / سورَةُ المائدة٠

(وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : الْكَافِرُونَ لِلْمُشْرِكِينَ ، وَالظَّالِمُونَ لِلْيَهُودِ ، وَالْفَاسِقُونَ لِلنَّصَارَى) أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيّ وقالَ : (وَبِهِ أَقُولُ ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الْآيَاتِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَابْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، وَابْنِ شُبْرُمَةَ )،الا ان القرطبي(رحمه الله)عندما نَقَلَ قولَ ابنِ العربيّ جَعَلَ الأولى في( المسلِمينَ).

ومِنهُم مَن قالَ أنَّها موزَّعَةٌ بينَ المسلِمينَ واليهودِ والنَّصارى :ذَكَرَ الإمامُ الشَّنقيطيُّ (رحِمَهُ اللهُ) نَصَّ كلامِ الإمامِ القرطبيّ (رحِمَهُ اللهُ) وما ذكَرَهُ مِن أقوالِ العلماءِ فيمَنْ نَزَلَتْ الآيَةُ ثمَّ قالَ:(قالَ مقيِّدُهُ عفا اللهُ عَنهُ:الظَّاهِرُ المتبادِرُ مِن سياقِ الآياتِ أنَّ آيَةَ: {فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، نازِلَةٌ في المسلِمينَ، لأنَّهُ تعالى قالَ قبلَها مخاطِباً لِمُسلِمي هذِهِ الأمَّةِ {فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ، وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً}، ثمَّ قالَ: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، فالخطابُ للمسلِمينَ كما هو ظاهِرٌ متبادِرٌ مِن سياقِ الآيَةِ،وسياقُ القرآنِ ظاهِرٌ أيضاً في أنَّ آيَةَ {فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، في اليهودِ لأنَّهُ قالَ قبلَها: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} فالخطابُ لَهُم لوضوحِ دلالَةِ السِّياقِ عَلَيهِ ٠كما أنَّهُ ظاهِرٌ أيضاً في أنَّ آيَةَ: {فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}، في النَّصارى؛ لأنَّهُ قالَ قبلَها: {وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْأِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}) اضواءُ البيانِ / سورَةُ التَّوبَة

ـــ ( عَنِ الشَّعبيّ، قالَ في هؤلاءِ الآياتِ الَّتي في المائدة: ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافِرونَ قالَ: فينا أهلَ الإسلامِ. ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ فأولئكَ هُم الظَّالِمونَ قالَ: في اليهودِ. ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ فأولئكَ هُم الفاسِقونَ قالَ: في النَّصارى) جامِعُ البيانِ لأحكامِ القرآنِ للإمامِ الطَّبريّ (رحِمَهُ اللهُ) / سورَةُ المائدة٠

أقولُ : وهذِهِ الأقوالُ مِن علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ مبناها الإجتهادُ فكلٌّ قالَ بِمَا ظَهَرَ لَهُ مِنَ الآياتِ وبِمَا عَلِمَ مِن أسبابِ النُّزولِ وهُم مَعذورونَ ، وسبَبُ اختلافِهِم يعودُ إلى :

اختلافِهِم في فَهمِ معنى كلِمَةِ (مَنْ) في الآيَةِ الكريمَةِ ، هل هي شرطيَّةٌ جزائيَّةٌ فتكونُ عامَّةً ، أمْ أنَّها اسمٌ موصولٌ بمعنى ( الَّذي ) واذا كانَتْ بمعنى الَّذي هل تكونُ عموميَّتُها في اليهودِ أم فيهِم وفي غيرِهِم ؟

والسَّبَبُ الآخَرُ: اختلافُ فهمِهِم لِسياقِ الآياتِ فَمِنهُم مَن رأى أنَّها جاءتْ في اليهودِ فقالَ هي فيهِم ، ومِنهُم مَن رأى أنَّها في أهلِ الكِتابِ ( اليهودُ والنَّصارى ) فقالَ هي فيهِم ، ومِنهُم مَن عَبَّرَ عَنهُم بأهلِ الكِتابِ ومِنهُم مَن عَبَّرَ عَنهُم بالكفَّارِ ٠

ومِنهُم مَن فَتَحَ اللهُ عَلَيهِ فانتَبَهَ إلى أنَّ الآيَةَ الأولى في المسلِمينَ والثَّانيَةَ في اليهودِ والثَّالِثَةِ في النَّصارى ٠

ويؤخَذُ قولُ مَن جاءَ بالقرينَةِ على صِحَّةِ ما ذَهَبَ إلَيهِ ، والقولُ المقرونُ بالقرينَةِ الشَّرعيَّةِ هو الَّذي يقالُ بِهِ ويُذهَبُ إلَيهِ ، ومَن عَلِمَ حجَّةٌ على مَن لَمْ يَعلَمْ ٠

فلا يجوزُ شَرعاً لِمَنْ يَتَناولُ الحديثَ في هذِهِ الآياتِ أنْ يقتَصِرَ على قولِ صحابيٍّ واحِدٍ أو عالِمٍ واحِدٍ يوافِقُ مذهبَهُ فيجعَلُهُ الأصلَ في فَهمِ الآيَةِ ولا يقولُ إلَّا بِهِ ويُخَطِّيءُ مَن يقولُ بغيرِهِ وإنْ كانَ هو الصَّوابُ ، وكلُّ مَن يشارِكُ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ والمجالِسِ التَّشريعيَّةِ الشِّركيَّةِ أخَذَ بقولِ مَن قالَ مِن العلماءِ أنَّ تلكَ الآياتِ في الكفَّارِ أو أنَّها في أهلِ الكتابِ أو اليهودِ وأنَّ الآيَةَ لا علاقَةَ لها بالمنتَسِبينَ إلى الإسلامِ الَّذينَ يحكُمونَ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ ٠

وأقوالُ العلماءِ (رحِمَهُم اللهُ) مِنهُم مَن قالَ أنَّها عامَّةٌ في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى ، وهذا القولُ يعني أنَّ المسلِمينَ داخِلونَ في الآيَةِ ومِمَّن قالَ بذلِكَ : ابنُ مسعودٍ () والحسَنُ البصريُّ وابراهيمُ النَّخعيُّ (رحِمَهُم اللهُ).

ومِنهُم مَن قالَ أنَّها في اليهودِ وتشملُ المسلِمينَ أيضاً ومِمَّن قالَ بذلِكَ حذيفَةُ والحسَنُ وإبراهيمُ النَّخعيُّ

ومِنهُم مَن جعَلَها خاصَّةً بالمسلِمينَ وهو قولُ الشَّعبيِّ وطاووسَ ٠
ومِمَّن جَعَلَها في اليهودِ خاصَّةً : ابو مجلز والنَّحاسُ والضَّحَّاكُ والشَّعبيُّ ولَهُ قولٌ ثالِثٌ.
فَمَن نَقَلَ عَنهُم مِنَ الصَّحابَةِ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم) في هذِهِ الآياتِ أقوالٌ أربَعَةٌ مِنهُم : عبدُ اللهِ بنِ مسعودٍ وحذيفَةُ بنُ اليمانِ وعبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ والبراءُ بنُ عازبٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُم)،أمَّا ابنُ مسعودٍ فإنَّهُ قالَ إنَّها عامَّةٌ في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى مِنَ المسلِمينَ وغيرِهِم ٠أمَّا حذيفَةُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)فقد جَعَلَها في اليهودِ وفي المسلِمينَ ٠ ولَمْ ينقُلْ العلماءُ عَنها قولاً غيرَهُ ٠
أمَّا ابنُ عبَّاسٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُما): فتَبايَنَتْ أقوالُهُ ،نَقَلَ بنُ العربيِّ عَنهُ أنَّ :الأولى في المسلِمينَ والثَّانيَةَ في اليهودِ والثَّالِثَةَ في النَّصارى وقالَ : هو اختيارُهُ ٠
ونقَلَ عَنهُ القرطبيُّ(رحِمَهُ اللهُ):أنَّ عَدَمَ الحكمِ إنْ كانَ عَن جحودٍ فالآيَةُ عامَّةٌ ٠
ونقَلَ الشَّوكانيُّ عَنهُ : أنَّها في اليهودِ ٠
أمَّا البراءُ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ) فقد جَعَلَها في الكفَّارِ ٠
فلا يُمكِنُ والحالُ هذِهِ أنْ يُتَشَبَّثَ بقولِ البراءِ أو بالقولِ الثَّالِثِ لابنِ عبَّاسٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُما) وكأنْ لا قولَ في الآيَةِ غيرُهُ ويَترُكُ ويَهمِلُ قولينِ لِصَحابيَّيْنِ آخَرَيْنِ اثنينِ ابنِ مسعودٍ وحذيفَةَ (رَضِيَ اللهُ عَنهُم) ورأيِ بنِ عبَّاسٍ الموافِقِ لَهُما في إدخالِ المسلِمينَ في الآيَةِ ، فإنَّ هذا ليسَ مِنَ الإنصافِ في شيءٍ وليسَ عملُ مَن يبحَثُ عَنِ الحقِّ الَّذي يُرضي اللهَ تَعالى ٠
أمَّا مِنَ العلماءِ(رحِمَهُم اللهُ) فَمَن قالَ أنَّها عامَّةٌ ، أو أنَّها في اليهودِ وتشملُ المسلِمينَ أو أنَّها خاصَّةٌ بالمسلِمينَ:الحسنُ البصريُّ ، إبراهيمُ النَّخعيُّ ، الشَّعبيُّ ، طاووسُ ، جابرٌ بنُ زيدٍ ، وبنُ أبي زائدةٍ ، وبنُ شبرمَةَ.
ومِنَ المفَسِّرينَ : الإمامُ الطَّبريُّ ، ابنُ العربيِّ ، الشَّوكانيُّ ، الرَّازي ، الإمامُ الشَّنقيطيُّ ٠
هؤلاءِ العلماءُ لَم يختَلِفْ قولُهُم أنَّ المسلِمينَ مشمولونَ بالآيَةِ إلَّا الشَّعبيَّ فَلَهُ قولٌ آخَرُ أنَّها في اليهودِ ٠
أمَّا مَن قالَ مِنَ العلماءِ أنَّ المسلِمينَ لا تنالُهُم تلكَ الآياتِ هُم :
أبو مجلز ، قتادَةُ ، الضَّحَّاكُ ، الشَّعبيُّ ، النَّحَّاس ، عكرمَةُ ، أبو صالحٍ ٠
إلَّا أنَّ هؤلاءِ الأجلَّاءِ لَم تَتَّفِقْ آراؤهُم على قولٍ واحِدٍ وبعضُهُم اختَلَفَتْ آراؤهُم :
النَّحَّاس وعكرمَةُ : في اليهودِ ٠ أبو مجلز : جَعَلَها في اليهودِ والنَّصارى والمشركِينَ
قتادَةُ والضَّحَّاكُ : مَرَّةً في اليهودِ ومَرَّةً في أهلِ الكتابِ
أبو صالحٍ : في الكفَّارِ ٠
ومِنَ المفسِّرينَ الإمامُ القرطبيُّ ٠
فهل يمكِنُ إهمالُ أقوالِ كلِّ أولئكَ العلماءِ والمفسِّرينَ الَّذينَ أجمعوا على أنَّ المسلِمينَ داخِلونَ في الآيَةِ ومِن ثمَّ يُصارُ إلى أقوالِ علماءٍ لَم يَتَّفِقوا على قولٍ واحِدٍ ! ثمَّ تحصَرُ الآيَةُ بأقوالِ بعضِهِم ولا يُتَعامَلُ مَعَ الآيَةِ إلَّا على أساسِهِ ٠
فإنَّ هذا لَيسَ مِنَ الإنصافِ في شيءٍ وليسَ عملُ مَن يبحَثُ عَنِ الحقِّ الَّذي يُرضي اللهَ تَعالى ٠
بالإضافَةِ إلى ما قُلناهُ ،هل هُناكَ ما يُرجِّحُ عموميَّةَ الآيَةِ أو تخصيصِها في قومٍ دونَ غيرِهِم ؟
أقولُ مستَعيناً باللهِ تَعالى :
والَّذي يُرَجِّحُ عموميَّةَ الآيَةِ وأنَّ الآيَةَ عامَّةٌ في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى فتشمِلُ المنتَسبينَ إلى الإسلامِ الَّذينَ يُشارِكونَ في الحكوماتِ الطَّاغوتيَّةِ ويحكُمونَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ تَعالى :
١ـ أنَّ الآيَةَ جاءتْ بصيغَةِ ( مَنْ ) فإنْ قُلْنا أنَّ ( مَن ) هُنا شرطيَّةٌ جزائيَّةٌ فإنَّها تكونُ عامَّةً في كلِّ مَن لَمْ يَحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى ؛ لأنَّ (مَن) مِن ألفاظِ العمومِ فتعمُّ الجميعَ ، وإذا قُلنا أنَّ (مَنْ) بمعنى الَّذي فإمَّا أنْ تكونَ عامَّةً في اليهودِ كما يقولُ الإمامُ القرطبيُّ () أو أنَّها تكونُ عامَّةً في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى مِن أيِّ مِلَّةٍ كانَ ؛ لأنَّ الأسماءَ الموصولَةَ أيضاً مِن ألفاظِ العمومِ ، يقولُ الشَّوكانيُّ (رحِمَهُ اللهُ) في إرشادِ الفحولِ :(ذَهَبَ الجمهورُ إلى أنَّ العمومَ لَهُ صيغَةٌ موضوعَةٌ لَهُ حقيقَةً،وهي أسماءُ الشَّرطِ والاستفهامِ والموصولاتِ٠٠)،والامامُ القرطبيُّ لَم يَنْفِ عمومَ الآيَةِ ؛ لأنَّ كونَ الأسماءِ الموصولَةِ مِن الفاظِ العمومِ مِمَّا لا يخفى عَلَيهِ ـ حاشاهُ ـ إلَّا أنَّهُ جَعَلَها عامَّةً في اليهودِ فجَعَلَ () تقديرَ الآيَةِ:( واليهودُ الَّذينَ لَم يحكُموا بِمَا أنزَلَ اللهِ فأولئكَ هُم الكافِرونَ ) ثمَّ قالَ ( فهذا مِن أحسَنِ ما قيلَ في هذا) الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ / سورَةُ المائدة ٠
وكلُّ مَن قالَ أنَّ الآيَةَ خاصَّةٌ باليهودِ حمَلَها عَلَيهِم أيْ أنَّ اليهودَ الَّذينَ لايحكُمونَ بِمَا أنزَلَ اللهُ فاولئكَ اليهودُ هُم الكافِرونَ إلَّا أنَّ هذا التَّخصيصَ لِذلِكَ العمومِ يحتاجُ إلى دليلٍ وهو قولٌ ضعيفٌ كما يقولُ الرَّازي (رحِمَهُ اللهُ) في تفسيرِهِ :(...ومنهُم مَن قالَ : المرادُ ومَن لَم يحكُمْ مِن هؤلاءِ الَّذينَ سَبَقَ ذكرُهُم بِمَا أنزَلَ اللهُ فأولئكَ هُم الكافِرونَ ، وهذا أيضاً ضعيفٌ لأنَّ قولَهُ { وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ الله }كلامٌ أدخَلَ فيهِ كلمَةَ { مَنْ } في معرضِ الشَّرطِ ، فيكونُ للعمومِ . وقولُ مَن يقولُ : المرادُ ومَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أنْزَلَ اللهُ مِنَ الَّذينَ سَبَقَ ذكرُهُم فهو زيادَةٌ في النَّصِّ وذلِكَ غيرُ جائزٍ )أ٠هـ
وجعَلَ الدَّليلَ على ضعفِ هذا التَّخصيصِ شيئينِ :
الأوَّل : أنَّ الآيَةَ عامَّةٌ في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى ٠
والثَّاني : أنَّ اقتضاءَ اليهودِ في النَّصِّ بناءً على أنَّهُم ذُكِروا قبلَها ، زيادَةٌ غيرُ جائزَةٍ ، ٠

**فائدة:العام**:تعريفُهُ:هو اللفظُ المستَغرِقُ لِجَميعِ ما يصلُحُ لَهُ بحسبِ وضعٍ واحِدٍ دفعَةً.) إرشادُ الفحولِ.

ولَفظُ (مَن) في الآيَةِ لَفظٌ عامٌ يستَغرِقُ لِجَميعِ ما يصلُحُ لَهُ وهو يصلُحُ لليهودِ والنَّصارى والمسلِمِينَ والكفَّارِ ، ولا يخرُجُ أحَدٌ مِن عمومِ اللفظِ إلَّا بمخصِّصٍ.

وقولُ الإمامِ القرطبيّ(رحمَهُ اللهُ) بحملِ الآيَةِ على اليهودِ وغيرِهِ مِن بابِ اختصارِ العامّ على بعضِ أفرادِهِ فيكونُ مِن بابِ التَّخصيصِ لِعُمومِ (مَن ) أو ( الَّذي ) فهل هذا العمومُ يقتضي ذلِكَ التَّخصيصَ ؟

وهل الآيَةُ تقتَضي ذِكرَ اليهودِ بحيث أنَّ الآيَةَ لا تفهَمُ إلَّا بذكرِ ما تقتَضيهِ والَّذي يسمّيهِ الشَّوكانيُّ( عمومُ المقتضِي بكسرِ الضَّادِ)وتعريفُهُ(هو اللفظُ الطَّالِبُ للإضمارِ، بمعنى أنَّ اللفظَ لا يستقيمُ إلَّا بإضمارِ شيءٍ) إرشادُ الفحولِ ١/ ٣٢٧.

يقيناً الآيَةُ لا تقتضي هذا الإضمارَ لأنَّها تفهَمُ مِن غيرِ حاجَةٍ إليهِ ؛ إذ أنَّ اليهودَ مِن ضمنِ ما يستَغرِقُهُ لَفظُ (مَن ) في الآيَةِ الكريمَةِ سواءٌ قُلنا أنَّ (مَن) في الآيَةِ شَرطيَّةٌ أم اسمٌ موصولٌ بمعنى الَّذي .

وبِمَا أنَّ اليهودَ بعضُ أفرادِ العامِ الَّذي يشملُهُم وغيرُهُم فإنَّ ذكرَهُم قبلَ تلكَ الآيَةِ لا يخَصِّصُ عمومَ الآيَةَ بِهِم يقولُ الإمامُ الشَّوكانيُّ (رحمَهُ اللهُ):( ذِكْرُ بعضِ أفرادِ العامّ الموافِقِ لَهُ في الحكمِ لا يقتَضي التَّخصيصَ عِندَ الجمهورِ،قد احتجَّ الجمهورُ على عَدَمِ التَّخصيصِ : بالموافِقِ للعامّ (بأنَّ المخصّصَ لا بُدَّ أنْ يكونَ منافياً للعامّ) وذِكرُ الحكمِ على بعضِ الأفرادِ الَّتي شملَها العامُّ ليسَ بمنافٍ فلا يكونُ ذكرُهُ مخصّصَاً، وقد أنكرَ بعضُ أهلِ العلمِ وقوعَ الخلافِ في هذِهِ المسألَةِ.... ومثالُ ذلِكَ: قولُهُ(عَلَيهِ السَّلامُ) :(أيُّما إهابٍ دُبِغَ فقد طَهُرَ)مَعَ قولِهِ(عَلَيهِ السَّلامُ)في حديثٍ آخَرَ في شاةِ ميمونَةٍ:(دباغُها طهورُها) فالتنصيصُ على الشَّاةِ في الحديثِ الآخَرِ لا يقتضي تخصيصَ عمومِ أيُّما إهابٍ دُبِغَ فقد طَهُرَ؛ لأنَّهُ تنصيصٌ على بعضِ أفرادِ العامّ بلفظٍ لا مفهومَ لَهُ إلَّا مجرَّدُ مفهومِ اللقَبِ، فَمَن أخَذَ بِهِ خَصَّصَ بِهِ، ومَن لَمْ يأخُذْ بِهِ لَم يُخَصِّصْ بِهِ، ولا مستَمسَكَ لِمَن قالَ بالأخذِ بِهِ ) إرشادُ الفحولِ١/ ٣٣٦ـ٣٣٧

اليهودُ بعضُ أفرادِ العامّ فَذِكْرُهُم أو ذِكْرُ حكمِهِم في الآيَةِ ( فاولئكَ هُمُ الكافِرونَ ) لا يقتَضي التَّخصيصَ عِندَ جمهورِ علماءِ الأصولِ . إذاً الآيَةُ عامَّةٌ في كلّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى وليسَتْ خاصَّةً بِفِئَةٍ دونَ فِئَةٍ.

٢ـ المرجِئَةُ أحبابُ الطَّواغيتِ أينَما وجِدوا في كلّ عَصرٍ وكلّ جيلٍ ، لايقرُّونَ بعموميَّةِ الألفاظِ ، أيْ لا يوجَدُ لَفظٌ يدلُّ على العمومِ لا بذاتِهِ ولا بالقرينَةِ هذا قولُ جماعَةٍ مِنهُم وهو قولٌ فاسِدٌ ، يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ اللهُ):(وقالَ جماعَةٌ مِنَ المرجِئَةِ : أنَّ شيئاً مِنَ الصِّيَغِ لا يقتَضي العمومَ بذاتِهِ ، ولا مَعَ القرائِنِ بل إنَّما يكونُ العمومُ عندَ إرادَةِ المتَكَلّمِ، ونَسَبَ هذا إلى أبي الحسَنِ الأشعريّ.....ولا يخفاكَ: أنَّ هذا المذهَبَ مدفوعٌ بمثلِ ما دُفِعَ بِهِ الَّذي قبلَهُ ( مجَرَّدُ دعوىً ليسَ عليها دليلٌ ، والحجَّةُ قائِمَةٌ عَلَيهِم لُغَةً وشرعاً وعرفاً ، وكلُّ مَن يفهَمُ لُغَةَ العَرَبِ واستعمالاتِ الشَّرعِ لا يخفى عَلَيهِ هذا) وبزيادَةٍ على ذلِكَ وهو أنَّ إهمالَ القَرائِنِ المقتَضِيَةِ لِكَونِهِ عامّاً شامِلاً عنادٌ ومكابَرَةٌ) أ.هـ إرشادُ الفحولِ . مَعَ شيءٍ مِنَ التَّصَرُّفِ.

أمَّا قولُ جمهورِ المرجِئَةِ فإنَّهُم يقولونَ بعمومِ الألفاظِ ولكِنْ في الوعدِ والوعيدِ فقط يقولُ الشَّوكانيُّ(رحمَهُ اللهُ):(القولُ بِصيغِ العُمومِ في الوعدِ والوعيدِ، والتَّوقُّفِ فيما عدا ذلِكَ وهو قولُ جمهورِ المرجِئَةِ.) أ.هـ إرشادُ الفحولِ .

والآيَةُ مِن آياتِ الوعيدِ فَتَكونُ مِن صِيَغِ العُمومِ بناءً على قولِ جمهورِ المرجِئَةِ فَتَكونُ عامَّةً عِندَهُم أيضاً في كلّ مَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى .

٣ـ مِنَ الثَّابِتِ أنَّ القِياسَ مِن أدلَّةِ الأحكامِ عِندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ يُتَعَبَّدُ بِهِ ويحتَجُّ ، وأركانُ القياسِ في الآيَةِ متكامِلَةٌ :المقيسُ عَلَيهِ ويُسَمَّى الأصلُ: اليهودُ . العِلَّةُ : تغييرُ حكمِ الزّنا الثَّابِتِ في التَّوراةِ مِنَ الرَّجمِ الى الجلدِ والتَّحميمِ والتَّشهيرِ.

المقيسُ ويسَمَّى الفرعُ : المنتَسِبونَ إلى الاسلامِ مِنَ الحكَّامِ الطَّواغيتِ الَّذينَ يحكُمونَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تَعالى.وشَرطُ القياسِ في العِلَّةِ أن تكونَ مُتَحَقِّقَةً في الأصلِ ومُتَعَدّيَةً إلى الفرعِ ، والعِلَّةُ مُتَحَقِّقَةٌ في الأصلِ ، فهل عِلَّةُ الأصلِ ( تغييرُ حكمِ اللهِ تَعالى عَن عِلمٍ. الحكمُ : الكفرُ. الثَّابِتُ في القرآنِ وتبديلُهُ إلى حكمٍ آخَرَ عَن عِلمٍ ) متحَقِّقَةٌ في الفرعِ (الطَّواغيتِ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ ) أم غيرُ مُتَحَقِّقَةٍ ؟

لا يغالِطُ في الإجابَةِ على هذا السُّؤالِ إلَّا معانِدٌ مكابِرٌ أو أنَّهُ أعمى البَصَرِ قبلَ أن يكونَ أعمى البصيرَةِ وفاقِدٌ لِكُلّ وسيلَةٍ مِن وسائِلِ الإدراكِ عِندَ البَشَرِ .

المقيسُ عَلَيهِ اليهودُ،المقيسُ:الطواغيتُ.العِلَّةُ المشتَرَكَةُ بينَهما:تغييرُ حكمِ اللهِ تَعالى الثَّابِتُ في كتابِ اللهِ تَعالى المنَزَّلِ،أولئكَ في توراةِ موسى(عَلَيهِ السَّلامُ)وشريعَتِهِ وهؤلاءِ في القرآنِ الكريمِ وشريعَةِ رسولِ اللهِ (ﷺ).

والقاعِدَةُ الأُصوليَّةُ تَقولُ (الأحكامُ الإسلاميَّةُ تدورُ مَعَ عِلَلِها وجوداً وعَدَماً )، أيْ أينَما وجِدَتْ العِلَّةُ وجِدَ الحكمُ الإسلاميُّ ، والحكمُ المترتّبُ على تلكَ العِلَّةِ في الآيَةِ : الكفرُ ( فاولئكَ هُم الكافِرونَ ).

إذاً المنتَسِبونَ إلى الإسلامِ الَّذينَ غَيَّروا شريعَةَ رسولِ اللهِ(ﷺ)وجاؤا بالبديلِ حكمُهُم كحكمِ اليهودِ الَّذينَ غَيَّروا شريعَةَ موسى(عَلَيهِ السَّلامُ)وجاؤا بالبديلِ:(فاولئكَ هُم الكافِرونَ)،فيشارِكُهُم في حكمِها مَن يشارِكُهُم في سَبَبِ نزولِها،يقولُ الشَّوكانيُّ:(إذا عَلَّقَ الشَّارِعُ حكماً على عِلَّةٍ هل تعمُّ تلكَ العِلَّةُ حتَّى يوجَدُ الحكمُ بوجودِها في كلّ صورَةٍ،فقالَ الجمهورُ بالعمومِ في جميعِ صورِ وجودِ العِلَّةِ)إرشادُ الفحولِ .

إذا كانَ اللهُ تَعالى لَم يقبَلْ تبديلَ شريعَةِ نَبيّ اللهِ موسى(عَلَيهِ السَّلامُ)مِنَ اليهودِ في جزئيَّةٍ مِنَ الشَّريعَةِ فكيفَ يرضاها مِنَ المسلِمينَ أنْ يُغَيّروا شريعَةَ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) ؟

بل اليهودُ كانوا أرحَمَ حالاً بشريعَةِ موسى () مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلام بشريعَةِ رسولِ اللهِ (ﷺ) في التَّغييرِ ، فإنَّ اليهودَ غيَّروا حكمَ الزِّنا وعَدَمُ المساواةِ في القَصاصِ إلَّا أنَّ الطَّواغيتَ المنتَسِبينَ إلى الإسلام ما تَركوا شيئاً مِن شريعَةِ رسولِ اللهِ (ﷺ) إلَّا وبَدَّلوهُ وغَيَّروهُ وجاؤا بالنَّقيضِ !!

لِمَاذا يكونُ عَمَلُ اليهودِ بتبديلِ شريعَةِ نبيِّ اللهِ موسى كفراً والحكمُ مذكورٌ في قرآنِنا ، ثمَّ لا يكونُ نفسُ ذلِكَ العَمَلِ كفراً في المسلِمينَ المبَدِّلِينَ ؟

٤ـ فإذا ثَبَتَ لَنا أنَّ الآيَةَ عامَّةٌ وليسَتْ خاصَّةٌ إلَّا أنَّ لَها سبباً في النُّزولِ فإنَّ القاعِدَةَ الأُصوليَّةَ تنُصُّ على أنَّ: (العبرَةَ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ السَّبَبِ ) طالَمَا أنَّ الآيَةَ قد جاءتْ بصيغَةِ العُمومِ فكونُ اليهودِ سبَباً في نزولِها لا يؤثِّرُ في عموميَّةِ الآيَةِ ؛ ولو قُلنا أنَّ الآيَةَ تكونُ مقتصِرَةً على سَبَبِ النُّزولِ ولا يَتَعَدَّى حكمُها إلى غيرِها لَتَعَطَّلَتْ الكثيرُ مِنَ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ الَّتي لَها أسبابُ نزولٍ كحكمِ الظِّهارِ على سبيلِ المثالِ ٠

يقولُ الشَّوكانيُّ (رحِمَهُ اللهُ) : ( ومَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافِرونَ ( لَفظُ مَنْ مِنْ صِيَغِ العمومِ فيفيدُ أنَّ هذا غيرُ مختَصٍّ بطائِفَةٍ معيَّنَةٍ بل بكلِّ مَن وَلِيَ الحكَمَ) ثمَّ نَقَلَ رحمَهُ اللهُ أقوالَ غيرِهِ ٠فتحُ القديرِ / سورَةُ المائدة

يقولُ الرَّازي (رحِمَهُ اللهُ) في تفسيرِهِ عَن قولِ مَن يقولُ : ( أنَّ هذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ في اليهودِ فتكونُ مختَصَّةً بِهِم ، وهذا ضعيفٌ لأنَّ الاعتبارَ بعمُومِ اللفظِ لا بخصوصِ السَّبَبِ) أ٠هـ

٥ـ قولُ الإمامِ الشَّنقيطيِّ(رحِمَهُ اللهُ):(الظَّاهِرُ المتبادرُ مِن سياقِ الآياتِ أنَّ آيَةَ: {فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، نازِلَةٌ في المسلِمينَ، لأنَّهُ تعالى قالَ قبلَها مخاطِباً مسلمي هذِهِ الأُمَّةِ {فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ، وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً}، ثمَّ قالَ: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، فالخطابُ للمسلِمينَ كما هو ظاهِرٌ متبادِرٌ مِن سياقِ الآيَةِ) أضواءُ البيانِ / سورَةُ المائدة ٠

أقولُ مستَعيناً باللهِ تعالى:إنَّ الآياتِ الَّتي قبلَها تتَكَلَّمُ عَن تحاكُمِ اليَهودِ إلى رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)وتقَرَّرَ حكمُ الشَّرعِ في هذِهِ المسأَلَةِ لأمَّتِهِ مِن بعدِهِ فيما إذا تحاكَمَ أهلُ الكِتابِ إلى المسلِمينَ قالَ تعالى:( فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ٠٠٠)،( وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ...)،ثمَّ جاءتْ آيَةٌ عتابٍ لليهودِ في تحكيمِهِم رسولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) وهُم على يهوديَّتِهِم في مسأَلَةٍ حكمُها موجودٌ في التَّوراةِ الَّتي بينَ أيديهِم قالَ تعالى : (وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ٠٠٠٠) أيْ طالَمَا بقيتُم على يهوديَّتِكُم وأنتُم بالضَّرورَةِ تؤمِنونَ بالتَّوراةِ فإنَّ حكمَ اللهِ تعالى في المسأَلَةِ الَّتي توجَّهتُم بها إلى رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) موجودٌ في التَّوراةِ.

فهذِهِ الآياتُ كلُّها في التَّحكيمِ والتَّحاكُمِ وكلُّها في المسلِمينَ ٠

ثمَّ جاءتْ آيَةٌ عامَّةٌ تشيرُ إلى أسبابِ عَدَمِ الحكمِ بينَ النَّاسِ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى وهي :

عدمُ الخوفِ مِنَ اللهِ تعالى ، الخوفُ مِنَ النَّاسِ في حالِ الحكمِ بِمَا أنزَلَ اللهُ ، والرَّشوَةُ المغيِّرَةُ للحكمِ ، قالَ تعالى:( فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً )وهذِهِ التَّوصياتُ الرَّبَّانيَّةُ إنَّما هي للَّذينَ يحكمونَ بينَ النَّاسِ،والآياتُ الَّتي قَبلَها كلُّها تنُصُّ على أنَّ الحاكِمَ هُم المسلِمونَ( رسولُ اللهِ ) وهذِهِ الآياتَ لا يمكنُ صَرفُها إلى غيرِ المسلِمينَ؛لأنَّ هذِهِ التَّوصياتِ مِنَ اللهِ تعالى لا تُصرَفُ إلى مَن شريعَتُهُ منسوخَةٌ بشريعَةِ رسولِ اللهِ ؛ لأنَّ في توجيهِ الآيَةِ إليهِم إقرارٌ بتلكَ الشَّريعَةِ المنسوخَةِ واللهُ تعالى يقولُ:ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ)و(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً).فتلكَ التَّوصياتِ الثَّلاثِ تكونُ مُوَجَّهَةٌ إلى مَن شريعَتُهُ هي الحاكِمَةُ بينَ النَّاسِ ، وما مِن شريعَةٍ أَذِنَ اللهُ تعالى لَها أنْ تكونَ حاكِمَةً بينَ النَّاسِ بعدَ مبعَثِ رسولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ) وإلى قيامِ السَّاعَةِ غيرُ الشَّريعَةِ الإسلاميَّةِ ، فإنَّ شريعَتَنا الإسلاميَّةَ الغرَّاءَ قد نَسَخَتْ كلَّ الشَّرائعَ السَّماويَّةِ مِنها والأَرضيَّةِ ٠فلا حُكمَ بينَ النَّاسِ إلَّا بشريعَةِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ) فهؤلاءِ حصراً هُم الَّذينَ قالَ اللهُ تعالى لَهم:( فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً ).فإذا كانَ الحكمُ بينَ اليهودِ في وقتِ نزولِ الآيَةِ بتخييرِ اللهِ تعالى لِرَسولِهِ ولأُمَّتِهِ مِن بعدِهِ أنْ يحكُمَ بينَهُم أو أنْ يعرِضَ عَنهُم ، وإذا كانَ الحكَمُ بينَ المسلِمينَ وبينَ مَن يَتَحاكَمُ إلينا مِن أهلِ الكتابِ إلى قيامِ السَّاعَةِ يكونُ بشريعَةِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) حَصراً ، مِن هُنا جاءَ التَّحذيرُ لِهؤلاءِ الحكَّامِ مِن أن يحكُموا بغيرِ ما أنزلَ اللهُ تَعالى،قالَ تعالى:(فمن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون )فهذه الاية كما قال بعض علماء اهل السنة وكما قال الامام الشنقيطي () في المسلمين وسياق الاية الذي ذكرناه يثبت ذلك ٠

٦ـ ان الكفر المخرج من الملة ممكن الوقوع في من يتولى امر المسلمين وهم الحكام :

عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ قُلْنَا : أَصْلَحَكَ اللَّهُ حَدِّثْ بِحَدِيثٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ سَمِعْتَهُ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٠

قَالَ : دَعَانَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَبَايَعْنَاهُ فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنْ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ) رواهُ الإمامُ البخاريُّ (رحِمَهُ اللهُ)

ـ يقولُ بنُ حجرٍ(رحِمَهُ اللهُ):(قولُهُ عندكُمْ مِنَ اللهِ فيهِ برهانٌ: أيْ نصُّ آيَةٍ أو خبرٌ صحيحٌ لا يحتَمِلُ التَّأويلَ ومقتضاهُ أنَّهُ لا يجوزُ الخروجُ عَلَيهِم ما دامَ فعلُهُم يحتَمِلُ التَّأويلَ...ونقلَ بنُ التِّينِ عَنِ الدَّاوديِّ قالَ...فإنْ أحدَثَ جوراً بعدَ أنْ كانَ عدلاً فاختلفوا في جوازِ الخروجِ عَلَيهِ والصَّحيحُ المنعُ إلَّا أنْ يكفُرَ فيجِبُ الخروجُ) فتحُ الباري شَرحُ صحيحِ البخاريِّ.

ـ(إلَّا أنْ تروا كفراً بواحاً ٠٠٠ أنَّهُ ينعَزِلُ بالكفرِ إجماعاً فيجِبُ على كلِّ مسلِمٍ القيامُ في ذلِكَ فمن قوي على ذلِكَ فَلَهُ الثَّوابُ ومَن داهَنَ فَعَلَيهِ الإثمُ ومَن عجَزَ وجبَتْ عَلَيهِ الهجرَةُ مِن تلكَ الأرضِ ) فتحُ الباري شرحُ صحيحِ البخاريِّ ٩/ ٢١٦

الحديثُ نَصَّ على عَدَمِ الخروجِ على الحكّامِ إلَّا أنْ يظهَرَ مِنهُ كفرٌ بواحٌ ، إذاً الكفرُ البواحُ الصَّريحُ الَّذي لا يحتَمِلُ التَّأويلَ قد يَقَعُ فيهِ الحاكِمُ المسلِمُ ، ولا يُمكِنُ أنْ يقالَ أنْ هذا كفرٌ دونَ كفرٍ لأنَّ الرَّسولَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَمْ يُجِزْ الخروجَ على الحاكِمِ المسلِمِ فيما دونَ الكفرِ المخرِجِ مِنَ الملَّةِ (١)٠

ــ عَوْفِ بْنَ مَالِكٍ الأَشْجَعِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ « خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ ». قَالُوا قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ قَالَ « لاَ مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ لاَ مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ أَلاَ مَنْ وَلِىَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِى شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِى مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلاَ يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ »رواهُ الإمامُ مسلِمٌ (رحِمَهُ اللهُ)

ــ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ قَالَ « إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ وَلَكِنْ مَنْ رَضِىَ وَتَابَعَ ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلاَ نُقَاتِلُهُمْ قَالَ « لاَ مَا صَلَّوْا ». أَىْ مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ ) رواهُ الإمامُ مسلِمٌ (رحِمَهُ اللهُ)

ــ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً » متَّفَقٌ عَلَيهِ

وفي لفظٍ لِمُسلِمٍ (رحِمَهُ اللهُ): « مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا فَمَاتَ عَلَيْهِ إِلاَّ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً ».

عَنْ أَبِى حَازِمٍ قَالَ قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَمْسَ سِنِينَ فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِىِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ « كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِىٌّ خَلَفَهُ نَبِىٌّ وَإِنَّهُ لاَ نَبِىَّ بَعْدِى وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ ». قَالُوا فَمَا تَأْمُرُنَا قَالَ « فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ وَأَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ ») متَّفَقٌ عَلَيهِ

حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا بِشَرٍّ فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَنَحْنُ فِيهِ فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ قَالَ نَعَمْ. قُلْتُ هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ قَالَ « نَعَمْ ». قُلْتُ فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ قَالَ « نَعَمْ ». قُلْتُ كَيْفَ قَالَ « يَكُونُ بَعْدِى أَئِمَّةٌ لاَ يَهْتَدُونَ بِهُدَاىَ وَلاَ يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِى وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِى جُثْمَانِ إِنْسٍ ». قَالَ قُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ قَالَ « تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ » رواهُ الإمامُ مسلِمٌ (رحِمَهُ اللهُ)

عَنْ عَرْفَجَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ « مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ »رواهُ الإمامُ مسلِمٌ.

وقد أَمَرَنا اللهُ تعالى بقتالِ مَن لا يحكُمُ بشرعِ اللهِ تعالى حتَّى يكونَ الدِّينُ كلُّهُ للهِ تعالى ولا يكونُ شيئاً مِنهُ إلى غيرِهِ مِن شياطينِ الإنسِ والجنِّ قالَ تعالى:( وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ٠٠٠٠)

---

(١) لا يجوزُ للمسلِمينَ الخروجُ على الحاكمِ المسلِمِ الَّذي يحكُمُ بما أنزَلَ اللهُ تَعالى إنْ كانَ فاسقاً أو فاجراً أو ظالماً أيْ إذا ظَهَرَ مِنهُ ذلِكَ بعدَ توليتِهِ وإلَّا فإنَّ الفاسِقَ والفاجِرَ والظَّالِمَ لا يَولَّى ابتداءً ولكِنْ إنْ ظَهَرَ مِنهُ ذلِكَ بعدَ التَّوليَةِ فإنَّ على المسلِمينَ أنْ يصبِروا على فسقِهِ وفجورِهِ وظلمِهِ.

وبِما أنَّ قتالَ الحاكِمِ المسلِمِ لا يكونُ إلَّا في حالَةِ ظهورِ الكفرِ البواحِ مِنهُ ، فإذا جَعَلَ الدِّينَ لِغَيرِ اللهِ تعالى أو جزءاً مِنهُ فقد وَجَبَ قِتالُهُ بأمرِ اللهِ تعالى ، إذاً الحكمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى كفرٌ بواحٌ ٠

٧ـ إن هذِهِ الآيَةَ لا يُمكِنُ التَّعامُلُ مَعَها بِمَعزِلٍ عَن آياتٍ أُخرى لها علاقَةٌ بالحاكميَّةِ ومِنها قولُ اللهِ تعالى:( وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ )،( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ٠٠٠٠).

يقولُ ابنُ القَيِّمِ(رحِمَهُ اللهُ)في تفسيرِهِ:( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ )أيْ لاتقولوا حتَّى يقولَ ولا تفعلوا حتَّى يأمُرَ قالَ بعضُ السَّلَفِ:ما مِن فعلَةٍ وإنْ صغرَتْ إلَّا ينشَرُ لها ديوانانِ : لِمَ وكيفَ أي لِمَ فعلتَ وكيفَ فعَلتَ...)( اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء...)( وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ )( وَلاَ يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً).

٨ ـ النَّاقِضُ الثَّالِثُ مِن نواقِضِ الإسلامِ يقولُ الشَّيخُ الإمامُ محمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ رحِمَهُ اللهُ:

(مَنْ لَمْ يكفِّرْ المشركِينَ، أو شَكَّ في كفرِهِم، أو صحَّحَ مذهَبَهُم، كفرَ إجماعاً) الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ في الأجوبَةِ النَّجديَّةِ ٩١/١٠

يقولُ الشَّيخُ سليمانُ بنُ ناصِرِ العلوان في شرحِ هذِهِ الحقيقَةِ:(أمَّا مَن صحَّحَ مذهَبَهُم، واستحسَنَ ما هُم عَلَيهِ مِنَ الكفرِ والطغيانِ؛فهذا كافِرٌ بإجماعِ المسلِمينَ؛لأنَّهُ لَم يعرفْ الإسلامَ على حقيقَتِهِ،وهو:( الاستسلامُ للهِ بالتَّوحيدِ،والانقيادُ لَهُ بالطَّاعَةِ، والبراءةُ مِنَ الشِّركِ وأهلِهِ)،وهذا والى أهلِ الشِّركِ، فضلاً عَن أنْ يُكَفِّرَهُم...قولُ الشَّيخِ رحِمَهُ اللهُ:(أو صَحَّحَ مذهَبَهُم):يدخلُ فيهِ ما يدعو إليهِ كثيرٌ مِن أهلِ هذا الزَّمانِ،ممَّن يدعونَ إلى الاشتراكيَّةِ،أو يدعونَ إلى العلمانيَّةِ،أو إلى البعثيَّةِ؛فهذِهِ كلُّها فِرَقٌ ضالَّةٌ كافِرَةٌ، وإنْ تَسَمَّى أصحابُها باسمِ الإسلامِ؛ لأنَّ الأسماءَ لا تُغَيِّرُ الحقائِقَ) التِّبيانُ شرحُ نواقِضِ الإسلامِ.

وأضيفُ الى كلامِ الشَّيخِ : أو يدعونَ إلى الدِّيمقراطيَّةِ.

إنَّ الَّذينَ يحكمونَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى في بلادِ الإسلامِ الآنَ مِن إخوانِ مِصرَ وأذنابِهِم قد يكفِّرونَ المشركِينَ وإنْ كانوا في تصريحاتِهِم يَتَجَنَّبونَ استخدامَ كلمَةِ الكفرِ في حَقِّهِم ، إلَّا أنَّهُم الآنَ قد صَحَّحوا مذهَبَهُم ( الدِّيمقراطيَّةَ ) ، إنَّ مِمَّا لايختلِفُ عَلَيهِ اثنانِ الآنَ أنَّ الدِّيمقراطيَّةَ هي ما ذَهَبَ إليهِ المشركونَ مِنَ النَّصارى واليهودِ فهي مذهبُهُم الآنَ ، وطواغيتُ بلادِ الإسلامِ قد صَحَّحوا هذا المذهَبَ ولَم يكتفوا بذلِكَ بل هُم مِنَ الدُّعاةِ إليهِ والمنافحِينَ عنهُ والعامِلِينَ بهِ والمدافعِينَ عنهُ بكلِّ ما أُوتوا مِن قوَّةِ الجيشِ والشُّرَطِ بل ويقتلونَ مَن يدعوا إلى غيرِ دينِ الدِّيمقراطيَّةِ مِن أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ ، أيبقى بعدَ هذا إسلامٌ ؟

والنَّاقِضُ يَنُصُّ على أنَّ مَن صَحَّحَ مذهَبَ المشركِينَ فقد خَرَجَ مِنَ الإسلامِ والدِّيمقراطيَّةُ الآنَ هي مذهَبُ المشركِينَ .

٩- لو أنَّ أحدَ هؤلاءِ الحكَّامِ أعلَنَ أنَّ دينَ الدَّولَةِ الرَّسميَّ الإسلامُ إلَّا أنَّهُ سيحكُمُ المسلِمينَ بتوراةِ اليهودِ أو إنجيلِ النَّصارى وأنَّهُ سيحمِلُ المسلِمينَ على ذلِكَ بالقُوَّةِ ومَن أرادَ أنْ يمنَعَهُ مِن ذلِكَ فإنَّهُ سيُقتَلُ وإنْ أُلقيَ عَلَيهِ القبضُ فإنَّهُ سيُحكَمُ عَلَيهِ بالإعدامِ أو بالمؤبَّدِ ، وأنَّ على اليهودِ أنْ يدعوا إلى دينِهِم ومَن يَتَهَوَّدْ مِنَ المسلِمينَ فإنَّ القانونَ يحميهِ ، ويجيزُ التَّعامُلَ بالرِّبا و يجيزُ أكلَ لحمِ الخنزيرِ وسَتَكونُ هُناكَ حقولٌ لتَربيَةِ الخنازيرِ وأجازَ فتحَ مطاعِمَ تكونُ الوجباتُ الغذائيَّةُ المقَدَّمَةُ فيها كلُّها مِن مُتَعَلِّقاتِ الخنزيرِ ، أيقالُ عَن هذا الحاكِمِ أنَّهُ مسلِمٌ وأنَّ عَمَلَهُ كفرٌ دونَ كُفرٍ وأنَّهُ ليسَ الكفرَ المخرِجَ مِنَ الملَّةِ الَّذي تذهَبونَ إليهِ ؟

يقولُ ابنُ كثيرٍ في البدايَةِ والنِّهايَةِ ١١٩/١٣:(فَمَنْ تَرَكَ الشَّرعَ المحكمَ المنزَّلَ على محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)وتحاكَمَ إلى غيرِهِ مِنَ الشَّرائعِ المنسوخَةِ كَفَرَ ، فكيفَ بِمَن تحاكَمَ إلى الياسِقِ وقدَّمَها عَلَيهِ مَن فَعَلَ ذلِكَ فقد كَفَرَ بإجماعِ المسلِمينَ).

أقولُ هذا فيمَنْ تحاكَمَ فكيفَ بِمَن حَكَمَ؟

إنَّ ما هُم عَلَيهِ الآنَ مِنَ الحكمِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ أسوءُ بكثيرٍ مِنَ الَّذي أنكرناهُ،فإذا كُنَّا لا نرضى بأحكامِ دينٍ سماويٍّ منسوخٍ فكيفَ رضيتُم يامسلمونَ بدينٍ شيطانيٍّ أرضيٍّ ؟

١٠- يقولُ ابنُ العربيِّ(رحِمَهُ اللهُ):(الْحُكْمُ لَيْسَ بِحَقٍّ لِلْحَاكِمِ عَلَى النَّاسِ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَقٌّ لِلنَّاسِ عَلَيْهِ ) أحكامُ القرآنِ/ سورَةُ المائدة.

فإنْ كانَ هذا مِن حقِّ المسلِمينَ على الحكَّامِ فإنَّ مِن حقِّهِم على الحاكِمِ أنْ يحكُمَ بينَهُم بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى؛لأنَّها أحسنُ الأحكامِ(وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكماً لِقَومٍ يوقِنُونَ)؛ولأنَّها الأحكامُ الَّتي لا تتَرَتَّبُ عَلَيها مؤاخذاتٌ أخرويَّةٌ بإذنِ اللهِ تعالى؛عن عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ مِنْ الَّذِينَ شَهِدُوا بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ(صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) وَمِنْ أَصْحَابِهِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ : ( تَعَالَوْا بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ قَالَ فَبَايَعْتُهُ عَلَى ذَلِكَ) رواهُ الإمامُ البخاريُّ

مَن تَعَدَّى حكماً مِن أحكامِ اللهِ تعالى فعوقِبَ في الدُّنيا فإنَّ هذِهِ العقوبَةَ سَتَكونُ كَفَّارَةً لَهُ في الآخِرَةِ ومَنْ لَم يُعاقَبْ فإنَّهُ تحتَ المشيئةِ؛

عَن عليٍّ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ)عَنِ النَّبيِّ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)قال:(مَنْ أصابَ حدّاً فَعَجَّلَ عقوبتَهُ في الدُّنيا فاللهُ أعدَلُ مِن أنْ يثنِّي على عبدِهِ العقوبَةَ في الآخِرَةِ،ومَن أصابَ حدّاً فَسَتَرَهُ اللهُ عَلَيهِ وعفا عَنهُ فاللهُ أكرَمُ مِن أنْ يعودَ إلى شيءٍ قد عفا عَنهُ)رواهُ التِّرمذيُّ وقالَ وهذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ صحيحٌ.

فما لَنا والقوانينِ والدَّساتيرِ ؟

١١- لا سمعَ لَهُم عَلَينا ولا طاعَةَ:قالَ تعالى:( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ).

اختلَفَ قولُ العُلَماءِ في تحديدِ المقصودِ بأولي الأمرِ:فَمِنْهُم مَن قالَ:أنَّهم الأُمراءُ،ومِنهُم مَن قالَ:أنَّهم العُلَماءُ،ويقولُ ابنُ العربيِّ(رحِمَهُ اللهُ):(وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُمْ الْأُمَرَاءُ وَالْعُلَمَاءُ جَمِيعًا،أَمَّا الْأُمَرَاءُ فَلِأَنَّ أَصْلَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ وَالْحُكْمَ إلَيْهِمْ.وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ فَلِأَنَّ سُؤَالَهُمْ وَاجِبٌ مُتَعَيِّنٌ عَلَى الْخَلْقِ،وَجَوَابُهُمْ لَازِمٌ ، وَامْتِثَالُ فَتْوَاهُمْ وَاجِبٌ)أحكامُ القرآنِ/ سورَةُ النِّساءِ.وطاعَةُ اللهِ وطاعَةُ رسولِهِ (ﷺ) طاعَةٌ مطلقَةٌ مِن غيرِ قيدٍ ولا شرطٍ فطاعَتُها واجِبَةٌ ، أمَّا طاعَةُ الأُمراءِ وولاةِ الأمرِ فإنَّها لا تجِبُ شرعاً إلَّا بالشُّروطِ الَّتي نَصَّتْ عَلَيها الآيَةُ الكريمَةُ وهي:

١- أنْ يكونَ وليُّ الأمرِ مسلِماً فَمَن كانَ غيرَ مسلِمٍ أو ارتَدَّ بَعدَ إسلامٍ فإنَّ طاعَتَهُ غيرُ واجبَةٍ أيْ أنَّ مَن لَم يُطِعْهُ فيما قدرَ عَلَيهِ لا يكونُ آثِماً بعدَمِ الطَّاعَةِ تلكَ .قالَ تعالى:( وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)ومَن ليسَ بمسلِمٍ فليسَ مِنَّا ومَنِ ارتَدَّ بعدَ إسلامٍ فليسَ مِنَّا.

٢- أنْ يكونَ مُطيعاً للهِ تعالى ورسولِهِ(ﷺ)طالَما أنَّهُ مِنَّا(مِنَ المسلِمينَ)إذاً هو الآخَرُ مأمورٌ بطاعَةِ اللهِ تعالى وبطاعَةِ رسولِهِ(ﷺ)كأيِّ فردٍ مِنَ المسلِمينَ(أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ)ولايوجَدُ في الآيَةِ استثناءٌ لأحَدٍ مِنَ المسلِمينَ فلا يجوزُ لأحَدٍ مِنَ المسلِمينَ أيّاً كانَ أنْ يَتَنَصَّلَ عَن طاعَةِ اللهِ تعالى وطاعَةِ رسولِهِ (ﷺ) سواءَ كانَ آمِراً او مأموراً ، حاكِماً أو محكوماً.

ومعنى طاعَتِهِ للهِ تعالى : أي مطيعاً لِكتابِ اللهِ تعالى ، ومعنى طاعَتِهِ لِرَسولِ اللهِ (ﷺ) أيْ سُنَّتِهِ بَعدَ موتِهِ (ﷺ) ، فطاعَةُ المسلِمينَ للأميرِ مُتَوَقِّفَةٌ على طاعَتِهِ هو للهِ تعالى ولِرَسولِهِ (ﷺ) ولا طاعَةَ لأحَدٍ مِنَ الأُمراءِ على المسلِمينَ ما لَم يَكُنْ هو مطيعاً للهِ تعالى ولِرَسولِهِ (ﷺ) .

ـ عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ سَمِعْتُ جَدَّتِي تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ (ﷺ) يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَقُولُ « وَلَوِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا ». رواهُ الإمامُ مسلمٌ.

وكذلِكَ لا طاعَةَ لَهُ على المسلِمينَ إذا أمَرَ بمعصيَةِ اللهِ تعالى أيْ كانَ أمرُهُ مخالِفاً للشَّرعِ :

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ) رواهُ الإمام البخاريُّ ٠

هل هؤلاءِ الطَّواغيتِ الَّذينَ يحكمونَ بلادَ الإسلامِ يُطيعونَ كتابَ اللهِ تعالى وسُنَّةَ رسولِ اللهِ (ﷺ) في أنفُسِهِم وفي الحكمِ بينَ النَّاسِ؟هل يأمرونَ المسلِمينَ بطاعَةِ اللهِ تعالى وطاعَةِ رسولِهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)مِن خلالِ تلكَ القوانينِ أم بمعصِيَتِهِما؟ماعلاقَةُ مَن لايطيعُ اللهَ تعالى ولا رسولَهُ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)على الإطلاقِ بالإسلامِ؟إنَّهُم ليسوا مِنَّا وإنْ صَلَّوا وصاموا وزعموا أنَّهُم مسلِمونَ.

ومنْ دَعا بِدَعْوَةِ الجاهِلِيَّةِ فَهُوَ منْ جُثاءِ جَهَنَّمَ وإنْ صامَ وصَلَّى وزَعَمَ أنَّهُ مُسْلِمٌ فادْعُوا بِدَعْوَةِ اللَّهِ الَّتي سَمّاكُمْ بها المُسْلِمِينَ المُؤْمِنينَ عِبادَ اللَّهِ ) ) عَنِ الحارِثِ بنِ الحارِثِ الأشعريِّ .

و أنا آمرُكُم بخمسٍ أَمَرَني اللهُ بِهِنَّ: الجماعَةُ و السَّمعُ و الطَّاعَةُ و الهجرَةُ و الجهادُ في سبيلِ اللهِ فإنَّهُ مَن فارَقَ الجماعَةَ قِيدَ شبرٍ فقد خَلَعَ ربقَةَ الإسلامِ مِن عنقِهِ إلَّا أنْ يراجِعَ و مَن دعا بدعوَةِ الجاهليَّةِ فهو مِن جثاءِ جهَنَّمَ و إن صامَ و صَلَّى و زَعَمَ أنَّهُ مسلِمٌ فادعوا بدعوَةِ اللهِ الَّتي سمَّاكُم بها المسلِمينَ المؤمنينَ عباد) ترتيبُ أحاديثِ الجامعِ الصَّغيرِ على الأبوابِ الفقهيَّةِ ٧/١.

١٢ـ ردُّ الأمورِ المتنازَعِ فيها بينَ الحاكِمِ والمحكومِ،وبينَ المحكومينَ إلى كتابِ اللهِ تعالى وإلى سُنَّةِ رسولِهِ(ﷺ)قالَ تعالى:( فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ).ولا خيارَ لأَحَدٍ مِمَّن ذَكَرنا في عَدَمِ الرَّدِّ أو الرَّدِّ إلى غيرِ كتابِ اللهِ تعالى أو إلى غيرِ سُنَّةِ رسولِ اللهِ(ﷺ)فإنَّ أمرَ اللهِ تعالى( فَرُدُّوهُ)وهذا الأمرُ يشملُ كلَّ ما يَقَعُ فيهِ النِّزاعُ بينَ المسلِمينَ لأنَّ الآيَةَ الكريمَةَ عَبَّرَتْ عَنِ النِّزاعِ بكلِمَةِ(شيءٍ)وكلُّ ما يَقَعُ فيهِ النِّزاعُ مَهما كَبُرَ أو صَؤُلَ وصَغُرَ فهو شيءٌ،إذاً يَجِبُ رَدُّهُ إلى كتابِ اللهِ تعالى وإلى سُنَّةِ رسولِهِ ٠وفي آيَةٍ أخرى يقولُ اللَّهُ تعالى:( وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ) وهذا الجزءُ مِنَ الآيَةِ لا يَتَحَقَّقُ إنْ لَم يحكُمُ الحاكِمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى ، فإنَّ الجميعَ مأمورونَ بِرَدِّ المتنازَعِ فيهِ إلى كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ وهذا لا يَتَحَقَّقُ إلَّا بوجودِ حاكِمٍ يحمِلُ النَّاسَ على ذلِكَ ٠

فهل في بلادِ الإسلامِ الَّتي يحكمُها الطَّواغيتُ بالأحكامِ الشَّيطانيَّةِ يردُّونَ المتنازَعَ فيهِ إلى كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ(صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)أم إلى القوانينِ الوضعيَّةِ الَّتي كَتَبَتْها لجنَةُ كتابَةِ الدُّستورِ أو شرَّعَها المجلِسُ التَّشريعيُّ الشِّركيُّ ( البرلمانَ ) ؟

ألَم يوجِدوا المحاكِمَ الَّتي ترفعُ النِّزاعَ بينَ المسلِمينَ وبالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ الوضعيَّةِ؟فأينَ هؤلاءِ الحكَّامِ مِنَ الإسلامِ،ومِن أينَ لَهُم علَينا حقُّ الطَّاعَةِ؟يلتَزِمُ بهذِهِ الآيَةِ بتلكَ التَّفاصيلِ مَن كانَ يؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ ، قالَ تعالى بعدَ ذكرِ تلكَ التَّفاصيلِ:(إِنْ كُنْتُم آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ)،و(إنْ)هُنا شرطيَّةٌ جزائيَّةٌ وذُكِرَ فعلُ شرطِها وحُذِفَ جوابُهُ؛لأنَّ الجوابَ يفهَمُ مِن خلالِ سياقِ الآيَةِ فيكونُ تقديرُ الآيَةِ الكريمَةِ : إن كنتم آمنتُم باللهِ واليومِ الآخِرِ:أطيعوا اللهَ وأطيعوا الرَّسولَ حكَّاماً ومحكومينَ.إنْ كنتُم آمنتُم باللهِ واليومِ الآخِرِ أطيعوا ولاةَ أُمورِكُم الَّذينَ يُطيعونَ اللهَ ورسولَهُ.

إنْ كنتُم آمنتُم باللهِ واليومِ الآخِرِ ردُّوا المتنازَعَ بينَكُم إلى كتابِ اللهِ وإلى سُنَّةِ رسولِهِ ، وهذا الأمرُ يبقى على الإختيارِ إنْ لَم يحكُمْ الحاكِمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى ، فإذا حَكَمَ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى فإنَّ ردَّ المتنازَعِ لا يكونُ إلَّا إلى كتابِ اللهِ وإلى سُنَّةِ رسولِهِ (ﷺ) ٠فطاعَةُ اللهِ تعالى ورسولِهِ حكَّاماً ومحكومينَ مِنَ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخِرِ٠طاعَةُ وليِّ الأمرِ الَّذي يُطيعُ اللهَ ورسولَهُ ويحكُمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى بينَ المتنازعينَ مِنَ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخِرِ؛عَن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ( مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي )رواهُ الإمامُ البخاريُّ.

وذِكرِ الإيمانِ باليومِ الآخِرِ هُنا إشارَةٌ إلى أنَّ عَدَمَ الإلتزامِ بِمَا جاءَ في هذِهِ الآيَةِ لَها تبِعاتٌ يومَ القيامَةِ وإنَّ اللهَ تعالى سيحاسِبُ مَن لَم يلتَزِمْ بهذِهِ الآيَةِ حكَّاماً ومحكومينَ ٠

والخيرُ للمسلِمينَ حكَّاماً ومحكومينَ إنْ يحكموا بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى؛لأنَّ فيها مرضاةَ اللهِ تعالى عَنَّا في الدُّنيا والآخرَةِ ( ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً) .

١٣ـ الحكمُ عَمَلٌ والعَمَلُ مِنَ الإيمانِ ويزيدُ وينقصُ:

عقيدَةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ أنَّ الإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ أيْ أنَّ العَمَلَ يدخُلُ في مُسَمَّى الإيمانِ؛قالَ البخاريُّ - رحمَهُ اللهُ تعالى-:(لَقِيتُ أَكْثَرَ مِن أَلفِ رَجُلٍ مِنَ العُلَماءِ بالأمصارِ،فما رأيتُ أحَداً مِنهُم يختَلِفُ في أنَّ الإيمانَ قولٌ و عَمَلٌ،ويزيدُ و ينقُصُ)أخرَجَهُ اللالكائيُّ في:أصولِ الإعتقادِ بِسَنَدٍ صحيحٍ)درءِ الفِتَنِ/ لِبكرِ أبي زيدٍ.وعَن عبدِ الرَّزَّاقِ قالَ:(سَمِعتُ مَن أدركتُ مِن شيوخِنا وأصحابِنا سفيانَ الثَّوريِّ ومعمَرِ بنِ راشِدٍ ومالِكِ بنِ أنَسٍ وبنِ جريجٍ وسفيانَ بنِ عيينَةَ وعبيدِ اللهِ بنِ عمرَ والأوزاعيِّ يقولونَ الإيمانُ قولٌ وعمَلٌ يزيدُ وينقُصُ فقلنا لِعَبدِ الرَّزَّاقِ فما تَقولُ أنتَ؟قالَ:أقولُ كما قالوا وإنْ لَم أقُلْ ذلِكَ فقد ضَلَلتُ إذاً وما أنا مِنَ المهتدينَ... .وعَن مبارَكٍ بنِ حسَّانَ قالَ:قلتُ لِعطاءِ بنِ أبي رباحٍ:إنَّ في المسجِدِ عُمَرَ بنَ ذرٍّ ومسلِماً التَّحَّاتَ وسالِماً الأفطَسَ يقولونَ:مَن زنى وسَرَقَ وشَرَبَ الخَمرَ وقَذَفَ المحصَناتِ وأَكَلَ الرِّبا وعَمَلَ المعاصي أنَّهُ مؤمِنٌ كإيمانِ البرِّ التَّقيِّ الَّذي لَم يَعصِ اللهَ (١).

(١)أي أنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقُصُ وهذِهِ لَيسَتْ عقيدَةُ أهلِ السُّنَّةِ.

فقالَ عطاءٌ:أبلِغهُم ما حدَّثني أبو هريرَةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ و سَلَّمَ:(لا يَقتُلُ القاتِلُ حينَ يقتُلُ وهو مؤمِنٌ ولا يزني الزَّاني حينَ يزني وهو مؤمِنٌ ولا يسرِقُ السَّارِقُ حينَ يسرِقُ وهو مؤمِنٌ ولا يشرَبُ الخمرَ حينَ يشرَبُها وهو مؤمِنٌ)قالَ فَذَكَرْتُ ذلِكَ لِسَالِمِ الأفطَسِ وأصحابِهِ فقالوا وأينَ حديثُ أبي الدَّرداءِ وإنْ زنى وإنْ سَرَقَ.فذكرْتُ ذلِكَ لِعَطاءٍ فقالَ:كانَ هذا ثمَّ نَزَلَتْ الأحكامُ والحدودُ بَعدَ...) الاستذكارُ لأبي عُمَرَ النَّمريّ\بابُ ما جاءَ في الحياءِ.

(أجمَعَ أهلُ الفقهِ والحديثِ على أنَّ الإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ ، ولا عَمَلَ إلَّا بنيَّةٍ والإيمانُ عندَهُم يزيدُ بالطَّاعَةِ وينقُصُ بالمعصيَةِ والطَّاعاتُ كلُّها عِندَهُم إيمانٌ...قالَ الحميديُّ وسَمِعتُ سفيانَ بنَ عيينَةَ يقولُ : الإيمانُ يزيدُ وينقُصُ فقالَ لَهُ أخوهُ إبراهيمُ بنُ عيينَةَ:لا تَقُلْ ينقُصُ فغَضِبَ وقالَ : اسكُتْ يا صبي بل ينقُصُ حتَّى لا يبقى مِنهُ شيءٌ،وقالَ سفيانُ بنُ عيينَةَ نحنُ نقولُ الإيمانُ قولٌ وعملٌ والمرجئةُ تقولُ الإيمانُ قولٌ ٠٠٠ ) التَّمهيدُ لِمَا في موطَّأِ مالِكٍ مِنَ المعاني والأسانيدِ / الحديث ٢٥

(وأمَّا سائِرُ الفقهاءِ مِن أهلِ الرأيِ والآثارِ بالحجازِ والعراقِ والشَّامِ ومِصرَ مِنهُم مالِكُ بنُ أَنَسٍ والليثُ ابنُ سعدٍ وسفيانُ الثَّوريُّ والأوزاعيُّ والشَّافعيُّ وأحمَدُ بنُ حنبلٍ وإسحاقُ بنُ راهويه وأبو عبيدٍ القاسِمُ بنُ سلَّامٍ وداوودُ بنُ عليٍّ وأبو جعفرٍ الطَّبريُّ ومَن سَلَكَ سبيلَهُم فقالوا الإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ قولٌ باللسانِ وهو الإقرارُ اعتقادٌ بالقلبِ وعَمَلٌ بالجوارِحِ مَعَ الإخلاصِ بالنِّيَّةِ الصَّادِقَةِ ) التَّمهيدُ لِمَا في موطَّأِ مالِكٍ مِنَ المعاني والأسانيدِ / الحديث ٢٥

وقالَ سهلٌ بنُ متوكِّلٍ: أدرَكتُ ألفَ أستاذٍ كلُّهُم يقولُ الإيمانُ قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقُصُ. وقالَ يعقوبُ بنُ سفيانَ: إنَّ أهلَ السُّنَّةِ والجماعَةِ على ذلِكَ بِمَكَّةَ والمدينَةِ والبصرَةِ والكوفَةِ والشَّامِ) تحفَةُ الأحوذي شرح سنن الترمذي ٣٤١/١٣

( والمشهورُ عنِ السَّلفِ وأهلِ الحديثِ أنَّ الإيمانَ : قولٌ وعملٌ ونيةٌ ، وأنَّ الأعمالَ كلَّها داخلةٌ في مُسمَّى الإيمانِ ، وحكى الشافعيُّ على ذلِكَ إجماعَ الصَّحابةِ والتَّابعين ومَن بعدَهُم مِمَّن أدرَكَهُم ) تحقيقُ جامعِ العلومِ والحكمِ / الحديث ٢

( ومِنَ الدَّلائِلِ على أنَّ الإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ كما قالَتْ الجماعَةُ والجمهورُ قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ:

{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ} لَم يختلِفْ المفسِّرونَ أنَّهُ أرادَ صلاتَكُم إلى بيتِ المقدِسِ فَسَمَّى الصَّلاةَ إيماناً ومِثلُ هذا قولُهُ:

{لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} الآيَةُ إلى قولِهِ: {أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}) التَّمهيدُ لِمَا في موطَّأِ مالِكٍ مِنَ المعاني والأسانيد / الحديث ٢٥

وحكى الطَّبريُّ: أنَّهُ قولُ الحسَنِ البَصريّ، وعطاءٍ، وطاووسَ، ومجاهِدٍ، وعبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ.

فإنْ قيلَ: قد تَقَدَّمَ مِن قولِكُم أنَّ الإيمانَ فى اللغةِ التَّصديقُ، وأنَّهُ لا ينقُصُ، فكيفَ يكونُ الإيمانُ قولاً وعَملاً؟.

قيلَ: كذلِكَ نقولُ: التَّصديقُ فى نفسِهِ لا ينقُصُ إلَّا أنَّهُ لا يتمُّ بغيرِ عَمَلٍ، إلَّا لِرَجُلٍ أسلَمَ، ثمَّ ماتَ فى حينِ إسلامِهِ قبلَ أنْ يدرِكَ العَمَلَ فهذا معذورٌ، لأنَّهُ لَم يَتوَجَّهْ إليهِ فرضُ الأمرِ والنَّهي ولا لَزِمَهُ. وأمَّا مَن لَزِمَهُ فرضُ الأمرِ والنَّهي فلا يتِمُّ تصديقُهُ لِقولِهِ إلَّا بفعلِهِ ) ابنُ بطالٍ شرحُ صحيح البخاريّ ٣١/١

ـ ( وَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ هُمْ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ يُرِيدُونَ أَنَّ بِنَفْسِ الْإِيمَانِ وَهُوَ التَّصْدِيقُ يَسْتَحِقُّ النَّجَاةَ مِنْ النَّارِ وَدُخُولَ الْجَنَّةِ ، وَإِنَّمَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ ، يُرِيدُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ النَّجَاةَ مِنْ النَّارِ وَدُخُولَ الْجَنَّةِ٠٠٠٠٠

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ يُسْتَتَابُ سَائِرُ الْخَوَارِجِ وَالْإِبَاضِيَّةِ وَالصُّفْرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَيُسْتَتَابُ الْمُرْجِئَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ إنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ .،) المنتقى شرحُ الموطَّأ / النَّهْي عَنِ القولِ بالقَدَرِ

وبِمَا أنَّ العَمَلَ مِنَ الإيمانِ كَمَا يقولُ علماءُ أهلِ السُّنَّةِ ، والحكمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ تعالى تَرْكَ لمطلَقِ العمَلَ ، واللهُ تَعالى كفَّرَ مَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى فإنَّ تارِكَ الحكمِ بِمَا أنزَلَ اللهُ تَعالى كافِرٌ خارِجٌ عَن مِلَّةِ الإسلامِ ٠

١٤ـ إنَّ الطَّواغيتَ فِئَةٌ مُمتنِعَةٌ عَن تحكيمِ شَرعِ اللهِ تَعالى بشوكَةٍ بجيوشِهِم وشُرَطِهِم واستخباراتِهِم ومَن يجنِّدونَهُ لِصالِحِهم ، وقد حَكَمَ الصَّحابَةُ (رضوانُ اللهِ عَلَيهِم ) بالرِّدَّةِ على المتنعينَ بشوكَةٍ عَن أداءِ الزَّكَاةِ ، وهؤلاءِ الطَّواغيتُ مُعَطِّلونَ لِجميعِ أحكامِ اللهِ تَعالى ومُمتنِعونَ ٠

يقولُ ابنُ تيميَّةَ (الفتاوى ٣١٧/٣):في قولِهِ تَعالى: { أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّاغُوتِ } (١).

"فى هذِهِ الآياتِ أنواعٌ مِنَ العِبَرِ مِنَ الدَّلالَةِ على ضلالِ مَن يحاكِمُ إلى غيرِ الكتابِ والسُّنَّةِ وعلى نفاقِهِ وإنْ زعمَ أنَّهُ يريدُ التَّوفيقَ بينَ الأدِلَّةِ الشَّرعيَّةِ وبينَ ما يسمّيهِ هو عقليّاتٌ مِنَ الأمورِ المأخوذَةِ عَن بعضِ الطَّواغيتِ مِنَ المشركينَ وأهلِ الكِتابِ وغيرِ ذلِكَ مِن أنواعِ الاعتبارِ.

وقالَ: فَثَبَتَ بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأُمَّةِ أنَّهُ يقاتَلُ مَن خَرَجَ عَن شريعَةِ الإسلامِ ولو تَكَلَّمَ بالشَّهادَتينِ.. فكلُّ مَن امتَنَعَ مِن أهلِ الشَّوكَةِ عَن الدُّخولِ فى طاعَةِ اللهِ ورسولِهِ فقد حارَبَ اللهَ ورسولَهُ ومَن عَمِلَ فى الأرضِ بغيرِ كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ فقد سَعَى فى الأرضِ فساداً.

وقالَ: فَمَنِ استحَلَّ أنْ يحكُمَ بينَ النَّاسِ بِمَا يراهُ هو عدلاً مِن غيرِ اتِّباعٍ لِمَا أنزَلَهُ اللهُ فهو كافِرٌ. فإنَّ ما مِن أمَّةٍ إلَّا وهي تأمُرُ بالحكمِ بالعدلِ وقد يكونُ العدلُ فى دينِها ما رآهُ أكابِرُهُم بل كثيرٌ مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ يحكُمونَ بعاداتِهِم الَّتي لَم يُنْزِلْها اللهُ كسواليفِ الباديَةِ ويرونَ أنَّ هذا الَّذي ينبَغي الحكمُ بِهِ دونَ الكتابِ والسُّنَّةِ وهذا هو الكفرُ. أهـ) تاريخُ وأصولِ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ٤٥٥/١

ما الكفرُ المقصودُ بالآيَةِ الكريمَةِ :

هل هو كفرٌ مخرِجٌ مِنَ الملَّةِ أم أنَّهُ كفرٌ دونَ كُفرٍ ؟

إنَّ الكفرَ، والظُّلمَ، والفسقَ كلَّها يُطلَقُ على المعصيةِ بما دونِ الكفرِ، وعلى الكفرِ المخرجِ مِنَ المِلَّةِ نفسِهِ. فَمِنَ الكفرِ بمعنى المعصيةِ. قولُهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) لَمَّا سألتهُ المرأةُ عَن سَبَبِ كونِ النِّساءِ أكثرُ أهلِ النَّارِ: (إنَّ ذلِكَ واقِعٌ بِسَبَبِ كفرِهِنَّ) ثمَّ فسَّرَهُ بأنَّهُنَّ يكفُرْنَ العشيرَ ٠

ومِنَ الكفرِ بمعنى المخرجِ عَنِ المِلَّةِ، قولُهُ تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ}

ومِنَ الظُّلمِ بمعنى الكفرِ قولُهُ تعالى:{وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ}،وقولُهُ:{وَلا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذاً مِنَ الظَّالِمِينَ}،وقوله:{إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}،ومنهُ بمعنى المعصيةِ قولُهُ تعالى: {فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ}ومِنَ الفسقِ بمعنى الكفرِ قولُهُ:{وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا}.ومنهُ بمعنى المعصيةِ قولُهُ في الَّذينَ قَذَفوا عائِشَةَ(رَضِيَ اللهُ عنها):{وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}،ومعلومٌ أنَّ القذفَ لَيسَ بِمُخرجٍ عَنِ المِلَّةِ، ويدُلُّ لَهُ قولُهُ تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ}.ومِنَ الفسقِ بمعنى المعصيةِ أيضاً، قولُهُ في الوليدِ بنِ عقبَةَ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا} ) أضواءُ البيانِ / سورةُ المائدة.

اختلفَتْ اقوالُ العُلماءِ(رحمَهُم اللهُ)في تحديدِ مَعنى الكفرِ في قولِهِ تعالى(فأولئكَ هُم الكافِرونَ) إلى أقوالٍ:

١.كفرٌ دونَ كفرٍ:(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،فِي قَوْلِهِ:(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)،قال:لَيْسَ هُوَ بِالْكُفْرِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ.سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ:(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) قال: هِيَ كَبِيرَةٌ. قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ:وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ)ابنُ أبي حاتمٍ/ الاستذكارُ لأبي عُمَرَ النَّمريِّ بابُ إعادةِ الصَّلاةِ مَعَ الإمامِ / الكشفُ والبيانُ للنَّيسابوريِّ / تفسيرُ ابنِ كثيرٍ / أحكامُ القرآنِ للجصَّاصِ / فتحُ القَديرِ للشَّوكانيِّ / مشكِلُ الآثارِ للطَّحَاويِّ ٢/٢٠٠ ـــــــ سورَةُ المائدة

ـ(قَالَ طَاوُسٌ وَغَيْرُهُ : لَيْسَ بِكُفْرٍ يَنْقُلُ عَنْ الْمِلَّةِ ، وَلَكِنَّهُ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ )أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيِّ/ تفسيرُ ابنِ كثيرٍ/ كلاهما في سورَةِ المائدة

ـ(عَن عطاءٍ أَنَّهُ قالَ:كفرٌ دونَ كفرٍ وظلمٌ دونَ ظُلمٍ وفِسقٌ دونَ فسقٍ رواهُ ابنُ جريرٍ)تفسيرُ ابنِ كثيرٍ/ الكَشفُ والبيانُ للنَّيسابوريِّ/تفسيرُ ابنِ أبي حاتمٍ/تفسيرُ البغويِّ/أحكامُ القرآنِ للجَصَّاصِ.

ـ(وقالَ عليُّ بنُ حسينٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُما ليسَ بكفرِ شركٍ ولا ظلمُ شركٍ ولا فِسقُ شركٍ)أحكامُ القرآنِ للجَصَّاصِ / سورَةُ المائدة.

هذا الَّذي قالَهُ العُلماءُ(رحَمَهُم اللهُ)أنَّهُ كفرٌ دونَ كفرٍ،وأنَّهُ ليسَ الكفرَ النَّاقِلَ عَنِ المِلَّةِ،إنَّما قالوهُ في حكَّامِ زمانِهِم وهُم خلفاءُ بني أُميَّةَ(رحمَهُم اللهُ)الَّذينَ كانوا يقيناً يحكُمونَ بِمَا أنزلَ اللهُ تعالى،ولكِنْ مَن ليسَ لَهُ عِلمٌ رأى مِن أولئكَ الخلفاءِ بعضَ المخالَفاتِ للشَّرعِ فظَنُّوا أنَّهُم بتلكَ المخالَفاتِ قد خَرجوا مِنَ المِلَّةِ، إلَّا أنَّ العُلماءَ وهُم أهلُ العِلمِ والدِّرايَةِ صَحَّحوا مِنهُم تلكَ النَّظرَةَ وذلِكَ المفهومَ فقالوا هذا الَّذي ترونَهُ ليسَ هو بالكفرِ المخرجِ مِنَ المِلَّةِ الَّذي تذهبونَ إليهِ وإنَّما هو دونَ ذلِكَ أيْ أنَّ مخالفاتِهم تلكَ تدخلُ في بابِ المعاصي وليسَ في بابِ المكفِّراتِ.

روى الإمامُ الطَّبريُّ(رحمَهُ اللهُ)في تفسيرِهِ قالَ:(أتى أبا مجلز ناسٌ مِن بني عمرِو بنِ سدوسٍ ـ وأبو مجلز تابعيٌّ ماتَ قبلَ سنةَ ١١٠هـ بقليلٍ سَمِعَ بنَ عُمَرَ وبنَ عبَّاسٍ وأنساً بنَ مالِكٍ ـ فقالوا: يا أبا مجلز، أرأيتَ قولَ اللهِ: ومَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الكافِرُونَ أحَقٌّ هو ؟ قالَ : نعم . قالوا: ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فأولئكَ هُمُ الظَّالِمونَ أحَقٌّ هو ؟ قالَ: نعم . قالوا: ومَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فأولئك هُمُ الفاسِقُونَ أحَقٌّ هو ؟ قالَ: نعم. قالَ: فقالوا: يا أبا مجلز، فيحكمُ هؤلاءِ بِمَا أنزَلَ اللهُ ؟

قالَ:هو دينُهُم الَّذي يدينونَ بِهِ،وبِهِ يقولونَ،وإليهِ يدعونَ،فإنْ هُم تركوا شيئاً مِنهُ عَرفوا أنَّهم قد أصابوا ذَنباً.فقالوا:لا واللهِ، ولكِنَّكَ تعرِفُ.قالَ:أنتُم أولى بهذا مني،لا أرى وإنَّكُم ترونَ هذا ولا تحرجونَ، ولكِنَّها أُنزِلَتْ في اليهودِ والنَّصارى وأهلِ الشِّركِ. أو نحواً مِن هذا)جامِعُ البيانِ/ سورَةُ المائدة.

أمَّا أنْ تنزلَ تلكَ الأقوالُ الَّتي قيلَتْ في خُلفاءِ المسلمينَ الَّذينَ كانوا يحكُمونَ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى وظَهَرَتْ مِنهُم بعضُ المخالَفاتِ الشَّرعيَّةِ الَّتي لَم يجعَلوها أصلاً في حكمِهِم بعدَ ذلِكَ ولا بَديلاً عَن شرعِ اللهِ تعالى ، أنْ تُنَزَّلَ تِلكَ الأقوالُ في حكَّامِ هذا الزَّمانِ الَّذينَ ما أبقوا مِن شرعِ اللهِ تعالى شيئاً إلَّا أتوا عَلَيهِ وبَدَّلوهُ وغَيَّروهُ ، بل حَكَموا المسلِمينَ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ والأحكامِ الجاهليَّةِ وحملوهُم عَلَيها ، فإنَّ هذا هو الظُّلمُ وهذا هو تلبيسُ الحقِ بالباطِلِ وهو الخداعُ للمسلمينَ بجعلِ الباطِلِ حقًّا والرِّدَّةِ إيماناً والكفرِ إسلاماً ، كانَ يمكِنُ أنْ يُقالَ عَن بعضِ مخالَفاتِهِم للشَّرعِ في بعضِ الأحكامِ أنَّها كفرٌ دونَ كفرٍ لو أنَّ هؤلاءِ الطَّواغيتِ كانوا يحكُمونَ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى ثمَّ يخالِفونَ الشَّرعَ الحنيفَ في بعضِ الأحكامِ عَن هوىً او محاباةً أو طَمَعاً ، وكانَتْ تِلكَ المخالَفاتُ مقتَصِرَةً على أفرادٍ وفي مسائِلَ محدودَةٍ ولَم يجعَلوهُ حُكماً سائِداً في المسلمينَ وانتهى ذلِكَ الحكمُ بانتهاءِ الغايَةِ الَّتي مِن أجلِها خولِفَ شَرعُ اللهِ تعالى ، لو كانوا كذلِكَ لَقُلْنا لِمَنْ يُكَفِّرُهُم ، إنَّ ما تَرونَهُ مِن ولاةِ أمرِنا ليسَ الكفرَ المخرِجَ مِنَ المِلَّةِ الَّذي تذهَبونَ إليهِ ولكِنَّهُ معصيَةٌ ودونَ الكفرِ وهو ليسَ كالكفرِ باللهِ وملائكتِهِ ورسُلِهِ واليومِ الآخرِ ، ولكِنْ هيهاتَ ، هيهاتَ.

قالَ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ(رحمَهُ اللهُ):(وأمَّا الَّذي قيلَ فيهِ أنَّهُ كفرٌ دونَ كفرٍ إذا حاكَمَ إلى غيرِ اللهِ مَعَ اعتقادِ أنَّهُ عاصٍ وأنَّ حُكمَ اللهِ هو الحقُّ فهذا الَّذي يصدُرُ مِنهُ المرَّةَ ونحوَها.أمَّا الَّذي جَعَلَ قوانينَ بترتيبٍ وتخضيعٍ فهو كفرٌ وإنْ قالوا أخطأنا وحُكمُ الشَّرعِ أعدَلُ. فهذا كفرٌ ناقِلٌ عَنِ المِلَّةِ ) فتاوى الشَّيخ محمَّدٍ بنِ إبراهيمَ ١٢/٢٨٠ ٠

يقول الشَّيخُ صالِحُ الفوزان في تعليقِهِ على كلامِ الشَّيخِ محمَّدٍ بنِ إبراهيمَ:(فَفَرَّقَ رحمَهُ اللهُ بينَ الحكَمِ الجزئيِّ الَّذي لا يَتَكَرَّرُ وبينَ الحكَمِ العامَّ الَّذي هو المرجِعُ في جميعِ الأحكامِ أو غالِبِها وقَرَّرَ أنَّ هذا الكفرَ ناقِلٌ عَنِ المِلَّةِ مُطلَقاً ؛ وذلِكَ لأنَّ مَن نَحَّى الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ وجَعَلَ القانونَ الوضعيَّ بديلاً مِنها فهذا دليلٌ على أنَّهُ يَرى أنَّ القانونَ أحسَنُ وأصلَحُ مِنَ الشَّريعَةِ وهذا لا شَكَّ أنَّهُ كفرٌ أكبَرُ يخرِجُ مِنَ المِلَّةِ ويناقِضُ التَّوحيدَ ) التَّوحيدُ لِصالِحِ الفوزانِ ١/ ٣٢.

٢ـ إنَّ التَّكفيرَ المخرجَ مِنَ الملَّةِ مِن قولِ الخوارجِ لأنَّ هذا عَمَلٌ:ورأيُ الخوارجِ معروفٌ في تكفيرِ مَن يخالِفُ شَرعَ اللهِ تعالى في الكبائِرِ فما بالُكَ بِمَن غَيَّرَ كلَّ شَرعِ اللهِ تعالى.

ـ(أمَّا الخوارجُ فقد احتجُّوا بهذِهِ الآيَةِ وقالوا:أنَّها نَصٌّ في أنَّ كلَّ مَن حَكَمَ بغيرِ ما أنْزَلَ اللهُ فهو كافِرٌ، وكلُّ مَن أذنَبَ فقد حَكَمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ،فوجَبَ أنْ يكونَ كافِراً)تفسيرُ الرَّازي،والأحكامُ للجَصَّاصِ.

إنَّ مذهَبَ هؤلاءِ لا يخفى على المتَبَصِّرِ في دينِ اللهِ تعالى مِن خلالِ الأحاديثِ الَّتي جاءتْ عَن رسولِ اللهِ (ﷺ) في حقِّهِم ومِن خلالِ أقوالِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ فيهِم وأعني بِهِم الخوارجَ الَّذينَ يخرجونَ على أميرِ المؤمنينَ المسلمِ الَّذي أجمَعَ المسلمونَ على إمامَتِهِ والَّذي يحكُمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى ، وقد عُلِمَ مِن دينِهِم أنَّهُم يكَفِّرونَ المسلمينَ حكَّاماً ومحكومينَ بالكبائِرِ مِنَ الذُّنوبِ والمعاصي ، وإنْ كُنَّا نقولُ أنَّ بعضَ الأعمالِ تُخرِجُ مِنَ الملَّةِ لأنَّ ما ندينُ اللهَ تعالى بِهِ أنَّ العَمَلَ مِنَ الإيمانِ ولكِنْ معاذَ اللهِ أنْ نوافِقَهُم في كلِّ عَمَلٍ فإنَّ بعضَ العَمَلِ يكونُ مخرجاً مِنَ الملَّةِ والبعضُ الآخَرُ يُعتَبَرُ معصيَةً مُرتَكِبُهُ آثِمٌ قابِلٌ للمغفِرَةِ ٠فالحاكِمُ الَّذي يحكُمُ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى إنْ شَرِبَ الخمرَ ـ لا قَدَّرَ اللهُ ـ فإنَّهُ آثمٌ لا يَقَرُّ على تلكَ المعصيَةِ ومَن قَرَّبَ مِنهُ مِنَ العُلماءِ يَقَعُ عَلَيهِم واجِبُ النُّصحِ ، فإنْ لَم يَستَقِمْ وأمكَنَ تغييرُهُ دونَ الخروجِ عَلَيهِ فَبِها وإلَّا فإنَّ الشَّرَّ الحاصِلَ في إبقائِهِ أخَفُّ بكثيرٍ مِن شَرِّ الخروجِ عَلَيهِ ، وهذا قولُ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ عبرَ التَّاريخِ الإسلاميِّ وبِهِ نقولُ.أمَّا هؤلاءِ الطَّواغيتُ أمراءُ المرجئَةِ فإنَّ الخروجَ عَلَيهِم فَرضٌ على المسلمينَ عِندَ القدرَةِ قالَ تعالى:(وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ)والفِتنَةُ في عَدَمِ الخروجِ عَلَيهِم.

٣ـ كفرُ جحودٍ:(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،قَوْلَهُ:(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)،يقول:مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ) ابنُ أبي حاتمٍ.أحكامُ القرآنِ للجَصَّاصِ.

ـ(أنَّ المسلِمَ إذا عَلِمَ حكمَ اللهِ تعالى في قضيَّةٍ قطعاً ، ثمَّ لَم يحكُمْ بِهِ ؛ فإنْ كانَ عَن جَحْدٍ كانَ كافراً ، لا يُختَلَفُ في هذا . وإنْ كانَ لا عَن جَحْدٍ كانَ عاصياً مرتكِبٌ كبيرَةً ٠٠٠٠ ؛ لأنَّ تركَ العَمَلِ بالحكمِ مَعَ الإيمانِ بأصلِهِ هو دونَ الشِّركِ ٠٠٠ ، فلا يكونُ تركَ العَمَلِ بالحكمِ كفراً ٠٠٠) المفهِمُ لِمَا أشكَلَ مِن تلخيصِ كتابِ مسلم ٣٦/١٦ وهذا قولُ مَن لايرى أنَّ العَمَلَ مِنَ الإيمانِ وهو قولُ المرجئَةِ وهو خلافُ قولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ.

ـ(قالَ أبو بكرٍ:قولُهُ تعالى:(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فأولئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ)لايخلو مِن أنْ يكونَ مرادُهُ كفرَ الشِّركِ والجحودِ أو كفرَ النِّعمَةِ مِن غيرِ جحودٍ فإنْ كانَ المرادُ جحودَ حكمِ اللهِ ٠٠٠ فهذا كفرٌ يخرِجُ عَنِ الملَّةِ وفاعِلُهُ مرتَدٌّ إنْ كانَ قبلَ ذلِكَ مسلماً وعلى هذا تأوَّلَهُ مَن قالَ أنَّها نَزَلَت في بني إسرائيلَ وجَرَتْ فينا يعنونَ أنَّ مَن جَحَدَ مِنَّا حُكماً ٠٠٠ فهو كافِرٌ كما كفَرَتْ بنو إسرائيلَ حِينَ فعَلوا ذلِكَ)أحكامُ القرآنِ للجَصَّاصِ ٠وقالَ : وهذا هو الأظهَرُ.

ـ(عكرِمَةُ:معناهُ ومَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أنْزَلَ اللهُ جاحِداً بِهِ فقد كفَرَ.ومَن أقَرَّ بِهِ ولَم يحكُمْ بِهِ فهو ظالِمٌ فاسِقٌ) الكشْفُ والبيانُ / البغويُّ.

ـ(قالَ عكرِمَةُ:قولُهُ{وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ}إنَّما يَتَناوَلُ مَن أنكَرَ بقلبِهِ وجَحَدَ بلسانِهِ،أمَّا مَن عَرَفَ بقلبِهِ كونَهُ حَكَمَ اللهِ وأقَرَّ بلسانِهِ كونَهُ حكمَ اللهِ ، إلَّا أنَّهُ أتى بِمَا يُضادُّهُ فهو حاكِمٌ بِمَا أنْزَلَ اللهُ تعالى ، ولكِنَّهُ تارِكٌ لَهُ ، فلا يلزَمُ دخولُهُ تَحتَ هذِهِ الآيَةِ ، وهذا هو الجوابُ الصَّحيحُ واللهُ أعلَمُ) الرَّازي (١)

(١)وهذا القولُ مِنَ الغرابَةِ بمكان ؛ إذ كيفَ يكونُ حاكِماً بِمَا أنْزَلَ اللهُ وهو تارِكٌ لَهُ !!

ـ(وقيلَ:فيهِ إضمارٌ؛أيْ وَمَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ ردَّاً للقرآنِ،وجحداً لقولِ الرَّسولِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)فهو كافِرٌ؛قالَ ابنُ عَبَّاسٍ ومجاهِدٌ،فالآيَةُ عامَّةٌ على هذا)الجامِعُ للقرطبيِّ.

ـ(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،قَوْلَهُ:"وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ"،يقول:"مَنْ جَحَدَ الْحُكْمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَقَدْ كَفَرَ،وَمَنْ أَقَرَّ بِهِ وَلَمْ يَحْكُمْ بِهِ، فَهُوَ ظَالِمٌ فَاسِقٌ، يَقُولُ:"مَنْ جَحَدَ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ شَيْئًا فَقَدْ كَفَرَ") ابنُ أبي حاتمٍ.

يقولُ الطَّبَريُّ(رحِمَهُ اللهُ):( وأولى هذِهِ الأقوالِ عندي بالصَّوابِ،قولُ مَن قالَ:نَزَلَتْ هذِهِ الآياتُ في كفَّارِ أهلِ الكِتابِ،لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها مِنَ الآياتِ ففيهِم نَزَلَتْ وهُم المعنيُّونَ بِها...فإنْ قالَ قائِلٌ: فإنَّ اللهَ تعالى ذِكرُهُ قد عَمَّ بالخَبَرِ بذلِكَ عَن جميعِ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ، فكيفَ جَعَلتَهُ خاصَّاً؟

قيلَ: إنَّ اللهَ تعالى عَمَّ بالخَبَرِ بذلِكَ عَن قومٍ كانوا بحكمِ اللهِ الَّذي حَكَمَ بِهِ في كتابِهِ جاحِدينَ فأخبَرَ عَنهُم أنَّهُم بِتَركِهِم الحكمَ على سبيلِ ما تَرَكوهُ كافِرونَ. وكذلِكَ القولُ في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ جاحِداً بِهِ، هو باللهِ كافِرٌ) جامِعُ البَيانِ / سورَةُ المائدة٠

أقولُ مستَعيناً باللهِ تعالى : إنَّ القولَ أنَّ الكفرَ ما كانَ عَن جحودٍ فقط، فهذا قولُ المرجئَةِ فجعلوا الكفرَ المخرِجَ مِنَ الملَّةِ كفرُ جحودٍ أو تكذيبٍ أو استحلالٍ فقط.

وجحودُ شيءٍ مِن دينِ اللهِ تعالى كفرٌ لا يُختَلَفُ في هذا إلَّا أنَّ الخروجَ مِنَ الملَّةِ ليسَ محصوراً بِهِ فَمِن أصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ أنَّ مَن أنكَرَ أصلاً مِن أصولِ الدِّينِ أو نوعاً مجمَعاً عَلَيهِ أو أنكَرَ حرفاً مِمَّا جاءَ بِهِ الرَّسولُ قطعيَّاً فإنَّهُ يكفُرُ الكفرَ المنقِلَ مِنَ الملَّةِ ٠

أمَّا نوعُ الكفرِ المخرِجِ مِنَ الملَّةِ في قولِ اللهِ تعالى : ( فَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فأولئِكَ هُمُ الكافِرونَ ) فإنَّهُ كفرُ جحودٍ كما قالَ الإمامُ الطَّبَريُّ؛لأنَّ اليهودَ عرفوا الحقَّ مِن دينِ اللهِ تعالى في التَّوراةِ إلَّا أنَّهُم أنكَروهُ وَتَنَكَّروا لَهُ وأبدَلوهُ ، أيْ تركوهُ وأنكروهُ عَن عِلمٍ وهذا هو الجحودُ ، قالَ تعالى عَن فرعونَ الَّذي عَلِمَ الحقَّ الَّذي جاءَ بِهِ موسى(عَلَيهِ السَّلامُ)وأنكَرَهُ عَن عِلمٍ:( وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ )سَبَبُ حكمِ اللهِ تعالى على اليهودِ بالكفرِ:أنَّ حكمَ الزِّنا الثَّابتَ في التَّوراةِ الرَّجمُ ، وعلماءُ اليهودِ يعلَمونَ ذلِكَ إلَّا أنَّهُم بَدَّلوهُ وجاؤا بالتَّحميمِ والجلدِ والتَّشهيرِ وعطَّلوا حُكمَ الرَّجمِ ، فكانوا بذلِكَ جاحِدينَ لِحُكمِ اللهِ تعالى.

يقولُ الإمامُ الطَّبَريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(إنَّ اللهَ تعالى عَمَّ بالخَبَرِ بذلِكَ عَن قومٍ كانوا بحكمِ اللهِ الَّذي حَكَمَ بِهِ في كتابِهِ جاحِدينَ فأخبَرَ عَنهُم أنَّهُم بِتَركِهِم الحكمَ على سبيلِ ما تَرَكوهُ كافِرونَ ، وكذلِكَ القولُ في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ جاحِداً بِهِ، هو باللهِ كافِرٌ) جامِعُ البيانِ / سورَةُ المائدة٠

قُلْ لي بربِّكَ بماذا يختلِفُ الطَّواغيتُ ، حكَّامُ بلادِ الإسلامِ الآنَ عَن أولئِكَ اليهودِ ؟

أيعلمونَ أنَّ حكمِ الزَّاني غيرَ المحصنِ في القرآنِ الجلدُ أم لا ؟ قالَ تعالى :
{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ }النور٢

يقيناً يعلَمونَ كما كانَ اليهودُ يعلَمونَ !!

أيعلَمونَ أنَّ حكمَ الزَّاني المحصنِ في سُنَّةِ رسولِ اللهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)الرَّجمُ ، أم لا ؟

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ عُمَرُ : لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ لَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى وَقَدْ أَحْصَنَ إِذَا قَامَتْ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبَلُ أَوْ الِاعْتِرَافُ قَالَ سُفْيَانُ كَذَا حَفِظْتُ أَلَا وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ) رواهُ الإمامُ البخاريُّ.يقيناً يعلَمونَ ، كما كانَ اليهودُ يعلَمونَ !!

هل أبدلوا تلكَ الأحكامِ بأحكامٍ شيطانيَّةٍ عَن عِلمٍ أم لا ؟ يقيناً بدَّلوا كما فَعَلَ اليهودُ !!

فأيُّ فرقٍ بينَ جحدِ اليهودِ وجحدِ هؤلاءِ ؟وكما أنَّ اليهودَ كانوا يعلَمونَ أنَّ حكمَ الرَّجمِ ثابتٌ في التَّوراةِ ومَعَ ذلِكَ جَحَدوهُ وجاؤا بالتبديلِ وحَكَموا بِهِ فحَكَمَ اللهُ تَعالى عَلَيهِم بالكفرِ ، كذلِكَ حالُ الطَّواغيتِ اليومَ فإنَّهم يعلَمونَ حكمَ اللهِ الثَّابتَ في القرآنِ إلَّا أنَّهم جحدوهُ وجاؤا بالبديلِ وحَكَموا بِهِ حالُهُم كحالِ اليَهودِ ، ومَن يشارِكْهُم في السَّبَبِ يشارِكْهُم في الحكمِ.

وهؤلاءِ الطَّواغيتُ لا يكذِّبونَ الرَّسولَ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ)إلَّا أنَّهم يُنكِرونَ ويجحَدونَ الدِّينَ الَّذي جاءَ بِهِ :قالَ تَعالى:{قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ } [الأنعام: ٣٣]يقولُ الإمامُ الطَّبريُّ(رحِمَهُ اللهُ):(إنَّ اللهَ تَعالى عمَّ بالخبرِ بذلِكَ عَن قومٍ كانوا بحكمِ اللهِ الَّذي حكَمَ بِهِ في كتابِهِ جاحِدينَ،فأخبَرَ عَنهُم أنَّهم بِترْكِهِم الحكمَ على سبيلِ ما تركوهُ كافِرونَ.وكذلِكَ القولُ في كلِّ مَن لَمْ يحكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ جاحِداً بِهِ،هو باللهِ كافِرٌ)جامِعُ البيانِ/ سورَةُ المائدة٠

كلُّ مَن جحَدَ حُكمَ اللهِ تَعالى الثَّابتَ في القرآنِ وجاءَ بالتبديلِ عَنهُ أو لَمْ يأتِ فقد كَفَرَ باللهِ تَعالى وهذا لا اختلافَ فيهِ ، وكُفرُ الجحودِ لا يُسَمَّى كفراً دونَ كفرٍ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ ٠

أمَّا سَبَبُ الجحدِ المفضي إلى الكُفرِ والرِّدَّةِ فقد ذَكَرَهُ اللهُ تَعالى عَن سَلَفِهِم فرعونَ،فَقَالَ:(وَجَحَدوا بِها وَاسْتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهُم ظُلْماً وَعُلُوّاً).

فَمِن أسبابِ الجحدِ عَن معرِفَةٍ:الظُّلمِ وهو معروفٌ وواضِحٌ وهو وضعُ الشَّيءِ في غيرِ موضِعِهِ،وقد وَضَعَ اليهودُ وَمن بعدَهُم الطَّواغيتُ الَّذينَ يحكُمونَ بلادَ الإسلامِ بالقوانينِ الشَّيطانيَّةِ حكمَ الزِّنا في غيرِ موضِعِهِ٠

والسَّبَبُ الآخَرُ (وَعُلُوّاً ) يريدونَ آنْ يَكونَ لَهُم العُلوُّ في الأرضِ على غيرِهِم بالأحكامِ الَّتي يحكُمونَ بها ، ومَن ينظُرْ إلى حالِ الطَّواغيتِ الآنَ مِنَ المنتَسِبينَ إلى الإسلامِ يرى فيهِم هذا الإستعلاءَ على النَّاسِ في الأرضِ ، إذ هُم المشرِّعونَ ولا يُشرِّعونَ إلَّا ما يجعَلُ لَهُم العُلوَّ في الأرضِ ٠

ولا يستَجيبُ لِهؤلاءِ الَّذينَ يريدونَ العُلوَّ في الأرضِ إلَّا مَن هُم مِن نَمَطِ قومِ فِرعونَ الَّذي قالَ عَنهُم اللهُ تَعالى :{فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ }الزُخرُف٥٤

يقولُ القرطبيُّ (رحِمَهُ اللهُ) : ( قولُهُ تعالى : {فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ} قالَ ابنُ الأعرابيِّ : المعنى فاستجهَلَ قومَهُ {فَأَطَاعُوهُ} لِخِفَّةِ أحلامِهِم وقِلَّةِ عقولِهِم ) الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ / سورَةُ الزُّخرُف

قولُهُ تَعالى:( فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ) الَّذينَ يَجحَدونَ أحكامَ اللهِ تَعالى عَن علمٍ ويأتونَ بالبدائِلِ عَنها هؤلاءِ بِتلكَ الأحكامِ مفسِدونَ في الأرضِ مِن حيثُ يُريدونَ الإصلاحَ كما يزعُمونَ ٠

وهؤلاءِ لا نَصيبَ لَهُم في الآخرَةِ ، قالَ تَعالى : (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) والجاحِدونَ لأحكامِ اللهِ تَعالى أرادوا العلوَّ في الأرضِ وهُم بحكمِ اللهِ تَعالى مفسِدونَ في الأرضِ ٠

ومِن خلالِ دراسَةِ أقوالِ العُلماءِ في الجحودِ فإنَّ مِمَّا نُسِبَ إلى بنِ عبَّاسٍ وإلى عِكرِمَةَ مِن أنَّهُ إذا أقَرَّ ولَم يحكُمْ بِمَا أنزَلَ اللهُ فهو ظالِمٌ فاسِقٌ ٠

هل يمكِنُ تَصَوُّرُ أنَّ قولَ بنِ عبَّاسٍ وعكرِمَةَ يُنَزَّلُ على مَن ألغى شَرعَ اللهِ تَعالى بالجملَةِ بل وحارَبَ مَن يريدُ أنْ يحكُمَ شَرعَ اللهِ تَعالى وطارَدَ وقَتَلَ وسَجَنَ ، أيُقالُ عَن هؤلاءِ أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ وعكرِمَةَ يقولُ عَن أمثالِكُم أنَّكُم ظَلَمَةٌ فَسَقَةٌ ؟

( قالَ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ : ( وأمَّا الَّذي قيلَ فيهِ أنَّهِ كفرٌ دونَ كفرٍ إذا حاكَمَ إلى غيرِ اللهِ مَعَ اعتقادِ أنَّهُ عاصٍ وأنَّ حُكمَ اللهِ هو الحقُّ فهذا الَّذي يصدُرُ مِنهُ المرَّةُ ونحوها.

أمَّا الَّذي جَعَلَ قوانينَ بترتيبٍ وتخضيعٍ فهو كُفرٌ وإنْ قالوا أخطأنا وحُكمُ الشَّرعِ أعدَلُ. فهذا كفرٌ ناقِلٌ عَنِ الملَّةِ ) فتاوى الشَّيخُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ ٢٨٠/١٢

يقولُ صالح الفوزان في تعليقِهِ على كلامِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ : فَفَرَّقَ رحِمَهُ اللهُ بينَ الحكمِ الجزئيِّ الَّذي لا يتَكَرَّرُ وبينَ الحكمِ العامِّ الَّذي هو المرجِعُ في جميعِ الأحكامِ أو غالِبِها وقَرَّرَ أنَّ هذا الكفرَ ناقِلٌ عَنِ الملَّةِ مطلَقاً وذلِكَ لأنَّ مَن نحَّى الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ وجَعَلَ القانونَ الوضعيَّ بديلاً مِنها فهذا دليلٌ على أنَّهُ يرى أنَّ القانونَ أحسَنُ وأصلَحُ مِنَ الشَّريعَةِ وهذا لا شَكَّ أنَّهُ كفرٌ أكبرُ يخرِجُ مِنَ الملَّةِ ويناقِضُ التَّوحيدَ ) التَّوحيدُ لِصَالِحِ الفوزانِ ١/ ٣٢

أقولُ : إنَّ مِمَّا ينبَغي التَّأكيدُ عَلَيهِ : أنَّ أقوالَ العُلماءِ يَجِبُ أنْ لاتُفْصَلَ عَنِ العَصرِ الَّذي عاشوا فيهِ والوقتِ الَّذي كانوا فيهِ ومِن هُنا تَجِدُ التَّبايُنَ في أقوالِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعَةِ ، فَمَن كانَ في عصرِ الخُلفاءِ غيرَ مَن كانَ في عصرِ الطَّواغيتِ ولِهذا تَجِدُ أنَّ أقوالَ المعاصِرينَ مِن عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ مُتطابِقَةٌ مَعَ أقوالِ

بن كثيرٍ (رحِمَهُ اللهُ) الَّذي عاصَرَ حكمَ التَّتارِ بالياسِقِ ، والقوانينُ المعمولُ بها الآنَ في بلادِ الإسلامِ هي نُسخَةٌ عَن ياسِقِ التَّتارِ ولِهذا أصبحَتْ أقوالُهُ الأصلَ في الحكمِ على أحكامِ الطَّواغيتِ ٠

٤ـ كفرُ نعمَةٍ:( قالَ عطاءٌ : هو كفرٌ دونَ كفرٍ . وقالَ طاوسُ : ليسَ بكفرٍ ينقِلُ عَنِ المِلَّةِ كَمَن يكفُرُ باللهِ واليومِ الآخِرِ ، فكَأَنَّهُم حَمَلوا الآيَةَ على كفرِ النِّعمَةِ لا على كُفرِ الدِّينِ).عقَّبَ الإمامُ الرَّازي على هذا القولِ فقالَ:(وهو أيضاً ضعيفٌ ، لأنَّ لفظَ الكفرِ إذا أُطلِقَ انصَرَفَ إلى الكفرِ في الدِّينِ) تفسيرُ الفخرِ الرَّازي / سورَةُ المائدة.

٥ـ كفرُ استحلالٍ:( قالَ ابنُ مسعودٍ والحَسَنُ : هي عامَّةٌ في كلِّ مَن لَم يحكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنَ المسلِمينَ واليهودِ والكفَّارِ أيْ معتقِداً ذلِكَ ومستَحِلًّا لَهُ ؛ فأمَّا مَن فَعَلَ ذلِكَ وهو معتَقِدٌ أنَّهُ راكِبٌ محرَّماً فهو مِن فسَّاقِ المسلِمينَ ، وأمرُهُ إلى اللهِ تعالى إنْ شاءَ عذَّبَهُ ، وإنْ شاءَ غَفَرَ لَهُ.)الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيِّ / سورَةُ المائدة

هذا فيمَن يصدُرُ مِنهُ المرَّةَ ونحوها كما قالَ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ؛لأنَّ كلامَ بنِ مسعودٍ(رَضِيَ اللهُ عَنهُ) والحسَنُ(رَحِمَهُ اللهُ)عَن تِلكَ الآيَةِ،ومعلومٌ لَديهما أنَّ الآيَةَ نزَلَتْ في المسألَةِ الواحِدَةِ ، وهي تغييرُ اليهودِ لِحُكمِ الزَّاني ، فمَن فَعَلَ مِثلَ فِعلِهِم في المسألَةِ الواحِدَةِ مِن غيرِ اعتقادِ أنَّهُ حَكَمُ اللهِ تعالى ومِن غيرِ استحلالٍ لِذلِكَ الحكمِ فإنَّهُ يُعَدُّ مِن عصاةِ المسلِمينَ وفسَّاقِهِم على أنْ لا يكونُ شرعاً مُتَّبعاً بَعدَ ذلِكَ ؛ أمَّا إذا خالَفَ حكمَ الشَّرعِ في المسألَةِ الواحِدَةِ معتَقِداً جوازَ ذلِكَ أو مستَحِلًّا لَها فإنَّهُ يكفُرُ بذلِكَ كُفراً ناقِلاً عَنِ المِلَّةِ ؛ ولأنَّهُ إذا اعتقَدَ جوازَ الحكمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ أو استَحَلَّ ذلِكَ وإنْ لَم يَفعَلْ فإنَّهُ يخرُجُ مِن مِلَّةِ الإسلام

٦ـ على أنَّهُ مِن عندِ اللهِ :(إنْ حَكَمَ بِمَا عِندَهُ على أنَّهُ مِن عِندِ اللهِ ، فهو تبديلٌ لَهُ يوجِبُ الكفرَ ؛ وإنْ حَكَمَ بِهِ هوىً ومعصيَةً فهو ذنبٌ تدرِكُهُ المغفِرَةُ على أصلِ أهلِ السُّنَّةِ في الغفرانِ للمذنبينَ . ، وعُزِيَ هذا إلى الحَسَنِ والسُّدِّيِّ ) الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيِّ / أحكامُ القرآنِ لابنِ العربيِّ.

قالَ ابنُ زيدٍ في قولِهِ:(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فأولئِكَ هُمُ الكافِرونَ)قالَ:مَن حَكَمَ بكتابِهِ الَّذي كَتَبَ بِيَدِهِ وتَرَكَ كِتابَ اللهِ وزَعَمَ أنَّ كتابَهُ هذا مِن عندِ اللهِ، فقد كفَرَ.) جامِعُ البيانِ لأحكامِ القرآنِ للطَّبريِّ

قالَ تَعالى:( فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ)(وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ).

٨ـ مَن لَم يحكُمْ بجميعِ ما أنزلَ اللهُ:(وقيل:أيْ ومَن لَم يحكُم بجميعِ ما أنزلَ اللهُ فهو كافِرٌ ؛ فأمَّا مَن حَكَمَ بالتَّوحيدِ ولَم يحكُمْ ببعضِ الشَّرائِعِ فلا يَدخُلُ في هذِهِ الآيَةِ ) الجامِعُ لأحكامِ القرآنِ للقرطبيِّ / تفسيرُ البغويِّ / الكَشفُ والبيانُ للنَّيسابوريِّ / تفسيرُ الفخرُ الرَّازي : ونسبوا هذا القولَ جميعاً إلى عَبدِ العزيزِ بنِ يحيى الكناني في تفسيرِ سورَةِ المائدة ٠

وفي الرَّدِّ على هذا القولِ يقولُ الإمامُ الرَّازي:(وهذا أيضاً ضعيفٌ ؛ لأنَّهُ لو كانَتْ هذِهِ الآيَةُ وعيداً مخصوصاً بِمَن خالَفَ حكمَ اللهِ تعالى في كلِّ ما أنزَلَ اللهُ تعالى لَم يَتَناوَلْ هذا الوعيدُ اليهودَ بِسَبَبِ مخالَفَتِهِم حكمَ اللهِ في الرَّجمِ ، وأجمَعَ المفسِّرونَ على أنَّ هذا الوعيدَ يَتَناوَلُ اليهودَ بِسَبَبِ مخالَفَتِهِم حكمَ اللهِ تَعالى في واقِعَةِ الرَّجمِ ، فيدلُّ على سقوطِ هذا الجوابِ ) تفسيرُ الفخرِ الرَّازي / سورَةُ المائدة ٠

وهذا القولُ على ضعفِهِ فإنَّهُ يشملُ الطَّواغيتَ الَّذينَ لا يحكُمونَ بِمَا أَنزَلَ اللهُ تعالى فإنَّهُم قد عَطَّلوا جميعَ ما أنزلَ اللهُ تعالى ، وما أخذوهُ مِنَ الأحكامِ الإسلاميَّةِ لَم يَكُنْ تديُّناً ولاعبوديَّةً للهِ تعالى وإنَّما لأنَّها وافقَتْ اهواءهُمْ ولَم يجِدوا أحسَنَ مِنها في بابِها وهي الأحكامُ المتَعَلِّقَةُ بالأحوالِ الشَّخصيَّةِ وهذِهِ أيضاً لَم يَدَعوها كما أرادَ اللهُ تعالى ولكِنْ أدخلوا فيها مِنَ التَّغييراتِ الَّتي لا تَخفى على المتَتَبِّعِ ٠ وهذا الجزءُ مِنَ الشَّريعَةِ الَّذي أخذوهُ وتلاعبوا بِهِ وغَيَّروا مِنهُ فقط لِيُثبِتوا أنَّ الشَّريعَةَ الإسلاميَّةَ مَصدَرٌ مِن مصادِرِ التَّشريعِ ، وإلَّا كيفَ يَتَحَقَّقُ ذلِكَ إنْ لَم يأخذوا أيَّ شيءٍ مِنَ الشَّريعَةِ !!

١٠ـ تركَهُ مُتَعَمِّداً:وقالَ السُّدِّيُّ " ومَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فأولئِكَ هُمُ الكافِرونَ " يقولُ ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أنزلْتُ فَتَرَكَهُ عَمداً أو جارَ وهو يعلَمُ فهو مِنَ الكافِرينَ ) ابنُ كثيرٍ / الطبريُّ

وكذلِكَ الطَّواغيتُ الآنَ في بلادِ الإسلامِ فقد تركوا أحكامَ اللهِ تعالى عَن عَمَدٍ وظُلمٍ وليسَ عَن جهلٍ بهِ أو نسيانٍ بل عَن عِلمٍ وإصرارٍ ٠

١١ـ يُضاهي فعلَ الكفَّارِ:قالَ ابنُ الأنباريِّ : يجوزُ أنْ يكونَ المعنى : ومَن لَم يحكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فقد فَعَلَ فِعلاً يُضاهي أفعالَ الكفَّارِ ، ويشبِهُ مَن أجلِ ذلِكَ الكافِرينَ )وفي الرَّدِّ على هذا القولِ يقولُ الإمامُ الرَّازي:(وهذا ضعيفٌ أيضاً لأنَّهُ عدولٌ عَنِ الظَّاهِرِ)تفسيرُ الفخرِ الرَّازي/ سورَةُ المائدة

(قولُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ آلِ الشَّيخِ - فى رسالَةِ تحكيمِ القوانينِ:كفرُ الحاكِمِ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ كفرُ اعتقادٍ ناقِلٍ عَنِ المِلَّةِ وهو أنواعٌ:

أحدُها:...أنْ يجحَدَ الحاكِمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ أحَقِّيَّةَ حكمِ اللهِ ورسولِهِ وهو معنى ما رويَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ واختارَهُ بنُ جريرٍ أنَّ ذلِكَ هو جحودُ ما أنزلَ اللهُ مِنَ الحكمِ الشَّرعيِّ وهذا مالا نِزاعَ فيهِ بينَ أهلِ العِلمِ فإنَّ الأصولَ المتَقَرِّرَةَ المتَّفَقَ عَلَيها بينَهُم أنَّ مَن جحَدَ أصلاً مِن أصولِ الدِّينِ أو نوعاً مجمَعاً عَلَيهِ أو أنكَرَ حَرفاً مِمَّا جاءَ بِهِ الرَّسولُ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ - قطعياً فإنَّهُ كافِرٌ الكفرَ النَّاقِلَ عَنِ المِلَّةِ.

الثَّاني: ... أنْ لا يجحَدَ الحاكِمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ كونَ حكمُ اللهِ ورسولِهِ حقاً لكِن اعتقَدَ أنَّ حكمَ غيرِ الرَّسولِ(صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) أحسَنُ مِن حكمِهِ وأتمُّ وأشملُ لِمَا يحتاجُهُ النَّاسُ مِنَ الحكمِ بينَهُم عِندَ التَّنازُعِ إمَّا مطلقاً أو بالنِّسبَةِ إلى ما استجَدَّ مِنَ الحوادِثِ الَّتي نَشَأتْ عَن تَطَوُّرِ الزَّمانِ وتَغَيُّرِ الأحوالِ وهذا أيضاً لا ريبَ أنَّهُ كفرٌ.

الثَّالِثُ: ... أنْ لا يعتقِدَ كونَهُ أحسَنَ مِن حكمِ اللهِ ورسولِهِ لكِن اعتقَدَ أنَّهُ مثلُهُ فهذا كالنَّوعينِ الَّذينِ قبلَهُ فى كونِهِ كافِراً الكفرَ النَّاقِلَ عَنِ المِلَّةِ.

الرَّابعُ: ... أنْ لا يعتقِدَ كونَ حكمُ الحاكِمِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ مماثِلاً لِحُكمِ اللهِ ورسولِهِ فضلاً عَن أنْ يعتقِدَ كونَهُ أحسَنَ مِنهُ. ...لكِن اعتقَدَ جوازَ الحكمِ بِمَا يخالِفُ حكمَ اللهِ ورسولِهِ فهذا كالَّذي قبلَهُ.

الخامِسُ: ...سبَقَ أنْ مَرَّ مَعَنا.

السَّادِسُ: ما يحكُمُ بِهِ كثيرٌ مِن رؤساءِ العشائِرِ والقبائِلِ مِنَ البوادي ونحوهِم مِن حكاياتِ آبائِهِم وأجدادِهِم وقادَتِهِم الَّتي يُسَمُّونَهَا "سلومُهُم" ويتوارَثونَ ذلِكَ مِنهُم ويحكُمونَ بِهِ ويحضُّونَ على التَّحاكُمِ إليهِ عِندَ التَّنازُعِ بقاءً على أحكامِ الجاهليَّةِ وإعراضاً ورغبَةً عَن حكمِ اللهِ ورسولِهِ. أهـ. تاريخُ وأصولُ الفِرَقِ الإسلاميَّةِ ١/٤٨٥ـ٤٦٠

وفي وقتِنا الحالي إنَّ الَّذينَ تَبَنَّوا إنزالَ أقوالِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ الَّتي قالوها في الخلفاءِ الَّذينَ كانوا يحكُمونَ بِمَا أنزَلَ اللهُ تعالى وقد يخالِفونَ في بعضِ المسائِلِ على طواغيتِ العصرِ، إنَّمَا هُم المرجئةُ أحبابُ الطَّواغيتِ أعداءِ اللهِ والدِّينِ ، فجَعَلوا مِن هؤلاءِ الطَّواغيتِ أُمراءَ للمؤمنينَ ويُلزِمونَ المسلِمينَ بطاعَتِهِم شرعاً على أنَّهُم أمراءُ للمؤمِنينَ ، وبناءً على هذا الأصلِ الفاسِدِ فقد أصبَحَ في دينِهِم أنَّ مَن يخرُجُ على هؤلاءِ الطَّواغيتِ الَّذينَ حاربوا اللهَ ورسولَهُ وقتَلوا المؤمنينَ وآذوا العبادَ والبلادَ وسَرَقوا الخيراتِ وأشاعوا الفَسادَ والمنكَراتِ ، أنَّ مَن يريدُ أنْ يزيحَهُم لِيَحكُمَ النَّاسَ بشريعَةِ رسولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ) عدَّوهُ خارجيَّاً وألَّبوا عَلَيهِم المسلِمينَ وباسمِ الدِّينِ .

وابتلاءُ الأمَّةِ بهؤلاءِ المسخِ ليسَ حديثاً بل قديمٌ وقد عَلِمَ علماءُ أهلِ السُّنَّةِ مَدى أذيَّةِ هؤلاءِ على الإسلامِ والمسلِمينَ فوصَفوهُم بِمَا هُم ومِن ذلِكَ :

ما يُنسَبُ إلى إبراهيمَ النَّخعيِّ قولُهُ: ( لَفِتنَةُ المرجئَةِ أخوَفُ على هذِهِ الأُمَّةِ مِن فتنَةِ الأزارِقَةِ ) .

وقولُهُ: (الخوارِجُ أعذَرُ عِندي مِنَ المرجِئَةِ ) .

ويقولُ الأوزاعيُّ: كانَ يحيى وقتادَةُ يقولانِ: ( ليسَ مِنَ الأهواءِ شيءٌ أخوَفُ عِندَهُم على هذِهِ الأُمَّةِ مِنَ الإرجاءِ" ) أصول وتاريخ١/٤٥٠

وقالَ الإمامُ الزُّهريُّ - رحِمَهُ اللهُ تعالى - : ( ما ابتُدِعَتْ في الإسلامِ بدعَةٌ هي أَضَرُّ على أهلِهِ مِن هذِهِ - يعني : الإرجاءَ - ) رواهُ ابنُ بَطَّةَ في : " الإبانَةِ " .

وقالَ شريكُ القاضي - رحِمَهُ اللهُ تعالى - وذَكَرَ المرجئَةَ فقالَ : "(هُم أخبَثُ قومٍ ، حسبُكَ بالرَّفِضِ خُبثاً ، و لكِنْ المرجئَةُ يكذِبونَ على اللهِ ) .

وقالَ سفيانُ الثَّوريُّ - رحِمَهُ الله تعالى - : (تَرَكَتْ الْمُرْجِئَةُ الدِّينَ أَرَقَّ مِنْ ثَوْبِ سَابِرِيٍّ ) الفتاوى : ٣٩٤/٧ - ٣٩٥

و عَن سعيدِ بنِ جبيرٍ - رحِمَهُ اللهُ تَعالى - : ( أنَّ المرجئَةَ يهودُ أهلِ القبلَةِ ، و صابئَةُ هذِهِ الأُمَّةِ ) رواهُ ابنُ بطَّةَ وغيرُهُ ) درءُ الفتنَةِ لِبَكرٍ أبي زيدٍ

وفي الرَّدِّ على المرجِئَةِ الَّذينَ أخرجوا العَمَلَ مِن مُسَمَّى الإيمانِ :

قالَ الإمامُ أحمَدُ - رحِمَهُ اللهُ تَعالى - : ( و إنْ أقرَّ بالزَّكاةِ في الجملَةِ و لَم يَجِدْ في كلِّ مائتي درهَمٍ خمسَةً : أنَّهُ مؤمِنٌ ، فيلزَمُهُ أنْ يقولَ :

إذا أَقَرَّ ثمَّ شَدَّ الزُّنَّارَ في وسَطِهِ ، و صَلَّى للصَّليبِ ، و أتى الكنائسَ و البيَعَ ، و عَمَلَ الكبائِرَ كلَّها ، إلَّا أنَّهُ في ذلِكَ مقرٌّ باللهِ ، فيلزَمُهُ أنْ يكونَ عندَهُ مؤمِناً . و هذِهِ الأشياءُ مِن أشنَعِ ما يلزَمُهُم ) انتهى .

ثمَّ قالَ بعدَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ - رحِمَهُ اللهُ تَعالى - :

( قلتُ : هذا الَّذي ذَكَرَهُ الإمامُ أحمَدُ مِن أحسَنِ ما احتَجَّ النَّاسُ بِهِ عَلَيهِم ، جَمَعَ في ذلِكَ جُملاً يقولُ غيرُهُ بعضَها . و هذا الإلزامُ لا محيدَ لَهُم عَنهُ . . )

انتهى الفتاوى ٤٠١/٧

قالَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ - رحِمَهُ اللهُ تَعالى - في : " النُّونيَّةِ " ناظِماً لآثارِ الإرجاءِ ولوازِمِهِ الباطِلَةِ هذِهِ :

وكذلك الإرجـاءُ حينَ تُقِـرُّ *** بالمعبودِ تصبحُ كاملَ الإيمـانِ

فارمِ المصاحفَ في الحُشوشِ وخرِّبِ *** البيتَ العتيقَ وجِدَّ في العصيانِ

واقتل إذا ما استطَعْتَ كلَّ موحِّدٍ *** وتَمَسَّحَنْ بالقِسِّ والصُّلبـانِ

واشتُم جميعَ المرسلينَ ومـن أَتَوا *** من عندهِ جَهْراً بلا كتمـانِ

وإذا رأيت حجارةً فاسجدْ لهـا *** بل خُرَّ للأصنامِ والأوثـانِ

وأَقِرّ أن اللهَ جـلَّ جلالـهُ *** هو وحدَهُ البادي لذي الأكوانِ

وأَقِرّ أن رسـولَهُ حقـاً أتـى *** من عندهِ بالوحـي والقرآنِ

فتكونَ حقاً مؤمناً وجميع ذا *** وِزرٌ عليكَ وليس بالكفرانِ

هذا هو الإرجاءُ عنـد غلاتِهِم *** من كل جهميٍّ أخي الشيطـانِ

انهيتُ مِن كتابتِها بفضلِ مِنَ اللهِ ومَن ، قبلِ المغرِبِ مِن يومِ الجُمعَةِ ١/ رمضان / ١٤٣٣هـ٠
الموافق ٢٠/ تموز ٧/ ٢٠١٢
اللهُمَّ بارِكْ لي في عَمَلي واكْتُبْ لي القبولَ يا أرحَمَ الرَّاحمينَ ، آمـــــــــينَ ياربَّ العالَمينَ
ما أَصَبتُ فَمِنَ اللهِ تَعالى وما أخطأتُ فَمِنّي ومِنَ الشَّيطانِ واللهُ ورسولُهُ بريئانِ مِنهُ ٠
وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ